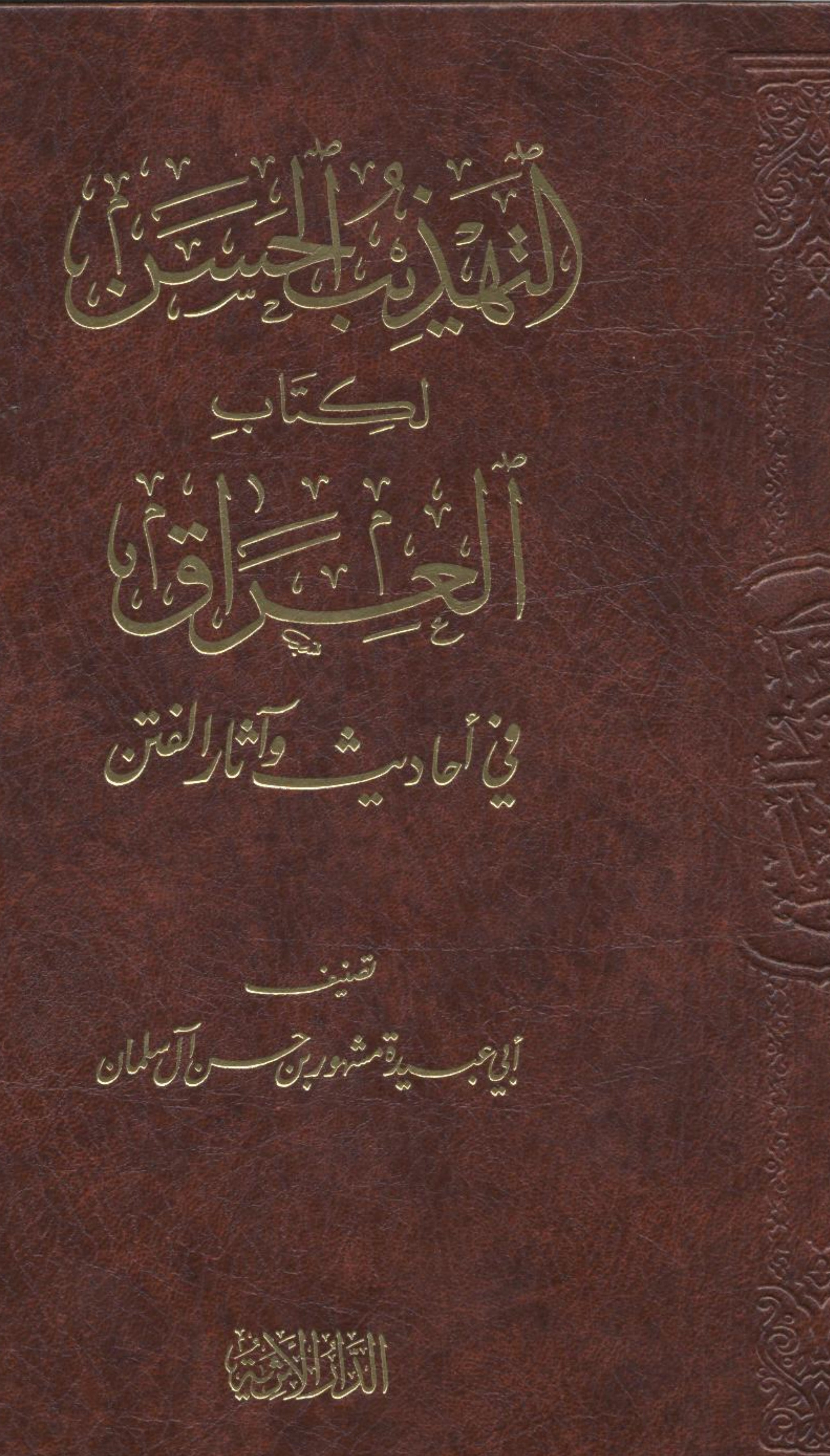

التهذيب الحسن
لكتاب
العراق
في أحاديث وآثار الفتن
تصنيف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الدار الأثرية


التهذيب الحسن
لكتاب
العراق
في أحاديث وآثار الفتن

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



عمّان - العبدلي - مقابل حلويات زلاطيمو   تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٦٥٨٠٤٥

التنسيق والإخراج الفني:

مركز هشام شرف للطباعة الكتب العلمية والأبحاث والرسائل الجامعية

عمّان - شارع وصفي التل (الجاردنز) - مجمع البنك الإسلامي الأردني - الطابق الأول - محل رقم (٣٨)

تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٥٦٠٦٨٨ جوال: ٠٠٩٦٢٧٩٥٩٧٣٥٥٠ e-mail: sharafcenter@gmail.com



تصنيف

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الدار الأثرية


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله مِن شرور أنفسنا، ومِن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ له.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له.

وأشهدُ أنّ محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا . يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمّا بعدُ:

فإنّ أمواج (فتن العصر) الذي نعيش عالية ظاهرة، متوالية، ومركزها -فيما أخبر عنه النبي ﷺ- جهة المشرق بعامة، و(العراق) بخاصة، ومنها: «تهيج الفتن»[1] إلى سائر الجهات والبلدان، ولا يسلم منها إلا من عصمه الله -تعالى-.

وأبواب (الفتن) و(الملاحم) التي أخبر عنها ﷺ في أحاديث أشراط الساعة، وما كان وما يكون منها، لا تزال تنتظر باحثاً عالي الهمّة، دقيق النظر، ثاقب الفهم، راسخ القدم في العلوم الدينية بعامة، والحديثية: رواية ودراية بخاصة، عالي الكعب في التاريخ، واسع الاطلاع

---

(١) قطعة من حديث صحيح، يأتي تخريجه (ص ١٠).

على أحداثه ومجرياته، صبوراً دؤوباً في البحث والتنقيب والتمحيص، سليم العقيدة، حسن القصد؛ فإنها من أدق العلوم، وأوسعها بحثاً، وأكثرها تداخلاً.

وقد قام مجموعة من علمائنا -رحمهم الله- بواجبهم تجاه هذا الموضوع فيما مضى، وأخذ المتأخرون شروحهم وكلامهم على الأحاديث، وكأن عجلة الزمن توقفت، وتعاملوا مع أحاديث الفتن بمعزل عما يعصف من (أمواج) بالأمة.

والملاحظ بقوّة ضعف الدراسات الحديثة الجادّة حول هذا الموضوع، ولعل هذا من مظاهر اشتداد الفتن، وزاد الطين بلّة خوض بعض الذين لا علم عندهم، ولا دين لهم[1] في هذا الموضوع، وظهر ذلك على شكل دراسات ذات عناوين برّاقة، ومظاهر خلاّبة! هاجت على الأمة حديثاً بسبب ما وقع أخيراً في (العراق) من اجتياحها الأول للكويت، وما تبعه من حصار، وحروب بعد ذلك في عصرنا الحالي.

وكثير من هذه الدراسات فيها (ركض) وراء الأحداث، وعجلة في إسقاط الأحاديث والآثار والنقول، وفوضى في الاستدلال، وخروج عن منهج العلماء في المعالجة، بل زج بعض أصحابها نفسه في مضايق، ظهر من خلالها كذبه، إذ كان يقطع بوقوع كذا في وقت كذا[2]، دون أدنى دليل صريح، وإنما الاستنباط والترجيح، دون فهم رجيح، لوقوع ذلك من قبل بعض النكرات ممن ليس لهم مشاركات جادة في العلوم الشرعية على وجه مليح، يسرُّ أصحاب المنهج الصحيح.

---

(١) نعم؛ بعضهم كذلك، وأحلف بالله -عزَّ وجلَّ- غير حانث أنَّ واحداً منهم -ممن له مؤلفات اشتهرت أخيراً بشدّة- يكذب ويخترع من رأسه أسماءً لعشرات المخطوطات، ينقل منها أكاذيبه وترهاته وبواطيله، ولا وجود لها البتة في (الخارج)، ويعمّي ويلعب و(يدور) على السذج من المساكين من عباد الله لابتزاز أموالهم، وسيأتيك مزيد تفصيل لذلك، والله الموعد.

(٢) استدل بعض أهل البدع والهوى بأحاديث الفتن على إثبات الغيب لرسول الله ﷺ، وهذا جهل من هؤلاء؛ لأنّ علم الغيب مختص بالله -تعالى-، وما وقع منه على لسان رسول الله ﷺ فمن الله بوحي، والشاهد لهذا قوله -تعالى-: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]؛ أي: ليكون معجزة له. فكل ما ورد عنه ﷺ من الأنباء المنبئة عن الغيوب ليس هو إلا من إعلام الله له به إعلاماً على ثبوت نبوته، ودليلاً على صدق رسالته ﷺ.

وحاولتُ جاهداً في هذه الدراسة: إبراز الأحاديث والآثار التي فيها ذكر الفتن التي وقعت وستقع في العراق وجهتها وما جاورها، وبيان الصحيح والسقيم منها، وذكر صلتها بأشراط الساعة، وربطها بما حصل وسيحصل من أحداث على أرضها، وتلمّس القواعد الكليَّة، والنظرة المنهجيّة العلمية للسلف، وكيفية فهمهم لأحاديث الفتن، وعالجت من خلال ذلك: عملية إسقاط الفتن على الواقع، وهل هذا مشروعٌ أم ممنوع، وبيان المحاذير التي فيه، وذكرت نماذج مما يخص موضوع بحثنا (العراق) و(الفتنة) من كتب طارت أيّ مطار، في سائر البلاد والأمصار.

وكان عملي في هذا «التهذيب» الاختصار في الكلام على الأسانيد، والاقتصار على العزو مع ذكر خلاصة الحكم، على وفق فهم أهل العلم، وبناءً على المقرر عند أهل الصنعة الحديثية، وتركت الاستقصاء والتطويل في ذكر الأقوال؛ اكتفاءً بما في أصل هذا الكتاب.

ولم أَنسَ في تهذيبي هذا الآتي:

أولاً: تفنيد باطل من زعم أنّ (نجداً) الواردة في أحاديث (الفتن)، هي دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى-، وأكّدتُ ذلك بما يظهر لكل ذي عينين أنّ هذه (دعوى) باطلة كاسدة، وأنّ (دعوة) الشيخ الإمام هي الإسلام الصحيح المصفّى، وهي باقية خالدة رائجة، على الرغم من أنوف الحاقدين المموهين.

ثانياً: التعرض لما استجدَّ من أحداث في العراق[1].

ثالثاً: ذكر قواعد كلية منهجية مهمّة في علم الحديث، والتخريج، مما له صلة بالأحاديث المبحوثة.

رابعاً: ذكر ما جرى على أرض العراق من أحداث جسام[2]؛ مثل: فتنة التتر والمغول، وكلام المؤرخين عليها، وتحقيق صلتها بالأحاديث التي قيل إنها واردة فيها؛ من خلال

---

(١) مما هو في دائرة (اليقين)، دون الوقوع في دائرة (الظن والتخمين)، والبعد عن العجلة في الإسقاط على وجه (مشين)، والله الهادي والواقي. وانظر: الآتي (رابعاً).

(٢) أومأتُ إلى ما وقع زمن الصحابة -رضوان الله عليهم- من فتن دون تفصيل.

نقولات لعلماء محررين مدققين.

ومثل: إخراج الكفار لأهل العراق وحصارهم ومنعهم خيرات بلادهم، وغزوهم واحتلالهم، وبيان أنّ ذلك يتكرر، وأنّ بعضَه وقع قديماً، وبعضَه الآخر حديثاً، وسيقع -أيضاً- في آخر الزمان، ولا سيما عندما يحسر الفرات عن (جبل)، أو (جزيرة)، أو (تل)، أو (كنز)[1] من ذهب، وأنّ الوقت كلما اقترب من قيام الساعة -والباقي منها أقل بكثير من الماضي- ظهر ذلك للعيان، وبيّنتُ خطأ من زعم أنّ المراد بهذا الكنز هو (البترول).

خامساً: بيان حدود (العراق)، وأنّ المراد بذكرها في الأحاديث والآثار أوسع من حدودها الجغرافية الآن[2]، مع ذكر الدليل، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السَّبيل.

هذه هي مادّة الكتاب بإجمال: فإنْ أحسنت في عرضها، وأفلحت في وضع الأدلة في نصابها، وأصبت في الكلام على ضعفها وصحتها؛ فمن فضل الله ذي الجلال، وإن كانت الأخرى؛ فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر اللهَ ذا الكمال، ودينُ الله بريء منه، وأنا تائب عنه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

عمّان - الأردن

---

(١) جميع الألفاظ المذكورة واردة في أحاديث.

(٢) إسقاط المتعارف عليه عند المتأخرين على نصوص الوحي، أو الآثار، دون التنبه لهذا المدرك غفلة، تنتج عنه زلات خطيرة، كشف عن كثير منها في (باب التوحيد) ابن تيمية وغيره، وهذا الباب يحتاج إلى استقصاء وتتبع في جميع الأبواب، وهو مفيد، والعناية بـ(الاصطلاحات): تأريخاً وحصراً للجهود التي بذلت فيها، مع بيان مناهج أصحابها، وتمييز الأصيل من الدخيل، والسابق من اللاحق؛ باب مهم، يحتاج إلى تفصيل في تصنيف مفرد، يسر الله له شاداً جاداً من طلبة العلم الربانيين.

فصل

في بيانِ أنّ العراقَ تُهيّج منها الفتن، وصلتها بأهمّ فتن هذا العصر

أخرج البخاري (رقم ١٠٣٧ و٧٠٩٤) ومسلم (رقم ٢٩٠٥) في «صحيحيها» عن ابن عمر، قال: ذكر النبي ﷺ، قال: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا. قالوا: يا رسول الله! وفي نجدنا؟! قال: اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا. قالوا: يا رسول الله! وفي نجدنا؟! -فأظنه قال في الثالثة-: «هنالك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان» لفظ البخاري.

ولفظ مسلم (٢٩٠٥) بعد (٤٥): «أنه سمع رسول الله ﷺ، وهو مستقبل المشرق، يقول: ألا إن الفتنة ها هنا، ألا إن الفتنة ها هنا؛ من حيث يطلع قرن الشيطان»، وفي لفظ له (بعد ٤٦): عن نافع به: «إن رسول الله ﷺ قام عند باب حفصة[1]، فقال بيده نحو المشرق: الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان» قالها مرتين أو ثلاثاً.

وفي لفظ له ولأحمد (٢/ ١٨): «قام رسول الله ﷺ عند باب عائشة»، وفي لفظ للبخاري (رقم ٣١٠٤): «قام النبي ﷺ خطيباً، فأشار نحو مسكن عائشة، فقال: هنا الفتنة -ثلاثاً- من حيث يطلع قرن الشيطان».

وهنالك ألفاظ أخرى للحديث؛ منها:

ما أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٨٤ رقم ١٣٤٢٢) بإسناد جيد: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك في يمننا، فقالها مراراً، فلما كان في الثالثة أو الرابعة، قالوا: يا رسول الله! وفي عراقنا؟ قال: «إنّ بها الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان».

وأخرجه الفسوي (٢/ ٧٤٦-٧٤٧)، وأبو نعيم (٦/ ١٣٣)، وابن عساكر (١/ ١٣٠-

---

(١) قال شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٦٥٣) في هذه اللفظة: «وهي شاذة عندي»!!

١٣١) وغيرهم بإسناد صحيح على شرط الشيخين: «اللهم بارك لنا في مكّتنا، اللهم بارك لنا في مدينتنا، اللهم بارك لنا في شامنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مُدِّنا»، فقال رجل: يا رسول الله! وفي عراقنا، فأعرض عنه، فردّدها ثلاثاً، كلُّ ذلك يقول الرجل: وفي عراقنا، فيُعرض عنه، فقال: «بها الزلازل والفتن، وفيها يطلُع قرنُ الشيطان».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٤٥-٢٤٦ رقم ٤٠٩٨) وغيره بإسناد جيد، ولفظه: «صلى النبي ﷺ صلاة الفجر، ثم انفتل، فأقبل على القوم، فقال: ...» وذكره، وفي آخره: «فقال رجل: والعراق يا رسول الله؟! قال: من ثَمّ يطلع قرنُ الشيطان، وتهيجُ الفتن».

وأخرج مسلم (٢٩٠٥) هذا الحديث بلفظ مختصر يفرح به أهل البدعة، وهو: «خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر من ها هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان». يعني: المشرق.

وهذا لفظ مجمل يُفْرِح المبتدعة[1]، وهم يذكرون ما لهم، وسائر الألفاظ عليهم.

---

(١) ذكر عبد الحسين (!!) الشيعي في «المراجعات» (ص ٢٥٤) هذا الحديث ضمن طعونات له -عامله الله بما يستحق- لعائشة، وأوهم القراء أن إشارته ﷺ إنما هي لمسكن عائشة، قال في معرض كلامه عنها -رضي الله عنها-: «ها هنا الفتنة، ها هنا الفتنة، حيث جابت في حرب أمير المؤمنين -يريد: علياً -رضي الله عنه- الأمصار، وقادت في انتزاع ملكه وإلغاء دولته ذلك العسكر الجرار»!

فهذا الكلام يوهم أن عائشة هي الفتنة، وبرأها الله من ذلك، كما برأها من المنافقين من قبل!

قال شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٦٥٧) تحت رقم (٢٤٩٤) ما نصه: «والجواب: أن هذا هو صنيع اليهود الذين يحرفون الكلم من بعد مواضعه، فإن قوله في الرواية الأولى: «فأشار نحو مسكن عائشة»، قد فهمه الشيعي كما لو كان النص بلفظ: «فأشار إلى مسكن عائشة»! فقوله: «نحو» دون «إلى» نص قاطع في إبطال مقصوده الباطل، ولا سيما أن أكثر الروايات صرحت بأنه أشار إلى المشرق، وفي بعضها العراق، والواقع التاريخي يشهد لذلك.

وأما رواية عكرمة فهي شاذة، ولو قيل بصحتها، فهي مختصرة جداً اختصاراً مخلاً، استغله الشيعي استغلالاً مرّاً، كما يدل عليه مجموع روايات الحديث، فالمعنى:

خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة -رضي الله عنها-، فصلى الفجر، ثم قام خطيباً إلى جنب المنبر (وفي رواية: عند باب عائشة)، فاستقبل مطلع الشمس، فأشار بيده، نحو المشرق (وفي رواية للبخاري: نحو =

وأخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (رقم ٧٥٨) من طريق عكرمة، قال: جاء رجل -يقال له: جابر الجعفي- إلى سالم بن عبدالله، فقال: إنّ رجلاً مسح وجهه وهو محرم، فوقعت من لحيته شعرة، فقال له سالم: أعراقيّ أنت؟ اخرج عني، قال له: إنما أسألك -عافاك الله-! وجعل يتبعه ولا يفارقه. فقال له سالم: نشدتك بالله! هل خرجت مع ابن المهلب؟ قال: لا. قال له سالم: إنَّ أبي عبدَالله بنَ عمر حدثني، أن رسول الله ﷺ خرج عليهم من حجر عائشة، فقال لهم: «رأس الكفر من ها هنا، من قبل المشرق...».

وهذا تفصيل لفظ عكرمة السابق الذي عند مسلم.

وأخرجه مسلم (٢٩٠٥) بسنده إلى سالم بن عبدالله بن عمر يقول: «يا أهل العراق! ما أسألَكُم عن الصَّغيرة، وأركَبَكُم للكبيرة، سمعتُ أبي عبدَالله بن عمر يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن الفتنة تجيء من ها هنا، وأومأ بيده نحو المشرق، من حيث يطلع قرن الشيطان، وأنتم يضرب بعضُكم رقاب بعض، وإنما قتل موسى الذي قتل من آل فرعون، خطأً، فقال الله -عزَّ وجلَّ- له: ﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]».

وهذه الرواية تشهد لما سبق في أن المراد بالمشرق: أهل العراق، وعلى ذلك كان يحمله سالم بن عبدالله، ولذا قال أوله: «يا أهل العراق! ما أسألكم عن الصغيرة، وأركبكم للكبيرة».

ووردت ألفاظ في حديث ابن عمر فيها كلام، وورد عن غيره ما يؤكد ما قررناه، من أن العراق تهيج منها الفتن، ووقع التصريح فيها بذكر (العراق)، وأنها المعنية بما قدمناه في مطلع هذا المبحث، من قوله ﷺ عنها: «هناك الزلازل والفتن»، وهذا التفصيل، والله المستعان، لا رب سواه:

= مسكن عائشة)، وفي أخرى لأحمد: يشير بيده يؤم العراق.

فإذا أمعن المنصف المتجرد عن الهوى في هذا المجموع قطع ببطلان ما رمى إليه الشيعي من الطعن في السيدة عائشة -رضي الله عنها-، عامله الله بما يستحق».

قال أبو عبيدة: ونحوه في «السلسلة الضعيفة» (١٠/ ٧١٤-٧١٥ رقم ٤٩٦٩)، والأحبُّ إليّ أن يقال: إن الرواية مجملة، وليست اللفظة بشاذّة، والله أعلم.

*** طرق في ألفاظها نُكْرة**

أخرج أبو أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (ص ٤٠/ رقم ٦٩) وغيره بسنده إلى ابن عمر وفي آخره: «فقال رجل: يا رسول الله! **العراق** ومصر؟ فقال: «هناك ينبت قرنُ الشيطان، وثَمَّ الزلازل والفتن». **وهذا إسناد ضعيف.**

وأخرجه أحمد (٢/ ٩٠)، والطبراني في «الأوسط» (رقم ١٨٨٩)، وفي آخره بعد «من هناك يطلع قرن الشيطان» زيادة: «وبها تسعة أعشار الشّرّ» كذا عند أحمد، ولفظ الطبراني: «إن من هنالك يطلع قرن الشيطان، وبه تسعة أعشار الكفر، وبه الداء العضال»، وهذه الزيادة غير محفوظة، لم يروها عن نافع -فيما أعلم- غير عبدالرحمن ابن عطاء، وهو صدوق، فيه لين.

*** معنى نجد وظهور الفتن من المشرق**

قال الخطابي في «إعلام السنن» (٢/ ١٢٧٤ - ط. المغربية): «نجد: ناحية المشرق، ومن كان بالمدينة كان نجده **بادية العراق ونواحيها**، وهي مشرق أهلها، وأصل النجد: ما ارتفع من الأرض، والغور: ما انخفض منها، وتهامة كلها من الغور، ومنها مكة، والفتنة تبدو من المشرق، ومن ناحيتها يخرج يأجوج ومأجوج والدجال، في أكثر ما يروى من الأخبار».

وقال العيني: في «عمدة القاري» (٢٤/ ٢٠٠) في شرح الحديث، وبوب عليه البخاري (باب قول النبي ﷺ: الفتنة من قبل المشرق): «مطابقته للترجمة في قوله: «وهناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان»، وأشار بقوله: «هناك» إلى(نجد)، و(نجد) من (المشرق)». ثم ذكر قول الخطابي السابق، وعرف ببعض رواة الحديث، وقال: «والفتن تبدو من المشرق، ومن ناحيتها يخرج يأجوج ومأجوج والدجال. وقال كعب: بها الداء العضال، وهو الهلاك في الدين. وقال المهلب: إنما ترك الدعاء لأهل المشرق؛ ليضعفوا عن الشر الذي هو موضوع في جهتهم، لاستيلاء الشيطان بالفتن».

وقال قبله (٢٤/ ٢٠٠) في شرح الحديث نفسه، تحت الباب نفسه: «قوله: «قرن الشيطان»، ذهب الداودي إلى أنّ للشيطان قرنين على الحقيقة، وذكر الهروي أنّ قرنيه ناحيتا رأسه. وقيل: هذا مثل؛ أي: حينئذٍ يتحرك الشيطان ويتسلط. وقيل: القرن: القوة؛ أي: تطلع

حين قوة الشيطان. وإنما أشار ﷺ إلى المشرق؛ لأن أهله يومئذٍ كانوا أهل كفر، فأخبر أنّ الفتنة تكون من تلك الناحية، وكذلك كانت، وهي وقعة الجمل ووقعة صفين، ثم ظهور الخوارج في أرض نجد والعراق وما وراءها من المشرق، وكانت الفتنة الكبرى التي كانت مفتاح فساد ذات البين، قتل عثمان -رضي الله تعالى عنه- وكان -صلى الله تعالى عليه وسلم- يحذر من ذلك، ويعلم به قبل وقوعه[1]؛ وذلك من دلالات نبوته ﷺ.

وكذلك قال الكرماني في «شرحه على صحيح البخاري» (٢٤/ ١٦٨)، بعد أنْ بيّن معنى (النجد) و(الغور)، قال: «ومن كان بالمدينة الطيبة -صلى الله على ساكنها- كان نجده بادية العراق ونواحيها، وهي مشرق أهلها، ولعل المراد من الزلازل والاضطرابات التي بين الناس من البلايا؛ ليناسب الفتن مع احتمال إرادة حقيقتها. قيل: إن أهل المشرق كانوا حينئذٍ أهل كفر، فأخبر أن الفتنة تكون من ناحيتهم، كما أن وقعة الجمل وصفين وظهور الخوارج من أهل نجد والعراق وما والاها كانت من المشرق، وكذلك يكون خروج الدجال ويأجوج ومأجوج منها. وقيل: القرن في الحيوان يضرب به المثل فيما لا يحمد من الأمور».

وعلى هذا درج الشارحون، بل سبق بعض المذكورين جماعةٌ من الشراح؛ كابن بطال والكرماني (٢٤/ ١٦٨) في «شرحيهما على البخاري».

والخلاصة: إن الفتنة تكون من تلك الناحية، وكذلك كانت الفتنة الكبرى، التي كانت مفتاح فساد ذات البين، وهي مقتل عثمان -رضي الله عنه-، وكانت سبب وقعة الجمل وصفين، ثم ظهور الخوارج في أرض نجد والعراق، وما وراءها من المشرق، ومعلوم أن البدع إنما ابتدأت من المشرق، وإن كان الذين اقتتلوا بالجمل وصفين بينهم كثير من أهل الشام والحجاز، فإن الفتنة وقعت في ناحية المشرق، وكان ذلك سبباً إلى افتراق كلمة المسلمين وفساد نيات كثير منهم إلى يوم القيامة، وكان رسول الله يحذر من ذلك ويعلمه قبل وقوعه، وذلك دليل على نبوته.

---

(١) وهو من الغيب الذي أطلعه الله -عزَّ وجلَّ- عليه، وقد خرجته بتفصيل في تعليقي على «المجالسة» (٢/ ١٥٥-١٦٠ رقم ٢٨٢)؛ فانظره.

ويتبين لكل ذي عينين من خلال النقولات السابقة وغيرها[١]، أن (نجداً) المذكورة في بعض روايات الحديث ليست اسماً لبلد خاص، بل يقال لكل قطعة من الأرض مرتفعة عما حواليها (نجد)، وبناءً عليه؛ فـ(النجود) التي تعرفها العرب كثيرة[٢].

و(نجد) المذكورة التي منها يطلع قرن الشيطان، وبها تكون الزلازل والفتن: هي ناحية (العراق)؛ لأنها هي الواقعة في جهة المشرق من المدينة النبوية، والروايات في هذا الباب مؤتلفة غير مختلفة، وهي -على حسب ما ذكرنا بالترتيب-:

- قوله في (نجد) -وأبى ﷺ أن يدعو لها بالبركة-: «هنالك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان».

- قوله وهو مستقبل المشرق -وفي رواية: يشير بيده نحو المشرق-: «ألا إن الفتنة ها هنا -مرتين- من حيث يطلع قرن الشيطان».

- قوله: «رأس الكفر قبل المشرق».

- قوله: «رأس الكفر نحو المشرق».

ومع هذا؛ فإن سالم بن عبدالله بن عمر، ذكر قبل الحديث في رواية لمسلم -وتقدمت-: «يا أهل العراق! ما أسألكُم عن الصغيرة، وأركَبَكُم للكبيرة».

ويفهم من هذا بدلالة اللازم: أنّ الجهة المذكورة في الروايات السابقة عند سالم بن عبدالله بن عمر هي العراق.

ومع هذا كلِّه؛ فقد جاء التّصريح البيِّن، الذي لا يعتريه غموض أو إيهام، أنها (العراق)، والروايات في ذلك -كما تقدم- صحيحة.

---

(١) انظر -على سبيل المثال-: «إرشاد الساري» (١٠/ ١٨١)، «فتح الباري» (١٣/ ٤٧)، وهذا ما تجده في مادة (نجد) في (المعاجم العربية)؛ كـ«القاموس»، و«اللسان»، وكتب (الغريب)؛ كـ«النهاية»، و«الفائق».

(٢) انظرها في: «معجم البلدان» (٥/ ٢٦٥)، «تاج العروس» (٢/ ٥٠٩)، «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» (الفهارس) (٨/ ٣٣٩).

ولا يلزم من إخباره ﷺ أن الفتن تظهر منها، أنها تبقى فيها ولا تتجاوزها، بل ستعم الفتن البلاد كلها، ولكن كما جاء في بعض الروايات المتقدمة أن «الفتنة تجيء من ها هنا»، و«تهيج الفتن» منها، والحقائق التأريخية المؤكَّدة، والأحداث الواقعة والمتوقعة، وشواهد القرون الماضية والغابرة يظهر منها صدق هذه الأخبار، ويستحيل فيها بأدنى احتمال التخلّف وعدم الوقوع، **ويستفاد منها جميعاً أن (العراق) مركز مثار الفتن، التي صرح فيها رسول الله ﷺ، سواء فيما لم يقع**؛ مثل: خروج يأجوج ومأجوج، وظهور الدجال، وحسر الفرات عن جبل من ذهب، واقتتال الناس عنده مقتلة عظيمة، **أو ما وقع وحصل**[١]؛ مثل: وقعة الجمل، ومحاربة صفين، وفتنة كربلاء، وحادثة التتر، **أو ما هو واقع الآن**؛ مثل: طمع الكفار بخيرات بلاد العراق، وسيطرتهم عليها -على ما سيأتي بيانه-، والله الموفق للخيرات، والهادي إلى الصالحات.

فصل

فِرْيةٌ وردُّها

وقد زعم بعضُ من أزاغ الله قلبه[٢] أن (نجداً) المذكورة في الأحاديث السابقة هي

---

(١) وكذلك ظهور الفرق البدعيّة الضالة؛ كالخوارج الذين ظهروا من (الحروراء) -وهي قرية على نحو ميلين من الكوفة-، والروافض -ولا زال وجودهم فيها قوياً-، وسائر الفرق؛ كالمعتزلة، والجهمية، والقدرية، فإنّ أول ظهورهم كان في العراق؛ كما في أول حديث في «صحيح مسلم».

والناظر في تاريخ نشوء الفرق الكفرية والضالة -ولا سيما تلك التي هاجت وماجت وانتقلت إلى بلاد المسلمين الأخرى- قديماً وحديثاً، يجدَ أنّ (العراق) لها نصيب الأسد منها!

(٢) مثل: الحداد في «مصباح الأنام» (ص ٥-٧)، والعاجلي في «كشف الارتياب» (ص ١٢٠)، ودحلان في «الدرر السنية في الرد على الوهابية» (ص ٥٤)، ومحمد حسن الموسوي في «البراهين الجلية» (ص ٧١)، والنبهاني في «الرائية الصغرى» (ص ٢٧)، وللدجوي في مجلة «الأزهر» (م٥/ ص ٣٢٩) كلام طويل فيه ترداد لهذه الفرية بتعصب وعناد، وكذا وجدتها في مواطن من «جؤنة العطار» لأحمد الغماري! ثم وجدت له كلاماً في كتابه «مطابقة الاختراعات العصريّة لما أخبر به سيّد البريّة» (ص ٥٠) لا يقوى على اعتقاده إلا شقيّ غبي، جريء على الله ورسوله ﷺ.

(الحجاز)، وأن الفتن التي ظهرت منها هي دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى-!

وهذه فرية بلا مرية، إذ فيها مضادّة للأحاديث النبوية الصحيحة الشهيرة، وقد تتابعت جهود الأعلام من العلماء على اختلاف أعصارهم وأمصارهم على كشف الباطل الذي فيها، وهذه شذرات من كلماتهم[1]:

* الشيخ عبدالرحمن بن حسن، قال في «مجموعة الرسائل والمسائل» (٤/ ٢٦٤-٢٦٥):

«الذم إنما يقع في الحقيقة على الحال لا على المحل، والأحاديث التي وردت في ذم نجد كقوله ﷺ: «اللهم بارك لنا في يمننا، اللهم بارك لنا في شامنا» الحديث... قيل إنه أراد نجد العراق؛ لأن في بعض ألفاظه: ذكر المشرق، والعراق شرقي المدينة، والواقع يشهد له، لا نجد الحجاز -ذكره العلماء في شرح هذا الحديث-، فقد جرى على العراق من الملاحم والفتن، ما لم يجر في نجد الحجاز، يعرف ذلك من له اطلاع على السير والتاريخ؛ كخروج الخوارج بها، وكمقتل الحسين، وفتنة ابن الأشعث، وفتنة المختار وقد ادعى النبوة... وما جرى في ولاية الحجاج بن يوسف من القتال، وسفك الدماء وغير ذلك مما يطول عده.

وعلى كل حال؛ فالذم إنما يكون في حال دون حال، ووقت دون وقت، بحسب حال الساكن؛ لأن الذم إنما يكون للحال دون المحل، وإن كانت الأماكن تتفاضل، وقد تقع المداولة فيها، فإن الله يداول بين خلقه، حتى في البقاع، فمحل المعصية في زمن قد يكون محل طاعة في زمن آخر، وبالعكس».

ثم قال -رحمه الله-: «فلو ذم نجد بمسيلمة بعد زواله، وزوال من يصدقه، لذم اليمن بخروج الأسود العنسي ودعواه النبوة...، وما ضرَّ المدينة سكنى اليهود بها، وقد صارت مُهاجَرَ رسول الله ﷺ وأصحابه، ومعقل الإسلام، وما ذُمَّتْ مكةُ بتكذيب أهلها لرسول الله ﷺ، وشدة عداوتهم له، بل هي أحب أرض الله إليه».

---

(١) وفيها جميعاً ما يؤكّد أنّ المراد بـ(نجد): (العراق)، وهذا هو سبب إيراد هذه النقولات.

* **الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن**[1]:

يقرر -رحمه الله- في كتابه «منهاج التأسيس والتقديس في الرد على ابن جرجيس» (ص ٦٢) المراد بالمشرق ونجد الذي ورد ذمه في الأحاديث السابقة، فيقول: «إن المراد بالمشرق ونجد في هذا الحديث وأمثاله هو العراق؛ لأنه يحاذي المدينة من جهة المشرق، يوضحه أن في بعض طرق هذا الحديث: «**وأشار إلى العراق**»، قال الخطابي: نجد من جهة المشرق، ومن كان بالمدينة، كان نجده بادية الشام ونواحيها، فهي مشرق أهل المدينة، وأصل نجد: ما ارتفع من الأرض، وهو خلاف الغور؛ فإنه ما انخفض منها، وقال الداودي: إن نجداً من ناحية العراق، ذكر هذا الحافظ ابن حجر، ويشهد له ما في «مسلم» عن ابن عمر، قال: يا أهل العراق! ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم للكبيرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الفتنة تجيء من ها هنا»، وأومأ بيده إلى المشرق، **فظهر أن هذا الحديث خاص لأهل العراق**؛ لأن النبي ﷺ فسّر المراد بالإشارة الحسيّة، وقد جاء صريحاً في «المعجم الكبير» للطبراني النصُّ على أنها العراق، وقول ابن عمر وأهل اللغة وشهادة الحال، كل هذا يعين المراد...».

* **الشيخ محمود شكري الآلوسي العراقي (ت ١٣٤٢هـ):**

قال في كتابه «غاية الأماني» (٢/ ١٨٠) مقرراً أن نجداً بها يطلع قرن الشيطان في معرض كلامه على من تكلم على ابن تيمية من أهل العراق: «ولا بدع **فبلاد العراق معدن كل محنة وبلية، ولم يزل أهل الإسلام منها في رزية بعد رزيّة**، فأهل حروراء وما جرى منهم على الإسلام لا يخفى، وفتنة الجهمية الذين أخرجهم كثير من السلف من الإسلام، إنما خرجت ونبغت بالعراق، والمعتزلة وما قالوه للحسن البصري، وتواتر النقل به واشتهر من أصولهم الخمسة، التي خالفوا بها أهل السنة، ومبتدعة الصوفية الذين يرون الفناء في توحيد الربوبية غايةً يسقط بها الأمر والنهي، إنما نبغوا وظهروا بالبصرة، ثم الرافضة والشيعة وما حصل

---

(١) من أجوبته المسكتة: ما حكاه في «مصباح الظلام» (ص ٢٣٧)، وعنه صاحب «الضياء» الشارق في الرد على شبهات الماذق المارق» (ص ٤٥)، قال: «قد قال لي بعض الأزهريين: مسيلمة الكذاب من خير نجدكم. فقلت: وفرعون اللعين رئيس مصركم. فبهت، وأين كفر فرعون من كفر مسيلمة لو كانوا يعلمون».

فيهم من الغلو في أهل البيت، والقول الشنيع في الإمام علي، وسائر الأئمة ومسبة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، كل هذا معروف مستفيض».

* الشيخ محمد بشير السهسواني الهندي (ت ١٣٢٦هـ):

أسهب في كتابه «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان» في رد هذه الفرية، وعمل على تخريج الحديث، ودقق في ذكر مروياته وألفاظه، ومما أفاد وأجاد بهذا الصدد، قوله فيه (ص ٤٩٧) بعد كلام: «قد عرفت من هنا أن زيادة لفظة (من)[1]، لا تعرف في شيء من طرق الحديث، ولعلها من أغلاط المؤلف -يريد دحلان-، ولا يستبعد ذلك منه، فإنه كثيراً ما يغلط في نقل الروايات؛ لأنه ليس من أهل هذا الشأن، وهذا الحديث لا شك في صحته، وقد وردت في هذا المعنى أحاديث صحيحة أخرى».

وقال (ص ٤٩٦): «أقول: كون الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعه مصداق تلك الأحاديث... محل نظر».

وذكر (ص ٤٩٨-٤٩٩) بعض كلام الشراح المتقدم؛ ككلام الخطابي، وقال على إثره داحضاً الكذبة المذكورة: «ولا يخفى عليك أن لفظاً من ألفاظ هذا الحديث لا يقتضي أنّ كل من يولد في المشرق أو يسكن فيه، يكون مصداقاً لهذا الحديث، حتى يثبت ما ادّعاه المؤلف من كون الشيخ -يريد: الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب- مصداقاً له، والمؤلف لم يبيّن وجه الاستدلال به، حتى يتكلم فيه، ويجاب عليه. ومجرد وقوع الفتنة في موضع لا يستلزم ذم كل من يسكنه».

ثم أورد أحاديث فيها وصول الفتنة إلى المدينة، ثم قال (ص ٥٠٠): «وهذه الأحاديث وغيرها مما ورد في هذا الباب دالة على وقع الفتن في المدينة النبوية، فلو كان وقوع الفتن في موضع مستلزماً لذم ساكنيه، لزم ذم سكان المدينة كلهم أجمعين، وهذا لا يقول به أحد، على أن مكة والمدينة كانتا في زمن موضع الشرك والكفر، وأي فتنة أكبر منهما، بل وما من بلد أو قرية

---

(١) يريد: دحلان (أحمد زيني) (ت ١٣٠٤هـ)، حيث أورد الحديث هكذا: «الفتنة من ههنا»، وصوابه -كما قدمناه-: «الفتنة ههنا، من حيث يطلع...»، وفرق كبير في المعنى بينهما!

إلا وقد كانت في زمن أو ستصير في زمان موضع الفتنة، فكيف يجترئ مؤمن على ذم جميع مسلمي الدنيا؟ وإنما مناطُ ذم شخصٍ معينٍ كونُه مصدراً للفتن من الكفر والشرك والبدع».

*** نكتة مهمة**

وهنا نكتة مهمة، لا بد من بيانها والتركيز عليها؛ وهي: «إنه لا يقول مسلم بذم علماء العراق؛ لما ورد فيها، وأكابر أهل الحديث وفقهاء الأمة، وأهل الجرح والتعديل أكثرهم من أهل العراق»[1].

و«الفضل والتفضيل باعتبار الساكن يختلف وينتقل مع العلم والدين، فأفضل البلاد والقرى في كل وقت وزمان أكثرها علماً، وأعرفها بالسنن، والآثار النبوية، وشر البلاد أقلها علماً، وأكثرها جهلاً وبدعة وشركاً، وأقلها تمسّكاً بآثار النبوة، وما كان عليه السلف الصالح، فالفضل والتفضيل يعتبر بهذا في الأشخاص والسكان»[2].

فصل

الفتنُ تموج موْجَ البحر

وإنما هَمُّ النبي ﷺ من هذا البيان: الحرص والحذر[3]، وليس ذم الزمان أو المكان؛ إذ الفتنة في آخر الزمان تشتد، وتعصف وتموج موج البحر، ويبدأ ذلك من مقتل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

أخرج البخاري (رقم ٥٢٥، ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦) ومسلم (رقم ١٤٤) بعد (٢٦) في «صحيحيهما» بسنديهما إلى أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: سمعتُ حذيفة يقول: بينا نحن جلوس عند عمر، إذ قال: أيكم يحفظ قول النبي ﷺ في الفتنة؟ قال: «فتنة

---

(١) «مصباح الظلام» (٣٣٦).

(٢) «منهاج التأسيس والتقديس» (ص ٩٢).

(٣) سيأتيك تفصيل وتأصيل لهذا.

الرجل في أهله وماله وولده وجاره، يكفرها الصلاة والصدقة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». قال: ليس عن هذا أسألك، ولكنِ التي تموج كموج البحر، قال: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إنّ بينك وبينها باباً مغلقاً، قال عمر: أيكسر الباب أم يفتح؟ قال: بل يكسر. قال عمر: إذاً لا يُغلق أبداً. قلت: أجل. قلنا لحذيفة: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم، كما أعلم أن دون غَدٍ ليلةً، وذلك أني حدثته حديثاً ليس بالأغاليط. فهِبْنا أن نسأله: من الباب؟ فأمرنا مسروقاً فسأله، فقال: من الباب؟ قال: عمر.

ويستفاد من هذا الحديث فوائد عديدة؛ من أهمها:

فصل

ضروبُ الفِتْنة

أولاً: إنّ الفتنة ضربان:

الضرب الأول: لا ينفك عن الإنسان في أي مكان أو زمان كان؛ وهو: فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره، فهذا النوع يعتريه فرط المحبة، ويسبب الشح والبخل والجبن، ويشغل عن كثير من الخير، قال ابن المنيّر: «الفتنة بالأهل تقع بالميل إليهن، أو عليهن في القسمة والإيثار، حتى في أولادهن، ومن جهة التفريط في الحقوق الواجبة لهن، وبالمال تقع بالاشتغال به عن العبادة أو بحبسه عن إخراج حق الله، والفتنة بالأولاد تقع بالميل الطبيعي إلى الولد، وإيثاره على كل أحد، والفتنة بالجار تقع بالحسد والمفاخرة والمزاحمة في الحقوق وإهمال التعاهد».

ثم قال ابن حجر: «وأسباب الفتنة بمن ذكر غير منحصرة فيما ذكرت من الأمثلة، وأما تخصيص الصلاة وما ذكر معها بالتكفير دون سائر العبادات، ففيه إشارة إلى تعظيم قدرها، لا نفي أن غيرها من الحسنات ليس فيه صلاحية التكفير، ثم إنّ التكفير المذكور يحتمل أنْ يقع بنفس فعل الحسنات المذكورة، ويحتمل أنْ يقع بالموازنة، والأول أظهر، والله أعلم»[1].

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٧٠٠).

وقال ابن أبي جمرة: «خص الرجل بالذكر لأنه في الغالب صاحب الحكم في داره وأهله، وإلا فالنساء شقائق الرجال في الحكم. ثم أشار إلى أنّ التكفير لا يختص بالأربع المذكورات، بل نبه بها على ما عداها، والضابط: أنّ كل ما يشغل صاحبه عن الله فهو فتنة له، وكذلك المكفرات لا تختص بما ذكر، بل نبّه به على ما عداها، فذكر عبادة الأفعال: الصلاة والصيام، وذكر من عبادة المال: الصدقة، ومن عبادة الأقوال: الأمر بالمعروف»[(١)].

«فالحياة الدنيا كلها فتنة واختبار، شرها فتنة، وخيرها فتنة، والشهوات فتنة، تلك فتنة قائمة في جميع العصور، وتعمّ ذرية آدم في جميع الأماكن»[(٢)]، وهذا الضرب ليس موضوع حديثنا.

الضرب الثاني: الفتن التي تموج موج البحر؛ أي: تضطرب وتدفع بعضها بعضاً، وشُبِّهت بـ(موج البحر)[(٣)]؛ لشدّة عظمها، وكثرة شيوعها، وهذا النوع يشتدّ بمضيّ الزمان،

---

(١) المصدر السابق. وكلامه في «بهجة النفوس».

(٢) «فتح المنعم بشرح صحيح مسلم» (١٠/ ٥٠٧).

(٣) الفتن تظهر على هيئة أمواج، وهذه الأمواج منها القصير ومنها الطويل، وكله يعصف، ومصداقه ما أخرجه مسلم (٢٨٩١) بسنده إلى حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ وهو يعدُّ الفتن: «منهن ثلاث لا يكدن يذرن شيئاً، ومنهن فتن كرياح الصيف، منها صغار ومنها كبار» ولعل الثلاثة المذكورات موزعات في أوقات مختلفات، و(رياح الصيف) ويريد فيها بعض الشدة، وإنما خص رياح الصيف، لأنّ رياح الشتاء أقوى» قاله ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٠/ ٢٩).

وشبهها برياح الصيف «لتفاوت زمنها، وسرعة مجيئها وذهابها، وكذلك التفاوت في الشدة، والآثار التي تحدثها، والله أعلم»، كذا في «الفتن والآثار والسنن» (ص٥٤-٥٥) و(الفتن التي تموج موج البحر) هن اللاتي «لايكدن يذرن شيئاً»، وهن (الفتن العامة) الواردة في جملة من الآثار -وستأتي-، ويمتاز هذا النوع بأن شرها يصل إلى جميع الناس، وتصيدهم كالأنعام، وورد ذلك في أحاديث سيأتي بعضها -أيضاً-.

ومن هذا النوع: الفتن التي تدخل بيت كل مسلم، قيل فيها: هي واقعة التتار، الآتي وصفها (ص ٣٦٩ وما بعد)، إذ لم يقع في الإسلام، ولا في غيره مثلها! كذا في «فيض القدير» (٤/ ٩٥).

قلت: واقعة التتر مفردة من مفرداتها، وإلا فهي كثيرة، وقد تدخل الفتن الخاصة ببلدة معينة صغيرة، تخص فئة، أو عامة تشمل الناس جميعاً.

والفتن العامة عاصفة، تموج وتضطرب كما يموج البحر ويضطرب عند هيجانه، ويدفع بعضه بعضاً، ولا يمكن لأحد الوقوف أمامها، وقد لا ينجو منها إلا من اعتزلها، ولذا وصفت في بعض الآثار =

ويظهر للعيان، ويهيّج من بعض البلدان، وفق سنن كونيَّة، وتكون تارةً على هيئة عواصف وكوارث وزلازل وبراكين، تصيب الطالحين وتمتد عند الكثرة إلى الصالحين، وتكون عذاباً وعقوبة لجماعة، ورحمة وخيراً ورفعةً لآخرين.

«وفي تشبيهه ﷺ الفتن بأنها تموج كموج البحر إشارة واضحة إلى قوتها وشدتها، ثم إلى تتابعها، وإلى أنه لا يمكن لأحد الوقوف أمامها؛ لأنه لا يمكن لأحد أنْ يقف أمام موج البحر، وأنّ الناس أمام هذه الفتن ستضطرب حركتهم، ويختل توازنهم، وتضيق صدورهم، وينقطع نفسهم، وهذه حال من يصارع الموج.

وإذا علمنا أنّ أمواج البحر تتكاثر وتتعاظم، مع شدة الريح وانتشار السحاب؛ فإنّ لنا

= الآتية بأنها (صماء عمياء مطبقة)، ذلك أن هذا النوع من (الفتن) إن وقع تكون له (ظلل)، و لذا جاء في الحديث الذي أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٧) وغيره عن كرز بن علقمة -رضي الله عنه- قال: قال رجل يا رسول الله! هل للإسلام من منتهى؟ قال: «أيّما أهل بيت -وقال في موضع آخر: قال: نعم، أيُّما أهل بيت- من العرب أو العجم، أراد الله بهم خيراً، أدخل عليهم الإسلام». قال: ثم مه؟ قال: «ثم تقع الفتنن كأنها الظُّلل»، قال: كلا، والله إن شاء الله. قال: «بلى، والذي نفسي بيده ثم تعودون فيها أسَاود صُباً يضرب بعضكم رقاب بعض، فخير الناس يومئذٍ: مؤمن معتزل في شعب من الشعاب، يتقي الله، ويذر الناس من شره». وهو صحيح، كما في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٩١).

ففي هذا الحديث فائدة مهمة، وهي أن الفتن تقع وكأنها (الظلل) وهي السحاب ، تحيط بالناس من كل جهة، وأن الناس سيضرب بعضهم رقاب بعض، كما تنصب وترتفع الحية السوداء على الملدوغ فتلدغه، وهذا تفسير سفيان عند أحمد، وكذا شيخه الزهري، عند الحميدي والبيهقي وابن عبد البر.

فالفتن لها ظلل تنال من دين الخائض فيها، ولا سيما وهي (سوداء) و (عمياء) و (مطبقة) لا يظهر لها قبل من دبر، ولا ظهر من وجه، وكأنها حيات مصبوبة على الناس من السماء (وأساود: حيات، جمع أسود، إذا أرادت أن تنهش ارتفعت هكذا، ثم انصبت)، وقال القرطبي في «التذكرة» (٦٢٥) نقلاً عن ابن دحية: «وهو الذي يميل ويلتوي وقت النهش، ليكون أنكى في اللدغ وأشد صباً للسُّم»، وشبهت بها الفتن لشدة سوادها وكثرتها، وعظم شأنها، وأنها يتبع بعضها بعضاً، فهي متراكمة كالظلل، وأكثر ما يظهر ذلك عند تقاتل المسلمين، وسفك بعضهم دماء بعض، كما حصل في سلسلة الحروب التي ظهرت في (العراق)، وانقسم المسلمون على إثرها إلى مؤيد ومعارض، وخيمت الفتنة فترة من الزمن، وظهرت شجاعة المسلمين على بعضهم البعض،وهم أذلاء جبناء مع عدوهم، فإلى الله المشتكى، ولا قوة إلا بالله العظيم!

أنْ نتصور جو الفتن بأنه جو مظلم، فالذي يشاهد موج البحر العاتي فتبدو أمامه زرقة البحر مع ظلمة السحاب وكثرته، مع شدة هبوب الرياح وقوتها؛ فكذلك الذي يواجه هذه الفتن، تحيط به الظلمات والأعاصير، فهو مهموم مغموم ظاهراً وباطناً، وللموج صوت وأي صوت! ولهذه الفتن صوت، لا يسمع الواقف فيها صوت ما عداها، وإنما تطبق عليه، فهي كالصاخة، فيظل الواقف فيها حيرانَ خائفاً قلقاً، يتطلع إلى الأمان ولا يجده، وهل ينجو من البحر وشدة موجه إلا من بعد عنه، وهذا مصداق قوله ﷺ: «فخير الناس يومئذ: مؤمن معتزل في شعب من الشعاب، يتقي الله، ويذر الناس من شره»(١).

والناس حين يواجهون أمواج البحر مجتمعين، في أية حالة من حالاته، فإنه يسمع لهم صراخ وعويل وتهارش وتخاصم، لا يسمع الواحد منهم الآخر، وكل يريد أنْ ينجو بنفسه، وقد يُغرِق الواحدُ منهم غيرَه لينجو هو»(٢).

«ولعل هذا ما كنى به الحديث من شدة المخاصمة وكثرة المنازعة، وما ينشأ عن ذلك من المشاتمة والمقاتلة»(٣).

والجامع لجميع مجريات الفتنة وأحداثها: البلاءُ والنُّكران(٤) في حقِّ مَنْ تابع السلف الصالحين في العلم والتصور والعمل، ومن حقَّق فهمهم، وأشغل قلبه، ووحَّد همَّه على نهجهم.

وكان هذان النوعان قائمَيْن في فهم الصحابة، فهم -رضوان الله عليهم- يفرّقون بينهما، ولذا لما ذكر حذيفة النوع الأول، بيّن عمر أنه لا يسأل عن هذا النوع، وإنما يريد النوع

---

(١) في الباب أحاديث كثيرة. خرجت بعضاً منها في تعليقي على «العزلة والانفراد» (رقم ١٥، ١٦، ١٨،١٧) لابن أبي الدنيا.

(٢) «موقف المسلم من الفتن» (ص١٠٧-١٠٨).

(٣) «فتح الباري» (٦/ ٧٠١).

(٤) أشار النووي في «شرحه على صحيح مسلم» (٢/ ١٧١) إلى قول حذيفة «فأسكت القوم» بسبب أنهم لم يكونوا يحفظون هذا النوع من الفتنة، وإنما حفظوا النوع الأول. وورد في حديث عبدالله بن عمرو الطويل: «وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها»، وسيأتي ذكره وتخريجه وبيان فوائده، والحمد لله على آلائه ونعمائه.

الثاني، والله الهادي.

ثانياً: إنَّ للفتنة[١] زماناً ومكاناً ومحلاً[٢]، وجمع هذا الحديث الأمور الثلاثة:

فصل

زَمَنُ الفِتْنة (نَشأتُها، اشْتِدادُها، آخِرُها)

فزمانها؛ يشتدُّ بمقتل عمر -رضي الله عنه-، فشبهت الفتن -في المحاورة السابقة- ببيتٍ له باب، والفتن محصورة فيه، فإذا قتل عمر فالباب يبقى مفتوحاً، ولا ينغلق أبداً، والفتن تعصف منه على هيئة أمواج عاتية تموج موج البحر، بينما لو مات دون قتل، فلعل باب الفتن ينغلق، والموج يزول، والعواصف تهدأ، والفتن تتلاشى أو تضعف.

وهذا الأمر كان معروفاً -أيضاً- عند الصحابة، فهذا خالد بن الوليد يسمع رجلاً يقول له في خلافة عمر: «يا أبا سليمان! اتّق الله، فإنّ الفتن قد ظهرت». فرد عليه مستنكراً بقوله: «وابن الخطاب حي؟! إنما تكون بعده، ...». أخرجه أحمد (٤/ ٩٠) وغيره بسندٍ حسن.

لو قَتَلتُموه لكانَ أوّلَ فِتْنةٍ وآخِرَها

هناك أحاديثُ فيها بيان (أول فتنة) تكون في (الأُمة)، ولو قضي عليها في حينها لما وجدت (فتنة) بعدها، ولكنها سنة الله الكونية التي يتبين من خلالها كثير من الأمور الشرعية، ولا سيما تلك التي لها تعلُّق بالنفس البشرية، والقوانين الاجتماعية.

أخرج الإمام أحمد (٥/ ٤٢) وغيره بسند صحيح على شرط مسلم إلى أبي بكْرة، أنّ نبي الله ﷺ مرّ برجُلٍ ساجد -وهو ينطلق إلى الصلاة-، فقضى الصَّلاةَ، ورجع عليه وهو ساجد، فقام النبي ﷺ فقال: «من يقتل هذا؟» فقام رجل فَحَسَرَ عن يديه فاخترط سيفه

---

(١) بنوعها الثاني (التي تموج موج البحر)

(٢) محلها القلب، وتفصيل أثر الفتنة على القلب ليس من مقصد دراستنا هذه؛ ولذا أغفلناه، والله الموفق.

وهزَّه، ثم قال: يا نبي الله! بأبي أنت وأمي، كيف أقتل رجلاً ساجداً يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله؟ ثم قال: «من يقتل هذا؟» فقام رجل فقال: أنا. فحسر عن ذراعيه واخترط سيفه وهزَّه حتى أُرْعدت[1] يده، فقال: يا نبي الله! كيف أقتل رجلاً ساجداً يشهد أنْ لا إله إلا الله، وأنّ محمداً عبده ورسوله؟ فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، لو قتلتموه؛ لكان أول فتنة وآخرها».

وللحديث شاهد من حديث أنس نحوه، وفيه: أنّ الرجل الأول الذي قام لقتله هو أبو بكر، والثاني عمر، وزاد: «فقال رسول الله ﷺ: «أيكم يقوم إلى هذا فيقتله؟» قال علي: أنا. قال رسول الله ﷺ: «أنت له إن أدركته». فذهب علي فلم يجده، فرجع، فقال رسول الله ﷺ: «أقتلت الرجل؟» قال: لم أدْرِ أين سلك من الأرض، فقال رسول الله ﷺ: «إنّ هذا أوّلُ قِرْنٍ[2] خرج من أمتي، لو قتلته -أو قتله- ما اختلف من أمتي اثنان».

أخرجه أبو يعلى (٧/ ١٥٤-١٥٥ رقم ٤١٢٧) وغيره، ورجاله رجال مسلم، غير الرقاشي، وهو ضعيف.

وأخرجه أبو يعلى (٢٢١٥) وغيره من حديث أنس أيضاً، وفي آخره عن علي: «فانطلق، فوجده قد ذهب». وإسناده حسن.

وله شاهد آخر أخرجه أحمد (٣/ ١٥) بسند حسن عن أبي سعيد الخُدري أنَّ أبا بكر جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني مررتُ بوادي كذا وكذا، فإذا رجل متخشِّعٌ حسنُ الهيئة يصلِّي. فقال له النبي ﷺ: «اذهب إليه فاقْتله». قال: فذهب إليه أبو بكر، فلما رآه على تلك الحال كره أن يقتله، فرجع إلى رسول الله ﷺ، قال: فقال النبي ﷺ لعمر: «اذْهَب فاقْتله». فذهب عمر فرآه على تلك الحال التي رآه أبو بكر، قال: فكره أن يقتله، قال: فرجع، فقال: يا رسول الله! إني رأيته يصلِّي مُتَخشِّعاً فكرهت أنْ أقتله، قال: يا عليّ! «اذهب فاقتله» قال: فذهب عليٌّ فلم يره، فرجع علي، فقال: يا رسول الله! إنه لم يره! قال: فقال ﷺ: «إنّ هذا

---

(١) أُرْعِدَت -على البناء للمجهول-؛ أي: أخذها الاضطراب.

(٢) القِرن -بكسر القاف، وسكون الراء-: المقاوم لك في أيِّ شيء كان.

وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيَهم، يَمْرقُون من الدِّين كما يمْرُقُ السَّهمُ من الرَّمية، ثم لا يعودون فيه، حتى يَعودَ السَّهم في فُوقِه[1]، فاقْتُلوهم، هم شَرُّ البريَّة».

قال أبو عبيدة: الحديث بمجموع طرقه صحيح -إن شاء الله تعالى-، ولا مغمز فيه، ويحتاج إلى تأمّل وتدبر؛ فإنّ فيه بياناً: لو قُتِل هذا الرجل -وجاء في مرسل الشعبي[2] أنه اعترض عليه في قسمة الغنائم، وقال: «إنك لتقسم وما ترى عدلاً»- لما وقعت فتنة بعده أبداً.

فهذا يفيد البداية والمنشأ، والحديث السابق الذي فيه محاورة عمر مع حذيفة يفيد: لو مات عمر من غير قتل، لهبَّت فتن، ثم أقلعت، وبابها ينغلق، أما إنْ قُتِل، فإنَّ باب الفتن سيبقى مفتوحاً على مصراعيه! فهو يفيد الاشتداد والموج، أما النهاية، فقد أُشير إليها في الطريق الأخيرة من حديث أنس، وفيه: «لو قتل اليوم ما اختلف رجلان من أُمتي حتى يخرج الدَّجَّال».

وجاء التصريح في حديث آخر صحيح، أنّ الفتن جميعها ما صُنِعت ووجدت إلا لفتنة الدجال، وهذا البيان:

أخرج أحمد (٥/ ٣٨٩) وغيره بإسناد صحيح عن حذيفة، قال: ذكر الدجال عند رسول الله ﷺ، فقال: «لأنا لفتنةِ بعضكم أخوفُ عندي من فتنة الدَّجال، ولن ينجو أحد مما قبلها إلا نجا منها، وما صُنِعت فتنةٌ -منذ كانت الدنيا- صغيرةً ولا كبيرة إلا لفتنة الدَّجال».

فالفتن سلسلة، آخذة كلُّ حلْقةٍ بأختها، حتى تصل إلى الدجال، والذي خشيه علينا نبيُّنا ﷺ (فتنة بعضنا) من البغي، والظلم، والقتل، وهذا الذي بدأ زمن (الخوارج)، الذين خرجوا من ضئضئ ذاك الرجل، الذي لو قُتِل، لكان أول فتنة وآخرها؛ كما قال النبي ﷺ.

---

(١) فُوق السهم: موضع الوتر منه. كذا في «النهاية».

(٢) أخرجه الأموي في «مغازيه» كما في «فتح الباري».

فصل

الخَوارجُ والعراق

وكان خروجُهم في العراق، بعد مقتل عمر، وذكر ابن كثيرٍ في «البداية والنهاية» (٧/ ٢٢٨) قصة خروجهم، فقال: «قلت: وهذا الضرب من الناس من أغرب أشكال بني آدم، فسبحان من نوّع خلقه كما أراد، وسبق في قدره العظيم، وما أحسن ما قال بعض السلف في الخوارج إنهم المذكورون في قوله -تعالى-: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥] أنّ هؤلاء الجهلة الضُّلّال، والأشقياء في الأقوال والأفعال، اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين، وتواطؤوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ويتحصنوا بها ويبعثوا إلى إخوانهم وأضرابهم -ممن هو على رأيهم ومذهبهم، من أهل البصرة وغيرها- فيوافوهم إليها، ويكون اجتماعهم عليها. فقال لهم زيد بن حصين الطائي[1]: إن المدائن لا تقدرون عليها، فإنّ بها جيشاً لا تطيقونه، وسيمنعوها منكم، ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جوخَا[2]، ولا تخرجوا من الكوفة جماعات[3]، ولكن اخرجوا وحداناً لئلا يفطن بكم. فكتبوا كتاباً عامّاً إلى من هو على مذهبهم ومسلكهم من أهل البصرة وغيرها، وبعثوا به إليهم ليوافوهم إلى النهر، ليكونوا يداً واحدة على الناس، ثم خرجوا يتسللون وحداناً لئلا يعلم أحدٌ بهم فيمنعوهم من الخروج، فخرجوا من بين

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٥٤٧): «زيد بن حصين الطائي ثم الشيبي، ذكره الهيثم ابن عدي عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي السفر الهمداني أنه كان عامل عمر بن الخطاب على حدود الكوفة. أخرجه محمد بن قدامة في «أخبار الخوارج» له.

(قلت): وقد قدَّمْتُ غير مرة أنهم كانوا لا يُؤَمِّرون في ذلك الزمان إلا الصحابة».

(٢) قال ياقوت في «المعجم» (٢/ ٢٠٧): «جُوخَا: بالضم والقصر، وقد يُفتح: اسم نهر عليه كورة واسعة في سواد بغداد، بالجانب الشرقي منه الراذانان، وهو خانقين وخوزستان».

(٣) وهاجروا فيما بعد منها إلى (حروراء)، وشبهوا ذلك بهجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة!

الآباء والأمهات والأخوال والخالات، وفارقوا سائر القرابات، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أنّ هذا الأمر يُرضي رب الأرض والسماوات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر والذنوب الموبقات، والعظائم والخطيئات، وأنه مما زيَّنه لهم إبليس الشيطان الرجيم المطرود عن السماوات الذي نصب العداوة لأبينا آدم، ثم لذريته ما دامت أرواحهم في أجسادهم مترددات، والله المسؤول أن يعصمنا منه بحوله إنه مجيب الدعوات».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٦٤ - ط. الفاروق): «وأخبار الخوارج بالنهروان، وقتلهم للرجال والولدان، وتكفيرهم الناس واستحلالهم الدماء والأموال، مشهور معروف. ولأبي زيد عمر بن شبة في «أخبار النهروان وأخبار صفين» ديوان كبير، من تأمله اشتفى من تلك الأخبار، ولغيره في ذلك كتب حسان، والله المستعان».

فصل

اسْتمرارُ خروجِ الخوارجِ ووصولُ فِتنَتِهم إلى كلِّ مَكان

فهذا يمثل أولَّ اشتداد الفتن والموج الذي يشبه موج البحر، إذ وصلت فتنتهم إلى كل مكان، وبقي أثرُهم إلى الآن، والواقع المعايش بارز للعيان، في كثير من البلدان، وسيشتدّ مع مرور الزمان، وحسبنا الله، وعليه التكلان، وهذا هو الدليل والبرهان:

أخرج النسائي (٧/ ١١٩-١٢٠) وغيره من حديث أبي برزة رفعه: «يخرج في آخر الزمان قوم كأنّ هذا منهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السَّهمُ من الرمية».

قال ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «فإنه ﷺ قد أخبر في غير هذا الحديث أنهم لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال. وقد اتفق المسلمون على أنّ الخوارج ليسوا مختصّين بذلك العسكر»[١].

يشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ما أخرجه ابن ماجه (١/ ١٧٧-١٧٨ رقم ١٧٤)

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٨/ ٤٩٦)، وانظره (٢٨/ ٤٩٩).

وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ينشأ نشءٌ يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج فِرْقٌ قُطِع، حتى يخرج في أعراضهم الدجال».

وبوّب عليه شيخنا الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٥٨٢ رقم ٢٤٥٥): (استمرار خروج الخوارج).

فمن سنة الله -عزَّ وجلَّ- التي لا تتخلف البتة في الخوارج ومن يسير على منهجهم في التغيير[١] -كما في هذا الحديث-، أنّ هؤلاء يظهرون بين الفينة والفينة ثم يُقْطعون، وورد (القطع) بصيغة المبني للمجهول، فيقطعون بالحجة والبرهان من قبل العلماء[٢]، والتخويف والتهديد من قبل السلطان، أو بهما جميعاً، أو بما يقضيه الله -عزَّ وجلَّ- في سنته الكونية.

وقد تفطن لهذا الإمام وهب بن منبه لما قال في نصيحته إلى أبي شَمِر ذي خولان، -وهي طويلة جدّاً-[٣]، وفيها: «ألا ترى يا ذا خولان! أني قد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت للخوارج جماعة قط إلا فرّقها الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، وما اجتمعت الأمة على رجل قط من الخوارج، ولو أمكن الله الخوارج من رأيهم لفسدت الأرض، وقطعت السبل، وقُطع الحج عن بيت الله الحرام، وإذَنْ لعَادَ أمرُ

---

(١) انظر مزيد بسط لهذا فيما يأتي قريباً عن الفرق بين (الجهاد) و (الثورة).

(٢) من أول زيارات شيخنا الألباني -رحمه الله- إلى الأردن: مجيئه سنة ١٩٧٣م لمناقشة هؤلاء، ووصل من دمشق إلى نواحي (عمان) بعد العشاء، وأخذ على الفور -بعد الصلاة- في مناقشتهم، واستمر ذلك ثلاث ليالٍ كان آخرها إلى الفجر، وعادوا جميعاً عن رأيهم إلا واحداً بقي على سوئه، حتى أصبح -والعياذ بالله- فيما بعد ملحداً مرتداً، يتنصل من الإسلام، ويتندّر به، وكان بعض الراجعين -ببركة هذا البيان- يعلن أمام طلبته -حتى في دروسه النظامية- رجوعه وتوبته.

(٣) انظرها بتمامها في «تاريخ دمشق» (١٧/ ق٤٧٨-٤٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٣-٥٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ١٥٠-١٥٦)، وقد نشرها أخونا الشيخ عبدالسلام برجس -رحمه الله- بعنوان: (مناصحة الإمام وهب لرجل تأثّر بمذهب الخوارج).

الإسلام جاهلية حتى يعود الناس يستعينون برؤوس الجبال[١]، كما كانوا في الجاهلية، وإذن لقام أكثر من عشرة -أو عشرين- رجلاً ليس منهم رجل إلا وهو يدعو إلى نفسه بالخلافة، ومع كل رجل أكثر من عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضاً، ...».

قال أبو عبيدة: وهذا الذي حصل مع الخوارج من أول تاريخ نشأتهم، فقد قاتل عليٌّ -رضي الله عنه- ذلك العسكر في النهروان، وكاد أنْ يقضي عليهم، وقلعهم من مركزهم (حروراء) ورجعوا إلى (الكوفة)، وبقيت ثلّة منهم ثارت في الأرض.

قال البغدادي في «الفرق بن الفرق» (ص ٨١): «وقتلت الخوارج يومئذٍ -أي: يوم النهروان- فلم يفلت منهم غير تسعة أنفس، صار منهم رجلان إلى سجستان، ومن أتباعهما خوارج سجستان، ورجلان صارا إلى اليمن، ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صارا إلى عُمان ومن أتباعهما خوارج عُمان، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة، من أتباعهما كان خوارج الجزيرة، ورجل منهم صار إلى تل موزن، ثم خرج على علي بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أشرس بن عوف، وخرج عليه بالأنبار، وغفلة التيمي من تيم عدي خرج عليه بماسبذان، والأشهب بن بشر العرني خرج عليه بجرجرايا، وسعد ابن قفل خرج عليه بالمدائن، وأبو مريم السعدي خرج عليه في سواد الكوفة، فأخرج علي إلى كل واحد منهم جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج، ثم قتل علي -رضي الله عنه- في تلك السنة في شهر رمضان، سنة ثمان وثلاثين[٢] من الهجرة».

وباض وفرَّخ هذا المعسكر في كثير من البلدان، وكانت (العراق) هي مسرح أحداثه، فثار جنده على معاوية في الكوفة، وذلك سنة إحدى وأربعين. وقاموا بعدها بثورات متعددة ما بين سنة (٤١) وسنة (٦٤)، ووقف منهم الولاة الأمويون موقفاً حازماً شديداً[٣].

---

(١) هكذا حصل مع أهل الجزائر في فتنة عمياء، سيأتي ذكر طرف من ذلك، وقانا الله الشرور والمهالك، وجنّبنا الردى، وركوب ما لا يرتضى، وأعاذنا من الهوى.

(٢) وقيل: أربعين. انظر (ص ١٢٧).

(٣) انظر: «تاريخ الطبري» (٥/ ٣١٣، ٦١٣ و٦/ ١٧٤، ١٩٥)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٣٠٦).

فصل

الخُروجُ في عَصْرِنا

هذه ومضة تاريخية سريعة، لا يسمح المقام بأكثر منها حول الخوارج، ولا بد من التنويه -أيضاً- على (ظاهرة الخروج في عصرنا)، فإنّ بسببها أُريقتْ دماء، وأُزهقت أرواح، تحت مسمى (الجهاد) و(القتال في سبيل الله)، وهي ظاهرة لها أسبابها ودوافعها، وهي في غاية التعقيد، ومن خلالها يظهر صحة ما عليه العلماء الربانيون وأئمة السنة في ترك الخروج على الحكام؛ إذ إن التغيير والإصلاح لا يتعلق بوجود القوة، أو الجماعة القادرة على الثورة، ولا على التخريج الفقهي لجواز الخروج، أو وجوبه، أو منعه، وإنما يتعلق بأمر آخر، أهمّ من هذا كله؛ وهو: تفكك المجتمع الإسلامي، وظهور العصبيات الجاهلية فيه، وتحكم الشُّبهات والشهوات في المسلمين، وبُعدُهم عن أحكام دينهم الحنيف اعتقاداً وعملاً؛ بُعداً يجعلهم -في أنفسهم- أحقرَ من أن تَسْمُو همّتهم للعمل على إزالة المنكرات، وإقامة العدل، ويجعلهم عند ربِّهم أقلَّ شأناً من أن يستحقوا التكريم الإلهي بالحكم بشريعته، التي هي مصدر الأمن والاستقرار، وسبب الخير والرخاء؛ ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ [الرعد: ١١]».

ويظهر صواب هذا الموقف من خلال خصائص (الحق) التي لا تنفك عنه، من ثبات أهله عليه، وانشراح صدورهم به، وطول مسيرتهم وظهور ثمارهم، ورحم الله ابن حزم لما قال: «نُوّار الفتنة لا يعْقِدُ»[1].

«والمعنى: أنّ للفتنة مظهراً خادعاً في مبدئه، قد يستحسن الناس صورتها، ويعقدون الآمال عليها، ولكن سرعان ما تموت وتتلاشى، مثل الزهرة التي تموت قبل أنْ تتفتح وتعطي ثمرتها.

---

(١) «الأخلاق والسير» (ص ٨٤).

وهذه الكلمة القصيرة؛ حكمة عظيمة من نتاج فكر الإمام ابن حزم -رحمه الله-، الذي عاصر فتنة البربر في الأندلس، ورأى بنفسه كيف أن الناس يعقدون على كل ثائر وثورة وشرارة فتنة جديدة آمالاً كبيرة في الإصلاح والتغيير، ولكن سرعان ما تتحول الآمال إلى مآسٍ وأحزانٍ، وضحايا وتدمير، وهذه الكلمة تنطبق على كل عصر ومصر، ويفترض بنا -نحن أبناء هذا العصر- أنْ نكون أكثرَ فهماً لمدلولها، واستحضاراً لمعانيها، إذ نعيش في زمن قلَّ فيه العلم، وعمَّ فيه الجهل، ورفع الغوغاء رؤوسهم، وغلبت على النفوس الشبهات والشهوات»[(١)].

فصل

مظاهِرُ الخُروجِ الجديدِ ونُوّارُه الذي لم ولنْ يعقد

وللخروج الجديد مظاهر، وبدا له (نوّار) في كثير من البلدان في أوقات متفرقات، ويا ليته (لم يعقد) فقط، وإنما أفسد أصحابه، بعدم معرفتهم بـ(واجب الوقت)، ومن أبرز (الأمثلة)[(٢)] على (نوّار الفتنة) الذي (لم يعقد) في القرن المنصرم:

فِتنة جهيمان والحرم المكي

فتنة جهيمان بن محمد بن سيف العتيبي في الحرم المكي، ابتدأت في وقت ظهر الثلاثاء الأول من المحرم، وانتهت بعصر الخميس السابع عشر[(٣)] من المحرم لسنة ١٤٠٠هـ وسببها الظاهر اعتقاد جماعة من خلال الرؤى وإسقاط أحاديث الفتن على غير وجهها[(٤)]، أنّ رجلاً منهم

---

(١) من كلام المعلق على «الأخلاق والسير»، وهو أخونا الباحث عبدالحق التركماني -حفظه الله-.

(٢) لا يلزم منها التطابق التام بين (أصحابها) و(الخوارج)، وإنما خصَّت للمشابهة في (المسلك) و(الطريقة) فحسب.

(٣) وعليه تعطلت في هذه الفتنة شعيرة الأذان على مآذن الحرم اثنتين وثمانين مرة.

(٤) مما ينبغي أن يذكر: أنّ لـ(جهيمان) عناية قوية بأحاديث (الفتن)، وله فيها رسالة مفردة مطبوعة، وله شطحات في التنزيل والإسقاط، كانت من الأسباب الرئيسة لوقوعه في (فتنة البغي على الحرم)، فضلاً =

-واسمه: محمد بن عبدالله القحطاني- هو المهدي، فدخلوا المسجد الحرام، وسفكوا فيه الدماء، وأبلغوا الناس عند المغرب: اليوم ستخسف الأرض بالجيش القادم إلينا، ولم تخسف الأرض بالطبع، فقالوا للناس: أُرجئَ الأمر أربعة أيام أخرى، وهلم جراً، واستمر القتال عشرين يوماً تقريباً، وتوفي فيها من الجيش الذي حاربهم (١٢) ضابطاً و(١١٥) ضابط صف وجندي، وأُدخل المستشفيات للمعالجة من الإصابات (٤٩) ضابطاً و(٤٠٢) ضابط صف وجندي.

وهؤلاء الذين خرجوا مع جهيمان في حادثة الحرم كانوا يزعمون أنهم أهل حديث[١]، ولكنهم ضالون وليسوا كذلك، فهم «يقولون من قول خير البرية»[٢]، ويزعمون أنهم من أهل الحديث، وأنهم يتمسكون بالسنة، وليسوا كذلك، ولم يفهموا حديث رسول الله ﷺ، وأيضاً هم حدثاء أسنان، وهذا معلوم، ومن أدرك تلك الوقعة علم أن أكثرهم من صغار

= عن غمزه وطعنه في العلماء، والتقدّم بين أيديهم في فهمها. انظر نماذج من ذلك في رسالته «الإمارة والبيعة والطاعة» (ص٢٢-٢٣)، و«الميزان لحياة الإنسان وسبب الخروج عن الصراط المستقيم والموقف الصحيح في بيان الحق»، وانظر كتاب أخينا إبراهيم أبو العينين «تحذير ذوي الفطن» (ص ٥٩-٦٧)، و«الخوارج الحروريّون» (ص ٧٠-٧٢).

(١) وسموا جماعتهم بـ(السلفية)! وأصبحت (السلفية) قميصاً يتسربل به كثير من الأدعياء والدخلاء على هذه الدعوة المباركة، ومن أوجب الواجبات على أهلها في جميع البلدان، ولا سيما الذين وُضِعوا فيها موضع القدوة، وعرفوا على أنهم رموز لها: أنْ (يتمايزوا) عن هؤلاء، وا أسفاه وا غوثاه بالله من دعوة (سلفية) اتخذت (المنامات) أصلاً لها في هذا (الخروج)،واعتمد أبناؤها على التقليد، فهذا شأن (الصوفية) و(التبليغ)، لا الدعوة الرشيدة المعتمدة على الكتاب والسنة، وتقريرات العلماء بالأدلة والزبر والبينات.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦)، وغيرهما من حديث علي رفعه: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنّ في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة».

وتأمل «آخر الزمان»، فالذين خرجوا على علي أول الزمان، و«حدثاء الأسنان»، والذين خرجوا على علي كانوا من كبار السن، و«سفهاء الأحلام»، والذين خرجوا على علي كانوا من ذوي العقول، و«يقولون من قول خير البرية»، وفسِّر هذا: أنهم يقولون من قول النبي ﷺ، وهو الصحيح لبعض شراح الحديث. انظر: «عون المعبود» (١٣/ ٨٠). والخوارج كانوا يقولون: حسبنا كتاب ربنا.

السن، ومن سفهاء الأحلام، وأكثرهم من الجهلة، وليسوا من كبار الناس، ولا ممن يتصدر المجالس، فهذا الحديث صدق على هؤلاء القوم، حسب ما اجتهدت في تطبيقه، وعلى كل حال؛ فهم خارجون عن الطاعة، وخارجون على الإمام، وأنهم فعلوا فعلاً منكراً، ولا شك.

ولا يعني هذا أنّ الخوارج كفّار خارجون عن ملة الإسلام، فإن علياً -رضي الله عنه- لم يكفرهم، ولكن يكفي أنهم أهل ضلال، وأنه ينبغي أنْ يُقاتلوا، وأنْ لا يبقى منهم أحد بين أمة محمد ﷺ؛ لأنّ فسادهم عظيم، وشرهم كبير.

ومن الفتن التي (لم يعقد نوارها)، واصطلى المسلمون بنارها، وهي من مهيّجات فتن العراق، وكانت لرُقْعَتِها أثر قوي في استمرارها:

فصل

فِتنةُ الجزائر المُتَوَلِّدة عن الخُروجِ الأوَّلِ في العراق

ومثل هذا: فتنة أخرى، أخذت مظهر (الثورة) و(الصدام العسكري المسلح) مع (السلطة)، وهي من (أعظم) ما جرى في هذا العصر من الفتن، ويشتدّ ذلك عندما نجد أنّ القائمين عليها منسوبون -زوراً وبهتاناً- (للسلفية)! مع أنّ أئمة الدعوة الكبار، تبرؤوا منها ومن أهلها، وحذروا القائمين عليها قبل أن يمتطوا ظهرها! ألا وهي:

*** فتنة الجزائر وجبهة الإنقاذ الإسلامية**

الكلام على هذه الفتنة يطول، إذ لها متفرعات وذيول، ولستُ بصدد ذكر الأحداث التفصيلية لها إذ ليس هذا مجاله، ولكني بصدد التمثيل على تولُّد هذه الفتنة من فتنة ذاك الرجل الخارجي الذي لو قُتل ما كانت فتنة بعدها[1]، فهذه الفتنة متولّدة **من عرس الشيطان في العراق، لما باض وفرّخ**[2]، وظهرت هذه الفتنة لما «وجد شيطان الخوارج موضع الخروج،

(١) كما ورد في الحديث الذي تقدم قريباً.

(٢) انظر ما سيأتي قريباً تحت عنوان: (العراق والفتنة وإبليس).

فخرجوا»[1]، وكانوا سبباً لسفك الدماء، ومقتل الأبرياء.

وهذه الفتنة دخنها تحت أقدام أُناس يظهرون (السلفية)، وهم ليسوا كذلك، بل هم طاعنون في أئمتها، متربِّصون بها، ممن نهجوا (منهج الإخوان) ولهم تأثر بعمومات الدعوة السلفية، دون رسوخ في طريقة التغيير عندها، والوقوف على كلام أئمتها قديماً وحديثاً[2].

ومما زاد وَحَل هذه (الفتنة):

أولاً: انتشار ذكرها بتأييد وإكبار على لسان الوعاظ والخطباء وطلبة العلم، وجلُّهم من مدرسة محمد سرور زين العابدين، لتوافق المشارب، واتحاد المذاهب!

ثانياً: زعْمُ الكثيرين من هؤلاء أنّ جبهة الإنقاذ امتداد لـ«جمعية العلماء» السلفية، التي كان العلامة السلفي عبدالحميد بن باديس من ورائها.

ثالثاً: الإشاعات المغرضة التي رافقتها، من أن علماء العصر كالشيخ الألباني، وابن باز -رحمهما الله- يؤيّدونها، ويدعون لها، وهم معها، وهي تسير بفتاويهم وتوجيهاتهم! وهذا -والله- الكذب الصُّراح، وكاتب هذه السطور شاهد عيان على ما جرى بينهم وبين العلامة المحدث شيخنا محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني -رحمه الله رحمة واسعة-، وهذا البيان:

أرسل القائمون على (الجبهة) المذكورة استفتاءً للشيخ الألباني في أصيل يوم الثلاثاء، الموافق للثامن عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة ١٤١٢هـ عبر جهاز (الناسوخ) قبل يومين من الانتخابات العامة بالجزائر، فأرسل الشيخ ليلة اليوم الذي يليه عبر (الهاتف) إلى ثلاثة[3]

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٩/ ٨٩).

(٢) عالج ذلك بوجه تفصيلي حسن، وتتبُّع قويّ لموقف هؤلاء -فرداً فرداً-، مع نقل كلام أئمة السلف، وتنزيله على ما جرى، باستئناس بفهم علماء الوقت: أخونا عبدالمالك بن أحمد رمضاني الجزائري، وذلك في كتابه «مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسيّة»، وقرأه وقرظه شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-، والعلامة الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد -حفظه الله-.

(٣) هم: أخونا الشيخ حسين بن عودة العوايشة، وأخونا الأستاذ طاهر عصفور، وكاتب هذه السطور، وقد حاولنا التمنّع من إبداء الرأي، وأننا لا نقدم بين يدي الشيخ، وأصرّ الشيخ -رحمه الله تعالى- =

ممن يحسن الظن بهم، وأخبرهم أنّ الله -عزَّ وجلَّ- أمر نبيّه ﷺ بالمشورة، وهذه الأسئلة -وعددها ستة- تدور حول (الانتخابات) و(البرلمانات)[١].

وسمعت الشيخ الألباني -رحمه الله- بعد صياغته للأجوبة، والفراغ منها، التأسُّف على ما آل إليه حال المسلمين، ويشكو من عجلة الشباب وتهوّرهم، وأنّ الجزائريين معروفون بحدّتهم، ويخشى على خيارهم من فتنة عظيمة، قد تصل إلى إراقة الدماء، وزجّ بمئات أو ألوف -وقد يزيد- في السجون! إي والله! إني سمعت ذلك بأُذنَيَّ منه، ووعاه قلبي.

وكان الشيخ -رحمه الله تعالى- يسئل عما يجري في (الجزائر)، وهل يبشّر بخير وتمكين للمسلمين؟ فكان لا يزيد على قوله: «فقاقيع صابون»، سمعته أُذناي، ووعاه قلبي.

وأما (الجبهة)، فقد زادوا أتون (الفتنة)، بأن أخذوا من (ناسوخ)[٢] الشيخ الألباني المرسل لهم ما يفهم الناس أن الشيخ يؤيدهم، وكتموا الباقي، وركبوا رأسهم، ولم ينزلوا عند توجيهات العلماء، فكان ما كان، والله المستعان، وعليه التكلان.

وذهب ضحية هذه الفتنة عشرات الألوف[٣] من الشباب، وفرّ قسم منهم في الجبال، وبايعوا (أميراً) لهم، وحصل بينهم خلاف، وانقسموا فرقاً، شأن سنة الله في أهل الباطل، وولغ بعضهم في دماء بعض، بل حدثني -عبر الهاتف واحد من كبائرهم- ممن تاب أنّ النساء اللاتي في الجبل، كن يؤخذن سبايا للأمراء بعد الافتراق، وتحل الفروج باسم الجهاد،

= على ضرورة إبداء رأينا عند قراءته لكل سؤال من الأسئلة الستة، وكان يدوّن رؤوس ما نقول، ويناقش، ويستشكل؛ ليعلّم، حتى صاغ الأجوبة كلها بقلمه.

(١) نشرت -فتاواه- هذه في غير مجلة وصحيفة وكتاب -ومنها مجلتنا «الأصالة» (العدد الرابع) (ص ١٥-٢٢)- في كثير من البلدان الإسلامية، وقد أودعتها في كتابي «مقالات الألباني».

(٢) يسميه الناس: (الفاكس)!

(٣) ذكرت إذاعة لندن في محرم سنة ١٤١٦هـ أن الذين قتلوا من الجزائريين في خلال ثلاث سنوات أربعون ألفاً. قاله الشيخ ابن عثيمين، وعلق عليه أخونا عبدالمالك الجزائري الرمضاني في كتابه «فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر» (ص ١٣٩): «هذا قبل أربع سنوات، أما اليوم فقد ذكرت الإحصائيات الرسمية أنها زادت على هذا العدد ثلاث مرات، والله أعلم بمن لم يُعرف عنه خبر، ولا وُجد له أثر».

فعلى العلم والفهم، والدين والخلق والأعراض سلام!!

وكان هؤلاء بين الحين والحين يقومون بالغزو -على تسميتهم-، ويرتكبون المجازر ويفخخون السيارات، ويثورونها في أماكن ازدحام الناس، مما سببوا قتل عدد غير قليل من الأبرياء!

ونشرت بعض الصحف[1] على لسان بعض التائبين من هؤلاء مقالةً تحت عنوان (كنا ضحايا فتاوى السلفية)، وهذا كذب، بل أولئك سلموا أنفسهم لقادة ساقوهم باسم الدين، والكذب على العلماء السلفيين؛ مثل: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين -رحمهم الله تعالى-، فأوهموهم أنّ العلماء معهم، وأنهم ينزلون عند تقريراتهم، ويسيرون بفتاواهم وتوجيهاتهم!

والأمر ليس كذلك، بل هم يقرون أنّ الذي جرى في الجزائر ليس إلا على منهج (الخوارج)!

فها هو شيخنا الألباني يقول عما حصل في الجزائر بعد كلام: «فإذا كان السؤال إذاً بأنَّ هؤلاء حينما يفخِّخون -كما يقولون- بعض السيارات ويفجِّرونها، تصيب بشظاياها من ليس عليه مسؤولية إطلاقاً في أحكام الشرع، فما يكون هذا من الإسلام إطلاقاً، لكن أقول: إنَّ هذه جزئية من الكُليَّة، أخطرها هو هذا الخروج الذي مضى عليه بضع سنين، ولا يزداد الأمر إلا سوءاً، لهذا نحن نقول: إنَّما الأعمال بالخواتيم، والخاتمة لا تكون حسنةً إلا إذا قامت على الإسلام، وما بُني على خلاف الإسلام فسوف لا يُثمر إلا الخراب والدَّمار»[2].

فالشيخ الألباني -رحمه الله- يرى أنّ هذه المفاسد، من إراقة الدماء، وزعزعة الأمن، سببها (الخروج) الذي وقع في الجزائر، واستمر عليه (الخارجون) بضع سنين.

وبلا شك أن قتل المسلمين -أفراداً وجنوداً- لبعضهم البعض، واستحلال ذلك، هو

---

(١) هي جريدة «الصحافة» الجزائرية، في العدد (١١٢) بتاريخ ٢ جمادى الثانية سنة ١٤٢٠هـ الموافق ١٢/٩/١٩٩٩م.

(٢) من شريط مسجل ضمن «سلسلة الهدى والنور» (رقم ٨٣٠/ ١)، وعنوانه: «من منهج الخوارج».

عين مذهب الخوارج، وإن لم يقع التصريح بالتكفير بالكبيرة!!

ولذا لما سئل فقيه الزمان الشيخ ابن عثيمين عما يجري في الجزائر، فقيل له: تنطلق بعض الجماعات في محاربتها لأنظمتها من قاعدة تقول: «إنَّ محاربة الدول الإسلامية أوْلى من محاربة الدول الكافرة كفراً أصلياً؛ لأنَّ الدول الإسلامية مرتدَّةٌ، والمرتدُّ مقدَّمٌ في المحاربة على الكافر، فما مدى صحة هذه القاعدة؟

فأجاب الشيخ -رحمه الله تعالى- بقوله: «هذه القاعدة هي قاعدة الخوارج الذين يقتلون المسلمين ويَدَعون الكافرين، وهي باطلة»[1].

ولا أشك أنّ في مراد النبي ﷺ في الحديث السابق الذي فيه ذكر الخوارج أفعالاً ومخالفاتٍ حذر منها، وليست العبرة بالاصطلاحات[2] التي تواطأ عليها العلماء.

وعليه؛ فلا يقال: هذه خرجت من أُناس سلفيين! عندهم بعض الأخطاء، وليسوا من الخوارج، فلا صلة لهذه الأحداث بما هُيِّج من فتن (العراق)!! بل هي خرجت من تحت قدمي أصناف، لهم وفاق وفراق مع (الخوارج)، بل بعضهم يتطابق معهم في دينه، ولا ينفك عنهم قيد أُنملة[3].

والذي يتابع ما جرى في هذه الفتنة يدرك، أن اتجاهاً خارجياً عشعش في قلوب وعقول صغار الطلبة، وتعجلوا البلاء، فَجَرَتْ على أيديهم أحداث فيها فتن، أريقت بسببها دماء، وهتكت أعراض، ولا حول ولا قوة إلا بالله -تعالى-.

وهذا كلُّه، من **مهيِّجات الفتن العراقية المنشأ، الخارجية المذهب**، التي ثارت من تحت قدمي ذاك الرجل الذي أخبر النبي ﷺ أنه لو قُتل ما كانت فتنة، ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً.

---

(١) من سؤال وجه له في بيته عصر يوم الجمعة، بتاريخ ١٣/ صفر/ ١٤٢٠هـ الموافق ٢٨/ ٥/ ١٩٩٩م. وانظر: «فتاوى العلماء الكبار فيما أهدر من دماء في الجزائر» (ص ١٤٦).

(٢) ولا مشاحة في الاصطلاح، كما هو مقرر عند العلماء.

(٣) وهذا هو سبب ذكري لهذه الحوادث في كتاب مفرد عن (فتن العراق)!

فصل

الْتِباس (الثورة) بمفهوم الجِهاد

المتمعِّن في (فتنتي جهيمان والجزائر) يجد أنهما اتخذتا مظهر (الثورة)، وأُلبستا لباس (الجهاد) الشرعي، ونزِّلت عليهما أحكامُه!

ولهذا؛ (الثورات) أسباب نفسية، وقد تكون من (قناعات) عقدية، و(تصورات) منهجية، ومواقف عملية، فهي تدور على تكفير (السلطة) الحاكمة، بجميع فِئاتِها، اعتماداً على ظاهر بعض النصوص، وأخذها أخذاً أوّليّاً، دون مراعاة لقواعد الاستنباط السلفية، كما حصل تماماً مع التابعي يزيد بن صهيب أبي عثمان الكوفي[1]، المعروف بـ(الفقير)، فإنه قال فيما أخرج مسلم في «صحيحه» (رقم ١٩١) بعد (٣٢٠) بسنده إليه:

«كنتُ قد شغَفَني رأيٌ من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد الحج، ثم نخرج على الناس (أي: بالثورة المسلحة)، قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبدالله يحدث القوم -جالس إلى سارية- عن رسول الله ﷺ. قال: فإذا هو قد ذكر الجهنَّميِّين[2]. قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله! ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟».

احتج هذا التابعي بآيات على مشربه، لُقِّنَها على أنها تقرر معانيَ أُخِذَت بالاستقلال دون سائر النصوص، فنبّه الصحابي الجليل جابر على خطئه المنهجي هذا، فقال له: «أتقرأ

---

(١) كانت الخوارج بكثرة في الكوفة في زمن التابعين، قال العجلي في «تاريخ الثقات» (ص ٥١٧): «نزل الكوفة ألف وخمس مئة من أصحاب النبي ﷺ»، وقال الذهبي في «الأمصار ذوات الآثار» (ص ١٧٤-١٧٥): «نزل جماعة من الصحابة» وسمى أعيانهم، قال: «ثم كان بها من التابعين» وسمى أعيانهم، قال: «وما زال العلم متوفراً إلى زمن ابن عقدة، ثم تناقص شيئاً فشيئاً، وتلاشى، وهي الآن دار الروافض»، وقال في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٤٠): «الكوفة تغلي بالتشيع وتفور، والسُّني فيها طرفة».

(٢) هم قوم تَمْتَحِشُهُم النار، وتصل منهم على قدر أعمالهم، ثم يخرجون منها إلى الجنة.

القرآن؟» قال يزيد: نعم. قال: فهل سمعت بمقام محمد -عليه السلام-يعني: الذي يبعثه الله فيه-؟ قال يزيد: نعم. قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يُخرِجُ الله به من يُخرج؟

ثم نعت (أي: جابر) وضع الصراط، ومر الناس عليه... و«أن قوماً يخرجون من النار، بعد أن يكونوا فيها».

قال يزيد على إثر هذا الحديث، وقد نفعه الله به، وفهم الآيات السابقة التي احتج بها على ضوئه، ومعه، دون منافرة بين النصوص، ولا تضارب ولا تعارض، قال: «فرجعنا -أي: إلى الكوفة-، قلنا: وَيْحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟». فنفعه الله -عزَّ وجلَّ- باعتقاد صدق علماء الصحابة، وهذا أول شرط للانتفاع بالعلماء الربانيين عموماً، وفي وقت الفتن خصوصاً.

قال يزيد -كما في «صحيح مسلم» -أيضاً-: «فرجعنا، فلا والله ما خرج منا -أي: للثورة المسلحة- غيرُ رجل واحد».

فالنفع لهؤلاء لا يكون إلا بمحاجة العلماء، وإزالة الشبه، ولا سبيل إلى إصلاحهم إلا بذلك، والعنف معهم يزيد من قوتهم وعنادهم، ويلهب نارهم، ويُبعدهم عن الجادة على وجه أظهر، وبمسافة أبعد.

ومع وجود الحماسات، والعواطف العاصفات، ودندنة الخطباء الحماسيين بضرورة إقامةِ (الجماعةِ المسلمةِ) مهمَّتَها التي وُجِدَت من أجلها، وهي حمل لواء الحق، ووجوب الجهاد ضد السلطات التي تمنع ذلك، وإيراد النصوص من الكتاب والسنة التي في ظاهرها تكفير هؤلاء، والاعتماد على فتاوى (المهابيل) وتقريرات أنصاف المتعلمين، وتوظيف نقولات الأقدمين من العلماء بغير إنصاف، وغالباً ما يكون ذلك بعد التورط في أعمال العنف أو التلبس بمقدماته؛ لتسويغ أحداث عنف، قد اندلعت على وجه عفوي، وأحياناً بطرق مجهولة، قد تكون من عمل جهات مغرضة، فتشعل نيران الحمية، ويظهر الغضب العام، ويفلت الزمام من بين يدي العقلاء، فضلاً عن العلماء، ويفقد العقل دوره وسيطرته على مجريات الأحداث، ويتزحزح عن مكانه في هذه (الحضرة الجهادية الهستيرية)، تاركاً مكانه

للاندفاعات العاطفية، والحماسات الشبابية، وللرؤى والمنامات[١] والإلهامات، فيجتمع عرس الشيطان، بتزاوج هذه العناصر معاً، وإذا بالناس يصحون على هول الكارثة، ولا يفرقون بين الإسلام وما يمارس باسمه، فتتسع الفجوة، وتنوء النفوس عن حمل الأمانة، وتتراجع الدعوة إلى الإسلام الصحيح، كما عايشناه وعايناه، وملأ أسماعنا وأبصارنا، وإلى الله عاقبة الأمور.

ومن أهم المهمات، وأوجب الواجبات: **تقعيد التفريق بين (الجهاد الشرعي) و(العمل الثوري)**.

فقد «تداخلت في الآونة الأخيرة إلى درجة الالتباس، مفاهيم (الثورة) التي خلّفتها أحداث متنوعة، ورسختها في الأذهان فلسفات سياسية وإنسانية شتى، مع مبدأ (الجهاد الشرعي) وأحكامه، في أذهان كثير من الناس.

ولعل من أهم العوامل التي سببت هذا التداخل والمزج[٢]:

أولاً: وحدة الظروف التي تبعث على الرغبة في التغيير والإصلاح.

ثانياً: وحدة الحوافز النفسية -أيضاً-، وهي التي تنشأ عادة من تلك الظروف.

ثالثاً: عدم تحصيل العلم الشرعي، الذي يصقل صاحبه بشخصية متميزة، تنظر إلى الأمور نظرة واسعة، وتحسن تقدير مآلات الأفعال، والنتائج، والمصالح والمفاسد، من خلال سنة الله الكونية والشرعية، وتحقيق واجب الوقت.

رابعاً: الهالة اللامعة من الدعاية التي أحيطت بها كلمة (الثورة) في أذهان كثير من الناس، في أعقاب ثورات عالمية، تركت وراءها أصداء كبيرة في الأذهان وفي النفوس، وجرّت وراءها ذيولاً من النتائج الانقلابية على صعيد الأفكار الاجتماعية، والأنظمة الاقتصادية.

---

(١) هكذا وقع للمسلمين في فتنة (جهيمان) ووظفت (الرؤى) -أيضاً- في أحداث (حماة). وانظر: «هذه تجربتي هذه شهادتي» (ص ١٣٨).

(٢) انظر بعضها في «قضايا فقهية معاصرة» (٢/ ١٦٥) للبوطي.

ومع عدم التأصيل العلمي، ووجود هذه الهالة اللامعة، وجدنا الشباب المتحمس -الذي لم يتحصّن بتقعيدات العلماء الربانيين ومواقفهم[١]- أمام ما يشبه المفتاح السحري الذي لا يعجزه شيء عن فتح المغاليق المستعصية أمام طموحاتهم، ووفق تخيّلاتهم، لتحقيق تطلعاتهم في التغيير، وإعادة العز المنشود، والحلم المفقود.

خامساً: وزاد الطين بلة، أنّ هذا الطريق (طريق الثورات) أصبح مسلوكاً، ومارسته اتجاهات لها أصول متعددة باسم الإسلام، ووجدوا من يفتيهم بذلك لملابسات، وأسباب قد تظهر وقد تختفي!

وأن كثيراً ممن قوّم (هذه الثورات) علّق الجناية بسوء أصحابها، وعدم صدق نواياهم، وحرصهم على المناصب والمراتب والرواتب فحسب! دون أن يضع يده على المصاب الحقيقي، و(أصل الداء)!

إن إحكام (البدايات) سلامة في (النهايات)، وضبط (المصطلحات) يقي من (الانزلاقات)، فالثورة في الفتن المعاصرة لا وجود لها عند الفقهاء البتة[٢]، ولا يتصور أحد من العقلاء -فضلاً عن العلماء- القول بجوازها، وهذه الفتن يعرفها العلماء الربانيون عند بروزها، وظهور مخايلها، قبل وقوعها، وتمكّن قرونها، ويعرفها الجهال -كل الجهال- عند انقضائها، وانصرافها[٣].

و(الثورة) «تغيير جذري شامل يحدث في مسار الأنظمة السياسية أو الاجتماعية، قفزاً فوق سنة الله -عزَّ وجلَّ- في التدرج والتطور، سواء كان بطريقة سلمية، أو بالعنف وسفك الدماء»[٤]، وهذا يخالف سنة الله -عزَّ وجلَّ- الشرعية في التغيير، وطريق الأنبياء المسلوكة.

---

(١) فكيف إن صاحب ذلك: اتّهام وغمز وطعن بهم؟!

(٢) فهي على وزان (لا أصل له) في الأحاديث المكذوبة.

(٣) ورد في هذا أثر عن الحسن البصري سيأتي.

(٤) «قضايا فقهية معاصرة» (٢/ ١٦٦، ١٨٠).

فـ(الثورة) «تتفجر من (رغائب) الإنسان و(رعوناته)، وتتجه إلى سطح (الوقائع الاجتماعية)، ولا تهتم بدخائل (التربية الفردية)[١]»، بخلاف الجهاد الذي له ميادينه، وغاياته، وأهله، وأحكامه، وضوابطه، وهو بمثابة السياج الذي يحفظ بيضة الأمة من جهة، ويبلغ دعوتهم إلى سائر الأمم من جهة ثانية، يلتحم فيه أبناء المسلمين جميعاً لتأدية هاتين الفريضتين من خلال نوعي الجهاد: الدفع والطلب، وهو ماضٍ في هذه الأمة إلى يوم القيامة.

أما أن يقوم شاب متحمس، وينزو على المنبر، ويتلثم، لئلا يعرف، فيشْتُم المسؤولين، ويقذع في السب، ويدعو العوام للخروج، والتفجير، والتثوير، ويفرّ -وربما فرَّ قبل الصلاة، إن جاءت السلطات[٢]- ويحاكَمُ المستمعون، ويُؤخَذون بجريرة ذاك المراهق، ويعدّ هذا (جهاداً)! و(طاعة) لله ورسوله ﷺ، فوالله ما نعلم لهذا أثراً ولا مستنداً!

قال أبو عبيدة: معذرة لإخواني القراء على هذا الاستطراد، ولولا حرصي على حقن دماء المسلمين بعامة والشباب السلفي بخاصة، ما دونت هذه السطور، وليس همّي التفصيل في بيان أحكام الجهاد[٣]، ولكن همي لفت نظرهم إلى ضرورة التفريق بين الجهاد المشروع وغيره، «وفي الجملة؛ فالبحث في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم»[٤]، وقد قالوا كلمتهم، وتكلموا على (الثورات) التي حلّت في بعض بلاد المسلمين، وكشفوا عن أسباب ذلك، فها هو شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- يقول بعد تقريره لأهمية (التصفية) و(التربية):

«إن ما يقع سواء في الجزائر أو في مصر[٥]، هذا خلاف الإسلام؛ لأنّ الإسلام يأمر

(١) «قضايا فقهية معاصرة» (٢/ ١٦٦، ١٨٠).

(٢) كما وقع كثيراً في الجزائر (المسكينة)!

(٣) يسر الله لي تحقيق كتاب ابن المناصف «الإنجاد في أحكام الجهاد»، وهو كتاب سلفي يبيّن الأحكام التفصيلية لمسائل (الجهاد) بالأدلة.

(٤) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٠٤).

(٥) بسبب جماعات التكفير والهجرة وأفراخها!

بالتصفية والتربية...»[١]، ويقول بعد كلام في جواب سؤال عن استخدام الثوار للمتفجِّرات التي تودي بحياة العشرات: «جوابنا واضح جدّاً، أنّ ما يقع في الجزائر وفي مصر وغيرهما هو سابقٌ لأوانه أولاً، ومخالفٌ لأحكام الشريعة غايةً وأسلوباً ثانياً»[٢].

ثم قال عن هذه الثورات التي وقعت في الجزائر: «إنّ هذه جزئية من الكليّة، أخطرها هو هذا الخروج الذي مضى عليه بضع سنين، ولا يزداد الأمر إلا سوءاً»[٣].

فإذاً؛ هذه الجزئية (وهي المجازر الشنيعة)، هي فرع من كلية، (وهي جواز الخروج، وفكر التكفير)، وهذا يلتقي مع ما نحن بصدده من ربط هذه الثورات بما في **العراق من فتن مهيّجات**، وصلت إلى أنحاء المعمورة، وسارت إلى جميع الجهات، ولا قوة إلا بالله.

وقال شيخنا بعد كلام: «... ولذلك، فكلّ الجماعات التي تدَّعي الانتساب إلى السلف، إذا لم يعملوا بما كان عليه السلف، ومن ذلك ما نحن بصدده أنه لا يجوز تكفير الحكام، ولا الخروج عليهم، فإنما هي دعوى يدّعونها، هذه مسألة واضحة البطلان جدّاً»[٤].

وهذا التأصيل عند الشيخ واضح المعالم، كان يكرره ويؤكّده، ونشر[٥] في حياته في (فتوى) مطوّلة، أثنى عليها على علماء العصر الكبار[٦]، وما جاء فيها بصدد الكلام عن مسألة

---

(١) من شريط مسجل يوم ٢٩/ جمادى الأولى/ سنة١٤١٦هـ - الموافق ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥م، وهو في (سلسلة الهدى والنور) (رقم ٨٣٠/ أ) بعنوان: (من منهج الخوارج).

(٢) من شريط مسجل يوم ٢٩/ جمادى الأولى/ سنة١٤١٦هـ - الموافق ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥م، وهو في (سلسلة الهدى والنور) رقم (٨٣٠/ أ) بعنوان (من منهج الخوارج).

(٣) الشريط السابق.

(٤) الشريط السابق.

(٥) في جريدة «المسلمون» عدد (٥٥٦) (ص ٧) بتاريخ ٥/ ٥/ ١٤١٦هـ وكذا في مجلة «البحوث الإسلامية» (٤٩/ ٣٧٣-٣٧٧).

(٦) نشرت في جريدة «المسلمون» -أيضاً- عدد (٥٥٧) (ص ٧) بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٤١٦هـ.

(التحكيم) و(ثورات) الشباب على الحكام بسببه: «ثم كنت ولا أزال أقول لهؤلاء الذين يدندنون حول تكفير حكام المسلمين: هبُوا أن الحكام كفار كفر ردّة، ماذا يمكن أن تعملوه؟ هؤلاء الكفار احتلوا من بلاد الإسلام، ونحن هنا مع الأسف ابتلينا باحتلال اليهود لفلسطين، فماذا نستطيع نحن وأنتم أن نعمل مع هؤلاء، حتى تستطيعوا أنتم مع الحكام الذين تظنون أنهم من الكفار؟ هلا تركتم هذه الناحية جانباً، وبدأتم بتأسيس القاعدة التي على أساسها تقوم قائمة الحكومة المسلمة؟ وذلك باتباع سنة رسول الله ﷺ التي ربَّى أصحابه عليها... وذلك ما نُعبِّر عنه في كثير من مثل هذه المناسبة بأنه لا بد لكل جماعة مسلمة تعمل بحق لإعادة حكم الإسلام، ليس فقط على أرض الإسلام، بل على الأرض كلها، تحقيقاً لقوله -تبارك وتعالى-: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [الصف: ٩]، وقد جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أن هذه الآية ستتحقق فيما بعد.

فلكي يتمكن المسلمون من تحقيق هذا النص القرآني: هل يكون الطريق بإعلان الثورة على هؤلاء الحكام الذين يظنون أن كفرهم كفر ردة؟!

ثم مع ظنهم هذا -وهو ظنٌّ خاطئ- لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً! ما هو المنهج؟ ما هو الطريق؟ لا شك أن الطريق هو ما كان رسول الله ﷺ يدندن حوله ويذكر أصحابه به في كل خطبة: «وخير الهدى هدى محمد ﷺ»، فعلى المسلمين كافة -وخاصة منهم من يهتم بإعادة الحكم الإسلامي- أن يبدأ من حيث بدأ رسول الله ﷺ: وهو ما نكني نحن عنه بكلمتين خفيفتين: (التصفية) و(التربية)؛ ذلك لأننا نحن نعلم حقيقة يغفل عنها أو يتغافل عنها في الأصح أولئك الغلاة، الذين ليس لهم إلا إعلان تكفير الحكام، ثم لا شيء!

وسيظلون يعلنون تكفير الحكام، ثم لا يصدر منهم إلا الفتن، والواقع في هذه السنوات الأخيرة التي يعلمونها، بدءاً من فتنة الحرم المكي إلى فتنة مصر وقتل السادات وذهاب دماء كثير من المسلمين الأبرياء، بسبب هذه الفتنة، ثم أخيراً في سورية، ثم الآن في مصر والجزائر مع الأسف، إلخ...

كل هذا بسبب أنهم خالفوا كثيراً من نصوص الكتاب والسنة، وأهمها: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ

لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]...

بماذا بدأ رسول الله ﷺ؟

تعلمون أنه بدأ بالدعوة بين الأفراد الذين كان يظن فيهم الاستعداد لتقبل الحق، ثم استجاب له من استجاب كما هو معروف في السيرة النبوية، ثم التعذيب والشدة التي أصابت المسلمين في مكة، ثم الأمر بالهجرة الأولى والثانية إلى آخر ما هنالك، حتى وطد الله -عزَّ وجلَّ- الإسلام في المدينة المنورة، وبدأت هنالك المناوشات، وبدأ القتال بين المسلمين وبين الكفار من جهة، ثم اليهود من جهة أخرى، وهكذا...

إذاً لا بد أن نبدأ نحن بتعليم الناس الإسلام كما بدأ الرسول -عليه الصلاة والسلام-، ...».

فصل

الفَرْقُ بين المطلوبِ الشرعيِّ وواجبِ الوقت وما عليه أصحابُ الثوراتِ والانقلاباتِ ودعاةُ الخروج

يتّضح للمقارن بين كلام أئمة الدعوة الكبار، وعلى رأسهم مشايخها: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين -رحمهم الله جميعاً- أن الذي يدعون إليه هو منهج الأنبياء، وهو طريق طويل وشاق، والغاية فيه إقامة الدين، وتربية الشباب عليه، التربية الربانية، لا الحزبية، التي تعلّقهم بالمكاسب والمناصب، بخلاف الثوريين فإنهم ساسة[1] في خطاباتهم، وفتاواهم، وأطروحاتهم، وطريقة معالجتهم للمستجدات، فضلاً عن أسلوبهم في الوصول إلى (سُدّة) الحكم!

---

(١) أعني: حالهم كحال المشتغلين بالسياسة اليوم، من ركوب الموجات، والدخول في الدهاليز، والتخطيط للوصول إلى المصالح الشخصية لهم، وإن كانوا (أصوليين) في الهدف المعلن -وفي هذا شك عندما يطول الطريق- إلا أنهم (وصوليون) في كيفية تحصيله، ولا سيما عند (الأزمات) و(الورطات)! والشاهد قائم.

وأفصح العلامةُ السلفيُّ عبدالحميد بن باديس -رحمه الله تعالى- عن الفرق بين هاتين الطائفتين، فقال: «فإننا اخترنا الخطة الدينية على غيرها، عن علم وبصيرة، وتمسكاً بما هو مناسب لفطرتنا وتربيتنا من النصح والإرشاد، وبث الخير والثبات على وجه واحد والسير في خط مستقيم، وما كنا لنجد هذا كله إلا فيما تفرغنا له من خدمة العلم والدين، وفي خدمتهما أعظم خدمة، وأنفعها للإنسانية عامة.

ولو أردنا أن ندخل الميدان السياسي لدخلناه جهراً، ولضربنا فيه المثل بما عرف عنا من ثباتنا وتضحياتنا، ولقدنا الأمة كلها للمطالبة بحقوقها، ولكان أسهل شيء علينا أن نسير بها على ما نرسمه لها، وأن نبلغ من نفوسها إلى أقصى غايات التأثير عليها؛ فإن مما نعلمه، ولا يخفى على غيرنا أن القائد الذي يقول للأمة: (**إنك مظلومة في حقوقك، وإنني أريد إيصالك إليها**)، يجد منها ما لا يجد من يقول لها: (**إنك ضالة عن أصول دينك، وإنني أريد هدايتك**)، فذلك تلبيه كلها، وهذا يقاومه معظمها أو شطرها! وهذا كله نعلمه، ولكننا اخترنا ما اخترنا لما ذكرنا وبيَّنَّا، وإننا -فيما اخترناه- بإذن الله راضون، وعليه متوكّلون»[1].

ويلتقي مع هذا، ويؤكد ما ذهبنا إليه من ارتباط هذه الفتن بالخروج الذي **ابتدأ ظهوره من العراق**، وهاج منها حتى وصل الجزائر: ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «وكثير ممن خرج على ولاة الأمور أو أكثرهم إنما خرج لينازعهم مع استئثارهم عليه، ولم يصبروا على الاستئثار، ثم إنه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى، فيبقى بغضه لاستئثاره يعظم تلك السيئات، ويبقى المقاتل له ظانّاً أنه يقاتله لئلا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه: إما ولاية، وإما مال، كما قال -تعالى-: ﴿ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ [التوبة: ٥٨]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء يمنعه من ابن السبيل، يقول الله له يوم القيامة: اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا؛ إن أعطاه منها رضي، وإن منعه سخط،

---

(١) «الصراط السوي»، عدد رمضان - سنة ١٣٥٢هـ (رقم ١٥).

ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذباً: لقد أعطي بها أكثر مما أعطي[(١)]».

فإذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشهوة، ومن هذه الجهة شهوة وشبهة، قامت الفتنة، والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة له وللمسلمين، فأمر الولاة بالعدل والنصح لرعيتهم، ... وأمر الرعية بالطاعة والنصح، ... وأمر بالصبر على استئثارهم، ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الأمر مع ظلمهم؛ لأنّ الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولاة الأمر، فلا يُزَالُ أَخَفُّ الفسادين بأعظمهما»[(٢)].

قال أبو عبيدة: **هذا أصل سلفي منهجي محكم** غاب عن هؤلاء الخائضين في الدماء إلى الركب، وهم يزعمون السلفية، وليسوا أهلاً للاجتهاد، فكيف إذا تكلم العلماء: أهل العلم والدين، وقرروا خطأ صنيعهم، وتوافق ذلك مع ما هو محسوس مشاهد؟!

وقبل أن أنتقل إلى فتنة أخرى، وهي من أعظم ما جرى في هذا العصر، أرى لزاماً عليَّ التنبيه والتأكيد على أمور[(٣)]:

أولاً: الواجب في هذه الأزمنة -خصوصاً- إظهار شعار العلماء في الإصلاح، دون شعار هؤلاء الصغار، فإن سائر الواجبات الشرعية لا تقوم إلا بذلك، وإذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال، ولذا صار إظهار هذا الشعار مأموراً به من هذه الجهة[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٢)، ومسلم (١٧٤) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٤٠-٥٤٢).

(٣) وهي بمثابة المقدمات الممهدات للكلام عن فتنة عظيمة جدّاً، فاقت التي قبلها ورققتها، وقد سمعتُ شيخنا الألباني -رحمه الله- يقول عن (فتنة الخليج الأولى) ما معناه: «ما مر بالمسلمين -على تاريخهم الطويل- فتنة أعظم منها». وما كانت هذه الفتنة -التي ستأتي- مع فتنة (الخليج الأولى) إلا وسائل لتحقيق (احتلال العراق) ولا قوة إلا بالله العظيم.

(٤) ليعلم أن المأمور به قد تجتمع جهات عديدة به، كالرحم الجار العالم، فهذا له ثلاثة حقوق، وبالعكس -كما قال الإمام أحمد عن لحم الخنزير الميت: «هو حرام من وجهين»- فإن غصبه أو سرقه من نصراني، صار حراماً من ثلاثة أوجه، فالتحريم يقوى ويضعف بحسب قوة المفاسد وضعفها، وبحسب تعدد أسبابه. قاله ابن القيم في «الفروسية» (ص ٣١٥ - بتحقيقي).

ثانياً: إظهار شعار هؤلاء المراهقين اليوم يُتَوسّلُ به إلى مقاصد الكائدين للإسلام وأهله، ولم يحل للمفتي أن يُفتيَ بما يجُرُّ إلى مفاسدهم، لو كانت أصل أفعالهم مشروعةً، فكيف والعلماء -قديماً وحديثاً- يرون منعها، ومحال أن تقوم عند هؤلاء أدلة لم تصل العلماء، ولكن قامت عندهم شُبَه، وتلاحقت الأحداث، فلم يجدوا بدّاً إلا أن يبقوا على مواقفهم، وإن تضمنت تحليل ما حرمه الله ورسوله من إراقة الدماء، وإزهاق النفوس[1]، وإلحاق ما يفعلونه بالجهاد، وليس لهم على تقريرات العلماء بأدلتها الشرعية أجوبة صحيحة، ولا معارض لها مقاوم، فمن ادّعى بطلانها، فليُجب عنها أجوبة مفصّلة، وإلا؛ فليعرف قدره، ولا يتعدى طوره، ولا يقتحم المهالك.

ثالثاً: غاية هؤلاء الثائرين إما أن يَغْلبوا وإما أن يُغْلبوا، ثم يزول أجرهم، ويفنى ذكرهم، ولا تكون لهم عاقبة، فلا أقاموا ديناً، ولا أبقوا دنيا، بخلاف العلماء الربانيين، فإن لهم ثمرة، حملوا الأمانة نقيّة، وسلّموها لمن بعدهم ناصعة جليّة.

رابعاً: قد يقول قائل: نسلِّم لك ما تقول، نظراً لخَوَرِنا وضعْفِنا، وطمع العدو بنا، ولغربة الدين بين ظهرانينا، ولما يترتب الآن على الخروج من قتل النفوس بلا فائدة، و إلا؛ فالخروج -قديماً- قد حصل مرات! وعلى هيئَةِ (ثورات)! وهذا أمر مشهور في التاريخ، فها هي ثورة (النفس الزكية)[2]، و(ثورة الإمام المحدث أحمد بن نصر الخزاعي)[3]، وغيرهما.

والجواب على هذا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، قال: «وإذا قال القائل: إنّ علياً والحسين إنما تركا القتال في آخر الأمر للعجز؛ لأنه لم يكن لهما أنصار، فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة؟

---

(١) انظر مواقف تقشعر لها الأبدان، وتشيب لها الرؤوس -وقد شابت- في: «مدارك النظر» (ص ٤١٥ وما بعد).

(٢) لبعض المعاصرين دراسة منشورة مفردة عنها.

(٣) انظر: «تاريخ الطبري» (٩/ ١٣٥-١٣٩، ١٩٠ - ط. المعارف)، «طبقات الحنابلة» (١/ ٨٠-٨٢)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٥١)، «تاريخ بغداد» (٥/ ١٧٣-١٧٦)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٦٦)، «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٠٣-٣٠٧).

قيل له: وهذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع ﷺ في النهي عن الخروج على الأمراء[1]، وندب إلى ترك القتال في الفتنة، وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كالذين خرجوا بالحرة وبدير الجماجم على يزيد والحجّاج وغيرهما.

لكن إذا لم يُزَلِ المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً.

وبهذا الوجه صارت الخوارج تستحل السيف على أهل القبلة، حتى قاتلت علياً وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم، كالذين خرجوا مع محمد بن عبدالله بن حسن بن حسين، وأخيه إبراهيم بن عبدالله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء، فإن أهل الديانة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يرونه ديناً.

لكن قد يخطئون من وجهين:

أحدهما: أن يكون ما رأوه ديناً ليس بدين، كرأي الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء؛ فإنهم يعتقدون رأياً هو خطأ وبدعة، ويقاتلون الناس عليه، بل يكفّرون من خالفهم، فيصيرون مخطئين في رأيهم، وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم.

وهذه حال عامة أهل الأهواء، كالجهمية الذين يدعون الناس إلى إنكار حقيقة أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، ويقولون: إنه ليس له كلام إلا ما خلقه في غيره، وإنه لا يرى، ونحو ذلك، وامتحنوا الناس لما مال إليهم بعض ولاة الأمور، فصاروا يعاقبون من خالفهم في رأيهم: إما بالقتل، وإما بالحبس، وإما بالعزل ومنع الرزق، وكذلك قد فعلت الجهمية ذلك غير مرة، والله ينصر عباده المؤمنين عليهم.

---

(١) قد يكون (خروج) دون اعتقادٍ من جميع الوجوه لمذهب (الخوارج)، وسيأتي مصرحاً بهذا في كلام ابن تيمية.

والرافضة شر منهم: إذا تمكنوا فإنهم يوالون الكفار وينصرونهم، ويعادون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم[1]، وكذلك من فيه نوع من البدع: إما من بدع الحلولية: حلولية

---

(١) أكّد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- هذا المعنى في كثير من كتبه، وفي غير موطن من «المنهاج»؛ أبرزها ما فيه (٣/ ٣٧٤)، قال: «وهذا دأب الرافضة دائماً؛ يتجاوزون عن جماعة المسلمين إلى اليهود والنصارى والمشركين، في الأقوال والموالاة والمعاونة والقتال وغير ذلك».

وقال عنهم في (٣/ ٣٧٧): «ولهذا لما خرج الترك الكفار من جهة المشرق، فقاتلوا المسلمين، وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت الرافضةُ معاونةً لهم على قتال المسلمين، ووزير بغداد المعروف بالعلقمي، هو وأمثاله كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على المسلمين، وكذلك الذين كانوا بالشام بحلب وغيرها من الرافضة، كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلهم المسلمون بالشام، كانت الرافضة من أعظم أعوانهم».

وقال بعد ذلك مباشرة كلاماً مهماً غاية، يستحق أنْ يُعتنى به، وأنْ يُنشر في المجالس والصحف السيّارة: «**وكذلك إذا صار لليهود دولةٌ بالعراق وغيره، تكون الرافضة من أعظم أعوانهم؛ فهم دائماً يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى، ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم**». انتهى.

قلت: قاله بناءً على ما في نبوءاتهم وكتبهم، من أنّ دولتهم من (الفرات) إلى (النيل)، وهم جادّون في السعي لتحصيل ذلك. نشرت جريدة «المسلمون»: السنة الثالثة عشرة، العدد (٤٦٨): الجمعة ٢٩/ صفر/ ١٤١٨هـ - ٤/ يوليو/ ١٩٩٧م، تحت عنوان: (طقوس يهودية على نهر الفرات)، تحته ما نصه: «كشف تقرير مثير ومرفق بالصور الفوتوغرافية نشرته صحيفة «هاآرتس» الصهيونية في ملحقها الأسبوعي، عن قيام جماعة يهودية متطرفة تدعى (حباد) بإحياء طقوس يهودية قديمة على ضفاف نهر الفرات، في منطقة تقع بالقرب من الحدود التركية السورية؛ وذلك في نطاق إيمان هذه المجموعة -التي تلقى الدعم الكامل من حكومة (نتنياهو)- بما وصفته بـ«الحدود التوراتية لأرض إسرائيل الكبرى»، التي تمتد من الفرات إلى النيل.

وأوضح التقرير أن مجموعة من أنصار هذه الحركة اليهودية العنصرية المتطرفة، منهم طيارون وضباط في احتياط الجيش الصهيوني، توجهوا مؤخراً في رحلة خاصة إلى ضفاف نهر الفرات عن طريق تركيا، حيث وصلت الجماعة بطائرة استقلوها من مطار (اللد) في فلسطين المحتلة، إلى قرية نائية شرقي تركيا (ميران) تبعد حوالي ٢٠كم عن الحدود التركية مع سوريا.

وأضاف أن المجموعة التي كانت بقيادة الطيار الاحتياط (غيدي شارون) ٤٦ عاماً نزلوا هناك مزودين ببوق النفخ الذي يستخدم حسب طقوس اليهود في الإيذان ببدء طقوسهم اليهودية، حيث قام أعضاء الجماعة بإحياء طقوس يهودية قديمة أعادوا في نطاقها طباعة ٢٤٠ نسخة من توراة قديمة على ضفة نهر الفرات بوصفه الحدود الشمالية (لأرض إسرائيل)، وذلك وفق الحدود التي رسمتها التوراة الموضوعة لما يسمى بـ(أرض إسرائيل)».

الذات أو الصفات، وإما من بدع النّفاة أو الغلو في الإثبات، وإما من بدع القدرية أو الإرجاء أو غير ذلك، تجده يعتقد اعتقادات فاسدة، ويكفر من خالفه أو يلعنه، والخوارج المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم.

الوجه الثاني: من يقاتل على اعتقاد رأي يدعو إليه مخالف للسنة والجماعة؛ كأهل الجمل وصفين والحرة والجماجم وغيرهم، لكن يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة، فلا يحصل بالقتال ذلك ، بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت، فيتبين لهم في آخر الأمر ما كان الشارع دل عليه من أول الأمر[1].

وفيهم من لم تبلغه نصوص الشارع، أو لم تثبت عنده، وفيهم من يظنها منسوخة كابن حزم، وفيهم من يتأولها، كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص.

فإنه بهذه الوجوه الأربعة يترك من يترك من أهل الاستدلال العمل ببعض النصوص؛ إما أن لا يعتقد ثبوتها عن النبي ﷺ، وإما أن يعتقدها غير دالَّة على مورد الاستدلال، وإما أن يعتقدها منسوخة.

ومما ينبغي أن يعلم: أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة، فيَرِدُ على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة الحق وقصده، ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية، والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصده، والإسلام جاء بالعلم النافع والعمل الصالح، بمعرفة الحق وقصده. فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستئثار، فلا تصبر النفوس على ظلمه، ولا يمكنها دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه ودفع الظلم عنه، لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد عن فعله»[2].

---

(١) وتعلُّقُ بعض المتأخرين بما حصل مع هؤلاء إنما هو من باب الهوى فحسب! ولشيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٢٢-٥٢٣) تفريق مهمٌّ بين الجمل وصفين، وأنه ليس من القتال المأمور به، بل تَرْكه أفضل من الدخول فيه، بخلاف قتال الحرورية والخوارج، قال: «فإن قتال هؤلاء واجب بالسنة المستفيضة عن النبي ﷺ، وباتفاق الصحابة، وعلماء السنة».

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٣٦-٥٣٩).

قال أبو عبيدة: ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية تأصيل منهجيّ من خلال نصوص الأحاديث النبوية -وقد ساق بعضاً منها-، وبالنظر إلى استقراء الحوادث التي تمّ فيها (الخروج)، وله كلام يشعر بذلك، وفيه -أيضاً- تفسير لهذه الظاهرة، ومعيار لتقويم الأشخاص الذين شاركوا فيها، وقبل أن أسوق كلامه الذي فيه هذا الأمر الخطير، لا بد من التأكيد على ما سبق بإيرادي لكلام لشيخنا الألباني -رحمه الله- في تعليقه على حديث عبادة ابن الصامت، الذي أخرجه البخاري (٧١٩٩، ٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩) -والسياق له-، قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم». وفي رواية فيها زيادة بعد «أهله»: «إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان».

قال -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٢٤٠-١٢٤٣) تحت حديث رقم (٣٤١٨): «ثم إن في هذا الحديث فوائد ومسائل فقهية كثيرة، تكلم عليها العلماء في شروحهم...»، قال: «والذي يهمني منها هنا: أن فيه رداً صريحاً على الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فإنهم يعلمون دون أي شك أو ريب أنهم لم يروا منه (كفراً بواحاً)، ومع ذلك استحلوا قتاله، وسفك دمه، هو ومن معه من الصحابة والتابعين، فاضطر -رضي الله عنه- لقتالهم واستئصال شأفتهم، فلم ينْجُ منهم إلا القليل، ثم غدروا به -رضي الله عنه-، كما هو معروف في التاريخ.

والمقصود أنهم سنوا سنة -في الإسلام- سيئة، وجعلوا الخروج على حكام المسلمين ديناً على مر الزمان والأيام، رغم تحذير النبي ﷺ منهم في أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ: «الخوارج كلاب النار»[1].

ورغم أنهم لم يروا كفراً بواحاً منهم، وإنما دون ذلك من ظلم وفجور وفسق».

ثم قال -وهذا هو الشاهد من كلامه -رحمه الله تعالى-: «واليوم -والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون-؛ فقد نبتت نابتةٌ من الشباب المسلم، لم يتفقهوا في الدين إلا قليلاً، ورأوا أن

---

(١) انظر تخريجي المفصل له في تحقيقي لـ«الحنائيات» (٢٢٥).

الحكام لا يحكمون بما أنزل الله إلا قليلاً، فرأوا الخروج عليهم دون أن يستشيروا أهل العلم والفقه والحكمة منهم، بل ركبوا رؤوسهم، وأثاروا فتناً عمياء، وسفكوا الدماء، في مصر، وسوريا، والجزائر، وقبل ذلك فتنة الحرم المكي، فخالفوا بذلك هذا الحديث الصحيح الذي جرى عليه عمل المسلمين سلفاً وخلفاً إلا الخوارج.

ولما كان يغلب على الظن أن في أولئك الشباب من هو مخلص يبتغي وجه الله، ولكنه شُبِّه له الأمر أو غرر به؛ فأنا أريد أن أوجه إليهم نصيحة وتذكرة، يتعرفون بها على خطأهم، ولعلهم يهتدون.

فأقول: من المعلوم أن ما أمر به المسلم من الأحكام منوط بالاستطاعة؛ حتى ما كان من أركان الإسلام، قال -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وهذا من الوضوح بمكان فلا يحتاج إلى تفصيل.

والذي يحتاج إلى التفصيل؛ إنما هو التذكير بحقيقتين اثنتين:

الأولى: أن قتال أعداء الله -من أي نوع كان- يتطلب تربية النفس على الخضوع لأحكام الله واتباعها؛ كما قال ﷺ: «المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله»[(١)].

والأخرى: أن ذلك يتطلب الإعداد المادي والسلاح الحربي؛ الذي ينكأُ أعداء الله؛ فإن الله أمر به أمير المؤمنين، فقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والإخلال بذلك مع الاستطاعة؛ إنما هو من صفات المنافقين، وكذلك قال فيهم رب العالمين: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُۥ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦].

وأنا أعتقد جازماً أن هذا الإعداد المادي لا يستطيع اليوم القيام به جماعة من المؤمنين دون علم من حكامهم -كما هو معلوم-، وعليه؛ فقتال أعداء الله من جماعة ما، سابقٌ لأوانه، كما كان الأمر في العهد المكي، ولذلك؛ لم يؤمروا به إلا في العهد المدني؛ وهذا هو مقتضى النص الرباني: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) «الصحيحة» (٥٤٩). (منه)

وعليه؛ فإني أنصح الشباب المتحمس للجهاد، والمخلص حقاً لرب العباد: أن يلتفتوا لإصلاح الداخل، وتأجيل الاهتمام بالخارج الذي لا حيلة فيه، وهذا يتطلب عملاً دؤوباً، وزمناً طويلاً؛ لتحقيق ما أسميه بـ: (التصفية والتربية)؛ فإن القيام بهذا لا ينهض به إلا جماعة من العلماء الأصفياء، والمربين الأتقياء، فما أقلهم في هذا الزمان، وبخاصة في الجماعات التي تخرج على الحكام!

وقد ينكر بعضهم ضرورة هذه التصفية، كما هو واقع بعض الأحزاب الإسلامية، وقد يزعم بعضهم أنه قد انتهى دورها، فانحرفوا إلى العمل السياسي أو الجهاد، وأعرضوا عن الاهتمام بالتصفية والتربية، وكلهم واهمون في ذلك، فكم من مخالفات شرعية تقع منهم جميعاً بسبب الإخلال بواجب التصفية، وركونهم إلى التقليد والتلفيق، الذي به يستحلون كثيراً مما حرم الله! وهذا هو المثال: الخروج على الحكام؛ ولو لم يصدر منهم الكفر البواح.

وختاماً أقول: نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم؛ كذاك الذي كان أنكر شرعية صيام رمضان، والأضاحي في عيد الأضحى، وغير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث، ولكن بشرط الاستطاعة كما تقدم، ولكن مجاهدة اليهود المحتلين للأرض المقدسة والسافكين لدماء المسلمين أوجب من قتال مثل ذاك الحاكم من وجوه كثيرة، لا مجال الآن لبيانها؛ من أهمها: أن جند ذاك الحاكم من إخواننا المسلمين، وقد يكون جمهورهم -أو على الأقل الكثير منهم- عنه غير راضين، فلماذا لا يجاهد هؤلاء الشباب المتحمس اليهود، بدل مجاهدتهم لبعض حكام المسلمين؟! أظن أنْ سيكون جوابهم عدم الاستطاعة بالمعنى المشروح سابقاً، والجواب هو جوابنا، والواقع يؤكد ذلك؛ بدليل أن خروجهم -مع تعذر إمكانه- لم يثمر شيئاً سوى سفك الدماء سُدىً! والمثال -مع الأسف الشديد- لا يزال ماثلاً في الجزائر، فهل من مدّكر؟!».

فصل

حُرمةُ التَّشَبُّهِ بأهلِ العراق في خُروجِهم الأوّل

وبناءً عليه؛ فإنّ المتأخرين من العلماء حكوا إجماع أهل السنة على حرمة الخروج على

الأمراء، وعدوا ذلك من عقائد أهل السنة.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٣١٧): «وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة -أيضاً- فغلط من قائله، مخالف للإجماع».

وقال: «قال العلماء: وسبب عدم انعزاله، وتحريم الخروج عليه: ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه».

ونقل في (١٢/ ٣١٨) عن القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٦/ ٢٤٧) أنّ أبا بكر بن مجاهد ادعى الإجماع في هذا، قال: «وقد رد عليه بعضهم، بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وبقيام جماعة عظيمة من التابعين، والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث».

ثم ذكر أجوبة على هذا؛ من بينها: «إن هذا الخلاف كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم، والله أعلم».

وسبق ذكر شذرات من كلام العلماء الأكابر وفتاواهم في الفتن التي ظهرت في هذا الزمان، وبيان أن ذلك دخيل على منهج السلف الكرام، وتعرف الأمور بثمرتها، ويستحيل أن يَقِرّ الشرعُ وحملتُه وحراسُه نحو الفتن التي ظهرت في عدة من بلاد المسلمين، ولا سيما أن «الفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء، فصار الأكابر عاجزين عن إطفاء الفتنة، وكفّ أهلها، وهذا شأن الفتن؛ كما قال -تعالى-: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بها إلا من عصمه الله»[1].

فهؤلاء المعترضون على ما ذكرناه وقررناه، بثورات السابقين، غافلون عن توجيهات العلماء وتقريراتهم، وعن المعرفة الشرعية الحقيقية للفتن، وسنن الله -عزوجل- في الأمم،

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٣٤٣).

وقوانينه في التغيير، وجعلوا -من جهلهم- مجرد وقوع ما لم يحمد عُقباه، ولم يمدحه الشرع وما ارتضاه، دعوى عظيمة موجبة للولوغ[1] فيما هو سبب للتضييق على الصادقين من الدعاة، السالكين منهج العلماء، ولا يعلمون أنّ غاية ما استدلوا به إنما هو من الخطإ المغفور، لا من السعي المشكور، وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض!

فصل

الفِتنةُ وُكِّلتْ بثلاث

وعلى هؤلاء أنْ يتأملوا طويلاً، ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٧-١٨)، وأحمد في «الزهد» (٢/ ١٣٦)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٣٥٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٤)، والداني في «الفتن» (٢٨) بسند جيد عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-، قال: «إن الفتنة وكِّلت بثلاث: بالحادِّ النحرير الذي لا يرتفع له شيء إلا قمعه بالسيف، وبالخطيب الذي يدعو إليها، وبالسيد، فأما هذان فتبطحهما لوجوههما، وأما السيد فتبحثه، حتى تبلو ما عنده».

وفي رواية: «بالشريف»، بدل: «وبالسيد»، وفيها: «فأما الحاد النحرير فتصرعه، وأما هذان فتبحثهما حتى تبلو ما عندهما».

و(النحرير): هو الفطن البصير بكل شيء[2]، وتوكل الفتنة به إنْ كان حاداً غير حليم، ولا أناة عنده، يريد الخير بمجرد وقوفه ومعرفته له، من غير اتباع منهج السلف وسنة الله -عزَّ وجلَّ- في التغيير، ودون النظر إلى مآلات الأفعال، وعواقب الأمور، التي لا يجوز لأحد أن يستشرف الفتنة، ولا يخوض فيها دون ذلك.

---

(١) بسبب استحلالهم الخروج والسفك والقتل، والتخريب والدمار، وهذا من الفساد المشاهد الظاهر لكل أحد، ما أدري ما هي آراء هؤلاء، ولا سيما القادة والكبراء، بعد الفراغ من الفتن الدهماء، أيبقون على مواقفهم، أو يخفى عليهم سوء ما جنته أيديهم، أم أعمى الله أبصارهم لفرط أهوائهم، حتى خفي عليهم؟!!

(٢) كذا في «النهاية» (٥/ ٢٨).

وتشمل كذلك المعجبين به، وبتقريراته، وأطروحاته، فيشاركون فيها، بشرفهم وسيادتهم، وبألسنتهم وخطبهم، ومقالاتهم ومؤلفاتهم ونشراتهم وصحفهم وهيآتهم، فتختبرهم الفتنة، وتبلو ما عندهم، فالخطيب والداعي لها أقرب منها من الشريف المعجب الذي بهرته الزخارف، وغرته الشعارات، ولعله إنْ تأمّل وتحلّم، ونظر، وفكر، ودبّر، وقدّر، يخلص منها، إنْ تداركته رحمة مولاه، وخرج عن داعي هواه.

والمثل الذي لا يزال شاخصاً أمامنا، وما زلنا نسمع دويّ صوته، ونكتوي بناره ولظاه: فتنة عظيمة عظيمة، ما انعقد نوّارها، وثارت على المسلمين -كل المسلمين- من أقصى (الغرب) بسبب شباب متحمِّس، لا يحسن تقدير المصالح والمفاسد، ولا يزنها بميزان العلماء، ولا يقيم وزناً للضوابط المعتبرة عندهم، فثار ثورة هوجاء، ترتبت عليها نتائج خطيرة، وارتفعت أصوات تتهم (الدعوة السلفية) بما هي منها براء، إذ هؤلاء الشباب لم يتّبعوا منهج السلف في التغيير، ولا اتكأوا على تقريرات الأعلام من علماء هذه الدعوة المباركة، وإنما غرّهم حماسُهم، ولم يعرفوا تقدير مكنتهم، ولا استدراج عدوّهم، ولا ما يكاد لهم، ولا واجب وقتهم، فشاركوا فيها بتمرّد، وعلى منهج أهل الحماسات والخروج[١]، ودعت الحاجة إلى كشف حقيقة المشارب والمناهج والمدارس الفكرية العقدية التي تربى عليها هؤلاء المتمردون[٢].

ومن الجدير بالذكر: أنّ هذه الحوادث جعلت بعض (الأسياد) و(الشرفاء)، وبعض (الخطباء) ونحوهم ممن لهم قبول عند (النحارير الحادين) يعيدون النظر في مواقفهم؛ لأنها بحثتهم وبلوتهم، وبطحت آخرين على وجوههم، وعمد بعضُ من انكشفت له العواقب الوخيمة لأعمال هؤلاء إلى استنكار ما يجري.

---

(١) لا يبعد عندي أنها من (المهيجات) العراقية! الواردة في الأحاديث النبوية المتقدّمة، وعلى أية حال؛ فقد انكشفت، وكان على إثرها غزو العراق واحتلاله في أبشع وأشنع ما طرق السمع، ورأى النظر من (فتن) وسفك دماء، ودمار بلدان.

(٢) وقامت جهود في توضيح ذلك، من خلال البحوث والندوات، وجرى الحديث في وسائل الإعلام، وظهرت الحقيقة جلية في بيان حقيقة هؤلاء، وأنّ أعمالهم لا صلة لها بمنهج السلف في التغيير، وما زال الأمر بحاجة إلى المزيد والمزيد من البيان والتأكيد.

فصل

كلامٌ جُمَلي عن محور الفِتنة وثمرتِها ووقتِها ومادَّتِها ووسيلَتِها ووقتِ اشتدادِها

فالمحور العام الذي تتعلق به الفتن: الخلاف والافتراق المؤصل إلى الخروج عن جماعة المسلمين بعامة، وإمامهم بخاصة، **وثمرتها**: استحلال الدم، وكثرة القتل والهرج، **ومادتها**: التكفير، **ووسيلة أصحابها**: مقالات بدعية، وأطروحات فكرية، وقوالب حزبية، ورصد الواقع، وتتبع الأحداث، **وطريقتهم**: التستر بمذهب السلف، وإبراز ما يشهد لبدعتهم من النصوص[1]، وتضخيم زلات مخالفيهم، يقول ابن تيمية عند كلامه على المبتدعة: «وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء المبتدعة للسلف، ما حصل في المنتسبين إليهم من نوع تقصير وعدوان، وما كان من بعضهم من أمور اجتهادية، الصواب في خلافها، فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم ضل به ضلالاً كبيراً»[2].

ووقت الفتنة: الجهل وقلة العلم والإيمان، وذهاب العدل في الأمة، وعدم إشراق نور النبوة، وعدم ظهور سلطان الحجة، والعمل من أمام العلماء والتقدم عليهم، وانتقاصهم، وقطع العامة عنهم، والطعن في الأحكام الشرعية المستفادة من نصوص الشرع، والفُرقة والاختلاف.

قال ابن تيمية بعد كلام: «وكان شيطان الخوارج مقموعاً لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة؛ أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة في خلافة علي -رضي الله عنه-، وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا، وكفّروا علياً ومعاوية ومن والاهما...»[3].

---

(١) قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦١): «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٥٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٨٩).

والشاهد من هذا كلِّه: أن النبي ﷺ بيّن منشأ الفتن، ووقت اشتدادها، والطريق التي توصل إلى (الدجال)، ومن المعلوم بيقين أن بدعة (الخروج) -وهي أول بدعة عقدية حدثت في الأمة- ابتدأت من العراق، وهاجت منها على كثير من البلدان، في سائر الأزمان، وستتوالى وتشتد، وقد شاهدنا بعض ذلك بارزاً للعيان، ولا قوة إلا بالله.

فصل

مَكانُ الفِتنة

ومكانُها: الوصول إلى كل مكان بمرور الزمان، ولكن لها محل تنزله، وتستقر به، ثم تهيّج منه، وهو العراق بخاصة، وجهة شرق المدينة بعامة.

أجاب الشيخ مقبل بن هادي -رحمه الله تعالى- عن سؤال في بيان معنى (نجد)[1]: أهي نجد الحجاز أم هي نجد العراق؟ فقال: «الذي يظهر أنها تشمل هذا وهذا، فنجد عبارة عن ما ارتفع من الأرض، والعراق مرتفع، ويسمى نجداً، وهكذا -أيضاً- اليمامة وغيرها فهو مرتفع، ويسمى نجداً، ولكن إخواننا النجديين يريدون أن يرموا به أهل العراق، فالظاهر أنه يشمل هذا وهذا، وإن جاء في بعض الروايات العراق، فهو يحمل على أنه داخل في نجد بدليل أنها كلها في المشرق، والنبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أخبر أن الشمس تطلع بين قرني شيطان فكلها في المشرق، والظاهر أنه يشمل هذا وهذا، والله أعلم»[2] انتهى.

قال أبو عبيدة: ويتقوى هذا العموم بالمحاورة التي جرت بين النبي ﷺ وعيينة بن حذيفة بن بدر بن حصن، فإنّ فيها المفاضلة الظاهرة بين رجال (نجد) و(أهل اليمن).

أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (٨٣٥١)، وأحمد (٤/ ٣٨٧) وغيرهما بإسناد صحيح عن عمرو بن عبسة، قال: عرضت الخيل على رسول الله -عليه السلام- وعنده عيينة

---

(١) الواردة في الأحاديث المتقدمة.

(٢) «المصارعة» (ص ٤٠١-٤٠٢). وانظر: «موقف المسلم من الفتن» (ص ١٦٢-١٦٣).

ابن بدر-، فقال رسول الله ﷺ لعيينة: «أنا أفرس بالخيل منك»، فقال عيينة: إن تكن أفرس بالخيل مني، فأنا أفرس بالرجال منك، قال: «وكيف؟»، قال: إن خير رجال لبسوا البُرُد، ووضعوا سيوفهم على عواتقهم، وعرضوا الرماح على مناسج خيولهم، رجال نجد. فقال رسول الله ﷺ: «كذبت، بل هم أهل اليمن، والإيمان يمان إلى لخم، وجُذَام، وعامِلَة، ومأكول حمير خيرٌ من آكلها، وحضرموت خير من بني الحارث»[1] وسمى الأقيال الأنكال.

وليس مراد عيينة (رجال نجد) أهل العراق خاصة، إذ هو يتكلم على قبائل معروفة، ولها أماكن معلومة.

وهذا الذي استظهرته معروف عند العلماء، ومن الخطإ العلمي المنهجي إسقاط الحادث الذي لم يعرفه المخاطبون -فضلاً عن المتحاورين كما في الحديث السابق- على أشياء ما دارت في خيالهم، وما سنحت في بالهم، **فحصر الفتن في (العراق)، وكون (الفتن) تهيج منها فحسب، تضييق لا داعي له، وحمل الأحاديث التي فيها (ذكر المشرق) على عمومها أحسن وأظهر وأقوى، إذ حمل النصوص على (التأسيس) مقدم عند العلماء على حملها على (التأكيد)، والواقع -قديماً وحديثاً- يؤكد ذلك ويؤيده.**

ويعجبني بهذا الصدد: تبويب ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٢٨٨-٢٨٩)، فإنه أورد جملة من ألفاظ الأحاديث التي سقناها في أول هذا الفصل، وبوب عليها (فصل: إشارات نبوية إلى ما يقع من شرق المدينة ويمنها ونجدها).

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٧/ ٢٤٦-٢٤٧) في شرح حديث: «إن الفتنة ها هنا»: «إشارة رسول الله ﷺ -والله أعلم- إلى ناحية المشرق بالفتنة؛ لأن الفتنة الكبرى التي كانت مفتاح فساد ذات البين هي قتل عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وهي كانت سبب وقعة الجمل، وحروب صفين، كانت في ناحية المشرق، ثم ظهور الخوارج في **أرض نجد والعراق، وما وراءها من المشرق.**

---

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٣، ٤٤)، «السلسلة الصحيحة» (٢٦٠٦، ٣١٢٧).

روينا عن حذيفة -رضي الله عنه- أنه قال: أول الفتن قتل عثمان، وآخرها الدجال[(١)].

ومعلوم أن أكثر البدع إنما ظهرت وابتدأت من المشرق، وإن كان الذين اقتتلوا بالجَمَل وصِفِّين منهم كثير من أهل الحجاز والشام، فإن الفتنة وقعت في ناحية المشرق، فكانت سبباً إلى افتراق كلمة المسلمين ومذاهبهم، وفساد نيات كثير منهم إلى اليوم، وإلى أن تقوم الساعة، والله أعلم.

وكان رسول الله ﷺ يبكي ذلك لعلمه بوقوعه، ويحزن له، ولو ذكرنا الآثار والشواهد بما وصفنا، لخرجنا بذلك عما إليه في هذا الكتاب قصدنا، وبالله التوفيق» انتهى.

---

(١) خرجته في تعليقي على «المجالسة» (رقم ٢٨٦) من طريق زيد بن وهب، عن حذيفة، به. وله تتمة استنكرها الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٦٩) من أجلها، وتعقبه الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٠٧) بقوله: «فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سبق إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا، لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد».

وأخرج البخاري (٧٠٦٠)، ومسلم (٢٨٨٥) بسنديهما إلى أسامة بن زيد، قال: أشرف النبي ﷺ على أُطُم من آطام المدينة، فقال: «هل ترون ما أرى؟» قالوا: لا. قال: «فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كموقع القطر».

قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ١٦) في شرحه: «شبه سقوط الفتن وكثرتها بسقوط القطر في الكثرة والعموم، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جراً، ولا سيما يوم الحرة».

وقال -أيضاً-: «إنما اختصت المدينة بذلك؛ لأن قتل عثمان -رضي الله عنه- كان بها، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك، فالقتال بالجمل وبصفين كان بسبب قتل عثمان، والقتال بالنهروان، كان بسبب التحكيم بصفين، وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولد عنه، ثم إن قتل عثمان كان أشد أسبابه الطعن على أمرائه، ثم عليه بتوليته لهم، وأول ما نشأ ذلك من العراق، وهي من جهة المشرق... وحسن التشبيه بالمطر لإرادة التعميم؛ لأنه إذا وقع في أرض معينة عمها ولو في بعض جهاتها».

قال أبو عبيدة: كان لفتنة قتل عثمان أثرٌ بارزٌ في ظهور كثير من الفرق، انظر تفصيل ذلك في: «العواصم والقواصم» لابن العربي (ص ١٧٣)، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/ ٣٢)، «فتح الباري» (١٢/ ٢٨٣-٢٨٤)، «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة» (ص ٤٥-٦١)، و«الخوارج دراسة ونقد لمذهبهم» (ص ٤٨-٦٧).

وقال -أيضاً- في شرحه: «أخبر ﷺ عن إقبال الفتن من ناحية المشرق، وكذلك أكثر الفتن من المشرق انبعثت، وبها كانت؛ نحو: الجمل، وصفين، وقتل الحسين، وغير ذلك، مما يطول ذكره مما كان بعد ذلك من الفتن بالعراق، وخراسان، إلى اليوم، وقد كانت الفتن في كل ناحية من نواحي الإسلام، ولكنها بالمشرق أكثر أبداً»[1].

ويعجبني -أيضاً- ما ذكره شراح «الشفا» للقاضي عياض، عند قوله: «وفتح عليه في حياته: بلاد الحجاز، واليمن، وجميع جزيرة العرب، وما دانى ذلك من الشام والعراق، قال الخفاجي في «نسيم الرياض» (١/ ٤٧٢) شارحاً الكلام السابق:

«وأما العراق فهو إقليم معروف، وهو عراق العرب، وفيه مدن عظيمة وقرى، وطوله من تكريت إلى عبادان، وهي قرية، ولذا قيل في المثل: (ما وراء عبادان قرية)، وعرضه من القادسية إلى حلوان، ودجلة حده، جانبها الأيمن للعراق، واليسار لفارس، وأما عراق العجم -وهو إقليم خراسان، ولفظ العراق عربي، وقيل: إنه معرَّب إيران»-، قال -وهذا هو موطن الشاهد-: «والعراق: فتح منها البحرين، وقدم أهلها على النبي ﷺ على ما فُصِّل في السير والتواريخ، ومن لم يقف على هذا، قال: إنها إنما فتحت في زمن أبي بكر -رضي الله عنه-، لكن النبي ﷺ أوتي مفاتيحها، ووعد بفتحها» انتهى.

فمن الخطإ الجسيم حصر (تهييج الفتن) بالعراق -بحدوده الجغرافية اليوم- ونسيان مسمى (العراق) وحدوده آنذاك، وتناسي الأحاديث التي فيها ذكر عموم جهة (المشرق)، والله الموفق.

ويؤكد ذلك ما جاء في كتب البلدان، فقال البكري -مثلاً- في «معجم ما استعجم» (٣/ ٩٢٩) ما نصه: «العِراق: هو ما بين هِيتَ إلى السند والصين، إلى الرَّي وخُراسان، إلى الديلم والجبال، وأصبهان سُرَّةُ العراق، وتُسمّى عراقاً؛ لأنه على شاطئ دجلة والفرات عِدَاء تباعاً حتى يتصل بالبحر. والعراق في كلام العرب: الشاطئ على طوله، والماء شبيه بعراق القِرْبَة الذي يُثنى منه، فتُخْرَز به. وقال آخرون: العراق: فِناء الدار، فهو متوسط بين الدار والطريق. وكذلك العراق متوسط بين الرِّيف والبَرِّية، وقيل: هو من قولهم لخَرْزِ المزادة:

---

(١) «التمهيد» (١٦/ ٢٢٩ - ط. الفاروق).

عِرَاق؛ لأنه متوسّط من جانبَيْها»[1].

ويدل على هذا: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٥٤ - ط. دار الفكر) بسند صحيح عن سعيد بن المسيب، قال: قال أبو بكر: هل بالعراق أرض يقال لها خراسان؟ قالوا: نعم. قال: «فإنّ الدجال يخرج منها».

ودلت أحاديث وآثار كثيرة صحيحة على خروج الدجال من (خُراسان) و(أصبهان)، وهبوطه (خوز) و(كرمان) -وهي جميعاً الآن في (إيران)-، وينزل قرية (كوثا) -وهي في نحو منتصف الطريق بين (المحاويل) و(الصويرة)-، وهي على (٢٦) كيلو متراً من الأولى، وتعرف اليوم بـ(تل إبراهيم) و(تل جبل إبراهيم)؛ لوجود مرقد عليه قُبة في أعلى التل ينسب إلى إبراهيم.

وسيمُر بـ(خلة) بين العراق والشام، ويدخل الأردن، ويبدأ هلاكه بـ(عقبة أفيق) وهي قرية من حوران في طريق (الغور)، والعامة تقول: (فيق)، تنزل هذه العقبة إلى (الغور) وهو الأردن، وهي عقبة طويلة نحو ميلين. أفاده ياقوت في «معجم البلدان» (١/ ٢٣٣). ثم يتحول إلى فلسطين، ويتم هلاكه في مدينة (اللد)، ويسبقها -والله أعلم- إتيانه الحجاز، ونزوله بسبخة في المدينة -هي (سبخة الجرف) غربي جبل أحد-، وتفصيل ذلك حديثياً يطول.

وأخرج حنبل بن إسحاق في آخر جزئه «الفتن» (رقم ٥٠) بسند حسن، عن أبي غالب، قال: «كنت أمشي مع نوف بن فضالة، ولا أعرفه، حتى انتهيت إلى عقبة أفيق[2]، فقال: هذا المكان الذي يقتل فيه الدجال. فقلت: من أنت؟ فقال: أنا نوف، فقلت: يرحمك الله، ألا أخبرتني حتى أسامرك وأذاكرك وأحمل عنك! فقال: من أنت؟ فقلت: من أهل البصرة، فقال: هل إلى جنبكم جبل يقال له سَنِير؟ فقلت: سنام، فقال: هو هو، فقال: هل إلى جنبكم نهر يقال له الصَّفي؟ فقلت: صفوان، فقال: هو هو، أما إنهما يسيران (أي: يكونان) مع الدجال طعاماً وشراباً، وهو جبل ملعون، وهو أول جبل وُضع في الأرض».

---

(١) انظر: (العراق) في «معجم البلدان» (٤/ ٩٣-٩٥)، كتاب «الجغرافيا» (ص ١٥٦) لابن سعيد المغربي، «مراصد الاطلاع» (٢/ ٩٢٦-٩٢٧).

(٢) عقبة أفيق -بفتح أوله وكسر ثانيه-.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٥٦٩ - ط. الزهيري، ورقم ١٥٦٢ - ط. التوفيقية): حدثنا عبدالصمد، عن حماد، به مختصراً.

و(جبل سنير) أو (سنام) هو جبل مشرف على البصرة، إلى جانبه ماء، ويقال: إنه أول ماء يرده الدجال من مياه العرب[1]، ويسمى اليوم (جبل السِّلام)، وهو بالقرب من (صفوان)، وهي مدينة اليوم من مدن (العراق)، وكانت في زمن التابعين -كما يظهر من المحاورة المذكورة- ضمن العراق.

ومن أفرى الفرى، وأعاجيب الأكاذيب ما يردده المبتدعة من أنّ المراد بـ(نجد) المذكورة في حديث «بها يطلع قرن الشيطان» هي: (دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب) المباركة، وقد كشفنا اللثام عن ذلك من خلال نقولات لأئمة أعلام، ونختم بنقولات متناثرة لشيخنا حسنة الأيام، وشامة الشام: محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني -رحمه الله تعالى-، فنقول:

فصل

رَدُّ شيخِنا الألبانيِّ لِفِرية (نجد) التي يَطلع منها قرنُ الشيطان أنّها هي دعوةُ الإمام محمد بنِ عبدِالوهّاب -رحمه الله تعالى-

قد اعتنى -رحمه الله تعالى- برد هذه الفرية عناية جيدة، فكان -رحمه الله- يُكثِر في مجالسه من بيان بطلانها، وهذا ما وقفت عليه من محاربته لها في كتبه[2]:

* قال في «السلسلة الضعيفة» (١٠/ ٧١٤-٧١٥): «وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث -فضلاً عن مجموعها-؛ يعلم يقيناً أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «ههنا» إنما

---

(١) انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٢٦٠)، «معجم ما استعجم» (٢/ ٧٥٨).

(٢) في بعض النقولات الاقتصار على بيان أن (العراق) هي المعنية بالمحلة والجهة المذكورة في الحديث، وهو المطلوب من هذا الاستطراد، والله الموفق.

هي جهة المشرق، وهي على التحديد العراق، والواقع يشهد أنها منبع الفتن، قديماً وحديثاً».

* وقال في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٣٠٥-٣٠٦) بعد تخريج طويل للحديث: «وإنما أفضت في تخريج هذا الحديث الصحيح وذكر طرقه وبعض ألفاظه؛ لأن بعض المبتدعة المحاربين للسنة والمنحرفين عن التوحيد يطعنون في الإمام محمد بن عبدالوهاب مجدد دعوة التوحيد في الجزيرة العربية، ويحملون الحديث عليه باعتباره من بلاد (نجد) المعروفة اليوم بهذا الاسم، وجهلوا أو تجاهلوا أنها ليست هي المقصودة بهذا الحديث، **وإنما هي (العراق) كما دل عليه أكثر طرق الحديث، وبذلك قال العلماء قديماً كالإمام الخطابي وابن حجر العسقلاني وغيرهم.**

وجهلوا -أيضاً- أن كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذموم -أيضاً- إذا كان صالحاً في نفسه، والعكس بالعكس، فكم في مكة والمدينة والشام من فاسق وفاجر، وفي العراق من عالم وصالح، وما أحكم قول سلمان الفارسي لأبي الدرداء حينما دعاه أن يهاجر من العراق إلى الشام: «أما بعد؛ فإن الأرض المقدسة لا تقدس أحداً، وإنما يقدس الإنسان عمله»[١].

وفي مقابل أولئك المبتدعة من أنكر هذا الحديث وحكم عليه بالوضع؛ لما فيه من ذم العراق، كما فعل الأستاذ صلاح الدين المنجد في مقدمته على «فضائل الشام ودمشق»، ورددت عليه في تخريجي لأحاديثه، وأثبت أن الحديث من معجزاته ﷺ العلمية، فانظر الحديث الثامن منه».

* وقال[٢] فيها -أيضاً- (٥/ ٦٥٥-٦٥٦) بعد تخريج للحديث: «قلت: وطرق الحديث متضافرة على أنّ الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ إنما هي المشرق، **وهي على التحديد العراق، كما رأيت في بعض الروايات الصريحة**، فالحديث علم من أعلام نبوته ﷺ، فإن أول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة كبدعة التشيع والخروج ونحوها. وقد روى البخاري (٧/ ٧٧) وأحمد (٢/ ٨٥، ١٥٣) عن ابن أبي نُعْم، قال: شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق عن محرم قتل ذباباً، فقال: يا أهل

---

(١) انظر تخريجي له في التعليق على «المجالسة» (١٢٣٨).

(٢) أي: شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-.

العراق! تسألوني عن محرم قتل ذباباً، وقد قتلتم ابن بنت رسول الله ﷺ، وقد قال رسول الله ﷺ: «هما ريحانتي من الدنيا».».

* وقال في كتابه «مختصر صحيح البخاري» (١/ ٣١٠-٣١١) تعليقاً على حديث ابن عمر، وفيه لفظة: «وفي نجدنا»، فأثبت في الهامش ما نصه: «قلت: أي: (عراقنا)، كما في بعض الروايات الصحيحة، وبذلك فسّره الخطابي والعسقلاني، كما بينته في رسالتي «تخريج فضائل الشام (ص ٩-١٠ رقم الحديث ٨) خلافاً لما عليه كثير من الناس اليوم، ويزعمون -لجهلهم- أن المقصود بـ(نجد) هو الإقليم المعروف اليوم بهذا الاسم، وأن الحديث يشير إلى الشيخ محمد ابن عبدالوهاب وأتباعه -حاشاهم-، فإنهم الذين رفعوا راية التوحيد خفاقة في بلاد نجد وغيرها، جزاهم الله عن الإسلام خيراً».

* وقال في «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق» (ص ٢٦-٢٧) عقب تخريجه: «فيستفاد من مجموع طرق الحديث أن المراد من «نجد» في رواية البخاري ليس هو الإقليم المعروف اليوم بهذا الاسم، وإنما هو العراق، وبذلك فسره الإمام الخطابي والحافظ ابن حجر العسقلاني، وتجد كلامهما في ذلك في «شرح كتاب الفتن» من «صحيح البخاري» للحافظ.

وقد تحقق ما أنبأ به -عليه السلام-، فإن كثيراً من الفتن الكبرى كان مصدرها العراق، كالقتال بين سيدنا علي ومعاوية، وبين علي والخوارج، وبين علي وعائشة، وغيرها مما هو مذكور في كتب التاريخ، فالحديث من معجزاته ﷺ وأعلام نبوته».

فصل

العراقُ والفِتنةُ وإبليس

وردت مجموعة من الآثار فيها ذكر للفتنة في العراق، وسأعمل على بثّها في أماكنها من مبحثنا هذا، والذي يهمني منها هنا ذكر ما يشهد للأحاديث بوقوع مجمل الفتن الجسام، والبدع العظام، وأن ذلك كائن لا محالة في العراق، وأن الفتن التي تعصف بالأمة، وتموج موج البحر فيها، وتلطم المسلمين في سائر أرجاء المعمورة، وتبقى لها آثاراً جليّة في حياتهم

بعد انحسار أمواجها، إنما مبعثها من العراق، ذلك أن الشيطان تمكّن منها، واستقرّ فيها، وعبّر بعض السلف عن ذلك بقولهم: (قضى قضاءه) منها، وورد في بعض الأحاديث أنه (باض وفرّخ) في أهلها! وفي صحتها كلام، وهذا هو تفصيلها على التمام، ومنه يتبيّن أنه من كلام بعض الصحابة الكرام:

أخرج الطبراني في «الكبير» (رقم ١٣٢٩٠) و«الأوسط» (رقم ٦٤٢٧)، والسمعاني في «فضائل الشام» (رقم ١٠)، وغيرهما بسند ضعيف -وفيه انقطاع- عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «**دخل إبليس العراق، فقضى حاجته**، ودخل الشام فطردوه حتى بلغ بساق[1]، ودخل مصر فباض فيها وفرّخ، وبسط عبقريَّه[2]».

قال ابن وهب قوله: «أرى ذلك في فتنة عثمان؛ لأن الناس افتتنوا فيه، وسَلِم أهل الشام».

وأخرجه ابن المرجى في «فضائل بيت المقدس» (ص ٤٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣١٨) بلفظ: «**إن الشيطان أتى العراق، فباض فيهم وفرّخ**، ثم أتى مصر، فبسط عبقريَّه، ثم أتى الشام فطردوه». وإسناده ضعيف جداً.

وفي مرسل إياس بن معاوية عند ابن عساكر (١/ ٩٩): «إن الله تكفّل لي بالشام وأهله، **وإن إبليس أتى العراق فباض وفرّخ**، ...» بنحوه.

وهذا مع إرساله منقطع بين البلخي وعون بن موسى.

هذه هي الطرق المرفوعة التي وقفت عليها للحديث، وهي ضعيفة لا تنجبر بتعددها.

وأصح ما وقفت عليه في هذا الباب:

ما أخرجه الفسوي (٢/ ٣٠٥-٣٠٦) -ومن طريقه ابن عساكر (١/ ٣١٨)- عن ابن

---

(١) بساق: عقبة بين (التيه) و(أَيْلَة). انظر: «معجم البلدان» (١/ ٤١٣).

(٢) عبقريه، من (العبقر)؛ وهو: موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن، ثم نسبوا إليه كل شيء تعجبوا من جودة صنعته وقوته، فقال: عبقريّ، وهو واحد وجمع، والأنثى: عبقرية، يقال: ثياب عبقرية.

عمر، قوله: «نزل الشيطان بالمشرق، فقضى قضاءه، ثم خرج يريد الأرض المقدسة (الشام)، فمنع، فخرج على بُساق حتى جاء المغرب، فباض بيضه، وبسط بها عبقريَّه».

قال ابن رجب: «وهذا الموقوف أشبه»[1].

قلت: إسناده لا بأس به، وفي بعض رواته كلام لا يضر -إن شاء الله-.

وقد ظفرتُ به من كلام عمر -رضي الله عنه-، فلعل عبدالله أخذه عن أبيه، وهذا البيان:

أخرج البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٨٦-٤٨٧) عن أبي عَذَبَةَ، قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فأخبره أن أهل العراق قد حصبوا أميرهم، فخرج غضبان، فصلى لنا الصلاة، فسهى فيها حتى جعل الناس يقولون: سبحان الله! سبحان الله! فلما سلَّم أقبل على الناس، فقال: مَنْ هاهنا من أهل الشام؟ فقام رجل، ثم قام آخر، ثم قمت أنا ثالثاً أو رابعاً، فقال: يا أهل الشام! استعدوا لأهل العراق، فإن الشيطان قد باض فيهم وفرّخ، اللهم إنهم قد لبسوا عليّ فألبس عليهم وعجل عليهم بالغلام الثقفي، يحكم فيهم بحكم الجاهلية، لا يَقبَلُ من محسنهم ولا يتجاوز عن مسيئهم.

وأخرجه الفسوي (٢/ ٥٢٩، ٧٥٥)، وابن سعد (٧/ ٤٤٢)، وابن عساكر (٦٧/ ٨١)، وفيه: قال أبو اليمان: علم عمر أن الحجاج خارج لا محالة، فلما أغضبوه استعجل العقوبة التي لا بد لهم منها.

قلت: وطريقه في علم هذا النقل عن النبي ﷺ في مسند أسماء بنت الصديق، أن رسول الله ﷺ قال: «إن في ثقيف كذاباً ومبيراً»؛ فالكذاب: المختارُ بن أبي عبيد، والمبير هو الحجاج، كما فَسَّرتْ ذلك للحجاج حين قتل ولدها -رضي الله عنه-، وذلك ثابت في «صحيح مسلم» (٤/ ١٩٧١-١٩٧٢).

وقد كان الحجاج من الملوك الجبارين الذين طغوا في البلاد، وقتل الجمَّ الغفير من صدر هذه الأمة، ومع هذا فأمره إلى الله، فإنه لم يقترف بغير الظلم وسفك الدماء، ولا يلتفت

---

(١) «فضائل الشام» (ص ٦٠).

إلى قول الرافضة فيه من تكفيره وتكفير مستتيبيه، بل هو من ملوك الإسلام، له ما لهم، وعليه ما عليهم. أفاده ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٦٣-٦٦٤).

وذكر البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/ ٣٨٧ - جمل منه) ضمن خبر طويل، فيه وصية عمر للمغيرة بن شعبة، وقوله له: «**إني أريد أن أبعثك إلى بلد قد عشش فيه الشيطان**»؛ **يريد: العراق. وأسنده من طريق ضعيف، ومنقطع.**

وجاء نحوه ضمن أثر طويل عن كعب قوله في محاورة له مع عمر -رضي الله عنه-.

أخرج ابن عساكر (١/ ١٥٩) بسنده إلى أبي إدريس، قال: «قدم علينا عمر بن الخطاب الشام، فقال: إني أريد أن آتي **العراق**، فقال له كعب الأحبار: أعيذك بالله يا أمير المؤمنين من ذلك. قال: وما تكره من ذلك؟ قال: بها **تسعة أعشار الشر**، وكل داء عضال، وعصاة الجن، وهاروت وماروت، **وبها باض إبليس وفرّخ**»[(١)].

ورواه مالك في «الموطأ» (٦٠٤ - رواية يحيى، و٢/ ١٥٤ رقم ٢٠٥٥- رواية أبي مصعب الزهري) بلاغاً، قال: بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج إلى العراق، فقال له كعب الأحبار: لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين، فإنّ بها تسعة أعشار السحر، وبها فسقة الجن، وبها الداء العضال.

زاد أبو مصعب: «والعضال؛ يعني: الأهواء».

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٧/ ٢٤٨): «سئل مالك عن الداء العضال، فقال: الهلاك في الدين»، وقال: «وأما السحر؛ فمنسوب إلى أرض بابل، وهي من العراق، وتنسب -أيضاً- إلى مصر».

---

(١) أخرجه ابن عساكر من طرق (١/ ١٢٠-١٢١، ١٢١، ١٢١-١٢٢، ١٥٩)، وفي جلها ثناء على (الشام)، وفصلت في تخريج ذلك في تعليقي على «الحنائيات»، يسر الله نشره.

وفي بعضها ذكر للعراق؛ كقوله (١/ ١٢١): «أعيذك بالله يا أمير المؤمنين من العراق؛ فإنها أرض المكر وأرض السحر، وبها تسعة أعشار الشر، وبها كل داء عضال، وبها كل شيطان مارد».

وأخرجه -أيضاً- ابن المرجى في «فضائل بيت المقدس» (ص ٦٤-٦٥، ٤٤٢-٤٤٣).

وقد يكون التحذير حاصلاً لأمارات واقعة من غير مدافعة في بعض الأحداث[١]، أو في حق بعض الأشخاص، فها هو عبدالله بن سلام جلس على طريق علي -رضي الله عنه- حين أتاه، فقال له: أين تريد؟ قال: العراق. قال: «لا تأت العراق، وعليك بمنبر رسول الله ﷺ فالزمه، ولا أدري هل ينجيك، فوالله لئن تركته لا تراه أبداً».

أخرجه ابن راهويه -كما في «المطالب العالية» (رقم ٤٣٧٦)-، وأبو العرب في «الفتن» (ص ٨٢)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ١٥٣ رقم ٣٩٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ص ٣٥٤، ٣٥٦ - ترجمة عثمان) بإسناد صحيح.

ومما يتفطن له بهذا الصدد، ما سبق تخريجه مطولاً -وهو في «الصحيحين» وغيرهما- من قوله ﷺ: «ألا إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان» و«المراد بذلك: اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان، ومن الكفر»[٢]، وضرب المثل بقرني الشيطان فيما لا يحمد من الأمور.

«والحاصل: أن المشرق اختص بمزيد من تسلط الشيطان عليه، وأنه رأس الكفر ومنبع الفساد، وبؤر الإلحاد والعناد، فجهته ممقوتة غير محمودة، فلذلك ضرب النبي ﷺ به المثل بقرني الشيطان، وقد تسلط الشيطان وأعوانه على تلك الديار أيما تسلط، ومن تسلطه عليها نتج الفساد العريض، والفتن العاصفة المهلكة، عبر الأزمان الغابرة والمعاصرة، والتي تقدم ذكر جملة منها؛ كقتل عثمان بن عفان والحسين بن علي -رضي الله عنهم أجمعين-، وموقعة الجمل وصفين، وظهور الفرق المارقة، وحركة القرامطة، وغزو التتار، والحرب بين العراق وإيران، ثم بين العراق والكويت، فنعوذ بالله من تسلط الشيطان وأعوانه علينا وعلى المسلمين، والله أعلم»[٣].

---

(١) كما في الاقتتال الواقع آخر الزمان عند انحسار الفرات عن كنز من ذهب، والظاهر أن ذلك يكون في العراق ويحتمل أن يكون في سورية! وفي الأحاديث والآثار ما يشير إلى هذا وذاك.

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/ ٣٤)، ونحوه في «الفتح» (٦/ ٤٠٦) وغيره، كما تقدم.

(٣) «موقف المسلم من الفتن» (١٦٧)، ونحوه في كتاب «العقلانيون ومشكلتهم مع أحاديث الفتن» (ص ٣٣)، وزاد: «ومن المتوقع أن تثور الصين لتحرير بعض جزرها المتمردة عليها، كما صرح بذلك =

فصل

مَنْعُ العراق خيراتها عن أهلها

أخرج مسلم (٢٨٩٦) وغيره عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنعتِ العراقُ درهمها وقَفيزَها، ومَنعتِ الشّامُ مُدْيَها[1] ودينارها، ومنعت مصرُ إردبَّها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم».

شهد على ذلك لحمُ أبي هريرة ودمُه.

وفي لفظ لابن عدي (٤/ ١٤٦٨): «لا تقوم الساعة حتى يُغلبَ أهلُ المدّ على مُدِّهم، وأهلُ القفيزِ على قفيزهم، وأهلُ الإردَبّ على إردبِّهم، وأهلُ الدينارِ على دينارهم، وأهل الدّرهم على درهمهم، ويرجع الناس إلى بلادهم».

وفي لفظ له: «ومنعت مصر إردبها» دون: «ودينارها».

وفي لفظ ابن قتيبة -ومن طريقه ابن عساكر (٢/ ٢١١)-: «لا تقوم الساعةُ حتى يُغلَبَ أهلُ القفيز على قفيزهم».

هكذا بدأه بالقفيز، وبعده المد، بتقديم وتأخير، وفيه: «وأهل الدراهم» على الجمع، وسائره مثله.

وفي لفظ عند ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ١٤١) هكذا: «منعت العراق دينارها ودرهمها، ومنعت الشام إردبها ومديها وقفيزها»! وهو ليس بمحفوظ بهذا اللفظ! نعم؛ في

= وزير الدفاع الأمريكي في كتاب «الحرب القادمة والصين» من قبل المشرق...»!!

وفي كتاب «استشهاد عثمان ووقعة الجمل في مرويات سيف بن عمر في تاريخ الطبري، دراسة نقدية» للدكتور خالد الغيث مباحث كثيرة عن (العراق) و(الفتنة)، وذلك فيما جرى بين الصحابة خاصة قبيل وعند استشهاد عثمان -رضي الله عنه-، ففيه (ص ٤٣): (دور الكوفة في الفتنة)، و(ص ١٧٠): (موقف أهل البصرة من أصحاب الجمل).

(١) تحرف إلى (مدها) في غير ما مصدر، كما نبهت عليه في الأصل.

رواية ابن داسة لـ«سنن أبي داود» (٣/ ٤٨٧ - ط. عوامة) عن مصر: «إِرْدَبَها [وتِبْرها] ودينارها»، بزيادة: «وتبرها».

وأورده أبو عبيد في «الأموال» (ص ٩٣) هكذا: «وضعت العراق درهمها وقفيزها»!!

وأورده الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٤/ ١٠٤) هكذا: «مَنَعت العراق درهمها وقفيزها، ومَنَعت مصر إِرْدَبّها، وعدتم من حيث بَدَأْتم».

ووقع في مطبوع «الجوهر النقي» لابن التركماني (٥/ ٢٨-٢٩): «منعت العراق درهمها ودرهمها»! وهذا خطأ.

ووقع في «طلبة الطلبة» (ص ٩٦) لأبي حفص النسفي هكذا: «مُنعتِ العراق قفيزها ودرهمها، ومُنِعتِ الشام مُديَها وإِرْدبّها»، وهذا اللفظ -أيضاً- غير محفوظ.

فصل
في غَريبه

قوله: «مَنَعَت» كذا بالماضي، والمراد به: المستقبل؛ بقرينة: «وعدتم من حيث بدأتم»؛ فالمعنى: «ستمنع[1]، وإنما أتى بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعها»[2].

قال ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٦٦): «المعنى: ستمنع، فلما كان إخباراً عن متحتّمِ الوقوع؛ حَسُن الإخبارُ عنه بلفظ الماضي؛ تحقيقاً لكونه، يدل عليه أنه في بعض الألفاظ: «كيف أنتم إذا لم تَجتَبوا ديناراً ولا درهماً».

وقال أبو العباس القرطبي في «المفهم» (٧/ ٢٢٩): ««منعت»: كذا الرواية المشهورة

(١) ذكر هذا كثيراً ابن عبدالبر، وعزاه مرة للطحاوي، ومرة للعلماء.

(٢) «بذل المجهود في حل أبي داود» (١٣/ ٣٧٤)، ونحوه في «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩١)، وللبيهقي نحوه.

بغير (إذا)، فيكون ماضياً بمعنى الاستقبال؛ كما قال -تعالى-: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[1] [النحل: ١]؛ أي: يأتي. وكقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ يعني: إذ يقول. ومثله كثير.

وقد رواه ابن ماهان: «إذا منعت»[2]، وهو أصل الكلام، غير أنه يحتاج إلى (جواب إذا). ويحتمل ذلك وجهين:

أحدهما: أن يكون الجواب: (عدتم من حيث بدأتم)، وتكون الواو زائدة، كما قال امرؤ القيس:

فلما أجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحى[3] ....

أي: لما أجزنا انتحى، فزاد الواو.

و[الثاني]: يحتمل أن يكون جواب (إذا) محذوفاً؛ تقديره: إذا كانت هذه الأمور؛ جاءت الساعة، أو ذهب الدين، ونحو ذلك، والله أعلم».

وقال ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٢٨٠): «وساق الحديث بلفظ الماضي، والمراد: ما يستقبل؛ مبالغة في الإشارة إلى تحقق وقوعه»، وبحروفه في «عمدة القاري» (١٥/ ١٠٢).

وقال الحميدي (محمد بن أبي نصير) (ت ٤٨٨هـ) في «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص ٣٦٣): ««وعُدتم كما بدأتم» هذا نص الحديث؛ كقوله -تعالى-: ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وفي هذا إخبار منه -عليه السلام- بما لم يكن وهو في علم الله -سبحانه- أمر كائن، فخرج لفظه على لفظ الماضي تحقيقاً لكونه»؛ «أي: ستُمنَعُ هذه البلادُ الحبَّ والمالَ

---

(١) نحوه في «التذكرة» لتلميذه القرطبي المفسّر (٣/ ٢١٣ - ط. دار ابن كثير).

(٢) كذلك أثبت في نسخة ابن خير الإشبيلي من «صحيح مسلم» (ق٢٦٤)، وهي أصح النسخ على الإطلاق.

(٣) هذا صدر البيت، وعجزه:

.... بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ

والبيت في «ديوان امرئ القيس» (ص ١٥، أو ص ٢٢ - شرح النحاس)، «موائد الحيس» (ص ١٣٦).

بسببِ الفتنِ بين المسلمين»[١].

قلت: ومن المحتمل أن تكون: (مُنِعَت) -بضم الميم وكسر النون- على البناء للمجهول، ولم أرَ ذلك مصرّحاً في شيء من الروايات[٢]، وإن كان التوجيه الراجح لمعنى الحديث يقتضيه ويلزمه، كما سيأتي.

ووقع خلاف بين شراح الحديث في سبب المنع، يأتي التنويه عليه -إن شاء الله-.

قوله: «القفيز»: «بالقاف، فالفاء، فالياء، فالزاي؛ كأمير»[٣]: **مكيال معروف لأهل العراق**[٤].

فصل

تَنبيهات مُهِمّات

قال أبو عبيدة: لا بد من التنبيه هنا على ثلاثة أمور:

الأول: ليس المراد بـ(القفيز) هنا مقدار الكيل المذكور؛ إذ هو قليل لا يلتفت إليه بالنسبة إلى خيرات العراق؛ وإنما المراد به: (الجمع). قال القرطبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٥): «الواحدُ قد يُرادُ به الجمع عند الإضافة»، قال: «كما جاء في الحديث: «منَعت العراق درهمها وقفيزها»». وهكذا يقال عن «درهمها».

---

(١) «فتح المنعم» (١٠/ ٥١٢).

(٢) تكملة «فتح الملهم» (٦/ ٢٩٢)، ورأيت محقق «طلبة الطلبة» (ص ٩٦) الأستاذ خالد عبدالرحمن العك، ضبطه هكذا.

(٣) «فقه الملوك ومفتاح الرتاج» (١/ ٦٨).

(٤) من المفيد ذكره هنا: أن ابن الفقيه الهمداني ذكر في أول كتابه «بغداد مدينة السلام» (ص ٢٧-٢٨) عند ذكر تسمية (بغداد) (دار السلام)، قال: «وقد جرى لها هذا الاسم على ضرب الدنانير والدراهم، وما تقع به الأشرية في الكتب، ويتبايع به الناس، وما يقع فيها من غلات الطساسيج من الحنطة والشعير، وما يسمى به القفيز، فيقال: قفيز مدينة السلام».

الثاني: أثبتتِ الدراساتُ التي تُعنى بهذا النوع أنه بحجمين؛ فإما أن يكون ثمانية مكاكيك = ١٢ صاعاً، أو ستة عشر مكوكاً = ٢٤ صاعاً، وهو ما يعادل (٦٤) رطلاً، أو (١٢٨) رطلاً[١].

وقد حقق بعضهم[٢] في دراسة تاريخية مهمة، انتهى فيها إلى الترجيح بأنّ القفيزَ الذي وضعه عمر على السواد مع الدرهم عند فتحه هو القفيز الأصلي، الذي كان موضوعاً في عهد كسرى.

قلت: ولا يبعد أن يكون (القفيز) هذا معمولاً به في زمنه ﷺ مع أهل الكتاب.

قال ابن حزم في «الإحكام» (٢/ ٢٢٥ فقرة رقم ٨٦٠ - بتحقيقي): «صح أن النبي ﷺ أمر بأخذ دينارٍ من كل محتلِمٍ منهم ومحتلِمَة».

قال يحيى بن آدم في كتابه «الخراج» (ص ٦٧-٦٨) بعد أن أورد حديثنا هذا: «يريد الحديث: أن رسول الله ﷺ ذكر القفيز والدرهم قبل أن يضعه عمر على الأرض».

الثالث: للمعاصرين جهود في بيان مقدار (القفيز) بمكاييل اليوم، و(القفيز) المعنيّ هنا ما كان قبل القرن الرابع الهجري؛ وهو الكبير على ما قدمناه، وقدره غير واحد[٣] بحوالي

---

(١) انظر: «شذور العقود في ذكر النقود» للمقريزي (ص ١٧٠ - كلام المحقق د. محمد عبد الستار عثمان)، وفصل الدكتور سامح عبدالرحمن فهمي في كتابه «المكاييل في صدر الإسلام» (ص ٣٨) في ذلك، فذكر أن الحجمين المذكورين عُرِفَا في القرن الرابع الهجري في العراق، قال: «أما القفيز الصغير فكانوا يتعاملون به في البصرة وواسط»، وقال عن (الكبير) -وهو المعنيّ هنا-: «يستعمل في بغداد والكوفة».

وانظر: «فقه الملوك» (١/ ٢٦٨) و«المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري» (ص ٦٦) لفالتر هنتس، ترجمه عن الألمانية د. كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية.

(٢) هو الدكتور محمد ضياءالدين الريس في كتابه «الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية» (ص ٣٣٤-٣٣٦).

(٣) انظر: «الميزان في الأقيسة والأوزان» لعلي باشا مبارك (ص ١٤٦-١٤٧)، و«المكاييل في صدر الإسلام» (٣٨) لسامح فهمي.

وذهب فالتر هنتس في كتابه «المكاييل والأوزان الإسلامية» (ص ٦٦) أن مقدار (القفيز) القديم يساوي (٤٨,٧٥) كغم، قال: «ونقدره في المعدل بـ(٦٠) لتراً». فالأقوال متقاربة. وانظر: (الفصل الثالث: فصل الضرائب الزراعية) (ص ١٧٢ وما بعد) من كتاب «الزراعة في العراق خلال القرن الثالث».

(٤٥) كغم (قمح)، ويقدر بـ(٦٠) لتراً.

ومن الجدير بالذكر عن هذا المكيال؛ ما يتعلق بقفيز (الحجاج)، وتفيدنا المراجع[1] أن قفيزه كان يساوي الصاع النبوي، وهو يساوي (٢١٢٥ , ٤١) لتراً.

قوله: «مُدْيها»: مكيال معروف لأهل الشام، مفرده (المُدْي) -بضم الميم، على وزن قُفْل-، قال العلماء: يسع خمسة عشر مكوكاً. كذا قال شارحو «صحيح مسلم»؛ مثل: النووي في «منهاجه» (١٨/ ٢٨)، والسيوطي في «ديباجه» (٦/ ٢٢٣) -وفيه: «المدي: بضم الميم، وسكون الدال»-، وصديق حسن خان في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٧)، ومثله عند بعض شارحي «سنن أبي داود»؛ مثل: السهارنفوري في «بذل المجهود» (١٣/ ٣٧٤)، والبُجُمْعَوي في «درجات مرقاة الصعود» (ص ١٢٨)، وكذا في كتب الغريب. وقاله -أيضاً- ابن اللباد في «المجرد للغة الحديث» (ص ٣٤٨) وغيره.

وقال الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٢٤٨): «المُدْي: مكيال أهل الشام، يقال: إنه يسع خمسة عشر أو أربعة عشر مكوكاً». ونقله عنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢).

وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٧٦): «والمُدْي: صاع لأهل الشام معروف، قيل هو تسعة -كذا- عشر مكوكاً، والمكوك صاع ونصف، والصاع: أربعة أمداد، والمد خمسة أرطال وثلث، وهذا خلاف الحساب الأول».

قوله: (درهَمَها): المراد به الجمع، فالواحد يراد به الجمع عند الإضافة، ولهذا شواهدُ عديدةٌ[2].

و(الدرهم) عملةٌ ساسانيةٌ متداوَلَةٌ بين أقطار الشرق قبل الإسلام، تشكل مع (الدنانير)

---

(١) انظر: «الخراج» (ص ٣١ - ط. بولاق)، و«الأحكام السلطانية» (ص ١٤٩-١٥٠) للماوردي، و«الخراج وصنعة الكتابة» لقدامة بن جعفر (المنزلة السابعة)، و«فتوح البلدان» (١٨١) للبلاذري، و«تاريخ العرب» (٨/ ٤٢٦).

(٢) انظر: تعليق الشيخ محمد خليل هراس على «الأموال» لأبي عبيد (ص ٩١)، وسيأتي (ص ٢٣٣)، وما سبق قريباً (ص ١٩٨) وسيأتي (ص ٢٢١) من كلام القرطبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٥).

البيزنطية السكةَ المتداوَلةَ في بلاد العرب قبل الإسلام، وقد تعامل النبي ﷺ بهذه السكة، وتعامل المسلمون بها[١]، وقد ورد ذكر الدرهم في القرآن الكريم[٢]، والسنة النبوية[٣]، وكان هناك درهمٌ (يمنيّ)، وهو المعروف بـ(الدرهم الحِمْيَرِيِّ)، كان يرِدُ إلى الحجاز، ولكن بأعداد قليلة[٤].

قوله: «ودينارها»: كان المسلمون في زمن النبي ﷺ يتعاملون بالذهب والفضة وزناً، وكانت دنانير الفرس بين أيديهم، ويردّونها في معاملتهم إلى الوزن، ويتصارفون بها بينهم[٥].

ويقال للدنانير: (الهرقلية)؛ تنسب إلى هرقل عظيم الروم، فكانت العرب تسميها

---

(١) انظر: «الفتوح» للبلاذري (ص ٢٦٣)، «تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية» لابن كمال باشا (ص ٤٣-٤٤ - ط. دار الجيل).

(٢) في قوله -تعالى-: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، ولم يرد في القرآن في غير هذا الموطن. انظر: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن» (ص ٢٥٧).

(٣) انظر: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» (٢/ ١٢٣-١٢٥).

وورد كذلك في بعض الآثار، فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٦٥ رقم ٢١٥ - ط. دار الفكر) بإسناد صحيح عن ابن سيرين، قال: «كان ابن عمر يقول: «رحم الله ابن الزبير، أراد دنانير الشام، رحم الله مروان أراد دراهم العراق»».

(٤) انظر: «الأموال» (ص ٥٢٥) لأبي عبيد، و«النقود والمكاييل والموازين» للمناوي (ص ٣٥ وما بعد)، و«الأموال في دولة الخلافة» لعبد القديم زلوم (ص ٢٠٠-٢٠٤) -وفيه: «أما الدراهم؛ فقد كانت مختلفة الأوزان... وكانت وزن المثقال من الذهب؛ أي: ثمانية دوانق، والدانق قيراطان ونصف، فتكون عشرين قيراطاً، وقد ضُرِبَتْ بهذا الوزن في العهد الساساني وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين». قلت: وعليه؛ فهذا هو مقدارها في هذه (اللفظة) -وإن كان المراد به ما هو من جنسها على الجمع كما قدمناه-، و«فقه الملوك ومفتاح الرتاج» (١/ ٢٠٦، ٥٨١)، و«مقدمة ابن خلدون» (ص ٢٦١-٢٦٢ - ط. دار القلم، بيروت) -وفيه كلام بديع محرر على مقداره-، و«النقود واستبدال العملات» لعلي السالوس (ص ٣٠-٣٣)، و«شذور العقود في ذكر النقود» (ص ١١٠ وما بعد - ط. محمد عبد الستار عثمان)، و«الميزان في الأقيسة والأوزان» (ص ٥٥) -وفيه ما يعادل الدراهم على اختلاف أوزانها وتعدد أنواعها بالغرام-، و«النقود» (ص ١٤-١٥) لحسين عبدالرحمن، و«موسوعة النقود العربية وعلم النميات، فجر السكة العربية» لعبدالرحمن فهمي (ص ٢٩)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٢١٢).

(٥) «مقدمة ابن خلدون» (٢٦١)، وفيه تفصيل لتأريخ ضرب (الدنانير)، وما كتب عليها.

(الهِرقلية)، وقد ذكرها كُثيّر عزّة في شعره، فقال[١]:

يروق عيون الناظرات كأنه هرقْليُّ وزْنٍ أحمرُ التبر راجحُ

ويمكن تحديد وزن المثقال للدينار آنذاك بدرجة عالية من الدّقة، ولا يلزمنا هنا أن ننطلق من قطعِ النقود نفسها، بل من صَنْج الزجاج التي صنعت لتعييرها، إن أكثر الصَّنج الزجاجية التي عُثِرَ عليها حتى الآن دقةً -وترجع إلى سنة ٧٨٠هـ- وتتطابق فيما بينها بفارق لا يتجاوز الثلث المليغرام، تعطينا للدينار وزناً وسطاً قدره (٤ , ٢٣١) غم[٢].

والمراد بـ(الدينار) هنا: الجمع، كما قدمناه على (القفيز) و(الدرهم).

قوله: «إِرْدَبَّها»: (الإِرْدبّ) -بالراء والدال المهملتين بعدهما موحدة-: مكيال معروف لأهل مصر. قال الأزهري في «تهذيب اللغة»[٣] وغيره: «يأخذ أربعة وعشرين صاعاً من الطعام بصاع النبي ﷺ، ... والإردب أربعة وستون مَنّاً بمَنِّ بلدنا». كذا في جل شروح الحديث[٤]، وبعضهم زاد: «والهمزة زائدة مكسورة»[٥].

---

(١) البيت في «ديوانه» (١٨٣ - تحقيق د. إحسان عباس).

(٢) انظر: «إثبات ما ليس منه بد» (ص ١٤٠)، «تخريج الدلالات السمعية» (٦٠٨)، «التراتيب الإدارية» (١/ ٤١٦)، «موسوعة النقود العربية» (٣٠) لعبدالرحمن فهمي، «الدينار الإسلامي» (١١) لناصر النقشبندي، «النقود واستبدال العملات» لسالوس (ص ٢٧-٣٣)، «النقود العباسية» (١٠٠) ليوسف غنيمة، «الميزان في الأقيسة والأوزان» (٤٨)، «المكاييل والأوزان الإسلامية» (٩)، «تاريخ التمدن الإسلامي» (١/ ١٤١)، ومقالة موسى المازندراني «تاريخ النقود الإسلامية» منشورة في مجلة «الاجتهاد» ببيروت، العددان (٣٤، ٣٥)، سنة١٩٩٧م، (ص ٤٤٦ وما بعد)، وما قدمناه في الإحالات على التعريف بـ(الدرهم).

(٣) (١٤/ ١٠٤).

(٤) انظر: «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٦٧)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨ - ط. قرطبة)، «معالم السنن» (٤/ ٢٤٨)، «الديباج على صحيح مسلم» (٦/ ٢٢٣)، «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩٢)، «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٧)، «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٧).

(٥) «بذل المجهود» (١٣/ ٣٧٤) و«درجات مرقاة الصعود» (ص ١٢٨).

وفي «القاموس» (ص ١١٤)، مادة (ردب): «الإِرْدَب -كقِرْشَبٍّ-: مكيالٌ ضخمٌ بمصر، يضمّ أربعةً وعشرين صاعاً». ونقله صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢).

وقدره البغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٧٨) والمناوي في «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٥٠) بأربعةٍ وستين مَنّاً، ولا يزال هذا المكيال مستخدماً في مصر[1]، وذكر بعض المعاصرين[2] أنواعاً كثيرة للأرادب.

ويقدر الإردب بـ(١٩٨) لتراً، ويوافق هذا (١٥٠) كغم من القمح، أو (١٣٠) كغم من الشعير، أو (١٤٠) كغم من الذرة، أو (١٥٥) كغم من الفول، أو (١٥٧) كغم من العدس[3].

والمراد هنا الجمع، كما قدمناه عن نظائره.

فصل

تَبويبات العلماء على الحديث

* تبويبات المخرجين له:

بوب عليه النووي[4] في «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»: (باب الفتن التي

---

(١) يُعتقَدُ أن القدماء المصريين هم الذين وضعوا هذا المكيال، انظر: «النقود العربية وعلم النميات» (ص ٥٢-٥٣) للكرملي.

(٢) هو: علي باشا مبارك في كتابه «الميزان في الأقيسة والأوزان» (ص ١٣٩ وما بعد).

(٣) انظر: «المكاييل في صدر الإسلام» (٤١-٤٢)، و«رسالة في المقاييس» (ص ١٣) لمحمود الفلكي، و«الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية» (٣٤١-٣٤٣)، و«المكاييل والأوزان».

وزاد المناوي قوله: «وذلك أربعة وعشرون صاعاً بصاع المصطفى ﷺ». والظاهر أن هذا المعيار كان يختلف باختلاف الأزمنة، فذكر -مثلاً- المقدسي في «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» (ص ٢٠٤ - ط. الثانية) أن الإردب يَسَعُ (١٥) مَنّاً من الحنطة؛ ولعله لهذا السبب قال النسفي في «طلبة الطلبة» (٩٦): «الإِرْدَب: مكيال ضخم».

(٤) من المعلوم أن (تبويبات صحيح مسلم) اختلفت باختلاف مذاهب وفهوم شُرّاحها، وأن مسلماً لم يصنع ذلك، ولذا كانت لنا هذه الجولة مع (شروحاته)، والله الموفق.

تموج كموج البحر)، وبوب عليه -ووضعه مع الذي قبله[1]- أبو العباس القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم» (٢/ ١٢٨٠): (باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب، وحتى يمنع أهل العراق ومصر والشام ما عليهم)، وهكذا صنَعَ القاضي عياضٌ في كتابه «إكمال المعلم» (٨/ ٤٣٤)؛ فوضعه مع الذي قبله، ولكنْ لم يؤثِّرْ هذا على تبويبه، فاقتصر على: (باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب)، وتابعه على هذا السيوطي في «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (٦/ ٢٢٢-٢٢٣)، ومحمد تقي العثماني في «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩١)، ولكن الأخيرين شَرَحاه واعتنيا به، بينما الأولُ أهملَهُ بالكلية، ولم يورد شيئاً تحته، وبوب عليه المنذري في «مختصر صحيح مسلم» (ص ٥٣٨ رقم ٢٠٣٣)، وتبعه صديق حسن خان في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٦): (باب في منع العراق درهمها)، بينما بُوِّب عليه في نسخة ابن خير الإشبيلي من «صحيح مسلم» (ق ٢٦٤): (باب في منع العراق درهمها والشام مُدْيها ومصر دينارها)، وبوب عليه المباركفوري في «منية المنعم» (٤/ ٣٥٠) (باب تنفصل البلاد: العراق والشام ومصر، وتمنع خراجها وجبايتها»[2].

ووضعه أبو داود في «سننه» تحت (كتاب الخراج والفيء والإمارة)، وبوب عليه: (باب في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة).

وأما وجه استدلال أبي داود بهذا الحديث على ما ترجم به[3] من (إيقاف سواد الأرض)؛ فبأن النبي ﷺ قد علم أن الصحابة يفتتحون تلك البلاد، ويضعون الخراج على أرضهم، ويقفونها على المقاتلة والمجاهدين، ولم يرشدْهُم إلى خلاف ذلك، بل قرره وحكاه لهم، لكن المؤلف لم يجزم على أنّ إيقافَها أمرٌ لازم، بل تبويبه كأنه على طريق الاستفهام؛ أي: ماذا يفعل

---

(١) وهو قوله ﷺ: «يوشك الفرات أن يحسر عن جبل من ذهب، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً».

(٢) لم يظهر له تبويب متميز في «فتح المنعم» للأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين حيث ساقه (١٠/ ٤٩٦) مع أحاديث عديدة قبله وبعده تحت عنوان (باب اقتران الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، والجيش الذي يخسف به، وتواجه المسلمين بسيفيهما، وبعض أشراط الساعة).

(٣) معنى تَرجمَتِه: أي: تركُ قسمَتِها بين الغانِمين، وإبقائُها لمصالح المسلمين، وما ينوب الإمام من النوائب والحاجات، كذا في «بذل المجهود» (١٣/ ٣٧٣).

بأرض العنوة؛ يوقف على المقاتلة، أو يقسم للغانمين؟ وما حكم إيقاف أرض السواد[1]؟

ووضعه الطحاوي تحت (باب المواقيت التي ينبغي لمن أراد الإحرام أن لا يتجاوزها)، وأزال به إشكالاً، وأجاب به على اعتراض القائل: «وكيف يجوز أن يكون النبي ﷺ وقّت لأهل العراق يومئذٍ ما وقَّت، والعراقُ إنّما كانت بعده؟». فأجاب على هذا الاعتراض بكلامٍ جرّه لسردِ هذا الحديث، قال:

«قيل له -أي: للسائل-: «كما وقَّت لأهل الشام ما وقّت، والشام إنما فتحت بعده.

فإن كان يريد بما وقَّت لأهل الشام من كان في الناحية التي افتتحت حينئذٍ من قِبَل الشام، فكذلك يريد بما وقَّت لأهل العراق، مَنْ كان في الناحية التي افتتحت حينئذٍ من قِبَل العراق، مثل جبل طَيّ ونواحيها.

وإن كان ما وقّت لأهل الشام إنما هو لما علم بالوحي أن الشام ستكون دار إسلام، فكذلك ما وقَّت لأهل العراق؛ إنما هو لما علم بالوحي أن العراق ستكون دار إسلام، فإنه قد كان ﷺ ذكر ما سيفعله أهل العراق في زكواتهم، معَ ذِكرِه ما سيفعلُه أهلُ الشام في زكواتهم». ثم أسند الحديث، وقال: «فهذا رسول الله ﷺ قد ذكر ما سيفعلُه أهلُ العراقِ من منع الزكاة قبل أن يكونَ عراقٌ، وذكر مثل ذلك في أهل الشام وأهل مصر قبل أن يكون الشام ومصر؛ لما أعلمه الله -تعالى- من كونهما من بعده.

فكذلك ما ذكره من التوقيت لأهل العراق، مع ذكره التوقيتَ لغيرهم المذكورين؛ هو لما أخبره الله -تعالى- أنه سيكون من بعده.

وذكر نحوه في «أحكام القرآن» (٢/ ٢٨-٢٩) له، وفيه قوله:

«وقد كان رسول الله ﷺ على علم أنّ العراقَ ستكون، وأنّ كنوزَ كسرى ستفتح على المسلمين من بعده، وأخبر أصحابَه مع ذلك أنّ أهلَ العراق سيمنعون قفيزهم ودرهمهم

---

(١) انظر: «الأموال» لأبي عبيد (ص ٩٢)، و«عون المعبود» (٧/ ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٤-٢٨٥)، «بذل المجهود» (١٣/ ٣٧٣)، و«نيل الأوطار» (٨/ ١٦١)، و«بستان الأخبار» (٢/ ٤٣٧).

الواجبَيْن عليهم خراجاً لأرضيهم، وأن أهل الشام سيمنعون مدَّهم ودينارهم الواجبَيْن عليهم خراجاً لأرضيهم، وأنّ أهلَ مصر سيمنعون إردبّهم ودينارهم الواجبين عليهم خراجاً لأرضيهم. فمما روي عنه في ذلك ما: ...» وأسند الحديث، ثم قال: «فكان رسول الله ﷺ قد ذكر ما سيفعلُه أهلُ العراق من منع الخراج، ولا عراقَ يومئذٍ؛ لعلمه أنه ستكون العراق. كما ذكر فيما سيفعله أهل الشام، ولا شام يومئذٍ؛ لعلمه أنه ستكون الشام.

وبوَّب عليه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣١٧) بقوله: «(باب: قول الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥]).

ثم وعد رسول الله ﷺ أمّته بالفتوح التي تكون بعده، وتصديق الله -عزَّ وجلَّ- وعده».

ووضعه في «السنن الكبرى» في (كتاب السير)، وبوَّب عليه (باب قدْر الخراج الذي وضع على السواد).

وبوب عليه أبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٧٥) (باب سقوط الجزية عن الذمي إذا أسلم).

وبوب عليه أبو عبيد (باب أرض العنوة تقرُّ في أيدي أهلها، ويوضع عليها الطّسق؛ وهو: الخراج). وبوب عليه الساعاتي في «الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» (٢٤/ ٣٦-٣٧): (ومن الفتن منع أهل الذمة أداء الجزية).

وهكذا جاءت تبويبات جماعة ممن أخرجه في (الخراج) و(الأموال)، فبوّب عليه يحيى ابن آدم -وهو أقدم من أخرج الحديث- باباً عامّاً، وأورده مع نصوص أخرى تحت (باب الجزية والخراج).

وبوب عليه ابن زنجويه في «الأموال» (١/ ٢١٧): (باب أرض العنوة تقر بأيدي أهلها ويوضع عليها الطسق والخراج)، وهذه الترجمة تشاكل ترجمة أبي عبيد على الحديث، وقد أخرجه ابن زنجويه من طريقه.

وهكذا بوب عليه ابن الجارود في «المنتقى» -وشرطه فيه أن لا يخرج إلا الثابتَ عنده-، فقال: (باب الدليل على وضع الخراج على أرض العنوة).

وبنحوه بوّبَ عليه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ٤٤)، فقال: (ذكر خبر دلَّ على أن الأرض إذا أُخِذت عنوة وتركها أهلها؛ أن للإمام أن يضع عليها الخراج).

وأما ابن عساكر؛ فأورده في «تاريخه» من أجل ذكر (الشام) فيه، وبوب عليه: (باب ذكر بعض ما ورد من الملاحم والفتن مما له تعلّق بدمشق في غابر الزمن).

ومن التبويبات المهمة عليه؛ ما صنعه أبو عمرو الداني في كتابه «الفتن» (٦/ ١١١٣)، قال: (باب ما جاء في خروج الروم).

هذه تبويبات المخرجين للحديث، يبقى بعد ذلك أمران:

الأمر الأول: تبويبات أخرى للحديث ممن أورده بغير إسناد، وسياق كلامٍ لبعض أهل العلم على الحديث في معرض الاستشهاد.

ذكر هذا الحديث غير واحد من الفقهاء والعلماء، وساقوه في مواضعَ عِدّةٍ من مؤلفاتهم، واستقصاءُ ذلك أمرٌ متعذِّرٌ، ولكنا نعملُ على إبراز ما يمكن أنْ يخدمَنا في بيان المعنى، أو ذكر الفوائد المستنبطة منه؛ وهذا التفصيل:

١- ذكره أحمد بن نصر الداوودي (ت ٤٠٢هـ) في كتابه «الأموال» (ص ١٤٣ رقم ٢٩٤ - ط. دار السلام) في (الفصل العاشر) من كتابه، وبوب عليه (ذكر ازدراع أرض الخراج واستئثار الأمراء بها في آخر الزمان، واتخاذهم مال الله دولاً). وأورده بتقديم (مصر) على (الشام)، خلافاً لما في سائر المصادر، وقال بعده: «يريد: أنّ ذلك يكون في آخر الزمان».

٢- أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، أورده في كتابه «المحلى»[1] (٧/ ٣٤١) تحت مسألة (رقم ٩٥٧)، قال: «وتقسم الغنائم كما هي بالقيمة، ولا تُباع؛ لأنه لم يأتِ

(١) وكذا في كتابه «الإحكام»، وسيأتي نقل ما فيه (ص ٥٩٤)، فانظره -غير مأمور-.

نصٌّ ببيعها، وتُعجَّلُ القسمة في دار الحرب، وتُخمَّسُ كسائر الغنائم...»، ثم تكلّم على (قسمة الأرض)، واحتجاجِ بعضِ أهل العلم بالحديث الذي نحنُ بصددِ شرحِه على عدم وجوب ذلك، ورَدَّ عليهم، قال: «واحتجّوا بخبرٍ صحيح رويناه من طريق أبي هريرة...» وساقه، قال: «قالوا: فهذا هو الخراج المضروب على الأرض، وهو يوجب إيقافها».

ورد عليهم بقوله: «هذا تحريف منهم للخبر بالباطل، وادعاء ما ليس في الخبر بلا نصّ ولا دليل، ولا يخلو هذا الخبرُ من أحدِ وجهين فقط، أو قد يجمَعُهُما جميعاً بظاهر لفظه؛ أحدهما: أنه أخبر ﷺ عن الجزية المضروبة على أهل هذه البلاد إذا فتحت، وهو قولنا؛ لأن الجزية بلا شك واجبة بنص القرآن، ولا نصَّ يوجِبُ الخراج الذي يدعون. والثاني: أنه إنذار منه -عليه السلام- بسوء العاقبة في آخر الأمر، وإن المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد، ويعودون كما بدؤوا، وهذا -أيضاً- حقٌّ قد ظهر، وإنا لله وإنا إليه راجعون، فعاد هذا الخبر حجة عليهم».

وظفرتُ به في «المحلى» (٥/ ٢٤٧-٢٤٨) -أيضاً-، أورده تحت مسألة (٦٤٢) عند تقريره عدم الزكاة في بعض أنواع الأطعمة، وشاهدنا منه قوله: «وإنما قصد -عليه السلام- في هذا الحديث الإنذارَ بخلاءِ أيدي المفتتحين لهذه البلاد من أخذِ طعامها ودراهمها ودنانيرها فقط، وقد ظهر ما أنذر به -عليه السلام-.

ومن الباطل الممتنع؛ أن يريد رسول الله ﷺ ما زعموا؛ لأنه لو كان ذلك، وكان أرباب أراضي الشام ومصر والعراق مسلمين؛ فمن هم المخاطبون بأنهم يعودون كما بدؤوا؟ ومن المانع ما ذكر منعه؟! هذا تخصيص منهم بالباطل، وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل...» انتهى المراد من نقله مما له صلة بحديثنا هذا.

٣- أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ). ذكره -فيما عثرت عليه- في كتابين من كتبه؛ هما:

الأول: «اختلاف العلماء». وذكر حديثنا هذا في ثلاثة مواطن؛ هي:

١- في (١/ ٤٤٣-٤٤٤ مسألة رقم ٤٣٦): (هل يجتمع العشر والخراج). واستدل

لمذهب الحنفية، وأورد هذا الحديث، وقال عن قوله: «منعت»: «معناه: سيمنع». ثم وجهه بقوله: «ولو كان العشر واجباً فيما زرع في أرض الخراج؛ لاستحال أن يكون الخراج ممنوعاً منه، والعشر غير ممنوع؛ لأن من منع الخراج بجحوده ما عليه في ذمته، كان للعشر أمنع، وفي تركه ذكر العشر دلالة على أن لا عشر في أرض الخراج».

وكأني بابن حزم يرد عليه في كلامه المتقدم وما يتبعه مما لم ننقله عنه.

٢- في (٣/ ٤٩٥ مسألة رقم ١٦٤٤): (في أحكام الأرض المفتتحة بعد إخراج الخمس)، وأورد الحديث وقال: «فدل على أنها تكون للغانمين؛ لأن ما ملكه الغانمون يكون فيه القفيز والدرهم».

٣- في (٣/ ٤٩٦ مسألة رقم ١٦٤٦): (في شراء أرض الخراج واستئجارها). واستدل للمانعين من ذلك بحديثنا هذا، وساقه مختصراً -كما فعل في المرة الأولى- هكذا: «منعت العراق قفيزها ودرهمها»[1].

والآخر: «أحكام القرآن». وذكرَ حديثَنا هذا في ثلاثة مواطن من كتابه هذا؛ هي:

١- في (٤/ ١٨٣ - ط. دار إحياء التراث العربي) في مسألة (اجتماع العشر والخراج)، وأورد نحو النص الذي قدمناه عنه آنفاً، ووقع حديثُنا مختصراً -أيضاً-.

٢- في (٥/ ٣٢٠) مسألة (الأرض المفتتحة عنوة، لا يملكها الغانمون بإحراز الغنيمة في الرقاب والأرضين إلا أن يجعلها الإمام لهم). وذكر أدلةً على ذلك، وأورد الحديث بطوله[2]، وعلقه عن سهل، وقال على إثره: «فأخبر ﷺ عن منع الناس لهذه الحقوق الواجبة لله -تعالى- في الأرضين، وإنهم يعودون إلى حال أهل الجاهلية في منعها».

٣- في (٥/ ٣٢٤) مسألة (شراء أرض الخراج)، وذكر الحديث مختصراً كعادته، وعلَّق عليه بقوله: «يدل على أنه واجب على المؤمنين؛ لأنه أخبر عما يُمنع المسلمون من حق الله في

---

(١) لشيخ الإسلام ابن تيمية كلامٌ حول الاستدلال بالحديث على هذه المسألة، سيأتي.

(٢) وقع في مطبوع «أحكام القرآن»: «ومنعت الشام مدّاها»! وهو خطأ، فليصوب.

المستقبل، ألا ترى أنه قال: «وعدتم كما بدأتم»، والصَّغار لا يجب على المسلمين، وإنما يجب على الكفار للمسلمين» انتهى.

٤- أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري، الشهير بـ(ابن عبدالبر)[(١)] (ت ٤٦٣هـ).

ذكره في كتابين من كتبه؛ هما:

أولاً: «الاستذكار»، وذكره في موطنين منه؛ هما:

١- عند كلامه على قسمة الغنائم، ثم تطرق إلى قسمة (الأرض)، فقال فيه (٢١/ ٢٠٤ رقم ٣١٠٢٩): «ومعلوم أن الأرض لم تجر هذا المجرى، إلى أشياء كثيرة، احتجوا بها، ليس فيها بيان قاطع، أحسنها حديث أبي هريرة...» (وساقه، دون ذكر مصر وما بعده)، وقال: «ومنعت ها هنا؛ بمعنى: ستمنع».

٢- عند كلامه في (الحج) على (مواقيت الإهلال)، قال فيه (١١/ ٧٨) عند (ميقات أهل العراق)، وقول طائفة: عمر -رضي الله عنه- هو الذي وقّت لأهل العراق (ذات عرق)، واحتج: «لم تكن العراق على عهد رسول الله ﷺ ذات إسلام»، فقال: «والشام كلُّها يومئذٍ ذاتُ كُفر، كما كانت العراق يومئذٍ ذات كفر، فوقّت لأهل النواحي؛ لأنه علم أنه سيفتح الله على أمته: الشام، والعراق، وغيرهما من البلدان. وقد قال رسول الله ﷺ: ...» وذكر الحديث دون ذكر مصر، وما بعده، وقال: «بمعنى: ستمنع».

ثانياً: «التمهيد»، وذكره في موطنين منه -أيضاً-؛ هما:

١- في (٦/ ٤٥٦)، عند كلامه على (قسمة الأرض) في (الغنيمة)، قال في معرض الاحتجاج له: «ومما يصحح هذا المذهب -أيضاً- ما رواه أبو هريرة...» وساق الحديث مقتصراً على (ذكر العراق)، وقال: «بمعنى: ستمنع، فدل ذلك على أنها لا تكون للغانمين؛ لأن ما ملكه الغانمون لا يكون فيه قفيز ولا درهم، ولو كانت الأرض تقسم كما تقسم الأموال؛ ما

---

(١) مع ملاحظة أنه أسنده في موطن من «التمهيد»، ولكنه لا تبويب له، فوضعنا كلامه هنا، فاقتضى التنويه.

بقي لمن جاء بعد الغانمين شيء، ...». ثم أسند الحديث في (٦/ ٤٥٧)، وقال: «قال أبو جعفر الطحاوي: «منعت»؛ بمعنى: ستمنع، واحتج بهذا الحديث لمذهب عمر في إيقاف الأرض وضَرْبِ الخراج عليها على مذهب الكوفيين...»، وأطال النفس في كلام العلماء ومذاهبهم وأدلتهم على المسألة، ونقلنا منه ما يخص حديثنا هذا، والحمد لله، ولا ربّ سواه.

٢- في (١٥/ ١٤١)، عند كلامه على (المواقيت)، وصنع[1] هنا كما صنع في الموطن الثاني من «الاستذكار».

٥- أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المفسّر (ت ٦٧١هـ).

ذكره في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» في موطنين؛ هما:

الأول: عند تفسيره لقول الله -تعالى-: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١] في (٨/ ٤)، ذكر تحت الآية ستاً وعشرين مسألة، وذكر هذا الحديث في (المسألة الثالثة)، قال: «لم يختلف العلماء أن قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾ ليس على عمومه، وأنه يدخله الخصوص...»، قال بعد كلام: «وأما الأرض فغير داخلة في عموم هذه الآية، ...»، ثم قال: «ومما يصحح هذا المذهب ما رواه [في] الصحيح...» وسرد الحديث، وأورد كلام ابن عبدالبر السابق في «التمهيد» (٦/ ٤٥٦) بالحرف، وهذه عادته؛ ولا سيما في المباحث الحديثية المحررة التي فيها خلاف بين الرواة، فإنه ينقل منه، ولا يعزو إليه إلا نادراً، عفى الله عنا وعنه بمنه وكرمه.

والآخر: عند تفسيره لقول الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] في (١٦/ ٣٥)، قال: «﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ قرأ حمزة والكسائي: ﴿كبيرَ الإثم﴾، والواحد قد يراد به الجمع عند الإضافة؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وكما جاء في الحديث: «منعت العراق درهمها وقفيزها»».

---

(١) إلا أن لفظ الحديث فيه هنا: «منعت العراق دينارها ودرهمها، ومنعت الشام إردبّها ومديها وقفيزها»، وهو غير محفوظ البتة بهذا اللفظ! وقال عقبه: «بمعنى ستمنع عند أهل العلم».

٦- مجد الدين أبو البركات ابن تيمية[1] (ت ٦٥٢هـ).

بوب على الحديث -وساقه مع ستة غيره- في كتابه «منتقى الأخبار» (٨/ ١٦١ - مع «نيل الأوطار») (باب حكم الأرضين المغنومة).

وصلة هذه الترجمة ظاهرة مع الحديث من خلال كلام العلماء المتقدم عليه.

٧- الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ).

قال في كتابه «المجموع» (٥/ ٤٨٠)، بعد أن ذكر استدلال الحنفية بالحديث على اجتماع العشر والخراج، وذكر أن الراجح خلاف ذلك، ورد عليهم في توجيه الحديث بقوله: «وأما حديث أبي هريرة: «منعت العراق»؛ ففيه تأويلان مشهوران في كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين: (أحدهما): معناه: أنهم سيسلمون وتسقط عنهم الجزية. و(الثاني): أنه إشارة إلى الفتن الكائنة في آخر الزمان، حتى يمنعوا الحقوق الواجبة عليهم من زكاة وجزية وغيرهما، ولو كان معنى الحديث ما زعموه؛ للزم أن لا تجب زكاة الدراهم والدنانير والتجارة، وهذا لا يقول به أحد».

٨- شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ).

ذكره في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٦)، واستدل به على منع بيع الأرض المفتتحة عنوة، وقال فيه: «واتفق الصحابة مع عمر على فعله».

وذكره في موطنٍ آخرَ من «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦٦٢) عند كلامه على (الرهبان وأخذ الجزية منهم)، قال: «فهؤلاء الموصوفون تؤخَذُ منهم الجزيةُ بلا ريب ولا نزاع بين أئمة العلم، فإنه ينتزع منهم، ولا يحلُّ أن يُترَك شيءٌ من أرض المسلمين التي فتحوها عنوة وضربُ الجزيةِ عليها، ولهذا لم يتنازع فيه أهلُ العلم من أهل المذاهب المتبوعة من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة: أن أرض مصر كانت خراجية. وقد ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي في «صحيح مسلم»؛ حيث قال ﷺ: ...» وساقه.

---

(١) هو جد شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو والموفق بن قدامة (الشيخان) عند الحنابلة.

«لكنِ المسلمون لما كثروا؛ نقلوا أرض السواد في أوائل الدولة العباسية من المُخارجة إلى المُقاسمة، ولذلك نقلوا مصر إلى أنِ استغلّوها هم، كما هو الواقع اليوم، ولذلك رفع عنها الخراج».

٩- شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بـ(ابن القيم) (ت ٧٥١هـ).

ذكر الحديث في كتابه «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٦٥-٢٦٦ - ط. رمادي)، قال: «وقد أشار النبي ﷺ إلى الخراج في الحديث الصحيح المتفق عليه[1] من حديث أبي هريرة...» وساقه، قال: «والمعنى: سيمنع ذلك في آخر الزمان».

١٠- أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد، المعروف بـ(ابن رجب الحنبلي) (ت ٧٩٥هـ).

ذكره في كتابه «الاستخراج لأحكام الخراج» (ص ٧٤ - ط. محمد الناصر) في (الباب الثاني)، وبوب عليه (فيما ورد في السنة من ذكر الخراج).

١١- جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

ذكره في كتابه «الخصائص الكبرى» (٢/ ١١١)، وبوب عليه: (باب إخباره ﷺ بفتح مصر وما يحدث فيها).

في جماعة آخرين يطول تعدادهم، ويصعب حصرهم، آخرهم:

١٢- الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله تعالى-.

ذكره في كتابه «الصحيح المسند من دلائل النبوة» (ص ٤٢٣)، وبوب عليه: (إخباره ﷺ بفتح الشام).

فصل

تَعليقاتٌ وإيضاحات على حديث: «مُنعت العراق...»

والأمر الآخر: تعليقات وإيضاحات لمن خرّجَ الحديث، تُعِينُ على توضيح المراد منه،

(١) الحديث عند مسلم، وفي البخاري معناه، وفي هذا العزو تجوّز، والله الموفق.

واستنباط فوائده:

١- قال أبو عبيد في «الأموال» (ص ٩١ رقم ١٨٢) عقِبَ إخراجِهِ الحديثَ: «معناه -والله أعلم-: أنّ هذا كائنٌ، وأنه سيُمنع بعدُ في آخر الزمان.

قال أبو عبيد: فاسمع قول رسول الله ﷺ في الدرهم والقفيز، كما فعل عمر بالسواد، وهذا هو التّثبُّت. وفي تأويل فعل عمر -أيضاً- حين وضع الخراج ووظفه على أهله؛ مع العلم أنه جعله شاملاً عامّاً على كل من لزمته المساحة وصارت الأرض في يده، من رجل أو امرأة، أو صبي أو مكاتب أو عبد، فصاروا متساوين فيها، ألا تراه لم يستثن أحداً دون أحد!».

٢- ونقل ابن زنجويه في كتابه «الأموال» (١/ ٢١٨،٢١٧) كلام شيخه أبي عبيد برمّته.

٣- ومع هذا؛ فقد نقل عنه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣٢٩-٣٣٠) شيئاً زائداً، قال: «وقال أبو عبيد الهروي -رحمه الله- في هذا الحديث: قد أخبر النبي ﷺ بما لم يكن، وهو في علم الله -عزَّ وجلَّ- كائن. فخرج لفظه على لفظ الماضي؛ لأنه ماضٍ في علم الله -عزَّ وجلَّ-. وفي إعلامه بهذا قبل وقوعه ما دلّ على إثبات نبوته، ودل على رضاه من عمر -رضي الله عنه- ما وظّفه على الكفرة من الجزى في الأمصار[1]».

وفي تفسير المنع وجهان:

---

(١) ذهب إلى نحوه أبو يعلى الفراء في «الأحكام السلطانية» (ص ١٦٦)، فإنه لما ذكر المقدار الذي أخذه عمر من أهل الجزية، قال: «ويشهد لهذا...» وأورد حديث أبي هريرة الذي معنا.

وذكر (ص ١٨٥) أنه «بلغ خراجه -أي: السواد- في أيامه -أي: عمر- مئة ألف ألف وعشرين ألف ألف درهم».

قلت: ولا غرابة في ذلك، فإن تربة العراق يزيد من خصوبتها طمي نهري دجلة والفرات، وكانت تدر في تلك الأزمان من محصول (الرز) و(الشعير) ما لا يقل عن (٢٠٠) نوع. انظر للتفصيل: «ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها» (١/ ٣١).

بل وصلت في عهد عمر بن عبدالعزيز إلى أكثر من ذلك، وانظر عن مقدارها في سائر العصور في: «أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي» (ص ٢٧٤-٢٧٥).

أحدهما: أن النبي ﷺ علم أنهم سيسلمون وسيسقط عنهم ما وُظِّف عليهم [بإسلامهم، فصاروا مانعين بإسلامهم ما وظِّف عليهم][1]. والدليل على ذلك قوله في الحديث: «وَعُدْتم مِن حيث بَدَأتم»؛ لأنه بدأهم في علم الله وفيما قدّر، وفيما قَضَى، أنهم سيسلمون، فعادوا من حيث بدؤوا.

وقيل في قوله: «منعت العراق درهمها»: إنهم يرجعون عن الطاعة، وهذا وجه، والأول أحسن».

قال أبو عبيدة: وما قال عنه: «أحسن»؛ ليس براجح، بل هو مرجوح، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى-.

فصل

في بَيانِ معنى (المنع) الواردِ في الحديث

لا أعلم من أفرد هذا الحديث بمصنَّف خاص، على الرغم من كثرة التصانيف المفردة في كثير من آحاد الأحاديث، واقتصرت عناية العلماء به على سرد ما يحتمل من المعاني، دون التحقيق والتدقيق في المراد بها، ولعل ما يجري من أحداث، وما سيحصل من أمورٍ أكبرُ شاهدٍ على تحرير معانيه وبيان خوافيه، كيف لا؛ وهو من (علم الغيب) الذي أطلع الله نبيه ﷺ عليه؟!

ويمكننا أن نحصر المعاني التي أوردها العلماء في معنى (المنع) الوارد في الحديث بالأمور الآتية:

أولاً: هذا منه إخبار بأن أمورَ الدين وقواعدَه يُتركُ العمل بها لضعف القائم عليها، أو لكثرة الفتن واشتغال الناس بها، وتفاقم أمر المسلمين، فلا يكون مَنْ يأخذ الزكاة ولا الجزية ممن وجبت عليه، فيمتنع من وجب عليه حقّ من أدائه. قاله أبو العباس القرطبي في «المفهم»

(١) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوع «الدلائل»، وأثبته من «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/ ٢١١).

(٧/ ٢٣٠ - ط. دار ابن كثير).

وهذا كلام عامّ[١]، ينقصه:

أولاً: بيانُ هلْ وقع ذلك في عصر المصنف -وهو من وفيات سنة (٦٥٦هـ)- أم لا؟

ثانياً: بيانُ مَن هو المانعُ للخيرات المذكورة في الأحاديث؟

ثالثاً: وفيه أن سببَ المنع: عدمُ وجودِ مَن يأخذ الزكاة والجزية، ولفظ الحديث لا يساعد عليه.

رابعاً: أما قوله: «يُتركُ العملُ بها لضعف القائم عليها أو لكثرة الفتن، واشتغال الناس بها، وتفاقم أمر الناس»؛ فبعيد -أيضاً-؛ إذِ البلادُ المذكورة هي التي تمنع خيراتها، و(المنع) فيه معنى الكفّ[٢] والحرمان مع جبر وقسْر وغلبة، والمذكور فيه غفلة وقلة الوازع للقيام بها، وشتان ما بين المعنيين!

وذكر بعض الشرّاح[٣] معانيَ رجحوا غيرها عليها؛ هي:

ثانياً: أنّ هذه البلاد تمنع خيراتها بسبب إسلام أهلها، فتسقط عنهم الجزية[٤]، قال النووي -وتبعه صِدّيق حسن خان[٥]، وصاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢)- عنه: «وهذا قد وجد».

وقال السخاوي في «القناعة» (ص ١٠٦): «وفي تأويله -أي: المنع- قولان»، وجعل الأول: «لإسلامهم فسقطت عنهم الجزية».

---

(١) ومثله ما في «منية المنعم» (٤/ ٣٥١): «والمراد بمنع الدرهم والقفيز: منع خيرات البلاد من الزكاة والعشر والجزية والخراج».

(٢) انظر: «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٢٧٨)، «القاموس المحيط» (ص ٩٨٨ - ط. مؤسسة الرسالة).

(٣) مثل: النووي في «منهاجه» (١٨/ ٢٨ - ط. قرطبة)، وعنه صدّيق حسن خان في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٧، ٣٦٨).

(٤) قاله بنحوه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣٣٠)، ومضى كلامه قريباً.

(٥) في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٧).

قلت: نعم، ولكن يرد عليه ما يرد على سابقه -وهو (حق)[1]-، ولكن لا صلة لهذا المعنى بمنطوق الحديث، وقد يقال: لازمُ أن تمنع هذه البلاد خيراتها أن تكون -قبل ذلك- تحت سيطرة المسلمين، وفي هذا دلالة على إسلام أهلها أو بعضهم.

ويبقى -بناءً عليه- بيانُ (المنع)، وسببه، ووقته الوارد في الحديث، ويقال عنه: هو لازم المعنى وليس المعنى.

وهذا القول هو الذي قدمه أبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٧٨)، قال: «وللحديث تأويلان؛ أحدهما: سقوط ما وظّف عليهم باسم الجزية بإسلامهم، فصاروا بالإسلام مانعين لتلك الوظيفة، وذلك معنى قوله ﷺ: «وعدتم من حيث بدأتم»؛ أي: كان في سابق علم الله -سبحانه وتعالى-، وتقديره: أنهم سيسلمون، فعادوا من حيث بدؤوا».

قلت: وا عجبي من تأييده لهذا المعنى بما ورد في آخره: «وعدتم حيث بدأتم»! وعذره -وهو من وفيات سنة (٥١٦هـ)- أنه لم يشاهد ما شاهدناه، ولم يسمع بما سمعناه.

وقول البغوي هذا شبيه بما قدمناه قريباً عن البيهقي، وعلق ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٢٠٣) على تأييده هذا المعنى، بما ورد في آخره: «وعدتم حيث بدأتم»، بقوله: «والعجب أن الحافظ أبا بكر البيهقي احتج به على ما رجّحه من أحد القولين المتقدمين، **وفيما سلكه نظر، والظاهر خلافه**».

وقال صاحب «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩١): «وهذا التفسير فيه نظر؛ لأن أهل هذه البلاد لم يكونوا يؤدّون الجزية إلى المسلمين قبل أن يفتتحها المسلمون، وأما بعد ما افتُتِحَتْ هذه البلاد، صار المسلمون هم ولاة هذه البلاد، فلا معنى لأداء هذه البلاد الجزية. نعم؛ كان الكفار من ساكني هذه البلاد يؤدون الجزية إلى ولاة المسلمين، ولم يثبت أن جميعهم أسلموا حتى سقطت عنهم الجزية رأساً».

وأشار الشوكاني في «نيل الأوطار» (٨/ ١٦٤) إلى رد هذا المعنى، فقال: «وهذا الحديث

---

(١) ينقصه (العدل)، والخير كله في اجتماع الأمرين، فافهم!

من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيكون من ملك المسلمين هذه الأقاليم، ووضعهم الجزية والخراج، ثم بطلان ذلك؛ إما بتغلبهم -وهو أصح التأويلين، وفي «البخاري» ما يدل عليه، ولفظ المنع في الحديث يرشد إلى ذلك-، وإما بإسلامهم».

قلت: فجعل إسقاط ما وُظِّف عليهم بسبب إسلامهم من التأويلين، وقال عن الآخر: «أصح». ويقتضي هذا أن هذا القولَ مرجوحٌ، وقد ردّه ابن الجوزي في «كشف المشكل» (٣/ ٥٦٦-٥٦٧) وشيخنا الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٩٩) -رحمهما الله تعالى-، وفصّل الحميدي في ذلك، فقال: «وفي تفسير المنع وجهان؛ أحدهما: أن النبي ﷺ أعلم أنهم سيسلمون، وسيسقط ما وُظِّف عليهم بإسلامهم، فصاروا مانعين بإسلامهم ما وظف عليهم، واستُدِلَّ على ذلك بقوله: «وعدتم من حيث بدأتم»؛ لأن بدْأهم في علم الله، وفي ما قضى وقدّر أنهم سيسلمون، فعادوا من حيث بدؤوا، وقيل في قوله: «مَنَعَت العراق درهمها» الحديث: أنهم يرجعون عن الطاعة؛ وهذا وجه، وقد استَحْسنَ الأولَ بعضُ العلماء، وكان يكون هذا لولا الحديث الوارد الذي أفصَحَ فيه برجوعهم عن الطاعة، أخرجه البخاري من حديث سعيد بن عمرو، عن أبي هريرة، قال: «كيف أنتم إذا لم تَجْبُوا ديناراً ولا درهماً؟» فقيل: وكيف ترى ذلك؟ قال: «والذي نفسي بيده عن قول الصادق المصدوق. قال: عمَّ ذاك؟ قال: تُنتَهك ذمةُ الله وذِمّة رسوله، فيَشُدُّ الله قلوبَ أهلِ الذمة، فيَمنعون ما في أيديهم»»[1].

ثالثاً: وهو التأويل الثاني عند البغوي، ونص كلامه:

«والتأويل الثاني: هو أنهم يرجعون عن الطاعة، فيمنعون ما وظف عليهم، وكان هذا القول من النبي ﷺ دليلاً على نبوته حيث أخبر عن أمر أنه واقع قبل وقوعه، فخرج الأمر في ذلك على ما قاله.

وفيه بيانٌ على أن ما فعل عمر -رضي الله عنه- بأهل الأمصار فيما وَظَّف عليهم كان حقّاً، وقد رُوي عنه اختلافٌ في مقدار ما وضعه على أرض السواد»[2].

---

(١) «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص ٣٦٣).

(٢) «شرح السنة» (١١/ ١٧٨).

قلت: وهذا القول من ضمن الأقوال التي أوردها النووي، مصدرة بـ(قيل) -وفيه إشارة إلى ضعفه عنده-، ونص عبارته: «قيل: لأنهم يرتدون في آخر الزمان، فيمنعون ما لزمهم من الزكاة وغيرها»[١]، ونحوه:

رابعاً: قوله: «وقيل: معناه: أن الكفار الذين عليهم الجزية تقوى شوكتهم في آخر الزمان، فيمتنعون مما كانوا يؤدّونه من الجزية والخراج وغير ذلك»[٢].

والملاحظ أن هذين المعنيين على نقيض ما قبلهما، وبَيْنَ المعنى (الثالث) و(الرابع) تلازمٌ وترابطٌ؛ إذ رِدّةُ المشركين ومنعهم الزكاة تستلزم قوة شوكتهم، كما لا يخفى.

وردد هذا المعنى غيرُ واحد من العلماء والباحثين؛ مثل:

* العلامة صِدّيق حسن خان -رحمه الله تعالى-.

قال في «شرحه صحيح مسلم» بعد أن أورد الأقوال السابقة -بترتيبها- عن النووي، وعلق على الأخيرين بقوله: «قلت: وقد وُجد ذلك كله، في هذا الزمان الحاضر، في العراق، والشام، ومصر، واستولى الروم -يعني: النصارى- على أكثر البلاد، في هذه المئة الثالثة عشر، ولهم الاستيلاء على سائرها كل يوم، ولله الأمر من قبل ومن بعد»[٣].

* العلامة المحدث أحمد شاكر -رحمه الله-.

قال في تعليقه على «الخراج»[٤] ليحيى بن آدم موضّحاً هذا المنع عن الأقطار المذكورة:

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨ - ط. قرطبة)، وعنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨-٢٩)، وعنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢).

(٣) «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٨).

(٤) (ص ٦٨/ هامش ١)، وبنحوه قال الأستاذ صبحي الصالح -رحمه الله- في تعليقه على «أحكام أهل الذمة» (١/ ١١٣ هامش ٢)، قال: «وهذا الحديث من كلام النبوة، فإن هذه الأقطار الثلاثة لم تكن قد فُتِحَتْ في عصر النبوة، ولعل أبا هريرة قد أدرك خطر هذه النبوءة وأهميتها حين قال: «شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه»»، وأحال على «خراج يحيى»، ولم يخرج ما في هامش (٢) من «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٦٦ - ط. رمادي) على

«فإن الأقطار الثلاثة لم تكن فُتحَتْ في عصر النبوة، وهذا الحديث آية كبرى، ففي خلافة عمر ضُمّتِ الأقطارُ الثلاثة إلى أمها -الحجاز-، وكانت دولة ملأت الخافقين، ثم توالت الفتن والأرزاء[1] على المسلمين، وتقطعت أوصالهم، وضمرت دولتهم، وتوزعت هذه الأمم ممالك لا صلة لواحدة منها بالحجاز، وفي كل منها حركة لنزع ربقة الإسلام، يقوم بها أفراد يسمون أنفسهم «المجددين»، وإنما هم «المجردون»، وها نحن نرى آثارها، ونسأل الله الوقاية من فتنتها. ولقد صدق رسول الله ﷺ: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»[2]».

* الشيخ محمد خليل هراس -رحمه الله تعالى-.

قال في تعليقه على كتاب «الأموال»[3] لأبي عبيد: «المقصود من الحديث: أنّ كلَّ قطرٍ من هذه الأقطار المفتوحة ستمنع ما كان يؤديه من الخراج إلى بيت مال الخلافة.

وهذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، فقد أخبر النبي ﷺ بذلك قبل أن تُفتَح هذه الأقطار، ويُضربَ عليها الخراج».

خامساً: للإمام الخطابي في «معالم السنن»[4] كلمة في تفسير (المنع) أوسع من العبارات السابقة، وليس فيها ما في القول الرابع، وإن كانت تلتقي معه في المعنى العام[5]، هذا نصها:

= المذكور، إلا أنه لا عزو فيه!

وقال الدكتور مصطفى ديب البغا في تعليقه على «مختصر سنن أبي داود» (ص ٤٣٧/ هامش ٢٩ على حديث رقم ٣٠٣٥): «المراد استيلاء الكفار على هذه البلاد آخر الزمان، ومنعهم عن المسلمين ما كان يردهم من خيرات هذه البلاد».

(١) الأرزاء -جمع رزيئة-: هي المصيبة. كما في «القاموس» (ص ٥٢ - ط. الرسالة).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٧٦)، ومسلم (١٤٧) في «صحيحيهما» من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٣) (ص ٩١/ هامش ٤).

(٤) (٤/ ٢٤٨ - مع «مختصر السنن» أو ٣/ ٣٥ - ط. الطباخ)، ونقلها عنه السهارنفوري في «بذل المجهود» (٦/ ٣٧٥) وصاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٣).

(٥) لم يتنبه لهذا من جعلَه عينَه، وصرح بذلك جمعٌ؛ منهم: العلامةُ الشيخ حمود التويجري -رحمه الله- في «إتحاف الجماعة» (٢/ ٢٣٤) وصاحب «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩١-٢٩٢).

«ومعنى الحديث: أن ذلك كائن، وأن هذه البلاد تفتح للمسلمين، ويوضع عليها الخراج شيئاً مقدراً بالمكاييل والأوزان، وأنه سيمنع في آخر الزمان، وخرج الأمر في ذلك على ما قاله النبي ﷺ. وبيان ذلك: ما فعله عمر -رضي الله عنه- بأرض السواد، فوضع على كل جريب عامر أو غامر درهماً وقفيزاً، وقد روي عنه اختلاف في مقدار ما وضعه عليه» انتهى.

ونقلها ابن الجوزي[1] والبُجُمْعَوي[2]، وزاد عليها: «قلت: فارتفع في زماننا، فهو من معجزات النبوة».

فكلمته هذه فيها: «وأنه سيمنع في آخر الزمان»، ولم يذكر (المانع)، ولا (سبب المنع)، بخلاف ما في القول السابق.

ويبقى أن فيه إبهاماً وغموضاً، وذكرَ لازمَ المنع، وأنه يسبقه فتحٌ ووضع.

سادساً: المراد منع هذه البلاد كنوزها من أصحابها، واستيلاء المسلمين عليها، وهذا المنع هو المراد من قوله ﷺ: «إنّ الله زوى[3] لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن مُلْكَ أمتي سيبلغ ما زوي لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض»[4].

قال القاضي عياض في كتابه «إكمال المعلم»[5] شارحاً الحديث: «وهذا الحديث عَلَم من أعلام نبوته ﷺ لظهوره كما قال، وأنّ مُلكَ أمته اتسع في المشارق والمغارب، كما أخبر؛ مِن أقصى بحر طنجة[6]، ومنتهى عمارة المغرب إلى أقصى المشرق، مما وراءَ خراسان والنهر،

---

(١) في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٦٧).

(٢) في «درجات مرقاة الصعود» (ص ١٢٨).

(٣) أي: جُمِعَتْ، يقال: انزوى القومُ وتدانَوْا وتضاموا، قاله المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ٢٠٨ - ط. دار الغرب).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) من حديث ثوبان -رضي الله عنه- رفعه.

(٥) (٨/ ٤٢٥-٤٢٦ - ط. دار الوفاء).

(٦) هي مدينة على ساحل بحر المغرب مقابل الجزيرة الخضراء من البر الأعظم أو بلاد بربر، بينها وبين «سبتة» مسيرة يوم، وهي آخر حدود أفريقيا من جهة الغرب، وقد وصلها الفتح الإسلامي في العهد الأموي بفتوحات عقبة بن نافع، وطارق بن زياد، وموسى بن نصير، انظر: «مراصد الاطلاع» (٢/ ٨٩٤).

وكثير من بلاد الهند والسند والصغد[١]، ولم يتسعْ ذلك الاتساعَ من جهةِ الجنوب والشمال الذي لم يذكر -عليه السلام- أنه أُرِيَه وأن ملك أمته سيبلغه.

وقوله: «وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض» ظاهره الذهب والفضة، والأشبه أنه أراد كنز كسرى وقيصر وقصورهما وبلادهما؛ يدل على ذلك: قوله في الحديث الآخر عنهما في هلاكهما: «ولتنفق كنوزهما في سبيل الله»[٢]. وقوله في حديث جابر بن سمرة المخرج بعد: «لتفتحن عصابة من المسلمين كنز آل كسرى الذي بالأبيض»[٣]. فقد بان أن الكنز الأبيض هو كنز كسرى، ويكون الأحمر هو كنز قيصر.

ويدل عليه: ما جاء في حديث آخر في ذكر الشام: «إني لأبصر قصورهما الحمر»[٤].

وقوله: «إني لأبصر قصر المدائن الأبيض»[٥]. ثم ذكر حديثَنا في هذا السياق، قال: «ويدل على ذلك -أيضاً-: قوله -عليه السلام-: «إذا منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مديها ودينارها». فقد أضاف الفضة البيضاء إلى العراق وهي مملكة كسرى، والدينار الأحمر إلى الشام وهي مملكة قيصر. وقد يدل هذا -أيضاً- إلى ما ذكرناه أولاً من المراد به الذهب والفضة. وقيل: هو المراد بالحديث» انتهى.

وذهب إلى نحوه أبو عبدالله محمد بن خلفة الوشتالي، الشهير بـ(الأُبّي) (ت ٨٢٧هـ) في شرحه المسمى «إكمال إكمال المعلم»[٦]، قال في شرح قوله ﷺ: «وأعطيت الكنزين: الأحمر

(١) هي قرى متصلة خلال الأشجار والبساتين من سمرقند إلى قريب من بخارى. انظر: «مراصد الاطلاع» (٢/ ٨٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩١٨) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- رفعه، ولفظه: «قد مات كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده، لتُنْفَقَنَّ كنوزهما في سبيل الله».

(٣) أخرجه مسلم (٢٩١٩) بعد (٧٨) من حديث جابر بن سمرة -رضي الله عنه- رفعه.

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٣٠٣) وغيره، وإسناده ضعيف.

(٥) قطعة من الحديث السابق.

(٦) (٧/ ٣١٢)، وبنحوه في «مكمل إكمال الإكمال» (٧/ ٢٤٢) للسنوسي.

والأبيض» ما نصه: «الظاهر أنها الذهب والفضة، وهما كنزا كسرى وقيصر، ملكي الشام والعراق؛ لحديث: «إذا[١] منعت العراق درهمها[٢]، ومنعت الشام مُدْيها ودينارها»، فأضاف الفضة إلى العراق، وهي مملكة كسرى، والدينار إلى الشام، وهي مملكة قيصر».

قلت: وهذا المعنى بعيدٌ عن حديثِنا، ولا صلَةَ له بقوله ﷺ في آخره: «وعدتم كما بدأتم»، وهو على نقيض ما ذكره الشراح الآخرون، ويُلاحَظُ عليه الأمور الآتية:

أولاً: إنه أهمل ذكر العراق فيه.

ثانياً: أورده بلفظ رواية ابن ماهان: «إذا...»، والخبر محذوف، ويقدر -كما قدمناه[٣]- بأمرين، يُبْعدان أن يكون المراد (استيلاء المسلمين على خيرات هذه البلاد)، نعم؛ لازم أن تمنع هذه البلاد خيراتها -بعد سيطرة المسلمين عليها- أن تكون تحت أيديهم.

ثالثاً: المنع -على هذا المعنى- كان للمسيطرين عليها، ورجعت خيراتُها إلى أهلها بعد إسلامهم، فمنعت مملكة كسرى الخيرَ الذي يُجبَى إليها من العراق، ومنعت مصر الخير الذي يجبى إليها من الشام، بسبب هلاكهم، وهذا مستلزم لعزّ الإسلام وأهله، ولا مناسبة لهذا المعنى للمنع في حديثنا الذي في آخره: «وعدتم كما بدأتم».

فصل

في بيان الرّاجِحِ في معنى (المنع) الواردِ في الحديثِ عند الشُّرّاح

القول الذي ارتضاه النووي ورجحه، وقال عنه: «وهو الأشهر»[٤]؛ هو قوله: «إن معناه: أن العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان؛ فيمنعون حصول ذلك

---

(١) هذه رواية ابن ماهان من «صحيح مسلم».

(٢) كذا في الأصل! وسقط منه «قفيزها و...».

(٣) انظر: (ص ١٩٥-١٩٦).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨).

للمسلمين»[١].

وأيد ذلك بنصّ آخر، قال بعد العبارة السابقة مباشرة: «وقد روى مسلم هذا بعد هذا بورقات عن جابر، قال: «يوشك أن لا يجيء إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذلك؟ قال: من قبل العجم، يمنعون ذاك»[٢].

وقال على إثره: «وذكر في منع الرومِ ذلكَ بالشام مثلُه، وهذا قد وُجِد في زماننا في العراق، وهو الآن موجود»[٣].

فصل

في سِياق قولِ جابرٍ وتخريجِه

يشير النووي في كلامه السابق إلى ما أخرجه مسلم في «صحيحه»(٢٩١٣) بسنده إلى أبي نَضْرة، قال: كنا عند جابر بن عبدالله، فقال: يوشك أهل العراق أن لا يُجبى[٤] إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل العَجم، يمنعون ذاك. ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدْي. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم، ثم أَسْكت[٥] هُنيَّة،

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨)، وعنه السيوطي في «الديباج» (٦/ ٢٢٢)، ومثله في «القناعة» (ص ١٠٦) للسخاوي، وصاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢) وصاحب «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٧).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨)، وعنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢) وصاحب «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٧).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨)، وعنه السيوطي في «الديباج» (٦/ ٢٢٣) -وزاد عليه «لما غلبت عليه التتار»-، وصاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢) -وحذَفَ «وهو الآن موجود»- وصاحب «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٨).

(٤) يجبى -بسكون الجيم-: جبيتُ الخراج وجَبَوْته جمعته، كذا في «المشارق» (١/ ١٣٨)، و«مطالع الأنوار» (١/ ق٩٢/ أ).

(٥) أسكت؛ معناه: أطرق، وقيل: سكت وأسكت بمعنى صمت، وقيل: أسكت: أعرض، قاله القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨/ ٤٥٧).

ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال حثياً، لا يعده عدّاً».

قال (القائل: سعيد بن إياس الجريري): قلت لأبي نضرة وأبي العلاء: أتريان أنه عمر ابن عبدالعزيز؟ فقالا: لا» انتهى.

وأخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» بلفظ: «يوشك أهل العراق ألا يجبى إليهم قفيز ولا درهم من قبل العجم، يمنعون ذلك». وسبق عنده (رقم ٥٦٩) من الطريق نفسه المرفوع فقط، فكأنه فرق الحديث وقطعه، ويؤكده ما عنده في (٥/ ١١٢٠).

وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٥٤)، والدينوري في «المجالسة» (٢٢٦٣ - بتحقيقي)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣٣٠) وفي «الخلافيات» (٢/ ق١٣٢/ أ) بإسناد صحيح، ولفظه: «يوشك أهل العراق لا يُجبى إليهم درهم ولا قفيز، قالوا: مِمَّ ذاك يا أبا عبدالله؟ قال: من العجم».

وقال بُندار: من قِبل العجم.

وقالا: يمنعون ذاك، ثم سكت هنيهة وقال هنيّة.

وقالا: ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يُجبَى إليهم دينار ولا مُدْي. قال: مِمَّ ذاك؟ قال: من قبل الروم يمنعون ذاك.

ثم قال رسول الله ﷺ: «يكون في أمتي خليفة يحثي المال حثياً، لا يعده عدّاً».

ثم قال: والذي نفسي بيده ليعودن الأمر كما بدأ، ليعودن كل إيمان إلى المدينة كما بدأ بها، حتى يكون كل إيمان بالمدينة. ثم قال رسول الله ﷺ: «لا يخرج رجل من المدينة رَغبة عنها إلا أبدلها الله خيراً منه، وليسمعن ناس برخْصٍ من أسعارٍ ورزقٍ فيتّبِعونه، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون».

وأخرجه نعيم في «الفتن» (٢/ ٦٨٤ رقم ١٩٣١) عن جابر بن عبدالله، قال: قال حذيفة: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم درهم ولا قفيز، يمنعهم من ذلك العجم، ويوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدي، يمنعهم من ذلك الروم».

وزيادة: «قال: قال حذيفة» لعلها من تخاليط (نعيم ابن حماد)، فقد رواها من هو أوثق

منه، وأكثر عدداً دونها.

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٣٣) عن أبي سعيد وجابر، ولفظه: «يكون في آخر الزمان خليفة يقسم المال ولا يعُدُّه». وإسناده صحيح.

قال أبو عبيدة: وأخرجه مسلم -أيضاً- (٢٩١٤، ٢٩١٣) بعد (٦٩)، وأبو يعلى (١٢١٦) كذلك عن أبي سعيد وجابر.

وأما حديث أبي سعيد؛ فقد أخرجه مسلم (٢٩١٤) بعد (٦٨) بلفظ: «مِن خلفائكم خليفة يحثو المال حثياً، لا يعده عدّاً».

فصل

في سِياقِ كلامِ العلماءِ في تحديدِ مَنْ هم المانعون

أورد غير واحد قول جابر الذي فيه: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا[1]: من أين ذاك؟ قال: من قبل العجم، يمنعون ذاك. ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدي. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم»[2] في معرض بيانه للمنع الوارد في حديثنا هذا: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ...» إلخ.

ومن ذهب إلى هذا جماعة؛ منهم:

* الإمام البيهقي في كتابه «دلائل النبوة» (٦/ ٣٣٠-٣٣١)، فإنه ساق حديث أبي هريرة، وذكر تأويلين[3] له؛ أحسنهما عنده: «إن النبي ﷺ علم أنهم سيسلمون وسيسقط عنهم ما وُظِّف عليهم»! وقال: «وتفسيره...». وأورد حديث جابر هذا[4].

---

(١) القائل: أبو نضرة، واسمه المنذر بن مالك بن قُطعة العبدي.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظرهما: (ص ٢٢٦).

(٤) ونقل كلامه ولم يتعقبه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ٢١١)، ولكنه أخرج أثر جابر من سياق آخر.

وناقشه في اختياره ابنُ كثير، وأقره على الاستدلال بحديث جابر، قال في «البداية والنهاية» (٦/ ٢٠٣): «وقد اختلف الناس في معنى قوله -عليه السلام-: «منعت العراق...» إلخ؛ فقيل: معناه: أنهم يسلمون فيسقط عنهم الخراج، ورجّحه البيهقي، وقيل: معناه: أنهم يرجعون عن الطاعة ولا يؤدون الخراج المضروب عليهم، ولهذا قال: «وعدتم من حيث بدأتم»؛ أي: رجعتم إلى ما كنتم عليه قبل ذلك. كما ثبت في «صحيح مسلم»[1]: «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء»»، قال: «ويؤيد هذا القول؛ ما رواه الإمام أحمد...» وأورد قول جابر، ثم عطف على ذكر لفظ مسلم في «صحيحه»، وفيه قولة جابر مع ما رفعه إلى النبي ﷺ[2]، وقال: «والعجب أن الحافظ أبا بكر البيهقي احتجّ به على ما رجّحه من أحد القولين المتقدمين، وفيما سلكه نظر، والظاهر خلافه»[3].

قال أبو عبيدة: وما رجحه ابن كثير غير دقيق[4]؛ إذ (المنع) فيه معنى (الغلبة)، ويدل عليه قول جابر هذا، وقد أحسن النووي لما قال: «إن معناه -أي: المنع-: أن العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان، فيمنعون حصول ذلك للمسلمين».

ولي هنا ملاحظات مهمات:

الأولى: في الحديث الذي معنا: «منعت العراق...» وفي قول جابر: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم» وكذا أهل الشام، وليس في هذا استيلاء عسكري على البلاد، وإنما في (منع أهل العراق) خيرات بلادهم؛ بحيث لا يتوسعون فيها على الرغم من كثرة الخيرات، وخصوبة الأرض، ووجود المقوّمات الاعتيادية لتحصيل ذلك، فقول النووي -رحمه الله تعالى-: «يستولون على البلاد في آخر الزمان» لازمٌ لهذه الألفاظ المتصوّرة في زمانه، والجامع بين (أشراط الساعة) عدم وجودها في زمن النبي ﷺ، وليس (الذم)، أو

---

(١) رقم (١٤٦).

(٢) أعني قوله ﷺ: «يكون في آخر أمتي خليفة...».

(٣) «البداية والنهاية» (٦/ ٢٠٣).

(٤) انظر لزاماً: ما قدمناه (ص ٢٢٦).

(الكراهة)، أو (الحرمة)؛ كما يعتقد كثير من الناس.

الثانية: أما بالنسبة إلى (الاستيلاء العسكري)؛ فيحتاج إلى نصٍّ آخر.

الثالثة: المتأملُ قول جابر: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم، ... من قبل العجم، يمنعون ذلك، يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدي، ... من قبل الروم» يخلص إلى:

١- منع أهل العراق هو الأول، ثم يتبعه منع أهل الشام[١]، إذ «معنى قوله -رضي الله عنه-: «يوشك»: يسرع. وقيل: عسى»[٢]. والمعنى الأول يفيد الزمن، وكذا وقع ترتيبه في حديث أبي هريرة، وأثر جابر.

٢- المانعون لخيرات العراق هم العجم، والمانعون لخيرات الشام هم الروم، وهما مختلفان، وهذا هو الفرق بينهما:

العَجم: من (العُجمة)؛ وهي: «كون اللفظ مما وضعه غير العرب»[٣]؛ بمعنى: «أن تكون الكلمة أو الجملة على غير أوزان الكلام، عند العرب الفصحاء»[٤].

وعليه؛ فـ(الأعجمي): «معناه في كلام العرب: الذي في لسانه (عُجمة)، وإن كان من العرب. والعَجميّ: الذي أهله من العجم، وإن كان فصيح اللسان. يقال: رجل أعجمي، ورجل أعجم: إذا كان في لسانه عُجمة. ويقال للدواب: عُجم؛ لأنها لا تتكلم»[٥].

فهؤلاء هم الذين يمنعون العراق خيراتهم، فهم خليط وأمشاج من الناس، تجمعهم

---

(١) وأما أهل مصر؛ فمسكوت عنه في كلام جابر، ومصرح به في الحديث المرفوع الذي نحن بصدده، والظاهر أنه متأخر عنهما، ولكن نحتاج إلى معرفة من يقوم به.

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٥٧)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٥٣).

(٣) «دستور العلماء» (٢/ ٢١٧ - ط. دار الكتب العلمية).

(٤) «معجم مصطلحات أصول الفقه» (ص ٢٨٠) لقطب سانو.

(٥) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/ ٦١ - ط. العراقية) تحقيق حاتم الضامن.

(العُجمة).

وأما الروم: فهم «جيل من الناس معروف، كالعرب والفرس والزنج وغيرهم، والروم الذين تسمّيهم أهل هذه البلاد[١]: الإفرنج. قال الإمام الواحدي -رحمه الله تعالى-: هم جيل من ولد (روم بن عيصو بن إسحاق)، غلب اسم أبيهم عليهم، فصار كالاسم للقبيلة. قال: وإن شئت: هو جمع (روميّ) منسوب إلى (روم بن عيصو)، كما يقال: زنجيّ وزنج، ونحو ذلك»[٢].

وجاء ذكرهم كثيراً في النصوص، وسموا في بعض الأحاديث الصحيحة بـ(بني الأصفر).

وعليه؛ فيحتمل أن يكون الحديث «مُنِعت» -بضم الميم وكسر النون- على البناء للمجهول، وهو حينئذٍ يلتقي مع: «يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم».

قال صاحب «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩٢) شارحاً حديث: «منعت العراق...»:

«إنه إخبار بأن الكفار يسيطرون في آخر الزمان على معظم البلاد، فيمنعون مسلمي هذه البلاد من الحصول على ما يحتاجون إليه من الأموال[٣]، ويؤيده ما سيأتي في باب (لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل...إلخ) من حديث جابر -رضي الله عنه-، قال: «يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل العجم، يمنعون ذلك. ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدْي. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم». والظاهر على هذا التفسير أن يكون حديث الباب بلفظ: «مُنِعَت»، بضم الميم وكسر النون على البناء للمجهول، ولم أر ذلك مصرحاً في شيء من الروايات، والله أعلم» انتهى.

---

(١) القائل -كما يأتي- هو النووي، ويريد: أهل الشام من العرب.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١٣٠)، وذُكر في أسباب تسميتهم أمورٌ أخرى؛ انظرها في «معجم البلدان» (٣/ ٩٧)، و«لسان العرب» (١٢/ ٢٥٨)، و«مختار الصحاح» (ص ٢٦٤).

(٣) سيأتي مزيد بيان لهذا في (فصل: حصار العراق الاقتصادي).

ودرج على هذا جماعة من السابقين؛ مثل:

* القاضي عياض.

قال في «إكمال المعلم» (٨/ ٤٥٧): «وقوله: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم...» هو مثل قوله: «منعت العراق درهمها...» الحديث، وقد فسّره في الحديث أن معناه: منعها الجزية والخراج؛ لغلبة العجم والروم على البلاد».

* النووي في هذا الموطن.

فإنه اكتفى بقوله في «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٥٣) عند أثر جابر: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم...»: «قد سبق شرحه قبل هذا بأوراق»؛ يريد: كلامه الذي قدمناه عنه[١].

* صديق حسن خان.

نقل كلام النووي على حديث أبي هريرة السابق بتمامه، وقال عقبه: «قلت: وقد وجد ذلك كله في هذا الزمان الحاضر في العراق والشام ومصر. واستولى الروم -يعني: النصارى- على أكثر البلاد، في هذه المئة الثالثة عشرة، ولهم الاستيلاء على سائرها كل يوم، ولله الأمر من قبل ومن بعد»[٢].

ودرج على هذا جماعة من الباحثين والمطَّلعين المعاصرين، فإنهم اعتنوا بكلام النووي، وأقروه على ما قال، ومنهم من أورد مقولته في سياق كلامٍ زاد الحديثَ معنىً وبياناً، وإليك شذرات من كلامهم:

* قال الأستاذ مصطفى أبو النصر الشلبي في كتابه «صحيح أشراط الساعة ووصف ليوم البعث وأهوال يوم القيامة»[٣] تحت عنوان (قطع المال والغذاء عن العراق وغيرها من بلاد الإسلام): «ومن علامات الساعة في آخر الزمان وأشراطها: استيلاء العجم والروم على

---

(١) ومثله صنع صديق حسن خان في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٨٠).

(٢) «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٨). وسيأتي تفصيل قوله: «قد وجد ذلك كله في هذا الزمان الحاضر».

(٣) (ص ١٧٦-١٧٨).

البلاد، أو يحاصرونها سياسياً واقتصادياً، فيمنعون عنها المال والغذاء لإجبارها على الخضوع لإرادتها وسيطرتها على البلاد والعباد، والتحكم في أرزاقهم ومعاشهم، وسَلْبِ ما عندهم من الخيرات؛ كالبترول وغيره مما أنعم الله به على هذه البلاد».

ثم أورد حديث جابرٍ بلفظ مسلمٍ، وكلامَ النووي بتمامه عليه، وعلق عليه قائلاً: «قلت: لا يعني من قوله أنه قد وُجد في زمانهم أن ذلك لا يتكرر؛ فإنّ مِنْ أشراط الساعة ما يتكرر أكثرَ من مرة، كما في حديث تداعي الأمم على الأمة الإسلامية؛ فقد حدَثَ هذا أكثر من مرة في تاريخ الأمة، وهو يحدث الآن بشكل أوسع وأوضح».

* وقال الأستاذ عمر سليمان الأشقر -حفظه الله تعالى- في كتابه «اليوم الآخر القيامة الصغرى»[1] تحت عنوان (توقُّفُ الجزية والخراج) ما نصه: «كانتِ الجزيةُ التي يدفعها أهلُ الذمة في الدولة الإسلامية، والخراجُ الذي يدفعه من يستغلُّ الأراضيَ التي فُتِحت في الدولة الإسلامية من أهم مصادر بيت مال المسلمين، وقد أخبر الرسول ﷺ بأن ذلك سيتوقف، وسيفقد المسلمون بسبب ذلك مورداً إسلامياً هامّاً، ففي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله ﷺ: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مدها[2] ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم» شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه.

والقفيز والمد[3] والإردب: مكاييلُ لأهل ذلك الزمان في تلك البلاد، وبعضها لا يزال معروفاً إلى أيامنا، والدرهم والدينار أسماءٌ للعملات المعروفة في ذلك الوقت، ومنع تلك البلاد للمذكورات في الحديث بسبب استيلاء الكفار على تلك الديار في بعض الأزمنة، فقد استولى الروم، ثم التتار على كثير من البلاد الإسلامية، وفي عصرنا احتَلَّ الكفار ديار الإسلام، وأذهبوا دولة الخلافة الإسلامية، وأبعدوا الشريعة الإسلامية عن الحكم. قال

---

(١) (ص ١٥٤-١٥٥).

(٢) كذا في المطبوع، وصوابه: «مُدْيها».

(٣) كذا في المطبوع، وصوابه: «مُدْي».

النووي في تعليقه على الحديث: «الأشهر في معناه: أن العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان، فيمنعون حصول ذلك للمسلمين، وقد روى مسلم هذا بعد ذاك بورقات عن جابر، قال: «يوشك أن لا يجيء[1] إليهم قفيز ولا درهم. قلنا من أين ذلك؟ قال: من قبل العجم، يمنعون ذاك». وذكر في منع الروم ذلك بالشام مثله، وهذا قد وجد في زماننا في العراق، وهو الآن موجود. وقيل: لأنهم يرتدون آخر الزمان، فيمنعون ما لديهم من الزكاة وغيرها. وقيل: معناه: أن الكفار الذين عليهم الجزية تقوى شوكتهم في آخر الزمان، فيمتنعون مما كانوا يؤدونه من الجزية والخراج، وغير ذلك». وكل هذه التعليلات لسبب منع تلك الإيرادات لخزينة الدولة الإسلامية التي ذكرها النووي وُجِدَتْ، علاوةً على انهيار الدولة الإسلامية التي كانت تقيم اقتصادها على الشريعة الإسلامية، فإلى الله المشتكى».

وقال العلامة الشيخ التويجري في كتابه «إتحاف الجماعة فيما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة»[2] بعد أن أورد حديث أبي هريرة -وعزاه لأحمد ومسلم وأبي داود-: «وقد اختُلِفَ في معنى هذا الحديث: فقيل: معناه: أنهم يسلمون، فيسقط عنهم الخراج. ورجحه البيهقي[3]. وقيل: معناه: أنهم يرجعون عن الطاعة، ولا يُؤدُّون الخراجَ المضروبَ عليهم، ولهذا قال: وعدتم من حيث بدأتم؛ أي: رجعتم إلى ما كنتم عليه قبل ذلك. ورجحَ هذا القولَ ابنُ كثير، ولم يحك الخطابيُّ في «معالم السنن»[4] سواه.

واستشهد له ابن كثير بما رواه الإمام أحمد ومسلم[5] من حديث أبي نضرة، قال: كنا عند جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-، ...» وساقه»، ثم قال: «قلت: وأصرح من هذا ما رواه الإمام أحمد والبخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: «كيف أنتم إذا لم تجتبوا

---

(١) كذا في المطبوع، وصوابه: «يجبى».

(٢) (٢/ ٢٣٣-٢٣٤ - ط. الصميعي).

(٣) في «الدلائل» (٦/ ٣٣٠)، وسبق كلامه.

(٤) (٤/ ٢٤٨ - مع «مختصر السنن»)، وفي هذا نظر، انظر ما قدمناه.

(٥) مضى تخريجه.

ديناراً ولا درهماً؟! فقيل له: وكيف ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟ قال: إي؛ والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق. قالوا: عم ذلك؟ قال: تنتهك ذمة الله وذمة رسوله ﷺ، فيشد الله -عزَّ وجلَّ- قلوب أهل الذمة، فيمنعون ما في أيديهم[1].

والذي يظهر لي في معنى قوله: «منعت العراق درهمها...» الحديث: أن ذلك إشارةٌ إلى ما صار إليه الأمر في زماننا وقبله بأزمان، من استيلاء الأعاجم من الإفرنج وغيرهم على هذه الأمصار المذكورة في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، وانعكاسِ الأمور بسبب ذلك، حتى صار أهلُ الذمّةِ أقوى من المسلمين وأعظمَ شوكةً، فامتنعوا من أحكام الإسلام التي كانت تجري عليهم من قبل، وانتقض حكم الخراج وغيره، ثم زاد الأمر شدة، فوُضِعَتْ قوانينُ أعداءِ الله ونظمُهم مكانَ الأحكام الشرعية، وألْزَموا بها مَن تحتَ أيديهم من المسلمين، والذين انفلتوا من أيدي المتغلبين عليهم ما زالوا على ما عهدوه من تحكيم القوانين وسنن أعداء الله -تعالى-، والتخلق بأخلاقهم الرذيلة، بل على شرٍّ مما عهدوه؛ كما لا يخفى على من له أدنى علم ومعرفة» انتهى.

وأخيراً؛ فإن كثيراً من المحدثين في تخريجاتهم عَدُّوا (قول جابر) -الذي له حكم الرفع[2]، وفيه بيان المانعين- شاهداً لحديث أبي هريرة المرفوع الذي نحن بصدده، وهذا يدل على الصلة الوثيقة بينهما، وهو يلتقي مع كلام الشُّرّاح السابق، وهذا ما صنعه ابنُ كثير[3]، وابنُ حجر[4]، وأظهره على وجهٍ جليٍّ شيخُنا الألباني -رحمه الله تعالى- في كتابه «صحيح

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) من المقرر في علم المصطلح أنّ قول الصحابي فيما يخصّ الغيب -ومنه أشراط الساعة- له حكم الرفع، ما لم يأخذ عن أهل الكتاب. انظر: «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٣١)، «فتح المغيث» (٢/ ١٣٢).

(٣) انظر: «النهاية في الفتن والملاحم» (١/ ٣٨-٣٩ - ط. الشيخ إسماعيل الأنصاري).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٢٨٠)، وفي مطبوعه: «ولمسلم عن جابر -أيضاً- مرفوعاً!!: يوشك أهل العراق...» كذا في الطبعة السلفية: (مرفوعاً)! وهو خطأ، وكذا وقفتُ عليه في جميع الطبعات التي في مكتبتي؛ وهي: (٧/ ٧٨٧ - ط. دار أبي حيان، و٦/ ٤١٩ - ط. دار الفكر، و٢/ ١٥٠٠ - ط. بيت الأفكار، و٦/ ٣٢٤ - ط. العبيكان). وكذا وقع -أيضاً- في «عمدة القاري» (١٥/ ١٠٢ - ط. المنيرية) للعيني.

سنن أبي داود» (٨/ ٣٦٨-٣٦٩)، فإنه قال في آخر تخريجه لحديث أبي هريرة: «وله شاهد من حديث جابر... نحوه: رواه مسلم (٨/ ١٨٥)، وأحمد (٣/ ٣١٧)».

وقال في «السلسلة الصحيحة» (٧/ القسم الأول/ ١٩٨، رقم ٣٠٧٢) عند تخريج حديث جابر مرفوعاً: «يكون في آخر أمتي خليفةٌ يحثو المال حثْواً، لا يعده عدّاً»: «وأيضاً: فإنه شهد له[١] حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ...» وأورده.

ويمكن أن يفرق بين الحديثين[٢] بقولنا:

إن قوله: «يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم...» ومثله الشام أن لا يُجبى هكذا بضم «أوله «يُجبى»؛ أي: يُمنعون منه بسبب حصار ونحوه، أو مقاطعة خارجية، وهذا خاص -كما في الحديث- بالعراق والشام فقط، ولم تذكر «مصر» هنا، أما الحديث الآخر وهو «منَعَت العراق» ومثله الشام، ومثله مصر؛ فهو بفتح أوله «مَنَعت»؛ أي أنهم هم الذين يمنعون ذلك؛ أي: هم الفاعلون، وليسوا المفعولَ بهم، وذكرت مصر هنا. وطبعاً هناك فرق هائل جوهري بين المعنيين؛ استفدناه من حركة «الحرف» الأول في كلٍّ من اللفظين: «يُجبى» و«مَنَعَت»؛ فالأول (مبني للمجهول أو لما لم يسمّ فاعله)، والثاني (مبني للمعلوم). فالنبي الكريم ﷺ أخبر أن أهل العراق سيحاصرون ويقاطعون، ويُمنع (بضم الياء التحتية) عنهم الطعام والمساعدات، ثم يفعل هذا بالشام -أيضاً-.

وكذلك أخبر النبي ﷺ في حديث آخر -ليس له علاقة بالحديث الأول- أن البلدان

---

(١) مع التنويه على أن موطن الشاهد منه ما سبق اللفظ المرفوع، وهو من قول جابر -رضي الله عنه-.

(٢) ممن فرق بينهما -خلافاً لجماهير الشراح- المباركفوري في «منية المنعم» (٤/ ٣٦٢)، فقال عند قول جابر: «يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم...»: «ففي هذا الحديث -كذا، وهو أثر- أن العجم يمنعون أداء أموالهم إلى العراق، والروم يمنعوها من أهل الشام، وفي الحديث السابق أن العراق والشام ومصر تمنع أداء أموالها إلى المخاطبين، وهم أهل الحجاز خاصة، أو سكان جزيرة العرب عامة، ففي الحديثين خبران مستقلان!! وقد وقعا كلاهما، والله المستعان!!

قلت: وكلامه متعقَّب، بما مضى من معنى (المنع)، والحديث الأول فيه ما يدل على حصار العجم للعراق ومنع وصول الخيرات لها، وليس كما قاله! وانظر أثر عبدالله بن عمرو (ص ٢٩٦).

الإسلامية سترتد (!!) في آخر الزمان فتمنع ما لزمها من الزكاة وغيرها، وقد ذكر العلماء أقوالاً أخرى، ولكن هذا الذي أثبته هو المعتبر؛ لأنه الواقع، ونص الحديث يؤيده، فقد جاء في آخر الحديث التالي: «وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم». ويمكن أن نقول: إن الردة التي ذكرها العلماء ليست الردة عن الدين بالكلية، وإنما هي سقوط «الخلافة» وتفكك الدولة الإسلامية إلى دويلات مستقلة وانعدام بيت المال، ومنعت البلدان «الإسلامية» الخراج الذي كان يؤدى لبيت المال، وعلى أي التأويلات والتقديرات؛ فالحديثان مختلفان، سنداً ومتناً وفقهاً، ويمكن أن نضيف هذه العلامة كعلامة صغرى من علامات الساعة؛ وهي سقوط الخلافة، ومنع الدويلات الإسلامية المتشرذمة ما كان يجب عليها ويلزمها في دولة الخلافة»[1].

وهو محمول على معنىً مرجوح لـ(المنع) المذكور في الحديث، وسبق بيان ذلك بالتفصيل، ولله الحمد والمنة.

فصل

في سياق كلام أبي هريرة -رضي الله عنه-

سبق أن أشرت عند الكلام على تخريج حديث أبي هريرة المرفوع: «منعت العراق...» أنّ ابن القيم -رحمه الله تعالى- عزاه في «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٦٦ - ط. رمادي) للشيخين، وأن لذلك وجهاً، وهذا التفصيل:

علق الإمام البخاري في «صحيحه» في كتاب الجزية (باب إثم من عاهد ثم غدر) (٤/ ٨١ - ط. اليونانية)، قال: قال أبو موسى: حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا إسحاق بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: كيف أنتم إذا لم تَجْتبوا[2] ديناراً ولا

---

(١) «رد السهام عن كتاب عمر أمة الإسلام» (ص ٥٩-٦٠).

(٢) الجباية: الأخذ، سواء كان جزية أم خراجاً، وفي «النهاية» (١/ ٢٣٨): «الاجتباء: افتعال من الجباية، وهو استخراج الأموال من مظانها». وانظر: «عمدة القاري» (١٥/ ١٠٢)، و«إرشاد الساري» =

درهماً؟ فقيل له: وكيف؛ ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟ قال: إي والذي نفسُ أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق[١] قالوا: عمّ[٢] ذاك؟ قال: تُنتَهك ذمّةُ[٣] الله وذمة رسوله ﷺ، فَيَشُدُّ[٤] الله -عزَّ وجلَّ- قلوب أهل الذمة، فيمنعون ما في أيديهم[٥].

ووصله أحمد (٢/ ٣٣٢) بإسناد صحيح على شرط الشيخين. وزاد في آخره: «والذي نفس أبي هريرة بيده، لَيَكونَنَّ» مرتين.

ويلاحظ هنا اجتماع المعاني في هذه النصوص، ومن أجل ذلك جعل ابن القيم حديث أبي هريرة متفقاً عليه، وساق لفظ مسلم، كعادة من ألف في «الجمع بين الصحيحين»، ولم يقتصر الأمر عليه، بل هو مسبوق بذلك، وهذا البيان:

أورد محمد بن فُتوح الحُميدي في كتابه «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٢٩٤-٢٩٥ رقم ٢٦٧٦) في (أفراد مسلم) (وهو الحادي والتسعون) من (مسند أبي هريرة): «منعت العراق...»، وقال: «وقد أخرج البخاري معناه من حديث سعيد بن عمرو عن أبي هريرة

= (٥/ ٢٤٣)، و«شرح الكرماني على صحيح البخاري» (١٣/ ١٤٣)، و«فيض الباري» (٣/ ٤٧٨)، و«إتحاف القاري» (٢/ ٧٢٠)، و«التوشيح» (٥/ ٢٠٨٠)، و«عون الباري» (٣/ ٦٤٦).

(١) معني: الصادق ظاهر، و(المصدوق) هو الذي لم يُقَل له إلا الصدق، يعني أن جبريل -عليه الصلاة والسلام-مثلاً- لم يخبره إلا بالصدق، وقال الكرماني (١٣/ ١٤٣): أو المُصدَّق بلفظ المفعول؛ كذا في «عمدة القاري» (١٥/ ١٠٢). وانظر: «تحفة الباري» (٦/ ٤٠٨)، و«إرشاد الساري» (٥/ ٢٤٤).

(٢) أي: عن أي شيء ينشأ ذلك.

(٣) أي: يرتكب ما لا يَحِلُّ من الجور والظلم وإتيان المعاصي. وقال ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٤٧): «أي: يُستباح ما لا يحل». انظر: «عمدة القاري» (١٥/ ١٠٢)، و«تحفة الباري» (٦/ ٤٠٨)، و«شرح الكرماني» (١٥/ ١٤٣)، و«إرشاد الساري» (٥/ ٢٤٤)، و«التوشيح» (٥/ ٢٠٨٠)، و«عون الباري» (٣/ ٦٤٦)، و«التنقيح» (٢/ ٤٨٧).

(٤) يقوّيها وينتزع منها مهابَتكُم. وانظر: «فيض الباري» (٣/ ٤٧٨).

(٥) مما وجب عليهم من الجزية وغيرها. انظر: «عمدة القاري» (١٥/ ١٠٢)، «إتحاف القاري» (٢/ ٧٢٠)، و«التوشيح» (٥/ ٢٠٨١)، و«إرشاد الساري» (٥/ ٢٤٤).

تعليقاً[1]، وإنما فرقناهما؛ لأن اللفظين مختلفان جداً، وإن كان المعنى واحداً، ولو جُمِعَا لجاز، وقد ذكرنا في (أفراد البخاري) وهو (السابع والثمانون) من (أفراده)، وأوله: «وكيف أنتم إذا لم تجبوا ديناراً ولا درهماً...» الحديث» انتهى.

قلت: وقال عند أثر أبي هريرة: «كيف أنتم إذا...» في (٣/ ٢٦١ رقم ٢٥٧٩) من (مسند أبي هريرة) -أيضاً- في (أفراد البخاري) وهو (السابع والثمانون): «أخرجه البخاري تعليقاً...»[2] وساقه بتمامه إلى قوله: «فيمنعون ما في أيديهم»، وقال: «وقد أخرجَ مسلمٌ معنى هذا الحديث بلفظٍ آخرَ أوجب تفريقَه، وإلا فهو في المعنى (متفق عليه)، وهو (الحادي والتسعون) من (أفراد مسلم)، وأوله: «منعت العراق درهمها وقفيزها...»».

وكذلك صنع ابن الجوزي في شرحه لكتاب الحميدي، المسمى: «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٤٧ رقم ٢٠٧٤/ ٢٥٧٩)، قال عند (الحديث السابع والثمانين): من (أفراد البخاري) وفيه لفظة: «تُنتهك ذمة الله...»: قال: «سيأتي هذا الحديث في (أفراد مسلم) من هذا (المسند) -إن شاء الله تعالى-».

---

(١) قوله في الموطنين: «أخرج» و«تعليقاً» بينهما تعارض، ويعجبني بهذا الصدد تعقب العلامة المباركفوري في كتابه «إبكار المنن» (ص ٥٨) على النيموي في كتابه «آثار السنن» لما قال: «قال النيموي في عدة مواضع من هذا الكتاب: روى البخاري تعليقاً!! والصواب أن يقول: ذكر البخاري تعليقاً». وقال -أيضاً- (ص ٦٠): «والصواب أن يقول النيموي: ذكره البخاري تعليقاً، أو يقول: علقه البخاري، فإنه لا يقال في مثل هذا: رواه البخاري تعليقاً، كما تقدم».

قال أبو عبيدة: تنبيهه هذا مسبوق بما في «نصب الراية» (٢/ ٤٥٨) عند أثر البخاري المعلق: «كان ابن عمر إذا حج أو اعتمر...»، قال الزيلعي: «وجهل من قال: رواه البخاري، وإنما يقال في مثل هذا: ذكره، ولا يقال: رواه».

والتعبير بـ(أخرجه) شائع، كما سبق نقله عن ابن فتوح الحميدي، ومثله وقع لجمعٍ من المحققين، كما تراه عند حديث أبي هريرة: «إذا قرأ فأنصتوا»، فقد علقه مسلم، وقال ابن تيمية في «الفتاوى» (٢/ ١٤٢)، وقبله جده في «المنتقى» (٢/ ١٠٧)، وابن قدامة في «المغني» (٢/ ٢٦١ - ط. هجر)، وصاحب «المشكاة» (١/ ٢٦٣)، قالوا: رواه، بل صنيع الحاكم في «المستدرك» يدل عليه في مواطن عديدة. انظر -مثلاً-: (٣/ ٥٨).

(٢) انظر الهامش السابق.

وقال فيه -أيضاً- (٣/ ٥٦٦-٥٦٧ رقم ٢١٤٢/ ٢٦٧٦) ما نصه: «وفي الحادي والتسعين: «منعت العراق درهمها وقفيزها»: «المعنى: ستمنع، فلما كان إخباراً عن متحتّم الوقوع حسن الإخبار عنه بلفظ الماضي؛ تحقيقاً لكونه يدل عليه أنه في بعض الألفاظ: «كيف أنتم إذا لم تَجتبوا ديناراً ولا درهماً». وقد كان بعض العلماء يقول: إنما منعوا هذا لأنهم أسلموا. قال: وهذا إخبار عن إجماع الكل على الإسلام. وهذا ليس بشيء؛ لأنه قد سبق صريحاً في هذا (المسند) في الحديث (السابع والثمانين) من (أفراد البخاري): قال أبو هريرة: كيف أنتم إذا لم تجتبوا ديناراً ولا درهماً؟ قيل: وكيف؟ قال: تُنتهك ذمة الله وذمة رسوله، فيشدّ الله قلوب أهل الذمة، فيمنعون ما في أيديهم»».

قلت: فقوله «في هذا (المسند)»؛ يريد: (مسند أبي هريرة)، وجعلوا قولة أبي هريرة: «كيف أنتم...» من ألفاظ حديث: «منعت العراق...». وهذا يؤكد أن الحديثين عنده سواء، وأنه فرقهما تبعاً لأصله، وجارى في ذلك الحميدي، وسبق قريباً قوله عند حديث مسلم: «هو في المعنى متفق عليه».

ومشى على هذا غير واحد من العلماء[(١)] غير ابن القيم -رحمه الله تعالى-.

ولكن ترد هنا ثلاثة إشكالات مهمة؛ هي:

الإشكال الأول: كيف يقال عن حديث مسلم الذي فيه «منعت العراق...» متفق عليه، وما عند البخاري: «كيف أنتم إذا لم تجتبوا» معلقاً، وليس بموصول؟ والجواب: أن هذا داخل في شرطه، وهذا النوع من التعليق صورته صورة التعليق، ولكن حقيقته ليس كذلك؛ «وذلك لأن الغالب على الأحاديث المعلقة أنها منقطعة بينها وبين معلقها، ولها صور عديدة معروفة، وهذا ليس منها»[(٢)]؛ ....

(١) عزاه صاحب «كنز العمال» (١١/ ١٣١ رقم ٣٠٩١٢) وكذا في «زوائد الجامع الصغير» (٤٥٨٩ - صحيحه) لـ(ق)؛ وهو رمز المتفق عليه، وكذلك فعل بعض المعاصرين؛ مثل: مصطفى البغا في تعليقه على «صحيح البخاري» (٣/ ١١٦١/ هامش حديث رقم ٣٠٠٩).

(٢) من كلام شيخنا الألباني في «تحريم آلات الطرب» (ص ٣٩).

لأن أبا موسى محمد بن المثنى من شيوخ البخاري[١] الذين احتج بهم وأكثر[٢] في «صحيحه» في غير ما حديث، كما بيّنه العلماء، ولما كان البخاريُّ غيرَ معروف بالتدليس؛ كان قوله في هذا الحديث: (قال) في حكم قوله (عن) أو (حدثني) أو (قال لي).

قال ابن تيمية -رحمه الله- في كتابه «الاستقامة» (١/ ٢٩٤) عن رواية شبيهة بروايتنا هذه، وهي حديث هشام بن عمار في (المعازف)، وعلقه البخاري عنه -وهو من شيوخه-: «صح فيها ما رواه البخاري في «صحيحه» تعليقاً مجزوماً به، داخلاً في شرطه».

الإشكال الثاني: كيف يقال عن لفظ مسلم: متفق عليه، ولفظ البخاري بعيد عنه[٣]، والمعنى وإن كان مؤتلفاً، فالألفاظ مختلفة؟

والجواب: إن العلماء في تخريجاتهم يتجوّزون في ذلك، وقد نبّه غيرُ واحدٍ على أنّ أصلَ الحديث إنْ كان في «الصحيحين» فإنه يُعزَى للشيخين، فقال السخاوي عند كلامه على (المستخرجات) -وأصحابُها أكثرُ الناسِ تجوّزاً في نسبة الأحاديث لـ«الصحيحين»، على

---

(١) ذكره الحافظ ابن عدي في كتابه «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» (ص ١٧٧/ رقم ١٩٣)، ورضيّ الدين الصَّغاني في كتابه «أسامي شيوخ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري» (ق٥٨/ ب)، قال: «روى عنه البخاري في باب حلاوة الإيمان، وفي الفتن، وغير موضع»، وذكر أبو علي الجياني في كتابه «التعريف بشيوخ حدّث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري وأهمل أنسابهم، وذكر ما يعرفون به من قبائل وبلدانهم» شيخه هذا في مواطن منه، انظرها: (ص ٦٦/ رقم ٩٤ وص ٦٧ رقم ٩٦ وص ٦٩ رقم ٩٨ وص٧٠ رقم ١٠٦، ١٠٧ وص ٧٣-٧٤ رقم ١١١، ١١٢، ١١٣ وص ٧٥ رقم ١١٥)، هذه مواطن ذكر فيها (محمد) مهملاً هكذا، وحمل على أنه ابن المثنى، وفي هوامش المعلق غيرها. وانظر: «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٨) في كتاب الاعتصام (باب ١٣)، وذكره -أيضاً- أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٤٧ رقم ٥٠٨/ ٦٠)، وقال: «أخرجه البخاري في الإيمان والفتن وغير موضع»، وانظر: كلام المعلق والمحقق د. أبو لبابة حسين، وقال الجياني في «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (ص ٢٤٢ رقم ٢١١): «روى عنه البخاري في الإيمان وغير موضع».

(٢) روى عنه البخاري في «صحيحه» مئة وسبعة أحاديث.

(٣) (تنبيه) في لفظ ابن أبي شيبة الموقوف على أبي هريرة -(سيأتي ص ١١٨)- زيادة على ما عند البخاري لفظة «قفيز»، وهي في لفظ مسلم -أيضاً-، وهذا يؤكد أن أصل الحديث واحد، ولكن قد ينشط الراوي فيفصّل ويرفع، وقد يقتصر مرة أخرى على الوقف أو الإيجاز.

الرغم من اختلاف الألفاظ-: «إنّ أصحابَ المستخرجات غيرُ منفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب، يوردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معاً، مع اختلاف الألفاظ وغيرها، يريدون أصله»[1].

وكلام أهل العلم في هذا الباب كثير، يصعب حصره، ويطول تعداده.

الإشكال الثالث: كيف يقال: إن لفظ مسلم متفق عليه، وغاية ما عند البخاري أنه من قول أبي هريرة، ولم يرفعه إلى رسول الله ﷺ؟

والجواب من أربعة وجوه:

الأول: في لفظ البخاري قسم مرفوع؛ وهو: «تنتهك ذمة الله...».

الثاني: ذكر أبو هريرة منع ما في أيدي أهلِ الذّمة لحديث سمعه من النبي ﷺ، ولم يصرح في هذه الرواية بألفاظه، أو لم يسقه بتمامه، وإنما وقع له ذلك في مرة أخرى، وهي حديثه عند مسلم: «منعت العراق...».

الثالث: إن هذا الوقف له حكم الرفع، إذ هو ليس مما يقال بالرأي.

الرابع: ثبت نحوه، ووقع التصريح برفعه، وهذا البيان:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٦٢) بسندٍ جيد عن أبي حكيم مولى محمد بن أسامة، عن النبي ﷺ، قال: «كيف أنتم إذا لم يُجْب لكم دينار ولا درهم؟». قالوا: ومتى يكون ذلك؟ قال: «إذا نقضتم العهد شدد الله قلوب العدوّ عليكم، فامتنعوا منكم».

فصل

في سِياقِ الألفاظِ وما يَشهَدُ لها مِنَ الآثار

تبين لنا من خلال ما مضى، أن لحديثنا هذا ألفاظ متعددة سبق تخريجها بالتفصيل؛ هي:

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٤٠).

أولاً: حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مُدْيها ودينارها، ومنعت مصر إردبّها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم».

ثانياً: قول أبي هريرة: كيف أنتم إذا لم تجتبوا ديناراً ولا درهماً؟ فقيل له: وكيف ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟ قال: إي؛ والذي نفس أبي هريرة بيده! عن قول الصادق المصدوق. قالوا: عمّ ذاك؟ قال: تُنتهك ذمّة الله وذمة رسوله ﷺ، فيشدّ الله -عزَّ وجلَّ- قلوب أهل الذمّة، فيمنعون ما في أيديهم.

والأول لفظ مسلم مرفوعاً، والثاني لفظ البخاري، والقسم الأول منه موقوف له حكم الرفع، والآخر مرفوع.

ثالثاً: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يُغلبَ أهلُ المُدِّ على مدهم، وأهلُ القفيزِ على قفيزهم، وأهلُ الإردبِّ على إردبهم، وأهلُ الدينار على دينارهم، وأهلُ الدرهم على درهمهم، ويرجع الناس إلى بلادهم». وهذا لفظ ابن لهيعة عن عياش.

رابعاً: عن أبي هريرة، قال: «كيف أنتم إذا لم يُجْبَ لكم دينارٌ ولا درهم ولا قفيز». هذا لفظ ابن أبي شيبة (٨/ ٦٣٩ رقم ٢٩٧ - ط. دار الفكر).

خامساً: عن أبي نضرة، قال: كنا عند جابر بن عبدالله، فقال: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم، قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل العجم، يمنعون ذاك. ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدْي. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم. ثم أسكت هنيّة، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال حثياً، لا يعدّه عدّاً». هذا لفظ مسلم، وأخرجه غيره كما تقدم.

هذه الألفاظ التي أوردها الشراح والمخرجون. وقبل بيان ما يستنبط منها؛ أضيف إليها ما وقع لي من موقوفات لها صلة بهذا الباب؛ فأقول -والله المستعان-:

سادساً: أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٢٨ رقم ٢٣١ - ط. دار الفكر) بسند ضعيف إلى ابن مسعود، قال: «كيف أنتم إذا خرجتم من أرضكم هذه (أي: العراق) إلى

جزيرة العرب، ومنابت الشيح[1]؟ قلت: من يخرجنا من أرضنا؟ قال: عدو الله».

ثم ظفرتُ له بإسنادٍ حسنٍ لِذاته، يشهد لهذا الأثر، وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٧٥ - ط. الهندية) عن ابن مسعود، قال: «يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقداً ولا درهماً، قلت: وكيف يا عبدالله بن مسعود!! قال: «يجيء قوم كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيجلوكم إلى منابت الشيح، حتى يكون البعير والزاد أحب إلى أحدكم من قصورهم هذه».

ويحتمل أن يكون المذكوران أثرين منفصلين، وأن المذكور في الرواية الأولى هو (الدجال)، ويوضحه:

ما أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ص ٢٨/ رقم ٣١ - الاستدراكات) بسندٍ قوي -قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٣١١)- من طريق أبي الزعراء -واسمه: عبدالله ابن هانئ، وثقه العجلي وابن حبان-، قال: كنا عند عبدالله بن مسعود، فذكر الدجال، فقال: يفترق الناس عند خروجه ثلاث فرق: فرقة تتبعه، وفرقة تلحقُ بأهلها منابتَ الشيح، وفرقة تأخذ شط هذا الفرات يقاتلهم ويقاتلونه، حتى يقتلون بغربي الشام، فيبعثون طليعة فيهم فرس أشقر وأبلق، فلا يرجع منهم أحد...» وساق خبراً طويلاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥١١-٥١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٠٧-٥٠٨ و٤/ ٤٩٦، ٥٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٤١٣، ٤١٣-٤١٤ رقم ٩٧٦٠، ٩٧٦١)، وعزاه في «الدر المنثور» (٨/ ٢٥٩) -أيضاً- إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم -وهو في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٦٦-٣٣٦٨ رقم ١٨٩٥٧ - القسم غير المسند)-، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «ما احتجا بأبي الزعراء»[2].

سابعاً: أخرج ابن أبي شيبة -أيضاً- (٨/ ٦٢٨ رقم ٢٣٢)، قال: عن الشعبي، قال:

---

(١) الشيح: نبات له أنواع، كلها طيب الرائحة، منه نوع ينبت في بلاد العرب، ترعاه الماشية، انظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٥٠٢) و«إحياء التذكرة» (٤٠٤-٤٠٥)، وأطال الكلام على أنواعه.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٠).

قال حذيفة: «كأني بهم مُشرِّفي[1] آذانِ فِيَلِهم رابطيها بحافّتي الفرات».

وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكنه مرسل، الشعبي لم يسمع من حذيفة.

ولكن له طريق أخرى بإسناد حسن، أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ١٩١٦) عن حذيفة، قال لأهل الكوفة: «ليخرجنكم منها قوم صغار الأعين، فطس الأنف، كأن وجوههم المجانّ المطرقة، ينتعلون الشعر، يربطون خيولهم بنخل (جوخا)[2]، ويشربون من فرض الفرات».

ثامناً: وأخرج الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٤٥) بسند صحيح، عن حذيفة -رضي الله عنه-، قال: «كأني براكب قد نزل بين أظهركم حال بين اليتامى والأرامل، وبين ما أفاء الله على آبائهم، فقال: المال لنا».

تاسعاً: أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٥٥٤ رقم ١٥ و٨/ ٦٧٢-٦٧٣ رقم ٦٦) عن عطاء بن السائب، عن أبيه، قال: قال لي عبدالله بن عمرو: ممن أنت؟ قلت: من أهل الكوفة. قال: والذي نفسي في يده! لتساقُنَّ[3] منها إلى أرض العرب لا تملكون قفيزاً ولا درهماً، ثم لا ينجيكم. وإسناده حسن.

فالأثر -بالجملة- صحيح، وله شواهد تأتي قريباً.

عاشراً: أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٨٦ - ط. الهندية، أو ٨/ ٦٧٣ رقم ١٧٢ - ط. دار الفكر) عن ابن مسعود، قال: «يأتيكم قوم من قبل المشرق عراض الوجوه، صغار العيون، كأنما ثقبت أعينهم في الصخر، كأن وجوههم المجانّ المطرقة، حتى يوثقوا

---

(١) في «القاموس»: «أُذُن شرفاء: طويلة»، و«شَرِفَ الأذنان: ارتفعا».

(٢) جُوخا: بالضم، والقصر، وقد يفتح: اسم نهر عليه كورة واسعة في سواد بغداد، بالجانب الشرقي منه (الراذانان)، وهو ما بين (خانقين) و(خوزستان)، قالوا: ولم يكن ببغداد مثل كورة (جوخا)، كان خراجها ثمانين ألف ألف درهم، حتى صرفت دجلة عنها، فخربت، وأصابهم بعد ذلك طاعون (شيرَويه)، فأتى عليهم، ولم يزل السواد وفارس في إدبار منذ كان طاعون (شيرويه). قاله ياقوت في «معجم البلدان» (٢/ ١٧٨).

(٣) في الموطن الأول من «المصنف»: «ليسافر منها»!!

خيولهم بشطّ الفرات».

وأخرجه ابن الشجري في «أماليه» (٢/ ٢٦٦-٢٦٧)، وجعله من قول حذيفة لا ابن مسعود، ولفظه: «ليخرجنّ أهل هذه القرية -يعني: الكوفة- قومٌ -يجيئون ها هنا- وأهوى بيده نحو الشرق -كأن وجوههم المجانّ المطرقة، كأنما نُقِبت أعينهم في الصخر- يجيئون على خيل مخرمة الآذان، حتى يربطوا خيولهم بشاطئ هذا الفرات».

وهذا الأثر **صحيح لغيره** عن ابن مسعود وحذيفة بالطُّرُق التي تقدمت تحت (سادساً) و(سابعاً).

حادي عشر: أخرج ابن أبي شيبة (٨/ ٦٩٦ رقم ٧٠) عن قيس: أن رجلاً كان يمشي مع حذيفة نحو الفرات، فقال: كيف أنتم إذا خرجتم لا تذوق منه قطرة؟ قلنا: أتظن ذلك؟ قال: ما أظنه، ولكن أستيقنه. وإسناده **صحيح على شرط الشيخين**.

واسم الرجل الذي كان يمشي مع حذيفة (عروة بن أبي الجعد البارقي).

أخرجه نعيم بن حماد[1] في «الفتن» ومن طريقه الطبراني، ومن طريق الطبراني: ابنُ العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥١٥-٥١٦).

وعلق السرقسطي في «الدلائل» (٢/ ٩٣٥-٩٣٦ رقم ٥٠٦) عن حذيفة قوله: «يوشك بنو قَنْطُورى أن يخرجوا أهل العراق من عراقهم»، وذكره ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ١١٣).

فصل

في بَيانِ أَنّ المرادَ بالأخبارِ السابقةِ أكثرُ مِن حادثة

من الجدير بالذكر أن المراد ببعض الآثار السابقة ما حصل زمن (التتار) و(المغول)، عندما خرجوا إلى (العراق) و(الشام) و(مصر)، وعاثوا فيها الفساد، وصبوا على أهلها

(١) لم أظفر به في مطبوع «الفتن» لنعيم، ولا عند الطبراني في «المعجم الكبير»، وأخشى أن يكون وقع سقط فيه، أو تداخلت الطرق والأسانيد، فليحرر.

العذاب، وهذا الدليل:

فلفظ ابن مسعود في الأثر قبل الأخير عند عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٨٠ رقم ٢٠٧٩٨) -ومن طريقه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٨٣ رقم ١٩٢٨)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٩٢ رقم ٨٨٥٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٧٥)، وابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥١٧-٥١٨)- عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن مسعود، قال: «كأني بالترك[١] على براذين، مجذمة[٢] الآذان، حتى يربطوها بشط الفرات».

رجاله ثقات، إلا ابن سيرين عن ابن مسعود منقطع. قاله البيهقي[٣].

ثم وجدت الخبر عند أبي عمرو الداني في «الفتن» (رقم ٤٦٧١) من طريق ابن سيرين، قال: نبّئتُ أن ابن مسعود كان يقول: كيف أنتم يا أهل الكوفة! إذا أتتكم الترك على براذين مُجذمة الآذان، حتى يربطون بشط الفرات بالنخل».

فوقع التصريح هنا أن ابن سيرين لم يسمعه من ابن مسعود، وبينهما واسطة، وقد ظهرت لنا في الآثار السابقة.

فالخبر صحيح بطرقه، وتقدمت، والشاهد منه هنا: «كأني بالترك».

وفي الأثر نفسه بلفظ ابن أبي شيبة السابق وصف للقوم بأنهم (عراض الوجوه، صغارالعيون)[٤]، ووصفُهم هذا مع مقاتِلَتِهم واردٌ في أحاديث صحيحةٍ شهيرةٍ كثيرةٍ؛ منها:

---

(١) بعدها في «المعجم الكبير»: «قد أتتكم»، والمراد بهم المغول القادمون من أواسط آسيا، وليس الأتراك المنسوبين إلى (تركيا) المعروفة الآن في شمال سورية.

(٢) هو من الجذم؛ وهو القطع، انظر: «النهاية» (١/ ٢١٥)، وفي مطبوع «الفتن»: «مخرمة»!! وفي مطبوع «المعجم الكبير»: «محزمة»! قلت: تحتمل «مخرمة» بالخاء المعجمة والراء المهملة من (الخرم)، وهو الثقب والشق. انظر: «النهاية» (٢/ ٢٧).

(٣) «تحفة التحصيل» (ص ٢٧٨).

(٤) ووقع هذا الوصف في طريق شداد بن معقل عن ابن مسعود، ومن طريق بسر عن حذيفة.

ما أخرجه البخاري[١] ومسلم[٢] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر[٣]، وحتى تقاتلوا الترك[٤] صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف[٥]، كأن وجوههم المجانّ المطرقة[٦]، وتجدون من خير الناس أشدهم كراهية لهذا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٣٥٨٧، ٣٥٩٠، ٣٥٩١).

(٢) أخرجه مسلم (رقم ٢٩١٢).

(٣) قال القزويني في «التدوين» (١/ ٣٩-٤٠): «وقوله: «نعالهم الشعر»؛ أي: نعالهم من ضفائر الشعر، أو من جلود غير مدبوغة بقيت عليها الشعور. وذكر أنه يحتمل أنه أشار به إلى وفور شعورهم، وانتهاء طولها إلى أن يطؤوها بأقدامهم، أو أن يقرب من الأرض».

(٤) (الترك): يقول الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/ ١٠٤): «اختلف في أصل الترك، فقال الخطابي: هم بنو قنطوراء أَمَة كانت لإبراهيم -عليه السلام-، وقال كراع: هم الديلم، وتُعُقِّب بأنهم جنس من الترك، وكذلك الغُزّ [في «القاموس»: جنس من الترك]، وقال أبو عمرو: هم من أولاد يافث، وهم أجناس كثيرة، وقال وهب بن منبه في كتابه «التيجان» (ص ١٠٩ - ط. مركز الدراسات والأبحاث اليمنية): هم بنو عم يأجوج ومأجوج، لمّا بنى ذو القرنين السد كان بعض يأجوج ومأجوج غائبين، فتُرِكُوا لم يدخلوا مع قومهم، فسُموا الترك...».

«وقد جمع الحافظ ضياءالدين المقدسي جزءاً في خروج الترك» قاله السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ١٧)، وزاد: «سمعناه»، وقال في «القناعة» (١٢١): «وقتال الترك وفي أخبارهم تصنيف سمعناه»، وذكره له ابن فهد في «معجمه» (٢٠٥) بعنوان: «خروج الترك»، وسماه الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٢٨): «قتال الترك»، وانظر: «معجم الموضوعات المطروقة» (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

وانظر -للاستزادة-: «البداية والنهاية» (٢/ ١٦١ - ط. دار أبي حيان)، و«النهاية» (١/ ١٨٤)؛ كلاهما لابن كثير، و«معجم البلدان» (٢/ ٢٣-٢٤)، و«ذو القرنين وسد الصين» لشيخ مشايخنا محمد راغب الطباخ -رحمه الله- (ص ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣ - بتحقيقي)، و«مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للعلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز (٥/ ٣٥٧ - جمع وإشراف الشويعر).

(٥) (ذلف الأنوف): الاستواء في طرف الأنف، وليس بالغليظ الكبير. وقيل: تشمير الأنف عن الشفة العليا، وقيل: ارتفاع طرفه مع صغر أرنبته، وقيل: قصره مع انبطاحه، أفاده ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٦٠٨).

(٦) (المجان المطرقة): التروس المجلدة طبقاً فوق طبق، وشبه وجوههم بذلك لبسطها وتدويرها وكثرة لحمها. انظر: «شرح السنة» (١٥/ ٣٧)، و«تحفة الأحوذي» (٦/ ٤٦١).

الأمر حتى يقع فيه، والناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، وليأتين على أحدكم زمان لأن يراني أحبُّ إليه من أن يكون له مثل أهله وماله».

وفي رواية أخرى للبخاري[(١)]: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خُوزاً وكِرْمان[(٢)] من الأعاجم، حُمْر الوجوه، فُطْس[(٣)] الأُنوف، صغار الأعين، وجوههم المجانّ المطرقة، نعالهم الشّعر».

ولمسلم[(٤)]: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك، قوماً وجوههم كالمجانّ المُطْرَقة، يلبسون الشَّعر، ويمشون في الشعر»[(٥)].

وقد وقع قتال هؤلاء الذين وصفهم رسول الله ﷺ، وكان ذلك في أول خلافة بني أمية، وانتصر عليهم المسلمون وغنموا منهم.

ووقع هذا -أيضاً- في عصر مجدد الإسلام الإمام ابن تيمية -رحمه الله-، وكان ممن تشرف بقتالهم، وحث المسلمين على جهادهم، فكانت آية كبرى حيث رآها بعينه، وعايشها بوجدانه، فقال: «وفي القرآن والأحاديث عنه ﷺ من الأخبار بما سيكون في الدنيا والآخرة أضعافُ أضعافِ ما يوجد عن الأنبياء قبله، حتى إنه ينبئ عن الشيء الذي يكون بعدما يَبِينُ من السنين خبراً أكملَ مِنْ خبرِ مَنْ عايَنَ ذلك»[(٦)]. ثم أورد الحديث، وقال -وهذا موطن

---

(١) في «صحيحه» (رقم ٣٥٩٠).

(٢) خوز وكرمان، وروي: خوز كرمان -بالإضافة- والمراد: أهل خوز وأهل كرمان. فأما خوز؛ ففي «القاموس»: «جيل من الناس، واسم لجميع بلاد خوزستان»، وإقليم خوزستان الآن غربي إيران، وأما كرمان؛ فهو إقليم في الجنوب الشرقي من إيران -أيضاً-. انظر: «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ١٩، ٣٧، ٣٣٧، ٣٤٩).

(٣) فطس: بضم فسكون، جمع (أفطس): وهو الذي في قصبة أنفه انخفاض وافتراش.

(٤) في «صحيحه» (رقم ٢٩١٢) بعد (٦٥).

(٥) الظاهر أنهم يتخذون من الشعر نعالاً يلبسونها.

(٦) «الجواب الصحيح» (٣/ ١٦١ - ط. العاصمة).

الشاهد-: «فمن رأى هؤلاء الترك الذين قاتلهم المسلمون من حين خرج جنكيز خان، مَلِكُهم الأكبر، وأولادُه وأولاد أولاده؛ مثل (هولاكو) وغيرِه من الترك الكفار الذين قاتلهم المسلمون؛ لم يحسن أن يصفَهم بأحسنَ من هذه الصفة، وقد أخبر بهذا قبل ظهوره بأكثر من ست مئة سنة»؛ أي: التي وصفهم بها رسولُ الله ﷺ.

ويقول الإمام النووي -رحمه الله- في «شرح صحيح مسلم»: «وقد وُجِد في زماننا الترك الذين تحدَّثَ عنهم الرسول الكريم ﷺ، هكذا بجميع صفاتهم التي ذكرها النبي ﷺ، وقاتلهم المسلمون مرات»[١].

ويقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «وقاتل المسلمون الترك في خلافةِ بني أمية، وكان ما بينَهم وبين المسلمين مسدوداً إلى أن فُتح ذلك شيئاً بعد شيء، وكثُرَ السَّبْيُ منهم، وتنافسَ الملوك فيهم، لما فيهم من الشدة والبأس، حتى كان أكثرُ عسكرِ المعتصم منهم.

ثم غلبَ الأتراكُ على المَلِك، فقتلوا ابنه المتوكل، ثم أولاده واحداً بعد واحد، إلى أن خالطَ المملكةَ الدَّيلمُ، ثم كان الملوك السامانية من الترك -أيضاً- فملكوا بلاد العجم.

ثم غلب على تلك الممالك آل سُبُكْتكين، ثم آل سلجوق، وامتدت مملكتهم إلى العراق والشام والروم، ثم كان بقايا أتباعهم بالشام؛ وهم آل زنكي أتباع هؤلاء وهم بيت أيوب، واستكثر هؤلاء -أيضاً- من الترك، فغلبوهم على المملكة بالديار المصرية والشامية والحجازية.

وخرج على آل سلجوق في المئة الخامسة الغُزُّ، فخربوا البلاد وفتكوا في العباد.

ثم جاءت الطامة الكبرى بالتتر، فكان خروج جنكيز خان بعد الست مئة، فأُسعِرَتْ بهم الدنيا ناراً، خصوصاً المشرق بأسره، حتى لم يبقَ بلدٌ منه حتى دخله شرُّهم، ثم كان خراب بغداد، وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم في سنة ست وخمسين وست مئة، ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم (اللَّنْك)، ومعناه: الأعرج، واسمه: تَمُر

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١٨/ ٥٢ - ط. قرطبة)، ونقله السخاوي في «القناعة» (ص ١٢٢)، والمذكور لفظه.

-بفتح المثناة وضم الميم وربما أشبعت-، فطَرَقَ الديارَ الشامية، وعاث فيها، وحرّق دمشقَ، حتى صارت خاويةً على عروشها، ودخل الروم والهند وما بين ذلك، وطالت مدته إلى أن أخذه الله، وتفرق بنوه [في] البلاد، وظهر بجميع ما أوردته مصداق قوله ﷺ: «أن بني قنطورا أول من سلب أمتي ملكهم»[١] (والمراد ببني قنطورا: الترك)»[٢].

قال أبو عبيدة: (بنو قنطوراء) هم الترك، نسبة إلى (قنطوراء)؛ كانت جارية لإبراهيم، فولدت له أولاداً، والترك من نسلها. قاله الأزهري[٣].

والمتمعن في ألفاظ حديث (بني قنطورا) يجد أن بعض الآثار السابقة تخصهم؛ مثل:

ما أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٨١ رقم ٢٠٧٩٩) -ومن طريقه الحاكم (٤/ ٤٧٥)- ونعيم في «الفتن» (رقم ١٩٦٢، ١٩٢٩) عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، قال:

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٣-٢٢٤ رقم ١٠٣٨٩)، و«الأوسط» (٦/ ٧ رقم ٥٦٣٤)، والخلال في «أصحاب ابن منده» (ق١٥٢/ ب)، عن ابن مسعود رفعه: «اتركوا الترك ما تركتم، فإن أول من يسلب أمتي ما خوّلهم الله بنو قنطوراء». والحديث لم يثبت. انظر: «الضعيفة» (١٧٤٧).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٦٠٩)، وعنه القسطلاني في «إرشاد الساري» (٦/ ٤٩)، وأحمد ضياءالدين كموشخانة في «لوامع العقول شرح راموز الحديث» (٥/ ٥٨-٥٩)، ومثله بالحرف في «القناعة» (١٢٢-١٢٤) للسخاوي.

وقال صاحب «مختارات من أحاديث الفتن» (ص ٢٨-٢٩): «لقد ظهر مصداق هذه الأحاديث حينما ظهر التتار على المسلمين، وألحقوا العرب بمنابت الشيح والقيصوم من جزيرة العرب، فقد بدأ الصراع مع الترك في خلافة بني أمية حيث اتسعت البلاد الإسلامية، ...» وذكر نحو كلام ابن حجر، وزاد عليه: «ثم استمر الحكم في يد المماليك حتى خرج بقية الترك، وكونوا الخلافة العثمانية، وهي التي في النهاية غزت نجد ودخلت وسط الجزيرة العربية عندما أسقطوا حركة الشيخ محمد بن عبدالوهاب من خلال حاكمهم الألباني في مصر محمد علي وأبنائه، فتحقق ما جاء من ربط خيلهم بسعف نخل نجد».

(٣) في «تهذيب اللغة» (٩/ ٤٠٦)، ومثله في «المعرب» (ص ٥٠٣)، و«الدلائل» للسرقسطي (٢/ ٩٣٦)، وزاد: «ولدت أولاداً كثيراً؛ من نسلهم الترك والصين»، و«اللسان» (٥/ ١١٩)، و«النهاية» (٤/ ١١٣)، و«تهذيب السنن» (٦/ ١٦٨)، و«فتح الباري» (٦/ ٦٠٩)، وفي «العهد القديم» (سفر التكوين) (٢٥/ ١): «عاد إبراهيم، وأخذ زوجة اسمها قطورة».

قال لي عبدالله بن عمرو بن العاص: أوشك بنو قنطوراء أن يخرجوكم من أرض العراق، قال: قلت: ثم نعود؟ قال: وذاك أحب إليك؟ ثم تعودون، ويكون لكم بها سلوة من عيش».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وبنو قنطوراء: هم الترك».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٦٣٦-٦٣٧ رقم ٢٨١) عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، قال: قدمتُ الشام، قال: فقلتُ: لو دخلت على عبدالله بن عمرو فسلّمتُ عليه، فأتيتُه، فسلمت عليه، فقال لي: من أنت؟ فقلت: أنا عبدالرحمن ابن أبي بكرة، قال: «يوشك أن يخرجوكم من أرض العراق. قلت: ثم نعود؟ قال: أنت تشتهي ذلك؟ قلت: نعم، قال: نعم، وتكون لكم سلوة من عيش».

وأخرجه الحاكم (٢/ ٤٧٥)، وفيه قول ابن عمرو: «يوشك بنو قنطوراء بن كركر أن يخرجوا أهل العراق من أرضهم[1]...» مثله.

وهذه أسانيد صحيحة، لها حكم الرفع.

وتكرر سؤال أهل العراق عبدَالله بن عمرو عن خروجهم من العراق، ولم يقتصر السؤال على عبدالرحمن بن أبي بكرة -وهو بصري[2]-، وإنما سأله عن هذا -أيضاً- جماعة من أهل البصرة[3] -أيضاً-؛ منهم: سليمان بن ربيعة -ووصف في بعض الروايات[4]: بأنه «من نساك أهل البصرة»-، وصاحبه المنتصر بن الحارث الضّبّي في (جماعة من القُرّاء)[5]، أخرج

---

(١) اقتصر على هذا المقدار من اللفظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٩/ ٥٧٤ رقم ١١١٩٦٨).

(٢) ذكره مسلم في كتابه «الطبقات» (١/ ٣٣٩ رقم ١٧٢٦ - بتحقيقي) في (الطبقة الثانية من التابعين من أهل البصرة).

(٣) منهم: غالب بن عجرد، عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٤٠)، وسيأتي لفظه قريباً.

(٤) عند نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٧٧ رقم ١٩٠٦).

(٥) أي: النسّاك العباد، وتذكر -أي الروايات- أن السائب بن مالك الكوفي سأله عن ذلك -أيضاً-.

قصتهم بطولها الحاكم (٤/ ٥٣٣-٥٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ٢٨١-٢٨٤) من طريق عبيد[1] الله بن بريدة الأسلمي: أن سليمان بن ربيعة العنزي حدثه أنه حج مرة في إمرة معاوية، ومعه المنتصر بن الحارث الضبي، في عصابة من قراء أهل البصرة، قال: فلما قضوا نسكهم قالوا: والله لا نرجع إلى البصرة حتى نلقى رجلاً من أصحاب محمد ﷺ مرضياً يحدثنا بحديث يستظرف، نحدِّثُ به أصحابنا إذا رجعنا إليهم، قال: فلم نزل نسأل حتى حُدِّثنا أن عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- نازلٌ بأسفلِ مكةَ، فعمدنا إليه، فإذا نحنُ بثَقل عظيم يرتحلون ثلاث مئة راحلة، منها مئة راحلة ومئتا زاملة، فقلنا لمن هذا الثَّقل؟ قالوا: لعبدالله بن عمرو، فقلنا: أكل هذا له، وكنا نُحدَّث أنه من أشد الناس تواضعاً، قال: فقالوا: ممن أنتم؟ فقلنا: من أهل العراق، قال: فقالوا: العيبُ منكم حق يا أهل العراق، أما هذه المئة راحلة فلإخوانه، يحملهم عليها، وأما المئتا زاملة فلمن نزل عليه من الناس، قال: فقلنا: دُلُّونا عليه، فقالوا: إنه في المسجد الحرام، قال: فانطلقنا نطلبه حتى وجدناه في دُبُر الكعبة جالساً، فإذا هو قصير أرمص أصلع، بين بردين وعمامة، ليس عليه قميص، قد علق نعليه في شماله، فقلنا: يا عبدالله! إنك رجل من أصحاب محمد ﷺ، فحدثنا حديثاً ينفعنا الله -تعالى- به بعد اليوم. قال: فقال لنا: ومن أنتم؟ قال: فقلنا له لا تسأل من نحن، حدثنا غَفَر الله لك. قال: فقال: ما أنا بمحدثكم شيئاً حتى تخبروني من أنتم. قلنا: وددنا أنك لم تَنْقُذْنا وأعفيتنا وحدثتنا بعض الذي نسألك عنه. قال: فقال: والله لا أحدثكم حتى تخبروني من أي الأمصار أنتم. قال: فلما رأيناه حلف ولَجّ، قلنا: فإنا أناسٌ من العراق. قال: فقال: أفٍّ لكم كلِّكُم يا أهل العراق، إنكم تكْذِبون وتكَذِّبون وتسخرون. قال: فلما بلغ إلى السَّخْرِيّ؛ وجدنا من ذلك وجداً شديداً. قال: فقلنا: معاذ الله أن نسخر من مثلك، أما قولك الكذب؛ فوالله لقد فشا في الناس الكذبُ وفينا، وأما التكذيب؛ فوالله إنا لنسمعُ الحديثَ لم نسمعْ به من أحدٍ نثق به، فإذاً نكادُ نكذِّبُ به، وأما قولك السّخريّ؛ فإنّ أحداً لا يسخر بمثلك من المسلمين، فوالله إنك اليوم لسيد المسلمين فيما نعلم نحن أنك من المهاجرين الأولين، ولقد بلغَنا أنك قرأتَ القرآن على محمد ﷺ، وأنه لم يكن

---

(١) كذا بالتصغير في مطبوع «المستدرك»، وفي «إتحاف المهرة» (٩/ ٤٧٠ رقم ١١٦٩٤): «عبد» بالتكبير، وهو الصواب.

في الأرض قُرَشيّ أبرّ بوالديه منك، وأنكَ كنتَ أحسنَ الناس عيناً، فأفسد عينيك البكاءُ، ثم لقد قرأت الكتب كلَّها بعد رسول الله ﷺ، فما أحدٌ أفضلُ منك علماً في أنفسنا، وما نعلم بقي من العرب رجلٌ كان يرغَبُ عن فقهاء أهلِ مصرِه حتى يدْخُلَ إلى مصرٍ آخرَ، يبتغي العلم عند رجل من العرب غيرك، فحدثْنا غفر اللهُ لك. فقال: ما أنا بمحدثكم حتى تعطوني موثقاً ألاّ تُكذِّبوني ولا تكذِبُون عليّ، ولا تسخرون. قال: فقلنا: خذ علينا ما شئت من مواثيق. فقال: عليكم عهدُ الله ومواثيقُه أن لا تُكذِّبوني ولا تكذبون عليّ ولا تسخرون لما أحدثكم. قال: فقلنا له: علينا ذاك، قال: فقال: إن الله -تعالى- عليكم كفيل ووكيل؟ فقلنا: نعم. فقال: اللهم اشهد عليهم. ثم قال عند ذاك: أمّا وربِّ هذا المسجد والبلد الحرام واليوم الحرام والشهر الحرام، ولقد استَسْمَنْتُ اليمين؛ أليس هكذا؟ قلنا: نعم، قد اجتهدت. قال: ليوشكن بنو قنطوراء بن كِركِرى خَنْسُ الأنوف، صغار الأعين، كأن وجوههم المجانّ المطرقة، في كتاب الله المنزل أن يسوقوكم من خراسان[١] وسجستان[٢] سياقاً عنيفاً، قوم يوفرون اللمم، وينتعلون الشعر، ويحتجزون السيوف على أوساطهم حتى ينزلوا الأُبُلَّة[٣]. ثم قال: وكم الأبلة من البصرة؟ قلنا: أربعة فراسخ. قال: ثم يعقدون بكل نخلة من نخل دجلة رأس فرس، ثم يرسلون إلى أهل البصرة أنِ اخرُجوا منها قبل أن ننزل عليكم، فيخرج أهل البصرة من البصرة، فيلحق لاحق ببيت المقدس، ويلحق آخرون بالمدينة، ويلحق آخرون بمكة، ويلحق آخرون بالأعراب، قال: فينزلون بالبصرة سنة، ثم يرسلون إلى أهل الكوفة أنِ اخرُجوا منها قبل أن ننزل عليكم، فيخرج أهل الكوفة منها، فيلحق لاحق ببيت المقدس، ولاحق بالمدينة، وآخرون بمكة، وآخرون بالأعراب، فلا يبقى أحد من المصلين إلا قتيلاً أو أسيراً يحكمون في دمه ما شاؤوا. قال:

---

(١) بلد معروف من بلاد فارس، انظر: «معجم ما استعجم» (١/ ٤٨٩-٤٩٠).

(٢) ضاحية كبيرة، وولاية واسعة، بينها وبين هراة عشرة أيام، ثمانون فرسخاً، وهي جنوبي هراة، انظر: «معجم البلدان» (٣/ ١٩٠-١٩٢).

(٣) في الأصل: «الأيلة»، بالياء آخر الحروف، وهو خطأ، والصواب بالباء الموحدة ووقعت على الصواب في «تاريخ دمشق»، وهي بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل به إلى مدينة البصرة، وهي أقدم من البصرة، انظر: «معجم البلدان» (١/ ٧٧).

فانصرفنا عنه وقد ساءنا الذي حدثنا، فمشينا من عنده غير بعيد، ثم انصرف المنتصر بن الحارث الضبي، فقال: يا عبدالله بن عمرو! وقد حدثتنا فطعتنا، فإنا لا ندري من يدركه منا، فحدثنا هل بين يدي ذلك علامة؟ فقال عبدالله بن عمرو: ولا تعدم عقلك؟ نعم، بين يدي ذلك أمارة. قال: المنتصر بن الحارث: وما الأمارة؟ قال: الأمارة العلامة. قال: وما تلك العلامة؟ قال: هي إمارة الصبيان، فإذا رأيت إمارة الصبيان قد طبقت الأرض؛ اعلم أن الذي أحدثك قد جاء. قال: فانصرف عنه المنتصر، فمشى قريباً من غلوة، ثم رجع إليه. قال: فقلنا له: علام تؤذي هذا الشيخ من أصحاب رسول الله ﷺ؟ فقال: والله لا أنتهي حتى يبين لي، فلما رجع إليه؛ بينه. لفظ الحاكم.

قال الحاكم فيه: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلت: وأخرجه مختصراً دون القصة الطويلة[1] التي في أوله: نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٧٧ رقم ١٩٠٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢٦٧) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ٢٨٠)- وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٨١٦ رقم ١١٤٤) وصححه[2]، والبيهقي في «البعث والنشور» (ص ٢٠-٢١ رقم ٢١ - الاستدراكات) من طرق عن قتادة، عن عبدالله بن بريدة، به.

وقال الحاكم مرة أخرى: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قال أبو عبيدة: ليس الإسناد على شرط مسلم، وسليمان بن ربيعة لم يخرج له مسلم، إلا أن يكون مراده أن الإسناد ينتهي بـ(عبدالله بن بريدة)؛ فهذا صحيح[3]، وسليمان وثقه ابن حبان

(١) أو بها اختصار شديد، كما عند الحاكم، ووقع اسم الصحابي في مطبوع «الفتن»: «ابن عُمر» بضم العين! وصوابه: «ابن عَمرو» بفتحها، وكذا في نسخة خطية منه، وأول القصة -دون الشاهد- عند أبي نعيم في «الحلية» (١/ ٢٩٠-٢٩١)، ومن طريقه ابن عساكر (٣١/ ٢٨٠-٢٨١).

(٢) وكذا قال السيوطي في «الجامع الكبير» (١٤/ ٥٥٤-٥٥٥ رقم ٣٩٥٨٧ - ترتيبه «كنز العمال»).

(٣) وقد يقال: إن مراده أن الحاكم أخرج لرجل شبيه حاله بحال من أخرج له مسلم، وعليه يحمل توسع الحاكم في عباراته، وانظر: «التنكيل» (١/ ٤٥٧) للمعلّمي.

في «الثقات» (٤/ ٣٠٩)، ولم يذكر راوياً روى عنه غير ابن بريدة، وكذا في «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٧).

ولم ينفرد به، فقد توبع، تابعه -فيما وقفتُ عليه- ثلاثة[1]، وهذا البيان:

الأول: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٥٩-٤٦٠) من طريق عقبة بن عمرو بن أوس الدوسي، قال: أتينا عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، وعليه بردان قطريان، وعليه عمامة، وليس عليه سربال؛ يعني: القميص، فقلنا له: إنك قد رويت عن رسول الله ﷺ، ورويت الكتب، فقال: ممن أنتم؟ قال: فقلنا: من أهل العراق، فقال: إنكم يا أهل العراق تَكذِبون وتكذِّبون وتسخرون، قال: فقلت: لا والله لا نكذبك، ولا نَكْذبُ عليك، ولا نسخر منك، قال: فإن بني قنطوراء وكركى لا يخرجون حتى يربطوا خيولهم بنخل الأبلة[2]، كم بينها وبين البصرة؟ قال: فقلنا: أربع فراسخ، قال: فيبعثون أنْ خلّوا بيننا وبينها، قال: فيلحق ثلث بهم، وثلث بالكوفة، وثلث بالأعراب، ثم يبعثون إلى أهل الكوفة أنْ خلّوا بيننا وبينها، فيلحق ثلث بهم، وثلث بالأعراب، وثلث بالشام، قال: فقلنا: ما أمارة ذلك؟ قال: إذا طبّقتِ الأرضَ إمارةُ الصبيان.

قال الحاكم على إثره: «وهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلت: عقبة بن عمرو بن موسى الدّوسي البصري؛ هو المترجم في «الكمال» ومختصراته بـ(ابن أوس)، فهو فيه منسوب إلى جدّه، إلا أن ابن الجنيد[3] نقل عن ابن الغلابي قوله: «يزعمون أن ....

---

(١) ثم وقفتُ على رابع؛ وهو أبو الأسود الدّيلي، وهو ثقة، انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧) والتعليق عليه. وسيأتي بيانه في كلام الخلال -رحمه الله تعالى-.

(٢) في الأصل: «الأيلة»؛ وهو خطأ، صوابها بالباء الموحدة لا آخر الحروف، وتقدم ذلك، ووقعت على الصواب في «إتحاف المهرة» (٩/ ٥٩٥ رقم ١٢٠١٤)، وفيه: «إن بني قنطوراء يخرجون حتى يربطوا»! وفيه سقط، قارنه بالنص السابق.

(٣) في «سؤالاته» (ص ٣١٨/ رقم ١٨٣).

عقبة بن أوس[١] لم يسمع من عبدالله بن عمرو، وإنما يقول: قال عبدالله بن عمرو»، ونقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» (رقم ٥٢٨) هكذا: «عقبة بن أوس عن عبدالله بن عمر أو عبدالله بن عمرو، قال ابن الغلاّبي -فيما رواه عنه إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد-: لم يسمع منه».

قلت: يقول هنا: «أتينا عبدالله بن عمرو»؛ فالسماع ظاهر، فلعله لم يسمع من (ابن عمر). **والإسناد المذكور رجاله ثقات، وهو قوي في الشواهد والمتابعات**؛ إلا أن سعيد بن بشير فيه كلام، وسأل أبو حاتم الرازي أحمد بن صالح: كيف هذه الكثرة منه عن قتادة؟ فأجابه بقوله: كان أبوه بشيراً شريكاً لأبي عروبة، فأقدم بشيرٌ ابنَه سعيداً البصرة، فبقي بالبصرة يطلبُ الحديث مع سعيد بن أبي عروبة[٢].

فإذن، أخذُه عن قتادة صحيح، لا مطعن فيه.

نعم؛ لم يخرج له مسلم في «صحيحه»، وأخرج له أصحاب «السنن الأربعة»، فالإسناد ليس على شرط مسلم كما قال الحاكم.

الثاني: أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٣٧ رقم ٢٩٦) بسنده إلى ربيعة بن جوشن، قال: قدمتُ الشام، فدخلتُ على عبدالله بن عمرو، فقال: ممن أنتم؟ قلنا: من أهل البصرة، قال: أما لا فاستعدوا يا أهل البصرة، قلنا: بماذا؟ قال: بالزاد والقرب، خير المال اليوم أجمال يحتمل الرجل عليهن أهله ويميرهم عليها، وفرس وقاح شديد، فوالله ليوشك بنو قنطوراء أن يخرجوكم منها، حتى يجعلوكم بدكية، قال: قلنا: وما بنو قنطوراء؟ قال: أما في الكتاب فهكذا نجده، وأما في النعت فنعت الترك. وإسناده حسن.

---

(١) قال عنه في «التقريب»: «صدوق، ووهم من قال: له صحبة»! قلت: هو ثقة، وثقه ابن سعد في «طبقاته» (٧/ ١٥٤)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٢٨)، وابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٢٢٥)، والعجلي (ص ٣٣٧/ رقم ١١٤٨ - ترتيب الهيثمي)، ولم يتكلم فيه أحد.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٨٧-١٨٩ رقم ٣٩٧٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ٧ رقم ٢٠).

والثالث: أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ١٩١٨) بسنده إلى سلامة بن مليح الضبي، عن عبدالله بن عمرو قال: أتيناه، فقال: ممن أنتم؟ فقلنا: من أهل العراق. قال: «والله الذي لا إله إلا هو ليسوقنكم بنو قنطوراء من خراسان وسجستان سوقاً عنيفاً، حتى ينزلوا بالأبلة، فلا يدعوا بها نخلة إلا ربطوا بها فرساً، ثم يبعثون إلى أهل البصرة: إما أن تخرجوا من بلادنا، وإما أن ننزل عليكم».

قال: «فيفترقون ثلاث فرق: فرقة تلحق بالكوفة، وفرقة بالحجاز، وفرقة بأرض العرب البادية، ثم يدخلون البصرة، فيقيمون بها سنة، ثم يبعثون إلى الكوفة: إما أن ترتحلوا عن بلادنا، وإما أن ننزل عليكم.

فيفترقون ثلاث فرق: فرقة تلحق بالشام، وفرقة بالحجاز، وفرقة بالبادية أرض العرب، **وتبقى العراق لا يجد أحد فيها قفيزاً ولا درهماً»**.

قال: «وذلك إذا كانت إمارة الصبيان، فوالله ليكونن» رددها ثلاث مرات.

وسلامة بن مليح الضَّبي؛ كذا في المطبوع والمخطوط (ج١٠/ ق٦/ أ)، وفوق (مليح) علامة تصحيح، ولم يثبت الناسخ شيئاً في الهامش، ولم أظفر به.

نعم، ترجم الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٩٤ رقم ٣٤١٧) لـ(سلمة الضَّبي)، وقال عنه: «له حديث منكر، وفيه جهالة»، ولكنه من طبقة أخرى، إذ قال عنه: «عن هشام بن عروة».

وعلى أي حال، الخبر عن عبدالله بن عمرو ثابت، وهذا البرهان زيادة على ما تقدم من البيان، والله المستعان، وعليه وحده التُّكلان:

أسند الخلال في «علله» (ص ٢٩٤/ رقم ١٩١ - منتخب ابن قدامة) إلى عبدالله بن أبي الأسود، قال: انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة، وعبدالله بن قيس حاجَّيْن، فجلسنا إلى عبدالله ابن عمرو، جلس زرعة عن يمينه، وجلست عن شماله.

قال أبو عبدالله -أي: الإمام أحمد-: إنما هو عبدالله بن بريدة، عن أبي الأسود الدِّيلي، كذا رواه.........................

قتادة[١]، عن عبدالله بن بريدة، أخطأ فيه إسماعيل.

وبه: ثنا إسماعيل، عن نافع بن عامر، عن قتادة، عن عبد بن يزيد، عن سليمان ابن ربيعة -وكان من نساك البصرة-، قال: انطلقت مع ناس من أهل البصرة حاجين، فأتينا عبدالله بن عمرو، فقال: «يوشك بنو قنطوراء» - وذكر الحديث.

قال أبو عبدالله: إنما هو عبدالله بن بريدة».

ففي هذا بيان أرجح طرق الخبر، وبه يثبت هذا الأثر مع ما سبق من طرق، ولله الحمد والمنّة.

لكن قد يقال: إن عبدالله بن عمرو وقعت له صحف يوم اليرموك، فيها أخبار عن أهل الكتاب[٢]، فلعل هذه منها؟

فالجواب: إن هذه الأخبار وردت عن غيره -كما تقدم- وقد أخذها عنه جمع من صلحاء التابعين من البصرة والكوفة، وروي ما يأذن برفعها عن النبي ﷺ، وقد ظفرتُ بجملة أحاديث وردت في ذلك، لا تخلو طرقها من كلام، ولكن بمجموعها مع ما سقناه من الآثار، تدلل على أنّ لها أصلاً يُحْتَجُّ به، وهذا البيان، والله المستعان، لا ربّ سواه:

فصل

في أحاديث التُّركِ وإخراجِ أهلِ العراق

ورد فيه عدة أحاديث وآثار، نسوقها مع بيان تخريجها، والله الموفق:

الحديث الأول: حديث بريدة بن الحصيب. وهو حسن.

أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٨-٣٤٩) والروياني (٣٦) في «مسنديهما»، قال: كنتُ جالساً

---

(١) نسبه في «كنز العمال» (١٤/ ٥٥٥-٥٥٦ رقم ٣٩٥٨٨) لإسحاق بن راهويه وفيه على إثره: «قال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات، لكن فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود».

(٢) انظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٥٣٢-٥٣٣).

عند النبي ﷺ، فسمعت النبي ﷺ يقول: «إن أمتي يسوقُها قوم، عراض الأوجه، صغار الأعين، كأن وجوههم الحَجَفُ[١]، ثلاث مرات، حتى يُلحقوهم بجزيرة العرب، أما السائقة[٢] الأولى فينجو من هرب منهم، وأما الثانية فيهلك بعض وينجو بعض، وأما الثالثة فيُصْطَلمون[٣] كلهم من بقي منهم»، قالوا: يا نبي الله! من هم؟ قال: «هم الترك»، قال: أما والذي نفسي بيده ليربطن خيولهم إلى سواري مساجد المسلمين»، قال: وكان بريدة لا يفارقه بعيران أو ثلاثة ومتاع السفر، والأسقية، بعد ذلك، للهرب مما سمع من النبي ﷺ من أمراء الترك».

ولفظ البزار في «مسنده» (٤/ ١٢٩-١٣٠ رقم ٣٣٦٧ - «كشف الأستار»): «يجيء قوم، صغار الأعين، عراض الوجوه، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، فيُلْحِقون أهل الإسلام بمنابت الشيح، كأني أنظر إليهم، قد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»، قيل: يا رسول الله! من هم؟ قال: «الترك».

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»[٤] -ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» (٢/ ٢٦٣)- وفيه زيادة بعد كلمة (الشيح) ما نصه: «ثلاث مرات، أما المرة الأولى؛ فينجو منهم من هرب، وأما المرة الثانية؛ فينجو بعض ويهلك بعض، وأما المرة الثالثة؛ فيهلكون جميعاً، كأني أنظر إليهم...» إلخ ما فيه.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٩١٠)، ولفظه: «يسوق أمتي قوم...» نحو لفظ أحمد، مع قولة بريدة التي في آخره.

---

(١) الحَجَف: ضرب من التُّروس، من جلود ليس فيها خشب ولا رباط من عَصَب، واحدتها (حَجَفة).

(٢) في الأصل: «السابقة»، والصواب ما أثبتناه، وهو كذلك في طبعة الرسالة (٣٨/ ٤٤/ ٢٢٩٥١).

(٣) فيُصطَلَمون -بالبناء للمفعول-؛ أي: يُستأصَلون ويُبادون.

قال الطيبي في «شرحه المشكاة» (١٠/ ٨٥): «أي: يحصدون بالسيف، والاصطلام: افتعال من (الصلم)، وهو القطع المستأصل».

(٤) في رواية ابن المقرئ غير المطبوعة، وليست هي على شرط الهيثمي في «المجمع»، ولا ابن حجر في «المقصد العلي»، ووقعت هذه الرواية لابن عساكر في «تاريخه» والضياء في «المختارة»، وغيرهما.

وأخرجه أبو داود في «السنن» (رقم ٤٣١٥): حدثنا جعفر بن مسافر التِّنِّيسي، ثنا خلاد بن يحيى، به، ولفظه: «يقاتلكم قوم صغار الأعين -يعني: الترك-، قال: تسوقونهم ثلاث مرات حتى تلحقوهم بجزيرة العرب، فأما في السِّياقة الأولى فينجو من هرب منهم، وأما في الثانية فينجو بعض ويهلك بعض، وأما في الثالثة فيُصْطَلَمون» أو كما قال»[١].

أخطأ جعفر بن مسافر -وفيه كلام[٢]-، فقلب متنه، فجعل المسلمين هم الذين يسوقون الترك ثلاث مرات!

وهذه مخالفة لابن مسافر، خالف فيه من هو أكثر عدداً، خالف أربعة من الرواة، وهذه أمارات لائحة على مخالفة ابن مسافر، والقلْبُ[٣] يقع للثقات، إذ الحفظ قد يخون، وقد يسبق اللسان، فينطق بما لا يريده صاحبه، كما هو معلوم.

قال صاحب «عون المعبود» (١١/ ٤١٤): «فانظر إلى سياق أحمد كيف خالف سياق أبي داود، مخالفة بينة لا يظهر وجه الجمع بينهما. وبوب القرطبي في «التذكرة» بلفظ (باب في سياق الترك للمسلمين وسياقة المسلمين هم)[٤] ثم أورد فيه رواية أحمد ورواية أبي داود،

---

(١) نسبه في «الدر المنثور» (٦/ ٥٤) و«كنز العمال» (١١/ ١٦٨-١٦٩ رقم ٣١٠٧٣) للبيهقي والضياء -أيضاً-، وهو في «البعث والنشور» للبيهقي (ص ٢٢/ رقم ٢٥) معلقاً عن بشير بن المهاجر.

(٢) قال النسائي: صالح، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩١ رقم ٢٠١٠): شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٦١)، وقال: «كتب عن ابن عيينة، ربما أخطأ»، اقتصر المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ١١٠ رقم ٩٥٥) على هذه الأقوال، وزاد مُغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣٢ رقم ١٠٠٦) على أن مسلمة بن قاسم وثقه، قال: «وخرج ابن حبان حديثه في «صحيحه» وكذلك الحاكم»، قلت: وقال الذهبي في «الكاشف» (١/ ١٨٦): «صدوق»، وقال ابن حجر في «التقريب» (ص ١٤١/ رقم ٩٥٧): «صدوق ربما أخطأ».

(٣) إذ جعل (المسلمين) بدل (الترك)، فقلب معنى الحديث رأساً على عقِب، ويا ليت الذي قاله يصح، لاسترحنا من تدوين هذه السطور، فما دفعني إليها إلا الشفقة والتحذير، وحتى يعلم كلّ منا أين يضع قدمه، ويحفّز همته على الثبات عند اشتداد الفتن، ويجمّع قواه النفسيّة على ملاقاتها، ويقوّي إيمانه -بإذن ربه- حتى تمر (الأعاصير) دون أن تنال منه، والله الواقي والهادي.

(٤) (٢/ ٤٢٨ - ط. دار البخاري).

المذكورتين، وإني لست أدري ما مراده من تبويبه بهذا اللفظ، إن أراد به الجمع بين روايتي أبي داود وأحمد بأنهما محمولتان على زمانين مختلفين، ففي زمان يكون سياقة الترك للمسلمين، وفي زمان آخر يكون سياقة المسلمين لهم، فهذا بعيد جداً كما لا يخفى على المتأمل، وإن أراد غير هذا فالله -تعالى- أعلم بما أراد»، وقال: «وعندي أن الصواب هي رواية أحمد، وأما رواية أبي داود؛ فالظاهر أنه قد وقع الوهم فيه من بعض الرواة، ويؤيده ما في رواية أحمد من أنه كان بريدة لا يفارقه بعيران أو ثلاثة ومتاع السفر، والأسقية بعد ذلك؛ للهرب مما سمع من النبي ﷺ من البلاء من أمراء الترك، ويؤيده -أيضاً- أنه وقع الشك لبعض رواة أبي داود، ولذا قال في آخر الحديث: أو كما قال.

ويؤيده -أيضاً- أنه وقعت الحوادث على نحو ما ورد في رواية أحمد، فقد قال: ...» وساق كلام القرطبي الآتي قريباً -إن شاء الله تعالى-.

ونقل السهارنفوري في «بذل المجهود» (١٧/ ٢١٩) كلام صاحب «العون»، وقال بعد كلام: «ثم أيّد رواية أحمد بوجوه؛ منها: وقوع قصة فتنة التتار على حسب ما وقع في حديث أحمد مفصلاً، فجزاه الله خير الجزاء، وهذا عندي كما قال، والله أعلم، ومن شاء التفصيل فلينظر «عون المعبود»» انتهى.

قلت: وما قالاه هو الصواب قطعاً، وهو الذي تقتضيه الصّنعة الحديثية.

وبناء على هذا الخلاف وقع اختلاف بين المعاصرين في الحكم على هذا الإسناد[1]، والذي أُراه أنه (حسن)، ولا ينزل هذا الإسناد بأي حال من الأحوال عن درجة الحسن في

(١) قال -مثلاً- صديقنا الشيخ علي الحلبي في تعليقه على «هداية الرواة» (٥/ ١١٠ رقم ٥٣٥٨) عند قول الخطيب التبريزي: «أبو داود»؛ علق في (هامش ٣) بقوله: «بسندٍ لين»، وعلق أبو سفيان محمود البسطويسي في تعليقه على «التذكرة» للقرطبي (٢/ ٤٢٨) هامش (٥٢٣): «إسناده صحيح»! وعلق مجدي السيد على «التذكرة» -أيضاً- (٢/ ٤٩٥-٤٩٦ رقم ١٩٢١): «حديث حسن»، وقال الأستاذ عبدالقادر جوندل في تعليقه على «المطالب العالية» (١٨/ ٣٢٠ - ط. العاصمة) -وذكر قول الذهبي في (بشير): «ثقة فيه شيء»-: «وعليه، فإن الإسناد حسن لذاته، والله -تعالى- أعلم»، ولم يُنَبِّهوا -عدا الأخير- على القلب الواقع في رواية أبي داود، مع عزوهم جميعاً الحديث إليه.

الشواهد، إذ (بشير) لم ينفرد بأصل الحديث، فقد وردت آثار صحيحة تقدمت[١]، تشهد لبعض ما فيه، ومنها يعلم أن (السَّوق) المذكور إنها هو من العراق، وهذا ما فهمه بريدة، وهو ممن سكن (البصرة)، وعدّه غير واحد من العلماء[٢] من أهلها، ودل عليه -أيضاً- قوله ﷺ في هذا الحديث «يلحقوهم بجزيرة العرب»، فهم ليسوا من أهلها، ولبعض ما فيه شواهد من أحاديث أخر؛ مثل:

الحديث الثاني: حديث معاوية بن أبي سفيان.

أخرجه أبو يعلى بسند مظلم إلى معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- حين جاءه كتاب عامله، يخبرُه أنه وقع بالترك وهزمهم، وكثرة من قَتل منهم، وكثرة ما غنم، فغضب معاوية -رضي الله عنه- في ذلك، ثم أمر أن يكتب إليه: قد فهمتُ ما ذكرتَ مما قتلت وغنمتَ، فلا أعلمنَّ ما عُدت لشيء من ذلك، ولا قاتلتهم حتى يأتيك أمري، قلت له: لم يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لتظهرن الترك على العرب، حتى تُلحقها بمنابت الشيح والقيصوم»[٣]؛ فأكرهُ قتالَهم لذلك.

ولفظة «لتظهرنّ الترك على العرب» مثبتة في «المجمع» و«المقصد العلي» (١٨٥٢)، و«المقصد الأعلى» (٣/ ١٢٣٨ رقم ٤٥٢٠). وكذا في الطبعة الأخرى من «مسند أبي يعلى» (٦/ ٤٤٠ رقم ٧٣٣٨)، وأثبت محقق «المسند» في الهامش ما مفاده: إن في الأصول «إن الترك

---

(١) (ص ١١٧-١١٨، ١١٩-١٢٠).

(٢) مثل مسلم في «الطبقات» (١/ ١٨٢ رقم ٣٣٨) -ذكره تحت (من سكن منهم -أي: الصحابة- بالبصرة)، وقال عنه: «غزا إلى مرو، فمات بها»-، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٢ - ط. الغرباء)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢٤١ و٧/ ٣٦٥ و٨/ ٨). وانظر: «الإصابة» (١/ ١٤٦)، و«السير» (٢/ ٤٦٩)، و«التهذيب» (١/ ٤٣٢).

(٣) نوع من نبات الأرطماسيا، من الفصيلة المركبة، قريب من نوع الشيح، كثير في البادية، ويقال: فلان يمضغ الشيح والقيصوم لمن خلصت بدويّته.

ويحتمل أن يكون المراد من الحديث ما «قد حدث أن السلطان خلال أربع مئة عام كان للترك على العرب إلا مناطق الصحراء، وهي مكان الشيح والقيصوم».

على العرب»، وقال أسد: «وأخشى أن تكون (على) تحرفت إلى «تجلي»».

قال أبو عبيدة: الذي أراه صواباً في متن الحديث: «إن الترك تُجلي العرب...»[1] بناء على ما ورد في الباب، ثم وجدته هكذا في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (١٠/ ١٩٨-١٩٩ رقم ٩٨٢٢ - ط. الرشد)، وبوب عليه (باب القتال على الملك وترك قتال الترك)، وسكت عليه، وكذلك في «المطالب العالية» (١٨/ ٣١٧ رقم ٤٤٧٧ - ط. العاصمة)، وبوب عليه (باب الزجر عن قتال الترك لما يُخشى من تسلطهم على بلاد الإسلام)، وسكت عليه -أيضاً-، وعزاه لأبي يعلى، وقال محقق «المطالب»: «أتوقف في الحكم على الحديث»، ثم قال وأورد له بعض ما قدمناه عن ابن مسعود وحذيفة قوليهما: «وما تقدم من حديث ابن مسعود وحذيفة -رضي الله عنهما- قد وردا موقوفاً عليهما، ولهما حكم الرفع؛ لأنه من الأمور الغيبية التي لا مجال للرأي فيها، وجملة القول أن حديث الباب[2] **يرتقي بهذه الطرق والشواهد لدرجة الحسن لغيره**، والله أعلم»[3].

قال أبو عبيدة: له عن معاوية طريق أخرى:

أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ١٩٢٢) بسند ضعيف إلى ابن ذي الكلاع يقول: كنت عند معاوية، فجاءه بريد من أرمينية من صاحبها، فقرأ الكتاب فغضب، ثم دعا كاتبه، فقال: اكتب إليه جواب كتابه: تذكر أن الترك أغاروا على طرف أرضك، فأصابوا منها، ثم بعثت رجالاً في طلبهم، فاستنقذوا الذي أصابوا، ثكلتك أمك! فلا تعودنّ لمثلها، ولا تحركنّهم بشيء، ولا تستنقذ منهم شيئاً، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنهم سيلحقون بمنابت الشيح».

وله طريق أخرى بنحوه عن معاوية قوله.

---

(١) كذا رأيته -أيضاً- في «فتح الباري» (٦/ ٦٠٩) و«لوامع العقول شرح راموز الحديث» (٥/ ٥٨).

(٢) يعني: حديث معاوية -رضي الله عنه-.

(٣) «المطالب العالية» (١٨/ ٣٢٢ - الهامش).

أخرجه نعيم -أيضاً- (٢/ ٦٨٠ رقم ١٩١٧) -ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥١٨)- بسند ضعيف عنه، قال: اتركوا الرابضة ما تركوكم، فإنهم سيخرجون، حتى ينتهوا إلى الفرات، فيشرب منهم أولهم، ويجيء آخرهم، فيقولون: قد كان ها هنا ماء.

وله شاهد من حديث عبدالله بن السائب، ولكن لا يفرح به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (رقم ٥٢٢٨ - ط. الطحان) بسندٍ ضعيف جداً عن عبدالله بن السائب، قال: قال رسول الله ﷺ: «تبلغ العربُ مولد آبائهم منابت الشيح والقيصوم»، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن القاسم بن أبي بزَّة إلا عليّ بن الحكم، ولا عن علي إلا عديّ بن الفضل، تفرد به سعيد بن سليمان».

قلت: وبوّب عليه الهيثمي في «مجمع البحرين» (٧/ ٢٦٤) و«مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٠) (باب فتنة العجم)، وقال في «المجمع»: «وفيه عديّ بن الفضل التيميّ، وهو متروك».

ودلّت الرواية قبل الأخيرة أن الإلحاق الوارد في الحديث بجزيرة العرب إنما هو لأهل العراق، وكذا جاء التصريح به في جملة من الآثار السابقة، ووقع التصريح به -أيضاً- في:

الحديث الثالث: حديث أبي بكرة نُفَيع بن الحارث بن كَلَدة. وهو حسن.

أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٩١ - ط. الهندية)، وأحمد (٥/ ٤٠)، والبزار (٣٦٦٧)؛ كلاهما في «المسند» عنه -رضي الله عنه- قال: ذكر النبي ﷺ أرضاً يُقال لها البصيرة، إلى جنبها نهر يقال له دِجلة، ذو نخل كثير، وينزل به بنو قنطوراء، فيفترق الناس ثلاث فرق: فرقة تلحق بأصلها، وهَلكوا، وفرقة تأخذُ على أنفُسِها، وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريّهم خلف ظهورهم، فيُقاتلون، قتلاهم شهداء، يفتح الله على بقيّتهم. وشكّ يزيد فيه مرة، فقال: البُصَيْرة أو البصرة، لفظ أحمد.

ولفظ البزار: «... ينزلونه ويكثر به عددهم، فيأتيهم بنو قنطوراء، فيفترق الناس ثلاث فرق: فرقة تتبعهم، وفرقة تولّيهم ظهورهم، وقد هلكوا، وفرقة ثالثة يقاتلونهم ويفتح الله على بقيتهم».

وأخرجه أحمد (٥/ ٤٠)، ولفظه: «لتنزلُنَّ أرضاً يقال لها: البصرة -أو البصيرة-، على دِجلة، نهر...» فذكر معناه.

قال العوّام (أحد رواته): بنو قنطوراء هم الترك.

ووقع اختلاف فيه على العوّام بن حوشب، بسطه الدارقطني في «العلل» (٧/ ١٥٨).

وعلقه نعيم في «الفتن» (رقم ١٩٠٧) عن أبي بكرة رفعه: «أرض يقال لها: البصرة أو البصيرة، يأتيهم بنو قنطوراء، حتى ينزلوا بنهر يقال له: دجلة، ذي نخل، فيفترق الناس...».

ولفظ أحمد (٥/ ٤٤-٤٥): «لتنزلنّ طائفةٌ من أمتي أرضاً يقال لها البصيرة، يكثر بها عددهم، ويكثر بها نخلهم، ثم يجيءُ بنو قنطوراء، عراض الوجوه، صغار العيون، حتى ينزلوا على جسر لهم يقال له: دِجلة، فيتفرَّق المسلمون ثلاث فرق، فأما فرقة؛ فيأخذون بأذناب الإبل وتلحق بالبادية، وهَلَكت، وأما فرقة؛ فتأخذُ على أنفُسها، فكَفَرَت، فهذه وتلك سواء، وأما فرقة فيجعلون عيالَهُم خلْفَ ظهورهم ويقاتلون، فقتلاهم شهداء، ويَفتحُ اللهُ على بقيَّتِها».

ولفظ أبي داود في «السنن» في كتاب الملاحم (باب في ذكر البصرة) (رقم ٤٣٠٦): «ينزلُ ناسٌ من أمَّتي بغائطٍ يسمونه البصرة، عند نهر يقال له دجلة، يكون عليه جسر يكثر أهلها وتكون من أمصار المهاجرين»، قال ابن يحيى: قال أبو معمر: «وتكون من أمصار المسلمين؛ **فإذا كان في آخر الزمان**؛ جاء بنو قنطوراء، عراض الوجوه، صغار الأعين، حتى ينزلوا على شط النهر، فيتفرق أهلها ثلاث فرق: فرقة يأخذون أذناب البقر والبرية، وهلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسهم وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريهم خلف ظهورهم، ويقاتلونهم وهم الشهداء».

ولفظ ابن حبان في «صحيحه» (٦٧٤٨ - «الإحسان»)[1]: «إن ناساً من أمتي ينزلون بحائطٍ[2] يسمونه البصرة، عندها نهر يقال له: دجلة، يكون لهم عليها جسر، ويكثر

---

(١) مبوب عليه في «الإحسان»: (ذكر الإخبار عن وصف قتال المسلمين الترك بأرض النخل)، وهو في (كتاب التاريخ).

(٢) عند أبي داود: «بغائط»، والمثبت في نسخة ابن حجر من «صحيح ابن حبان» -كما في «إتحاف المهرة» (١٣/ ٥٨٤ رقم ١٧١٧٠): «بحائط» -أيضاً-، وسيأتيك شرح الحديث مفصلاً (ص ٣٨٩ وما بعد).

أهلها...» بنحوه.

* هل حديث أبي بكرة منكر؟

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٤١٩-٤٢٠ رقم ٢٧٦٤): سألت أبي عن حديث رواه دُرُست بن زياد، عن راشد أبي محمد الحِمّاني، عن أبي الحسن مولى أبي بكرة، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «تسكن طائفة من أمتي أرضاً يقال لها البصرة...» فسمعت أبي يقول: هو حديث منكر».

نستفيد من هذا النقل أن ابن جمهان لم يتفرد بالحديث، وإنما تابعه مولى أبي بكرة، المكنى (أبا الحسن)، ولكني لم أظفر له بترجمة!

ويبقى بيان معنى (حديث منكر)، في السياق المذكور، و«من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكتب العلل؛ وجدَ كثيراً من الأحاديث التي يطلِقُ عليها الأئمةُ (حديث منكر)، من جهة المعنى»[١]، وكذا كان النقاد القدامى «يستعملون كلمة (منكر) على تفرد الثقة بحديث ليس له متابعٌ ولا شاهدٌ، حتى ولو كان إماماً، وهو أمرٌ يخالفهم فيه جمهورُ النقّاد، لأنهم لا يعتبرونه منكراً، إلا إذا أوقع ذلك التفرد في نفوسهم شيئاً من الريبة»[٢].

قال الحافظ أبو بكر البِرْدِيجي: «إن المنكر هو الذي يحدّث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث -وهو متن الحديث- إلا من طريق الذي رواه؛ فيكون منكراً»[٣].

---

(١) من كلام العلامة المعلمي في «الأنوار الكاشفة» (٢٦٣).

(٢) «الحديث المعلول، قواعد وضوابط» (ص ٧٣).

(٣) «شرح العلل» (ص ٢٥٢) لابن رجب.

(فائدة) أطلق التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص ٢٥٩) بأن المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد، وقيده اللكنوي -رحمه الله- في «الرفع والتكميل» (ص ٢٠٠) بالأغلب، وهو أدق من قول التهانوي، وإن لم يسلم من تأمل، كيف والبخاري يطلقه على من لا تحلُّ الرواية عنه؟ وأبو حاتم وغيره من الأئمة يطلقه على سبيل الجرح، نعم لقد عرف عن بعضهم أنه يقوله بمعنى التفرد، ولكن مع ذلك تجد =

والذي أراه في هذا الباب أن هذا النوع من (الأحكام) لا ينبغي الجمود عليه، وأن ما يستجدّ من (أحداث) له صلة بفحص كلام الأئمة الأعلام، مع عدم مسّ (قواعد الاستنباط) و(قواعد الترجيح) و(قواعد التجريح) و(قواعد التخريج)، فالقواعد هي هي، ولكن الحكم بـ(النكارة) وعدمها يتغيّر في مثل هذا النوع من شخص إلى شخص، إذ مردّها إلى (الملكة)، وتختلف -أيضاً- من زمان إلى زمان[1]، وقد يدرك (المتأخر) المتأهّل ما لا يدركه (المتقدّم) المتبحّر، لا بزيادة علم عنده عليه[2]؛ وإنما بما يحسّه ويشاهده ويدور حواليه[3]!

= هؤلاء يطلقونه بمعنى الجرح، ومن نظر في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد -رحمه الله-؛ علم أنه يطلق لفظ النكارة كثيراً بمعنى الجرح، والله أعلم. وانظر: «نقض قواعد في علوم الحديث» للشيخ بديع الدين السندي (ص ٣٠٧-٣٠٨)، «شفاء العليل» (ص ١٧٣).

(١) قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص ٢٧٧ - ط. الهندية، و٢/ ٨٥٢ - ط. دار البشائر) في ترجمة (عبيد بن أبي قُرَّة البغدادي): «زعم الذهبي في «الميزان» أن حديث الليث المذكور باطل»، قال: «وفي كلامه نظر، فإنه من أعلام النبوة، وقد وقع مصداق ذلك، واعتمد البيهقي في «الدلائل» [٦/ ٥١٨] عليه، ...»؛ فتأمل!

(٢) قال ابن قتيبة في مقدمة كتاب «إصلاح الغلط» (ص ٤٦-٤٧): «قد كنّا زماناً نعتذر من الجهل، فقد صرنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم(!!)، وكنّا نؤمّل شكر الناس بالتنبيه والدلالة، فصرنا نرضى بالسلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا يُنكر مع تغيُّر الزمان، وفي الله خَلَفٌ، وهو المستعان».

(٣) هنا ثلاث ملاحظات مهمات، وكليّات معتبرات، وإفاضات وإضافات:

الأولى: مُخطئٌ أشدَّ الخطأ من تجاوز (قواعد العلماء) باسم (التجديد) -زعموا-، ومخطئ من لم يعرف (الثابت) من (المتغيّر) من (الأحكام)، سواء الفقهية منها أو الحديثية، ومخطئ من جمد على (النتائج) التي تَوَصّل إليها الأقدمون، ولم يلحَظْ ما استجدَّ من (أشياء)، أو قال بما قالوا، ولم يعرف من أين أخذوا، والحق -كعادته- متأرجح بين هذين الصنفين، الغالي والجافي، وهو وسط بينهما.

الثانية: ما أشرتُ إليه نظير ما قاله الفقهاء (لا ينكر تغير الأحكام بتغيُّر الأزمان)، وكم بودّي لو أن نابهاً متفنناً من (طلبة العلم) أفرد (الأشباه والنظائر) في كليات العلوم، وهذا يحتاج إلى شبعان ريّان منها جميعاً، ومن سبر أغوارها، ومعرفة أحوالها وأقسامها.

الثالثة: من تجاوزات بعضهم: المناداة بتصحيح الحديث بناءً على موافقة الواقع له (!!)

ويعجبني كلام صاحب «في ضوابط منهجية للتعامل مع النص الشرعي» (ص ١١-١٢) حيث قال بعد كلام: «ولهذا؛ فغير معتبرٍ من مجتهدٍ كائناً من كان، وضعُ منهجٍ مغايرٍ تمامَ المغايرة عن المناهج التي توصَّل =

والنكارة المذكورة عند الإمام أبي حاتم الرازي غير ظاهرة لمن نظر في شروح الحديث، ولا لمن جمع أحاديث الباب، والله أعلم بالصواب، اللهم إلا أن يقال: إنّ المدينة المشهورة في أحاديث الفتن هي (الكوفة) لا (البصرة)، وقد سبقت جملة من الآثار في ذلك عن ابن مسعود وعبدالله بن عمرو وحذيفة[1]! وهذا مزيد آخر منها:

فصل

في أخبار أخرى في الفتن فيها ذكر للكوفة والبصرة أو إحداهما

أخرج أحمد (٥/ ٣٨٥) وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٦-٧) والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٤٧-٣٤٨ رقم ٢٩٤٤) بسند ضعيف عن حذيفة قال: ما أخبيةٌ بعد أخبيةٍ كانت مع رسول الله ﷺ ببدرٍ يُدفعُ عنهم، ما يُدْفعُ عن أهلِ هذه الأخبية[2]، ولا يُريد بهم قومٌ سوءاً إلا أتاهم ما يشغلهم عنه. لفظ أحمد، وليس عند البزار «ببدر»، وآخره عنده: «ولا يريدهم قوم بسوء إلا أتاهم الله بما يشغلهم عنهم»[3]، وقال البزار عقبه: «يعني الكوفة».

= إليها علماء الحديث منذ عشرات القرون، فلو اشْتُرِط لصحة الحديث وقبوله -على سبيل المثال- عدمَ مخالفته للواقع الذي يعيش فيه، أو عدمَ مخالفته لما توصَّل إليه العلمُ الحديثُ في عصرٍ من العصور، واتَّخذ ذلك الشرطَ أساساً لتصحيح وتضعيف الحديث، كان منهجه ذاك منهجاً مردوداً في أساسه، لكون واقعه لاحقاً ومختلفاً عن الواقع الذي ورد فيه النصُّ النبوي، بل لكون منهجٍ كهذا متعدياً على الأمر المقرر عند أهل العلم، وهو أنّ الواقع هو الذي يحتكم إلى النص، وليس العكس؛ لأن النص أسبق منه، ولأنّ النص أكثر منه استيعاباً، إذ هو للماضي والحاضر والمستقبل، ونصٌّ شأنُه كذلك، ينبغي أن يَحكُم على الواقع، فيعدِّلُه، ويصلحُه، ويعالج اعوجاجَه، وما هو منحرفٌ منه، وليس العكس».

(١) يحتمل -أيضاً- أن تكون النكرة في آخره، ولا سيما مع عرضه على سائر النصوص، والظاهر من كلامه ما قدمناه من عدم قبوله جملةً، دون هذه التفريعات والتفصيلات، وإلا لصرّح بذلك، وليته فعل!

(٢) الأخبية: جمع خباء؛ وهي البيوت، والمراد بهم أهل الكوفة، وسيأتي إيضاحه مفصلاً.

(٣) وكذا آخره عند ابن سعد، ولفظه: «إلا أتاهم ما يشغلهم عنهم».

وفي لفظ للطبراني في «الأوسط» (٤/ ٤٠ رقم ٣٠٥٢): ««ما يدفع الله عن هذه الأخبية»؛ يعني: الكوفة»، ونقله عنه هكذا الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٦٤)، وقال: «رجال أحمد والبزار ثقات».

وفي لفظ لأحمد (٥/ ٣٩١) بسندٍ صحيح إلى بلال بن يحيى العبسي[١] عن حذيفة، قال: «ما أخبيةٌ بعد أخبية، كانت مع رسول الله ﷺ، يُدفع عنها من المكروه أكثر من أخبية وُضعت في هذه البقعة».

وورد هذا الخبر من طرق كثيرة بعضها صحيح لذاته، مثل:

ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٨٨ - ط. الهندية)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٦) بسند صحيح عن حذيفة مثل اللفظ الأول، وفي آخره: «يعني الكوفة».

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ١٨٦ - ط. الهندية)، وابن سعد (٦/ ٦) من طريق سالم ابن أبي الجعد، عن حذيفة، قال: «ما يدفع الله عن أخبية على وجه الأرض ما يدفع عن أخبية بالكوفة، ليس أخبية كانت مع محمد ﷺ».

ورجاله ثقات إلا أن سالماً لا تعرف له رواية عن حذيفة، وهو كثير الإرسال[٢].

وأخرجه ابن سعد (٦/ ٦) عن مغيث البكري عن حذيفة قال: «والله ما يُدفع عن أهل قرية ما يُدفع عن هذه -يعني: الكوفة- إلا أصحاب محمد الذين اتبعوه».

وأخرجه الطيالسي[٣] في «المسند» (ص ٥٩/ رقم ٤٤٠) بسندٍ صحيح إلى نعيم بن أبي

---

(١) في سماعه من حذيفة نظر، واللفظان السابقان مدارهما عليه. انظر: «التهذيب» (١/ ٤٤٣)، و«جامع التحصيل» (ص ١٥١/ رقم ٦٩)، و«تحفة التحصيل»: (ص ٤٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٣٠-١٣٣)، «جامع التحصيل» (ص ١٧٩-١٨٠ رقم ٢١٨)، «تحفة التحصيل» (ص ١٢٠-١٢١).

(٣) من الجدير بالذكر أن ابن حجر في «المطالب العالية» (١٧/ ١٥٠ رقم ٤١٩٤ - ط. العاصمة) وضع هذه الرواية في (باب فضل البلدان) وبوب عليها (باب البصرة والكوفة).

هند[١] قال: قال حذيفة -رضي الله عنه-: «ما رأيت أخصاصاً إلا أخصاصاً كانت مع رسول الله ﷺ ما يدفع عن هذه، يعني: الكوفة».

قال الطيالسي عقبه: «الأخصاص: بيوت عندنا من قصب».

ولم يقتصر هذا المعنى على (حذيفة)؛ وإنما ذكره سلمان -أيضاً-رضي الله عنهما-، وهذا يدل على أن له حكم الرفع[٢].

أخرجه ابن سعد (٦/ ٦) عن سلمة بن كهيل عن سلمان، قال:

وما يُدفع عن أرض بعد أخبية مع رسول الله ﷺ ما يُدفع عن الكوفة، ولا يريدها أحد خارباً إلا أهلكه الله، ولتصيرنّ يوماً وما من مؤمن إلا بها أو يصير هواه بها».

وسلمة بن كهيل لم يدرك سلمان.

وقد دفع الله عن أهل الكوفة في عصر الصحابة -رضي الله عنهم- كلَّ شرٍّ وسوء وبلاء، وأصبحت مهوى المؤمنين، وانتشرت منها الفتوحات، فعمل الصحابة والتابعون من خلالها على فتح البلاد بالجلاد، وفتح قلوب العباد بالتعليم والحُجج والبراهين، فاجتمعت لهم -رضي الله عنهم- فروسيتان: فروسية العلم والبيان، وفروسية السيف والسنان[٣]،

---

(١) في سماعه من حذيفة نظر، حذيفة توفي سنة ست وثلاثين، ونعيم سنة عشر ومئة، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٩٧-٤٩٩).

(٢) تذكر قول حذيفة: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً، فحدَّثنا بما هو كائن إلى قيام الساعة، فحفظه من حفظه، ونسيه من نسيه» أخرجه البخاري (٦٦٠٤)، ومسلم (٢٨٩١).

وقد كان النبي ﷺ يرتّل كلامه ويفسّره، فلعله قال في مجلسه ذلك ما يُكتب في جزء، فذكر أكبر الكوائن، ولو ذكر ما هو كائن في الوجود، لما تهيّأ أن يقوله في سنة، بل ولا في أعوام، ففكر في هذا. قاله الذهبي في «السير» (٢/ ٣٦٦).

قلت: وأكبر الكوائن التي تخص الفتن فيما مضى، وما عايشناه، وما أخبرنا عنه النبي ﷺ فيما بلغنا وتحققنا ثبوته في العراق (عراق العرب والعجم).

(٣) ومن لم يكن من أهل هاتين الفروسيتين، ولا ردءاً لأهلهما؛ فهو كلّ على نوع بني الإنسان.

وكان دفع الله عنهم، ونصرته لهم خارج (جزيرة العرب)، كدفع الله عن أهل بدر وحفظه لهم، ونشرهم الإسلام فيها، فرضي الله عنهم جميعاً[١].

ثم استمر الحال بخير وعافية، وأمن وإيمان، حتى وقع ما ليس بالحسبان، من توالي الفتن واشتدادها على مرّ الزمان، والله المستعان، لا ربّ سواه.

أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٣٨ رقم ٢٩١) **بسندٍ صحيح** إلى حذيفة يخاطب أهل الكوفة: «ليوشكنّ أن يصبّ عليكم الشر من السماء حتى يبلغ الفيافي، قال: قيل: وما الفيافي يا أبا عبدالله؟ قال: الأرض القفر».

وأخرج -أيضاً- (٨/ ٦٢٧-٦٢٨ رقم ٣٣٠) **بسندٍ صحيح على شرط الشيخين** عن مسروق، قال: أشرف عبدالله -أي: ابن مسعود- على داره -أي: في الكوفة-، فقال: أعظم بها حرمة، لتحطبنّ. فقيل: ممن؟ فقال: أناس يأتون من ههنا، وأشار أبو حصين -الراوي عن يحيى بن وثّاب عن مسروق، واسمه عثمان بن عاصم- بيده نحو المغرب.

---

(١) ذكر مسلم في كتابه «الطبقات»: (٨٩) صحابياً و(١١) صحابية ممن سكن الكوفة، بينما ذكر (٤٦١) من تابعي أهل الكوفة، فالنشاط الحديثي -إذ مسلم اقتصر على ما يخص علم الحديث- فيها كاد أن يضاهي المدينة، ولا عجب من ذلك؛ فرجال العلم وُجدوا حيث كانت مراكز الثقافة، وقد كان -أيضاً- للدور السياسي الذي لعبته الكوفة في القرن الأول الهجري خاصة أثر كبير في تنشيط الرواية فيها، أما دور البصرة في الرواية؛ فهو يلي دور الكوفة، فقد نزلها (٦١) صحابيّاً، و(٤) صحابيات، و(٢٩٤) تابعياً.

وسمى الذهبي في كتابه «الأمصار ذوات الآثار» (ص ١٧٤-١٧٧) أعيان الصحابة والتابعين ومشاهير الخالفين ممن سكن الكوفة، وقال: «وما زال العلم بها متوفراً»، قال: «ثم تناقص شيئاً فشيئاً، وتلاشى، وهي الآن دار الروافض».

وقال في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٤٠): «الكوفة تَغلي بالتشيّع، وتفور، والسُّنيُّ فيها طُرفة».

قلت: ومن وضع الرافضة على عليّ -رضي الله عنه- ما أخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٦/ ٦) بسندٍ فيه وضاع، قال: «الكوفة جمجمة الإسلام، وكنز الإيمان، وسيف الله ورمحه، يضعه حيث يشاء، وأيمُ الله! ليُنصَرنَّ الله بأهلها في مشارق الأرض ومغاربها كما انتصر بالحجارة». ونحوه حديث مرفوع آخر عند ابن عساكر، فيه: «الكوفة فسطاط الإسلام، والبصرة فخر العابدين»، انظره بطوله في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٤٦٦-٤٦٧).

وأخرج ابن أبي شيبة (٨/ ٦٣٩ رقم ٢٩٩) بسندٍ صحيح عن أبي موسى الأشعري، قال: إن هذه -يعني: البصرة- أربعة أسماء: البصرة، والخريبة، وتدمر، والمؤتفكة.

وأخرج أبو عمرو الداني في «الفتن» (٤/ ٩٠٨ رقم ٤٧١) بسندٍ فيه ضعف[1] عن عليّ قال: لتغرقنّ البصرة -أو لتحرقن- كأني بمسجدها وبيت مالها كأنه جؤجؤ[2] سفينته».

وله طريق أخرى فيها انقطاع، أخرجه عبدالرزاق (١١/ ٢٥٢ رقم ٢٠٤٦٣) عن معمر، عن قتادة: أنّ علياً قال: «تخرب البصرة إما بحريق وإما بغرق،...» مثله.

ثم ظفرتُ له بطريق ثالثة، ولكنها ضعيفة.

أخرج الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٥٥٩) بسند ضعيف عن علي -رضي الله عنه-: «ويلكِ يا كوفة، وأختك البُصَيْرة، كأني بكما تُمَدَّانِ مَدَّ الأديم، وتُعركان عَرْك الأديم[3] العُكَاظِيّ، سَلمْتُما بَعدُ -أو سجيتُما-، إني لأعلم فيما علّمني الله أنّه لا يريدُ بكما جبّار سُوءاً، إلا أتاه اللهُ بشاغل».

وأخرج عبدالله بن أحمد في «زيادات الزهد» عن الأحنف بن قيس، قال: أتيتُ المدينة في إمارة عثمان -رضي الله عنه-، فإذا رجل كث اللحية، قعد لهم وأغلظ، فتفرقوا، فقلت: يا عبدالله! ما أراك إلا قد أسأت، قال: إن هؤلاء مداهنون، أتعرفني؟ قلت: لا، قال: أنا أبو ذر، فمن أنت؟ قلت: من أهل البصرة، فقال: ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ يقول: بلايا بالعراق، وذلك بالكوفة، فأما أهل البصرة فأقوم الأمصار قبلة، وأكثره مؤذناً، يدفع الله عنهم ما يكرهون[4].

---

(١) راويه عن عليّ أبو خيرة، وله عنه أثر آخر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ق٣٩٥) نعت فيه: «وكان من أصحاب عليّ».

(٢) الجؤجؤ: الصدر، وقيل: عظامه، والجمع (الجآجي)، انظر: «النهاية» (١/ ٢٣٢).

(٣) انظر شرحه في (ص ٢٧٠).

(٤) عزاه ابن حجر في «المطالب العالية» (١٧/ ١٤٦ رقم ٤١٩٣) لعبدالله بن أحمد في «زيادات الزهد»، وهو ليس في القسم المطبوع منه.

وأخرج عبدالله فيه -أيضاً- عن أبي ذر -رضي الله عنه-، قال: إن النبي ﷺ ذكر أهل الكوفة، فذكر أنه ستنزل بهم بلايا عظام. ثم ذكر أهل البصرة، فذكر أنهم أفضل أهل الأمصار قبلة، وأكثرهم مؤذناً، يدفع عنهم ما يكرهون[١].

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٤٩) -ومن طريقه الديلمي[٢] في «الفردوس» (١/ ق٣٤١ - «زهر الفردوس») وابن عساكر (٣٨/ ٤١٩)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١/ ٣١٢ رقم ٥٠٠)- عن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني لأعرف أرضاً يقال لها البصرة، أقومها قبلة، وأكثرها مساجد ومؤذنين، يدفع عنها من البلاء ما لم يدفع عن سائر البلاد»[٣].

قال أبو حاتم في «العلل» (٢/ ٤٣٥ رقم ٢٨١١) عنه: «هذا حديث منكر، ليس بقوي».

وعزاه ابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٥٨ رقم ٣٣) إلى ابن قانع من حديث أبي ذر، وقال: «فيه الكديمي».

وقال ابن الجوزي قبله في «الواهيات» (١/ ٣١٢) تحت عنوان (حديث في فضل البصرة): «هذا حديث لا يصح، وفيه محمد بن يونس الكديمي، قال ابن حبان: كان يضع على الثقات الحديث وَضعاً، لعله قد وضع أكثر من ألف حديث».

قال أبو عبيدة: الآثار السابقة ضعيفة، وآخرها أضعفها.

وأخرج أبو داود[٤] في «سننه» في كتاب الملاحم (باب في ذكر البصرة) (٤/ ١١٣ رقم

---

(١) عزاه ابن حجر في «المطالب العالية» (١٧/ ١٤٩ رقم ٤١٩٣)، والسيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/ ١٥١) لعبدالله بن أحمد في «زيادات الزهد»، وهو ليس في القسم المطبوع منه.

(٢) وهو في المطبوع (١/ ٥٩ رقم ١٦٥) دون سند! ولم يعزه في «كنز العمال» (١٢/ ٣٠٨ رقم ٣٥١٥١) إلا له!

(٣) بوّب عليه الهيثمي في «تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية» (٣/ ٢٤٥ رقم ٣٦٨٩): (باب فضل البصرة).

(٤) لم يعزه في «كنز العمال» (١٢/ ٣٠٧ رقم ٣٥١٥٠) إلا له!

٤٣٠٧) بسند صحيح عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال له: «يا أنس! إن الناس يُمَصِّرون أمصاراً، وإن مصراً منها يقال له البصرة أو البصيرة، فإن أنت مررت بها، أو دخلتها؛ فإياك وسِباخَها وكِلاءَها وسوقَها وبابَ أمرائها، وعليك بضواحيها؛ فإنه يكون بها خَسْفٌ وقذْفٌ ورَجْفٌ، وقوم يبيتون يصبحون قردة وخنازير».

قلت: ولذلك شواهد كثيرة في الموقوف، مبثوثة في كتابنا هذا، ولله الحمد والمنة.

وأخرجه أبو يعلى في «معجمه» (رقم ٢٧٣) -وعنه كل من ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٣١)، وأبي الشيخ في «الفتن» كما في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٤٦٨) من طريق ابن عدي، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦١)-، والعقيلي (٤/ ٢٩٤) عن أنس، قال: قال لي رسول الله ﷺ، مثله، وفيه: «فإذا أنت أتيتَها، فسكنتَ فيها؛ فاجتنب مسجدها، وسوقها وفيضَها، وأحسبُه قال: «عليك بضواحيها، فسيكون بها خسف ومسخ».

وفي آخره: «قال أنس: فمن ها هنا سكنتُ القصر؛ يعني: قصر أنس -رضي الله عنه-».

وهذا إسناد ضعيف جدّاً، عمار بن زربي، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٢)، ونقل عن أبيه قوله فيه: «هو كذاب، متروك الحديث، وضرب على حديثه ولم يقرأه علينا».

وله شواهد بمعانٍ مقاربة من المرفوع والموقوف، أورد منها السيوطي[١] -وتبعه ابن عرّاق[٢]- ثلاثة: واحداً مرفوعاً، واثنين موقوفين؛ وهذا البيان[٣]:

---

(١) في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٤٦٨-٤٦٩).

(٢) في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٥١ رقم ١٥).

(٣) مع التنويه إلى زياداتنا في مصادر التخريج على ما ذكراه -رحمهما الله-، ووجدت شاهداً مرفوعاً رابعاً عن علي -رضي الله عنه-، أشار إليه ياقوت في «معجم البلدان» (١/ ٤٣٦)، ثم ظفرتُ به بعد بحث عند ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣١٥-٣١٦) عن الحسن البصري، قال: لما قدم عليٌّ -رضي الله عنه- البصرة ارتقى على منبرها، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أهل البصرة، يا بقايا ثمود، ويا جند المرأة [يعني بالمرأة: عائشة]. ويا أتباع البهيمة [يعني بالبهيمة: الجمل الذي ركبته عائشة، وبه سمي هذا اليوم، وهو =

أولاً: أخرج الطبراني في «الأوسط» (رقم ٦٠٩٥) عن أنس بن مالك، قال: كانت أمّ سُليْم تُداوي الجرحى في عسكر رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! لو دعوتَ الله لابني[١]، قال رسول الله ﷺ: «أُنيس؟» قالت: نعم، فأقعدني بين يديه، ومسح على رأسي، فقال: «يا أُنيس، إن المسلمين يتمصَّرون بعدي أمصاراً، مما يُمَصِّرون مصراً يقال لها: البصرة، فإن أنت وردْتَها فإياك وفيضها وسوقَها وبابَ سلطانِها، فإنها سيكون بها خسفٌ ومسْخٌ وقذف، آيةُ ذلك الزمان أن يموت العدل، ويَفشُو فيه الجَوْر ويكثر فيه الزِّنا، ويفشو فيه شهادة الزور».

وإسناده مظلم، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١١): «فيه جماعة لم أعرفهم».

ثانياً: أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٤٠ رقم ٣٠٥) بسندٍ صحيح إلى غالب ابن عجرد، قال: أتيتُ عبدالله بن عمرو أنا وصاحب لي، وهو يحدث الناس، فقال: ممن أنتما؟ فقلنا: من أهل البصرة، قال: فعليكما إذاً بضواحيها، فلما تفرق الناس عنه دَنَوْنا منه، فقلنا: أرأيتَ قولك: ممن أنتما، وقولك: عليكما بضواحيها إذاً؟ قال: إن دار مملكتها وما حولها مشوب بهم، قال ثابت (الراوي عن غالب): فكان غالب بن عجرد إذا دخل على الرحبة سعى حتى يخرج منها.

= معروف مشهور]، رَغَا فاتّبَعتم، وعُقر فانهزمتم، أما إني لا أقول رغبة فيكم ولا رهبة منكم، غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تفتح أرض يقال لها البصرة أقوم الأرضين قبلةً، قارئها أقرأ الناس، وعابدها أعبد الناس، وعالمها أعلم الناس، ومتصدقها أعظم الناس صدقة، وتاجرها أعظم الناس تجارة، منها إلى قرية يقال لها الأُبُلَّة [بلدة قديمة على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة، ويبعد عنها أربعة فراسخ، وإليها ينسب نهر الأُبُلَّة، الذي هو أحد متنزهات الدنيا الأربعة، وهي من جنات الدنيا. انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٤١٨، ٤٢٥)، و«معجم البلدان»، و«نهاية الأرب» (٩/ ١٧٩)] أربعة فراسخ، يُستشهد عند مسجد جامعها أربعون ألفاً، الشهيد منهم يومئذ كالشهيد معي يوم بدر». إسناده لم يصح، بل مظلم، وهو منقطع.

(١) ثبت دعاؤه ﷺ لأنس بأكثر من شيء؛ منها: تكثير المال والولد، وثبت -أيضاً- دعاؤه بذلك على من لم يؤمن به ويصدّقه، وللسخاوي «السر المكتوم» في الجمع بين الحديثين، ثم رأيت له في دار الكتب المصرية جواباً بخطه على الجمع بين هذين الحديثين، وقد فرغتُ -ولله الحمد- من تحقيقهما، وقد نشرا عن دار الإمام مالك بن أنس، بالإمارات العربية.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٥٢ رقم ٢٠٤٦٤) عن قتادة، أن عبدالله بن عمرو قال: «البصرة أخبث الأرض تراباً، وأسرعه خراباً»[1]، قال: «ويكون في البصرة خسف، فعليك بضواحيها، وإياك وسباخها» **وإسناده منقطع؛ قتادة لم يسمع عبدالله بن عمرو.**

ثالثاً: وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٤٠ رقم ٣٠٦ - ط. دار الفكر) بسند صحيح عن أبي عثمان، قال: جاء رجل إلى حذيفة، فقال: إني أريدُ الخروجَ إلى البصرة، فقال: إنْ كنتَ لا بد لك من الخروج؛ فانزل عَزَواتِها، ولا تنزل سُرَّتها.

ثم وجدته في موطن آخر من «مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٥٥٥ رقم ٤ - ط. الفكر، أو ١٢/ ١٨٩-١٩٠ رقم ١٢٥٠٥ - ط. الهندية) بالسند واللفظ نفسه، وفيه: «فانزل عدوتها ولا تنزل سربها».

وكلاهما تصحيف[2]، وصوابه: «عَذَواتها».

ولفظ السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» (٢/ ٩٢٦ رقم ٥٠٠): «إن كنتَ لا بد فاعلاً[3]، فانزل بسُرَّتها، وتجنب عَذَواتها».

وقال: «وروى هذا الحديث عن شعبة عن عاصم، عن أبي عثمان، إلا أنه قال: فانزل عَذَواتها، ولا تنزل سُرَّتها». **وإسناده حسن لغيره.**

وأفاد السرقسطي: أنه يقال: أرض عذاة وعَذِيَّة[4]؛ وهي: البعيدة من الماء، قال: «ومن ثم يقال: زرع عِذْي يشرب بماء السماء، ولا يدنو من المياه ولا من الأنهار»، قال: «وقد روي هذا

---

(١) وأخرج ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣١٦) عن خالد بن ميمون، قال: «البصرة أشد الأرض عذاباً، وشرها تراباً، وأسرعها خراباً».

وعلق عن علي -رضي الله عنه- قوله: «يا أهل البصرة والبُصيرة والسُّبيخة والخُرَيبة، أرضكم أبعد الأرض من السماء، وأبعدها من الماء، وأسرعها خراباً وغرقاً».

(٢) وصحفت في مطبوع «اللآلئ» (٢/ ٤٦٩) إلى «غدوتها... سوقها»!!

(٣) أي: نازلاً إلى البصرة.

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» (١٨١) و«القاموس المحيط» (ص ١٦٨٩ - مادة (عذا)).

الحرف بلفظ آخر: «فانزل عُدُواتها»، كأنه جمع عُدْوة...»، قال: «وقال بعضهم: عَدولاتها» فإن كان محفوظاً؛ فإنه أراد كلاءها ومرسى سفنها».

قلت: لفظ حديث أنس عند أبي داود[١] يرجح أن المراد (العذية: البعيدة من الماء)، وله شواهد أوردها السرقسطي[٢].

وقد ورد بلفظ آخر، أخرجه أبو الحسين الحنائي في «الفوائد المنتقاة الصحاح والغرائب»[٣] (٣/ ٩٤١ رقم ٢٨٧ - بتحقيقي)، بسند إلى أبي عثمان، قال: جاء رجل إلى حذيفة، فقال: إني أريد الخروج إلى البصرة، فقال: لا تخرج إليها، قال: إن لي بها حاجة، قال: لا تخرج، قال: لا بد لي من الخروج، قال: إن لي بها قرابة، قال: «إن كان لا بدَّ من الخروج، فانزل غربيها، ولا تنزل شرقيها». **وإسناده حسن لغيره.**

ويشهد للفظ الأخير: «انزل غربيها ولا تنزل شرقيها» أثرٌ لجرير بن عبدالله البجلي.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٣٦٣) بسند صحيح ولفظه: «إن أول الأرض خراباً يُسراها ثم تتبعها يُمناها»[٤]. ووهم فيه بعض الرواة، فرفعه، وبيّنه الدارقطني، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (رقم ١٤٢٧).

ثم وجدتُ أبا يعلى الخليلي أسند الموقوف في «الإرشاد» (٢/ ٤٧٤)، وقال: **«وهذا أصح»**[٥].

---

(١) المتقدم قريباً (ص ٣٣٣).

(٢) انظرها عنده في «الدلائل في غريب الحديث» (٢/ ٩٢٧، ٩٢٨).

(٣) هو المسمى بـ«الحنائيات»، وقد فرغتُ -ولله الحمد والمنة- من التعليق عليه، وتخريج أحاديثه وآثاره، وعملته على سبع نسخ خطية، وهو قيد النشر عن مكتبة المعارف - الرياض، يسّر الله ذلك بمنّه وكرمه.

(٤) تجد أمثلة من خراب الجانب الشرقي من بغداد في (نزاع المأمون مع أخيه الأمين)، وكذا في (اجتياح هولاكو)، وفي (الحروب الحديثة) -أيضاً-، وانظر في ذلك: «أطراف بغداد» (٢٨٥-٢٨٦، ٢٨٨).

(٥) ثم ظفرتُ بعد تخريج الحديث المذكور بكلام لشيخنا الألباني -رحمه الله- عليه في «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٦٥٩)، واقتصر على ذكر (المرفوع)، وعزاه لبعض المصادر التي سردتُها، وقال عنه: «ضعيف».

ومما يستفاد من هذا الأثر؛ أن الجهة اليسرى أو جهة الشرق من الأرض تخرب قبل اليمنى أو الغرب[١]، وهذا يشهد لما ورد في حديث أبي هريرة: «منعت العراق... منعت الشام... منعت مصر...»، وأيدنا هذا فيما مضى بقول جابر في «صحيح مسلم»: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم... يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مُدْي...»، و«يوشك»؛ معناه: «يسرع»، ففيه معنى الحدوث في الزمان، وذكرها قبل لفظة (خليفة) في آخر الزمان، يؤيّد ويقوي الترتيب، وتكاد تُجمع الآثار على الترتيب المذكور، ولا يوجد فيها ما يخالف ذلك، فضلاً على العموم الوارد في أثر حذيفة هذا، وظفرتُ بحديث وقع التصريح فيه بتأخير الفتن عن (مصر)؛ وهو:

ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/ ٣٣٧-٣٣٨ رقم ٨٧٣٥) و«الكبير»[٢]، والفسوي (٢/ ٤٨٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٤٩٢-٤٩٣)-، وابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (رقم ٢١٧)، والبزار في «مسنده» (٦/ ٢٨٧ رقم ٢٣١١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٠/ ٣٧١١ رقم ١٢٢٢)، والحاكم (٤/ ٤٤٨) عن عمرو ابن الحَمِق قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون فتنة أسلم الناس فيها -أو قال: خير الناس فيها- الجند الغربي»، قال عمرو بن الحمق: فلذلك قدمت عليكم مصر[٣].

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣١٤) بلفظ: «ستكون فتنة، خير الناس فيها الجند الغربي». وإسناده ضعيف[٤].

---

(١) بوب الهيثمي في «مجمع البحرين» (٧/ ٢١٧) (باب أسرع الأرض خراباً يُسراها)، وبوب عليه صاحب «الروض البسام» (٥/ ١٤٥): (باب أول الأرضين خراباً)، وفي رواية عند الديلمي: «أسرع الأرضين...». انظر: «فيض القدير» (١/ ٥٠٥ و٣/ ٨١).

(٢) عزاه له الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٢٨١ و٧/ ٣٠٤) -وأورد كلام الذهبي الآتي في (عَميرة)- وابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٦٢٤).

(٣) أسرع -رضي الله عنه- في وضع الحديث في غير محلّه! ولذا قال الليث بن سعد: «فكان معهم -أي: مع أهل مصر- في أشرِّ أمورهم». نقله ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١١٧)؛ أي: في سيرهم في قتل عثمان -رضي الله عنه-.

(٤) انظر التفصيل في «السلسلة الضعيفة» (٦٤٧٤).

وظفرتُ له بطريق أخرى:

أخرج ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ١١١٦-١١١٧) عن عمرو بن الحَمِق الخُزَاعي: أنه قام عند المنبر بمصر -وذاكِ عند فتنة عثمان-رضي الله عنه-، فقال: أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنها ستكون فتنة، خيرُ الناس فيها الجند الغزّى، وأنتم الجند الغُزّى، فجئتكم لأكون معكم فيما أنتم فيه. قال الليث: فكان معهم في أشرِّ أمورهم.

قال أبو عبيدة: كذا فيه: «الغزّى» في الموطنين، وهو خطأ، صوابه: الغربي، وهذا الإسناد ضعيف؛ فيه إبهام، ويحتمل أن يكون هو المجهول في الإسناد الذي قبله، وسائر رواته ثقات.

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٥٤ رقم ٥٤) عن يزيد بن أبي حبيب، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «تكون فتنة، تشمل الناس كلَّهم، لا يسلم منها إلا الجند الغربي»[1].

ويغني عن هذا المعنى:

ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٩٢٥) وغيره عن أبي عثمان، عن سعد بن أبي وقاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة».

واختلف الشراح في المراد بأهل الغرب: «قيل: أراد به: غرب الأرض. وهو ظاهر حديث سعد. ورواه عبد بن حميد وبقي بن مخلد: «لا يزال أهل المغرب»، لكن؛ أول المغرب بالنسبة إلى المدينة -مدينة النبي ﷺ- إنما هو الشام، وآخره: حيث تنقطع الأرض من المغرب الأقصى وما بينهما، كلُّ ذلك يقال له: مغرب. فهل أراد المغرب كلَّه، أو أوله؟ كلُّ ذلك محتمل؛ لا جرم قال معاذ في الحديث الآخر: هم أهل الشام. رواه الطبري وقال: هم ببيت المقدس. وقال أبو بكر الطرطوشي في رسالة بعث بها إلى أقصى المغرب، بعد أن أورد حديثاً في هذا المعنى قال -والله تعالى أعلم-: هل أرادكم رسول الله ﷺ أو أراد بذلك جملةَ أهل المغرب؛ لما هم عليه من التمسُّك بالسُّنَّة والجماعة، وطهارتهم من البِدَع والإحداث في الدين،

(١) ذكره ابن رجب في «فضائل الشام» (ص ٥١/ رقم ٤٥)، ولم يعزه إلا لنُعيم، وسكت عنه!

والاقتفاء لآثار من مضى من السلف الصالح؟ والله -تعالى- أعلم»[١].

وساق السيوطي رواية عبد بن حميد وبقي بن مخلد، وزاد رواية للدارقطني بلفظ: «في الغرب»، وقال: «قلت: لا يبعد أن يراد بالمغرب «مصر» فإنها معدودة في الخط الغربي بالاتفاق، وقد روى الطبراني والحاكمُ وصححه عن عمرو بن الحمق، قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون فتنة، أسلم الناس فيها الجند الغربي». قال ابنُ الحمق: «فلذلك قدمت عليكم مصر». وأخرجه محمد بن الربيع الجيزي في «مسند الصحابة الذين دخلوا مصر»، وزاد فيه: «وأنتم الجند الغربي». فهذه منقبة لمصر في صدر الملة، واستمرت قليلة الفتن معافاةً طول الملة، لم يعترها ما اعترى غيرها من الأقطار، وما زالت معدن العلم والدين، ثم صارت في آخر الأمر دار الخلافة ومحط الرحال، ولا بلد الآن في سائر الأقطار بعد مكة والمدينة يظهر فيها من شعائر الدين ما هو ظاهر في مصر»[٢].

قال أبو عبيدة: حفظ الله مصرَ وأهلَها المتَّقين إلى يوم الدين، ولا شك أنّ المراد بـ(الغرب) أصالةً (الشَّام)، وسلامتها هي علامة (خير)، وعافيتها شارة (نصر) للأمة المرحومة، كما صرحت به الأحاديث الكثيرة الشهيرة الصريحة الصحيحة، وألّفت في هذا الباب كثير من المصنفات المفردة المليحة.

قال شيخنا أسد السنة، ومحدث العصر الألباني -رحمه الله تعالى- بعد تخريجه حديث سعد بن أبي وقاص السابق، وبيان صحّته ما نصه: «واعلم أن المراد بأهل الغرب في هذا الحديث أهل الشام؛ لأنهم يقعون في الجهة الغربية الشمالية بالنسبة للمدينة المنورة التي فيها نطق -عليه الصلاة والسلام- بهذا الحديث الشريف، وبهذا فسر الحديث الإمام أحمد -رحمه الله-،

---

(١) «المفهم» (٣/ ٧٦٣-٧٦٤) لأبي العباس القرطبي، بتصرف يسير.

(٢) «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» (٤/ ٥١٤). وانظر كلاماً للسخاوي على الحديث في جزئه «جواب عن تزوير اليهود كنيسة بيت المقدس» المنشور في مجلتنا «الأصالة» (عدد ٢٠)، السنة الخامسة، ١٥/ شوال/ سنة ١٤٢١هـ (ص ٣٤-٤٤)، وهو مضمن في «الأجوبة المرضية» (٣/ ١٠١٥-١٠٣٢)، وانظر عنه: كتابنا «مؤلفات السخاوي» (رقم ١٧٨ - الطبعة الثانية).

وأيده شيخ الإسلام ابن تيمية في عدة مواضع من «الفتاوى» (٧/ ٤٤٦ و٢٧/ ٤١، ٥٠٧ و٢٨/ ٥٣١، ٥٥٢)، وقد أبعد النجعة من فسره من المعاصرين ببلاد (المغرب) المعروفة اليوم في شمال إفريقيا؛ لأنه مما لا سلف له؛ مع مخالفته لإمام السنة وشيخ الإسلام.

وإذا عرفت هذا ففي الحديث بشارة عظيمة لمن كان في الشام من أنصار السنة المتمسكين بها، والذابين عنها، والصابرين في سبيل الدعوة إليها. نسأل الله -تعالى- أن يجعلنا منهم، وأن يحشرنا في زمرتهم تحت لواء صاحبها محمد ﷺ»[١].

قال أبو عبيدة: لا يبعد عندي أنّ (مصر) يتأخر خرابها عن (الشام)؛ -أعني: مَنْعَها إردبَّها ودينارها[٢]-، ولم يذكر جابر[٣] (مصر) البتة، واقتصر على ذكر (العراق) و(الشام)، وأن (الشام) تخرب بعد منع مصر خيراتها مرة أخرى على وجه فيه ظهور، حتى تشتد الفتن بالمسلمين جدّاً، وحتى يرسل إلى المهدي جيش منها للمقاتلة، وبعد ذلك تعود (العافية) و(الإيمان) للشام، وعلى هذه الفترة تحمل النصوص التي فيها (هلاك العرب)[٤]، ولم يبق منهم إلا بقية هم بالشام[٥].

قال ابن رجب شارحاً حديث سعد: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق..» ما

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٥٤ رقم ٩٦٥).

(٢) المراد: حديث أبي هريرة عند مسلم: «منعت العراق درهمها وقفيزها...». ومضى بتمامه.

(٣) المراد: قوله الذي أخرجه مسلم: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم...». ومضى بتمامه.

(٤) هل هم من حيث الكثرة إلا العراق ومصر؟! فهم من حيث العدد أكثر من النصف، فكيف إذا ضممت لهم أهل الشام؟

(٥) انظر بعضاً منها في: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٤٤)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٢/ ١٩٥)، و«جامع الترمذي» (٥/ ٧٢٤)، و«سنن ابن ماجه» (٤٠٧٧)، و«المعجم الكبير» (٨/ ٣٧٠)، و«معجم ابن قانع» (٣٠٨)، و«تاريخ دمشق» (١/ ١٨٦، ٢٤٣-٢٤٤، ٢٩٦-٢٩٧)، و«كنز العمال» (١٤/ ٢٥٢-٢٥٣ رقم ٣٨٦١٨-٣٨٦٢١)، وكتب (فضائل الشام)؛ منها: «فضائل الشام» للربعي (ص ٣٨)، و«فضائل الشام» لابن رجب (ص ٦٦-٧٤، ١٠٩-١٢٧)، و«السلسلة الصحيحة» (٣٠٧٩)، و«تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير» (٣/ ١٢١٥-١٢١٦ رقم ١٠٤٤).

نصه: «وقد فسّر الإمام أحمد أهل الغرب في هذا الحديث بأهل الشام؛ فإن التشريق والتغريب أمر نسبي، والنبي ﷺ إنما قال هذا بالمدينة، وقد سمّى النبي ﷺ أهلَ نجد والعراق: أهل المشرق، فكذلك كانوا يسمُّون أهل الشام: أهل المغرب؛ لأن الشام تتغرَّب عن المدينة، كما أنّ نجداً تتشرَّق عنها»، قال: «وقد وردت الأحاديث بأنّ العرب تهلك في آخر الزمان، فلا يبقى منهم بقية إلا بالشام، فيرجع الأمر إلى تفسير الحديث بأهل الشام»[1] وساق جملة منها.

ويستأنس بتأخير مصر بما أخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر والمغرب» (ص ٩٥-٩٦) بسنده إلى عن عبدالرحمن بن غَنم الأشعري، أنه قدم من الشام[2] إلى عبدالله بن عمرو ابن العاص، فقال له عبدالله بن عمرو: ما أقدمك إلى بلادنا؟ قال: أنت. قال: لماذا؟ قال: كيف تحدثنا أن مصر أسرع الأرضين خراباً، ثم أراك قد اتخذت فيها الرباع، وبنيت فيها القصور، واطمأننت فيها؟!

فقال: إن مصر قد أوفت خرابها، حَطَمها بخت نصر، فلم يدع فيها إلا السباع والضباع، وقد مضى خرابها، فهي اليومَ أطيبُ الأرضين تراباً، وأبعده خراباً، ولن تزالَ فيها بركةٌ ما دام في شيء من الأرضين بركة[3]. **وإسناده لا بأس به.**

والشاهد منه: أنّ البركةَ فيها ما زالت في الشام بركةٌ، فإن زالتْ مِنَ الشام ذهبت عنها.

والمتأمل في مجموع ما ورد من أحاديث وآثار يتيقّن بما قدمناه، من أن الهلاك يبدأ بالمشرق (أهل العراق)، ثم ينتقل إلى (المغرب) (الشام ومصر)، والذي أُراه أن اقتران خراب (مصر) مع (البصرة)، الوارد في بعض الأخبار[4] -إن صحت- إنما كان للتداخل الذي يجري

---

(١) «فضائل الشام» (ص ٦٦)، وكان هذا المعنى مركوزاً في نفوس الصحابة والتابعين. انظر: «تاريخ دمشق» (١/ ٢٧٦)، وانظر فيه -أيضاً- (١/ ٢٧٥) قصة وضع فيها تابعي أثراً لابن مسعود في غير وقته، وإنما محله آخر الزمان!

(٢) مع مروان سنة خمس وستين. انظر: «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣١٧، ٣١٨).

(٣) الخبر في: «مروج الذهب» (٢/ ٩٣-٩٤)، «الخطط» للمقريزي (٣/ ٦٣)، «حسن المحاضرة» (١/ ١٨)، «الأجوبة المرضية» للسخاوي (٢/ ٤٥٤).

(٤) سيأتي ذكر ما وقفتُ عليه منها في فصل مفرد قريباً.

في الأحداث عند هلاك (العراق)، فإنه يجعل (العجم) أو (الروم)[1] يطمعون في (مصر) مطمعهم بـ(الشام)، بعد استيلائهم على خيرات (العراق).

أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ٧١٠) عن أبي ذر -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ، قال: «أول الخراب بمصر والعراق، فإذا بلغ البناء لسَلْع[2] فعليك يا أبا ذر بالشام»[3].

---

(١) مع مراعاة أنه لم يبيِّن جابر في كلامه المتقدم -وهو في «صحيح مسلم»- مَن الذي يمنع مصر خيراتها، بينما صرح أن العراق يمنعها العجم، وأن الشام يمنعها الروم، وقدمنا (ص ١٠٥-١٠٦) الفرق بين (العجم) و(الروم)، والله الموفق.

(٢) سَلْع: جبل بسوق المدينة، وهو أشهر جبال المدينة على صغره، وأصبح الآن يحيط به عمرانها من كل اتجاه. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٢٣٦)، «معجم المعالم الجغرافية» (ص ١٦٠).

وتحرف في مطبوع «الفتن» إلى: «يسلع»؛ فلتصحح.

(٣) للحديث أصل محفوظ، وهذا البيان:

أخرج ابن أبي شيبة في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٧/ ٥٦١ رقم ٤٣٣٨ - ط. العاصمة)- عن أبي ذر... وذكر قصة، ورفع إلى النبي ﷺ قوله: «إذا رأيت البناء على جبل سلع، فالحق بالعرب أرض قضاعة، فإنه سيأتي يوم قاب قوس أو قوسين، أو رمح أو رمحين». وإسناده ضعيف جداً.

وأخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٧٥ رقم ١٠٩) من طريق صالح بن عمر -وهو ثقة-، عن عاصم، به. ولفظه: «... فألحق بالمغرب أرض قضاعة، فإنه سيأتي يوم قاب قوسين أو رمح أو رمحين؛ يعني: خير من كذا وكذا». وإسناد حسن.

والمراد: الشام؛ فإنها الغرب. ووقع التصريح بذلك في الحديث نفسه من حديثي معاوية بن حيدة، وأبي أسيد الأنصاري، انظرهما في «تاريخ دمشق» (١/ ٩١، ٩٨).

وورد نحوه في أحاديث عديدة تدلل على فضل الشام، ذكرتُ بعضها في تعليقي على «الحنائيات» (رقم ١٧٢).

وحديث أبي الدرداء، ذكره الذهبي في «السير» (٢/ ٧٠) معلقاً عن عاصم، ولم يعزه لأحد، وعزاه المتّقي الهندي في «كنز العمال» (١١/ ١٨٧ رقم ٣١١١٥٩) لابن عساكر.

قلت: انظر له: «تاريخ دمشق» (٦٦/ ١٩٨، ٢٠٠).

وأخرج الفاكهي في كتاب «مكة» من طريق مجاهد، قال: قال عبدالله بن عمر: يا مجاهد! إذا رأيت الماء بطريق مكة، ورأيت البناء يعلو أخشابها، فخذ حذرك»، وفي رواية: «فاعلم أنّ الأمر قد أظلّك». أفاده ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٥٠٧). والمراد «يعلو أخشابها»؛ أي: منى في مكة، كما هو حاصل الآن.

وإسناده واهٍ بمرة.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٣٤) عن معمر، عن قتادة، قال: لقي النبيُّ ﷺ أبا ذر وهو يحرك رأسه، فقال: يا رسول الله! أتعجب مني؟ قال: لا، ولكن مما تلقون من أمرائكم بعدي..» وساق حديثاً، في آخره: «واعلم أنّ أسرع أرض العرب خراباً الجناحان: مصر والعراق». **وإسناده منقطع.**

وأخرج أبو عمرو الداني في «الفتن» (٤/ ٩٠٧-٩٠٨، ٩١٥ رقم ٤٧٠، ٤٧٦) **بسندٍ فيه مجاهيل** إلى عبدالله بن الصامت، قال: خرجتُ أنا وأبيٌّ من المسجد، فقال عبدالله: إنّ أسرعَ الأرَضينَ خراباً البصرةُ ومصرُ. فقلت: وما يخربها، وفيها عيون الرجال والأموال؟ فقال: يخربها القتل الأحمر، والجوع الأغبر، كأني بالبصرة، كأنها نعامة جاثمة[١]، وأما مصر فإن نيلها ينضَب[٢]. أو قال: ييبس. فيكون ذلك خرابها»[٣].

وأخرج الديلميُّ عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ: «ويبدأ الخراب في أطراف الأرض حتى تخربَ مصر، ومصر آمنة من الخراب حتى تخرب البصرة، وخراب البصرة من العراق، وخراب مصر من جفاف النيل»، وفيه: «وخراب الأُبُلَّة من الحصار»، وآخره: «وخراب العراق من القحط»[٤].

---

(١) يقال: جثم الطير جثوماً، وهو بمنزلة البروك للإبل. انظر: «النهاية» (١/ ٢٣٩).

(٢) نضب الماء: إذا غار ونفد. انظر: «النهاية» (٥/ ٦٨).

(فائدة): أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٤٢ رقم ١٧٩٥) **بسند واهٍ جدّاً** عن سعيد بن مسروق رفعه -وهو معضل-: «تغور المياه كلها، وترجع إلى أماكنها إلى نهر الأردن ونيل مصر».

(٣) وذكره المقريزي في «خططه» (١/ ٣٣٤).

(٤) لم أظفر به في طبعتَي «الفردوس»، ونسبه للديلمي أبو الفرج بن الجوزي في «روضة المشتاق، والطريق إلى الملك الخلاق»، ونقله عنه القرطبي في «التذكرة» (٣/ ٣٥٦)، وقد وجدته منسوباً للديلمي -أيضاً- عند السيوطي في «رفع شأن الحبشان» (ص ٣٧٨-٣٧٩)، وأوله عنده: «يبدو الخراب».

ثم ظفرتُ به على طوله عن كعب قوله بألفاظ متغايرة، انظرها عند: نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٠٨ رقم ٨٩٢)، والحاكم (٤/ ٤٦٢)، وأبي عمرو الداني (٤/ ٨٨٠-٨٨١ رقم ٤٥٤، ٤٥٥)، وأورده =

ووجدته معزوّاً للديلمي في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٥١ رقم ١٩ مختصراً) بلفظ: «خراب الري من قبل الديلم، وخراب الديلم من قبل الأرمن»، وقال: «قلت: لم يبيّن علته».

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٥٠) بسند حسن عن نوف البكالي، قال: «إنّ الدنيا مُثِّلَتْ على طير، فإذا انقطع جناحاه وقع، وإنَّ جناحَيِ الأرض: مصر والبصرة، فإذا خربتا ذهبت الدنيا».

وبنحوه عن إياس بن معاوية[1] عند: ابن أبي الدنيا في «الإشراف» (رقم ٢١٣)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٣٥٥)، والدينوري في «المجالسة» (رقم ٣١٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ١٩٢-١٩٣)-.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٣٩ رقم ٣٠٣) بسند رجاله ثقات عن عبدالله بن عمرو، قال: «ويل للجناحين من الرأس، ويل للرأس من الجناحين». قال شعبة: فقلت: وما الجناحان؟ قال -أي: يعلى بن عطاء-: العراق[2] ومصر، والرأس: الشام.

= المقريزي في «خططه» (١/ ٣٣٤)، ولفظ الداني: «الجزيرة آمنة من الخراب حتى تخرب أرمينية، ومصر آمنة من الخراب حتى تخرب الجزيرة، والكوفة آمنة من الخراب حتى تكون الملحمة». وأرمينية هي الآن إحدى الجمهوريات السوفياتية، وقد أصيبت بزلزال عظيم من نحو بضع سنوات!

ونحوه عند الداني (٤٥٦، ٦١١) عن وهب بن منبه قوله.

وظفرتُ بنحوه عن أبي هريرة عن رسول الله أو كعب، أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٣٤٧-٣٤٨ رقم ٣٤٤).

(١) الخبر في «تاريخ صنعاء» (ص ٤٦، ٩٩، ٣٩١)، و«محاضرة الأبرار» (٢/ ٣٤٨)، و«عيون الأخبار» (١/ ٢١٦)، وفي «بهجة المجالس» (٣/ ١٨١): «كان يقال...»، وأورده أبو حيان التوحيدي في «البصائر والذخائر» (٣/ ١٤٥) عن أبي هريرة!! ثم ظفرتُ به مسنداً عنه عند ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣١٦).

(٢) هذا يؤكّد أن (البصرة) ذكرت لكونها عَلَماً على (العراق) آنذاك، وإلا فـ(الكوفة) -مثلاً، وكانت معروفة -أيضاً- آنذاك- مثلها، فأسند ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٣١٨) بسند صحيح عن إبراهيم التيمي، قال: لما أُمِرت الأرض أن تغيض غاضت، إلا أرض الكوفة فلغيت، فجميع الأرض تُكربُ على ثورين، وأرض الكوفة تُكرب على أربعة ثيران. =

وإن كان الطمع في العراق يكون بالفرات، فإنما الخراب بمصر يقع بالاعتداء على النيل، كما يكون -أيضاً- بحسر الفرات عن جبل من ذهب، كما هو وارد في الأخبار التي وردت في أحداث ما قبل ظهور المهدي، وسيأتي بيان ذلك -إن شاء الله تعالى- مفصّلاً لاحقاً، والله المستعان، لا رب سواه.

ولا يبعد أن يكون (المنع) الوارد في حديث أبي هريرة يبدأ بـ(القفيز) و(الدرهم) أو (المدي) و(الدينار) أو (الإردب) و(الدينار)، وينتهي بحسر الفرات والعمل على الاعتداء على (النيل)، ويكون ذلك من إرهاصات وأمارات خروج المهدي، وسيأتي لهذا مزيد بيان[1]، مع التنويه على ذكر المهدي في المرفوع[2] عن جابر بعد ذكره منع العراق والشام القفيز والمدي.

فصل

في وُصول الشَّرِّ والفِتنِ آخر الزمان كل مكان

مما ينبغي ذكره، أن السلف الصالح «كانوا يسمون (البصرة) (هنداً)؛ لأنها من جهة الهند، ومنها يُسلك إلى الهند»[3]، ودليله:

= وذكر -أيضاً- (١/ ٣١٦) عن شعيب بن صخر، قال: تذاكرت عند زياد البصرة والكوفة، فقال زياد: لو ضلّتِ البصرة لجعلتُ الكوفة لمن دلّني عليها. ونقل عن ابن سيرين، قال: كان الرجل يقول: غضب الله عليك كما غضب أمير المؤمنين على المغيرة، عزله عن البصرة، واستعمله على الكوفة.

(١) انظر: (ص ٥٤٤).

(٢) عند مسلم (رقم ٢٩١٣) بعد (٦٧)، والحديث تقدم (ص ١٠٣).

(٣) من كلام ابن رجب في «فضائل الشام» (ص ٦٦).

وعليه يحمل ما أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٧٢)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٨٣)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (رقم ٢٨٨)، والطبراني في «الأوسط» (٦٧٣٧) و«مسند الشاميين» (رقم ١٨٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٩٧) من حديث ثوبان رفعه: «عصابتان من أمتي أحرزهم الله من النار: عصابة تغزو الهند، وعصابة تكون مع عيسى ابن مريم». وإسناده حسن.

ما أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٩٠) وغيره عن خالد بن الوليد، قال: كتب إليّ أميرُ المؤمنين حين ألقى الشامُ بَوَانِيَه[1]: بَثْنِيَّةً[2] وعسلاً -وشك عفانُ[3]، مرة قال: حين ألقى الشامُ كذا وكذا-، فأمرني أن أسيرَ إلى الهند -والهندُ في أنفُسنا يومئذٍ البصرة-، قال: وأنا لذلك كارهٌ، قال: فقام رجلٌ، فقال لي: يا أبا سليمان! اتق الله، فإنَّ الفِتَنَ قد ظهرت. قال: فقال: وابنُ الخطاب حيّ؟! إنما تكون بعدَه، والناسُ بذي بِلِيَّان -أو بذي بِلِّيان[4]- بمكان كذا وكذا، فينظرُ الرجلُ، فيتفكّرُ: هل يجد مكاناً لم ينزل به مثلَ ما نزلَ بمكانه الذي هو فيه من الفتنة والشر فلا يجده، قال: وتلك الأيام التي ذكر رسولُ الله ﷺ: «بين يَدَي الساعة، أيام الهَرْج». فنعوذ بالله أن تدركنا وإياكم تلك الأيام.

وهذا سند حسن، ولا سيما في المتابعات والشواهد، كما قال شيخنا الألباني -رحمه الله-

---

وما أخرج -أيضاً- أحمد (٢/ ٢٢٨-٢٢٩، ٣٦٩)، والنسائي (٦/ ٤٢)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٩١)، والحاكم (٣/ ٥١٤)، والبيهقي (٩/ ١٧٦) وفي «الدلائل» (٦/ ٣٣٦)، وأبو نعيم (٨/ ٣١٦-٣١٧) عن أبي هريرة، قال: وعدنا رسول الله ﷺ غزوة الهند. وإسناده حسن لغيره. وانظر: «العلل» (١/ ٣٣٤) لابن أبي حاتم، و«الميزان» (١/ ٣٨٨).

(١) بوانيه؛ أي: خيره، وما فيه من السَّعة والنعمة. والبواني في الأصل: أضلاع الصدر، وقيل: الأكتاف والقوائم. الواحدة: بانية. كذا في «النهاية» (١/ ١٦٤).

(٢) بثنية: البثنية: حنطة منسوبة إلى البثنة، وهي ناحية من رستاق دمشق، وقيل: هي الناعمة اللينة من الرملة اللينة، يقال لها: (بثنية)، وقيل: هي الزبدة؛ أي: صارت كأنها زبدة وعسل؛ لأنها صارت تُجبَى أموالُها من غير تعب. كذا في «النهاية» -أيضاً- (١/ ٩٥).

(٣) هو ابن مسلم الصفار، شيخ أحمد في هذا الأثر، ولم يعزه في «إتحاف المهرة» (٤/ ٤٠٩ رقم ٤٤٥٦) إلا لأحمد.

وذكر عباس الدوري في «تاريخه» (٢/ ٤٠٨ رقم ١٩٧٩) شك عثمان -هذا- عن ابن معين، قال: «قال عفان في حديث: «إذا ألقى الشام بوانيه ومات عليه، وأما غير عفان فحدث به: «إذا ألقى الشام بواتيه»! كذا فيه، وفي «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣١٢)!!

(٤) ضبط بكسر الباء واللام وتشديد الياء آخر الحروف؛ أي: إذا كانوا طوائف وفِرَقاً من غير إمام، وكل من بَعُد عنك حتى لا تعرف موضعه فهو بذي بِليّ. كذا في «النهاية»، ونحوه في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣١٣).

في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٢٤٩ رقم ١٦٨٢).

وتعجبني جداً مقولة ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ١٧) عند ذكره (الهرج)، قال: «وجاء تفسير أيام الهرج فيما أخرجه أحمد والطبراني بسندٍ حسن...» وساقه.

والخبر هذا لا نُكرة فيه، والهرج[1] المجمل فيه مذكور في «الصحيحين»، وكذا ظهور الفتن، وسائر رواته ثقات رجال الشيخين، وغاية ما فيه أن تابعيّه -وهو من أواسطهم- غير معروف، يقول الإمام الذهبيُّ: «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه، وتُلقِّيَ بحُسن الظنّ إذا سَلِمَ من مخالفةِ الأصول وركاكة الألفاظ»[2].

والخبر الذي معنا؛ لا أقول: إنه لا يخالف الأصول، بل فيه ما هو مقرر في العقول في زمن صحابة الرسول ﷺ، والغاية من إيراده أمور:

الأول: كثرة الخير الذي ظهر من الشام في زمن عمر للمسلمين[3]، وأجرى الله ذلك على يد عبده خالد بن الوليد، ويقول هنا ما معناه: «لما اطمأنّ الشام وهدأ وذهبت شوكته، وسكنت الحرب منه، وصار ليناً، لا مكروه فيه، فإنما هو خِصب كالحنطة والعسل عزلني عمر، واستعمل غيري»[4].

ويدلك على هذا لفظ الأعمش؛ وهو: «إن عمر بعثني إلى الشام وهي بهمة».

الثاني: إن الهند كانت في نفوسهم البصرة، وبه تفهم سائر الأحاديث الواردِ فيها ذكرُ (الهند).

الثالث: الفتن ظهرت في زمن الصحابة، ولكن الذي يموج منها موج البحر يكون

---

(١) وللمذكور هنا شاهد آخر، خرجه شيخنا الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (١٦٨٢).

(٢) «ديوان الضعفاء» (٤٧٨ - آخره).

(٣) انظر تحديده فيما سبق (ص ٩١).

(٤) من كلام أبي عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٣٠).

بعد وفاة عمر.

الرابع -وبيت القصيد-: إن الفتن آخر الزمان ستشتد، وتظهر بجلاء في جميع البلدان، «فينظر الرجل، فيتفكر: هل يجد مكاناً لم ينزل به مثل ما نزل بمكانه الذي هو فيه من الفتنة والشر، فلا يجده»، ويكون هذا وهم (بذي بليان)؛ أي: وهم طوائف وفرق من غير إمام، كما قدمناه، وإن كان خالد قد تعوذ أن تدركه تلك الأيام، فوالله إنا نعيشها ونحسّ بها، فنعوذ بالله من الخذلان، أو أن نردّ على أعقابنا، أو أن نفتن.

نعم؛ الفتن تظهر آخر الزمان على هيئة أمواج (تجيء) و(تنكشف)[1]، وهذه الأمواج لها أماكن، تكاد لا تسلم منها محلّة، ولكن ارتطامها المباشر يكون في بلدان معيّنة، وتبدأ بالمشرق، ثم تتحوّل إلى المغرب، وعندئذٍ تكون بدايات وإرهاصات الملاحم التي تسبق خروج المهدي.

أخرج البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٦٣) وغيره عن عصمة بن قيس صاحب رسول الله ﷺ، أنه كان يتعوّذ في صلاته من فتنة المغرب.

وفي لفظ لابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٣٨٨): «أنه كان يتعوذ بالله من فتنة المشرق. فقيل له: كيف فتنة المغرب؟ قال: تلك أعظم وأعظم».

وفي لفظ لنعيم بن حماد (٧٤٨): «تلك أعظم وأطمّ».

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٢٠): «رجاله ثقات».

قلت: فيه الراوي عن عصمة، واسمه: أزهر الهوزني، شامي، ذكره ابن حبان (٤/ ٣٩) في (ثقات التابعين)، وعده أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ١٨٥ رقم ٥٠) من (الصحابة)، وأسند برقم (١٢٨) عن أبي الوليد أزهر بن قيس (صاحب النبي ﷺ) قال: أنه كان يتعوذ في صلاته من فتنة المغرب.

---

(١) هذان اللفظان نبويان ثابتان في «صحيح مسلم» من حديث عبدالله بن عمرو سيأتي بتمامه (ص ٢٧٦-٢٧٧)، وانظر تعليقنا عليه.

وقال: «لا أعلم له غيره».

وهكذا أخرجه ابن شاهين -ومن طريقه أبو موسى في «الذيل»-: حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، به. أفاده ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٢٢٨).

وترجم ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١/ ٧٤) لأزهر بن قيس، وقال: «لم يرو عنه غير حريز بن عثمان -فيما علمت-، حديثه عن النبي ﷺ[1] أنه كان يتعوذ في صلاته من فتنة المغرب، لا أعلم له غيره»، وتابعه الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ١٣ رقم ٨٥)، وهذا وهم سببه سَقْطٌ في طريق البغوي، وتابعه عليه الآخرون، حتى الذهبي! وكشف ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٢٢٨-٢٢٩ رقم ٥١٦) عن هذا الوهم وترجم (أزهر بن قيس) في (القسم الرابع) (فيمن ذُكر في الكتب على سبيل الوهم والغلط)، وقال: «وقد تم الوهْمُ عليهم فيه جميعاً؛ وسببه أن الإسناد الذي ساقه البغوي سقط منه والدُ أزهر، واسم الصحابي، وبقي اسمُ أبيه، فتركيب هذه الترجمة من اسم أزهر ومن اسم والد أزهر، واسم الصحابي؛ ولا وجود لذلك في الخارج، وتبع البغوي ابن شاهين، وبقيَّة مَن جاء بعده من غير تأمُّل».

والصواب أنه موقوف على عصمة[2]، نعم ورد مرفوعاً عن غيره ولا يثبت، أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (٤/ ٩٢٥ رقم ٤٨٥) عن شعيب بن حرب، قال: «كان رسول الله ﷺ يتعوذ من فتنة المغرب». وإسناده واهٍ بمرة، فيه إسحاق بن أبي يحيى الكعبي هالك، وشعيب من صغار أتباع التابعين.

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٢٦٥ رقم ٧٥٩) عن ابن عباس رفعه: «أحذركم فتنةً تقبل من المشرق، ثم فتنة تقبل من المغرب». وإسناده ضعيف جدّاً.

قلت: والشاهد أن الفتن تشتد آخر الزمان، وتزيد الصادق المخلص تألّماً وتوجّعاً، لما يترتب على انتشارها من غربة الإسلام والمسلمين، كما هو مُشاهدٌ الآن لكل مسلم في كل مكان، ولا قوة إلا بالله.

---

(١) كذا جعله مرفوعاً! وهو موقوف.

(٢) انظر في ضعف المرفوع: «السلسلة الضعيفة» (٦٠٢٩).

فصل

في الأخبار السابقة، هل مَضتْ وانتهتْ؟

ظهر لنا من خلال ما مضى، أن الأخبار الواردة في الفتن، ذكرت العراق بعامة، والبصرة والكوفة بخاصة، وأن فتنة التتر والمغول التي قد ظهرتْ سابقاً، قد حملها العلماء على حديث: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر، وحتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، ...»[1].

وهذا أمر مشهور عندهم، سبق أن نقلناه[2] عن ابن تيمية وابن حجر والنووي.

ونزيد هذا الأمر وضوحاً، فنقول:

أولاً: ليست كل الأحاديث والآثار السابقة مضت وانتهت[3]، بل في بعضها مؤيِّدات ومرجِّحات إلى عدم وقوعها بعد، ولا سيما حديث: «منعت العراق...»، فإنه -فيما يبدو لي- لا صلة له بما مضى من فتنة المغول والتتر، وسيأتي لهذا مزيد بيان في فصل خاص.

ثانياً: لا شك أن لفتنة المغول والتتر صلة بحديث وأخبار سبقت، وتكاد تُجمِعُ كلمة العلماء (مؤرخين وشراح حديث) على ذلك، ونخص الفصل الآتي لنقولاتهم وكلامهم على اختلاف أعصارهم وأمصارهم.

ثالثاً: ما قيل سابقاً في الأحاديث يقال -أيضاً- في الآثار؛ فإنّ بعضها قد ظهر بعد زمانهم بمدة يسيرة، وبعضها لم يظهر، ويعجبني ما قاله أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت ٣٨٢هـ) في كتابه «تصحيفات المحدثين» (١/ ٨٢-٨٣): «سمعتُ شيخاً من شيوخ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) (ص ١٢٥).

(٣) يتعامل الكثير مع كثير من أشراط الساعة -مثل افتراق هذه الأمة إلى فرق عديدة- على أن عجلة الزمن قد توقّفت، ويجعلون المدى الزمني للأحاديث ما عايشوه ورأوه فحسب، وهذا زلل منهجي، يتفرع عنه علل خطيرة.

البصرة يحكي ولم يذكر إسناداً، قال: غَبَر المحدثون بالبصرة زماناً يروون، أن عليّاً -رضي الله عنه- قال: «ألا إن خراب بصرتكم هذه يكون بالريح». فما أقلعوا عن هذه التصحيفة إلا بعد مئتي سنة، عند معاينتهم أمر الزّنج».

قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٨): «دخل الزِّنج البصرة وقت الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من شوال سنة سبع وخمسين ومئتين، فأقاموا على القتل والإحراق ليلة السبت ويوم السبت، ثم عادوا لها يوم الإثنين، فدخلوها وقد تفرق الجند وهربوا، فنادَوْا بالأمان، فلما ظهر الناس قتلوهم، فلم يسلم منهم إلا النادر، واحترق الجامع ومن فيه»[١].

قال البرزنجي في «الإشاعة» (ص ٨٧ - ط. دار الهجرة): «وفي أيام المعتمد في سنة ست وستين ومئتين دخلت الزنج البصرة وأعمالها وخربوها، وبذلوا السيف وسبوا وهم من الخوارج الذين قتلهم أمير المؤمنين عليّ، وأعقب ذلك الوباء العظيم فمات خلق كثير لا يحصون، ثم أعقبه هزات وزلازل فمات تحت الردم ألوف من الناس، واستمر القتال مع الزنج إلى سنة سبعين.

قال الصولي: إنه قتل من المسلمين ألف ألف وخمس مئة آدمي، وقتل في يوم واحد بالبصرة ثلاث مئة ألف، وكان له منبر في بلده يصعد عليه يسب عثمان وعليّاً ومعاوية وطلحة والزبير وعائشة، وكان ينادي على المرأة العلوية في عسكره بدرهمين وثلاثة، وكان عند الواحد منهم العشرين من العلويات يستخدمهن، فقتل اللعين رئيس الزنج سنة سبعين، وكان اسمه بهبود، وكان يدّعي أنه أُرسِل إلى الخلق؛ فردَّ الرسالة، وإنه مطلع على المغيبات، ووقع في زمنه غلاء مفرط بالحجاز والعراق، وبلغ كُرُّ الحنطة ببغداد بمئة وخمسين ديناراً،

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: «تاريخ ابن جرير» (٩/ ٤٧٦ وما بعد)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٨)، ولشيلمة «أخبار صاحب الزنج ووقائعه»، وللوشاء «أخبار صاحب الزنج». ذكرهما ياقوت في «معجم الأدباء» -على الترتيب- (٦/ ٤٩٤، ٢٧٨).

وللمستشرق تيودور نولدكه بحث مفصل عن ثورة الزنج، وكذلك ألف الدكتور فيصل الساحر «ثورة الزنج»، وفي أكثر من ثلثه تفاصيل مجريات الحروب ومراحلها، وهو مطبوع ببغداد، سنة ١٩٥٤م، ووقفت -أيضاً- على كتاب «ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد» لأحمد عُلَبي، مطبوع في بيروت، سنة ١٩٦١م.

والكُرّ ستة أحمال الحمير والبغال واثنا عشر وَسْقاً، وفي أيامه انبثق في نهر عيسى بَثْقٌ، فجاء الماء إلى الكرخ فهدم سبعة آلاف دار، وفي زمنه ظهرت القرامطة بالكوفة، وهم نوع من الملاحدة وهم الباطنية يدّعون أنه لا غسيل من الجنابة، وأن الخمر حلال، وأن الصوم في السنة يومان، ويزيدون في أذانهم محمد ابن الحنفية رسول الله، وأن الحج والقبلة إلى بيت المقدس، وأشياء أُخر».

وأسند ابن المقرئ في «معجمه» (ص ٣٥٣/ رقم ١١٧٢) إلى ذي النون المصري الزاهد، قال -وأومأ إلى موضع بمصر-: «كأنك عن قليل ترى هذه المدينة عامرة، ويخرج منها الخيل المحذفة وقوم من عجم، وعن قليل تراها خراباً»، وعقبه: «قال أبو الحسن: ورأيناها عامرة، ورأيناه خراباً».

فصل

في فتنة التّتر والمغول

فتنة المغول والتتر من أعظم الفتن التي اجتاحت المسلمين، فقد قُوِّضَتْ بسببها الخلافةُ العباسية سنة ٦٥٦هـ، واستحلوا بغداد، وأبادوا خضراءها، واستحلوا بيضتها، وفعلوا فيها ما لا يمكن وصفه، ثم فعلوا نحواً من ذلك في حلب، وأخذوا دمشق سهلة سائغة، ثم فعلوا مثل ذلك في مصر -أيضاً-، حتى أمكن الله منهم في عام (٦٥٨هـ) في موقعة (عين جالوت) على يد المظفر قطز بن عبدالله المعزي، وقائد جيشه الظاهر بيبرس، فلم ينج منهم إلا من وَلّى الأدبار، واختفى عن الأنظار.

قال ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»[1] في حوادث سنة (ست وخمسين وست مئة) ما

---

(١) (١٧/ ٣٥٦-٣٦٤ - ط. هجر)، وانظر -أيضاً-إن أردتَ الاستزادة-: «الروضتين في أخبار الدولتين» (٢/ ٤٧٧ و٤/ ٤١١)، «الذيل على الروضتين» (ص ١٩٨-١٩٩) لأبي شامة، «ذيل مرآة الزمان» (١/ ٨٥-٩٢)، «نهاية الأرب» (٢٧/ ٣٨٠-٣٨٣)، «العبر» (٥/ ٢٢٥-٢٢٦)، «عقد الجمان» (١/ ١٦٧-١٨٣)، «شفاء القلوب» (٢٦٨-٢٩٦).

نصُّه: «فيها أخذت التتار بغداد، وقتلوا أكثر أهلها حتى الخليفة، وانقضت دولة بني العباس منها.

استهلّت هذه السنة وجنود التتار قد نازلت بغداد صُحبةَ الأميرين اللذَيْن على مقدمة عساكر سلطان التتار هولاكوقان[1]، وجاءت إليهم أمدادُ صاحبِ الموصل يساعدونَهم على البغاددة، ومِيرَتُه وهداياه وتحفُه، وكل ذلك خوفاً على نفسه من التتار، ومصانعةً لهم -قبحهم الله تعالى-، وقد سُتِرَت بغداد، ونُصبت فيها المجانيقُ والعَرَّادَاتُ وغيرُها من آلات الممانعة التي لا تَرُدُّ من قدر الله -سبحانه وتعالى- شيئاً، كما ورد في الأثر: «لن يُغنِيَ حَذَرٌ من قَدَر»[2]، وكما قال -تعالى-: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤]، وقال -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وأحاطت التتارُ بدار الخلافة يرشقونها بالنُّشَّاب من كل جانب، حتى أصيبت جاريةٌ كانت تلعب بين يدي الخليفة وتُضحكه، وكانت من جملة الحظايا، وكانت مُوَلَّدةً تُسمى

---

(١) هولاكو؛ هو: ابن طلو. وفي «طبقات الشافعية» (٨/ ٢٦٨): «ابن تولى»، وفي «شذرات الذهب» (٥/ ٣١٦): «ابن قولى» بن جنكيز خان، كانت وفاته سنة ٦٦٤هـ كما في «الشذرات» -أيضاً-.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٤٢ رقم ٢٥١٩) وفي «الدعاء» (٢/ ٨٠ رقم ٣٣)، والبزار في «المسند» (٣/ ٢٩-٣٠ رقم ٢١٦٥ - «زوائده»)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٦٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٥٣)، وابن الجوزي في «الواهيات» (٢/ ٣٥٩ رقم ١٤١١) عن عائشة، عن النبي ﷺ بأطول من هذا، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وفي إسناده زكريا بن منظور، قال الحافظ الذهبي معقباً على الحاكم: «زكريا مُجمَعٌ على ضعفه». وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٦).

وله شاهد من حديث معاذ رفعه، أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٣-١٠٤ رقم ٢٠١) و«الدعاء» (٣٢)، ولفظه: «لن ينفع حذر من قدر، ...». وفيه شهر بن حوشب، فيه كلام، ولم يسمع من معاذ، وفيه إسماعيل بن عياش، وروايته هنا عن أهل الحجاز، وهي ضعيفة. انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٦).

وشاهد آخر من حديث أبي هريرة، عند البزار (٢١٦٤ «زوائده»)، وفيه إبراهيم بن خثيم، متروك.

وانظر: «العلل» (١/ ٢٢٠) لابن أبي حاتم، «شأن الدعاء» (٦-١٣) للخطابي، «الداء والدواء» (١٨-٢٢) لابن القيم.

عرفةَ، جاءها سهمٌ من بعض الشبابيك فقتلها وهي ترقص بين يدي الخليفة، فانزعج الخليفةُ من ذلك، وفزع فزعاً شديداً، وأحضر السهمَ الذي أصابها بين يديه، فإذا عليه مكتوب: إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدرِه سلبَ ذوي العقول عقولَهم.

فأمر الخليفة عند ذلك بزيادة الاحتراز، وكثرةِ الستائر على دار الخلافة، وكان قدوم هولاكوقان بجنوده كلِّها -وكانوا نحواً من مئتي ألف مقاتل- إلى بغداد في ثاني عَشَرَ المُحَرَّم من هذه السنة، وهو شديدُ الحَنَق على الخليفة بسبب ما كان تقدم من الأمر الذي قدّره الله وقضاه وأنفذه وأمضاه، وهو أن هولاكوقان لما كانَ أولُ بروزِه من هَمَذان متوجهاً إلى العراق أشار الوزير مُؤَيِّدُ الدِّين محمد بنُ العَلقمي على الخليفة بأن يبعث إليه بهدايا سَنِية؛ ليكون ذلك مداراةً عما يريده من قصد بلادهم، فخذَّل الخليفة عن ذلك دُوَيْدارُه[١] الصغيرُ أَيْبَك وغيرُه، وقالوا: إن الوزير إنما يريد بهذا مصانعة ملك التتار بما يبعثه إليه من الأموال، وأشاروا بأن يبعث إليه بشيء يسير، فأرسل شيئاً من الهدايا، فاحتقرها هولاكوقان، وأرسل إلى الخليفة يطلب منه دُوَيْدارَه المذكورَ، وسليمان شاه، فلم يبعثهما إليه، ولا بالى به حتى أزِف قدومُه، ووصل إلى بغداد بجنوده الكثيرة الكافرة الفاجرة الظالمة الغاشمة، ممن لا يُؤمِن بالله ولا باليوم الآخر، فأحاطوا ببغداد من ناحيتها الغربية والشرقية، وجنودُ بغداد في غاية القلة ونهاية الذِّلَّة، لا يبلغون عشرةَ آلاف فارس، وهم في غاية الضعف، وبقيةُ الجيش كلُّهم قد صُرفوا عن إقطاعاتهم حتى استعطى كثيرٌ منهم في الأسواق وأبواب المساجد، وأنشد فيهم الشعراء القصائد يرثون لهم، ويحزنون على الإسلام وأهله، وذلك كلُّه عن آراء الوزير ابن العلقمي الرافضي، وذلك أنه لما كان في السنة الماضية كان بين أهل السنة والرافضة حرب شديدة، نُهبت فيها الكَرْخُ مَحَلَّةُ الرافضة، حتى نُهبت دورُ قَرابات الوزير، فاشتد حنقُه على

---

(١) في «ذيل مرآة الزمان»، و«نهاية الأرب»، و«عقد الجمان» جاءت صفته، أنه الدوادار. ولم يُذكر في «الذيل على الروضتين»، والمثبت موافق لما في «العبر». والدوادرية: تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور، وتقديم القصص إليه، والمشاورة على من يحضر إلى الباب الشريف، وتقديم البريد، هو وأمير جاندار وكاتب السر، ويأخذ الخط على عامة المناشير والتواقيع والكتب، وإذا خرج عن السلطان بكتابة شيء بمرسوم؛ حمل رسالته وعينت فيما يكتب. انظر: «صبح الأعشى» (٤/ ١٩).

ذلك، فكان هذا مما أهاجه على أن دبَّر على الإسلام وأهله ما وقع من الأمر الفظيع الذي لم يُؤَرَّخْ أشنعُ منه منذ بُنيت بغداد، وإلى هذه الأوقات[1]، ولهذا كان أولَ من برز إلى التتار هو، فخرج في أهله وأصحابه وخدمه وحشمه، فاجتمع بالسلطان هولاكوقان -لعنه الله تعالى-، ثم عاد فأشار على الخليفة بالخروج إليه والمثول بين يديه لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم ونصفه للخليفة، فاحتاج الخليفةُ إلى أن خرج في سبع مئة راكب من القضاة والفقهاء والصوفية ورءوس الأمراء والدولة والأعيان، فلما اقتربوا من منزل السلطان هولاكوقان حُجبوا عن الخليفة إلا سبعة عشر نفساً، فخلص الخليفة بهؤلاء المذكورين، وأُنزل الباقون عن مراكبهم ونُهبت، وقُتلوا عن آخرهم، وأُحضر الخليفة بين يدي هولاكو فسأله عن أشياء كثيرة، فيقال: إنه اضطرب كلامُ الخليفة من هول ما رأى من الإهانة والجبروت، ثم عاد إلى بغداد وفي صحبته خواجا نصيرٌ الطوسي -لعنة الله عليه-، والوزير ابن العلقمي وغيرُهما، والخليفةُ تحت الحَوْطة والمصادرة، فأحضَر من دار الخلافة شيئاً كثيراً من الذهب والحُلِي والمَصاغ والجواهر والأشياء النفيسة، وقد أشار أولئك الملأُ من الرافضة -لعنة الله عليهم- وغيرُهم من المنافقين على هولاكوقان أن لا يصالح الخليفة، وقال الوزير: متى وقع الصلحُ على المناصفة لا يستمر هذا إلا عاماً أو عامين، ثم يعود الأمرُ إلى ما كان عليه قبل ذلك.

وحسّنوا له قتلَ الخليفة، فلما عاد الخليفةُ إلى السلطان هولاكوقان أمر بقتله، ويقال: إن الذي أشار بقتله الوزيرُ ابن العلقمي والنصيرُ الطوسيُّ، وكان النصير عند هولاكوقان قد استصحبه في خدمته لما فتح قلاع الأَلَموت وانتزعها من أيدي الإسماعيلية، وكان النصِير وزيراً لشمس الشموس ولأبيه من قبله علاء الدين بن جلال الدين، وكانوا ينتسبون إلى نزار

---

(١) اللهم لطفك وحنانيك! اللهم احفظ أهل السنة بعامة، وطلبة العلم بخاصة مما يجري، ومما ينتظر وقوعه.

وقد اطلعت على جريدة «البصائر» العراقية، التي تصدر عن (هيئة علماء المسلمين في العراق)! -كما هو مثبت عليها- في العدد (١٠)، الثلاثاء/ ١١ شعبان/ سنة ١٤٢٤هـ الصفحة الأخيرة منها، ففيها بيان لجريمة نكراء، حصدت أرواح أبرياء، بأيدي مجرمين من هؤلاء، في البصرة قبل التاريخ المذكور بأيام، وحدثني بعض الثقات، وأراني صوراً تقشعر لها الأبدان، من المثلة في الجثث وتقطيع الأطراف، غيظاً على أهل السنة، ولا قوة إلا بالله!

ابن المستنصر العُبَيدي، وانتخب هولاكوقان النصير ليكون في خدمته كالوزير المشير، فلما قدم هولاكوقان وتهيَّب من قتل الخليفة هوّن عليه الوزيران ذلك، فقتلوه رَفْساً وهو في جُوالق؛ لئلا يقع إلى الأرض شيءٌ من دمه، خافوا أن يُؤخذ بثأره فيما قيل لهم، وقيل: بل خنقٌ. ويقال: غُرِّق. فالله أعلم. فباءوا بإثمه وإثم من كان معه من سادات العلماء والقضاة والأكابر والرؤساء والأمراء وأولي الحل والعقد ببلاد بغداد، ومالوا على البلد، فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشُّبان، ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الحشوش، وقُنِيّ[1] الوسخ، وكمَنوا كذلك أياماً لا يظهرون، وكان الفئام من الناس يجتمعون في الخانات، ويُغلقون عليهم الأبواب، فتفتحها التتارُ إمّا بالكسر أو بالنار، ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي المكان، فيقتلونهم في الأسطحة، حتى تجريَ الميازيبُ من الدماء في الأزقة، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وكذلك في المساجد والجوامع والرُّبُط، ولم ينجُ منهم أحدٌ سوى أهلِ الذمة من اليهود والنصارى، ومَنِ التجأ إليهم وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي، وطائفةٍ من التجار أخذوا لهم أماناً بذلوا عليه أموالاً جزيلة حتى سلِموا وسلِمت أموالهم، **وعادت بغداد بعدما كانت آنَسَ المدنِ كلِّها كأنها خرابٌ ليسَ فيها أحدٌ إلا القليلُ من الناس، وهم في خوف وجوع وذِلّة وقِلة.**

وكان الوزير ابنُ العلقمي قبل هذه الحادثة يجتهد في صرف الجيوش وإسقاط أسهمهم من الدِّيوان، فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريباً من مئة ألف مقاتل، فيهم من الأمراء مَن هو كالملوك الأكابر، فلم يَزَل يجتهد في تقليلهم إلى أن لم يبق إلا عشرة آلاف، ثم كاتب التتار، وأطمعهم في أخذ البلاد، وسهَّل عليهم ذلك، وجلَّى لهم حقيقةَ الحال، وكشف لهم ضعفَ الرجال، **وذلك كلُّه طمعاً منه أن يُزيل السُّنَّة بالكلية، وأن يُظهِرَ البدعةَ الرافضية، وأن يقيم خليفةً من الفاطميّين، وأن يُبيد العلماءَ والمُفتِين،** واللهُ غالبٌ على أمره، وقد ردَّ كيدَه في نحره، وأذلَّه بعد العزة القَعساء[2]، وجعله حوشكاشاً للتتار بعد ما كان وزيراً للخلفاء،

---

(١) قني: جمع قناة. انظر: «الوسيط» (ق ن و).

(٢) القعساء: المتمنعة الثابتة. انظر: «الوسيط» (ق ع س).

واكتسب إثمَ من قُتل بمدينة بغداد من الرجال والنساء والأطفال، فالحكمُ لله العليِّ الكبير ربِّ الأرض والسماء.

وقد جرى على بني إسرائيل ببيت المقدس قريبٌ مما جرى على أهل بغداد، كما قصَّ اللهُ -تعالى- علينا ذلك في كتابه العزيز، حيث يقول: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴾ [الإسراء: ٤-٥] الآيات.

وقد قتل من بني إسرائيل خلقٌ من الصُّلحاء، وأُسِر جماعةٌ من أولاد الأنبياء، وخُرِّب بيتُ المقدس بعد ما كان معموراً بالعباد والزُّهَّاد والأحبار والأنبياء، فصار خاوياً على عروشه، واهيَ البناء.

وقد اختلف الناسُ في كمية من قُتل ببغداد من المسلمين؛ فقيل: ثمان مئة ألف. وقيل: ألفُ ألف وثمانُ مئة ألف. وقيل: بلغت القتلى ألفي ألف نفس. فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم العلي العظيم.

وكان دخولُهم إلى بغداد في أواخر المحرم، وما زال السيف يقتل أهلَها أربعين صباحاً، وكان قتل الخليفة المستعصم بالله أمير المؤمنين يوم الأربعاء رابع عشر صفر، وعفَى قبرُه، وكان عمره يومئذ ستاً وأربعين سنةً وأربعةَ أشهرٍ، ومدة خلافته خمسَ عشرةَ سنة وثمانيةُ أشهرٍ وأيامٌ، وقُتل معه ولدُه الأكبر أبو العباس أحمد، وله خمس وعشرون سنة، ثم قُتل ولدُه الأوسط أبو الفضل عبدُالرحمن، وله ثلاثٌ وعشرون سنة، وأُسر ولدُه الأصغر مبارك، وأُسرت أخواته الثلاث؛ فاطمة وخديجة ومريم، وأسر من دار الخلافة من الأبكار ما يقارب ألفَ بكر فيما قيل، والله أعلم، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقُتل أُستاذُدار[1] الخلافة الشيخُ محيي الدين يوسف بن الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي،

---

(١) أُستاذدار من الاستداريَّة؛ وهي: وظيفة موضوعها التحدث في أمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشراب خاناه والحاشية والغلمان. انظر: «صبح الأعشى» (٤/ ٢٠).

وكان عدوَّ الوزير، وقُتل أولاده الثلاثة؛ عبدُالرحمن، وعبدُالله، وعبدُالكريم، وأكابرُ الدولة واحداً بعد واحد، منهم الدُّوَيْدارُ الصغير مجاهد الدين أَيْبَك، وشهابُ الدين سليمان شاه، وجماعةٌ من أمراء السُّنَّةِ وأكابرِ البلد.

وكان الرجلُ يُستدعى به من دار الخلافة من بني العباس، فيخرجُ بأولاده ونسائِه وجواريه، فيُذهَبُ به إلى مقبرة الخلاّل، تُجاهَ المَنْظَرَة، فيُذبح كما تُذبح الشاةُ، ويُؤسَرُ من يختارون من بناته وجواريه.

وقُتل شيخُ الشيوخ مؤدب الخليفة صدر الدين علي بن النَّيَّار، وقُتل الخطباء والأئمة، وحملة القرآن، وتعطّلت المساجدُ والجماعات والجُمُعات مدة شهور ببغداد، وأراد الوزيرُ ابن العلقمي -قبحه الله ولعنه- أن يُعطل المساجد والجوامع والمدارس والرُّبُطَ ببغداد، ويستمرَّ بالمشاهدِ ومحالِّ الرفض، وأن يبنيَ للرافضة مدرسةً هائلة ينشرون علمهم وعَلَمَهم بها وعليها، فلم يُقْدِرْه الله -تعالى- على ذلك، بل أزال نعمته عنه، وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده فاجتمعا -والله أعلم- في الدرك الأسفل من النار.

ولما انقضى أمدُ الأمر المقدور، وانقضت الأربعون يوماً بقيت بغداد خاوية على عروشها، ليس بها أحد إلا الشاذ من الناس، والقتلى في الطرقات كأنها التلول، وقد سقط عليهم المطر، فتغيرت صورهم، وأنتنتِ البلدُ من جيفهم، وتغير الهواء، فحصل بسببه الوباء الشديد، حتى تعدّى وسرَى في الهواء إلى بلاد الشام، فمات خلقٌ كثير من تغير الجو وفساد الريح، فاجتمع على الناس الغلاءُ والوباء والفناء والطعن والطاعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولما نُودي ببغداد بالأمان خرج من كان تحت الأرض بالمطامير والقُنِيِّ والمغاير كأنهم الموتى إذا نبشوا من القبور، وقد أنكر بعضُهم بعضاً، فلا يعرف الوالدُ ولدَه ولا الأخُ أخاه، وأخذهم الوباء الشديد، فتفانوا ولحقوا بمن سلف من القتلى، واجتمعوا في البِلَى تحت الثرى، بأمر الذي يعلم السر وأخفى، الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى.

وكان رحيل السلطان المُسَلَّطِ هولاكوقان عن بغداد في جمادى الأولى من هذه السنة إلى

مقر ملكه، وفوَّض أمر بغداد إلى الأمير علي بَهادُر، فوّض إليه الشَّحْنكيَّة[١] بها وإلى الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، فلم يُمهله الله ولا أهمله بعد، بل أخذه أخذ عزيز مقتدر، في مستهل جمادى الآخرة عن ثلاث وستين سنة، وكان عنده فضيلةٌ في الإنشاء، ولديه فضيلة في الأدب، ولكنه كان شيعيّاً جلداً خبيثاً رافضيّاً، فمات كمداً وغمّاً وحزناً وندماً، إلى حيث ألقت رحلها أمُّ قَشْعَم[٢]، فَوَلِيَ بعده الوزارةَ ولدُه عزُّ الدين أبو الفضل محمد، فألحقه الله بأبيه في بقية هذا العام، ولله الحمد والمنة.

وذكر أبو شامة وشيخُنا أبو عبدالله الذهبيُّ وقُطب الدين اليونينيُّ[٣]، أنه أصاب الناسَ في هذه السنة بالشام وباءٌ شديد، وذكروا أن سببَ ذلك من فساد الهواء والجو، فسد من كثرة القتلى ببلاد العراق، وانتشر حتى تعدَّى إلى بلاد الشام. فالله أعلم».

وهذا البيان فيه الهلاك العام، والمصيبة العظمى التي حلّت بالمسلمين، ونحوه كثير في كتب التاريخ، ولا سيما تلك التي أُفردت بخصوصِ هذه الواقعة[٤]، وراقم هذه السطور

---

(١) الشحنكية: وظيفة يتولاها الشحنة وهو صاحب الشرطة أو متولي رئاسة الشرطة. دوزي. كذا ذكر معناه في حاشية «عقد الجمان» (١/ ١٧٦).

(٢) عبارة المصنف هذه مأخوذة من قول زهير:

فشدَّ ولم يُفزِع بيوتاً كثيرةً ... لدى حيث ألقتْ رحلَها أمُّ قَشعَمِ

وأم قشعم: الحرب. وقيل: المَنِيَّة. وقيل: الضَّبُع. وقيل: العنكبوت. وقيل: الذِّلَّة. وبكلٍّ فُسِّر قولُ زهير المذكور. انظر: «اللسان» (قشعم).

(٣) انظر: «الذيل على الروضتين» (ص ٢٠٠)، و«ذيل مرآة الزمان» (١/ ٩١)، و«العبر» (٥/ ٢٢٦).

(٤) لابن عربشاه «عمدة السير في دولة الترك والتتر» كذا في «هدية العارفين» (١/ ١٣)، ولأسعد أفندي «السبع السيار في أحوال التتار»، ومن الكتب المطبوعة: «الإعلام والتبيين في خروج الفرنج الملاعين على ديار المسلمين» لأحمد بن علي الحريري، و«تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قازان وبلغار وملوك التتار»، و«العالم الإسلامي في العصر المغولي» لبرتولد شبولر، نقله إلى العربية خالد أسعد عيسى، نشر دار حسان، و«قاهر العالم (جنكيزخان)» لرينيه غروسيه، نقله إلى العربية خالد أسعد عيسى، نشر دار حسان، و«الغزو المغولي، أحداث وأشعار» لمأمون فريز جرار، وفي الخزانة العامة بالرباط: «نزهة المقلتين في أخبار الدولتين العلائية والجلالية وما كان فيهما من الوقائع التاتارية»، وعنه مصورة على شريط (رقم ٦٧٧) في (مركز الوثائق والمخطوطات) في الجامعة الأردنية.

يرغب في إجراء دراسة تحليلية[١] لما جرى آنذاك، وعرضِها مع ما ورد من صفات (بني قنطوراء) في الآثار الصحيحة المتقدمة، لنرى دقّة التطابق بين ما يذكره شراح الحديث -وستأتي أقوالهم في الفصل الآتي- وبين ما هو واقع من التتر والمغول.

ومن الجدير بالذكر هنا أمور:

أولاً: وردت في بعض الحوادث صفاتٌ تأذن بأن بعض الآثار المتقدم ذكرُها إنما هي في هذه الفتنة، منها ما ذكره صاحب كتاب «الحوادث»[٢] (حوادث سنة ست وخمسين وست مئة)، قال ما نصه: «ذكرنا في سنة خمس وخمسين مسير السلطان هولاكوقان من بلاده نحو بغداد، وأنه أمر الأمير بايجو بالمسير إلى إرْبل وأن يعبر دجلة ويسير إلى بغداد من الجانب الغربي، ففعل ذلك، فلما بلغ الخليفة وصوله تقدم إلى الدُّويدار الصغير مجاهد الدين أيْبَك وجماعة من الأمراء بالتوجه إلى لقائه، فعبروا دجلةَ، فلما تجاوزوا قنطرة باب البصرة[٣] بفرسخ واحد رأوا عساكر المغول قد أقبلت كالجراد المنتشر، فالتقوا واقتتلوا يوم الأربعاء

---

(١) المقام لا يتسع للكلام المبسوط على فتنة التتر والمغول، وعلى الرغم مما وقع، فإن الزمان يُنْسِي!! ووقع خلط وخبط في أذهان المسلمين عن ترسم سنن الله الكونية، وارتباطها بسننه الشرعية، والحسرة والأسى لا تنتهيان لما يجد المتأمل أن ذلك واقع عند المصلحين -زعموا-، على وجه لا أظن أن له نظيراً في العلوم الأخرى، حتى وصل الأمر إلى أن (العقوبة) التي تشمل الأفراد أو الشعوب أو الدول، يحسبها بعض (المعتوهين) من (الخطباء المفوهين) نصراً وعزة وتمكناً، وقد أخطأوا -فيما مضى- في تقديراتهم (مرات). وستلحقها -فيما سيأتي- (كرات)، وما هي إلا أمارة على (أفهام منكوسة) توصل إلى (حقائق معكوسة)، و(الضحية): العامة الدهماء الذين لا يميزون بين (الأصيل) و(الدخيل)، ولا بين (الصحيح) و(الضعيف)، ويحسبون أن كل (مدوَّر رغيف)! ولا قوة إلا بالله.

دوّنتُ هذا على إثر ما أسمع من (المعدودين) (أطباء) و(دعاة) و(علماء) في (المجتمع) الذي أعيش فيه، في أوان ما جرى بالعراق، وسطرتُ هذين السطرين -فحسب- بعد انتهاء الأحداث باحتلال أمريكا وحلفائها لها؛ فهل من مدّكر؟!

(٢) مؤلفه مجهول من القرن الثامن الهجري، وهو الكتاب المسمى وهماً بـ«الحوادث الجامعة والتجارب النافعة»، والمنسوب لابن الفوطي، وهو في (ص ٣٥٤ وما بعد - ط. دار الغرب).

(٣) كانت هذه القنطرة تقع على نهر الصراة في الجنوب من المدينة المدورة.

تاسع المحرم، فانكسرت عساكر المغول قصداً وخديعة، فتبعهم الدُّويدار وقتل منهم عدة كثيرة وحمل رؤوسهم إلى بغداد، وما زال يتبعهم بقية نهاره، فأشار عليه الأمير فتح الدين بن كُرّ[١] بأن يثبت مكانه ولا يتبعهم، فلم يصغ إليه، فأدركه الليل وقد تجاوز نهر بشير بين دُجَيْل، فباتوا هناك.

فلما أصبحوا حَمَلت عليهم عساكر المغول وقاتلوهم قتالاً شديداً، فلم يثبت عساكر الدويدار، فانكسروا وكَرُّوا راجعين إلى بغداد، فوجدوا نهر بَشِير قد فاض من الليل وملأ الصحراء، فعجزت الخيول عن سلوكه ووحلت فيه، فلم يخلص منه إلا من كانت فرسه شديدة، وألقى معظم العسكر نفسَه في دجلة فهلك منهم خلق كثير، ودخل من نجا منهم بغداد مع الدُّويدار على أقبح صورة، وتبعهم الأمير بايجو وعسكره يقتلون فيهم، وغنموا سوادهم وكل ما كان معهم، ونزلوا بالجانب الغربي، وقد خلا من أهله، فشرعوا بالرمي بالنشاب إلى الجانب الشرقي، فكانت السِّهام تصل إلى الآدُر الشَّطَّانية، وكان الخليفة جالساً في رواقه وبين يديه صغيرة من مولّدات العرب تسمى «عَرَفة»، كانت مُدَلَّلة مطبوعة مضحكة، فأصابها سهم دخل من بعض الشبابيك فقتلها، فانزعج الخليفةُ لذلك، وأحضر السهمَ بين يديه، فإذا عليه مكتوب: «إذا أراد اللهُ أن يُنفِذَ قضاءَه سَلَبَ ذوي العقول عقولَهم»، فأمر عند ذلك بعمل ما يحول بين شبابيك الدَّار وبين الرُّماة، فعملت ستائر من ألواح الخشب.

وأما السلطان هولاكوقان فإنه وصل إلى ظاهر بغداد في ثاني عشر المحرم في جيش لا يُحصى عدده ولا ينفد مَدَده، وقد أُغلقت أبواب السُّور، فعرف بذلك ضعفهم عن لقائه، فأمر بحفر خندق، فحُفر وبُني بترابه سور محيط ببغداد وعُمل له أبواب ورُتّب عليها أمراء المغول، وشَرَعوا في عمل ستائر للمناجيق، ونصبوا المجانيق والعَرَّادات، واستظهروا غايةَ الاستظهار، والناسُ يُشاهدون ذلك من السور، وقد نصبوا -أيضاً- عليه المجانيق إلا أنها لم

---

(١) هو فتح الدين أبو المظفر الحسن بن محمد بن كُر بن محمد بن موسك الشيباني الكردي، كان من الأمراء الأكابر، وقد قتل في هذه الوقعة حينما لم يسمع الدويدار نصيحته. وانظر: «تلخيص مجمع الآداب» (٤/ الترجمة ١٨٦٩)، و«جامع التواريخ».

تصح ولا حصل بها انتفاع، ثم إن السلطان أمر بعقد جسر تحت بغداد ليمنع من ينحدر إلى واسط، فعُقِد تحت قرية العقاب[١]، ولم يعلم أهل بغداد به، فكانت السُّفن تصل إليه فيُؤخذ مَن بها، ويقتل، فقتل عنده خلق كثير، فلما كان اليوم الرابع عشر من المحرم، خرج الوزير مؤيد الدين ابن العلقمي إلى خدمة السلطان في جماعة من مماليكه وأتباعه، وكانوا ينهون الناس عن الرَّمي بالنشاب ويقولون: سوف يقع الصلح -إن شاء الله- فلا تحاربوا.

هذا وعساكر المغول يبالغون في الرمي، وقد اجتمع منهم خلق كثير على بُرج العَجَمي[٢] الذي عن يمين باب سور الحَلبة[٣]، ونصبوا عليه المجانيق، وواصلوا الرمي بالحجارة، فهدموا وصعدوا على السور في اليوم الحادي والعشرين من المحرم، وتمكنوا من البلد، وأمسكوا عن الرمي، وعاد الوزير إلى بغداد يوم الأحد سابع عشري[٤] من المحرم.

وقال للخليفة: قد تقدَّم السلطان أن تخرجَ إليه.

فأخرجَ ولدَه الأوسط -وهو: أبو الفضل عبدالرحمن- في الحال، فلم يقع الاقتناع به، فخرج الخليفة والوزير في يوم الإثنين ثامن عِشْري المحرم ومعه جمع كثير، فلما صاروا ظاهر السور منعوا أصحابه من الوصول معه، وأفردوا له خيمة وأُسكن بها، وخرج مجاهد الدين أيبك الدويدار الصغير، وشهاب الدين سليمان شاه وسائر الأمراء في أول صفر، وخرج ابن

---

(١) العقاب: يفهم مما ذكره رشيد الدين الهمذاني في «جامع التواريخ» (المجلد ٢ الجزء الأول ص ٢٨٨) أن قرية العُقاب هذه كانت على طريق النازل «على طريق المدائن والبصرة»، والعقاب إذن قرية على دجلة، قبل المدائن، وينطبق هذا الوصف على الجزيرة التي كانت معروفة -إلى أمد قريب- بالعكابية، وتقع في نواحي الدورة، بين بغداد والمدائن.

(٢) برج العَجَمي: هو برج كبير في سور بغداد، قريب من باب الحلبة في الزاوية الغربية الجنوبية منه. وقد اشتهر هذا البرج باتخاذ الشيخ عبدالقادر الكيلاني إياه رباطاً له. انظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٢٩١).

(٣) هو المعروف بالباب الوسطاني.

(٤) تأمل المدة التي قضاها الوزير عند هولاكو وهي قرابة الأسبوعين، فضلاً عن أن أصحابه كانوا يمنعون أهل بغداد من قتال المغول! وكانوا يطمعون بالصلح.

الخليفة الأكبر أبو العباس أحمد يوم الجمعة ثاني صفر، ثم دخل الخليفة بغداد يوم الأحد رابع صفر ومعه جماعة من أمراء المغول وخواجه نصير الدين الطوسي، فأخرج إليهم من الأموال والجواهر والحلي والزركش والثياب وأواني الذهب والفضة والأعلاق النفيسة جملةً عظيمة، ثم عاد مع الجماعة إلى ظاهر السور بقية ذلك اليوم، فأمر السلطان بقتله، فقُتل يوم الأربعاء رابع عشر صفر، ولم يهرق دمه، بل جُعل في غراراة ورُفِسَ حتى مات، ودُفن وعُفي أثر قبره، وكان قد بلغ من العمر ستاً وأربعين سنة وأربعة أشهر، وكانت مدة خلافته خمس عشرة سنة وثمانية أشهر وأياماً.

ثم قُتل ولده أبو العباس أحمد، وكان مولده سنة إحدى وثلاثين وست مئة، وله من الأولاد: أبو الفضل محمد، ورابعة وهي التي تزوج بها خواجه هارون ابن الصاحب شمس الدين الجُويني، ومولدها يوم عيد النحر سنة خمس وخمسين، وأختها ست الملوك.

ثم قُتل ابن الخليفة الأوسط أبو الفضل عبدالرحمن، ومولده سنة ثلاث وثلاثين، وله من الأولاد: أبو القاسم محمد، وبنت واحدة.

وأما ولد الخليفة الأصغر مُبارك وأخواته فاطمة وخديجة ومريم فإنهم لم يقتلوا، بل أسروا.

ثم عُيّن على بعض الأمراء فدخل بغداد ومعه جماعة ونائب أستاذ الدار ابن الجوزي، وجاءوا إلى أعمام الخليفة وأنسابه الذين كانوا في دار الصَّخْر ودار الشجرة، وكانوا يُطلبون واحداً بعد واحد، فيخرج بأولاده وجواريه، فيُحمل إلى مقبرة الخلاّل[1] التي تجاه المنظرة[2]

(١) مقبرة الخلاّل: هي المقبرة المنسوبة إلى دفينها الشيخ عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد، أبي بكر، المعروف بغلام الخلال، من كبار علماء الحنابلة، وكانت وفاته سنة ٣٦٣هـ وقد تحرف اسم المقبرة في العصور التالية، إلى (الخلاني)، ولمّا تَزَلْ تعرفُ بهذا الاسم.

(٢) هي منظرة الحلبة التي وصفها ياقوت بقوله: «موضع مُشرف يُنظر منه، وهي منظرة محكمة البنيان في وسط السوق في آخر محلة المأمونية ببغداد قرب الحلبة، كان أول من بناها المأمون، وكانت في أيامه تشرف على البرية، والآن هي في وسط البلد». قلت: ويوافق هذه المنظرة حالياً: ساحة الخلاني أو قسم منها.

فيُقتل، فقُتلوا جميعهم عن آخرهم.

ثم قُتِل مجاهدُ الدين أيبك الدُّويدارُ الصغير، وأمير الحاج فَلَك الدين محمد بن علاء الدين الطبرس الدُّويدار الكبير، وشهاب الدين سليمان شاه بن برجم، وفَلَك الدين محمد بن قَيْران الظَّاهري، وقُطب الدين سَنْجر البَكْلكي الذي كان شِحْنة بغداد وحج بالناس عدة سنين، وعز الدين أبقرا شحنة بغداد -أيضاً-، ومحيي الدين ابن الجوزي أستاذ الدار وولده جمال الدين عبدالرحمن، وأخوه شرف الدين عبدالله، وأخوه تاج الدين عبدالكريم، وشيخ الشيوخ صدر الدين علي بن النَّيَّار، وشَرَف الدين عبدالله ابن أخيه، وبهاء الدين داود بن المختار، والنَّقيب الطاهر شمس الدين علي بن المختار، وشرف الدين محمد بن طاوس، وتقي الدين عبدالرحمن ابن الطَّبَّال وكيل الخليفة.

وأُمر بحمل رأس الدويدار، وابن الدويدار الكبير، وسليمان شاه إلى الموصل، فحُمِلت وعُلِّقت ظاهر سور البلد.

ووضع السيف في أهل بغداد يوم الإثنين خامس صفر وما زالوا في قتل ونهب وأسر وتعذيب الناس بأنواع العذاب، واستخراج الأموال منهم بأليم العقاب، مدة أربعين يوماً، فقتلوا الرجال والنساء والصبيان والأطفال، فلم يبق من أهل البلد ومن التجأ إليهم من أهل السواد إلا القليل، ما عدا النصارى فإنهم عُيّن لهم شِحَانٌ حرسوا بيوتهم، والتجأ إليهم خلق كثير من المسلمين فسلموا عندهم، وكان ببغداد جماعة من التجار الذين يسافرون إلى خراسان وغيرها، قد تعلّقوا من قبل على أمراء المغول وكُتِب لهم فَرامين، فلما فُتحت بغداد خرجوا إلى الأمراء، وعادوا ومعهم من يحرس بيوتهم والتجأ إليهم -أيضاً- جماعة من جيرانهم وغيرهم فسلموا، وكذلك دار الوزير مؤيد الدين ابن العلقمي، فإنه سلم بها خلق كثير، ودار صاحب الديوان ابن الدَّامَغاني، ودار حاجب الباب ابن الدَّوامي، وما عَدا هذه الأماكن فإنه لم يسلم فيه أحد إلا من مَن كان في الآبار والقَنَوات.

وأُحرِقَ معظم البلد وجامع الخليفة وما يجاوره، واستولى الخَراب على البلد، **وكانت القتلى في الدُّروب والأسواق كالتُّلول، ووقعت الأمطار عليهم ووطئتهم الخيول، فاستحالت**

صُورهم وصاروا عبرة لمن يَرَى، ثم نودي بالأمان، فخرجَ من تَخَلَّف وقد تَغَيَّرت ألوانهم، وذهلت عقولهم لما شاهدوا من الأهوال التي لا يُعَبِّر عنها بلسان، وهم كالموتى إذا خرجوا من القبور يوم النشور من الخوف والجوع والبرد.

وأما أهل الحلة والكوفة فإنهم انتزحوا إلى البطائح بأولادهم وما قدروا عليه من أموالهم، وحضر أكابرهم من العلويين والفقهاء مع مجد الدين بن طاوس العَلَوي إلى حضرة السلطان وسألوه حقن دمائهم فأجاب سؤالهم، وعَيَّن لهم شِحْنَةً فعادوا إلى بلادهم وأرسلوا إلى من في البطائح من الناس يُعَرِّفونهم ذلك، فحضروا بأهلهم وأموالهم، وجمعوا مالاً عظيماً، وحملوه إلى السلطان، فتصدق عليهم بنفوسهم.

وأما واسط؛ فإن الأمير بغاتمر انحدر إليها بعساكره، وانتهى فيها إلى قَريب البصرة، فقتل ونَهَب وسَبَى، وكان الولاة والنُّقباء وأكبار الناس قد انحدروا بأهلهم وأموالهم إلى البصرة والبطائح فَسَلِموا.

قيل: إنَّ عدة القتلى ببغداد زادت على ثمان مئة ألف نفس عدا من ألقي من الأطفال في الوحول ومن هلك في القني والآبار وسراديب الموتى جوعاً وخوفاً، ووقع الوباء فيمن تخلَّف بعد القتل من شم روائح القتلى وشُرب الماء الممتزج في الجِيَف. وكان الناس يُكثرون من شم البصل لقوة الجيفة وكثرة الذُّباب فإنه ملأ الفضاء، وكان يسقط على المطعومات فيفسدها، وكان أهل الحلة والكوفة والسِّيب يجلبون إلى بغداد الأطعمة، فانتفع الناسُ بذلك، وكانوا يبتاعون بأثمانها الكتب النفيسة والصُّفر المُطَعَّم وغيره من الأثاث بأوهى قيمة، فاستغنى بهذا الوجه خلق كثير منهم.

ورحل السلطان من بغداد في جُمادى الأولى عائداً إلى بلاده ومقر ملكه، وفوّض أمر بغداد إلى الأمير علي بهادر وجعله شحنة بها، وإلى الوزير مؤيد الدين ابن العلقمي، وصاحب الديوان فخر الدين ابن الدَّامَغاني، ونجم الدين أحمد بن عِمران وهو من أهل باجِسرى كان يخدم في زمن الخليفة عاملاً، فاتصل الآن ببعض الأمراء، وحَضَر بين يدي السلطان، وأنهى إليه من حال العراق ما أوجب تقديمه وتشريفه وتعيينه في الأعمال الشرقية؛ وهي الخالص وطريق خُراسان والبَنْدَنيجين، وأن يتفق مع الوزير وصاحب الدِّيوان في الحكم ولُقِّب المَلِك،

ونجم الدين عبدالغني بن الدَّرْنوس، وشرف الدين العَلَوي المعروف بالطَّويل. وكان تاج الدين علي ابن الدَّارمي حاجب الباب قد خرج مع الوزير إلى حضرة السلطان، فأمر له أن يكون صَدْرَ الأعمال الفُراتية، فلم تطل مدته وتوفي في ربيع الأول، فجعل ولده مجد الدين حسين عوضه. وحضر أقضى القضاة نظام الدين عبدالمنعم البَنْدَنيجي بين يدي السلطان، فأمر بأن يُقَرَّ على القضاء.

فلما عاد الوزير والجماعة من خدمة السلطان قرروا حالَ البلاد، ومهَّدوا قواعدَها وعينوا بها الصدور والنُّظار والنُّواب، فعينوا سراج الدين ابن البَجَلي[1] في الأعمال الواسطية والبَصْرية، ونجم الدين بن المُعين صدر الأعمال الحِلّية والكوفية، وفخر الدين مبارك ابن المُخَرِّمي صدر دُجَيْل والمُسْتَنصري، وعز الدين بن أبي الحديد كاتب السلة، فلم تطل أيامه وتوفي، فرُتِّب عوضه ابن الجمل النصراني، وعزَّ الدين ابن الموسوي العَلَوي نائب الشرطة، والشيخ عبدالصمد بن أبي الجيش إمام مسجد قُمْرية خازن الديوان، ورتبوا في جميع الأعمال نُواباً وشرعوا في عمارتها.

فتوفي الوزير مؤيد الدين محمد ابن العلقمي في مستهل جمادى الآخرة، ودُفن في مشهد موسى بن جعفر -عليه السلام-، فأمر السلطان أن يكون ابنُه عز الدين أبو الفضل وزيراً بعده، ووصل الأمير قَرَاغا بعد ذلك إلى بغداد، وعَيَّنَ عماد الدين عمر بن محمد القزويني نائباً عنه، فكان يحضر الديوان مع الجماعة وكان ذا دين ومروءة، عَيَّنَ علي شهاب الدين بن عبدالله صدراً في الوقوف، وتقدم إليه بعمارة جامع الخليفة، وكان قد أُحرق كما ذكرنا، ثم فتح المدارس والرُّبط، وأثبت الفقهاء والصوفية وأدرَّ عليهم الأخباز والمشاهرات، وسُلِّمَت مفاتيح دار الخليفة إلى مجد الدين محمد ابن الأثير، وجُعل أمر الفرّاشين والبوّابين إليه، وتقدم للجاثليق بسُكنى دار علاء الدين الطبرس الدويدار الكبير التي على شاطئ دجلة فسكنها، ودق الناقوس على أعلاها، واستولى على دار الفلك التي كانت رباطاً للنساء تجاه هذه الدار المذكورة، وعلى الرِّباط البشيري المجاور لها، وهَدَم الكتابة التي كانت على البابين، وكتب عوضها بالسّرياني!».

---

(١) هو سراج الدين علي ابن البجلي، قتله المغول بعد استخدامه، كما في «العسجد المسبوك».

ولقد قال الشعراء في واقعة بغداد أشعاراً كثيرة[١]، منها ما قاله شمس الدين محمد بن عُبيدالله الكوفي الواعظ[٢]:

بانُوا ولي أدمعٌ في الخَدّ تَشتَبكُ ... ولوعةٌ في مجال الصَّدْر تَعتَرِكُ
بالرُّغم لا بالرِّضا مني فراقُهم ... ساروا ولم أدر أيَّ الأرض قد سَلَكوا
يا صاحبي ما احتيالي بعد بُعدِهِمُ ... أشِرْ عليَّ فإنَّ الرأي مُشتَرَكُ
عَزَّ اللقاءُ وضاقت دونه حِيَلي ... فالقلبُ في أمره حَيْران مرتبكُ
يَعُوقني عن مُرادي ما بُليتُ به ... كما يَعُوق جَناحَيْ طائرٍ شَرَكُ
أروم صَبراً وقلبي لا يُطاوعني ... وكيف يَنهضُ من قد خانَه الوركُ
إنْ كنتَ فاقد إلْفٍ نُحْ عليه معي ... فإننا كلُّنا في ذاك نشتركُ
يا نكبةً ما نجا من صرفها أحدٌ ... من الوَرَى فاستوى المملوكُ والمَلِكُ
تمكَّنَتْ بعد عِزٍّ في أحبَّتنا ... أيْدي الأعادي فما أبْقوا ولا تَرَكوا
لو أنَّ ما نالهم يُفْدَى فديتهم ... بمُهجَتي وبما أصبَحْتُ أمتَلِكُ
رَبْع الهِدَاية أضحَى بعد بُعدهم ... معطَّلاً ودم الإسلام مُنسَفِكُ
أين الذين على كل الوَرَى حَكَمُوا ... أين الذين اقتنوا أين الأُولَى ملكوا
وقفتُ من بَعدِهم في الدار أسألها ... عنهم وعمّا حَوَوْا فيها وما مَلَكُوا
أجابني الطَّلَلُ البالي ورَبعُهم الـ ... ـخالي: نعم ها هنا كانوا وقد هَلَكوا
لا تَحسَبُوا الدَّمع ماءً في الخُدود جَرَى ... وإنما هي رُوح الصَّب تَنسَبكُ

ولما شاهد تُرَب الرُّصافة وقد نُبشت قبور الخلفاء وأُحرقت تلك الأماكن، وأُبرزت

---

(١) جمعها الأستاذ مأمون فريز جرار في كتاب له مطبوع، بعنوان «الغزو المغولي، أحداث وأشعار»، ولـ(العراق) و(بغداد) و(الفرات) ذكر كثير في هذه الأشعار، وهي تذكر فلتة تؤكد صحة ما جاء في كثير من الأخبار.

(٢) الأبيات في «الحوادث الجامعة» (٣٣٤-٣٣٥)، «عيون التواريخ» (٢٠/ ١٣٧) مع اختلاف في ترتيب بعض الأبيات، وزيادة.

العظام والرؤوس! كتب على بعض الحيطان[١]:

إن تُرِد عِبرَة فتلكَ بنو العبـ ـاس حَلَّت عليهم الآفاتُ
استبيح الحَرِيم إذ قُتِلَ الأحـ ـياء منهم وأُحرِقَ الأمواتُ

ومما قاله -أيضاً-[٢]:

يا عُصبة الإسلام نُوحوا واندبوا أَسَفاً على ما حَلَّ بالمُستَعصِمِ
دَسْت الوَزارة كان قبل زَمَانه لابن الفُرات فصار لابن العَلقَمِي!»[٣]

ولابن الشروي ضمن قصيدة فيها ذكر ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢٠/ ١٤٠-١٤١):

وانزل على بغداد واندُب أهلَها دار السلام وقل عليك سلامُ
فإذا رأيتَ وقد عفَت من أهلها واعتادها بعد الضياء ظلامُ
فانشد هناك وقل بقلب والهٍ يا دارُ ما صنعتْ بك الأيامُ
ويلاه! يا بغدادُ أورثتِ الحشا ناراً لها بين الضّلوع ضرامُ[٤]

---

(١) «الحوادث الجامعة» (ص ٣٣٥).

(٢) «الحوادث الجامعة» (ص ٣٣٥)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٧١)، «تاريخ الخلفاء» (٤٧٢).

(٣) ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام» قسماً من قصيدة نظمها تقي الدين إسماعيل بن أبي اليسر التنوخي في ستة وستين بيتاً مطلعها:

لسائل الدَّمع عن بغداد أخبار فما وقوفك والأحباب قد ساروا

ونشرها المستشرق سوموغي في مجلة (B.S.O.A.S)، وقسم منها في «النجوم الزاهرة» (٧/ ٥١-٥٢) و«درة الأسلاك» (١/ ٢٥)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٢٧١-٢٧٢)، و«تاريخ الخلفاء» (٤٧٣).

وخير من ترجم لشهداء الواقعة من الأمراء والقادة والزعماء والفقهاء والمحدثين والعلماء؛ هو تاج الدين ابن الساعي مؤرخ العراق، الذي نجى من هذه الواقعة، ونقله عنه صاحب «العسجد المسبوك»، والذهبي في «تاريخ الإسلام»، وابن كثير في «البداية والنهاية»، فمن أراد استزادة فعليه بها.

(٤) ما الذي هاج في نفسي عند قراءة هذه الأبيات؟! لقد نشر أمام عيني ما انطوى من أخبار بغداد، وما مات من أيامها، وما نال أصحابها من أذى وضر، لقد ظلمكِ يا بغداد مَن سَمَّاكِ دار السلام، فأين السلام =

قال أبو عبيدة: تأمل قوله: «فعبروا دجلة، فلما تجاوزوا قنطرة باب البصرة بفرسخ واحد رأوا عساكر المغول قد أقبلت كالجراد المنتشر، ...».

وهذا التطابق مع حديث أبي بكرة المرفوع: «ينزل ناس من أمتي بغائط يسمونه البصرة عند نهر يقال له: دجلة، يكون عليه جسر يكثر أهلها، وتكون من أمصار المهاجرين، فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطورا، عراض الوجوه، صغار الأعين، حتى ينزلوا على شط النهر». **والحديث حسن**، كما سبق بيانه.

وذهب إلى ما قررتُ جمعٌ من شراح الحديث، وهذه عباراتهم التي تدل على ذلك:

قال الطيبي في «شرحه على المشكاة»[1] في (الفصل الثاني) من (باب الملاحم) في (كتاب الفتن) عند هذا الحديث، -وهو التاسع منه- ما نصه:

«الحديث التاسع عن أبي بكرة: قوله: «بغائط». الغائط: الوادي المطمئن، وغاط في الأرض يغوط ويغيط إذا غار. قوله: «عند نهر يقال له: دجلة»؛ أراد: النبي ﷺ بهذه المدينة مدينة بغداد؛ فإن دجلة هي الشطّ، وجسرها في وسطها لا في وسط البصرة. وإنما عرفها النبي ﷺ ببصرة؛ لأن بغداد [كانت] موضعاً خارجاً منه قريب من بابه يدعى بباب البصرة، فسمى النبي ﷺ بغداد باسم بعضها، أو على حذف المضاف؛ كقوله -تعالى-: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾. وبغداد ما كانت مبنية في عهد النبي ﷺ على هذه الهيئة ولا كان مصراً من الأمصار؛ ولذلك

= يا مَنزِل القواد والخلفاء، والمحدثين والفقهاء، والزهاد والأتقياء، والمغنين والشعراء، والمجان والظرفاء؟! لقد قال لك السلام: الوداع يا بغداد، يا موئل العربية، ويا قبة العرب، ويا مثابة العلم والتقى، واللهو والفسوق، والمجد والغنى، والفقر والخمول، يا دنيا فيها من كل شيء! نعم، السلام عليك من السلام، لقد غُلبتِ، ولم ينتصر عليك عدوكِ بسلاحهم، ولكن هدم أصحابُكِ مجدهم بأيديهم، كانوا يضربون بعضهم بعضاً، وكانوا يسلطون بعضاً على بعض! هل كان يُغلَب المسلمون أو يستسلمون لولا أن وجد أعداؤنا أناساً منا يعينونهم علينا، هل كانوا يُغلبون لولا الخائنون؟! لا تقل: جرأة، قُدرة...! فإنها تحتاج إلى حق وحنكة! وقل لي بربك: ما قيمة المقدرة إذا لم تكن مسخرة للحق؟! هل يسرق اللص، ويرسم الخطط للسرقة، ويقتل القاتل، ويعدّ العدّة للقتل، إلا وهو قدير؟! فلا قيمة للقدرة وحدها، إن لم تكن معها دين وحق ورحمة وفضيلة.

(١) (١٠/ ٨٥-٨٦ - ط. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية/ كراتشي).

قال النبي ﷺ: «ويكون من أمصار المسلمين» بلفظ المستقبل، بل كان في عهده ﷺ قُرىً متفرقة سورت بعد ما خربت مدائن كسرى منسوبة إلى البصرة محسوبة من أعمالها، وأن أحداً لم يسمع إلى زماننا بدخول الترك بصرة قط على سبيل القتال والحرب. ومعنى الحديث: أن بعضاً من أمتي سينزلون عند دجلة فيتوطنون ثَمَّةَ، ويصير ذلك الموضع مصراً من أمصار المسلمين، وهو بغداد، فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء فتقاتل أهل بغداد. وقال بلفظ: «جاء» دون يجيء؛ إيذاناً بوقوعه، فكأنه قد وقع» انتهى.

وتأمل تتمة الحديث؛ وهو: «فيتفرق أهلها ثلاث فرق: فرقة يأخذون في أذناب البقر والبرية، هلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسم، وهلكوا، وفرقة يجعلون ذراريهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم وهم شهداء».

فقوله: «فرقة يأخذون في أذناب البقر»؛ أي: فرقة يعرضون عن المقاتلة هرباً منها وطلباً للخلاص، فيهيمون في البوادي ويهلكون فيها؛ أي: يعرضون عن المقاتلة، ويشتغلون بالزراعة ويتبعون البقر للحراثة. «وفرقة يأخذون لأنفسم»؛ أي: يطلبون الأمان من بني قنطوراء، وهلكوا بأيديهم.

ولعل المراد بهذه الفرقة «المستعصم بالله» ومن معه من المسلمين، طلبوا الأمان لأنفسم ولأهل بغداد، هلكوا بأيديهم عن آخرهم. وفرقة ثالثة هم الغازية المجاهدة في سبيل الله قاتلوا الترك قبل ظهورهم على أهل الإسلام فاستشهد معظمهم، نجت منهم شرذمة قليلون. قاله الطيبي[1] -أيضاً-. وهذا ظاهر من خلال ما نقلناه عن ابن كثير وغيره.

ولِعَلي القاري شرح مفصّل لهذا الحديث في «المرقاة»[2]، نسوقه بتمامه، قال -رحمه الله-: «**«ينزل أُناس»** -بضم الهمزة، لغة- في ناس **«من أمتي بغائط»**؛ أي: بغائر من الأرض، ذكره شارح، وفي الفائق: أي: بواد مطمئن **«يسمونه البَصرة»** -بفتح الموحدة، وفي نسخة بكسرها، وفي «القاموس»: البصرة: بلدة معروفة، ويحرك ويكسر الصاد، أو هو معرب بسرة؛ أي: كثير

(١) في «شرحه مشكاة المصابيح» (١٠/ ٨٦).

(٢) (٥/ ١٦٦-١٦٧ - ط. دار إحياء التراث).

الطرق[1]- **«عند نهر»** -بفتح الهاء ويسكن- **«يقال له: دِجلة»** -بكسر الدال، ويفتح- نهر بغداد **«يكون عليه جسر»**؛ أي: قنطرة ومعبر، **«يكثر أهلها»**؛ أي: أهل البصرة، وفي «حاشية الشفاء» للحلبي: البصرة مثلث الباء، والفتح أفصح، بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر -رضي الله تعالى عنه-، ولم يعبد الصنم قط على ظهرها، والنسبة إليها بالكسر والفتح. قال «المغني»: والكسر في النسبة أفصح من الفتح. قلت: ولعله لمجاورة كسر الراء، هذا؛ وقد قال الأشرف: أراد ﷺ بهذه المدينة مدينة السلام بغداد، فإن دجلة هي الشط وجسرها في وسطها، لا في وسط البصرة، وإنما عرفها النبي ﷺ ببصرة؛ لأن في بغداد موضعاً خارجياً منه قريباً من بابه، يدعى باب البصرة، فسمى النبي ﷺ بغداد باسم بعضها، أو على حذف المضاف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾. وبغداد ما كانت مبنية في عهد النبي ﷺ على هذه الهيئة ولا كان مصراً من الأمصار في عهده ﷺ، ولذا قال ﷺ: **«ويكون من أمصار المسلمين»** بلفظ الاستقبال، بل كان في عهده ﷺ قُرىً متفرقة بعد ما خربت مدائن كسرى منسوبةً إلى البصرة محسوبةً من أعمالها، وهذا وإن أحداً لم يسمع في زماننا بدخول الترك بصرة قط على سبيل القتال والحرب، ومعنى الحديث: أن بعضاً من أمتي ينزلون عند دجلة ويتوطنون ثَمّةَ، ويصير ذلك الموضع مصراً من أمصار المسلمين، وهو بغداد، **«وإذا كان»** -اسمه مضمر- **«في آخر الزمان جاء بنو قَنطورا»** -بفتح القاف وسكون النون مقصوراً وقد يمد-؛ أي: يجيئون ليقاتلوا أهل بغداد، وقال بلفظ: «جاء» دون يجيء؛ إيذاناً بوقوعه، فكأنه

---

(١) قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٦/ ١٦٨): «إنما سميت البصرة؛ لأن المسلمين لما قدموها نظروا إلى الحصباء، فقالوا: إن هذه أرض بصرة؛ يعني: حصيبة. وقال الجوهري: البصرة: حجارة رخوة إلى البياض ماهي، وبها سميت البصرة».

وقال (٦/ ١٦٩): «وبنى البصرة عقبة بن غزوان في سنة سبع عشرة من الهجرة علياالمشهور في خلافة عمر. وقيل: إنها لم يعبد بأرضها صنم. وقيل: سميت بالبصرة والبصر والبَصْر، وهو الكذّان، كان بها عند اختطاطها. وقيل: البصر: الطين العَلِك. وقيل: الأرض الطيبة الحمراء. وقال صاحب «الجامع في اللغة»: البَصر والبِصر والبُصْرة: حجارة الأرض الغليظة».

وسكنها الناس سنة ثماني عشر. قاله السمعاني في «الأنساب» (١/ ٣٦٣)، ونعتها بـ(قبة الإسلام) و(خزانة العرب)، ومُصِّرت في خلافة عمر، وأرخ ياقوت ذلك سنة ١٤ من الهجرة. كذا قال عند (البصرة)! ولكنه لما ذكر (الكوفة)، قال: «اختطت الكوفة سنة خطة البصرة ١٧ من الهجرة»! فكأنه نسي ما ذكره هناك!

قد وقع، وبنو قنطورا[1] اسم أبي الترك، وقيل: اسم جارية كانت للخليل -عليه الصلاة والسلام-، ولدت له أولاداً، جاء من نسلهم الترك وفيه نظر؛ فإن الترك من أولاد يافث بن نوح، وهو قبل الخليل بكثير. كذا ذكره بعضهم، ويمكن دفعه بأن الجارية كانت من أولاد يافث، أو المراد بالجارية بنت منسوبة للخليل؛ لكونها من بنات أولاده وقد تزوجها واحد من أولاد يافث، فأتت بأبي هذا الجيل، فيرتفع الإشكال بهذا القال والقيل، ويصح انتسابهم إلى يافث والخليل «**عراض الوجوه**»، بدل أو عطف بيان، وكذا قوله: «**صغار الأعين حتى ينزلوا على شط النهر فيتفرق أهلها ثلاث فرق**» -بكسر ففتح: جمع فرقة-، (**فرقةٌ**) -بالرفع ويجوز نصبها- «**يأخذون في أذناب البقر**»؛ من أخذ في الشيء: شرع فيه، وقوله: «**في البرية**» تتميم وتذييل؛ لأن أخذ أذناب البقر لا يكون غالباً إلا في البرية الخارجة عن المدينة التي يعبر عنها بالبحرية، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١]، أو المراد بقوله: «**في البرية**»: اختيار العزلة، وإيثار الصحراء والخلاء على البلد، واجتماع الملأ، فعلى الأول: صفة أو حال، وعلى الثاني: بدل كل أو بعض، ويمكن أن تكون «**في**» تعليلية، وقوله: «**وهلكوا**» فذلك نتيجة لأفعالهم، والمعنى: أن فرقة يُعرِضُون عن المقاتلة هرباً منها وطلباً لخلاص أنفسهم، ومواشيهم، ويحملون على البقر فيهيمون في البوادي، ويهلكون فيها أو يعرضون عن المقاتلة، ويشتغلون بالزراعة ويتبعون البقر للحراثة إلى البلاد الشاسعة، فيهلكون. قال الطيبي -رحمه الله-: قوله: «**يأخذون في أذناب البقر**»، على معنى يوقعون الأخذ في الأذناب؛ كقوله:

بجرح في عراقيبها نصلي

وكأنهم يبالغون في الاشتغال ولا يعبئون بأمر آخر، أو يوغلون في السير خلفها إلى البلاد الشاسعة فيهلكون فيها، «**وفرقة يأخذون**»؛ أي: يطلبون أو يقبلون الأمان من بني قنطوراء، «**لأنفسهم وهلكوا**»؛ أي: بأيديهم، ولعل المراد بهذه الفرقة المستعصم بالله ومن معه من المسلمين، طلبوا الأمان لأنفسهم ولأهل بغداد، وهلكوا بأيديهم عن آخرهم. وقال شارح: أراد النبي ﷺ بالبصرة بغداد؛ لأن بغداد كانت قرية في عهد النبي ﷺ من قرى

(١) انظر عنهم: ما قدمناه (ص ١٢٦).

البصرة، إطلاقاً لاسم الجزء على الكل، فالواقعة وقعت كما ذكره النبي ﷺ، وإن أراد البصرة المعهودة فلعله يقع بعد ذلك إذ لم يسمع أن الكفار نزلوا بها قط للقتال، «**وفرقة يجعلون ذراريهم**»؛ أي: أولادهم الصغار ونساءهم، «**خلف ظهورهم ويقاتلونهم وهم الشهداء**»؛ أي: الكاملون، والمعنى: أن فرقة ثالثة هم الغازية المجاهدة في سبيل الله قاتلوا الترك قبل ظهورهم على أهل الإسلام، فاستشهد معظمهم، ونجت منهم شرذمة قليلون. كذا ذكره الأشرف. وقال غيره: وهذا من معجزاته ﷺ؛ فإنه وقع كما أخبر، وكانت هذه الواقعة في صفر سنة ست وخمسين وست مئة».

ثانياً: وقعت حوادث كثيرة قبل الاجتياح المذكور لبغداد، ثم الشام، ثم مصر، دلت على تفرق المسلمين وتشتتهم، وطمع الكفار بأطراف بلادهم، إذ كان أول خروج التتار قبل وصولهم إلى بغداد بخمسين سنة، فهم دخلوها سنة (٦٥٦هـ)، وكان أول خروجهم سنة (٦٠٦هـ) زمن طاغية التتار الأكبر (جنكيز خان).

قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٥/ ١١٣) في حوادث سنة (٦٢٤هـ): «وفيها في رمضان قبل المصاف بأيام، اتفق موت جنكيز خان طاغيةُ التتار وسلطانهم الأعظمُ، الذي خرَّبَ البلاد، وأباد الأمم، وهو الذي جيّشَ الجيوشَ، وخرَجَ بهم من باديَةِ الصين، فدانَتْ له المغول، وعقدوا له عليهم، وأطاعوه -ولا طاعة الأبرار للملك القهّار-، واسمه قبل الملك تمرحين (هكذا)، ومات على الكفر، وكان من دهاة العالم، وأفراد الدهر، وعقلاء الترك، وهو جد ابني العَمِّ بركة وهولاكو».

وقال الجلال السيوطي في «تاريخ الخلفاء»[1] في الكلام على خلافة المستعصم بالله آخر خلفاء العباسيين: «أرضُ التتار بأطراف بلاد الصين، وهم سكان براري، ومشهورون بالشَّر والغدر، وسببُ ظهورهم أنّ إقليم الصين متسع، دَورُه ستةُ أشهر، وهو ستُّ ممالك، ولهم ملك حاكم على الممالك الست، هو القان الأكبر المقيم بطمغاج، وهو كالخليفة للمسلمين،

---

(١) (ص ٥٣٥-٥٣٧ - ط. دار القلم، بعناية قاسم الشماعي ومحمد العثماني)، وذكر قبله خبراً عن الموفق عبداللطيف، ثم قال: «وقال غيره: ...» وساق المذكور.

وكان سلطانُ إحدى الممالِك السِّت -وهو دوش خان- قد تزوجَ بعمَّةِ جنكيز خان، فحضر زائراً لعمته، وقد مات زوجُها، وكان قد حضر مع جنكيز خان كشلوخان، فأعلمَتْهُما أن الملك لم يخلف ولداً، وأشارت على ابن أخيها أن يقوم مقامه، فقام وانضمَّ إليه خلقٌ من المغول، ثم سير التقادم إلى القان الأكبر، فاستشاط غيظاً، وأمر بقطْعِ أذناب الخيل التي أهدِيَتْ، وطردها، وقتْل الرسل؛ لكون التتار لم يتقدَّمْ لهم سابقةٌ بتملُّك، إنما هم بادية الصين، فلما سمع جنكيز خان وصاحبُه كشلوخان تحالفا على التعاضد، وأظهرا الخلاف للقان، وأتَتْهُما أممٌ كثيرة منَ التتار، وعلمَ القانُ قوَّتَهم وشرَّهم، فأرسل يؤانِسُهُم ويُظْهِرُ مع ذلك أنه ينذرُهُم ويهدِّدُهم، فلمْ يُغْنِ ذلك شيئاً، ثم قَصَدَهُم وقصدوه، فوقع بينهم ملحمةٌ عظيمةٌ، فكَسرُوا القانَ الأعظَم وملكوا بلاده، واستَفْحَل شرُّهم، واستمر المُلْك بين جنكيز خان وكشلوخان على المشاركة.

ثم سارا إلى بلاد شاقون[1] من نواحي الصين فمَلَكَاها، فمات كشلوخان، فقام مقامه ولده، فاستضعفه جنكيز خان، فوثب عليه وظفر به، واستقلَّ جنكيزُ خان، ودانَتْ له التتارُ، وانقادتْ له، واعتقدوا فيه الألوهية، وبالغوا في طاعته.

ثم كان أولُ خروجهم في سنةِ ستٍّ وستٍّ مِئَةٍ من بلادهم إلى نواحي الترك وفرغانة، فأرسلَ خوارزمُ شاه محمدَ بنَ تكش صاحب خراسان الذي أبادَ الملوكَ، وأخذ الممالِكَ، وعزمَ على قصدِ الخليفة، فلمْ يتهيَّأْ له، فأمرَ أهلَ فرغانة والشاش وكاسان وتلكَ البلادِ النّزِهَةِ العامرةِ بالجلاءِ والجَفَلَ إلى سَمْرَقند وغيرِها، ثم خرَّبَها جميعاً خوفاً من التتار أن يملِكُوها؛ لعلمه أنه لا طاقة له بهم.

ثم صارت التتار يتخطفون ويتنقلون إلى سنةِ خمسَ عشْرةَ، فأرسل فيها جنكيزُ خان إلى السلطان خوارزم شاه رُسلاً وهدايا، وقال الرسول: إن القان الأعظم يسلِّمُ عليك، ويقول لك: ليسَ يَخْفَى عليَّ عِظَمُ شأنِك، وما بلغْتَ من سلطانك، ونفوذِ حُكمِك على الأقاليم، وأنا أرى مسالمَتَك من جملة الواجبات، وأنت عندي مثلُ أعزّ أولادي، وغيرُ خافٍ

---

(١) بلاد شاقون: إما سنجان أو نانكين، عاصمة الصين القديمة.

عليك أنني تملَّكتُ الصينَ، وأنتَ أخبرُ الناس ببلادي، وأنها مثاراتُ العساكرِ والخيول، ومعادنِ الذهبِ والفضةِ، وفيها كفايةٌ عن غيرها، فإن رأيتَ أن تعقد بيننا المودَّة، وتأمُرَ التجّار بالسفر لتعمَّ المصلحتين فعلت.

فأجابه خوارزمُ شاه إلى مُلتَمَسه، وبشَّر جنكيز خان بذلك، واستمرَّ الحالُ على المهادنة إلى أنْ وصل من بلاده تجّار.

وكان خال خوارزم شاه ينوب على بلاد ما وراء النهر، ومعه عشرون ألف فارس، فشرَهَتْ نفسُه إلى أموالِ التّجار، وكاتَب السلطانَ يقول: إن هؤلاء القومِ قدْ جاءوا بزيّ التجار، وما قصْدُهُم إلاّ التجسُّس، فإنْ أذِنْتَ لي فيهم، فأذِنَ له بالاحتياط عليهم، فقبَضَ عليهم وأخذَ أموالَهم[1]، فرَدَّتْ رسل جنكيز خان إلى خوارزم شاه تقولُ: إنك أعطَيْتَ أمانَكَ التجارَ فَغدَرْتَ، والغدرُ قبيح، وهو من سلطان الإسلام أقبَح، فإن زعمتَ أنّ الذي فعله خالُكَ بغيرِ أمركَ فسلِّمْه إلينا، وإلا سَوف تشاهدُ مِني ما تَعرِفُني به، فحصلَ عند خوارزم شاه من الرعبِ ما خَامَر عقلَه، فتجلّد وأمر بقتل الرسل، فقُتِلوا.

فيا لها من حركة لما أهدَرَتْ من دماءِ المسلمين، وأجرَتْ بكلِّ نقطةٍ سيلاً من الدم.

ثم سار جنكيز خان إليه، فانجفل خوارزم شاه عن جيحون إلى نيسابور، ثم سار إلى برج همذان رعباً من التتار، فأحدق به العدو، فقتل كل من معه، ونجا هو بنفسه، فخاضَ الماءَ إلى جزيرة، ولحِقَته علّة ذات الجنب، فمات بها وحيداً فريداً، وكُفِّن في شاش فراش كان معه، وذلك في سنة (سبع عشرة وست مئة)، وملكوا جميع مملكة خوارزم شاه».

وذكر ابن الأثير في «كامله»[2] ما كان من أمر التتار إلى سنة (٦٢٨)، ....

---

(١) يا له من تدبير سيئ وقلة بصر بعواقب الأمور؛ حيث اتخذ جنكيز خان من ذلك حجة يطرق بها هذه البلاد، ويأتي بأفعاله الفظيعة الهمجية، والتاريخ يعيد نفسه، وما نراه اليوم هو عين ما وقع بالأمس، مع تغيُّر في الحوادث، وتعدد في الوسائل، والله العاصم.

(٢) في أحداث سنة (سبع عشرة وست مئة) (١٢/ ٣٥٨ - ط. دار صادر): (ذكر خروج التتر إلى بلاد الإسلام)، وفي أحداث سنة (ثمان وعشرين وست مئة) (١٢/ ٤٩٥): (ذكر خروج التتر إلى أذربيجان وما كان منهم)، =

وأبو الفدا[1] ما كان منهم إلى حين وفاته.

ثم قال الجلال السيوطي[2]: «ولما دخلت سنةُ ستٍّ وخمسين وصل التتار إلى بغداد، وهم مئتا ألف ويقدمهم هولاكو، فخرج إليهم عسكر الخليفة، فهُزِمَ العسكرُ، ودخلوا بغداد يوم عاشوراء، فأشار الوزير -لعنه الله- على المستعصم بمصانعتهم، وقال: أخرج إليهم أنا في تقرير الصلح، فخرج وتوثق بنفسه منهم، وورد إلى الخليفة، وقال: إن الملك قد رغب في أن يزوّج ابنته بابنك الأمير أبي بكر، ويبقيك في منصب الخلافة، كما أبقى صاحب الروم في سلطنته، ولا يريد إلا أن تكون الطاعة كما كان أجدادك مع السلاطين السلجوقية، وينصرف عنك بجيوشه، فليُجب مولانا إلى هذا فإن فيه حقن دماء المسلمين، ويمكن بعد ذلك أن تفعل ما تريد، والرأي أن تخرج إليه، فخرج إليه في جمع من الأعيان.

= وفي (١٢/ ٤٩٩): (ذكر دخول التتر ديار بكر والجزيرة وما فعلوه في البلاد من الفساد)، وأخربوا سنة ثمان وخمسين مدينة حلب وغيرها، وحكى فيه أهاويل، ومما قال في (١٢/ ٥٠٠-٥٠١): «ولقد حكي لي عنهم حكايات يكاد سامعها يكذب بها من الخوف الذي ألقى الله -سبحانه وتعالى- في قلوب الناس منهم، حتى قيل: إنّ الرجل الواحد منهم كان يدخل القرية أو الدرب وبه جمع كثير من الناس، فلا يزال يقتلهم واحداً بعد واحد، لا يتجاسر أحد أن يمدّ يده إلى ذلك الفارس.

ولقد بلغني أنّ إنساناً منهم أخذ رجلاً، ولم يكن مع التتريّ ما يقتله به، فقال له: ضَعْ رأسك على الأرض ولا تبرح؛ فوضع رأسه على الأرض، ومضى التتريّ فأحضر سيفاً وقتله به.

وحكى لي رجل، قال: كنتُ أنا ومعي سبعة عشر رجلاً في طريق، فجاءنا فارس من التتر، وقال لنا حتى يكتف بعضنا بعضاً، فشرع أصحابي يفعلون ما أمرهم، فقلت لهم: هذا واحد فلِمَ لا نقتله ونهرب؟ فقالوا: نخاف. فقلتُ: هذا يريد قتلكم الساعة، فنحن نقتله، فلعلّ الله يخلّصنا؛ فوالله ما جسر أحد أن يفعل، فأخذتُ سكيناً وقتلتُه وهربنا فنجونا، وأمثال هذا كثير».

وانظر: «شفاء القلوب» (٢٦٨-٢٩٦)، «العبر» (٥/ ٢٤٥)، «الروضتين في أخبار الدولتين» (٢/ ٤٧٧ و٤/ ٤١١)، واستولوا على بغداد في أول سنة ست وخمسين وست مئة.

(١) في «تاريخه» (٢/ ٢١٦، ٢٤٦-٢٥١، ٣٠٨-٣١٣، ٣١٤-٣٢٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٧-٣٤٩، ٣٦٨، ٣٨١-٣٨٥، ٣٨٧-٣٨٩).

(٢) في «تاريخ الخلفاء» (ص ٥٣٩-٥٤٠).

فأُنزِل في خيمةٍ، ثم دخل الوزير فاستدعى الفقهاء والأماثل ليحضُروا العَقْد، فخرجوا من بغداد فَضُرِبَتْ أعناقُهم، وصار كذلك: تخرجُ طائفةٌ بعد طائفة، فتضربُ أعناقُهم، حتى قُتِل جميعُ من هُناك من العُلماء والأمراءِ والحُجّاب والكبار، ثم مُدَّ الجسرُ، ويُذل السيف في بغداد، واستمر القتلُ فيها نحوَ أربعين يوماً، فبلغَ القتلى أكثر من ألف ألف نَسمة، ولم يسلَم إلا مَن اختفى في بئرٍ أو قناة، وقُتِل الخليفة رفساً، قال الذهبي[1]: وما أظنه دُفن، وقُتل معه جماعةٌ من أولادِه وأعمامِه، وأسر بعضُهم، وكانَت بليّةٌ لم يُصَبِ الإسلامُ بمثلها، ولم يتمَّ للوزير ما أراد، وذاق من التتار الذلَّ والهوان، ولم تطُل أيامُه بعد ذلك».

ثم قال[2]: «ولما فرغ هلاكو من قتل الخليفة وأهل بغداد وأقامَ على العراق نوّابَه، وكان ابنُ العلقميّ حسّن لهم أن يقيموا خليفةً علويّاً، فلم يوافقوه وطرحوه، وصار معهم في صورة بعض الغلمان، ومات كمداً -لا رحمه الله ولا عفا عنه-» اهـ.

ولخص علي بن موسى في خاتمة رسالته «في وصف المدينة»[3] (ص ١٥٣-١٥٥) ما جرى في بغداد على وجهٍ أظهر فيه سبب قدوم التتار -عليهم لعائن الله إلى يوم القيامة، ولا رحم فيهم مغرز إبرة-، فقال عن (أهل بغداد): «**وقصتهم مع التتار عجيبة مهولة، ولم يتفق مثلُها من قَبْلُ ولا من بَعْدُ**، وتلخيصها على ما ذكره المؤرخون؛ أن وزيرَ الخليفة المعتصم بالله مؤيدُ الدين -بل هو خاذل الدين- ابنُ العلقميّ الرافضيّ، كان بينه وبين أبي بكر ابن المسعتصم والدوادار عداوةٌ عظيمةٌ لأذيّتهما لإخوانه الرافضة ونهب مَحَلَّتهم المسماة بالكرخ؛ فإنه كان قد وقع في سنة خمس وخمسين وست مئة فتنةٌ بين أهل السنة والرافضة ببغداد فأدَّتْ إلى نَهبٍ وقتلِ جماعة، وذلت الرافضةُ إخوانُه وأوذوا، فكاتب التتار وحرَّضَهم على أخذ بغداد لأجل ما جرى على الرافضة من النهب والخزي، وظن المخذول أن الأمر يتم له، وأنه

(١) ما زال النقل بواسطة السيوطي، وكلام الذهبي في «تاريخ الإسلام».

(٢) في «تاريخ الخلفاء» (ص ٥٤١).

(٣) مطبوعة ضمن «رسائل في تاريخ المدينة»، منشورات دار اليمامة، الرياض، قدم لها وأشرف على طبعها حمد الجاسر.

يقيم خليفة علويّاً، فأرسل أخاه ومملوكه إلى هلاكو -أخزاه الله- يسهل عليه أخذ بغداد، وطلب أن يكون نائباً لهم عليها، فوعدوه بذلك، ثم ساروا ونزلوا على بغداد سنة ست وخمسين وست مئة، وفي كلام بعضهم أنه حلق رأس إنسان، وكتب الرسالة على رأسه بالوشم، وفي آخرها: إذا قرأتم الرقعة فاقطعوها. وتركه إلى أن ينبت شعره واستتر ذلك بالشعر بعث به إليهم، وقال له: مُرْهم يحلقوا رأسك ويقرأوا ما عليها، ففعلوا ذلك، ثم قتلوه امتثالاً لأمره، فلما نزلوا على بغداد أشار ابن العلقمي على المعتصم بالله أن يرسله إليهم في تقرير الصلح، فخرج الخبيث وتوثق لنفسه، ورجع فقال للمستعصم: إن الملك هلاكو قد رغب في أن يزوج بنته بابنك الأمير أبي بكر، وأن يكون الطاعة له كما كان أجدادك مع الملوك السلجوقية، ثم يرتحل عنك، فأجابه الخليفة إلى ذلك، وخرج إليك الخليفة في أعيان الدولة، ثم استدعى الوزير العلماء والرؤساء، ليحضروا لعقد ابن عمه، فخرجوا إليه، فضُربَتْ رقابُهم، وصار يبعث إلى طائفته فتضرب أعناقهم، حتى بقيت الرعية بلا راع، ثم أمر هلاكو بالمستعصم وولده أبي بكر، فرُفِسا حتى ماتا، ثم دخلت التتار بغداد وبذلوا السيف في أهلها، واستمر القتل والسبي نيفاً وثلاثين[1] يوماً، فقَلَّ من نجا، وعبارة ابن السبكي في «الطبقات الوسطى»: وقتل أمير المؤمنين وبعده سائر المسلمين، ورفع الصليب على جدران دور بني العباس، وسُمِع الناقوس من بيوت الخلفاء بني عم نبي الله محمد المصطفى ﷺ، وانتُهِكَتِ المحارم، وخُربت الجوامع، وعُطلت المساجد وصارت بلاقع».

وقال النجم سعيد الذهلي في «مقدمة تاريخه»: إن عسكر بغداد كان قد خرج إليهم أولاً، فهربوا وتبعهم عسكر بغداد، وقتل البغداديون منهم خلقاً، وأبعدت لأُوبُهُم إلى بغداد، فلما تَعدَّوْا نهر نشيرين من دُجَيل فتح عسكر هلاكو من نهر نشير المذكور، فحال بين عسكر بغداد والرجوع إليها، وحكى لي بعض الأعيان أن ابن العلقمي أنفذَ أحد أصحابه وفتح ذلك النهر على جيش المسلمين، والله أعلم، فدهمهم عسكرُ هلاكو ليس لهم منجى، فلم ينج منهم إلا من نجت به دابته من المياه والأوحال، وألقى عالَمٌ عظيمٌ أنفسَهم في دجلة طلباً

(١) في الأصل: «وثلاثون»!.

للسلامة، فهلكوا لمّا نُقِلَ اللأمَةُ، وغلقت أبواب سور بغداد، ونصب عليه المجانيق[1]، وصَعَد من تخلّفَ ببغدادَ مِنَ الرَّمْيِ، ويقولون: الحالُ ينصلحُ -إن شاء الله- فلا تظهروا[2] حرباً، فبقي أياماً كذلك، ثم عاد إلى بغداد، وعسكرُ هلاكو يبالغون ويرمون المجانيق[1]، حتى صعدوا على السور وتمكنوا من البلد، ثم ذكرَ خروج ابن العلقمي إليهم، ثم رجوعَه وخروجَ الخليفةِ وابنِه إليهم، ثم قَتْلَ الخليفةِ ووقوعَ السيفِ في بغدادَ، قال: وعمل السيفُ في بغداد مدّةَ شهرٍ وعشرةِ أيام، ولم ينجُ إلا الطفيف من أهل بغداد، وإلا أهل الحلة والكوفة، فإن أكابرهم توصلوا إلى هلاكو في الطاعة والانقياد، وقضى الله سلامة أهل البصرة لعدم تمكُّنِ العسكر من العبور إليهم بطريق المد والجزر، ومَسحَ السيفُ من عداهُم من أهل الضياع وغيرهم سوى النصارى، وخلتْ بغدادُ من أهلها، واستولى عليها الحريقُ فحرقت المحالَّ والأسواقُ، واحترقت دارُ الخليفة والجامعُ الكبير بها، حتى وصلت النار إلى خزائن الكتب الخاصة، وعمّ الحريقُ أكثر الأماكن حتى القصور البرانية؛ مثل الحلة وترب الرصافة مدفن ولاة الخلافة، وشوهد يحتُ مدفن الإمام المستنصر بالله عظام الخلفاء ورؤوسهم وآثار الحريق وشوهد على بعض حيطانها مكتوب:

إنْ تُرِد عبرةً فهذي بنو العباس دارت عليهم الدايرات

استُبيحَ الحريمُ إذ قُتِل الأحيا ء منهم وأُحرِقَ الأموات

ولم يسلم من الحريق إلا ما سكَنَه عسكرُ هلاكو في الوقعة، وقد جافَتِ القتلى وامتزجت بالأوحال حتى لم يَبقَ للمارّ في الأسواق موضعُ قدمٍ إلا على قتيل، ووجد في كثير من المواضع جثثُ القتلى كالتلول الكبار، وشاهد من سلم من الأهوال ما لا يُعبّرُ عنه، ثم عمّ الوباءُ وكثرةُ الموتِ والفَنا، وثار الذباب على الناس حتى غطى الجدران، ووصلت قوافل الحلّة بأنواعِ المأكول، وكانوا يتعرضون للكتب المجلدة النفيسة؛ كلّ مجلدٍ بفلس، فإن خزائن الوقوف نُهبَت، واحترقت الكتب، وأُلقيَتْ تحت أرجل الدواب، وشوهد بالمدرسة المستنصرية

(١) في الأصل: «مناجيق»!

(٢) في الأصل: «تظهرون»!

معالف للدواب مبنية بالكتب موضع اللبن، وكذا كان بباب سوق النظامية، قال: **وبالجملة فلم يسمع في قديم الزمان بأعظم من هذه الحادثة، انتهى ملخصاً.**

ويقال: إن هلاكو أمر بعدِّ القتلى، فبلغوا ألف ألف وثمان مئة ألف وكسر، فعند ذلك نودي بالأمان، ثم هلك ابن العلقمي في السنة المذكورة قبل شهر رجب، وخيَّب الله أمله، وانعكست عليه آراؤه، وأكل يده ندماً، فإنه بعد تلك الرتبة الرفيعة ووزارة العراق منفرداً أربع عشرة سنة منفرداً، ولي وزارة التتار مشاركاً لغيره وانحطت رتبته، حتى كان يركب كديشاً فصاحت عليه امرأة: يا ابن العلقمي، هكذا كنت تركب في أيام أمير المؤمنين؟ وكان ذا حِقدٍ وغِلٍّ لأهل السنة، وكان المستعصمُ آخرَ الخلفاء العراقيين، وكانت دولتهم خمس مئة وأربعاً وعشرين سنة، وكان هذا الخليفةُ حليماً كريماً سليمَ الباطِنِ، لكنه كان لا يخرج عن رأي ابن العلقمي، فدبّر هذه المكيدة التي أهلكت المسلمين.

وكانت بغداد في ذلك الزمان فسطاط الإسلام ومَحَطَّ رحالِ العلماء وأهل الصلاح، فهلك غالبهم، وبقي الوقت بلا خليفة ثلاث سنين، ومن أحسن ما أنشد في ذلك قول ابن التعاويذي:

بادتْ وأهلُوها معاً فبُيوتُهم ببَقاءِ مولانا الوزيرِ خرابُ

ولا يَسَعُ مختصرُنا هذا من الكلام على هذه القصة أكثرَ من هذه النبذة، والله -تعالى- أعلم بالصواب».

فلا ريبَ أن تلك المصائب العظمى التي أزالتِ الدولةَ العباسية، وقتلت من المسلمين ما يربو عن أربعين مليوناً، وخربت تلك البلاد الزاهية العامرة، هي الشر الكبير، والمصيبة العظمى، والويل للعرب والمسلمين.

وقال ابن السبكي في «طبقات الشافعيةالكبرى»[1] مبيّناً ما أصاب المسلمين آنذاك، وأفاض في ذلك على النحو الذي ذكرناه، ثم قال: «وقيل: إن هولاكو أمر بعد ذلك بعدِّ

---

(١) (٨/ ٢٧١-٢٧٢).

القتلى، فكانوا ألفَ ألفٍ وثمان مئة، النصف من ذلك تسع مئة ألف، غير من لم يُعَدّ ومن غرق، ثم نودي بعد ذلك بالأمان، فخرج من كان مختبئاً، وقد مات الكثيرُ منهم تحت الأرض، بأنواع من البلايا، والذين خرجوا ذاقوا أنواع الهوان والذل، ثم حُفِرَتِ الدُّورُ، وأُخِذَتِ الدفائنُ والأموال التي لا تُعدُّ ولا تُحصَى، وكانوا يدخلون الدارَ فيجدون الخبيثةَ فيها، وصاحبُ الدار يحلفُ أنّ له السنين العديدة فيها ما علم أن بها خبيثةً، ثم طلبتِ النصارى أن يقعَ الجهرُ بشرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وأن يَفعَل معهم المسلمون ذلك في شهر رمضان، فأُلزم المسلمون بالفطر في رمضان، وأكلِ الخنزير، وشربِ الخمر، ودخل هولاكو إلى دار الخليفة راكباً -لعنه الله-، واستمر على فرسه، إلى أن جاء إلى سُدَّة الخليفة، وهي التي تتضاءلُ عندها الأسودُ ويتناوله سَعْدُ السُّعودِ، كالمستهزئ بها، وانتهك الحُرَمَ من بيت الخليفة وغيرِه، وأعطى دار الخليفة لشخص من النصارى، وأُريقت الخمور في المساجد والجوامع، ومُنِع المسلمون من الإعلان بالأذان، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذه بغدادُ، لم تكن دارَ كُفرٍ قَطُّ، جرى عليها هذا الذي لم يقع منذ قامت الدنيا مثلُه[1]، وقُتل الخليفةُ، وإن كان وقع في الدنيا أعظمُ منه إلا أنه أضيف له هوانُ الدِّين والبلاءُ الذي لم يختص، بل عمّ سائر المسلمين، وهذا أمرٌ قدره الله -تعالى-، فثبّط له عزم هذا الخليفة، ليقضِيَ الله ما قدره».

ثم ذكر ما حصل للمسلمين في الشام، ومما قال: «وشمخت النصارى بدمشق، وصاروا يرفعون الصليب، ويمرون به في الأسواق، والخمر معهم يرشُّونه على المساجد والمصلين، ومن رأى الصليب ولا يقوم له عاقبوه»[2]!

ثالثاً: تتابعت غزوات التتار الذين أسسوا لهم عدة ممالك في بلاد الهند وبلخ وبخارى وغزنة والعراق، وصار منهم عدة ملوك فيها، ثم كان منهم ذلك الطاغية الجبار (تيمرلنك بن أيتمش) الذي ولد سنة (٧٢٨هـ) بقرية تسمى (خواجا أبغار) من عمل (كش) إحدى مدائن

---

(١) ترى ماذا سيقول لو رأى ما رأيناه، وسمع ما سمعناه؟!

(٢) (٨/ ٢٧٦).

(ما وراء النهر)، وهي تبعد عن سمرقند يوماً واحداً، وأمه من ذرية (جنكيز خان) اللعين، وكان منه ما كان في طروقه لبلاد العراق وبلاد الدولة العثمانية، ثم البلاد السورية، وكان منه فيها ما كان، وذلك في سنة (٨٠٣هـ)، ثم هلك في سنة (٨٠٧هـ)[١].

رابعاً: الناظر في كتب التأريخ، ولا سيما في الغارات التي حصلت سنة (٨٠٣هـ)، وقبل ذلك بقليل على بلاد المسلمين؛ يعلم علم اليقين أنها أخت الغارات التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي كانت سنة (٦٥٦هـ) وسنة (٦٥٨هـ)؛ لأنها أتمّت تخريب هذه البلاد، وتقويض عمرانها، والقضاء على مدنيتها الزاهرة، والمدارس والعلوم التي كانت مشيّدة وزاخرة فيها.

وهذا تفصيل للخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي في كتابه «نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان»[٢] قال تحت (فصل: فيما وقع من الحوادث في السنة الثالثة بعد الثمان مئة) مفصلاً ما وقع ببلاد المسلمين آنذاك من قبل (تيمورلنك)، أسوقه على طوله، وهو لا يَقِلُّ عما أوردناه سابقاً من أمر (التتار)، وفي عباراته تألّمٌ وتوجّع واستشهاد بأشعار، وبعرضه على ما سمعنا ورأينا في بعض ديار المسلمين، نقول: (التاريخ يعيد نفسه)! ولا قوة إلاّ بالله، وإليه المشتكى.

وهذا نص كلامه، مقتصراً على ما وقع بالمسلمين في اختلاف أمصارهم، قال: «وفي يوم الإثنين التاسع منه، حضر طغيتمر مقدم البريدية من الشام، وأخبر بأنّ تمرلنك قد أخذ سِيواسَ في آخِرِ السَّنةِ الماضِية، وأنّه قاصدٌ مملكة الشَّام، وكان تمرلنك قد جاء على سيواس من ناحية تبريز وأقامَ عليها وحاصَرها أشدَّ المحاصرة، وأذاقَ أهلها أشد العذاب، وفيها نائبٌ من جهة ابن عثمان يُسمَّى: أمير مصطفى، ومعه من العساكر ما يزيدُ على عشْرةِ آلاف نفر، ولم يُفد هؤلاء شيئاً، فآخر الأمر مُسِك نائبُها، واستَوْلى تمرلنك عليها، وقتل من أهلها ما ينوفُ على ثلاثة آلاف نفْس، وأخرب أسوارها، وحرقَ بقاعها، وأزالَ بهجَتها، وبدَّد جمعها، وفرَّق شملها، وأفسدَ عسْكَرُه فيها مفاسد عظيمةً، من نهبِ الأموالِ، وسفْكِ الدماء، وسبي

---

(١) انظر: «شذرات الذهب» (٧/ ٦٢-٦٧).

(٢) (٢/ ٧١-٧٢).

الحريم، وأسر الأطفال، فأقاموا عليها نحوَ شهر أو فوقه وهم يفسدون، وفي أرجائها يعيثون.

ثم رحلوا منها وجاءوا على لارندة والبلستين، وأفسدوا فيها فساداً لا يُعدُّ ولا يُحْصَى.

ثم توجهوا إلى مَلْطية، ودخلوا فيها وأفسدوا فيها وعتَوْا عُتُوّاً كبيراً، بعد أن أقاموا عليها فوق عشرة أيام.

ثم رجعوا منها وتوجهوا إلى بهسنا، وهم يفسدون في كل موضع ينزلون فيه، وفي أطراف كل بقعة وأرجائها، وأثناء كلِّ طريق وأنحائها، بحيث لم يَسلمْ منهم مقيم من أهل الحضر، ولا مسافرٌ من أهل الخبَا والوبَر، إلى أن نزلوا على بهسنا وأطرافها وأذاقوا أهلها العذاب من أوضاعِها وأشرافِها، وأفسدوا فيها فساداً عظيماً، وبغَوْا على أهلها بغْياً جَسيماً.

ثم رحلوا عنها بعد أن أقاموا عليها عشرين يوماً متوجهين إلى مدينة عينتاب، موصلين إلى أهل تلك البلاد من أنواع العذاب، فقدِمُوا عليها وأخرَبوا دُورها، وأحرقُوا أسواقها، وهدّوا أبراج قلعتها.

ثم رحلوا منها -بعد أن أقاموا عليها أربعة أيام- متوجهين إلى حلب، طالبين لأهلها جميع الشرّ والنّصَب، وكل ذلك في أوائل السنة».

وقال في (٢/ ٧٤-٧٧) تحت عنوان (ذكرُ مجيء تمرلنك على حلب وأخذها): «بتاريخ الحادي والعشرين من ربيع الأول، وصل بَريديٌّ من الشام إلى الأبواب الشريفة، وأخبر بأنَّ تمرلنك حضر إلى حلب، واحتاط بها يوم الخميس الحادي عشر من ربيع الأول، معه العساكر ما لا يحصيهم إلا الله -عزَّ وجلَّ- من سائر الطوائف: من الخراسانية، والسَّمْرَقندية، والقحطانية، والمغل، والتراكمين، وغيرهم من المفسدين والكفار ما لا يَعرِفون اللهَ -تعالى- ولا رسوله، فنزلوا على حلبَ وأرجائِها، واشتملُوا على أطرافها وأنحائها، بحيثُ صارَت بقعةُ حلبَ الشهباء مظلمةً كالليلة الدهماء، فَخرَجَتْ من العساكر المنصورة طائفةٌ بمثلها مقرونة، وتقاتلوا مع طلائعهم المفسدة، فتحاربوا وتشاجروا، وتخابطوا وتعابطوا، وتراموا بالحجارة والنبال، وتقابلت النساءُ والرجالُ، وارتفعت الأصواتُ كما يلبي العُمّار والحجيج، وجُرحَتْ ناسٌ كثيرون، وسُفكت دماءٌ غزيرة، فافترقوا على ذلك، وخواطِرُ المسلمين في همٍّ

وغمٌّ من ذلك.

ولما كان يوم السبت الثالثَ عشَر من ربيع الأول، ركبَتْ عساكرُ تمرلنك وتكردسوا على المسلمين وركسوا، وصبرَ المسلمون على ذلك صبراً عظيماً، وابتُلُوا بلاءً مبيناً، ثم ضعُفَت قلوبُهم وبالهُم، وتشتّت شملهم وتلاشَت أحوالهُم، إلى أن ولّوا مدبرين، وطلبوا أبواب المدينة هاربين، فتزاحموا على الدخول في الأبواب، حتى هلكَ خلقٌ كثيرٌ على الأعتاب، ووقع في المدينة الهرجُ والمرج، وارتفعتْ أصواتُهم بالنَّوح والضجّ، واجتمعت نساؤهم في الجامع الكبير، وتزاحم الكبير على الصغير؛ فكأنهم وقد نفخ فيهم الصور، وحُشروا إلى يوم النشور، فبينما هم في هذه الداهية الدهماء، وإذا هم بالتمرلنكية لحقوهم بالسيوف السود، وركبوا أقْفِيتهم إلى أنْ دخلوا مدينتهم، فتفرقوا في أزقَّتها وهم ينهبون، وشرعوا يقتلون ويأسرون، ويخربون ويحرقون، فأذاقوا أهل الشهباء من أنواع العذاب، من القتل والعصر والكي والعقاب، ولله درُّ من قال:

على حلبَ الشهباء حلّتْ مصائب	بأيدي تمرلنكَ ومغلَ وجقطاي
مِنْ آل هلاوز وباطو وجنكز	وإلغاز وقازان وبيد وطقطاي
وطوسى وخربندا وننجى وكتبغا	نويس وصمغار وقيدو وبولاي
وروس ونكداد وبلطد وطلسبا	وطولو وسور وزيخى ونوغاي

ولم يزالوا في أزقَّتها جاثمين، وفي دماء المسلمين عائمين، فقتلوا خَلقاً لا يُحصى عددُهُم من الصغار والكبار، غيرَ من ماتَ من الأطفال تحت سنَابك الخيول من الدوس والعثار، وغير من مات من النساء في أبواب الجوامع وسوق البلاط، ومن مات من شدة الرعب وكثرة الصياح والعياط.

ثم اشتغلوا بنقْبِ القلعة وتخريبها، وصَرفِ المياه عنها وسيْبِها، وذلك بعد أن تحصّن بها أمراؤُها ونائبها، ونوابُ القلاع الشامية ممّن ذكَرناهم سالفاً، ونزل تمرلنك في السلطانية التي تجاه باب القلعة، ثم إنه أرسل للأمراء وغيرهم وغَشَّهُم، إلى أن اطمأنّوا إليه وأقبلوا عليه، فنزلوا واحداً بعد واحد، فأخلعَ على بعضهم خِلَعاً ظاهِرُها رضىً وصفا، وباطِنُها مكرٌ

وجورٌ وجَفا، فلما تمثلوا كلُّهم بين يديه، أقبل يخاطبُ كل واحد بما لَديه، ثم أشار بمسك الجميع، بعد التهديد والتقريع، وأخذ جميع ما في القلعة من الحواصِل والأموال من الذهب والفضة والقماش والسلاح والأثقال، ومسك أعيان الشهباء وقضاتِها وكبراءَها وولاتها، واستخلَص منهم أموالاً تعجز عن حصرها العقولُ والأفهام، ويَكِلُّ عن ضبطها الحِسابُ بالأقلام، وأقام عليها عشرين يوماً يسقيهم عذاباً أليماً، ويعاقِبُهم عقاباً عظيماً، فصارت الشهباءُ عبرةً للنّاظرين، وموعظةً للمتذكرين، فكأنها وقد صاح بها صائح فإذا أهلُها خامدون، ولسان حالها يقول: يا حسرة على العباد الذين كانوا بالأمس في أمن راغدين، فـ: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦].

فصار أغنياؤها فقراءَ يسألون، وتجارُها لابسين الأجلال والأعدال يدورون، ومخدّراتُها عارياتٍ مأسورات، ثكْلى على أولادهن مكسورات، وجوامعُها ومساجدها عن الأذان والصلاة والخُطب خاليةً، ودورُها على أرضها خاويةً، ولسانُ حالها يقول: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩].

وقال في (٢/ ٨٢-٨٦) تحت عنوان: (ذكر دخول السلطان دمشق وخروجه منها وما جرى عليه وعلى عسكره وعلى المسلمين) ما نصه:

«ولما كان بتاريخ يوم الخميس السادس من جمادى الأولى، دخل السلطان الملك الناصر وصحبته العساكر المنصورة المصريون إلى دمشق، واستقرّ ركابُه في القلعة، وكان تمرلنك قد أتى إلى تحت جبل الثلج.

وفي يوم السبت جاءت من عند تمرلنك طائفة زهاءَ عشرة آلاف فارس، ومقدّمتهم رجلٌ يقال له السلطان حسين، فتقدم إليهم من عسكر السلطان جماعة، فتقابلوا وقتلوا منهم خلقاً، فولّوا منهزمين، ولم يتحرّك تمرلنك من منزِله ذلك مدة أيام، وكان كلَّ يوم يخرج من عسكره شِرذمة إليهم ويقرُبُون منهم، ثم يرجعون، ثم أرسل تمرلنك إلى السلطان فطلب منه شخصاً يقال له أطلمش، وكان الملكُ الظاهرُ قد مَسَكه وحبَسَه، واستمرَّ محبوساً بقلعة الجبل من مدَّة سنينَ، وقال: «أرسلوا إليّ هذا وأنا أرحل!»، وذلك مكرٌ وخديعةٌ وكذِب.

ثم بعد أيام قلائل حضر للسلطان الملك الناصر حسينٌ المذكور طائعاً، وعلى رأسه تاج مرصع بالجوهر والفصوص، وهو شاب ذو صورة جميلة وقامة حسنة، فخلع عليه السلطان قباء بطرز زركش، وأنعمَ عليه بفرس بسرج ذهب وكنبوش زركش، وذكر عن تمرلنك أنه في التلاشي والهوان، ثم إنه تواخَى مع الأمير يشبك الدوادار، وقد قيل إنّ مجيئه كان بطريق النصيحة للمسلمين، والله أعلم بحقيقة ذلك.

وكان المذكورُ عند تمرلنك من الأمراء الكبار ومعه حاشيته فوق ألف نفس، وكانوا كلُّهم ينتهزون الفرصة للهروب والمجيء عند السلطان لأجل مخدومهم حسين، وكان ما تهيّأ لهم ذلك بسبب هروب العسكر المصري.

ثم بعد أيامٍ قلائل رحل تمرلنكَ من منزلته تلك وأخذ ناحية شُقحب من فوق جبل الكسوة، فلما رأت العساكرُ المصريةُ ذلك طمعوا فيهم وقالوا إنه يريدُ الهرب، فقام جماعةٌ من الأمراء وبرزوا إليهم حتى عدوا جسر الكسوة، وكان تمرلنك قد أكمن جماعة كثيرة وراء الجبل، ولم يظهر للمصريين منهم إلا أناسٌ قلائل، فهزت أنفسَهم أريحيَّةُ الشجاعةِ، فحملوا عليهم، فعند ذلك ظهرت أناسٌ مثلُ قطع الليل المظلم، كردوساً بعد كردوس، وصفّاً بعد صف، إلى أن هجموا على المسلمين، فلما رأى المصريون ذلك شرَعوا في تولي الأدبار، ونوَوا الهروب والفرار، فرجعوا وهم يقاتلون مدافعةً عن أنفسهم، ولم يزالوا على ذلك إلى أن تفرقوا كلُّهم شغر بغَر، ودخلوا المدينة متفرقين، وقد أُخذَ منهم بعضُ ناسٍ من ورائهم ممن كان فرسُه ضعيفاً، وقُتِل من عسكر تمرلنك جماعة، ولم يزل عسكر تمرلنك في السوق وراءهم إلى أن وصلوا قريباً من قبَّة يلبغا الخاصكي، فنزلوا تحت جبال الكسوة مد البصر، فلما أظلم الليل أوقدوا نيراناً عظيمة، بحيث أوقعوا في قلوب الناس رعباً عظيماً.

فلما أصبحوا اصطفَّ الفريقان وتجهزوا للقتال، وكان ذلك يوم الخميس العشرين من جمادى الأولى، فقام تمرلنك وصفّف عسكره مدَّ البصر فوق سبعين صفّاً، واصطفت المصريون كذلك، وجعل الأمير نوروز الحافظي رأس الميمنة، ويشبك الدوادار رأس الميسرة، والسلطان واقف في القلب، فوقع بينهم بعضُ القتال من أطراف الطرفين، ولم يزالوا على ذلك إلى آخر النهار.

ثم وقع بين المصريين هرْج عظيم؛ لما قيل: إن بعض الأمراء الخاصكية قد هربوا من دمشق طالبين الديار المصرية، وكثر الكلامُ والقيل والقال، حتى وقع في قلوب الناس رعبٌ عظيم وخوف جسيم.

ولما كان نصف الليل -ليلة الجمعة الحادي والعشرين من جمادى الأولى- خرج السلطان وصحبته بعضُ المماليك، ويشبك الدوادار والأمير أقباي وقطلوبغا الكركي، فأخذوا طريق بعلبك، وساقوا من فوق جبل الثلج على طريق عكا، ولم يلتفتوا وراءهم، فعند ذلك وقع الجفل بين الأمراء المصريين، فلما تواترت الأخبار بذلك نهض كل منهم وساق، ولم يتخلف أحد من الأمراء الكبار والصغار إلا أربعةُ أنفس من العشرات؛ وهم: سودون البجاسي، وألطنبغا الحبشي، وآقبغا رأس نوبة، ومصطفى بن تكا.

ثم حضروا بعد أيام كثيرة ما خلا مصطفى المذكور، فإنه لحق بتمرلنك، وتخلفت غالب المماليك السلطانية هناك متفرقين، ولم يجيء في صحبته غير مقدار خمس مئة نفس من مماليكه ومماليك الأمراء، والجميع تركوا الخيول والهجن والجمال والأسلحةَ والأثقال والخيام والبغال وسائر الأصناف من الذهب والفضة والدروع وغير ذلك، حتى ذكِر أنّ جملة ما خلفوه من الخيول ما يقاربُ ثلاثين ألفَ رأس، ومن البغال ما يقارب عشرين ألف رأس، ومن الجمال ما يقارب خمسين ألف رأس، ومن الهجن ما يقارب عشرة آلاف رأس، ثم إنهم قاسَوْا في الطريق من التعب والنصب والخوف والجوع والبرد ما لا يوصف، حتى ذكر أن منهم من أصبح صائماً ثلاثة أيام ولا يجد غير الماء، ومنهم من كان يأكلُ العشب والكلأ، ومنهم من مشى حافياً عارياً حتى تورمت قدماه، وغالبُهم قلعُوا دروعهم ورموها حتى أخذها العشير، وذكر أن منهم من حل سيفه ورمى به، ثم كلُّ من سمع من المماليك المتخلفة أن السلطان أخلى دمشق وطلب الديار المصرية ترك ثَقَله وخرج طالباً متوجهاً إليهم، فمنهم من أُسِر ومنهم من عُرِّي، وما عُرِّيَ أكثرهم إلا العشير من جبال صفد واللجون وقاقول وغير ذلك.

واختلفت طرقُهم؛ فمنهم من جاء من عقبة دمر، ومنهم من جاء من عكّا، ومنهم من جاء من وادي التيم، ومنهم من ركب البحر المالح من طرابلس، ومنهم من ذهب إلى ناحية حلب، ومنهم من ذهب إلى ناحية السواحل، ومنهم الأمير آقبغا الجمالي والأمير دمرداش

نائب حلب، وتفرقت العساكر شَغَر بَغَر.

ولم يزل كلَّ يومٍ كان يدخل القاهرة جماعة من المماليك المسلحين بعد أخرى إلى أكثر من شهرين؛ فمنهم من جاء ماشياً وقد ورمت رجلاه، ومنهم من جاء راكباً على حمار، ومنهم من جاء على الجمال وعلى رؤوسهم الزموط الدنسة العتيقة، وعلى أكتافهم اللبابيد الدنسة المهرية، والبُسُط العُتُق، وكلٌّ من المذكُورين يذكر عن أفعال العشير أنها أنجس من أفعال تمرلنك في حق المسلمين، فإن عسكر تمرلنك -مع ما فعله قاتله الله- كانوا يشفقون على أسراهم بشيء من القُوت والكِسوة، بخلاف العَشير، ولا سيما في تلك الأيام الباردة، أيام الثلج والمطر والصقعة، مع الجوع والخوف الزائد».

وقال في (٢/ ٨٧-٩٤) تحت عنوان: **(ذكر استيلاء تمرلنك على دمشق وما أفسده فيها لعنه الله)** ما نصه: «لما أخْلت العساكرُ المصريَّة مدينة دمشق في التاريخ الذي ذكرناه، استولى تمرلنك بعسكره عليها، ونزلوا في حواليها.

وفي يوم الجمعة الحادي والعشرين صبيحة الليلة التي رحل فيها السلطان، نهض الشاميون وقاتلوا مع عسكر تمرلنك قتالاً عظيماً، فقُتل منهم ناسٌ كثير، فلما كان يوم الإثنين الرابع والعشرين من جمادى الآخرة ملَك تمرلنك دمشق وفتحوا الأبواب، وولى على كلِّ باب شِحْنَةً، ونادى بين الناس بالأمان والاطمئنان حتى سكن أهل المدينة، وكلُّ ذلك مكر منه وحيلة وخبث وخديعة، ثم شرَع في حصار القلعة، ونصب عليها مجانيق[1] من نواحيها، فنصبوا منجنيقاً في وسط جامع بني أمية وقفلوا أبواب الجامع، ولم يُصَلَّ فيه الجمعةُ بعد دخول تمرلنك الشام إلا مرة واحدة، ونصبوا منجنيقاً آخر في ناحية حكر السماق، وآخر في ناحية الصالحية، وآخر في ناحية العقَبة، وآخر من ناحية التربة، ورسم بالنُّقوب، وصرف ماء الخندق، فنقبوا إلى أن علقوا البرج الذي عليه الطارمة وهدّوه، وزحفوا زحفاً عظيماً، فقُتل من جماعة تمرلنك خلق كثير تحت الردم، ثم لم يزل أهل القلعة في رمي المكاحل والمدافعِ والحجارةِ والقتال ليلاً ونهاراً مدة شهر، ثم لما تعبوا وضجروا وخافوا على أنفسهم لعدم من

(١) في الأصل: «مناجيق»!

يساعدهم سلموا، فتسلَّمها تمرلنك يوم الجمعة الحادي والعشرين من رجب، فولى فيها شِحْنةً من جهَته، ومسَك جميعَ مَن فيها ونائِبَهم معهم، وهو الأمير يزدار، وقيّدهم ولم يقتل أحداً منهم.

ثم شرع في أخذ أموال الناس، فحوّل من القلعة أموالاً لا تُعدُّ ولا تحُصى ولا تحُصر، ما بين ذهب وفضة وقماش وسلاح وأثاث، وغير ذلك من أموال الشاميين والمصريين.

ثم إنه باع دمشق لأهلها ثلاث مرات، في كل مرة بجملة مستكثرة من الذهب والفضة، ...»، قال: «ثم إنه رسم بهدِّ القلعة فهُدمَتْ وهدُّوا معها جامعَها، الذي تحيَّرت العقول في تكْوينه وكُنْهه وحُسنه، الذي لم يكن فيه عَيبٌ سوى أنه لم تَقَع العيونُ على نظيره، ولله درُّ مادِحه، فقد أجادَ في المقال:

دمشقُ لها مَنْظرٌ فائق ... وكلٌّ إلى وصْلِهَا مائِقُ
وكيفَ تُقَاسُ بها بلدةٌ ... أبى اللهُ والجامِع الفارقُ»

ثم فصَّل في ذكر محاسنِ جامع دمشق، وما قيل فيه، وقال بعد ذلك: «فبينما المدينة بجامعها على هذه الصفة البهية، إذ وردت عليها الطغاة من التمرلنكية، فأزالوا بهجَتها بالهدّ والنيران، وغيّروا رسومها وآثارها من العمران، فصارت النيران كأنها قد نشرت في مدد الطعام ومعصفرات عصائبها، وصعدت إلى عنان السماء عذباتُ ذوائبها.

ذوائبُ لجتْ في عُلُوٍّ كأنّما ... تحُاولُ ثأراً عنِد بعضِ الكَواكب

وعلَتْ في الجوِّ كأنّها أعلامُ ملائكة النّصر، وكان الواقف في الميدان يراها وهي ترمي بشرَر كالقصر، فكَم زخر لذلك الدخان جاثيةٌ، وكم نفسٌ كانت في النزعات وهي تتلو: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١]، ولم تزلِ النارُ تأكلُ ما يليها، وتُفْني ما يُشعِلُها ويقليها، إلى أن شملَت على دُورها ومدارسها، وعلَتْ على أسواقها ومجالسها، فكادت تكون كنار القيامة، وقودُها الناسُ والحِجارة، وأصبحَ بابُ الساعات وهو من آيات الساعة، وخلت مصاطب الشهود من السُّنَّةِ والجماعة، وأصبحَت الدَّهْشَة وقد آل أمرُها إلى الوَحْشَة، كأن لم يكن بها شهيد ولا شهود، من ثيابها وقماشها جبة وحرير، وأصبحت الميادين وقد صارت كالعِهن المنفوش،

ومُحِيَتْ بأيدي النار سطورُ كلِّ جامٍ منقوش، وأصبح أصحابها كالحمام ينوح على أقفاصها، وتودُّ اللآلىء أنها لم تخرج إليهم من مغائصها، فما منهم إلا ربُّ نعمة سُلبت، وأصبح بعد الجديد في خَلَق، وغنيّ أمسى فقيراً يكدى في الخلق، ولله در الشاعر الماهر:

حريقُ دمشقَ قَدْ بدا لعَيانِ ... ليُظهر لي عِنْدَ البيانِ معاني

غدَتْ نارهُ في الجوِّ تعلُو وَتَرْتَقي ... كأنّ لها عندَ النُّجوم أمَاني

ولو لَمْ تكُنْ نارُ الأعَادِي لما غَدَتْ ... وخَبآتُها بادٍ لكلِّ بنَان

ولا صبَغَتْ بالزعفران قميصَها ... سروراً بها ولا طارَتْ بكل لسان

فيا لَسيوف المكفن كيف باد، وفتتت به الأكباد، وأين بأسُه الشديد، ومنافعه التي لا تبيد، وبالسيوف الخيم كيف ذهب، وعدم النصر على الكافرين فتَبَّتْ يدا أبي لهب، لقد تمسكت النارُ بأطْنابه وتجلّدَ بها، والنار تحت ثيابه وياما حصل لها ولأهلها، من ضرْبِ بسِياط كَشَطَ غِلَظَ جِلدِهم، وأوْهى قُوى شجاعتهم وجلَدهم، كم فيه من أسوَدِ اللحية فتَق جلدَه الشيبُ، وخُطّ على جنبه ما كان مخبوءاً له في الغيب، وكم من عالم في الذل بالهزء واليد، وكم من تاجر يقاد وهو في قيد، وكم من شاب يستَغيبُ وهو ينقلُ التراب، وكم من شيخ يصيح وهو في العِقَاب، وكم من صغير تحت سنابك الخيل طريحٌ، وكم من فقير من الجوع يصِيح، وكم من بِكر قد أزيلَت عذرَتُها، وكم من مخدَّرة قد هُتك سِترها، وكم من غنيّ كان يُطعم الناسَ ويعطيهم، فصار اليوم يسألُ الناسَ ويسْتَعطِيهم، وكم من عزيز وصاحبِ رفْعَة وشانٍ، صار اليوم في قهرٍ وخذلان، فصار أهلُها ما بين كسير وطريح، وأسير وجريح، فصاروا كبني إسرائيل في القضايا، سُلِّطَ عليهم أنواعُ البلايا، قهرُ تمرلنك وأسرُه وخرابُ الدور والبقاع، ووقوعُ الحريق في الأصقاع، وسبْيُ الحريم والأطفال، واستِعباد النساء والرجال، والغلاءُ المفرِطُ الشامل، والبردُ والثلجُ والمطر النازل.

ثم بعد ذلك كلِّه جرادٌ منتشر وموت ذريع، وخوف مستمر وضَنْكٌ منيع، آيات بينات فيها عبر وتنبيه، ولم تزل دمشقُ ترى أموراً عجاباً، ولسان حالها يقول: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ [النبأ: ٤٠]، فَلَعِبَتْ فيها التمرلنكية يميناً وشمالاً، في أرضها: وهاداً وجِبالاً، ولم يزل خيلُهم ورَجِلُهم تركض من باب الشَّهباء، إلى جسر الحديد، ومن جسر الحديد إلى جسر الشريعة

الزهراء، إلى أن خرجوا في أوائل شعبان، بعد أن أخربوا العمران، وهدُّوا البنيان، فصارت أسوارُها كيماناً سوداً، ينعِق عليها غربانها جُرْداً.

ولما رحلوا أخذوا معهم غالب النساء الجميلة والجواري والعبيد والطواشية والصناع الحذاق من كل طائفة، وذهب معهم قاضي القضاة محيي الدين محمود ابن القاضي نجم الدين الحنفي وأخوه بهاء الدين محمد الشهيران بابني الكشك.

فلما قربوا من حلب جاء إليهم من كان تمرلنك خَلفَهُم فيها لحماية الأموال التي أخذوها، وهم ثلاثة آلاف نفس أو يزيدون، وذلك بعد أن أخربوا قلعة حلب، فأَرَمُوا أبراجها وأسوارها في الخندق.

ثم اجتمعوا وعدَّوْا من جسر البيرة، ولم يتعرضوا لنائبها وهو الأمير ناصر الدين محمد ابن شهرى يُعرَفُ بصرق سيدي، وذلك لإظهار الطاعة إليهم، فقرره على أنه نائب غزة.

ثم ذهبوا وأخذوا طريق ماردين، فلما وصلوا إليها نازلوها واستنزلوا صاحبها وهو الملك الظاهر مجد الدين عيسى، وكان قد تحصن بقلعتها، فلم يسمع منهم ولا أصغى إليهم، فأقاموا مدة عشرين يوماً.

ثم لما رحلوا، أمرهم تمرلنك بتخريب المدينة فأخربوها كلها وطمّوا آبارها، وقلعوا أشجارها، وجعلوا أعاليها أسافِلَها، ولقد أخبر من الثقات جماعةٌ أنّ تمرلنك لما وصل إلى حلب وقرر رجوعه، أرسل شرذمة وراء طائفة من التركمان يقال لهم ابن كُبْك -بكافين أولاهما مضمومة، بينهما باء موحدة ساكنة-، وكانوا نازلين عند عينتاب من ناحية الشمال فناجزوهم بالكبس، وأخذوا أموالَهم وحريمَهم وأغنامَهم وجِمالَهم، وخلّوهم على الأرض السوداء.

ثمّ لما رجعوا دخلوا عينتاب مرة أخرى، وأخذوا كل امرأة جميلة فيها، وما ظفروا به من الأموال والأطفال، بل أخذوا مثل الزبيب ومثل الدبس ومثل الأرز، ونهبوا الأسواق، ثم لحقوا بتمرلنك، فعند ذلك وصلت غرارة القمح في دمشق إلى ثلاثةِ آلافِ درهمٍ فِضّةً، والغرارة ثلاثة أردَابٌ مصرية، ووصلت كلُّ عَليقَةٍ إلى نصف دينار أو عشرين درهماً.

وأما أهل القرى فماتوا من الجوع والعري والبرد، وكانت التمرلنكية يأخذون لحوم الكلاب يطعمونها للجمال.

ولقد خربت في هذه السنة على أيدي التمرلنكية من البلاد الشمالية: ملطية، وأبلستين، ودرنده، وزبطرا، وكختا، وكركر، وحصن منصور، وبهسنا، وقلعة الروم، وعينتاب، وتل باشر، وكلت، وأغزاز، وحلب الشهباء، والباب، والرها، ومعرة النعمان، وحماة، وبعلبك، وأعظمها دمشق التي لم يكن مثلها في البلاد من زمن إرم ذات العماد.

وأما التي أخذ منها الأموال، ووقع فيها الشتات والنكال: صفد وصيدا وبيروت وخحمي والبيرة.

وأما التي وقع فيها الحوادث وأُخلِيَ أهلُها منها: رواندان وتبريز وبيسة وحارم وسرمين وشيزر وكرك نوح وطرابلس، وكل ذلك بمقدور الله -تعالى- وصغر سن المقام الشريف، ورأي يشبك الدوادار ومن وافقه على ذلك، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم إذا أراد أمراً بلغه.

فمن جملة ما قيل في وصف هذه السنة؛ أعني: سنة ثلاث وثمان مئة المشهورة بأمور الشواطية:

سَنةٌ بها أبصَرْتُ ما لا أبْصَرَتْ عينٌ ولا سَمِعَتْ به أذنانِ
مِنْ نهبِ أموالٍ وسَفْكِ دِمَا، ومن تسليطِ شَيْطَانٍ على السُّلْطانِ

وقال آخر:

لا يَشرَبُونَ سوى الدِّماءِ مَدامَةً أو ينشُقُونَ من الأسِنّة سَوسَنا

وقال غيره:

وخوّفني ذكْرُ الأسِير لوَصْفِهم فلمّا رأيتُ القومَ زدْتُ تَخَوّفا

وقال آخر غيره:

عساكرٌ كظَلامِ الليل مُقْبلَةٌ فيها الأسِنَّةُ مثلُ الشُّهب قد لَمَعَتْ

الخيلُ قَد صَهَلَتْ والسُّمْرُ قَدْ نَهَلَتْ   والهامُ قَدْ سَجَدت والبيضُ قد رَكَعَتْ

فتذكرتُ قولَ من قال، فضمَمْتُه إلى هذا المقال:

بذا قَضَت الأيام ما بين أهلِهَا   مصائبُ قومٍ عنْد قومٍ فوائدُ

ووجدتُ بيتين لبعض الشعراء أنشَدَهُما كبيرٌ من كبراء حلب عندما طافت الشوطية ببلده، ثم فرَّ خارجاً منها، وكان مُتَرْجماً بالشجاعة والبسالة، لما عوتب على الهروب وهما في هذا المصراع الذي سيذكر؛ أعني: معناهما: «أعاير بذلك ولا أقتلا».

فأما الرملة فإن العشير أخربوها، وأفسدوا فيها وأخذوا أموالها، وزادوا في الطغيان أكثر من التمرلنكية، نعوذ بالله من ذلك».

خامساً: حمل بعض شراح الحديث ما حصل من التتار على أنهم هم يأجوج ومأجوج! قال الكرماني في شرحه لـ«صحيح البخاري» المسمى «الكواكب الدراري»[1] عند شرحه حديثَ زينبَ بنتِ جحش، قالت: «استيقظ النبي ﷺ من النوم محمرّاً وجهُه، يقول: لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرٍّ قد اقترب، فتح اليوم من رَدْم يأجوج ومأجوج مثل هذه»[2].

وعقد سفيان[3] (أحد رواة الحديث) تسعين أو مئة، قال -رحمه الله تعالى-: «وقد وقع بعضُ ما أخبر به ﷺ؛ حيث يقال: إن يأجوج هم الترك، وقد أهلكوا الخليفة المستعصم، وجرى ما جرى ببغداد».

وقبل هذا العينيُّ مرةً، وردّه أخرى، قال في «عمدة القاري»[4]: «وإنما خصّ العرب؛ لاحتمال، أنه أراد ما وقع من قتل عثمان بينهم، وقيل: يحتمل أنه أراد ما وقع من الترك من

---

(١) (٩/١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٦ و٧٠٥٩)، ومسلم (٢٨٨٠)، وغيرهما من حديث زينب بنت جحش -رضي الله عنها-.

(٣) هو: ابن عيينة.

(٤) (١٥/٢٣٨).

المفاسد العظيمة في بلاد المسلمين من نسل يأجوج ومأجوج» انتهى.

ثم نقل ما ذكره هنا عن الكرماني في كلامه السابق وتعقبه، فقال في موطن آخر من «العمدة»[1] ما نصه: «قال الكرماني: يقال: إن يأجوج ومأجوج هم التُّرك، وجرى ما جرى ببغدادَ منهم! قلت: هذا القول غير صحيح؛ لأن الترك ما لهم ردم، والردم بيننا وبين يأجوج ومأجوج، وهما من بني آدم من أولاد يافثَ بنِ نوح -عليه السلام-، والذي جرى ببغداد كان من (هلاكو) من أولاد (جنكيز خان) فإنه هو الذي قتل الخليفة المستعصم بالله العباسي، وأخرب بغداد في سنة ست وخمسين وست مئة» اهـ.

ووافق الكرمانيَّ شيخُ شيوخِنا محمد راغب الطباخ في كتابه «ذو القرنين وسد الصين»[2] وخطّأ العيني، قال: «فقول العيني: «هذا القول غير صحيح»، هو غير صحيح، وهُوَ قَدْ ناقضَ نفسَه حيثُ قال في شرحه للحديث الأول -كما تقدم-: «إن الترك هم من نسل يأجوج ومأجوج، والجميعُ عنصرٌ واحد، وهم من أولاد يافث بن نوح»، فيكون ما قاله الكرماني من أنّ يأجوجَ ومأجوجَ هم الترك، وقد جرى ما جرى ببغداد منهم هو الصَّواب والصحيح».

قال أبو عبيدة: اضطربت الأقوال في (يأجوج ومأجوج)، واختلفت أقوال العصريين فيهم على حدّ لا يمكن أن يكون مقبولاً، وقد ذكرتُ ذلك كله، مع تعقب ما ذهب إليه العلامة الطباخ -رحمه الله- في تعليقي على كتابه «ذو القرنين وسد الصين.. من هو.. وأين هو»[3]، وأطلْتُ النفس جدّاً في ذلك، ولا معنى لإيراد ذلك هنا، إلا هذا التنويه والتنبيه، والله الموفق للخيرات، والهادي إلى الصالحات.

---

(١) (٢٤/ ١٨١)، ونحوه فيه (٢٤/ ٢٢١).

(٢) (ص ٢٥٠ - بتحقيقي)، وجزم بهذا الرأي: طنطاوي جوهري في تفسيره «الجواهر» (٩/ ٢٠٣)، وسيد قطب في «في ظلال القرآن» (٤/ ٢٢٩٤)، وقرره طارق سويدان في أشرطته «قصة النهاية» (الشريط الرابع/ وجه ١)، ومال إليه وقواه محمد رشيد رضا في مجلة «المنار» (م١١/ ٢٧٤-٢٧٧) الصادرة يوم السبت ٢٩/ ربيع الآخر/ سنة ١٣٢٦هـ وهو في «الفتاوى» له (٢/ ٦٥٠-٦٥٣).

(٣) (ص ١٨٥، ٢٥٠-٢٧٦).

سادساً: لا يفهم من خلال ما سبق أنّ مقاتَلةَ الأعداء المذكورين في الأحاديث النبوية بصفات معيّنة هي محصورة فيهم، وأنهم هم فقط الذين أخبر النبي ﷺ عنهم، فعلى شهرة ما وقع ببلاد المسلمين من التتار والمغول، وحمل العلماء الأحاديثَ عليهم؛ إلا أنّ في بعضها ما يُشعِر بأن الأمر سيتكرر، وفق سنة الله -عزَّ وجلَّ- الكونية.

فقد ورد في حديث بريدة السابق[1] أنهم يسوقون المسلمين ثلاث مرات، وفيه: «أما السائقة الأولى فينجو من هرب منهم، وأما الثانية فيهلك بعض وينجو بعض، وأما الثالثة فيصطلمون كلهم من بقي منهم».

ولا ندري هل تمت السياقات الثلاث أم لا؟! قال أبو العباس القرطبي -رحمه الله- في «التذكرة»[2] عند حديث بريدة: «والحديث يدل على خروجهم وقتالهم المسلمين وقتلهم، وقد وقع ذلك على نحو ما أخبر ﷺ، فخرج منهم في هذا الوقت أنهم لا يحصيهم إلا الله، ولا يردهم عن المسلمين إلا الله حتى كأنهم يأجوج ومأجوج أو مقدمتهم»، وقال -أيضاً-: «قال الحافظ السيد ابن دحية -رضي الله عنه-: يخرج في جمادى الأولى سنة سبع عشرة وست مئة جيشٌ من الترك يقال له الططر، عظُمَ في قتله الخطب والخطر، وقضى له من قتل النفوس المؤمنة الوطر، ولم تهتد إلى دفعه بالحيل الفطر، يقتلون من وراء النهر وما دونه من جميع البلاد بلاد خراسان، ومحو رسوم ملك بنى ساسان، وهذا الجيش ممن يكفر بالرحمن، ويُرى أنّ الخالقَ المصورَ هما النيران، وملكهم يعرف بخان خاقان، وخربوا بيوت مدينة نشاور وأطلقوا فيها النيران، وخار عنهم من أهل خوارزم كل إنسان، ولم يبق منهم إلا من اختبأ في المغارات والكهفان؛ حتى وصلوا إليها وقتلوا وسبوا وخربوا البنيان، وأطلقوا الماء في المدينة من نهر جيحان، فغرق فيها مباني الذرا والأركان، ثم صيروا المشهد الرضوي بطوس أرضاً بعد أن كان، وقطعوا ما أمر الله -عزَّ وجلَّ- به أن يوصل من الدين بأخسر الأديان، إلى أن وصلوا بلاد قهستان، فخربوا مدينة الري وقزوين وأبهر وزنجبان، ومدينة أردبيل ومدينة مراغة كرسي بلاد أذربيجان، واستأصلوا

(١) (ص ٧١، ١٠٤-١٢٠).

(٢) (ص ٤٢٩-٤٣١ - ط. دار البخاري).

شأفة من في هذه البلاد من العلماء والأعيان، واستباحوا قتل النساء وذبح الولدان، ثم وصلوا إلى العراق الثاني وأعظم مدنه مدينة أصبهان، ودور سورها أربعون ألف ذراع في غاية الارتفاع والإتقان، وأهلها مشتغلون بعلم الحديث فحفظهم الله بهذا الشأن، وكَفَّ كَفَّ الكفر عنهم بأَيْمانِ الإيمان، وأنزل عليهم مواد التأييد والإحسان، فتلقوهم بصدور هي في الحقيقة صدور الشجعان، وحققوا الخبر بأنها بلد الفرسان، واجتمع فيها مئة ألف ألف إنسان، وخرجوا إليهم كأُسْد ولكن غاباتها عوامل الخرصان، وقد لبسوا البياض كالثغور الأقحوان، وعليهم دروع فضفاضة في صفاء الغدران، وهُيِّئت للمجاهدين درجاتُ الجنان، وأُعِدت للكافرين دركاتُ النيران، وبرز إلى الططر القتلُ في مضاجعهم، وساقهم القدر المحتوم إلى مصارعهم، فمروا عن أصبهان مروق السهم من الرَّمَى وأنشدوا:

إلى الوادي فطمّ على القرى

ففروا منهم فرار الشيطان يوم بدر له حصاص، ورأوا أنهم إن وقفوا لم يكن لهم من الهلاك محاص، وواصلوا السير بالسرى وهدوا من همدان الوهاد والذرى بعد أن قامت الحرب على ساق والأرواح في مساق، من ذبح مثله وضرب الأعناق، وصعدوا جبل أورند فقتلوا من فيه من جموع صلحاء المسلمين، وخربوا ما فيه من الجنات والبساتين، وانتهكوا منهم ومن نسائهم حرمات الدين، وكانت استطالتهم على مقدار ثلثي بلاد المشرق الأعلى، وقتلوا فيها من الخلائق ما لا يحصى، وقتلوا في العراق الثاني عدة تقرب أن يستقصى، وربطوا خيولهم في سواري المساجد والجوامع، كما جاء في الحديث المنذر لخروجهم الشارع الجامع، وأوغلوا في بلاد المشرق أي إيغال، ونادوا الجيوش إليها مقادة أبي رغال» في كلام له إلى أن قال: «وقطعوا السبل وأخافوها وجاسوا خلال الديار، وطافوها وملأوا قلوب المؤمنين رعباً وسحبوا ذيل الغلبة على تلك البلاد سحباً، وحكموا سيوفهم في رقاب أهلها، وأطلقوا يد التخريب في وعرها وسهلها، ولا شك أنهم هم المنذر بهم في الحديث، وأن لهم ثلاث خرجات يصطلمون[1] في الآخرة منها.

---

(١) بناء على رواية أبي داود، والمحفوظ خلافه، كما قدمناه مفصلاً (ص ١٣٦-١٣٧).

قال المؤلف -أي: القرطبي-رحمه الله-: فقد كملت -بحمد الله- خرجاتهم، ولم يبق إلا قتلهم وقتالهم، فخرجوا على العراق الأول والثاني كما ذكرنا، وخرجوا في هذا الوقت على العراق الثالث بغداد وما اتصل بها من البلاد، وقتلوا جميع من كان فيها من الملوك والعلماء والفضلاء والعباد، وحصروا ميّافارقين واستباحوا جميع من فيها من الملوك والمسلمين، وعبروا الفرات إلى أن وصلوا إلى مدينة حلب فخربوها وقتلوا من فيها إلى أن تركوها خالية يباباً، ثم أوغلوا إلى أن ملكوا جميع الشام، في مدة يسيرة من الأيام، وفلقوا بسيوفهم الرؤوس والهام، ودخل رعبهم الديار المصرية، ولم يبق إلا اللحوق بالدار الأخروية، فخرج إليهم من مصر الملك المظفر الملقب بقطز -رضي الله عنه- بجميع من معه من العسكر، وقد بلغت القلوب الحناجر والأنفس، بعزيمة صادقة ونية خالصة، إلى أن التقى بعين جالوت، فكان له عليهم من النصر والظفر كما كان لطالوت، فقُتِل منهم جَمعٌ كثير وعدد غزير، وانجلوا عن الشام من ساعتهم، ورجع جميعه كما كان إلى الإسلام وعبروا الفرات منهزمين، ورأوا ما لم يشاهدوه منذ زمان ولا حين، وراحوا خائبين خاسرين، مدحورين أذلاء صاغرين».

قال أبو عبيدة: حمل بعضُ العلماءِ الأحاديثَ على خروجهم الأول، ووصولهم بلاد قهستان، وخرابهم قزوين.

ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة، قال: صحبتُ رسول الله ﷺ ثلاث سنين، لم أكن في سنة أحرص على أن أعيَ الحديث مني فيهنّ، سمعته يقول -وقال هكذا بيديه-: «بين يدي الساعة تقاتلون قوماً نعالهم الشعر، وهو هذا البارِز. وقال سفيان[1] مرة: وهم أهل البارز»[2].

قال القزويني في كتابه «التدوين في أخبار قزوين»[3]: «قوله: «لم أكن في شيء أحرص»، وفي بعض النسخ: «لم أكن في سني»، وهما صحيحان.

---

(١) هو ابن عيينة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٩١)، ومسلم (١٩١٢)، وغيرهما.

(٣) (١/ ٣٩-٤١)، وأخرج الحديث بسنده من طريق البخاري، وعنده: «لم أكن في شيء أحرص».

وقوله: «وقال هكذا بيده»؛ يعني: أشار، يقال: قال بيده، وقال بعينه، كأن السبب في التعبير عن الإشارة بالقول أن الإشارةَ تُفهِمُ المقصودَ إفهام اللفظ.

وقوله: «نعالهم الشعر»؛ أي: نعالهم من ضفائر الشعر، أو من جلود غير مدبوغة بقيت عليها الشعور، وذكر أنه يحتمل أنه أشار به إلى وفور شعورهم، وانتهاء طولها إلى أن يطأوها بأقدامهم أو أن يقرب من الأرض.

قوله: وهو هذا البارز، ذكر الحافظ أبو إسحاق الحموي المغربي المعروف بابن قُرْقُول[1]: أن الراء في اللفظ مقدمة على الزاي، مفتوحة باتفاق الرواة، وأن بعضهم قال أنهم الديلم والبارز بلدهم، وحكى اختلافاً في اللفظ المحكية عن سفيان ثانياً، فذكر أن بعض الرواة نقلها بتقديم الراء -أيضاً-، لكن بكسرها.

قيل: على هذا أن المعنى هؤلاء البارزون لقتال الإسلام الظاهرون في البراز من الأرض، وأن بعضهم نقلها البازر بتقديم الزاي وفتحها، وأشعر ما ساقه بأن التفسير على هذا كتفسير البارز، وقضية ما ذكر أن البارز أو البازر بلد الديلم أن يكون ذلك اسماً لقزوين؛ لما اشتهر أنها بلد الديلم ومدينتهم».

قال: «واعلم أن إيراد جماعة من العلماء يشعر بحمل الحديث على الترك، على ما ورد في بعض روايات الحديث الصحيح، أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: تقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر، كأن وجوههم المجان المطرقة، حمر الوجوه، صغار الأعين، وهذا نعت الترك، وقد أفصح به بعض الروايات[2]، فقال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتل المسلمون الترك قوماً وجوههم كالمجان المطرقة، ويلبسون الشعر، ويمشون في الشعر».

لكن في كثير من الروايات المدونة في الصحاح ما يدل على مقاتلة قوم وراء الترك، كما روي أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً كأن وجوههم

---

(١) صاحب كتاب «مطالع الأنوار»، والنقل المذكور فيه (ق ٤٥/ ب).

(٢) هي عند مسلم في «صحيحه».

المجان المطرقة»[١]. وعلى هذا فيتّجه[٢] تفسير الأولين بالديلم والآخرين بالترك، ووصف الترك في الرواية السابقة بأن نعالهم الشعر لا يمنع من اختلاف الفريقين، أما إذا حملناه على أن نعالهم من الشعور أو من جلود بقيت عليها الشعور؛ فلأنهم في الأصل بعيدون من التّنعّم والترفُّه، فالترك سكان البوادي، والديلم سكان الشعاب والغياض، وأما إذا حملناه على كثرة الشعور وطولها؛ فلأنهم جميعاً مشغوفون بها، أما الديلم فيعتنون بتوفيرها منشورة، وأما الترك فيعتنون بتطويلها مضفورة» انتهى كلامه.

فصل

في قتال الأكراد[٣] وأهل فارس

يحتمل أن يكون المراد بالأحاديث المتقدمة قريباً غير ما حصل سابقاً، إذ حملها بعضهم على أقوام غير الترك وأهل الديلم، بل وقع التصريح بذلك عند أبي نعيم الأصبهاني[٤] في «مستخرجه» من طريق سفيان، وقال في آخره: «قال أبو هريرة: وهم هذا البارز؛ يعني: الأكراد».

وقال ابن حجر[٥]: «وقيل: هي أرض فارس؛ لأن منهم من يجعل الفاء موحدة[٦]، والزاي سيناً».

وقال قبله ابن الأثير في «النهاية» (١/ ١٢٤): «ويعني بأهل البارز أهل فارس، كذا هو

---

(١) متفق عليه.

(٢) في مطبوع «التدوين»: «وفتتجه»! وهو مليء بالأخطاء المطبعية، والمثبت من نسخة خطية تركية.

(٣) لا بد من الإشارة إلى أنه قد دخل عدد كبير من (الأكراد) و(الأتراك) و(أهل إيران) الإسلام، وتأثروا بأخلاق المسلمين وأعمالهم، وظهر على أيدي بعضهم في فترة مضت دولة إسلامية مترامية الأطراف، اعتز بها المسلمون عصوراً طويلة، ومن المذكورين جماعات من أهل الديانة والعلم والصلاح.

(٤) كما في «فتح الباري» (٦/ ٦٠٩).

(٥) في «فتح الباري» (٦/ ٦٠٩) -أيضاً-.

(٦) أي: باء، ثاني الحروف العربية.

بلغتهم، وهكذا جاء في لفظ الحديث، كأنه أبدل السين زاياً[١]، فيكون من باب (الباء والراء) لا من باب (الباء والزاي)، والله أعلم».

قلت: مع أنه ساق ذلك تحت (بزر) -بتقديم الزاي على الراء- تبعاً لأبي موسى المديني في كتابه «المجموع المغيث»(١/ ١٥٥-١٥٦)، فإنه قال ما نصه: «قيل: بازر: ناحية قريبة من كرمان، بها جبال، وفي بعض الروايات: هم الأكراد، فإن كان من هذا، فكأنه أراد أهل البارز، أو يكونوا سمُّوا باسم بلادهم».

قال الكرماني في «الكواكب الدراري» (١٤/ ١٦٣): «قيل: المراد بالبارز: أرض فارس، وقيل: أهل البارز هم الأكراد الذين يسكنون في البارز؛ أي: الصحراء، ويحتمل أن يراد به الجبل؛ لأنه بارز عن وجه الأرض، وقيل: هم الديالمة». ونقله عنه العيني في «عمدة القاري» (١٦/ ١٣٣) وأقره.

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٦/ ٤٩): «قيل: هم أهل فارس، أو الأكراد الذين يسكنون في البارز؛ أي: الصحراء، أو الديالمة».

قلت: لا يبعد عندي أن يكون المعنيّون أهل فارس والأكراد معاً، على وفق ما حصل ووقع من قريب، ولا سيما أن لفظ الحديث: «بين يدي الساعة تقاتلون قوماً نعالهم الشعر».

فظاهره أن مقاتلة هؤلاء تبدأ من المخاطبين، وهم العرب، ويشهد له ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، أن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خُوزاً وكرمان من الأعاجم»[٢].

و(خُوز)[٣] -بضم الخاء المعجمة، وبالزاي-، قال الكرماني في «شرحه على البخاري»

---

(١) أي: والفاء باء، زاده ابن حجر على كلامه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٩٠)، ومسلم (٢٩١٢) في «صحيحيهما».

(٣) كذا هو الصواب، وقال بعضهم: «خُورُ كِرمان» براء مهملة، وبالإضافة! والعجب تفسير صاحب «هرمجدون» (ص ٧٦، ١٠١) إذ زعم أنها (الصين) و(روسيا)، هكذا دون أي مستند!

(١٤/ ١٦٢): «هو بلاد الأهواز وتستر».

قال: «(كرمان) -بفتح الكاف وكسرها-، وهو المستعمل عند أهلها بين خراسان وبحر الهند، وبين عراق العجم وسجستان».

قال العيني في «عمدة القاري» (١٦/ ١٣١): «والمعنى: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا أهل (خوز) وأهل (كرمان)، قوله: «من الأعاجم»[(١)]؛ يعني: هؤلاء الصنفين من الأعاجم».

ثم قال: «قيل: فيه إشكال؛ لأن هؤلاء ليسوا من الترك، ورُدَّ بأنه لا إشكال فيه؛ لأن هذا الحديث غير حديث قتال الترك».

وقال القسطلاني: «ويحتمل أن يكون هذا الحديث غير حديث قتال الترك»[(٢)].

وهذا المعنى يلتقي مع ما ورد في قتال (أهل البارز)، وهم -كما قدمنا- أهل فارس والأكراد.

ويؤكد ذلك؛ أن ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١٤٤) بوب عليه (ذكر الإخبار عن قتال المسلمين العجم من أهل خُوز وكرمان)، ثم بوب على الأحاديث المتقدمة في ذكر (الترك)[(٣)] بعده مباشرة (ذكر الإخبار عن قتال المسلمين أعداء الله الترك)، ومن دقته تبويبه بعد بابين من ذلك (١٥/ ١٤٧-١٤٨): (باب الإخبار عن وصف الموضع الذي يكون ابتداء قتال المسلمين إياهم فيه).

وساقه بإسناد صحيح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً صغار الأعين، كأنّ أعينهم حَدَقُ الجراد، عراض الوجوه، كأن وجوههم المَجَان المُطْرقة، يجيئون حتى يربطوا خيولهم بالنخل». وهو بهذا اللفظ عند أحمد (٣/ ٣١) وابن ماجه (٤٠٩٩).

---

(١) هذا يرجح أن القتال يكون من العرب، إذ المقاتَلُون ليسوا كذلك، فتأمل.

(٢) «إرشاد الساري» (٦/ ٤٨).

(٣) انظرها: (ص ١٣٧ وما بعد).

وهذا يوافق الآثار التي قدمناها عن غير واحد من الصحابة.

ويؤكّده: أن البخاري قال في «صحيحه» على إثره بعد روايته من طريق يحي: ثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة... وساقه، قال: «تابعه غيره عن عبدالرزاق».

قال ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٦٠٨): «وقد أخرجه الإمامان أحمد وإسحاق في «مسنديهما» عن عبدالرزاق، وجعله أحمد حديثين».

والشاهد: قوله: «جعله حديثين»، وهو عند أحمد[(١)] (٢/ ٣١٩) وإسحاق (١/ ٤٣١ رقم ٤٩٩) في «مسنديهما»، وعزاه لهما ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٥٥) و«هدي الساري» (ص ١٧٨)، وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٧٤-٣٧٥ رقم ٢٠٧٨٢) ومن طريقه جماعة.

و(خُوز): هو إقليم (خوزستان) الآن، غربي إيران، «وتسمية هذا الإقليم بخوزستان قد بطلت، وصارت هذه الولاية التابعة لبلاد فارس تسمى (عربستان)؛ أي: إقليم العرب»[(٢)]، وفيه (نهر كارون)[(٣)].

وأما (كِرمان) فهو إقليم في الجنوب الشرقي من إيران -أيضاً-[(٤)]، «بين خراسان

---

(١) ومن طريقه: الحاكم (٤/ ٤٧٦).

(٢) «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ٢٦٧). وانظر عن (خوز) والاختلاف في ضبطها هل هي بالراء أم بالزاي في: «المؤتلف والمختلف» (١/ ٥٠٠) للدارقطني، «مشارق الأنوار» (١/ ٢٠٥)، «النهاية» (٢/ ٨٧)، «تاج العروس» (٣/ ١٩٤ و٤/ ٣٥). وانظر عن تصحيف (عبدالرزاق) لها في «تصحيفات المحدثين» (١/ ١٤١-١٤٢)، و«جزء لؤلؤ» (ص ٢٧/ رقم ٧).

(٣) تسميته القديمة (دجيلة): تصغير (دجلة)؛ لأنه يمر بمدينة الأهواز، فميزوه بذلك عن دجيل دجلة في أعلى بغداد، ولهذا النهر روافد كثيرة، تلتقي فيه، وعلى كل شيء يسير أسفل من ملتقى هذه الروافد، يصير نهر دجيل فيضاً عظيماً يحمل مياه أنهار خوزستان مجتمعة، ويجري شرق فيض دجلة إلى أن يصب في خليج فارس. من «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ٢٦٨).

(٤) انظر تعريفا مسهباً بخططه وتاريخه في: «بلدان الخلافة الشرقية» (ص ١٧، ٣٩، ٣٣٧-٣٥٩).

وبحر الهند»[١].

قال ابن العراقي بعد كلامه المسهب على (خوز) و(كرمان) وصفات هؤلاء القوم المذكورة في الحديث، قال: «هذه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها ﷺ: صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، عراض الوجوه، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر، فوجدوا بهذه الصفات كلها، وقاتلهم المسلمون مرات، فإلى الله عاقبة الأمور»[٢].

قلت: هم غير (الترك)، كما قدمناه بدلائله، ونحن أحق من ابن حجر بقوله[٣]: «وقد ظهر مصداق هذا الخبر»، وعجلة الزمان لا تقف، والقصور في زماننا في تتبع وفهم أحاديث أشراط الساعة لائح، وهو من بابة هجران العلم، فشأنه كشأن بحث (النوازل) في الفقه، وكشأن (التجويد) في تحقيق (تراثنا) التليد، وغيره من ضروب وألوان العلم المفيد.

والذي يلاحظ بقوّة: أن أشراط الساعة لا تقبل القياس، وهي أخبار لا مجال لإعمال الرأي فيها، والعجلة في إنزالها في غير محالها، أو التكهن بها قبل وقتها يخرجها عن ظاهرها، ولا داعي لذلك كله.

بقي بعد ذلك إشكال يذكره الشراح، وهذه عبارة الكرماني[٤] في صياغته وجوابه: «فإن قلت: أهل هذين الإقليمين، ليسوا على هذه الصفة. قلت: إما أن بعضهم كانوا بهذه الأوصاف في ذلك الوقت أو سيصيرون كذلك فيما بعد، وإما أنهم بالنسبة إلى العرب

---

(١) «إرشاد الساري» (٦/ ٤٨). وزاد الكرماني في «شرحه على البخاري» (١٤/ ١٦٢): «وبين عراق العجم وسجستان». وانظر: «معجم البلدان» (٤/ ٤٥٤)، «معجم ما استعجم» (٣/ ١١٢٥)، «هدي الساري» (ص ١٧٨-١٧٩)، «لوامع العقول» (٥/ ٥٩).

(٢) «طرح التثريب» (٧/ ٢٢٤).

(٣) في «فتح الباري» (٦/ ٦٠٩)، وعنه القسطلاني في «إرشاد الساري» (٦/ ٤٩).

(٤) ونحوها عند ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٦٠٧)، والعيني في «العمدة» (١٦/ ١٣٢)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٦/ ٤٨)، والسخاوي في «القناعة» (ص ١٢٦)، وسائر أصحاب الشروح.

كالتوابع للترك، وقيل: إنّ بلادَهم فيها موضعٌ اسمُه كِرمان، وقيل: ذلك لأنهم متوجهون من هاتين الجهتين. [قال] الطيبي: لعل المراد بهما صنفان من الترك؛ كان أحد أصول أحدهما من خوز، وأحد أصول الآخر من كرمان»(١).

ويعجبني كلام للعيني فيه رد على من دمج بين ما ذكرناه من فتنة التتر والمغول وقتال الفرس والكرد، وفرق بينهما في معرض حديثه عن (التتر)، قال -رحمه الله تعالى-: «كان أول خروج هذا الجنس متغلباً في جمادى الأولى سنة سبع عشرة وست مئة، فعاثوا في البلاد، وأظهروا في الأرض الفساد، وخربوا جميع المدائن حتى بغداد، وربطوا خيولهم إلى سواري الجوامع، كما في الحديث، وعبروا الفرات، وملكوا أرض الشام في مدة يسيرة، وعزموا على دخولهم إلى مصر، فخرج إليهم ملكها قطز المظفر، فالتقوا في عين جالوت، فكان له عليهم من النصر والظفر كما كان لطالوت، فانجلوا عن الشام منهزمين، ورأوا ما لم يشاهدوه منذ زمان ولا حين، وراحوا خاسرين أذلاء صاغرين، والحمد لله رب العالمين.

ثم إنهم في سنة ثمان وتسعين ملك عليهم رجل يسمى غازان، زعم أنه من أهل الإيمان، ملك جملة من بلاد الشام، وعاث جيشه فيها عيث عباد الأصنام، فخرج إليهم الملك الناصر محمد فكسرهم كسراً ليس معه انجبار، وتفلل جيش التتار وذهب معظمهم إلى النار وبئس القرار. انتهى كلام صاحب «التلويح».

قلت: هذا الذي ذكره ليس على الأصل والوجه؛ لأن هؤلاء الذين ذكرهم ليسوا من خوز ولا من كرمان، وإنما هؤلاء من أولاد جنكز خان، وكان ابتداء ملكه في سنة تسع وتسعين وخمس مئة، ولم يزل في الترقي إلى أن صار يركب في نحو ثمان مئة مقاتل، وأفسد في البلاد، وكان قد استولى على سمرقند وبخارى وخوارزم الذي كرسيها تبريز والري وهمدان، ولم يكن هو دخل بغداد، إنما خرب بغداد وقتل الخليفة هلاون بن طلوخان بن خرخان المذكور، وقتل الخليفة المستعصم بالله وقتل من أهله وقرابته خلقاً كثيراً وشغر منصب الخلافة بعده وكان قتله في سنة ست وخمسين وست مئة، ثم بعد ذلك توجه هلاون إلى حلب في سنة سبع وخمسين

---

(١) «شرح الكرماني على صحيح البخاري» (١٤/ ١٦٢).

وست مئة، ودخلها في أوائل سنة ثمان وخمسين وست مئة، وبقي السيف مبذولاً ودم الإسلام مطولاً سبعة أيام ولياليها، وقتلوا من أهلها خلقاً لا يحصون، وسبوا من النساء والذراري زهاء مئة ألف، ثم رحل هلاون من حلب ونزل على حمص، وأرسل أكبر نوابه كتيغانو مع اثني عشر طومان، كل طومان عشرة آلاف إلى مصر ليأخذها، وكان صاحب مصر حينئذٍ الملك المظفر، فتجهز وخرج ومعه مقدار اثني عشر ألف نفس مقاتلين في سبيل الله، فتلاقوا على عين جالوت، فنصره الله -تعالى- على التتار، وهزمهم بعون الله ونصرته يوم الجمعة الخامس والعشرين من شهر رمضان من سنة ثمان وخمسين وست مئة، وقتل كتيغانو في المعركة، وقتل غالب من معه، والذين هربوا قتلهم العرب في البراري والمفاوز.

وقال صاحب «التوضيح» تابعاً لصاحب «التلويح»: إنه في سنة ثمان مئة وتسعين، ويسمى غازان إلى آخر ما ذكرناه عن قريب. قلت: هذا -أيضاً- كلام فيه خباط، وهذا غازان -بالغين والزاي المعجمتين- يسمى -أيضاً- قازان -بالقاف موضع الغين-، واسمه: محمود، تولى مملكة جنكزخان في العراقين وما والاهما بعد بيدوش طرغاي بن هلاون، وكان قتل لسوء سيرته، وقازان بن أرغون بن أبغا بن هلاون مات في سنة ثلاث وسبع مئة، والملك الناصر محمد بن قلاو لم يجتمع بقازان، ولا حصلت بينهما الملاقاة، ولا وقع بينهما حرب، نعم خرج الملك الناصر لأجل حركة قازان في سنة سبع مئة لأجل حركة التتار، وحصل القتال بينه وبين قطلوشاه من أكبر أمراء قازان، فنصر الله -تعالى- الناصر، وانهزم التتار، وعاد عسكر المسلمين منصوراً».

وقال ابن كثير بعد أن أورد أحاديث قتال الترك وأحاديث مقاتلة أهل فارس والأكراد: «والمقصود؛ أن الترك قاتلهم الصحابة فهزموهم، وغنموهم، وسبوا نساءهم وأبناءهم.

وظاهر هذا الحديث يقتضي أن هذا يكون من أشراط الساعة، لا يكون إلا بين يديها قريباً، فقد يكون هذا واقعاً مدة عظيمة بين المسلمين وبين الترك، حتى يكون آخر ذلك خروج يأجوج ومأجوج، كما سيأتي ذكر أمرهم، وإن كان أشراط الساعة أعم من أن يكون

بين يديها قريباً منها، أو يكون مما يقع في الجملة، حتى ولو تقدم قبلها بدهر طويل؛ إلا أنه مما وقع بعد زمن النبي ﷺ، وهذا هو الذي يظهر بعد تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب»[١].

فصل

حِصارُ العراق الاقتصادي[٢]

مضى معنا حديث أبي هريرة: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مُدْيها ودينارها، ومنعت مصر إردبَّها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم» شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمُه.

وكذلك حديث أبي نضرة، قال: كنا عند جابر بن عبدالله، فقال: يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل العجم؛ يمنعون ذلك. ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم دينار ولا مدي. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم. ثم سكت هنيّة. ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال حثياً، لا يعدُّه عدّاً».

وسبق معنى (المنع) واختلاف (الشراح) فيه، وهل وقع أم لا؟! مع قولهم: إن معنى (منع): ستمنع، كما قدمناه عن غير واحد منهم.

ويعجبني صنيع ابن كثير إذ وضع هذا الحديث وغيره في كتابه «الفتن والملاحم» (١/ ٣٥) تحت عنوان (ذكر أنواع من الفتن وقعت وستكثر وتتفاقم في آخر الزمان).

وإنْ حمل بعض العلماء هذا الحديث على حوادث مضت، فإنّ وقوعه هذه الأيام على وجهٍ أظهر وأشد لقرائن وأمارات كثيرة؛ منها:

---

(١) «الفتن والملاحم» (١/ ١٥).

(٢) أوردت جريدة «الأخبار» القاهرية بتأريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٩٧م خبراً، يقول: إن أكثر من مئتي ألف شخص قد ماتوا في العراق بسبب الحصار.

أولاً: تبويبات بعض العلماء؛ مثل: ما صنعه ابن عساكر في «تاريخه» (١/ ٢١٠)، بوّب عليه (باب ذكر بعض ما ورد من الملاحم والفتن مما له تعلّق بدمشق في غابر الزمان)، وما صنعه أبو عمرو الداني في «الفتن» (رقم ٦٠٢)، بوّب عليه (باب ما جاء في خروج الروم).

ثانياً: قال الداودي في «الأحوال» (١٤٣) عند إيراده هذا الحديث: «يريد أن ذلك يكون في آخر الزمان» وقد حمله جمع على أمر قد تمّ؛ منهم:

ابن حزم، قال في «المحلى» (٧/ ٣٤١) بعد كلام: «إنه -أي: هذا الحديث- إنذار منه -عليه السلام- بسوء العاقبة في آخر الأمر، وأنّ المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد، ويعودون كما بدأوا، وهذا -أيضاً- حق قد ظهر، وإنا لله وإنا إليه راجعون»[١].

وذكر ذلك بناءً على معنىً ذكره في مكان سابق لهذا الكلام، قال (٥/ ٢٤٧): «وإنما قصد -عليه السلام- في هذا الحديث الإنذار بجلاء أيدي المفتتحين لهذه البلاد من أخذ طعامها ودراهمها ودنانيرها فقط، وقد ظهر ما أنذر به -عليه السلام-».

فكأنه أراد أن معنى (المنع): «سيرجعون من الطاعة، ويأبون مَنْ إذا ما وُظِّفَ عليهم في أحدِ الأمر، وذلك أنهم يرتدون عن الإسلام، وعن أداء الجزية، ولم يكن ذلك في زمانه، ولكن أخبر أنهم سيفعلون ذلك»[٢].

وفي هذا المعنى نظر، قدمنا المؤاخذات عليه فيما مضى (ص ٩٢-٩٣).

وممن ذهب إلى هذا الرأي[٣] من الأقدمين -قبل ابن حزم-: الخطابي، قال -رحمه الله تعالى-: «ومعنى الحديث، أنّ ذلك كائن، وأن هذه البلاد تفتح للمسلمين، ويوضع عليها الخراج شيئاً مقدراً بالمكاييل والأوزان، وأنه سيمنع في آخر الزمان، وخرج الأمر في ذلك على ما قاله النبي ﷺ». وارتضاه ابن الجوزي في «كشف المشكل» (٣/ ٥٦٧) وصاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٣) والبُجُمْعَوِي في «درجات مرقاة الصعود» (ص ١٢٨)، وزاد عليه:

---

(١) «المحلى» (٧/ ٣٤١ - مسألة رقم ٩٥٧). ونقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٢٨٠).

(٢) «التذكرة» (٣/ ٢١٣ - ط. دار ابن كثير).

(٣) بمعنى أن المنع قد ظهر وانتهى.

«قلت: فارتفع في زماننا، فهو من معجزات النبوة».

وسبق قول النووي -وارتضاه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢)-: «هذا قد وجد في زماننا في العراق».

وقال السيوطي في «الديباج» (٦/ ٢٢٢) شارحاً للحديث: «هذا قد وجد في زماننا، وهو الآن موجود لما غلبت عليه التتار».

بينما ذهب صديق حسن خان في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٨) إلى أن ذلك وقع في زمانه، قال -رحمه الله تعالى- بعد كلام النووي على الحديث -وسبق إيرادنا إياه-: «قلت: وقد وجد ذلك كله، في هذا الزمان الحاضر، في العراق والشام ومصر، واستولى الروم -يعني: النصارى- على أكثر البلاد، في هذه المئة الثالثة عشر، ولهم الاستيلاء على سائرها كل يوم، ولله الأمر من قبل ومن بعد».

وعلق عليه شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- بقوله: «قلت: وقد انسحبوا -والحمد لله- من البلاد المذكورة، فاستقلت سورية والعراق ومصر، ولكن الكفار قد خلفوا في هذه البلاد من ثقافاتهم وقوانينهم وعاداتهم، ما لا تزال البلاد تشكو من شرورها وويلاتها، كما لو كانوا لا يزالون فيها، أو شر من ذلك، فقد دبت الفرقة والخلافات الحزبية بين سكانها، وتعددت الانقلابات العسكرية فيها، والله يعلم متى يعود الهدوء إليها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى الشرع: الكتاب والسنة»[1].

وقد ذهب -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٩٩) إلى تقوية المراد بـ(المنع) ما قاله النووي: «معناه: أن الكفار الذين عليهم الجزية تقوى شوكتهم في آخر الزمان، فيمتنعون مما كانوا يؤدّونه من الجزية والخراج وغير ذلك»[2]، قال بعده مباشرة:

---

(١) «مختصر صحيح مسلم» (ص ٥٣٨) للمنذري (هامش ٣)، ونقله عنه الشيخ عبدالعزيز السيروان في كتابه «أحاديث سيد المرسلين عن حوادث القرن العشرين» (ص ٥٩)، وقال على إثره -وذلك قبل حصار العراق وأحداثه الجسام-: «وهذا واضح للعيان، مشاهد في هذا الزمان، لا مرية فيه».

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٩ - ط. قرطبة).

«قلت: وهذا المعنى هو الظاهر المتبادر من لفظ «المنع»؛ بخلاف المعنى الأول، فهو عنه بعيد جدّاً؛ لأن من أسلم وسقطت عنه الجزية لا يصح أن يقال فيه: امتنع من أداء ما عليه؛ كما هو ظاهر بين.

ولقد كان الداعي إلى تخريج هذا الحديث؛ وبيان أن الموقوف منه في حكم المرفوع، وبيان معناه؛ أن بعض الناس اليوم ظنوا أن لهذا الحديث علاقة بالفتنة العمياء التي حلت على المسلمين بسبب اجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت، وما فرض على العراق من الحصار البري والبحري والجوي؛ لمنع وصول المُؤَن والأرزاق إليها من البلاد المسالمة لها!

فكثر السؤال عن هذا الحديث بهذه المناسبة، وهل له علاقة أو ارتباط بهذا الحصار للعراق؟

فأجبت بالنفي، وبينت لهم معناه بنحو ما تقدم نقله عن الإمام النووي -رحمه الله-.

كتبت هذا نهار الأربعاء: ١ صفر سنة ١٤١١هـ. كفى الله المسلمين شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن».

بينما تردد بعض المعاصرين[١] في ذلك، فقال: «مسألة: في قول جابر -رضي الله عنه-: «يوشك أهل العراق ألا يجبى إليهم قفيز ولا درهم..» وهذا نور النبوة، ولا يُدرى هل وقع هذا الحصار لأهل العراق، ثم لأهل الشام؟ وهل يكون ما وقع من الحصار أيام الحروب الصليبية والتتار؟ أم لا يزال في علم الغيب، ويكون هذا الحصار أيام الملاحم قبل نزول عيسى -عليه السلام- والله -تعالى- أعلم».

وجزم آخرون بأنه الحصار الذي ضرب على العراق منذ سنتين، قال صاحب كتاب «عمر أمة الإسلام»[٢] في (الفصل الثاني: ....

---

(١) وهو الدكتور خالد بن ناصر بن سعيد الغامدي في كتابه «أشراط الساعة في مسند أحمد وزوائد الصحيحين» (١/ ٣٦٠).

(٢) لهذا الكتاب عُقَد، وينبغي لقارئه أن يحذر منه؛ لاعتماده على الإسرائيليات وجَعلِها من المسلّماتِ، ولِتَسَلْسُلٍ من كيس مؤلّفه بين الأحداث الواردة في الأحاديث. وانظر تعليقي على كتاب «ذو القرنين وسد الصين» (ص ٣١٦).

أهم علامات الساعة الصغرى)[١]: «تُحاصر العراق ويمنع عنها الطعام والمساعدات.

ثم تحاصر الشام (سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين) كذلك فيمنع عنها الطعام والمساعدات، وهاتان العلامتان السابقتان من أعجب ما أخبر به النبي ﷺ أنه سيكون في آخر الزمان، فقد وقع هذا قريباً جدّاً، حوصرت العراق، ثم حوصرت فلسطين، وتحقق قول نبينا المعصوم ﷺ الذي ما ينطق عن الهوى إذ قال ﷺ: «يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قِبَل العجم؛ يمنعون ذلك. ثم قال: يوشك أهلُ الشام أن لا يُجبى إليهم دينارٌ ولا مُدْي. قلنا: من أين ذلك؟ قال: من قِبَل الروم...»»[٢].

ثالثاً: المتمعن في الكلام السابق يجد أن القائلين بأن الأمر قد ظهر تتفاوت أزمانهم، فأولهم الخطابي، وهو من وفيات سنة ٣٨٨هـ ثم ابن حزم، وهو من وفيات سنة ٤٥٦هـ مروراً بالنووي، وهو من وفيات سنة ٦٧٦هـ ثم السيوطي، وهو من وفيات سنة ٩١١هـ ثم البُجُمْعَوي[٣]، وهو من وفيات سنة ١٣٠٦هـ ومثله صديق حسن خان، وهو من وفيات سنة ١٣٠٧هـ فهؤلاء على تفاوت سنيّ وفياتهم، كل منهم يقول: إن هذا المنع حصل في زمانه، وهذا يؤكد مقولة ابن كثير: «وقعت وستكثر وتتفاقم في آخر الزمان»[٤].

رابعاً: في الحديث ما يشير إلى هذا التكرار، وأنّ وقوعه عند اشتداد غربة الإسلام[٥] في

---

(١) (ص ٣٣).

(٢) اعترض عليه بهذا جمعٌ من الرادّين عليه. انظر -على سبيل المثال-: «المهدي وفقه أشراط الساعة» (ص ٦٣١)، و«تحذير ذوي الفطن من عبث الخائضين في أشراط الساعة والملاحم والفتن» (ص ٢٣٥).

ومما ينبغي ذكره: أن النص الذي أورده عزاه إلى النبي ﷺ، وهو من قول جابر -رضي الله عنه-، كما تقدم معك.

(٣) هو علي بن سليمان الدمناتي البُجُمْعَوي أبو الحسن، فقيه، من أعلام المغاربة، ولد في دمنات، وتوفي بمراكش، له كتب مطبوعة كثيرة، وله ثبت بدأه بترجمة نفسه، وهو مطبوع بعنوان «أجلى مسانِد عُلَى الرحمن»، ترجمته في: «فهرس الفهارس» (١/ ١٢٣)، و«هدية العارفين» (١/ ٧٧٦)، و«الأعلام» للزِّركلي (٤/ ٢٩٢).

(٤) «الفتن والملاحم» (١/ ٣٥).

(٥) انظر: الفصل الآتي في بيان معنى قوله ﷺ: «وعدتم من حيث بدأتم».

سائر الدّيار، عدا مدينة المختار -صلى الله عليه وعلى آله ومن سار على دربه ما تعاقب الليل والنهار-.

وسبقت[(١)] رواية مسلم، أن جابراً بعد أن ذكر «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم... يوشك أهل الشام أن لا يجبى إليهم...» رفع إلى النبي ﷺ حديث: «يكون في آخر أمتي خليفة يحثي المال حثياً، ولا يعدُّه عدّاً».

وكذا صنع في رواية البيهقي في «الدلائل» وغيره، وزاد قوله على إثره: «والذي نفسي بيده، ليعودن الأمر كما بدأ، ليعودن كل إيمان إلى المدينة، كما بدأ منها، حتى يكون كل إيمان بالمدينة». ثم أسند إلى النبي ﷺ: «لا يخرج رجل من المدينة رغبةً عنها؛ إلا أبدلها الله خيراً منه، وليسمعن ناس برخص من أسعار ورزق يتبعونه، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون». **وإسناده صحيح**[(٢)].

ويستفاد من هذا: إن منع خيرات العراق والشام يسبق المهدي، فالخليفة الذي يحثي المال حثياً، ولا يعده عدّاً هو المهدي، وترجم عليه أبو عمرو الداني في كتابه «الفتن» (٥/ ١٠٢٩، ١٠٥٣) (باب ما جاء في المهدي)، وعلى هذا جمهور مَن ألّف في أشراط الساعة؛ مثل: القرطبي في «التذكرة»، فوضعه في (باب: في الخليفة الكائن في آخر الزمان المسمى بالمهدي، وعلامة خروجه)[(٣)]، وممن تحمّس لهذا: صديق حسن خان، قال: «وهذا الحثو الذي يفعله هذا الخليفة، يكون لكثرة الأموال والغنائم، والفتوحات، مع سخاء نفسه.

قاله النووي[(٤)]، ولم يزد على ذلك، ولم يبين المراد من هذا الخليفة، من هو؟ وهل مضى، أو يكون؟

---

(١) (ص ١٠٢).

(٢) مضى تخريجه (ص ١٠٢).

(٣) (٣/ ٢١١ - ط. دار ابن كثير)، ونحوه في «فتح المنعم» (٤/ ٣٦٢).

(٤) في «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٥٤ - ط. قرطبة).

«قال[١]: قلت لأبي نضرة، وأبي العلاء: أتريان أنه عمر بن عبدالعزيز؟» الخليفة الأموي، الذي كان خير الناس في زمنه، ويقال له: (عمر الثاني)، لعدله وتقواه.

«فقالا: لا»[٢]، وإنما أنكرا ذلك؛ لأن الحديث يدل على أن هذا الخليفة يكون في آخر أمته ﷺ، ولم يكن زمن (ابن عبدالعزيز) آخر مدة هذه الأمة، لأحاديث أخرى وردت في بقائها، إلى مدة طويلة، وأمد بعيد.

وفي رواية أخرى، بلفظ: «يكون في أمتي خليفة، يحثُو المال في الناس حثْياً» أخرجه الدارقطني. قال الشوكاني -رحمه الله-: رجاله رجال الصحيح. انتهى.

وهذا محمول على حديث الباب، والظاهر أن المراد بهذا الخليفة؛ هو: (المهدي)[٣] الفاطمي، الموعود المنتظر، لتظاهر الأدلة على ذلك، وقد ذكرنا جملة الأحاديث الواردة فيه -عليه السلام-، في (اليقظة)؛ فراجعْهُ»[٤].

قال أبو عبيدة: يدل عليه ما أخرجه مسلم (٢٩١٣، ٢٩١٤) وغيره عن أبي سعيد وجابر، وذكراه مرفوعاً مختصراً بلفظ: «يكون في آخر الزمان خليفة، يقسم المال ولا يعده». وقد وقع التصريح بأنه المهدي في أحاديث في أسانيدها كلام.

والشاهد أن قول جابر: «ليعودن الأمر كما بدأ، ليعودن كل إيمان إلى المدينة، كما بدأ منها» بعد ذكر منع خيرات (العراق) و(الشام) يدل على أنه سيكون على وجه ظاهر آخر الزمان، ويبدأ بالعراق، ثم ينتقل إلى الشام، ثم إلى مصر، ويكون ذلك عند غربة الإسلام،

---

(١) السائل هو سعيد بن إياس الجُريريّ، كما تقدم.

(٢) هذه القطعة عند مسلم في «صحيحه»، كما تقدم.

(٣) وقع التصريح باسمه في معرض السياق المذكور في أحاديث عديدة، لا يتّسع المقام لسردها، انظرها في: «البرهان في علامات مهدي آخر الزمان» (٢/ ٥٣٤-٥٥٣ رقم ٢٣-٤٠)، و«أحاديث المهدي» لعبدالعليم البستوي (ص ٢٠٩، ٢٦٠، ٢٦٦).

(٤) «السراج الوهاج» (١١/ ٣٨١-٣٨٢)، ويعجبني ما بوب بعضهم عليه (سعة المال الكائن في آخر خليفة لهذه الأمة).

وطمع الكفار فيهم، وأن الفتن آنذاك تعم البلاد جميعها، ويبقى الإيمان والدين الظاهر في مدينة النبي ﷺ، وهذا معنى قول أبي هريرة بعد رفعه إلى النبي ﷺ: «منعت العراق درهمها وقفيزها، منعت الشام مُدْيها ودينارها، منعت مصر إِرْدبَّها ودينارها»[١]، قال: «وعدتم من حيث بدأتم»، وأكده بأمرين:

الأول: تكرار هذه المقولة ثلاثاً.

والآخر: قوله عقب التكرار: «شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه».

معناه: صدّق بهذا الحديث، وشهد بصدقه كل جزء في أبي هريرة، وهذا يستلزم بأن هذا الحديث حق في نفسه، ولا بد من وقوعه[٢].

و«هذا توثيق منه -رضي الله عنه- في أن الحديث سمعه من رسول الله ﷺ بلا شك، ولا شبهة طارئة عليه»[٣].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحديث ليس في ألفاظه إلا «منعت العراق...»، ولا يستفاد بأي دلالة من الدلالات المعتبرة منه وقوع (الحصار)، وإن كان الواقع من جهة، والعقل السليم من جهة أخرى يستلزم من (منع) العراق خيراتها لأهلها، أن يكون ذلك من خلال قوة ضاغطة عليها، تحول دون ذلك، وقد يبتدئ ذلك بـ(الحصار)، وينتهي بـ(الاحتلال)، ويساعد على الثاني:

ما أخرجه ابن النجار[٤] -كما في «كنز العمال» (١١/ ٢٣٢ رقم ٣١٣٤٨)- عن حذيفة،

---

(١) أخرجه مسلم، ومضى تخريجه.

(٢) «المفهم» (٧/ ٢٣٠).

(٣) «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٩).

(٤) لم أقف على إسناده لأحكم عليه، ولكن ما سقناه يشهد لعموم معناه.

ثم وقفتُ عليه مسنداً عند الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٤٥)، وأبي نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٥) بسندٍ صحيح عن حذيفة قوله، وله حكم الرفع، ولفظه: «كأني براكب قد نزل بين أظهركم حال بين اليتامى والأرامل وبين ما أفاء الله على آبائهم، فقال: المال لنا». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. والخطاب فيه لأهل الكوفة، =

قال: قال رسول الله ﷺ: «كأنكم براكبٍ قد أتاكم، فنزل، فقال: الأرض أرضُنا، والمصر مصرُنا، والفيء فيئنا، وإنما أنتم عبيدُنا، فحال بين الأرامل واليتامى وما أفاء الله عليهم».

وفي هذا الحديث ذكر لـ(مصر)، وقد جاءهم (الراكب) -على فرض صحة الحديث-، وسيعود لما دللنا عليه من أن منع الخيرات سيسبق المهدي، وظفرتُ بكلام للإمام ابن القيم في «أحكام أهل الذمة»[1] فيه بيان وقوع الحديث على وجهٍ جليٍّ جداً، وهذا نص كلامه بحروفه: «وكذلك في أيام الآمر بأمر الله امتدت أيدي النصارى، وبسطوا أيديهم بالجناية، وتفننوا في أذى المسلمين وإيصال المضرة إليهم، واستعمل منهم كاتب يعرف «بالراهب» ولقب بالأب القديس، الروحاني النفيس، أبي الآباء وسيد الرؤساء، مقدم دين النصرانية، وسيد البتركية، صفيّ الرب ومختاره، ثالث عشر الحواريين، فصادر اللعين عامة مَنْ بالديار المصرية من كاتب وحاكم وجندي وعامل وتاجر، وامتدت يده إلى الناس على اختلاف طبقاتهم، فخوفه بعض مشايخ الكتاب من خالقه وباعثه ومحاسبه، وحذّره من سوء عواقب أفعاله، وأشار عليه بترك ما يكون سبباً لهلاكه. وكان جماعة من كتاب مصر وقبطها في مجلسه، فقال مخاطباً له ومسمعاً للجماعة: نحن مُلاّك هذه الديار حرباً وخراجاً: ملكها المسلمون منا، وتغلبوا عليها، وغصبوها، واستملكوها من أيدينا، فنحن مهما فعلنا بالمسلمين فهو قبالة ما فعلوا بنا، ولا يكون له نسبة إلى من قتل من رؤسائنا وملوكنا في أيام الفتوح، فجميع ما نأخذه من أموال المسلمين وأموال ملوكهم وخلفائهم حِلّ لنا، وبعض ما نستحقه عليهم، فإذا حملنا لهم مالاً كانت المنة لنا عليهم. وأنشد:

بنت كرم غصبوها أمَّها وأهانوها فديست بالقدم
ثم عادوا حكّموها فيهمُ ولَناهيكَ بخصم يحتكم

فاستحسن الحاضرون من النصارى والمنافقين ما سمعوه منه، واستعادوه وعضوا عليه بالنواجذ حتى قيل: إن الذي اختاطَّ عليه قلم اللعين من أملاك المسلمين مئتا ألف

= وتأمل قوله: «ما أفاء الله على آبائهم»، وما سيرد في كلام ابن القيم الآتي، والله الهادي.

(١) (١/ ٢٢٦-٢٢٧ - تحقيق صبحي الصالح).

واثنان وسبعون ألفاً ما بين دار وحانوت وأرض بأعمال الدولة إلى أن أعادها إلى أصحابها أبو علي بن الأفضل، ومن الأموال ما لا يحصيه إلا الله.

ثم انتبه الآمر من رقدته، وأفاق من سكرته، وأدركته الحمية الإسلامية والغيرة المحمدية، فغضبَ لله غضبَ ناصرٍ للدين وبارٍّ بالمسلمين، وألبس الذمة الغيار[1]، وأنزلهم بالمنزلة التي أمر الله -تعالى- أن ينزلوا بها من الذل والصغار، وأمر ألا يولوا شيئاً من أعمال الإسلام، وأن ينشؤوا في ذلك كتاباً يقف عليه الخاص والعام، فكتب عنه ما نسخته: ...» وذكره بطوله.

فصل

المدينةُ النبويّة ونَصيبُها مِنَ الفِتن

في هذه الفترة التي يطمع بها الكفار في خيرات بلاد المسلمين، في (العراق) و(الشام) و(مصر) تعمر المدينة بالإيمان، وتشتد الفتن في غيرها بمضيّ الزمان، ويكون حال أهلها كالمرابط على الثغران.

أخرج أبو داود (٤٢٥٠، ٤٢٩٩) وتمام في «الفوائد» (رقم ١٧٣٣) والطبراني في «المعجم الصغير» (رقم ٨٧٣) والحاكم (٤/ ٥١١) عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون آخر مسالح أمتي بسلاح من خيبر».

ولفظ أبي داود: «يوشك المسلمون أن يُحاصروا إلى المدينة، حتى يكون أبعد مسالحهم سَلاح»، وإسناده قوي.

---

(١) الغيار: اصطلاح يراد به نوع من الزي مغاير لزي المسلمين، وذكره ابن القيم تفصيلاً لدى «شرح شروط عمر» في «أحكام أهل الذمة» (٣/ ١٢٩٥-١٢٩٩). وانظر: «إعلام الموقعين» (٦/ ٩٧-٩٨ - بتحقيقي)، و«البداية والنهاية» (أحداث سنة ٧٠٠هـ)، و«تشبيه الخسيس» للذهبي (ص ١٩١ - ضمن مجلة «الحكمة»: العدد الرابع - بتحقيقي).

وأخرجه الحاكم (٤/ ٥١١) بسند صحيح عن أبي هريرة، قال: «يوشك أن يكون أقصى مسالح المسلمين سلاح»[١]، وسلاح قريب من خيبر[٢].

ومعنى (مسالح) جمع (مَسْلَحة)؛ «وهي كالثغر والمَرْقب، يكون فيه أقوام يرقبون العدو، لئلا يطرقهم غفلةً»[٣].

و(سَلاح) موضع أسفل خيبر[٤]، وهو حد بينها وبين المدينة.

وظاهره أن المسلمين يحاصرون في المدينة إلى جهة خيبر، وأن خيبر وما وراءها تصيبها الغربة التي تحل بسائر الأقطار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي هذا الوقت يخرج ناس من المدينة رغبة عنها، وطمعاً برزق ورخص فيتبعونه، ويبدلها الله خيراً منهم، والخروج من المدينة بالجملة يخالف (الأحاديث الواردة في الحث على سكناها)[٥]، وهذا الخروج غير الخروج المذكور عند الفتوحات لبلادها المجاورة، الوارد في «الصحيحين» من حديث سفيان بن أبي زهير -رضي الله عنه-، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تفتح اليمن، فيأتي قوم يَبُسّون[٦]، فيتحَمَّلون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم

---

(١) قال أبو حاتم الرازي في «العلل» (٢/ ٣١٧ رقم ٩٥١) عن الموقوف: «أشبه»، وهذا الذي صوبه الدارقطني في «العلل» (٣/ ق٢١٥/ ب)، وانتصر له صاحب «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل» (١/ ٢٦١-٢٦٦ رقم ٧).

(٢) هذه العبارة مدرجة من كلام الزهري، فعند أبي داود -في حديث ابن عمر السابق- حدثنا أحمد ابن صالح عن عنبسة، عن يونس، عن الزهري، قال: ... وذكرها، والإدراج كثير من الزهري -رحمه الله- في الأحاديث.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٣٨٨)، ونحوه في «مجمع بحار الأنوار» (٣/ ٩٧-٩٨).

(٤) المرجعان السابقان، و«المغانم المطابة في معالم طابة» (٢/ ٨٤٤)، و«فضائل الشام» (١١٨) لابن رجب.

(٥) للأخ الشيخ صالح الرفاعي كتاب مفيد غايةً، مطبوع بعنوان «الأحاديث الواردة في فضائل المدينة».

(٦) يَبُسون: بفتح الياء المثناة من تحت، وبعدها باء موحدة تضم وتكسر، من «بَسْ» أو «بِسْ»، وهي =

لو كانوا يعلمون، وتُفتح الشام، فيأتي قوم يبسون، فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتُفتح العراق، فيأتي قومٌ يبسون، فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»[1].

= كلمة زجر للدواب عند سوقها لتسرع، وقد ذكر العلماء لها عدة معان، قال النووي: «... الصواب الذي عليه المحققون أن معناه الإخبار عمن خرج من المدينة، متحملاً بأهله باسّاً في سَيْره، مسرعاً إلى الرخاء في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بفتحها». انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٨٩)، و«شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٥٨-١٥٩)، و«فتح الباري» (٤/ ٩٢).

(١) أخرجه البخاري (١٨٧٥) ومسلم (١٣٨٨)، وفي هذا الحديث إخباره ﷺ بفتح اليمن والشام والعراق قبل وقوع ذلك، ولذا ذكره السيوطي في «الخصائص الكبرى» (ص ٢٨٦ - «تهذيبه»).

المتأمل في الحديث يجد أن الخروج من المدينة متعدد -أيضاً- بسبب الفتوحات، فكلما حصل فتح لقُطر؛ خرج بعض من أهل المدينة منها، وذهب غير واحد من الشراح إلى ما قررته، وأجمعُ نقلٍ وجدته للبرزنجي في كتابه «الإشاعة» (ص ٥٣)، قال: «قال القاضي عياض: إن هذا جرى في العصر الأول، وإنها تركت أحسن ما كانت من حيث الدين والدنيا، أما الدين فلكثرة العلماء بها، وأما الدنيا فلعمارتها، واتساع حال أهلها.

وذكر الأخباريون أنه رحل عنها أكثر أهلها، وبقيت ثمارها للعوافي وخلت مدة، ثم تراجعوا، قال: وقد حكى قوم كثيرون: أنهم رأوا ما أنذر به ﷺ من تغذية الكلاب على سواري مسجدها. انتهى.

وقال النووي: الظاهر المختار أن الترك لها يكون آخر الزمان.

قال السيد السمهودي في «تاريخها»: إنه ورد ما يقضي أن الترك لها يكون متعدداً.

فقد روى ابن شبة: ليخرجنّ أهل المدينة منها، ثم ليعودن إليها، ثم ليخرجن منها، ثم لا يعودون إليها.

وروى -أيضاً- عن عمر مرفوعاً: يخرج أهل المدينة منها، ثم يعودون إليها فيعمرونها، ثم تمتلئ وتبنى، ثم يخرجون منها، ولا يعودون إليها أبداً.

قال: فالظاهر أن ما ذكره القاضي عياض هو الترك الأول، وسببه كائنة الحرة كما في حديث أبي هريرة: يخرجهم أمراء السوء، وأنه بقي الترك الذي يكون آخر الزمان» انتهى.

قلت: ويؤيد ما ذكره ما في رواية شريح السابقة: «ليغشين أهل المدينة أمر يفزعهم حتى يتركوها»».

قال أبو عبيدة: لي إيضاحات على كلام القاضي عياض السابق، تتمثل في النقاط الآتية: =

وغيرها مما هو في معناها وبابتها[1]، وإن كان هذا الخروج مرجوحاً مع انتشار الدين وفتوح البلدان، فهو -بلا شك- أسوأ منه حالاً عند الغربة واشتداد الفتن، و(المدينة) هي الدار التي تَبوّأ فيها الصحابة مع الرسول ﷺ الإيمان، وهكذا تعود في حقبة من آخر الزمان، والله المستعان، وعليه التُّكلان.

= أولاً: ترك المدينة للعواف ثابت في «الصحيحين»، ولفظه: «يتركون المدينة على خير ما كانت، لا يغشاها إلا العوافّ، وآخر من يحشر راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان بغنمهما، فيجدانها وحشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع خرّا على وجوههما».

ثانياً: أخرج مالك (٢/ ٨٨٨)، والحاكم (٤/ ٤٢٦)، وابن عبدالبر (٢٤/ ١٢٢) عن أبي هريرة رفعه: «لتتركنّ المدينة على أحسن ما كانت، حتى يدخل الكلب أو الذئب فيُغَذِّي على بعض سواري المسجد، أو على المنبر، فقالوا: يا رسول الله! لمن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال: للعوافي: الطير والسباع».

فهذان الحديثان هما المعنيَّان بكلام القاضي عياض -رحمه الله-، والثاني وقع فيه اضطراب عن مالك، ذكره مفصلاً ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/ ١٢٢)، وابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٦/ ١/ ٢٩١).

ثالثاً: وأما قوله: «فَيُغَذِّي»؛ معناه: أن يبول على سواري المسجد دفعة بعد دفعة، لعدم سُكّانه، وخُلوّه من الناس. كذا في «النهاية» (٣/ ٣٤٧).

وقال ابن عبدالبر (٢٤/ ١٢٣): «فمعناه أن الذئب يبول على سواري المسجد، أو على المنبر -شك المحدّث-، وذلك لخلاء المدينة من أهلها ذلك الزمان، وخروج الناس عنها، وتغيّر الإسلام فيها، حتى لا يكون بها من يهتبل المسجد فيصونه ويحرسه، يقال من هذا الفعل: غذّت المرأة وليدها -بالتشديد- إذا أبالته؛ أي: حملته على البول، وجعلته يبول، وغَذَت ولدها: إذا أطعمته وربّته من الغذاء».

رابعاً: في هذين الحديثين تصريح بأن الشر والفتن في آخر الزمان ستصيب أهل المدينة، وأن أهلها لا يستطيعون آخر الزمان الثبات على إيمانهم، فيتركونها استكباراً ونفاقاً، وهي أحسن ما تكون من وفرة الثمار والعمران!! ويأبون أن يجاوروا رسول الله ﷺ، أو أن يوصفوا بأنهم من سكنة المدينة -والعياذ بالله تعالى-.

أفرأيت؟! أهناك أشنع من هذه الفتنة، وأكثر منها هولاً، منبر رسول الله ﷺ يأتي الذئب -أو الكلب- فيبول عليه، وسواري مسجد رسول الله ﷺ التي صلى عندها كبار أصحابه، وأفذاذ الأعيان، يبول عندها الكلب، فإذا كانت مثل هذه الفتنة العارمة تحدث في المدينة -وهي معقل الإيمان وداره-، ولا يسلم منها مؤمنو المدينة، فكيف بمقدار الخطر الذي تفتحه الفتن في غيرها من البلاد؟!

(١) انظرها مجموعة مع التخريج في «الأحاديث الواردة في فضائل المدينة» (ص ١٩١-٢٠٦).

فصل

في معنى قوله ﷺ «وَعُدْتُم مِنْ حيث بَدأْتُم»

الناظر في (بدء) الإسلام، يجد أن «مولد رسول الله ﷺ بمكة، وابتداء النبوة له بها، ونزل الكتاب عليه بمكة، ثم أسري به إلى الشام من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم رجع إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة، ثم في آخر عمره كتب إلى الشام، وإلى هرقل، وإلى كثير من أتباعه، ثم غزا بنفسه غزوة تبوك، ثم رجع، ثم بعث سرية إلى مؤتة، ثم بعث جيش أسامة، فتوفي رسول الله ﷺ قبل خروجهم، ثم ابتدأ أبو بكر الصديق بفتوح الشام، واستكمل في زمن عمر -رضي الله عنه-»(١).

أخرج السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» (٢/ ٩٢١) عن حذيفة، قال: «إن الله بعث نبيكم ﷺ بالهدى ودين الحق إلى جزيرة العرب، فملأها قسطاً وعدلاً، ثم طعن بهم أبو بكر، فطعن بهم طعنة رغيبة، ثم طعن بهم عمر طعنة رغيبة حق رغيبة»(٢).

ومعناه: أن أبا بكر طعن بالناس طعنة رغيبة؛ وهي تسييره إياهم إلى الشام، وفتحه إياها بهم، وكذلك تسييرهم عمر -رضي الله عنه- إلى العراق وفتحها بهم، وجعلها حذيفة (رغيبة حق رغيبة) لكثرة الخير الذي ناله المسلمون آنذاك من العراق، وقد تقدم بيان ذلك(٣).

هذا معنى «بدأتم»، فما المراد يا ترى بـ«عدتم»؟

قال النووي(٤) ....

---

(١) «فضائل الشام» (ص ١٠٤) لابن رجب.

(٢) نقله أبو موسى المديني في «المغيث» (١/ ٧٧٦)، وعنه -كعادته- ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٢٣٦-٢٣٧)، وإسناده قابل للتحسين، ورجاله ثقات غير سعيد بن حذيفة، لم يوثقه غير ابن حبان (٤/ ٢٩٤)، وروى عنه اثنان من الثقات؛ وهو الراوي عن حذيفة.

(٣) انظر: (ص ٩٢).

(٤) في «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٢٩)، ومثله في «القناعة» (ص ١٠٦) للسخاوي.

-وعنه السيوطي[١] وغيره- في معنى قوله ﷺ: «وعدتم من حيث بدأتم»: «فهو بمعنى الحديث الآخر: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ»».

وقد فصل أبو العباس القرطبي في «المفهم» (٧/ ٢٣٠) قليلاً، فقال: «أي: رجعتم على الحالة الأولى التي كنتم عليها من فساد الأمر، وافتراق الكلمة، وغلبة الأهواء، وذهاب الدين».

«وحاصل معناه: أن الإسلام بدأ في قلة من العَدد والعُدد، وسيعود إلى تلك الحالة في آخر الزمان»[٢].

وقال الشوكاني: «أي: رجعتم إلى الكفر بعد الإسلام»[٣].

وقال صديق حسن خان في «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٩) بعد كلام النووي السابق: «وهذا -أيضاً- قد وجد على الوجه الأتم، وبلغت «غربة الإسلام» إلى أن لم يبق في أيديه حلٌّ ولا عقد، وصار أهله كالعبيد والأسراء في أيدي الروم[٤]، كما كانت حال «بني إسرائيل» عند

---

(١) في «الديباج» (٦/ ٢٢٣).

(٢) «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٩٢).

(٣) «نيل الأوطار» (٥/ ١٦٤)، ومثله في «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢) و«بستان الأحبار» (٢/ ٤٣٧)، وانفرد المباركفوري في «منية المنعم» (٤/ ٣٥١) بقوله: «وعدتم من حيث بدأتم»؛ أي: تبقون عالة على أنفسكم، لا يرسل إليكم خيرات أي بلد، كما كنتم في بداية أمركم».

(٤) إلى الله -وحده- المشتكى من غربة الإسلام، وحال المسلمين، وطمع الكافرين، وغفلة المسؤولين! قال ابن حزم في «الرد على ابن النغريلة اليهودي» (٢/ ٤١-٤٢ - ضمن «رسائله»): «اللهم! إنا نشكو إليك تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا بدنياهم عن إقامة دينهم، وبعمارة قصور يتركونها عما قريب عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم في معادهم، ودار قرارهم، وبجمع أموال ربما كانت سبباً إلى انقراض أعمارهم، وعوناً لأعدائهم عليهم، وعن حياطة ملتهم التي بها عزوا في عاجلتهم، وبها يرجون الفوز في آجلتهم؛ حتى استشرف لذلك أهلُ القِلَّة والذمة، وانطلقت ألسنة أهل الكفر والشرك بما لو حقق النظر أربابُ الدنيا لاهتموا بذلك ضعف همنا؛ لأنهم مشاركون لنا فيما يلزم الجميع من الامتعاض للديانة الزهراء، والحمية للملة الغراء، ثم هم مترددون بما يؤول إليه إهمال هذا الحال من فساد سياستهم، والقدح في رئاستهم، فللأسباب أسباب، وللمداخل إلى البلاء أبوابٌ».

فرعون مصر، والناس ينتظرون ظهور المهدي ونزول عيسى -عليهما السلام-، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، فقد طال الزمان، وآذنت الدنيا بانصرامها، وظهرت جملة الأشراط، وكملت، ودنت هذه المئة إلى الختم، ولم يبق منها إلا شهران، وسنة واحدة، وملئت الدنيا جوراً، وظلماً، وعدواناً، وفسقاً، وفجوراً، وجمعت المنكرات كلها، في كل قطر من أقطار الأرض، وعمت الكبائر في العجم والعرب، وصار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً»[1].

وفصّل الشيخ حمود التويجري -رحمه الله- في هذا المعنى، وجعل (الغربة) في (المكان)؛ حيث قال في «إتحاف الجماعة» (٢/ ٢٣٩): «وفي قوله: «وعدتم من حيث بدأتم»؛ إشارة إلى استحكام غربة الإسلام، ورجوعه إلى مقره الأول؛ كما في الحديث الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها». رواه: الإمام أحمد، والشيخان، وابن ماجه؛ من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-[2]. وفي رواية لأحمد [٢/ ٤٢٢]: «إن الإسلام ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحيّة إلى جحرها».

وعن ابن عمر -رضي الله عنهما-، عن النبي ﷺ، قال: «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها». رواه مسلم [١٤٦].

وعن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ نحوه. رواه الإمام أحمد وغيره[3].

وعن عبدالرحمن بن سنَّة -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ نحوه -أيضاً-. رواه عبدالله

---

(١) «السراج الوهاج» (١١/ ٣٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٦، ٤٢٢، ٤٩٦)، والبخاري (١٨٧٦)، ومسلم (١٤٧)، وابن ماجه (٣١١١)، وابن أبي شيبة (١٢/ ١٨١)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٩)، وأبو عوانة في «المسند» (١/ ١٠١)، وابن حبان (٣٧٢٠، ٣٧٢١)، وابن منده في «الإيمان» (رقم ٤٢٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٥٢٠)، وغيرهم.

(٣) أخرجه أحمد (١/ ١٨٤)، والدورقي في «مسند سعد» (رقم ٩٢)، والبزار (٣/ ٣٢٣ رقم ١١١٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٥٢١-٥٢٢ رقم ٤٢٤)، وأبو يعلى (٧٥٦)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (رقم ٢٩٠)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١٢٧٣).

ابن الإمام أحمد، والطبراني[١].

وعن عمرو بن عوف المزني -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ نحو ذلك -أيضاً-. رواه الترمذي[٢].

وقد تقدمت هذه الأحاديث في باب غربة الإسلام، وما ذكر فيها من انضمام الإيمان إلى المدينة وما حولها لم يقع إلى الآن، ويوشك أن يقع، والله المستعان».

والمراد بالمسجدين: مسجد الكعبة ومسجد المدينة، قال النووي: «معناه أن الإيمان أولاً وآخراً بهذه الصفة؛ لأنه في أول الإسلام كان كل من خلص إيمانه وصح إسلامه أتى المدينة، إما مهاجراً أو مستوطناً، وإما متشوقاً إلى رؤية رسول الله ﷺ، ومتعلماً منه ومتقرباً، ثم بعده هكذا في زمن الخلفاء كذلك»[٣].

قلت: ولا شك أن في قوله: «وعدتم من حيث بدأتم» دقة متناهية؛ إذ (حيث) ظرف مكان، قال سيبويه: «وأما (حيث)؛ فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد»[٤]، وهي مبنية «وعلّة بنائها احتياجها إلى جملة»[٥]، و«إنما احتاجت إلى جملة من جهة أن وضعها لمكان منسوب إلى نسبة، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة»[٦]، ونُسِبت في هذا الحديث إلى البدء، ففيه: «حيث بدأتم».

---

(١) أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٤/ ٧٣-٧٤)، والطبراني في (القسم المفقود) من «المعجم» -كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٨)-، ونعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ١٣٧٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٨٥٤ رقم ٤٦٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦١٥)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ١٧٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٤٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٣٠) بسندٍ ضعيف، وخرّجته بتفصيل في تعليقي على «الاعتصام» (١/ ٥) للشاطبي.

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٤) «الكتاب» (٤/ ٢٣٣).

(٥) «الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ٥٠٩).

(٦) «الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ٥٠٩).

و(البدء) كان في المدينة، وكانوا في غُربة، وهذا ما وقع التصريح به في حديث جابر في رواية البيهقي في «الدلائل»، فإنه لما ذكر: «يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم درهم ولا قفيز...»، قال في آخره ورفعه: «والذي نفسي بيده ليعودنّ الأمر كما بدأ، ليعودنّ كل إيمان إلى المدينة كما بدأ منها، حتى يكون كل إيمان بالمدينة»[1].

وظاهر أحاديث الغربة العموم، وأن الإسلام بدأ في آحاد من الناس وقلّة، ثم سيلحقه النقص والإخلال حتى لا يبقى إلا في آحاد من الناس وقلة -أيضاً-، كما بدأ وجاء[2].

وليس المراد ذهاب الإسلام بالكلية، قال الأوزاعي في معنى قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ»: «**أما إنه ما يذهب الإسلام، ولكن يذهب أهل السنة حتى ما يبقى منهم في البلد إلا رجل واحد**» نقله عنه ابن رجب، وزاد: «**ولهذا يوجد في كلام السلف -كثيراً- مدح السنة ووصفها بالغربة، ووصف أهلها بالقلّة**»، قال بعد أن أورد نصوصاً: «**وفي هذا إشارة إلى قلّة عددهم، وقلّة المستجيبين لهم، والقابلين منهم، وكثرة المخالفين لهم، والعاصين لهم**»[3].

وهؤلاء ولا سيما في وقت الفتنة في ديار الفتنة[4] «هم الممدوحون المغبوطون، ولقلتهم في الناس جدّاً سموا (غرباء)، فإن أكثر الناس على غير صفاتهم، فأهل الإسلام في الناس غرباء، والمؤمنون في أهل الإسلام غرباء، وأهل العلم في المؤمنين غرباء، وأهل السنة الذين يميزونها من الأهواء والبدع غرباء، والداعون إليها الصابرون على أذى المخالفين هم أشد هؤلاء»[5].

---

(١) مضى تخريجه (ص ١٠١).

(٢) أفاده النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٣) «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» (ص ١٦-١٩).

(٤) كما نسمعه ونشاهده عن طلبة العلم أصحاب الهدي الظاهر من (اللّحى واللباس) في بلاد حوصرت وقلّ خيرها!

(٥) «مدارج السالكين» (٣/ ١٩٥)، وقد نشر كلامه فيه عن (الغربة والغرباء) في جزء مفرد، وقسم ابن القيم فيه (٣/ ١٩٥-٢٠١) الغرباء إلى ثلاثة أنواع: =

وفي قوله: «وعدتم من حيث بدأتم» إشارة إلى عموم الفتن وغربة السنة؛ إلا في المدينة «وقد تكون الغربة في بعض شرائعه ما يصير به غريباً بينهم، لا يعرفه منهم إلا الواحد بعد الواحد»[1].

وقد تشتد الغربة، فيكون «الغرباء هم الذين هجروا أوطانهم إلى الله -تعالى-»[2].

فصل

في خُروجِ خِيارِ أهلِ العراق منها

أخرج أحمد (٥/ ٢٤٩) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٩٧)، وابن المرجى في «فضائل بيت المقدس» (٤٥٠)، ونعيم في «الفتن» (١٧٦٢)- عن أبي أمامة، قال: «لا تقوم الساعة حتى يتحوّل خيار أهل العراق إلى الشام، ويتحول شرار أهل الشام إلى العراق».

وقال رسول الله ﷺ: «عليكم بالشام».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٢٤٥) دون المرفوع[3].

ولفظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣١٦) عن أبي أُمامة، قال: «لا تقوم الساعة حتى تتحول أشرار الناس إلى العراق، وخيار أهل العراق إلى الشام، حتى تكون الشام شاماً،

= الأول: غربة أهل الله وأهل سنة رسوله ﷺ بين هذا الخلق؛ وهي الغربة الممدوحة.

الثاني من الغربة: غربة مذمومة؛ وهي غربة أهل الباطل وأهل الفجور بين أهل الحق.

الثالث من الغربة: غربة مشتركة لا تُحمد ولا تُذَم؛ وهي الغربة عن الوطن، فإن الناس كلهم في هذه الدار غرباء، فإنها ليست لهم بدار مقام، ولا هي الدار التي خُلقوا لها.

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٨/ ٢٩٨).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٣) وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٤٦-٤٤٧) بالمرفوع دون الموقوف.

وشذ بعض الرواة؛ فجعل المرفوع من (مسند أبي هريرة)؛ كما عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٩٧-٩٨).

والعراق عراقاً».

وهذا إسناد رجاله رجال الصحيح، وفيه أبو المشاء[1] لقيط بن المشاء، روى عنه قُرة ابن خالد والجُريري، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٤٤)، وقال: «يخطئ ويخالف».

وله شواهد كثيرة تدلل على صحته؛ منها:

ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣١٦) بسندٍ جيد عن شرحبيل بن مسلم، عن أبيه، قال: بلغنا أنه لن تقوم الساعة حتى يخرج خيار أهل العراق إلى الشام، ويخرج شرار أهل الشام إلى العراق.

ومنها: ما أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٧٣ رقم ٢٠٧٧٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (رقم ١٩٤٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣١٥) عن عبدالله بن عمرو، قال: «ليأتينّ على الناس زمان لا يبقى فيه مؤمن إلا كان بالشام. وإسناده جيد.

وأخرجه المشرَّف بن المرجّى في «فضائل بيت المقدس» (ص ٤٥٠)، وابن عساكر (١/ ٣١٥-٣١٦) مرفوعاً، وقال: «وليس بالمحفوظ، والمحفوظ الموقوف». وأقره ابن رجب في «فضائل الشام» (ص ٤٥).

قلت: وله حكم الرفع[2]، وأسنده ابن عساكر (١/ ٣١٦) بعده عن ابن عمر قوله.

وفضائل الشام كثيرة، وكون جند الشام هم خير الناس[3] شهيرة، ولكن هذا في غير

---

(١) تحرف في جل المصادر السابقة إلى «أبي المثنى»، فليصوب.

(٢) ثم وجدتُ العز بن عبدالسلام يقول في «ترغيب أهل الإسلام في سكنى الشام» (ص ٣٧) على إثر الأثر المذكور: «ومثل هذا لا يقوله إلا توقيفاً، ولمّا علم الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- تفضيل الشام على غيره؛ دخل إليه منهم عشرة آلاف عين رأت النبي ﷺ، على ما ذكره الوليد بن مسلم».

قلت: نقله صاحب «حدائق الإنعام» (ص ١١٥) عن أبي بكر بن سفيان بن الأشعث لا عن الوليد ابن مسلم

(٣) انظر: «الحنائيات» (رقم ١٧٢ - بتحقيقي)، فقد أطلت تخريج الحديث الوارد في ذلك.

الأوان الذي نحن بصدده، مع التنويه بأن هذا التحول إلى الشام يكون على وجه ظاهر في أتون الفتنة، وشدّتها، وانتشارها في أقطار الأرض[١].

أخرج أحمد (٥/ ٣٣) والطيالسي (رقم ١٣٤٥) في «مسنديها»، وغيرهما عن ابن حوالة ضمن حديث طويل، فيه قول النبي ﷺ: «يا ابن حَوالة! كيف تصنع في فتنة تثور في أقطار الأرض، كأنها صياصي بقر؟ قال: قلت: أصنع ماذا يا رسول الله؟ قال: عليك بالشام». وإسناده صحيح.

وقوله: «كأنها صياصي بقر»؛ أي: قرونها، شبه الفتنة بها لشدتها، وصعوبة الأمر فيها[٢].

أخرج أبو داود في «السنن» (رقم ٤٦٣٨ - ط. الدعّاس) -ومن طريقه برواية اللؤلؤي عنه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٢٤٥)- بسندٍ صحيح عن مكحول، قال: لَتَمخُرَنَّ الرومُ الشامَ أربعين صباحاً، لا يمتنع منها إلا دمشق وعمّان.

ولفظ نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٤٣٧ رقم ١٢٥٧) مثله؛ إلا أن في آخره: «إلا دمشق وأعالي البلقاء».

وأخرج أبو داود -أيضاً- (رقم ٤٦٣٩ - ط. الدعاس) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٢٤٥)- عن أبي الأَعيس عبدالرحمن بن سلمان، قال: «سيأتي مَلِكٌ من ملوك العجم، يظهر على المدائن كلها إلا دمشق».

وهذان الأثران موجودان في بعض نسخ «سنن أبي داود»[٣] دون بعض، وأثبتها

---

(١) ينظر في هذا: (الباب الثالث: فيما ورد في حفظ الشام من الفتن، وأنها معقل المسلمين في ذلك الزمان) من كتاب «فضائل الشام» لابن رجب (ص ٤٩-٥٢)، وليس المقام هنا الكلام التفصيلي على فضل الشام، وإنما هو خروج أهل العراق إليها فقط، وانظر: حث النبي ﷺ سكنى الشام عند الفتن في «فضائل الشام» للسمعاني (الأرقام: ١٣، ١٤، ١٥).

(٢) «النهاية» (٣/ ٦٧).

(٣) انظره (٥/ ١٩٩ - ط. عوامة)، وعزاهما لأبي داود -بالترتيب-: المزي في «تحفة الأشراف» (١٣/ ٣٩٧، ٢٧٢ رقم ١٩٤٦٤، ١٨٩٦٢). وقال عن الثاني: «قيل: إنه في رواية اللؤلؤي وحده»، ولم يقل =

الحافظ ابن حجر في حاشية نسخة، وعزا الثاني لرواية اللؤلؤي وحده، وهما في «عون المعبود» (١٢/ ٣٩٠-٣٩١، ٣٩١ رقم ٤٦١٤، ٤٦١٥)، و«بذل المجهود» (١٨/ ١٦١-١٦٢)، وفيه على الأثرين: «كتب مولانا محمد يحيى المرحوم في «تقريره»: «ولا يدرى متى يكون ذلك»، وعلى الثاني: «وهذا -أيضاً- موقوف على أبي الأعيس، ولعله سمعه من بعض الصحابة، ولعله إشارة إلى ما وقع من تيمور على بلاد الإسلام»!

قلت: الظاهر خلافه، فإن تيمور اعتدى على دمشق، ولم تسلم منه، وهذا -والله أعلم- في آخر الزمان، وبوب عليه ابن عساكر مع أحاديث وآثار أخر (أنها -أي: دمشق- فسطاط المسلمين يوم الملحمة)[1].

ثم وجدتُ عند نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٤٣٨ رقم ١٢٥٨) بلفظ يدل على ما ذكرتُ؛ وهو: «يغلب ملك من ملوك الروم على الشام كله، إلا دمشق وعمان، ثم ينهزم، وتبنى قيسارية أرض الروم، فتصير جند من أجناد أهل الشام، ثم تظهر نار من عدن أبين». وأعاد آخره (٢/ ٦٢٨ رقم ١٧٥٣).

ومعنى: «لَتَمخُرَنَّ الروم الشام»؛ أراد: أنها تدخل الشام وتخوضه، وتجوس خلاله، وتتمكن منه، فشبهه بمخر السفينة البحر[2].

ومع هذا؛ فالشام معقل للمسلمين من الفتن، وذلك عند اشتدادها بالعراق خاصة، وأما عند قيام الساعة، وخراب المدينة؛ فهي تعمر، ولا سيما فلسطين منها، وهي التي ينتقم الله بأهلها من الروم في الملاحم.

= شيئاً عن الأول!

وعزا البقاعي في «الإعلام بسنّ الهجرة إلى الشام» (ص ١١٥/ رقم ٤٥) الثاني لأبي داود.

(١) ومثله عند ابن رجب في «فضائل الشام»، فإنه أوردهما (ص ١٤٦، ١٤٧ برقَمَيْ ٢٦٤، ٢٦٥)، وعزاهما لنعيم، وبوب عليهما ضمن أحاديث وآثار كثيرة (فيما ورد في السنة والآثار من أنها -أي: الشام- فسطاط المسلمين ومعقلهم في الملاحم).

(٢) «النهاية» (٤/ ٣٠٥)، و«عون المعبود» (١٢/ ٣٩١)، و«بذل المجهود» (١٨/ ١٦٢).

والظاهر مما ورد من الأخبار، أن الخروج من العراق يقع مرات، ويكثر ويعسر مع اشتداد اعتداء العجم عليها، وهذا البيان والدليل:

أولاً: مضى حديث أبي بكرة المرفوع، وفيه: «يفترق المسلمون ثلاث فرق: ...»[1].

وجاء في مرسل أبي قلابة عند نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٧٨ رقم ١٩٠٨): «وفرقة تلحق بالشام، وهي خير الفرق».

ثانياً: أخرج نعيم في «الفتن» -أيضاً- (٢/ ٦٧٨ رقم ١٩٠٩) عن أبي هريرة، قال: «أعينهم كالودع، ووجوههم كالحجف، لهم وقعة بين الدجلة والفرات، ووقعة بمرج حمار، ووقعة بدجلة، حتى يكون الجواز أول النهار بمئة دينار للعبور إلى الشام[2]، ثم يزيد آخر النهار».

ثالثاً: أخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٧٣-٣٧٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٤ رقم ٢٠٧٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣١٣-٣١٤)، وابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٣٦٧، ٥١١) من طرق عن المسعودي، عن القاسم بن عبدالرحمن، قال: شكي إلى ابن مسعود الفرات، فقالوا: نخاف أن ينفتق علينا، فلو أرسلت من يَسْكُره[3]، فقال عبدالله: «لا نَسْكُره، فوالله ليأتين على الناس زمان لو التمستم فيه ملء طست من ماءٍ ما وجدتموه، وليرجعنّ كل ماء إلى عنصره، ويكون بقية الماء والمسلمين بالشام» لفظ عبدالرزاق.

---

(١) انظر: (ص ١٤١).

(٢) وأخرج سعيد بن منصور -ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥٠٦)- بسند لين عن ابن مسعود، قال: «طريق المسلمين هاربين من الدجال: ملطاط الفرات إلى الشام».

والملطاط: طريق على ساحل البحر، ومنه قول رؤبة:

نحنُ جمعنا الناس بالمِلطاطِ في وَرْطة، وأيُّما إيراط

انظر: «لسان العرب» (٧/ ٣٩٠) مادة (لطط).

(٣) في «القاموس» (٤٠٦): «سكر النهرَ يسْكُرُه سَكْراً: سدَّ فاه».

ولفظ الحاكم: «يوشك أن تطلبوا بفراتكم[1] هذا ماء فلا تجدوه...» بنحوه.

ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع.

وفي رواية الحاكم: «عن القاسم عن أبيه»، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وأقرهما شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٧٨) بقوله:

«قلت: وهو كما قالا؛ فإن المسعودي هذا -واسمه: عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة- وإن كان قد اختلط؛ فقد ذكروا أن رواية سفيان-وهو: الثوري- عنه قبل الاختلاط؛ كما ذكروا أن أحاديثه عن القاسم صحيحة، وهذا من روايته عنه كما ترى، فراجع إن شئت ترجمته في «التهذيب» و«الكواكب النيرات» (ص ٢٨٢-٢٩٨).

والحديث وإن كان موقوفاً؛ فهو في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، كما هو ظاهر.

والحديث حمله مؤلف كتاب «المسيح الدجال قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى» (ص ٢١٤) على أنه يكون بعد القحط الذي قال: إنه يأتي بعده الدجال! وليس فيه، ولا في غيره -فيما أعلم- ما يدل على هذا التحديد[2]، فيمكن أن يكون قبل ذلك أو بعده، وهذا لعله هو الأقرب أن يكون بين يدي القيامة».

قال أبو عبيدة: سبب ما رجحه شيخنا العلامة الألباني هو تحريف وقع في رواية الحاكم: «يوشك أن تطلبوا بقريتكم[3] هذه». ولم يعزه شيخنا -رحمه الله- إلا للحاكم، وهذا

---

(١) تحرف في مطبوع «المستدرك» إلى «قراكم هذه»، وفي مطبوع «إتحاف المهرة» (١٠/ ٣٠٧ رقم ١٢٨١٦) إلى: «بقرآنكم»!

(٢) قال أبو عبيدة: أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٥٢٧ رقم ١٤٨٥) -ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥٠٦)- من طريق الحكم بن نافع، عن جراح، عن أرطأة، قال: «تفتح القسطنطينية، ثم يأتيهم الخبر بخروج الدجال...»، وفيه: «ومن علامات خروج الدجال: ... وتقلع زيتون المغرب والشام من أصولها، وتيبس الفرات والعيون والأنهار».

(٣) يراد بها الكوفة؛ لو كانت هذه الرواية محفوظة، وهي ليست كذلك!

الحديث من القسم الذي طبع ونشر بعد موته دون مراجعته.

وتبيّن لنا من خلال جمع طرقه وألفاظه أن الصواب: «يوشك أن تطلبوا فراتكم هذا»، وحينئذ ينبغي أن يفهم على ضوء الأحاديث الأخرى التي فيها انحسار الفرات عن (تل) أو (جزيرة) أو (كنز) أو (جبل) -على تعدد الروايات[1]، وسيأتي -إن شاء الله- بيان ذلك في فصل مستقل بالتفصيل.

بقي التنويهُ على أن للأثر متابعاً للمسعودي في روايته عن القاسم، فقد رواه الأعمش عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود متصلاً، وهو صحيح، ولفظه: «شكونا إليه الفرات، وقلة الماء، فقال: يأتي عليكم زمان لا تجدون فيه ملء طست من ماء، ويرجع كل ماء إلى عنصره، ويبقى الماء والمؤمنون بالشام».

أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ»، ومن طريقه وطريق غيره: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣١٤-٣١٥)، وابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥١١). ونقل ابن عساكر وابن العديم[2] عن ابن المنادي قوله: «في رواية الأعمش هذه ذكر قلة الماء في الفرات، وفي رواية المسعودي ذكر كثرته فيه، ثم إن الروايتين على الاتفاق؛ أن الفرات يقل ماؤه قلة ضارة بالناس، والله أعلم».

قلت: وهذا يؤكد أن هذا التحوّل يكون قبل المهدي[3]؛ شأنه شأن الحصار، ووقته وقته.

---

(١) ولا تعارض بينها كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في محلّه.

(٢) قال في «بغية الطلب» (١/ ٥١٢) على إثر الطريق الأولى: «ففي روايته انقطاعاً، وفي هذه عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود متصلاً، ذكر قلّة الماء في الفرات»، قال: «وفي رواية المسعودي انقطاع ليس بين القاسم وبين ابن مسعود أحد، ذكر كثرة الماء في الفرات».

ثم نقل مقولة ابن المنادي الآتية، وعلق على إثرها بقوله: «قلت: ويحتمل أن الاختلاف في الكثرة والقلّة؛ إنما جاء لاختلاف الواقعتين، بأن يكون ماء الفرات مدَّ سنة، ونقص أخرى، فقال عبدالله ما يؤول حاله إليه».

(٣) إذ حسر الفرات عن جبل من ذهب -وهو ثابت في «الصحيح»، وسيأتي الكلام عليه رواية ودراية مفصّلاً- قبل ظهور المهدي.

ومن المفيد هنا أن أنقل إلى القراء ما جاء في كتاب «المسيح الدجال قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى» (ص ٢١٠) فيما يتعلق بنضوب المياه: «أصدر معهد (ووارد وانش) الأمريكي دراسة تشير إلى أن العالم استخرج كميات كبيرة من المياه الجوفية، وفي (تكساس) و(نيومكسيكو) أصبح هناك احتمال بنضوب المياه الجوفية تماماً في هذه المنطقة؛ وفي الأقاليم الشمالية يهبط مستوى المياه الجوفية بمقدار ١٢ قدماً كل عام[١].

وأشارت دراسة في الولايات الأمريكية أن العالم سوف يتعرض لنقص في موارد المياه التي لا علاج لها، ولن تفيد الطرق التقليدية في توفير المياه؛ مثل: السدود والخزانات والقنوات[٢].

كما أعلن مركز تحليل المناخ الفيدرالي في الولايات المتحدة في بيان له أن درجة حرارة مياه المحيط الهادي آخذة في الارتفاع، وهذه الظاهرة تؤثر على الأحوال المناخية في جميع أنحاء العالم، وتؤدي إلى تفاقم حالة الجفاف في إفريقيا واستراليا، وفيضانات في الصين، وسيول رعدية في (بيرو) و(أكوادور)، وعواصف وأعاصير على الولايات المتحدة وكندا وجنوب إفريقيا»[٣].

ولا يفهم من هذه الآثار السابقة أن الشام لا تصلها الفتن البتة؛ وإنما هي معْقل ومُتَنفّس لأهل الديانة، ولا سيما في فترة، وهي قاصمة للروم في الملاحم، إلا أن حصار الروم ينتقل إليها بعد حصار العجم للعراق، ويضيِّق على أهلها، ويخرجهم الروم من بعض مناطقها[٤]، وأورد ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في ذلك آثاراً ومقطوعات كثيرة، فيها

---

(١) جريدة «الأهرام» (١/ ١٠/ ١٩٨٥م).

(٢) جريدة «الأهرام» (٢/ ١٠/ ١٩٨٥م).

(٣) جريدة «الأهرام» (١٦/ ١٠/ ١٩٨٥م).

(٤) أخرج أبو القاسم البغوي -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٢٢٧)، وابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٤٨٨)- بسندٍ صحيح عن سعيد بن عبدالعزيز، أن من أدرك من علمائنا كانوا يقولون: يخرجون أهل مصر من مصرهم إلى ما يلي المدينة، ويخرج أهل فلسطين إلى مشارق -أو مشارف بالفاء- البلقاء وإلى دمشق، ويخرج أهل الجزيرة وقنسرين وحمص إلى دمشق.

قال أبو عبيدة: و(مشارف) البلقاء فيها هذه الساعة كثير من أهل فلسطين ممن أخرجوا منها، على هيئة (مخيمات) نازحين في أواخر الستينات من القرن السابق، وبيوت وشقق و(فلل) سكنية هذه الأيام، تاريخ كتابة هذه السطور.

ضعف، مجموعها يدلل على أن لذلك أصلاً[1]؛ مثل:

أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٤٨٩ رقم ١٣٧٤)، وابن المنادي في «الملاحم» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ٢١٤) واللفظ له- عن خالد بن معدان، قال: «لا يذهب الليل والنهار حتى يطرد الروم أهل الشام، فيموت منهم ناس كثير من العيال بالفلاة، جوعاً وعطشاً».

وأخرج ابن عساكر (١٢/ ٢١٤) عن أبي الدرداء، قال: «ليخرجنكم الروم من الشام كَفْراً[2] كفراً، حتى يوردونكم البلقاء، كذلك الدنيا تبيد[3] وتفنى، والآخرة تدوم وتبقى».

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (ص ٣٧١/ رقم ١٣٩٠ - ط. التوفيقية) مختصراً **بإسنادٍ لين.**

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٤٦٨ رقم ١٣١٨)، وابن عساكر (٢/ ٢١٤-٢١٥) عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: «ليخرجنكم الروم من الشام كَفراً كَفراً، حتى يوردونكم حِسْمى[4] جذام، حتى يجعلوكم في ظُنْبُوبٍ[5] من الأرض».

---

(١) وأورَدَ من ألّفَ في «فضائل الشام» آثاراً أخرى شبيهة بها، وليس همي هنا الاستقصاءَ وشدَّ النَّفَسِ في التخريج، فذاك له موضع آخر، وانظر -على سبيل المثال-: «فضائل الشام» لابن رجب (ص ١٤٦-١٤٩)

(٢) الكَفْر: الأرض المستوية، والغائط الوطي، والنَّبْت، كذا في «القاموس» (٦٠٥). والكَفْر -أيضاً-: القرية النائية عن الأمصار؛ كما في «النهاية» (٤/ ١٨٩).

(٣) في مطبوع «التاريخ»: «تميد»! والمثبت من «مختصر ابن منظور» له (١/ ٢٤٦).

(٤) حِسْمَى -بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح الميم، وسكون آخره-: جبال وأرض بين أيلة وجانب تيه بني إسرائيل، انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٢٥٨-٢٥٩).

قال ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٢/ ٣٦٤) في معنى (حِسْمى): «ذكر أبو نصر الجوهري أنه اسم أرضٍ بالبادية غليظة، لا خير فيها تنزلها بنو جُذام، ويقال: آخر ماء نَضب من ماء الطُّوفان (حِسْمَى)، فبقيت منه هذه البقية إلى اليوم، وفيها جبال شواهق، مِلْسُ الجانب، لا يكاد القَتَامُ يُفارقها».

(٥) أصله: حرف العظم اليابس من الساق؛ أي: عَرِيَ عَظمُ ساقِها من اللحم لهُزالها. كما في «النهاية» (٣/ ١٦٢).

وورد في بعض الآثار أن هذا الإخراج يتم والروم في العراق.

أخرج ابن عساكر (٢/ ٢١٥) عن أبي هريرة، قال: «يا أهل الشام! ليخرجنكم الروم منها كَفراً كَفراً، حتى تلحقوا بسُنْبُك[١] من الأرض. قيل: وما ذاك السُّنْبُك؟ قال: حِسْمى جُذام، ولتسيرنّ الرومُ على كَوادنها[٢] مُتعلِّقي جعابَها[٣] بين بارق ولعلع».

و(بارق): ماء بالعراق، وهو الحد بين القادسية والبصرة، وهو من أعمال الكوفة، وقد ذكره الشعراء فأكثروا[٤].

و(لعلع): منزل بين البصرة والكوفة، بينها وبين (بارق) عشرون ميلاً[٥].

وانتقال خيار أهل العراق إلى الشام عامٌّ في الفتن التي تموج موج البحر كلِّها، ودل على ذلك:

ما أخرجه أحمد (٢/ ٨٤، ١٩٨-١٩٩) وغيره عن عبدالله بن عمرو، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنها ستكون هجرة بعد هجرة[٦]، ينحاز الناس إلى مُهاجَر إبراهيم»[٧].

---

(١) سنبك من الأرض: الغليظة القليلة الخير، كذا في «القاموس» (ص ١٢١٨)، وطَرَفُ مُقَدّم الحافر، فشبّه الأرض التي يُخرَجُون إليها بالسُّنبُك في غِلَظِهِ وقِلَّةِ خيره. قاله الجوهري في «الصحاح» (٤/ ١٥٨٩)، ونقله عنه ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٢/ ٣٦٤).

(٢) الكوادن: البراذين الهجن.

(٣) جعابها جمع (جَعْبة)؛ وهي: كِنانة النُّشّاب.

(٤) «معجم البلدان» (١/ ٣١٩-٣٢٠).

(٥) انظر: «معجم البلدان» (٥/ ١٨، ١٩).

(٦) أي: ستكون هجرة إلى الشام بعد هجرة كانت إلى المدينة.

(٧) أي: موضع هاجر إليه؛ وهو الشام، ولاحظ أن هجرته كانت من العراق، وهذه الهجرة هي المذكورة في قوله -تعالى-: ﴿ وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَـٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾ وَنَجَّيْنَـٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٠-٧١]، قال الحسن: إن ﴿ ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ﴾: الشام. ومثله عن مجاهد، وابن زيد، وابن جريج. =

وفي رواية: «إنها ستكون هجرة بعد هجرة، لخيار الناس إلى مهاجر إبراهيم -عليه السلام-».

وهو حسن بمجموع طرقه[(١)].

= وعن قتادة: كانا بأرض العراق، فأُنجيا إلى أرض الشام، وكان يُقال للشام: عمادُ دارِ الهجرة، وما نقص من الأرض زِيدَ في الشام، وما نقص من الشام زِيدَ في فلسطين. وكان يقال: هي أرض المحشر والمنشر، وبها مجمع الناس، وبها ينزل عيسى ابن مريم، وبها يُهلِكُ الله شيخَ الضلالة الكذّاب الدّجّال. كذا عند ابن جرير في «التفسير» (١٧/ ٥٧ - ط. دار إحياء التراث العربي) وغيره.

وقال ابن جرير -رحمه الله- (١٧/ ٥٩): «وإنما اخترنا ما اخترنا من القول في ذلك لأنه لا خلاف بين جميع أهل العلم أن هجرة إبراهيم من العراق كانت إلى الشام، وبها كان مقامه أيام حياته، وإن كان قد كان قدم مكة، وبنى بها البيت، وأسكنها إسماعيل ابنه مع أمه هاجر، غير أنه لم يُقِمْ بها، ولم يتخذها وطناً لنفسه، ولا لوط، والله إنما أخبر عن إبراهيم ولوط أنهما أنجاهما إلى الأرض التي بارك فيها للعالمين.

وقال ابن تيمية -رحمه الله-: «ومعلوم أن إبراهيم إنما أنجاه الله ولوطاً إلى أرض الشام من أرض الجزيرة والعراق»، وقال عن الحديث المذكور: «فيه بشرى لأصحابنا الذين هاجروا من حران -يشير إلى عائلته لما هاجرت من حران عندما هاجمها التتار، وكان عمره آنذاك ست سنوات- وغيرها إلى مهاجر إبراهيم».

وقال ابن كثير -رحمه الله-: «يقول الله -تعالى- مخبراً عن إبراهيم أنه سلَّمه الله من نار قومه، وأخرجه من بين أظهرهم مهاجراً إلى بلاد الشام، إلى الأرض المُقَدَّسَةِ منها».

وقال الشيخ السعدي -رحمه الله-: «أي: الشام، ... ومن بركة الشام، أن كثيراً من الأنبياء كانوا فيها، وأنَّ الله اختارها، مُهاجَراً لخليله، وفيها أحد بيوته الثلاثة المقدسة، وهو بيت المقدس».

وقال الشنقيطي -رحمه الله-: «وما أشار إليه -جل وعلا- من أنه بارك للعالَمين في الأرض المذكورة التي هي الشام على قول الجمهور... بيَّنه في غير هذا الموضع».

قال الخطابي: «فالهجرة الثابتة هي الهجرة إلى الشام يرغب فيها خيار الناس، وهي مهاجر إبراهيم -صلى الله على نبينا وعليه وعلى آلهما وسلم-».

(١) له شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه أحمد (٢/ ٨٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٦٤)، وابن عساكر (١/ ١٦٢، ١٦٣)، وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١٠/ ٢٨٥ رقم ٩٩٧٤) عنه: «رواته ثقات»، وذكره شيخنا الألباني في «الضعيفة» (٣٦٩٧)، وفي «ضعيف الجامع الصغير» (رقم ٣٢٥٩)، وتراجع عن ذلك في «السلسلة الصحيحة» (٣٢٠٣)؛ فانظره.

وجزم شيخ الإسلام ابن تيمية بنسبته إلى النبي ﷺ في غير ما موضع من «فتاويه»؛ فانظر (ص ٤١ =

....

و٤٤ و٥٠٩) من المجلد (٢٧) من «مجموع الفتاوى»، وقال في الصفحة الأخيرة من المذكورات؛ في فصل كان عقده في فضل الشام وأهله: «وفي هذا الحديث بشرى لأصحابنا الذين هاجروا من (حرّان) وغيرها إلى مهاجر إبراهيم، واتبعوا ملة إبراهيم، ودين نبيهم محمد ﷺ، وبيان أن هذه الهجرة التي لهم بعد (كذا، ولعل الصواب: تعدل) هجرة أصحاب رسول الله ﷺ إلى المدينة؛ لأن الهجرة إلى حيث يكون الرسول وآثاره، وقد جعل مهاجر إبراهيم يعدل لنا مهاجر نبينا ﷺ؛ فإن الهجرة انقطعت بفتح مكة».

وقال شيخنا الألباني -رحمه الله- بعده في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١/ ٦١٥-٦١٧) ما نصه: «وبهذه المناسبة يحق لي أن أقول بياناً للتاريخ، وشكراً لوالدي -رحمه الله تعالى-:

وكذلك في الحديث بشرى لنا: آلَ الوالد الذي هاجر بأهله من بلده (أشقودرة) عاصمة (ألبانيا) يومئذٍ؛ فراراً بالدين من ثورة (أحمد زوغو) أزاغ الله قلبه، الذي بدأ يسير في المسلمين الألبان مسيرة سلفه (أتاتورك) في الأتراك، فجنيت -بفضل الله ورحمته- بسبب هجرته هذه إلى (دمشق الشام) ما لا أستطيع أن أقوم لربي بواجب شكره، ولو عشت عمر نوح -عليه الصلاة والسلام-؛ فقد تعلمت فيها اللغة العربية السورية أولاً، ثم اللغة العربية الفصحى ثانياً، الأمر الذي مكّنني أن أعرف التوحيد الصحيح الذي يجهله أكثر العرب الذين كانوا من حولي -فضلاً عن أهلي وقومي-؛ إلا قليلاً منهم، ثم وفقني الله -بفضله وكرمه دون توجيه من أحد منهم- إلى دراسة الحديث والسنة أصولاً وفقهاً، بعد أن درست على والدي وغيره من المشايخ شيئاً من الفقه الحنفي وما يُعرف بعلوم الآلة؛ كالنحو والصرف والبلاغة، بعد التخرج من مدرسة (الإسعاف الخيري) الابتدائية، وبدأت أدعو مَن حولي مِن إخوتي وأصحابي إلى تصحيح العقيدة، وترك التعصب المذهبي، وأحذّرهم من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأُرغّبهم في إحياء السنن الصحيحة التي أماتها حتى الخاصة منهم، وكان من ذلك: إقامة صلاة العيدين في المصلى في دمشق، ثم أحياها إخواننا في حلب، ثم في بلاد أخرى في سوريا، واستمرت هذه السُّنَّة تنتشر حتى أحياها بعضُ إخواننا في (عمان/ الأردن)؛ كما حذّرت الناس من بناء المساجد على القبور والصلاة، وألّفت في ذلك كتابي «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، وفاجأت قومي وبني وطني الجديد بما لم يسمعوا من قبل، وتركت الصلاة في المسجد الأموي، في الوقت الذي كان يقصده بعض أقاربي؛ لأن قبر يحيى فيه كما يزعمون! ولقيت في سبيل ذلك -من الأقارب والأباعد- ما يلقاه كل داعية للحق لا تأخذه في الله لومة لائم، وألّفت بعض الرسائل في بعض المتعصبين الجهلة، وسُجِنتُ مرتين بسبب وشاياتهم إلى الحكام الوطنيين والبعثيين، وبتصريحي لبعضهم حين سُئلت: لا أؤيد الحكم القائم؛ لأنه مخالف للإسلام، وكان خيراً لي وسبباً لانتشار دعوتي.

ولقد يسّر الله لي الخروج للدعوة إلى التوحيد والسنة إلى كثير من البلاد السورية والعربية، ثم إلى بعض البلاد الأوروبية، مع التركيز على أنه لا نجاة للمسلمين مما أصابهم من الاستعمار والذل والهوان، ولا فائدة للتكتلات الإسلامية، والأحزاب السياسية إلا بالتزام السنة الصحيحة وعلى منهج السلف الصالح -رضي الله عنهم-؛ وليس على ما عليه الخلف اليوم -عقيدة وفقهاً وسلوكاً-؛ فنفع الله ما شاء ومن شاء من =

قال ابن رجب بعد كلام في فضل الشام: «... وعقيبها جرت واقعة ببغداد، وقتل بها الخليفة وعامة من كان ببغداد، وتكامل خراب أرض العراق على أيدي التتار، وهاجر خيار أهلها إلى الشام من حينئذ»[١].

وقال قبل ذلك بعد إيراده لجملة أحاديث وآثار في فضائل الشام: «وأما إضاءة قصور بُصرى بالنور الذي خرج معه؛ فهو إشارة إلى ما خصّ الشام من نور نبوّته، فإنها دار مُلكه»، قال: «فمن مكة بدئت نبوة محمد ﷺ، وإلى الشام ينتهي ملكه، ولهذا أسري به ﷺ إلى الشام، إلى بيت المقدس، كما هاجر إبراهيم -عليه السلام- من قبله إلى الشام. قال بعض السلف: ما بعث الله نبيّاً إلا من الشام، فإن لم يبعث منها هاجر إليها، **وفي آخر الزمان يستقرّ العلم والإيمان بالشام، فيكون نور النبوة فيها أظهرَ منه في سائر بلاد الدنيا**»[٢].

وقال بعد جملة أخرى من الأحاديث والآثار: «فهذا كله يدل على أن خيار الناس في آخر الزمان مهاجرون إلى مُهاجَر إبراهيم -عليه السلام-؛ وهي الشام طوعاً، فيجتمعون فيها»[٣].

ولذا استحبّ الإمام أحمد سكنى الشام عند الفتن.

قال إبراهيم بن هانئ في «مسائل أحمد» (١/ ١٥٠ رقم ٤٧٢): «سئل عن الرجل إذا

= عباده الصالحين، وظهر ذلك جليّاً في عقيدتهم وعبادتهم، وفي بنائهم لمساجدهم، وفي هيئاتهم وألبستهم، مما يشهد به كل عالم منصف، ولا يجحده إلا كل حاقد أو مخرِّف، مما أرجو أن يغفر الله لي بذلك ذنوبي، وأن يكتب أجر ذلك لأبي وأمي، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النمل: ١٩]، رب ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٥]».

(١) «لطائف المعارف» (ص ١٧٥-١٧٦ - ط. ياسين السواس)، ونقله عنه عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي في «حدائق الإنعام» (ص ١١٤).

(٢) «لطائف المعارف» (ص ١٧٤)، ونقله صاحب «حدائق الإنعام» (ص ١١٤)، ثم أورد ابن رجب بعد ذلك مقولة أبي أمامة «لا تقوم الساعة حتى ينتقل خيار أهل العراق إلى الشام».

(٣) «فضائل الشام» (ص ١١٤).

كره ما هو من مسكن بأرض، فإلى أين ترى له أن ينتقل؟

قال: إلى المدينة. قال له: فغير المدينة؟ قال: مكة. قيل له: فغير مكة؟ قال: أما الشام إلى دمشق؛ لأنها يجتمع إليها الناس إذا غلبت عليهم الروم».

وفي رواية المروزي التي نقلها الخلال في «الجامع»[1]، قال: «الشام، والشام أرض المحشر. ثم قال: دمشق؛ لأنها يجتمع إليها الناس إذا غلبت عليهم الروم».

ونقل أبو طالب عن أحمد قريباً من ذلك، وزاد أبو طالب: «قلت له: فأصير إلى دمشق؟ قال: نعم. قلت: فالرملة؟ قال: لا؛ هي قريبة من الساحل».

ونقل حنبل عن أحمد، قال: إذا لم يكن للرجل حرمة، فالسّاحل والرباط أعظم للأجر، يردُّ عن المسلمين، والشام بلد مبارك.

ونقل أبو داود[2] عن أحمد أنه قيل له: هذه الأحاديث التي جاءت: «إن الله تكفل لي بالشام وأهله» ونحو هذا؟ قال: ما أكثر ما جاء في هذا! قيل له: فلعله في الثغور[3]؟ قال: لا. وقال: أرض بيت المقدس أين هي؟ «ولا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق»؛ هم أهل الشام.

ونقل يعقوب بن بُخْتان، قال: سمعت أبا عبدالله -يعني: أحمد- يقول: كنت آمر

---

(١) وعنه ابن رجب في «فضائل الشام» (ص ٣٩-٤٠)، وجميع الروايات الآتية عن أحمد فيه.

(٢) في «مسائل أحمد» (ص ٢٢٨ - ط. محمد رشيد رضا).

(٣) المراد بالثغور: أطراف البلاد الإسلامية المواجهة لدار الحرب، المعرّضة للغزو في كل وقت، فالواجب أن يقيم بها المرابطون المستعدون للدفاع عنها، دون النساء والأطفال الذين يُخشى عليهم السبي، ودليل ذلك: ما أخرجه عبدالرزاق (٥/ ١٦٢ رقم ٩٢٥٠)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٣٢٥) بسند حسن عن عمر، قال: «فرّقوا عن المنيّة، واجعلوا الرأس رأسين، ولا تُلِثُّوا بدار معجزة، وأصلحوا مثاويكم، وأخيفوا الهوامَّ قبل أنْ تخيفكم».

والشاهد منه: قوله: «ولا تلِثُّوا -وتحرف في مطبوع «المصنف» إلى: «تلبثوا»! فليصحح- والإلثاث: الإقامة، قال أبو عبيد: أراد الإقامة بالثغور مع العيال، يقول: ليس هذا بموضع ذريّة، فهذا هو الإلثاث بدار معجزة».

بحمل الحريم إلى الشام، فأما اليوم فلا.

ونقل مُهَنّا وبَكر بن محمد وأبو الحارث عن أحمد نحوه، وزاد في روايتهما: قال: لأنّ الأمر قد اقترب.

زاد مُهنّا: قال: أخاف على الذّريّة من العدو.

وقال جعفر بن محمد: سألت أبا عبدالله عن الحُرمة: قلت: دمشق؟ فأعجبه ذلك، وأحسبه قال: نعم.

ونقل حنبل: قيل لأبي عبدالله: فأين أحبُّ إليك أن ينزل الرجل بأهله، وينتقل؟ قال: كلُّ مدينةٍ معقلٌ للمسلمين؛ مثل دمشق.

قال أبو بكر الخلال: كل ما ذكروه عن أبي عبدالله -يعني: أحمد- من معاقل المدن، ثم ذكرهم عنه -أيضاً-؛ فهذا لما يبلغه من الحوادث، فأما ذكرهم عنه دمشق فهي عنده معقل دون الشام ودون غيرها، إلا ما ذكر في أول الباب من محبته المدينة على غيرها. انتهى.

وحاصل ما نقل عن الإمام أحمد: أنه يَستَحِب سكنى الشام، والانتقال بالذرية والعيال إلى معاقلها؛ كدمشق، وأما أطرافها وثغورها القريبة من السّواحل فلا يستحب سكناها بالذرية؛ لما يُخشى عليهم من إغارة الكفار، وإنما يَستحب الإقامة بها للرِّباط بدون نقل النساء والذرية.

وكل ما كان من بلدانها أقرب إلى السواحل، وأشد خوفاً، فإنه يكره نقل الذرية إليه.

وأما الأحاديث في فضائل الشام فلا تختصُّ عنده بثغورها، بل هي عامة لجميع أرض الشام؛ كبيت المقدس وما والاه، ودمشق وغيرها. والله -تعالى- أعلم[1].

ويلاحظ أنّ الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- كان في العراق عند سؤال السائل له عن التحوّل، فأرشد إلى الشام، هذا في زمنه، فما بالك في هذا الزمان؟ فماذا نقول؟ ولا سيما عند

---

(١) «فضائل الشام» (٤٦) لابن رجب.

سؤال إخواننا العراقيين من أهل السنة والحديث لنا، وهم الغريبون -حقّاً- في الديار، وفي الظاهر[1]، غير القادرين على ذكر أسماء أئمة الدين والهدى[2] في دروسهم ومساجدهم، فضلاً عن تداول مصنفاتهم، ونشر اختياراتهم، ليقع التواصي بالحق والصبر، الذي عليه -مع الإيمان والعمل الصالح- مدار النجاة، والله الهادي إلى الصالحات، والموفق للخيرات.

فصل

فيما وَرَد مِن اجتماع جبابرة الأرض وإنفاقِ خزائنها لضرب بغداد وذهابِها في الأرض على وجه أسرع مِنَ الوتد الحديد في الأرض الرخوة

أخرج الخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٨ أو ١/ ٣٢٥- ٣٢٦ - ط. دار الغرب) -وعنه الديلمي في «الفردوس» (٢/ ق ٥٠ - مع «الزهر»)- وهو في مطبوعه (٢/ ٧٣ رقم ٤١١ -غير المسندة-) -ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٣-٦٤)- عن أبي عثمان، قال: مرَّ جرير بن عبدالله بقنطرة الصَّراة، فقيل: يا صاحب رسول الله! ألا تنزل فتصيب من الغداء؟ قال: فضرب خاصرة فرسه بسوطه، وقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «تُبنى مدينة[3]..

---

(١) أعني: هديهم الظاهر من اللحية واللباس، وهي عبارة يكثر دورانها على ألسنة النبهاء من طلبة العلم منهم، ولعل ذلك زال باحتلال أمريكا ديارهم! ولكنهم مع تمكنهم من إقامة هديهم الظاهر؛ إلا أنهم ضاقت الأرض بهم، وكادوا أن ينكروا أنفسهم، حسرة وكمداً، فاللهم! فرّج عنهم ما هم فيه.

(٢) مثل أئمة الإسلام، وشيوخه العظام: ابن تيمية، وابن القيم، ومحمد بن عبدالوهاب، وابن باز، والألباني، وابن العثيمين -رحمهم الله جميعاً، ورفع درجاتهم، وألحقنا بهم في الصالحين-.

(٣) هي بغداد، صرح بذلك الخلال في «علله» (ص ٢٩٨)، فبوّب على الحديث (بغداد)، وبوب الخطيب عليه في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٢٥ - ط. الغرب) -وساق طرقه وأكثر- (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد والطعن على أهليها، وبيان فسادها وعللها، وشرح أحوال رواتها وناقليها)، وتتابع المتأخرون على ذلك؛ كابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٠)، بوب عليه (باب في ذكر بغداد)، والسيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/ ١٥١) وبوّب عليه (باب إخباره ﷺ ببناء بغداد). =

بين دجلة ودُجَيل[١]، وقُطْرُبُّل[٢] والصَّراة[٣]، يُجبى إليها خزائن الأمصار وجبابرتها، يخسف بها وبمن فيها، فلهي أسرعُ ذهاباً في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرخوة».

ورواه بعضهم دون: «يخسف بها وبمن فيها». وقال: «الأرض»، بدل: «الأمصار»، وروايته عند الخطيب (١/ ٣٢٥) ومن طريقه ابن الجوزي (١/ ٦٣).

وأخرجه المحاملي في «أماليه» (٣٨٦ - رواية ابن الربيع)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٢٦)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٨/ ٣٠٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٥٩-٤٦٠ - ط. الغرب)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٤٦٩)، وابن بشران في «الأمالي»[٤] -وعنه الخطيب (١/ ٣٢٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات»

= بل ورد التصريح بذلك في بعض الروايات عن سفيان -كما سيأتي-، قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٤٣٥): «وللحديث طرق... وفي بعضها التصريح بأنها بغداد».

و(بغداد) من (الصراة) إلى (باب التبن) قاله الإمام أحمد فيما نقله الخطيب في «تاريخه» (١/ ٧١). وانظر مزيد إيضاح له فيه (١/ ٧٥-٧٦، ١١٠)، و«خطط بغداد».

(١) مدينة لا تزال إلى الآن في شمال بغداد، جنوب مدينة سامرّاء. وانظر: «خطط بغداد في العهود العباسية الأولى» (ص ٧٢، ١١٩).

وذكر أصحاب «الخطط» أن المنصور لما بنى (بغداد) اتّبَعَ مجرى (دجلة)، ولم يتبع مجرى (الفرات)، وذكروا في ذلك منافع واضحة، أشار هو إلى بعض من ذلك ذكره اليعقوبي في «البلدان» (٢٣٧-٢٣٨)، ونقله عنه برنارد لويس في كتابه «العرب في التاريخ» (ص ٨٢)، وعمل على تحليله والتعليق عليه. وانظر: «خطط بغداد في العهود العباسية».

(٢) قُطْرَبُّل: اسم قرية قريبة من بغداد، وكانت مُتَنَزَّهاً للبطالين، وحانة للخمّارين. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٣٧١)، و«مراصد الاطلاع» (٣/ ١١٠٦)، و«الأنساب» (١٠/ ١٩٠).

(٣) الصراة: نهر ببغداد، يأخذ من نهر عيسى من عند بلدة يقال لها (المحوَّل)، بينها وبين بغداد فرسخ، ويسقي ضياع (بادوريا)، ويتفرع منه أنهار إلى أن يصل إلى بغداد، فيمر بقنطرة العباس ثم قنطرة الصبيبات، ثم قنطرة رحا البطريق، ثم القنطرة العتيقة، ثم القنطرة الجديدة، ويصبّ في دجلة، قاله ياقوت في «معجم البلدان» (٣/ ٣٩٩)، وزاد: «ولم يبق عليه الآن إلا القنطرة العتيقة والجديدة». وانظر: «مراصد الاطلاع» (٢/ ٨٣٦).

(٤) ليس في (المجلدين) المطبوعين منه، ولم يكمل طبعه بعد.

(٢/ ٦٣-٦٤)- من الطريق نفسه، قال أبو عثمان[1]: كنا مع جرير في موضع يقال له: التُّلول، فقال لي: أين دجلة؟ قلت: هذه. قال: فأين الدُّجيل؟ قال: قلت: هذا. قال: فأين قُطربل؟ قال: قلت: هذه. قال: فأين الصَّراة؟ قال: قلت: هذه. قال: النجاء النجاء، فارتَحِل بنا؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تبنى مدينة بين دجلة والدُّجيل، وقُطْربل والصَّراة، يجتمع فيها -أُراه قال: كلُّ جبار عنيد-، تُجبى إليها خزائن الأرض، يعملون فيها بأعمال، فإذا عملوا ذلك خُسف بهم، فلهي أسرع ذهاباً في الأرض من المِرْود الحديد يُضرب في أرض رخوة».

وعزاه ابن حجر في «زهر الفردوس» (٢/ ق ٥٠) إلى أبي نعيم في «الدلائل» -وهو ليس في طبعتيه، وأصوله الخطية ناقصة-.

ولفظ ابن بشران: «يخرج بها جبابرة أهل الدنيا، يُجبى إليهم الخراج، يخسف الله بها»، وفيه: «في الأرض النَّخِرة أو الخوّارة».

ولفظ المحاملي في «أماليه» (رواية ابن الصَّرْصَري[2] (ص ٣٥٠-٣٥١ رقم ١٤٣، ٣٨٥ - رواية ابن البيع) -ومن طريقه الخطيب (١/ ٣٢٦-٣٢٧) ومن طريقه ابن الجوزي (٢/ ٦٤)-: «يجبى إليها خزائن الأرض وجبابرتها، يُخسف بأهلها، ...».

وفي لفظ للخطيب (١/ ٣٢٦): «يجبى إليها خراج أهل الدنيا وجبابرتها».

وأسند أبو بكر محمد بن عمر الجِعابي -ومن طريقه الخطيب (١/ ٣٢٧)- عن أحمد بن يعقوب المسعودي، قال: قلت لعمار بن سيف: سمعتَ هذا الحديث من عاصم؟ قال: لا، قلت: من حدّثك عن عاصم؟ قال: رجل ثقة كأنك تسمعه منه.

وهذا خلاف ما تقدم؛ لأن عماراً ذكر في تلك الرواية أنه حضر الثوري يسأل عاصماً

(١) تحرف في «علل الخلال» (رقم ١٩٧ - منتخب ابن قدامة) إلى: «عاصم عن أبيه»، وصوابه: «عاصم عن أبي عثمان»، فإياك أن تظنها طريقاً أخرى!

(٢) وهي رواية الأصبهانيين.

عنه، وفي هذه الرواية أنكر أن يكون سمعه من عاصم، وقد يجاب عن هذا بوجوه:

الأول: أنه نسي تحديثه به، فهو من باب (من حدّث ونسي).

الثاني: أن المراد عدم سماعه لحديث آخر، إذ لم يرد ذكر للحديث في الرواية.

الثالث: رواية الجماعة مقدمة على رواية الجِعابي، ولا سيما أن الذهبي قال عنه في «الميزان» (٣/ ٦٧٠): «فاسق رقيق الدين»!

الرابع: أنه سمع لفظَ الحديث من سفيانَ لا من عاصمٍ، فيكون (سفيانُ) واسِطَتَه بالسماع منه. وشكَّ فيه؛ فراجَعَ (عاصماً)، فحفظ الإسناد منه، دون المتن إلا الشيء منه، كما صرح به أبو غسان فيما تقدم عنه.

ولذا كان يرويه عمار بن سيف عن سفيان -أيضاً-، وهذا البيان:

ولفظ العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٢٤-٣٢٥): «يجتمع إليها جُباة الأرض وكنوزها».

ولفظ عبدالله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (رقم ٢٦٤٥) -وعنه أبو بكر الشافعي[1]، ومن طريقه الخطيب (١/ ٣٢٩)، ومن طريقه ابن الجوزي (٢/ ٦٥-٦٦)-، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٣٥٠): «يجمع فيها خزائن الأرض، يخسف بها، فلَهي أسرع ذهاباً في الأرض من الحديد أو الحديدة في الأرض الخوّارة».

ولفظ الإسماعيلي[2] -ومن طريقه الخطيب (١/ ٣٢٩)، ومن طريقه ابن الجوزي (٢/ ٦٦)-: «يكون خسف بين دجلة ودُجيل، وقُطْرَبُّل والصَّراة، بأمراء جبابرة يخسف الله بهم الأرض، ولهي أسرع بهم هُوِيّاً من الوتد اليابس في الأرض الرطبة».

وأعلّ هذا الحديث شديداً، بل نبز بالوضع، ومداره على (عمار بن سيف)! وعلقت

---

(١) وهو ليس في «فوائده» ولا في «رباعياته».

(٢) وهو ليس في «معجم شيوخه».

الجناية به.

قال يحيى بن معين على إثره: «هذا موضوع»، أو قال: «كذب».

ونقل مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٣٩٥) في ترجمة (عمار بن سيف) عن البخاري في «التاريخ الكبير» قوله:

«وروى المحاربي عن عمار، عن ابن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى، قال: آخى النبي ﷺ بين أصحابه... بطوله، يروي عنه سفيان عن[1] عاصم في الدجلة وقطربل، وهو حديث منكر، والأول -أيضاً- ليس بشيء».

ولم أظفر بهذا النقل في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٤٧ رقم ١١٠٢) في ترجمة (المحاربي)، ولا في ترجمة (عمار)[2].

وقال الإمام أحمد: «كل من حدث هذا الحديث عن سفيان فهو كذاب».

وقال: «هذا الحديث ليس بصحيح. أو قال: كذب».

وأسند الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٣٣ - ط. دار الغرب) إلى علي بن عبدالعزيز، قال: ذكرت لأحمد -يعني: ابن مَنيع- حديث عاصم، عن أبي عثمان، عن جرير: تُبنى مدينة...، ففارقني، ثم رجع إليّ، فقال: ذَهبتُ إلى أحمد ابن حنبل فأخبرته به، فقال لي: يا أبا جعفر ليس لهذا الحديث أصل.

شواهد حديث جرير بن عبدالله البَجَليّ:

ورد في معنى حديث جرير أحاديث عديدة، عن كل من: أنس بن مالك، وحذيفة، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمر -رضي الله عنهم جميعاً-، وهذا التفصيل:

---

(١) في المطبوع: «ابن»؛ وهو خطأ.

(٢) وكذلك قال محقق «إكمال تهذيب الكمال»، ونظرت لعله في «التاريخ الأوسط» له، فلم أظفر به في ترجمة المحاربي (٢/ ١٩٣)، ثم ظفرت فيه (١/ ٣٥٨-٣٥٩ رقم ٧٨٦) بكلام على الحديث الآخر «آخى النبي ﷺ...».

* حديث أنس بن مالك.

أخرج ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٨٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٣) -ومن طريقهما ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٢)- عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «تبنى مدينة بين دجلة ودجيل، لهي أسرع ذهاباً في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرخوة». وإسناده ضعيف جداً.

قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٩٠) -وأقره ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٢٨١)- عن هذا الحديث: «قلت: هذا الحديث باطل».

قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٤٣٤) عن حديث أنس: «رواه الخطيب وابن عدي والطبراني عن أنس مرفوعاً، وفي إسناده متروك ومجهول، وقال في «الميزان»: باطل، وللحديث طرق كثيرة جدّاً، قد استوفاها صاحب «اللآلئ»، وفي بعضها التصريح بأنها بغداد».

* حديث حذيفة بن اليمان.

أخرج الخطيب[1] في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦١-٦٢) بسند ضعيف جداً، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون وقعة بين زوراء». قالوا: وما الزوراء يا رسول الله؟ قال: «مدينة بين أنهار في أرض جُوخَى[2]، يسكنها جبابرة أمتي، تُعذّب بأربعة أصناف: بخسف، ومسخ، وقذف».

قال البرقاني: «ولم يذكر الرابع».

وذكره السيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/ ١٥١) وبوب عليه: (باب إخباره ﷺ

---

(١) لم يعزه في «كنز العمال» (١٤/ ٢٧٩ رقم ٣٨٧٢٦) إلا للخطيب.

(٢) في «القاموس» (ص ٣١٩): «الجُوخة -بالضم-: الحفرة». وفي «اللسان» (٣/ ١٣): «جاخ السيل الوادي يجوخُه جَوْخاً: جَلَخَه وقلع أجرافه».

قلت: ولعله لذلك سميت (الجُوخة): (الحفرة).

ببناء بغداد) من حديث حذيفة بلفظ: «ستبنى مدائن بين نهرين من المشرق، يحشر إليها خزائن الأرض، وكنوزها، يسكنها شرار خلق الله، يخسف الله بها بعد ما يعذب بالسيف». وعزاه إلى أبي نعيم[1]، وقال: «قلت: قد بُنيت -أي: بغداد- في القرن الثاني، وعذّبت بالسيف أشدّ العذاب من التتار في القرن السابع، وبقي الخسف».

فصل
في العراق والملاحم والسُّفياني

ورد في هذا الباب جملة من الأحاديث، وبعضها شاهد للحديث السابق، مثل:

*** حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:**

أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٨) -ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٠-٦١)- بسند موضوع عن عليّ بن أبي طالب قال: سمعتُ حبيبي محمداً ﷺ يقول: «سيكون لبني عمي مدينة من قبل المشرق، بين دجلة ودُجَيْل وقُطْرَبُّل والصَّراة، يشيد فيها بالخشب والآجر والجص والذهب، يسكنها شرار خلق الله وجبابرة أمتي، أما إن هلاكها على يد السُّفياني كأني بها والله قد صارت خاويةً على عروشها».

وفي الإسناد الثاني نائل بن نَجيح الحنفي البصري، وهو ضعيف، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٥١٢): «مجهول»[2]، وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٣١٣): «لا أصل لحديثه»، وقال ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٢٠): «أحاديثه مظلمة جداً، وخاصة إذا روى عن الثوري»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٦١): «شيخ يروي عن

(١) لم أظفر به في «تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية»، وهو المعنيُّ عند إطلاق العزو لأبي نعيم، ولم أجده في (الفهارس) الصادرة عن دار الكتب العلمية، ولا في «الكنز»، ولا في «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» للغماري!

(٢) من العجيب ما وقع في مطبوع «التهذيب» (١٠/ ٣٧١ - ط. دار الفكر): «قال أبو حاتم: ثقة»!! وهو ليس من زيادات ابن حجر، وفي أصله «تهذب الكمال» (٢٩/ ٣٠٨): «شيخ»!!

الثوري المقلوبات، وعن غيره من الثقات المُلْزَقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره، إذا انفرد».
وفي «الكاشف» (٣/ ٧٤) و«التقريب» (ص ٥٥٩/ رقم ٨٠٧٩): «ضعيف».

ولحديث علي -رضي الله عنه- طريق أخرى[(١)]؛ هي:

وفي لفظ للخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٨-٣٩) -ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦١٣)-: «تكون مدينةٌ بين الفُرات ودِجلة، يكون فيها مُلْك بني العباس، وهي الزَّوراء، يكون فيها حَرْب مُقْطعة يسبى فيها النساء ويذبح فيها الرجال كما تذبح الغنم». قال أبو قيس: فقيل لعلي: يا أمير المؤمنين! لِمَ سَمَّاها رسول الله ﷺ الزوراء؟ قال: لأن الحرب تدور في جوانبها حتى تطبقها.

وهذا الطريق «قد صرح ابن المنادي بشدة ضعفه فلا يعوّل عليه»[(٢)].

والهلاك المذكور في الطريقين الأولين من حديث علي -رضي الله عنه-، جاء مفصّلاً في بعض الأحاديث الواهية[(٣)]، وهذا البيان، والله المستعان:

---

(١) أهملها صاحب «زوائد تاريخ بغداد»، وهي على شرطه.

(٢) «الموضوعات» (٢/ ٦٩).

(٣) بل وجدته من حديث علي نفسه، لكن لم أظفر به موصولاً، وإنما علقه ابن الفقيه الهمداني في كتابه «بغداد مدينة السلام» (ص ١٠٨-١٠٩)، قال تحت عنوان: (ما ذكر في ذم بغداد وكراهة نزولها): «وقد كره قوم من العلماء السكنى ببغداد والمقام بها وعابوها، وذكروا أنها دار فتنة لكثرة ما فيها من الفساد ومن أنواع الفجور وشرب الخمور والزنا وكثرة الربا...» ثم ذكر حديث جرير ابن عبدالله السابق، وقال: «وقال أبو العالية: يكون خليفة يملك عشرين سنة إلا شهراً، ثم لا تسل عن هلكة العرب، تبنى مدينة بين قرية الحمر ودجلة ولها أربعة أبواب مشيدة: وشرقي وغربي وعراقي وشامي يظهر فيه الفسق يخسف بها، ولبني حام عليكم نزوة يحاربونكم حرب الاستيلاء وبني قنطورا نزوة مثل ذلك، ثم لا تسل عن هلكة العرب.

وكان بشر بن الحارث يقول: ما أسست بغداد إلا على الفلا، مرة حرق ومرة غرق، ومرة فتنة»، ثم قال -وهذا هو الشاهد-: «وقال الهذيل عن بلال عن عطاء، قال: خرج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- متوجهاً إلى الشام، فنزل بقرية يقال لها قطربل ذات نخل وبساتين، فسأل رجلاً من أهلها، فقال: ما اسم هذه القرية؟ قال: قطربل. فقال علي -رضي الله عنه- لأصحابه: ارحلوا. وسار عنها فزعاً، =

أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٠٤-٣٠٥ رقم ٨٨٥) -ومن طريقه الطبراني[١] وعنه أبو نعيم[٢] وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٩)-، والحاكم (٤/ ٥٢١-٥٢٣) عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إذا عبر السفياني الفرات، وبلغ موضعاً يقال له: عاقَرْ قُوفَا، محا الله الإيمان من قلبه، فيقتل بها إلى نهر يقال له الدُّجَيْل سبعين ألفاً متقلّدين سيوفاً محلاّة، وما سواهم أكثر منهم، فيظهرون على بيت الذهب، فيقتلون المقاتلة والأبطال، ويبقرون بطون النساء، يقولون لعلها حبلى بغلام، وتستغيث نسوة من قريش على شاطئ دجلة إلى المارة من أهل السفن، يطلُبْن إليهم أن يَحمِلُوهن حتى يلقوهن إلى الناس، فلا يحملوهن بغضاً ببني هاشم، فلا تبغضوا بني هاشم، فإنَّ منهم نبي الرحمة، ومنهم الطيار في الجنة. فأما النساء فإذا جنهن الليل، أوينَ إلى أغوَرِها مكاناً مخافة الفساق، ثم يأتيهم المدد من البصرة حتى يستنقذوا ما مع السفياني من الذراري والنساء من بغداد والكوفة». وإسناده ضعيف جدّاً.

وذكره ابنُ عرَّاق في «تنزيه الشريعة» في (الفصل الثالث) -وهو الفصل الذي ضمنه ابن عرّاق ما زاده السيوطي على ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (٢/ ٣٥٠)-، وقال بعد عزوه له لـ(نعيم بن حماد): «وفيه مجهولون وضعفاء. قلت: هذا لا يقتضي الحكم عليه بالوضع،

= حتى نزل المسيلحين، وقال لأصحابه: ضعوا أسلحتكم وأمتعتكم؛ فقد نجوتم من البلاء -إن شاء الله-. ثم أنشأ يحدثنا عنها، فقال: يا لها من قرية! ما يجمع الله فيها وعلى ما يفترقون. ثم حانت منه نظرة إلى قرية فيها تل عظيم، فقال: والذي نفسي في يده، لتكونن تحت هذا التل وقعة صلمية، يحدث عنها كل ناج من القتل، آية ذلك: إذا شققت فيها الأنهار، وبنيت القصور، وشيدت الدور، وكثر الفجور، ولم يتناهَ أهلُها عن منكر؛ فهنالك تحل بهم البلية؛ لما ارتكبوا من الخطيئة».

وهذا الحديث لم أظفر به على كثرة بحث، وطول فتش. وأطال الهمداني بعد ذلك في ذكر أقوال من ذم بغداد، فراجع كلامه.

(١) لم أقف عليه في مطبوع «معاجمه» الثلاثة، ولا في كتبه الأخرى المطبوعة.

(٢) لم أقف عليه في «الحلية»، ولا في «فهارسها»، ولا في «ترتيبها»، ونظرت فيما أعلم من مطبوع كتبه، فلم أفز به، وأبو نعيم مكثر جدّاً، والذي لم يطبع له كثير، بيّنتُه -ولله الحمد- في تقديمي لتحقيق جزئه «في طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً».

لكنه فيه رِكَّة ظاهرة، والله -تعالى- أعلم».

وأخبار (السُّفياني)[١] كثيرة، ونسج القصاص والأخباريون عنه أشياء خيالية، وتسابق الكذابون في التزوّد عليه، وله -عندهم- في بغداد أحداث ومجريات، ومما هو على شرطنا[٢] في هذا الباب:

---

(١) «السُّفْيَاني»: هو الأمير أبو الحسن علي بن عبدالله بن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان القُرَشي الأموي الدمشقي، ويعرف بأبي العَمَيْطَر. قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٢٧) -في حوادث (سنة خمس وتسعين ومئة)-: «وفي ذي الحجة من هذه السنة ظهر أمر السُّفياني بالشام... فعزل نائب الشام عنها، ودعا إلى نفسه، فبعث إليه الأمين جيشاً فلم يقدموا عليه، بل أقاموا بالرَّقَّة».

وانظر له بالتفصيل: «الكامل» لابن الأثير (٦/ ٢٤٩)، «تاريخ الطبري» (٨/ ٤١٥)، «دول الإسلام» (١/ ١٢٣)، «السير» (١/ ٢٨٤-٢٨٦)، «شذرات الذهب» (١/ ٣٤٢)، «نزهة الألباب» (١/ ١٣٩ و٢/ ٢٦٩).

وقال الذهبي في «المشتبه» (٥/ ١١١ - مع «التوضيح»): «والسفياني الذي كاد أن يتملَّك بعد مقتل الأمين هو: أبو العَمَيْطَر علي بن عبدالله، من ولد أبي سفيان بن حرب». زاد ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٢/ ٧٣٥) عليه بقوله: «**والسُّفياني المذكور في كتب الملاحم والفتن أنه يخرج في آخر الزمان، يقال: إنَّ بعض آل أبي سفيان وضع خبره لمّا زالت دولتهم**».

وقال مصعب بن عبدالله الزُّبيري (ت ٢٣٦هـ) في كتابه «نسب قريش» (ص ١٢٩) في ترجمة (خالد ابن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان): «**زعموا أنه هو الذي وضع ذكر السفياني وكثَّره، وأراد أن يكون للناس فيهم طمع، حين غلبه مروان بن الحكم على الملك، وتزوج أمّه أمَّ هاشم، وقد كانت أمُّه تكنى به**»، ونقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٠٢)، وأقره ابن حجر في «التهذيب» (٣/ ١١٠).

وانظر الآثار الواردة في السُّفياني وأخباره: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٦٦ رقم ٢٣٤٦)، «الفتن» للحافظ أبي عبدالله نُعَيم بن حمّاد المَرْوَزي (١/ ٢٧٨-٣٥٤، ٣٥٩ و٢/ ٥٠٦، ٦٩٠-٦٩١، ٦٩٨، ٧٠٠) -وهو من أوسع المصادر في ذلك-، و«المستدرك» للحاكم (٤/ ٤٦٨-٤٦٩)، و«تاريخ بغداد» (١/ ٣٨، ٣٩، ٤٠)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٥-٤٢٦ رقم ٢٧٨٥)، و«الفتن» لأبي عمرو الداني (٤/ ٩٣٧، ٩٧٨ و٥/ ١٠٢١-١٠٢٢، ١٠٩٠-١٠٩١، ١٠٩٣).

(٢) ذكرته هنا تعجّباً -على حد قول الحاكم في «مستدركه»- لا مُثبتاً، ولكثرة إشاعة هذا الخبر ونحوه في المجالس من قبل المعتنين بتتبُّعها دون فحصها والتثبت منها، وأي خير في حديث ترويه وأنت لا تفلّيه، ولا تبحث عن ناقليه، واختلط صحيحه بواهيه؟!

ما أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٩-٤٠) بسند منقطع عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج السُّفيانيُّ حتى ينزل دمشق، فيبعث جيشين: جيشاً إلى المدينة خمسة عشر ألفاً، ينتهبون المدينة ثلاثة أيام ولياليهن، ثم يسيرون متوجهين إلى مكة». (وذكر الحديث).

وقال: «ثم يسير جيشه الآخر في ثلاثين ألفاً، وعليهم رجلٌ من كَلْبٍ، حتى يأتوا بغداد، فيقتلون بها ثلاث مئة كبش من ولد العبّاس، ويبقرون بها ثلاث مئة امرأة».

قال ثوبان: فسمعت رسول الله ﷺ يقول: «وذلك بما قدّمت أيديهم، وما الله بظلاّم للعبيد. فيقتلون ببغداد أكثر من خمسة مئة ألف».

«وذكر حديثاً في الملاحم طويلاً كتبنا منه هذا».

ولبعض ما فيه شاهد من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-:

أخرج الحاكم (٤/ ٥٢٠) بسند ضعيف عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «يخرج رجل يقال له السفياني في عمق دمشق، وعامة من يتبعه من كلب، فيقتل حتى يبقر بطون النساء، ويقتل الصبيان، فتجمع لهم قيس، فيقتلها حتى لا يمنع ذَنَب تلْعَةٍ[1]، ويخرج رجل من أهل بيتي في الحرّة، فيبلغ السفياني، فيبعث إليه جنداً من جنده فيهزمهم، فيسير إليه السفياني بمن معه، حتى إذا صار ببيداء من الأرض خُسِف بهم فلا ينجو منهم إلا المخبرُ عنهم».

قال الإمام القرطبي في «تفسيره» (١٦/ ٢) في أوائل تفسير (سورة الشورى): «قال أرطاة بن المنذر: قال رجل لابن عباس وعنده حذيفة بن اليمان: أخبرني عن تفسير قوله

---

(١) التّلاع: مسايل الماء من عُلُوّ إلى سُفل، واحدها (تَلْعة). وقيل: هو من الأضداد، يقع على ما انحدر من الأرض وأشرف منها، ومنه الحديث: «فيجيء مطر لا يمنع ذَنَبُ تَلْعَة»؛ يريد: كثرته، وأنه لا يخلو منه موضع. كذا في «النهاية» (١/ ١٩٤)، وهو مأخوذ من «المجموع المغيث» (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، ونحوه في «الفائق» (١/ ١٥٣). وانظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ٢)، و«غريب الحديث» للخطابي (١/ ٣٤٤ و٣/ ١٧٨)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ١١٠)، «مجمع بحار الأنوار» (١/ ٢٦٧-٢٦٨).

-تعالى-: ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١-٢]؟ فأعرض عنه حتى أعاد عليه ثلاثاً، فأعرض عنه. فقال حذيفة بن اليمان[1]: أنا أنبئك بها، قد عرفت لِمَ تركها؛ نزلت في رجل من أهل بيته يقال له: عبدالإله أو عبدالله؛ ينزل على نهر من أنهار المشرق، يبني عليه مدينتين يشق النهر بينهما شقّاً، فإذا أراد الله زوال ملكهم وانقطاع دولتهم، بعث على إحداهما ناراً ليلاً، فتصبح سوداء مظلمة، فتحترق كلها كأنها لم تكن مكانها، فتصبح صاحبتها متعجبة، كيف قُلبت! فما هو إلا بياض يومها حتى يجتمع فيها كل جبار عنيد، ثم يخسف الله بها وبهم جميعاً؛ فذلك قوله: ﴿ حمٓ . عٓسٓقٓ ﴾. أي: عزمة من عزمات الله، وفتنة وقضاء حُمّ: حم. «ع»: عدلاً منه، «س»: سيكون، «ق»: واقع في هاتين المدينتين»، ثم قال: «ونظير هذا التفسير[2]، ما روى جرير بن عبدالله البَجَلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تُبنَى مدينة بين دجلة ودُجيل وقُطْرَبُّل والصَّراة، يجتمع فيها جبابرة الأرض... إلخ».

قال أبو عبيدة: أثر ابن عباس وحذيفة السابق، أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٥/ ١١) -وعنه القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» ومن طريقه الثعلبي في «الكشف والبيان» (٨/ ٣٠٢)-، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٠٥ رقم ٨٨٦) -ومن طريقه الطبراني وعنه أبو نعيم ومن طريقهم الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤١-٣٤٢ - ط. دار الغرب)- وعند نعيم عن ابن عباس أنه أتاه رجل وعنده حذيفة، ...» بنحوه.

وزاد الخطيب عقبه: «قال أرطاة عن كعب: إذا بُنيت مدينة على شاطئ الفُرات، ثم أتتكم

---

(١) ثم وجدتُ نحوه في تفاسير (الرافضة) عن أبي جعفر الباقر قوله، فلعل كذاباً سرقه، وأبهم الوليد اسمه. انظر: «تأويل الآيات» (٢/ ٤٢ رقم ٢)، و«البرهان في تفسير القرآن» (٧/ ٦٤-٦٥ رقم ٤) للبحراني، وقارنه بما في «الفتن» لنعيم بن حماد (١/ ٣٠٤- رقم ٨٨٤).

(٢) ووجدتُ قوله: «ونظير هذا التفسير» من كلام الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٨/ ٣٠٢)، وهو متقدم على القرطبي بما يزيد على مئتي سنة، وقولهم هذا يؤكّد أن المراد بالمدينة في الأثر السابق -إن صح- هي بغداد، وأن (عبدالله) أو (عبدالإله) القرشي ينزل بغداد ويحتلها، وحينئذ يقع الخسف، وهو على خلاف ما يتبادر إلى كثير من قرائه، من أن النهر (نهر الأردن)! كما سمعته من غير سائل، والله الهادي.

العواضل[١] والقواصم، وإذا بُنيت مدينة بين النهيرين بأرض منقطعة من أرض العراق أتتكم الدّهيماء»[٢].

والأثر في «تفسير ابن أبي حاتم» (١٠/ ٣٢٧٤ رقم ١٨٤٦٤) -دون إسناد[٣]- نقلاً عن «الدر المنثور» (٧/ ٣٣٥).

وإسناده ضعيف، إما لإرساله؛ كما في إسناد الطبري، وإما للمبهم الذي فيه؛ كما عند نعيم بن حماد. وقال ابن كثير في «تفسيره» (١٢/ ٢٥٣ - ط. أولاد الشيخ) قبل إيراد إسناد ابن جرير: «**غريب عجيب منكر**».

وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً.

أخرج الدارقطني في «غرائب مالك» -كما في «اللسان» ترجمة (جعفر ابن محمد الخراساني) (٢/ ٤٧١-٤٧٢ - ط. أبو غدة)-، والخطيب البغدادي في «رواة مالك» -كما في «اللآلئ المصنوعة»[٤] (١/ ٤٧٧)- عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «تُبنى مدينة بين جدولين عظيمين، لهي أسرع انكفاءً بأهلها من القِدر بما في أسفلها».

قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٤١٥): «**هذا باطل**، قال أبو بكر الخطيب: الحمل فيه على جعفر وهو مجهول».

وقال ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٤٧٢): «أورده الخطيب في «الرواة عن مالك» **بسندٍ قوي إلى جعفر**، وقال: «هذا حديث منكر، والحمل فيه...»».

---

(١) أي: الشدائد.

(٢) أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٠٧ رقم ٨٩١) عن أرطاة، قال: إذا بنيت مدينة على الفرات، فهو النّفق والنفاق، وإذا بنيت مدينة على ستة أميال من دمشق، فتحرّموا للملاحم».

(٣) الأصول الخطية للتفسير المطبوع ناقصة، وأتمه المحقق من تفسيري «ابن كثير» و«الدر المنثور»، وليته توسع، فنظر في الكتب التي تسند من طريقه، لاستطاع أن يجمع كثيراً من المفقود بالأسانيد.

(٤) تحرف في مطبوعه إلى «رواية مالك». وهو خطأ، ووقع على الجادة في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٥٢).

وورد نحوه عن جمع بأسانيد فيها مقال، وهذا التفصيل:

أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٠٥ رقم ٨٨٧) عن عبدالرحمن بن غنم[١]، قال: تُوشكُ أمتان أن تقعدا على ثفال رَحا يطحنان، يُخسف بأحدهما، والأخرى تنظر، وسيكون حيان متجاوران، يشقُّ بينهما نهر يسقيان منه جميعاً، يقتبس بعضُهم من بعض، فيصبحان يوماً من الأيام قد خُسف بإحداهما، والأخرى تنظر.

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٠٥-٣٠٦ رقم ٨٨٨) -ومن طريقه الطبراني وعنه أبو نعيم وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٢ - ط. دار الغرب)- عن حذيفة أنه سُئل عن: ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١-٢]، وعمر وعلي وابن مسعود وأُبي بن كعب وابن عباس وعدةٌ من أصحاب النبي ﷺ حُضورٌ، فقال حذيفة: العين: عذاب، والسين: السَّنَةُ والمجاعة، والقاف: قوم يقذفون في آخر الزمان. فقال له عمر: ممن هم؟ قال: من ولد العباس في مدينة يقال لها: الزَّوراء، ويُقتل فيها مَقتلة عظيمة وعليهم تقوم الساعة. قال ابن عباس: ليس ذلك فينا. ولكن القاف: قذفٌ وخسفٌ يكون. قال عمر لحذيفة: أما أنت فقد أصبتَ التفسير، وأصاب ابن عباس المعنى. فأصابت ابن عباس الحُمَّى حتى عاده عمر وعدةٌ من أصحاب النبي ﷺ مما سمع من حذيفة.

وإسناده موضوع، فيه نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي، كذاب.

قال الخطيب[٢] بعد أن أورد جلّ ما ذكرناه في هذا الفصل: «قلت: وكل هذه الأحاديث التي ذكرناها، واهيةُ الأسانيد عند أهل العلم والمعرفة بالنقل، لا يثبت بأمثالها حجة، وأما متونُها فإنها غير محفوظة؛ إلا عن هذه الطرق الفاسدة، وأمرها إلى الله العالمِ بها، لا معقب لأمره، ولا رادَّ لحكمه، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد».

---

(١) مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين.

(٢) في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٣ - ط. دار الغرب)، ثم أخذ بعد ذلك بسرد مناقب بغداد، واعترض عليه ابن مفلح في «الفروع» بقوله: «هكذا قال! مع أنه احتج في فضل العراق بأشياء من جنسها، والله أعلم». ونقله ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٥٢).

وأورد جلَّها -كما مضى- ابن الجوزي في «الموضوعات»، وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» بأنها ضعيفة لتعدد طرقها.

والذي أُراه أن المرفوع واهٍ جدّاً، بينما مجموع ما ورد في الأحاديث يدلّل على أن (العراق) أرضُ الفتن، ستقع فيها قلاقل ومحن، وكان هذا الأمر مقرراً في أذهان السلف[١].

أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٢ - ط. دار الغرب) إلى سفيان بن عيينة، قال: رآني قيس بن الربيع على قنطرة الصَّراة، فقال: النجاء النجاء، فإنا كنا نتحدث أنّ هذا المكان الذي يُخسف به. قال سفيان: ورآني أبو بكر الهُذَلي ببغداد، فقال: بأي ذنب دخلت بغداد؟!

وأخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ٢١٥) بسنده إلى كعب الأحبار، قال: «سَتُعرَكُ العراق عَرْكَ الأديم[٢]، وتفتّ مصر فتّ البعر[٣]».

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ، بل يتعداه في آخر الزمان إلى كون (العراق) محلاً للحروب والمعارك[٤]، على وجه كثير وشهير، ويتداعى الناس إليها من أجل خيرات تظهر فيها، وتكون بينهم مَقاتِلُ وسفكُ دماءٍ، وزَهقُ أرواحٍ، وهذا ما سيظهر معنا في الفصل الآتي.

---

(١) لا تنس ما قدمناه عن جماعة من الصحابة في هذا الباب، وخاصة عن بريدة وابن مسعود وحذيفة -رضي الله عنهم أجمعين-.

(٢) الأديم، يقال: أديم الأرض: صعيدها، والمراد: استقرار الضرر فيها، وتمكّن الفتنة منها كل التمكن. انظر: «مجمع بحار الأنوار» (١/ ٣٧)، ومضى نحوٌ من كلام علي بسندٍ ضعيف.

(٣) كذا في مطبوع «مختصر ابن منظور» (١/ ٢٤٦) -أيضاً-.

(٤) جُلُّ هذه الحروب مذكورة في (أخبار السفياني)، وسبق كلام مصعب بن عبدالله الزبيري في «نسب قريش» (ص ١٢٩)، وكلام ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٢/ ٧٣٥) أنها كذب كلها؛ ولذا أعرضتُ عنها.

فصل

في حَسْرِ الفرات عن جبل مِنْ ذهب في الملاحم التي تكون بين يدي ظهور المهدي وحصولِ مقتلةٍ عظيمة آنذاك

أخرج البخاري (٧١١٩)، ومسلم (٢٨٩٤) في «صحيحهما» وغيرهما عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك الفراتُ أن يَحسِرَ عن كنز من ذهب، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً» لفظ حفص.

وقال الأعرج: «يحسر عن جبل».

وهذا لفظ مجمل[1]، جاء مفصّلاً في روايات أخرى.

ولفظ عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٨٠٤): «يحسر الفرات عن جبل من ذهب، فيقتتل الناسُ، فيُقتل من كل مئة تسعون -أو قال: تسعة وتسعون-، كلهم يرى أنه ينجو».

وفي لفظ لمسلم: «لا تقوم الساعة حتى يحسر الفراتُ عن جبل من ذهب، يقتتل الناس عليه، فيقتل من كل مئة تسعة وتسعون، ويقول كل رجل منهم: لَعَلِّي أكون أنا الذي أنجو».

وزاد بعض رواته عند مسلم: «فقال أبي: إن رأيته فلا تقربنّه». أخرجه مسلم (٢٨٩٤) بعد (٢٩).

وفي آخره عند أحمد (٢/ ٣٣٢): «يا بني! فإن أدركته -وعند الخطيب: فإن أدركت ذلك الزمان- فلا تكونَنّ ممن يُقاتل عليه».

وعند ابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥١٢-٥١٣): «لا تذهب الدنيا حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب...».

---

(١) رواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان -وهو متّهم، كما تقدم-، عن عبيدالله بن عمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، به. بزيادة: «فيقتلون عليه من كل مئة تسعة وتسعون»! أخرجه من طريقه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٦٦).

وفي لفظ للدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٩٠): «يحسر الفرات عن جبل من ذهب، فيقتتلون عليه، فيقتل من كل مئة تسعة وتسعون».

وفي لفظ لأبي نعيم (٧/ ١٤١): «فيقتل من كل مئة تسعة وتسعون كفاراً».

وفي لفظ لحنبل بن إسحاق في «جزئه» (رقم ١٨): «لا تذهب الدنيا حتى ينجلي فراتُكم عن جزيرة من ذهب، فيقتتلون عليه، فيُقْتل من كل مئة تسعة وتسعون».

وفي لفظ لأحمد (٢/ ٢٦١): «يحسُرُ الفرات عن جبل من ذهب، فيقتتل الناسُ عليه، فيُقتل من كل عشرة تسعةٌ» لفظ يعلى.

وفي لفظ له (٢/ ٣٤٦، ٤١٥): «يوشك أن يُحسِر الفرات عن جبل من ذهب، يقتتل[1] عليه الناس حتى يُقتَل من كل عشرة تسعة، ويبقى واحد».

وأخرج مسلم عن عبدالله بن الحارث بن نوفل، قال: كنت واقفاً مع أبي بن كعب، فقال: لا يزال الناس مختلفة أعناقهم[2] في طلب الدنيا. قلت: أجل. قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يوشك الفرات أن يحسر عن جبل من ذهب، فإذا سمع به الناس ساروا إليه، فيقول من عنده: لئن تركنا الناسَ يأخذون منه ليُذهَبَنَّ به كلُّه[3]. قال: فيقتتلون عليه، فيُقتل

(١) في الموطن الثاني من «المسند»: «فيقتتل».

(٢) قال العلماء: المراد بالأعناق هنا: الرؤساء والكبراء، وقيل: الجماعات. قال القاضي عياض: وقد يكون المراد بالأعناق نفسها، وعبر بها عن أصحابها، لا سيما وهي التي بها التطلع والتشوّف للأشياء. قاله النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٢٧-٢٨). وانظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٤٣٣)، و«الديباج» (٦/ ٢٢٢).

(٣) من عجيب شرح أحمد الغماري في كتابه «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية» (ص ٢٥) قوله في شرح «لئن تركنا الناس...»: «فإنه إخبار بالتأميم الذي صارت حكومات البلاد التي فيها البترول يفعلونه، ويقولون نفس هذه المقالة التي حكاها النبي ﷺ».

قلت: وهذا مبني على أن جبل الذهب هو البترول، وسيأتي رده من وجوه، وسياق الحديث لا يساعد على المعنى المذكور، ولا المقتلة التي عنده، وهي عند الغماري القنابل الذرية بين أمريكا وروسيا! وسيأتي قريباً كلامه بطوله! وهناك تعقبه، والله الهادي.

من كل مئة تسعةٌ وتسعون».

قال أبو كامل في حديثه: قال: وقفت أنا وأُبي بن كعب في ظل أجمِ[1] حسّان.

قال أبو عبيدة: وكذلك قال عفان بن مسلم عن خالد بن الحارث به.

وفي لفظ لأحمد (٥/ ١٣٩): وقفتُ أنا وأُبي بن كعب في ظل أُجُم حسّان، فقال لي أُبي: ألا ترى الناس مختلفةً أعناقُهم في طلب الدنيا؟ قال: قلت: بلى. قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: وذكره مثله، وفي آخره: «والله لئن تركْنَا الناسَ يأخذون فيه ليذهبَنَّ، فيقتتل الناس، حتى يقتل من كل مئة تسعةٌ وتسعون».

وفي لفظ للشاشي في «مسنده» (٣/ ٣٦١): «يَحتَقُّون[2] أعناقهم»، و: «يوشك أن يحسر الفرات... فإذا سمع به الناس نادوا، فيقول من عنده... يأخذون ليذهبن به، فيقتتل الناس، فيُقتل من كل...».

وفي لفظ لعبد بن حميد في «المنتخب» (ص ٩٢/ رقم ١٨٠) -ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١/ ٥١٣)-: «فيقول الذين عنده»، وفيه: «يأخذون منه؛ ليذهبون به». ولم يذكر أجم حسّان، ولا قولة أُبيٍّ أوله.

وفي لفظ لأبي نعيم في «الحلية» (١/ ٢٥٥) -ومن طريقه الذهبي في «السير» (١/ ٣٩٣)- وفيه زيادة بعد قوله: «أطم حسان»: «والسوق سوق الفاكهة اليوم»، وذكر لفظ الجماعة؛ إلا أن فيه: «يأخذون منه، لا يدعون منه شيئاً، فيقتتل الناس [فيقتل][3] من كل مئة...».

---

(١) أُجُم -بضمتين-: الحصن، والجمع آجام؛ كأُطُم وآطام. راجع: «النهاية» (١/ ٢٦)، و«إكمال المعلم» (٨/ ٤٣٤)، و«الديباج» (٦/ ٢٢٢). وأصبح فيما بعد في دار عاتكة بنت عبدالله بن يزيد بن معاوية. انظر: «تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة» (ص ٧٩).

(٢) الاحتقاق: الاختصام، وقول كل واحد: الحق بيدي. انظر: «النهاية» (١/ ٤١٤).

(٣) سقطت من مطبوع «السير»، وهي في «الحلية».

وفي لفظ لابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ١١١): «يحسر الفرات عن جبل من ذهب، فيقتتل الناس عليه، فيقتل من كل مئة تسعة وتسعون ويبقى واحد».

وفي لفظ لابن حبان (٦٦٩٦ - «الإحسان»): «لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن تلّ من ذهب، فيقتتل عليه الناس، فيُقتل تسعة أعشارهم». وإسناده ضعيف.

أما ألفاظ الأحاديث السابقة فهي محفوظة؛ عدا قوله: «من كل عشرة تسعة» أو «تسعة أعشارهم»؛ فهي رواية شاذة، والمحفوظ: «من كل مئة تسعة وتسعون». ويمكن الجمع باختلاف تقسيم الناس إلى قسمين[1]، «ولو صحت حملت على التقريب وإلغاء الكسر في نسبة المقتولين إلى العشرة؛ لأن تسعة وتسعين في مئة، حينما تذكر بالنسبة إلى العشرة، تكون تسعة وكسراً، والعرب من عادتهم إلغاء الكسر»[2].

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٣٥-٣٣٦) من طرق أخرى ضعيفة عن أبي هريرة مرفوعاً -أيضاً-، بألفاظ فيها زيادة، وفي بعضها نُكْرة، وبوب عليها (باب آخر من علامات المهدي في خروجه)، وهذا التفصيل:

أخرج برقم (٩٦٩) عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ قال: «يحسر الفرات عن جبل من ذهب وفضة، فيُقتل عليه من كل تسعةٍ سبعةٌ، فإن أدركتموه فلا تقربوه». وإسناده ضعيف.

وقوله: «فضة» شاذة، وكذا: «من كل تسعة سبعة».

وأخرجه برقم (٩٧٢) بلفظ: «الفتنة الرابعة[3] ثمانية عشر عاماً[4]، ثم تنجلي حين

---

(١) كذا في «فتح الباري» (١٣/ ٨١)، و«عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٣)، وحكم بشذوذ اللفظة المذكورة شيخنا الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (رقم ٣٢٧٠).

(٢) «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٨٩).

(٣) سيأتي بيانها في الحديث الآتي.

(٤) أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٣٥-٣٣٦ رقم ٩٧٠) بسند ضعيف ومنقطع عن أبي هريرة قوله: «تدوم الفتنة الرابعة اثنا عشر عاماً، ...» وذكر نحوه، وفي هذا مخالفة لما ورد في الحديث: «ثمانية عشر عاماً».

تنجلي، وقد انحسر الفراتُ عن جبل من ذهب، تكبُّ عليه الأُمّةُ، فيُقتل عليه من كل تسعة سبعةٌ»[١]. وإسناده واهٍ جدّاً.

وأخرجه نعيم نفسه في «الفتن» (١/ ٥٥-٥٦ رقم ٨٩) بلفظ: «تأتيكم بعدي أربع فتن؛ الأولى: يُستحل فيها الدماء. والثانية: يُستحل فيها الدماء والأموال. والثالثة: يُستحل فيها الدماء والأموال والفروج. والرابعة: صمّاء، عمياء، مطبقة، تمور مور الموج في البحر، حتى لا يجد أحدٌ من الناس منها ملجأً، تطيف بالشام، وتغشى العراق، وتخبط الجزيرة بيدها ورجلها، وتعرك الأمة فيها بالبلاء عركَ الأديم، ثم لا يستطيع أحدٌ من الناس يقول فيها: مه مه. ثم لا يرفعونها[٢] من ناحية إلا انفتقت من ناحية أخرى». وإسناده واه جداً أيضاً.

وأخرجه نعيم في «الفتن» (١/ ٥٥ رقم ٨٨) بسند رجاله ثقات؛ إلا أنه منقطع بلفظ: «أربع فتن تكون بعدي؛ الأولى: يُستحل فيها الدماء. والثانية: يُستحل فيها الدماءُ والأموال. والثالثة: يُستحل فيها الدماءُ والأموالُ والفروجُ. والرابعة: عمياء صمّاء تُعرك فيها أمتي عركَ الأديم»[٣].

وورد موصولاً بسند فيه لين، بل كذاب.

---

(١) مثله: ما أخرجه عبدالملك بن حبيب في «أشراط الساعة وذهاب الأخيار وبقاء الأشرار» (ق٢/ ب)، قال: «بلغني عن عبدالله بن عمرو بن العاص، أنه قال: لا تقوم الساعة حتى يمشي الناس عرايا في السِّكك؛ من قلّة الحياء، لا يلبسون ثوباً، ويركب بعضهم بعضاً...»، وفيه:

«وحتى يحسر الفرات بالكوفة عن جبل من ذهب، فيقتتلون عليه، فيقتل من كل عشرة تسعة». وهو بلاغ، يحتاج إلى معرفة من وصله، وفيه التصريح بأن انحسار الفرات يكون في الكوفة، وإذا كان القتال المذكور في حديث عبدالله بن عمرو الآتي (ص ٣٠٤) عند أسطوانة يكال الذهب عندها بالتراس، هو عين القتال المذكور في هذا الحديث، فإنه يدل على (انحسار الفرات) في سوريا، ويحتمل أن يتكرر الانحسار، والذي سيظهر معك هناك أن الأسطوانة هناك غير الذهب الذي سيحسر عنه الفرات، والله أعلم.

(٢) نقله في «كنز العمال» (١١/ ١٦٣ رقم ٣١٠٤٧): «يدفعونها»، ولم يعزه إلا له.

(٣) تغشى العراق، وتطيفُ بالشام، وتخبطُ الجزيرة، كما في الأثر السابق. وورد ذلك من مقولة كعب عند نعيم في «الفتن» (١/ ٢١٣ رقم ٥٨٥)، ولفظه: «ليوشكنّ العراقُ يعركُ عركَ الأديم، ويشقُّ الشامُ شقَّ الشعر، وتفتُّ مصرُ فَتَّ البعرة، فعندها ينزلُ الأمر».

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٥٦ رقم ٩٠) عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ في قوله -تعالى-: ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال: «أربع فتن، تأتي الفتنة الأولى فيُستحل فيها الدماء. والثانية: يُستحل فيها الدماءُ والأموال. والثالثة: يُستحل فيها الدماءُ والأموالُ والفروجُ. والرابعة: عمياء مظلمة، تمور مور البحر، تنتشر حتى لا يبقى بيتٌ من العرب إلا دخلته». وإسناده واه بمرة.

وهناك أحاديث عامة تدلل على اشتداد الفتن مع مرور الزّمن، وقد أورد نعيم بن حماد واحداً منها يلي ما سبق مباشرة، فيه تنصيص على أن «فتناً أربعاً تكون آخر الزمان»، وورد في «الصحيح» ما يشهد لعمومه، وإن لم يكن فيها ذكر حسر الفرات، كما في الأحاديث التي سقناها، وهذا البيان:

أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٥٦-٥٧ رقم ٩١) عن أرطاة بن المنذر، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «تكون في أمتي أربع فتن، يصيب أمتي في آخرها فتن مترادفة، فالأولى تصيبهم فيها بلاء، حتى يقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف. والثانية حتى يقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف. والثالثة: كلما قيل: انقضت. تمادت. والفتنة الرابعة: تصيرون فيها إلى الكفر، إذا كانت الأُمَّةُ مع هذا مرة، ومع هذا مرة بلا إمام ولا جماعة، ثم المسيح، ثم طلوع الشمس من مغربها، ودون الساعة اثنان وسبعون دجالاً، منهم من لا يتّبعه إلا رجل واحد».

وهذا معضل، أرطاة بن المنذر رواه بلاغاً، ولا نعرف الواسطة بينه وبين النبي ﷺ، وأرطاة هذا غير التابعي الحمصي، الذي أدرك ثوبان، وسمع من مجاهد والكبار، وإنما هذا آخر، بصري، يكنى أبا حاتم، ترجمه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٢١-٤٢٢)، وأورد له حديثين منكرين، وقال: «ولأرطاة أحاديث كثيرة، غير ما ذكرته في بعضها خطأ وغلط»[(١)].

ويشهد لبعض ما فيه: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٤٢) بسنده إلى عبدالرحمن ابن عبد رب الكعبة، قال: دخلت المسجد، فإذا عبدالله بن عمرو بن العاص جالس في ظل

---

(١) فرق بينهما جمعٌ. انظر: «الميزان» (١/ ١٧٠-١٧١ رقم ٦٨٩)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٧٣-٣٧٤).

الكعبة والناس مجتمعون عليه، فأتيتهم، فجلستُ إليه، فقال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا، فمنا من يصلح خباءه، ومنا من ينتضل[١]، ومنا من هو في جشره[٢]؛ إذ نادى منادي رسول الله ﷺ: الصلاة جامعة. فاجتمعنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقّاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، وإن أمتكم هذه جعل عافيتُها في أولها، وسيصيب آخرَها بلاءٌ وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضاً، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مُهلكتي، ثم تنكشف وتجيء الفتنة، فيقول المؤمن: هذه هذه. فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه، ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر.

فدنا عبدالرحمن من عبدالله بن عمرو بن العاص، وقال: أنشدك الله: آنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فأهوى عبدالله -رضي الله عنه- إلى أذنيه وقلبه بيديه، وقال: سمعته أُذُناي ووعاه قلبي.

نستفيد من هذا الحديث أموراً، الذي يخصنا منها هنا ما يلي:

الأول: اشتداد الفتن كلما مر الزمن، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضاً»؛ أي: يُصيِّرُ بعضُها بعضاً رقيقاً؛ أي: خفيفاً؛ لعظم ما بعده. فالثاني يجعل الأول رقيقاً، وهكذا.

الثاني: في هذا الحديث رد صريح على من قال: إن النبي من أوحي إليه ولم يؤمر بالتبليغ.

الثالث: ونستفيد من استحلاف عبدالرحمن بن عبد رب الكعبة ما يلي:

أولاً: عدم أنفة الصحابة -رضي الله عنهم- على من شدد عليهم في التثبت فيما يخبرون به عن النبي ﷺ.

---

(١) هو من المناضلة؛ وهي: المراماة بالنشاب.

(٢) هو بفتح الجيم والشين؛ وهي: الدواب التي ترعى وتبيت مكانها.

ثانياً: تثبت المسلمين الأولين في تلقي الأخبار، مع ثقتهم بأصحاب النبي ﷺ وبأمانتهم في نقل الدين، ولا سيما فيما يخص المغيبات وأحاديث الفتن.

فاحرص يا أخي على الاقتداء بسلفك الصالح وتثبت في دينك؛ لأن مُدّعِي العلم قد كثروا اليوم.

رابعاً: أن الفتنة تصيب هذه الأمة على هيئة أمواج، تظهر وتختفي بين الفَيْنَة والفينة[1].

---

(١) الأدلة على ذلك كثيرة جداً؛ منها:

- الآثار التي فيها أن الفتن أربع، أو خمس، أو ما شابه ذلك، فلازم هذا أنها أمواج، وهي الكبار، وما عداها الصغار، وثبت ذلك عن حذيفة في «صحيح مسلم» (٢٨٩١) وغيره، وسبق لفظه.

ومن هذه الآثار، ما سيأتي قريباً عن علي.

وما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٥٤)، والسرقسطي في «الدلائل» (٢/ ٩٢٤) بسند حسن عن حذيفة، قال: «تكون فتنة، فيقوم لها رجال، فيضربون خيشومها، حتى تذهب»، ثم ذكر مثل ذلك الثانية والثالثة والرابعة، قال: «ثم تكون الخامسة دَهْماء، مجلّلة تنبثق كما ينبثق الماء».

قال السرقسطي: «تقول: انبثق عليهم الماء: إذا أقبل عليهم، ولم يظنوا به، والبثق: كَسْرُك شطّ النهر؛ لينبثق الماء».

ويشهد له: ما أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٥٦ رقم ٢٠٧٣٣) -ومن طريقه: نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٥٢ رقم ٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٣٧)-من طريق طارق بن شهاب-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٢٤ رقم ١٩٠٠٤)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٧/ ٦٢٢ رقم ٤٣٦١ - ط. العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (١٠/ ٢٥٢ رقم ٩٩١٦)، وقال البوصيري: «ورواته ثقات»-، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٥٢ رقم ٧٧)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢١٩، ٢٢٠)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٢/ ٨١٧-٨١٨ رقم ٢٢١٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٤) من طريق الأعمش، عن منذر الثوري، عن عاصم بن ضمرة عن علي -رضي الله عنه-، قال: «جعل الله -عزَّ وجلَّ- في هذه الأمة خمس فتن: فتنة خاصة، ثم فتنة عامة، ثم فتنة عامة، ثم فتنة خاصة، ثم فتنة عامة -كذا لفظ إسحاق، ولفظ سائرهم: «فتنة عامة، ثم فتنة خاصة»-، ثم تجيء فتنة سوداء مظلمة -وفي رواية: الفتنة العمياء الصماء المطبقة-، فيصير الناس فيها كالبهائم».

وإسناده حسن؛ من أجل عاصم بن ضمرة، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وله حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد فيه.

=

والشاهد أن في بلاغ أرطاة بن المنذر تفصيلاً يُستأنسُ به في الإجمال المذكور في هذا الحديث، ولا سيما أن معناه العامَّ واردٌ في أحاديثَ كثيرةٍ شهيرةٍ، بل ورد عن علي قولُه ما يشهد لهذا المعنى.

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٥٧ رقم ٩٤) عن علي -رضي الله عنه- يقول: «الفتن أربعٌ: فتنة السراء، وفتنة الضراء، وفتنة كذا، فذكر معدنَ الذهب، ثم يخرج رجل من عترة النبي ﷺ، يُصلح الله على يديه أمرَهم». وهذا إسناد جيد.

ونستفيد من هذا الأثر أموراً؛ هي:

أولاً: حسرُ الفرات عن جبلٍ من ذهب فتنةٌ.

ثانياً: أنّ المراد بالذهب المعدن، ففيه: «فذكر معدن الذهب»، وجَعْلُه كنايةً عن النفط أو غيره -كما يقول العقلانيون- فهذا إخراجٌ للفظ عن معناه، وحصرُه في وقت معين لم يقم عليه دليل، وفيه عدم مراعاةٍ لفهم المخاطَبين عند سماعهم له[١].

ثالثاً: أنّ فتنةَ حسر الفرات تدخل في عموم الهرج الوارد في الأحاديث الكثيرة في «الصحيحين»[٢]، وغيرهما.

خامساً: أنّ هذه الفتنة من إرهاصات خروج المهدي آخر الزمان، وصرح بذلك علي -رضي الله عنه- لما قال: «ثم يخرج رجل من عترة النبي ﷺ يُصلح الله على يديه أمرهم».

قال البرزنجي في «الإشاعة» (ص ٩١) عند كلامه على (العلامات التي يعرف بها المهدي): «وأما الأمارات الدالة على خروجه؛ فمنها: أنه ينشقّ الفراتُ فينحسر عن جبل من

= وانظر في معنى هذه الفتن: ما سيأتي قريباً في أثر علي -رضي الله عنه-، وما سبق في حديث أبي هريرة (ص ٥٣٤).

(١) سيأتي مزيد بيان وبحث لهذا الموضوع.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (الأرقام ٨٥، ١٠٣٦، ١٤١٢، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٦٠٣٧، ٦٥٠٦، ٦٩٣٥، ٧٠٦١، ٧١١٥، ٧١٢١)، و«صحيح مسلم» (رقم ١٥٧).

ذهب»، وكرره بعده بورقة، وزاد: «فإذا سمع به الناس ساروا إليه، واجتمع ثلاثةٌ كلُّهم ابنُ خليفة، يقتتلون عنده، ثم لا يصير إلى واحدٍ منهم...».

قلت: يدلّ على ذلك حديث ثوبان -رضي الله عنه- مرفوعاً؛ وهو:

ما أخرجه ابن ماجه (٤٠٨٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥١٥)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٥٤٨)، والحاكم (٤/ ٤٦٣-٤٦٤) عن ثوبان رفعه: «يقتتل عند كنزكم ثلاثة، كلُّهم ابنُ خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قومٌ» ثم ذكر شيئاً لا أحفظه، فقال: «فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنه خليفةُ الله المهديُّ». ورجاله ثقات رجال الصحيح، لكن خالف الثوريَّ في إسناده عبدُالوهاب بن عطاء، فأخرجه الحاكم (٤/ ٥٠٢)، وعنه البيهقي[1] في «الدلائل» (٦/ ٥١٦) عن ثوبان موقوفاً.

لكن الحديث صحيح المعنى؛ دون قوله: «فإن فيها خليفة الله المهدي».

فقد أخرجه ابن ماجه (٢/ ٥١٧-٥١٨) من طريق علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً نحو رواية ثوبان الثانية.

وإسناده حسن بما قبله، فإن فيه يزيد بن أبي زياد، وهو مختلف فيه، فيصلح للاستشهاد به، وليس فيه -أيضاً- ذكر «خليفة الله»، ولا «خراسان».

وهذه الزيادة: «خليفة الله»؛ ليس لها طريق ثابت، ولا ما يصلح أن يكون شاهداً لها، فهي منكرة، ومن نكارتها أنه لا يجوز في الشرع أن يُقال: فلان خليفة الله. لما فيه من إيهام ما لا يليق بالله -تعالى- من النقص والعجز، وقد بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، راجع «الفتاوى» (٢/ ٤٦١) له.

وأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ٩٥٨) بسندٍ حسن عن ابن سيرين، قال: «لا

---

(١) ذكره في (باب ما جاء في الأخبار عن ملك بني عباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه-) فحمله على المهدي العباسي!! خلافاً لغيره من أهل العلم.

يخرج المهدي حتى يُقتل من كلِّ تسعةٍ سبعةٌ». والقتل هذا هو المذكور في الأحاديث السابقة.

قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٨١) عند شرحه لهذا الحديث: «يوشك أن يحسر الفرات...» وأورد حديث ابن ماجه، وسكت عليه، وقال عقبه:

«فهذا إن كان المراد بالكنز فيه: الكنز الذي في حديث الباب، دلّ على أنه إنما يقع عند ظهور المهدي، وذلك قبل نزول عيسى، وقبل خروج النار جزماً، والله أعلم».

وأقره عليه صديق حسن خان في «عون الباري» (٦/ ٤٢٢)، وصاحب «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٨٨)، وأغرب بعضهم لما قال: «المراد بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة»!! فالذي يستخرج كنز الكعبة ذو السُّويقتين من الحبشة، والدليل عليه:

ما أخرجه أحمد (٥/ ٢٧١) بسندٍ حسن في الشواهد من طريق أبي أمامة بن سهل بن حُنيف، قال: سمعتُ رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يقول: «اتركوا الحبشة ما تركوكم؛ فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السُّويقتين من الحبشة»[١].

والحديث صحيح، أخرجه أبو داود (٤٣٠٩)، والحاكم (٤/ ٤٥٣)، والبيهقي (٩/ ١٧٦)، وغيرهم من طريق أبي أمامة بن سهل عن عبدالله بن عمرو.

وورد من حديثه من طريق مجاهد عنه بلفظ: «يخرِّب الكعبة ذو السُّويقتين من الحبشة، ويسلُبُها حليَتَها، ويجرِّدها من كسوتها».

أخرجه أحمد (٢/ ٢٢٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٧٤٣، ٧٤٤): «والأقرب في الكنز المذكور في حديث ثوبان -رضي الله عنه- أنه الكنز الذي يحسر عنه الفرات، وقد يكون غيره، والله أعلم»[٢]، ويؤكده:

ما أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ٣٣٦) عن كعب، قال: تكون ناحيةُ الفرات

---

(١) قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٢٩٨): «رواه أحمد والطبراني في «الكبير»، وفيه ابن إسحاق وهو ثقة، لكنه مدلس».

(٢) «إتحاف الجماعة» (٢/ ١٨٧).

في ناحية الشام، أو بعدها بقليل مجتَمعٌ عظيمٌ، فيقتتلون على الأموال، فيُقتَلُ من كلِّ تسعة سبعةٌ، وذاك بعد الهدَّةِ والواهيةِ، في شهر رمضان، وبعد الافتراق ثلاث رايات، يطلب كلُّ واحد منهم المُلك لنفسه، فيهم رجل اسمه: عبدُالله.

وإسناده قوي، وورد في الهدَّةِ والواهِيَةِ في رمضان أحاديثُ مرفوعةٌ أسانيدُها واهيةٌ جدّاً[1]، وفي هذا الأثر مما يستأنس بأن الكنز في حديث ثوبان هو عينه الذي يحسر عنه الفرات، والله أعلم.

ولم تسلم أخبار هذه المقتلة التي تكون عند الفرات من دسّ الكذّابين، ولا سيما الرافضة، فقد اختلقوا أكاذيب حول هذه الملحمة، وهذا مثال منها:

أخرج ابن المنادي -كما في «كنز العمال» (١٤/ ٥٩٢ رقم ٣٩٦٧٩)- من طريق سعد الإسكافي، عن الأصبغ بن نباتة، قال: خطب علي بن أبي طالب، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: ... وذكر خبراً طويلاً، فيه بعد كلام: «ثم تكون بعده هنات[2] وأمور مشتبهات إلا من شط الفرات إلى النجفات باباً إلى القطفطانيات[3] في آيات وآفات متواليات يحدثن شكّاً بعد يقين، يقوم بعد حينٍ يبني المدائنَ ويفتحُ الخزائن ويجمع الأمم ينفذها شخصُ البصر، وطمح النظر، وعنت الوجوه، وكسَفت البال حتى يرى مقبلاً مدبراً، فيا لهفي على ما أعلم. رجبٌ شهر ذكر، رمضان تمام السنين، شوال يشال فيه أمر القوم، ذو القعدة يقتعِدون فيه، ذو الحجة الفتح من أول العشر، ألا إن العجب كل العجب بعد جمادى ورجب جمع أشتات وبعث أموات وحديثات هوناتٍ هوناتٍ، بينهنّ موتات رافعة ذيلها، داعية عولها معلنة قولها بدجلة أو حولها.

---

(١) انظر بعضاً منها في: «المستدرك» (٤/ ٥١٧-٥١٨)، «الضعفاء الكبير» (٣/ ٥١-٥٢)، «الموضوعات» (٣/ ١٩٠) لابن الجوزي، و«اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٣٨٦)، و«التعقبات على الموضوعات» (رقم ٢٦٩ - بتحقيقي) وتعليقي عليه.

(٢) أي: شرور وفساد. انظر: «النهاية» (٥/ ٢٧٩).

(٣) في مطبوع «الكنز» بالقاف بين الطائين!

ألا إن منا قائماً عفيفةٌ أحسابه، سادةٌ أصحابه، ينادى عند اصطلام أعداءِ الله باسمه واسم أبيه في شهر رمضان ثلاثاً، بعد هرج وقتال وضنك وخُبال وقيامٍ من البلاء، على ساق وإني لأعلم إلى من تُخرِج الأرض ودائعها وتسلِّم إليه خزائنها، ولو شئتُ أن أضرب برجلي فأقول: أخرجي من ههنا بيضاً ودروعاً.

كيف أنتم يا ابن هناتٍ؟ إذا كانت سيوفكم بأيمانكم مصلتات، ثم رملتم رملات ليلة البيات، ليستخلفنّ الله خليفة يثبت على الهدى، ولا يأخذ على حكمه الرَّشاء، إذا دعا دعوات بعيدات المدى، دامغات للمنافقين، فارجات عن المؤمنين، ألا إن ذلك كائن على رغم الراغمين. والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وأصحابه أجمعين».

قال السيوطي عقبه: «وسعد والأصبغ متروكان».

قال أبو عبيدة: علامات الوضع ظاهرة على الحديث، أما سعد؛ فهو ابن طريف الإسكافي، متروك الحديث، واتهم، إذ رماه بعضهم بالوضع.

ونستفيدُ مما مضَى من أحاديثَ وآثار في هذا الباب:

أولاً: إن الفتن آخر الزمان قبل المهدي، عند الملاحم تبدأ من العراق، وهذا سبب غير مباشر لها، والسبب المباشر رفع الصليب في الشام بعد غدر الروم في ملحمة ورد ذكرها في عدة أحاديث.

ثانياً: إن الفرات ينحسر[1] عن (جبل)، أو (كنز)، أو (تل)، أو (جزيرة) من ذهب؛

---

(١) أي: يكشف، ومنه حسرت المرأة عن وجهها؛ أي: كشفت، والحاسر: الذي لا سلاح عليه. انظر: «المفهم» (٧/ ٢٢٨)، و«إكمال المعلم» (٨/ ٤٣٣)، و«تحفة الباري» (١٢/ ١٠٩) لزكريا الأنصاري، و«إرشاد الساري» (١٠/ ٢٠٤)، و«شرح الطيبي على المشكاة» (١٠/ ٩٤)، و«التوشيح» (٩/ ٤١٤٧)، و«التنقيح» (٣/ ٨٥٨) للزركشي، و«درجات مرقاة الصعود» (١٨٥)، و«عون المعبود» (١١/ ٤٣٦).

(تنبيه): ذكر السخاوي في «القناعة» (ص ١٠١) هذا الحديث، وأورد على إثره شرحاً للحديث الذي قبله، فاقتضى التنويه والتنبيه.

أي: «ينكشف لذهاب مائه»[١]، أو «يكشف عن الأرض وعن قراره»[٢]، أو «نضب عن الساحل»[٣]؛ والمراد: انكشاف نهر الفرات وانحساره، ويظهر في محله جبل من ذهب، ولازم الانحسار جفاف الماء منه[٤]، وقد يكون بسبب تحول مجراه، «وتَبْني الدولةُ التركيةُ من سنوات على نهر الفرات سدّاً عظيماً باسم الهالك (أتاتورك)، وهو من أضخم السدود في العالم، ولعلها تهدد بعض الدول بقطع المياه عنها، وفي هذا إرهاص لانحسار مياه هذا النهر، والله أعلم»[٥].

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨/ ٢٦)، «عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٣)، و«الديباج» (٦/ ٢٢١)، و«تحفة الأحوذي» (٧/ ٢٩١).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٣٣).

(٣) «المجموع المغيث» (١/ ٤٤٥).

(٤) قال السهارنفوري في «بذل المجهود» (١٧/ ٢٣٤): «يحسر: أي: يزول وينكشف، فيظهر ذلك الكنز؛ أي: جبل منه»، وفي هامشه: «أي: ينشق الماء، فيظهر الجبل»، وفي «المرقاة» (٥/ ١٧٣): «أي: يظهر ويكشف نفسه عن كنز، ففيه إشارة إلى أن (حسر) متعد، وقال الخلخالي -أحد شراح «المصابيح»- أي: سيظهر الفرات عن نفسه كنزاً، ففيه إيماء إلى أنه وقع القلب في الكلام، فهو من باب (عرضت الناقة على الحوض، ... فالمعنى: يقرب الفرات أن ينكشف عن كنز؛ أي: انكشافاً صادراً عن كنز عظيم من ذهب كثير» ونحوه في «مجمع بحار الأنوار» (١/ ٥١٢).

قلت: ويتأكد هذا المعنى بلفظ: «جزيرة»، وهو لفظ حنبل في «جزئه»، كما تقدم.

(٥) «أشراط الساعة في مسند الإمام أحمد وزوائد الصحيحين» (١/ ١٧٧ - هامش ١).

ومما ينبغي أن يذكر هنا:

أولاً: أن نهر الفرات يبلغ طوله (٢٩٩٠) كم، يمتد منها (١٢٢٠) كم عبر الأراضي التركية؛ أي: حوالي (٤٠,٨) في المئة من طول النهر، و(٧١٠) كم عبر الأراضي السورية؛ أي: حوالي (٢٣,٧) في المئة، و(١٠٦٠) كم عبر الأراضي العراقية؛ أي: حوالي (٣٠,٤) في المئة.

ثانياً: لمياه الفرات ميزة وخاصيّة تندر أن توجد في غيره، واعتنى العلماء بذكر مَخْرَجِه ومعرفةِ من حضَرَه، وما وَرَد في فضله، وتفضيله على غيره من المياه، واعتنى بهذا كله ابنُ العديم في «بغية الطلب» (١/ ٣٥٧-٣٧١)، ومما قال (ص ٣٦٤)، وأسنده إلى محمد بن جعفر بن النجار، قال: «وقالت الأطباء: كلُّ ماءٍ في نهرٍ فطيرٌ إلا ماء فرات فإنه خمير؛ لكثرة اختلاط الأهوية به، وتكسير المهذرانات له، وهذه المهذرانات =

....

= عملت لتكسير حدة الماء»، ثم قال: «قلت: وإلى زمننا هذا يُختار ماء الفرات للخلفاء على ماء دجلة، فإن دجلة تمر ببغداد بدار الخليفة، ويحمل الماء لشرب الخليفة من نهر عيسى، وهو نهر يأتي من الفرات، ويصب في دجلة، حتى أن السقائين ببغداد يُمنعون أن يستقوا للعامة من نهر عيسى، فلا يُمَكَّن من الشرب منه إلا أهل الدور التي هي على نهر عيسى، وما يقاربها.

وقرأت فيما علقته من الفوائد: وقيل إن الفرس تسمي نهر الفرات عندهم: نهر شير؛ وهو نهر الملك، وكانوا يرون سقيَ الفرات وثمارَه أفضلَ من سقي دجلة وأحلى وأجود».

قال أبو عبيدة: ولا يُنسَى في هذا المقام: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٨٣٩) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «سيحان، وجيحان، والفرات، والنيل؛ كلٌّ من أنهار الجنّة».

وذكره شيخنا الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١١٠، ٣١١١، ٣٣٥٠)، وذكر فيها برقم (٣١١١) حديث أبي هريرة -أيضاً-: «ليس في الأرض من الجنة إلا ثلاثة أشياء: غَرْسُ العجوة، وأواق تنزلُ في الفرات كلَّ يوم من بركة الجنة، والحجر». وكان قد ذكره في «السلسلة الضعيفة» (١٦٠٠)؛ لعدم وقوفه على طريق آخر له، ولكن بقيت النكرة في هذا اللفظ، فقوله: «إلا ثلاثة أشياء» نفي لما عداها، وفي الحديث المتقدم عند مسلم خلاف ذلك؛ فتأمل!

ثالثاً: قامت تركيا بإنشاء عدة سدود، مما جعل لها أثراً مباشراً على تقليل مياه الفرات؛ مثل: سد كيبان، وسد كارا كايا عام ١٩٧٦م، وأضخمها سد أتاتورك، أنشأ سنة ١٩٩٠م، وفي أثناء إقامته خططت لاحتجاز (٤٨,٥) بليون متر مكعب من المياه، وهو سادس أكبر سد في العالم، وسد بيريسيك، وسد كاركاميس، والسدان المقامان وراء الخليج، ومع هذا فهي تقوم بإنشاء سدود أخرى على دجلة، وإن كانت لا تقوم بأي استخدام لمياهه.

رابعاً: لهذه السدود مزايا وأغراض متعددة، وأُبرمت معاهدات واتفاقيات عديدة بشأن مياه الفرات بين تركيا والعراق، وتركيا وسورية، تهدف إلى تنظيم تدفق المياه منه إلى هذه البلدان، وفي اتفاقية سنة ١٩٤٦ لم تقبل العراق أن المنطقة المناسبة لبناء السد وتنظيم مياه نهر الفرات هي المنطقة الممتدة ضمن حدود الأراضي التركية، ولكنها -أيضاً- وافقت على الإسهام في نفقات الإنشاءات لتنظيم المياه، إذ كانت ستعود بالفائدة على العراق -أيضاً-، إذ لا توجد مناطق في العراق أو سورية ملائمة لإنشاء خزان لتكوين احتياطي؛ لأسباب جغرافية ومناخية وهيدروجرافية وجيولوجية، كما أقرت بذلك الحكومة العراقية في الاتفاقية المذكورة، وأبرمت معاهدة في ١٧/ يوليو/ سنة ١٩٨٧م، تعهدت تركيا فيها للعراق بتوفير ما لا يقل عن (٥٠٠) متر مكعب في المتوسط سنوياً خلال فترة احتجازها للمياه لإنشاء (سد أتاتورك)، وحتى الوصول إلى اتفاق نهائي بينهما مع سورية لتخصيص مياه نهر الفرات.

خامساً: هنالك صراعات مستمرة تظهر وتختفي بين دول المصبّ ودول المنبع (تركيا) بشأن المياه =

ثالثاً: لا تعارض بين وصف الذي أحسر عنه بـ(جبل)، أو (تل)، أو (كنز)، أو (جزيرة)، وتسميته (كنزاً) باعتبار حاله قبل أن ينكشف، وتسميته (جبلاً) أو (تلاً) للإشارة إلى كثرته[1].

قال علي القاري في «شرح المشكاة» (٥/ ١٧٣): «الظاهر أن القضية متحدة، والرواية متعددة، فالمعنى: عن كنز عظيم، مقدار جبل من ذهب، ويحتمل أن يكون هذا غير الأول، ويكون الجبل معدناً من ذهب».

قلت: يريد: يحتمل أن يكون ما يظهر جبلاً حقيقة فيه كنز من ذهب، ويحتمل أن يكون كنزاً سمّي في هذه الرواية جبلاً لكثرة ما فيه من ذهب[2]، ولم يرض صاحب «عون المعبود» (١١/ ٤٣٨) هذه التفرقة، وتعقب علياً القاريَّ بقوله فيه: «قلت: هذا الاحتمال غير ظاهر،

= وكمياتها التي سوف تستخدم، مما له تعلق بالمصالح المادية، ولما له من آثار إيجابية على النظام الاقتصادي في الدول المعنية، ولا سيما أن هناك عجزاً مائياً مستمراً يصل إلى (٥,٨٠) بليون متر مكعب سنوياً من نهر الفرات، وهذا يهدد النهر بالجفاف والنشاف، وأخبرني غير واحد من إخواننا العراقيين أنهم باستطاعتهم قطع نهر الفرات في بعض المناطق مشياً على أرجلهم من قلة مائه، مما يؤذن بانحساره، ولله في خلقه شؤون. وانظر: «لمعة البيان في أحداث آخر الزمان» (ص ٧٩).

سادساً: مما ينبغي معرفته أخيراً -على ضوء القوانين الأرضية المحدثة- أن نهرا دجلة والفرات ليسا مياهاً دوليّة، ولكنهما ممرات مائية دولية عابرة للحدود، وهذا ناجم عن اتفاقية سنة ١٩٩٧، وهو يتفق مع مواثيق القانون الدولي (!!) مثل: اتفاقية الأمم المتحدة (!!) ١٩٩٢ لحماية استخدام الممرات العابرة للحدود والبحيرات.

وانظر كلاماً عن (الفرات) و(منابعه) وما جرى عليه من تغيير في «ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها» (١/ ١٥-٢٠)، ومن الجدير بالذكر أن بعضهم يرجع تسمية (الفرات) إلى الفعل العبري (فيرات) أو (فرات) الذي يعني: يخصب أو يلقّح، وانظر مقالة جمال بابان بعنوان: (أصول أسماء العراق وأنهاره الرئيسة) المنشورة في مجلة «آفاق عربية»، عدد آذار، سنة ١٩٨٠م (ص ٩٨-١١١).

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٨٠)، «عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٤)، «عون الباري» (٦/ ٤٢٠)، «تحفة الأحوذي» (٧/ ٢٩١)، و«عون المعبود» (١١/ ٤٣٧)، وفاتت هؤلاء جميعاً لفظة (جزيرة)، وهي في «جزء حنبل» كما قدمناه.

(٢) انظر: «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٨٨).

والظاهر هو الأول، بل هو المتعيّن».

رابعاً: في قوله ﷺ: «فمن حضره فلا يأخذ منه شيئاً»، وهذا يشعر بأن الأخذ منه ممكن، وعلى هذا؛ فيجوز أن يكون دنانير، ويجوز أن يكون قطعاً، ويجوز أن يكون تبراً[1]؛ إذ هذا الجبل أو الكنز مطمور في البحر، وهو غير معروف، فإذا ما تحول مجرى النهر، أو جفّ ماؤه لسبب من الأسباب انكشف هذا الجبل، وبيّن عما هو في باطنه.

خامساً: وعليه؛ فإن ما ذهب إليه بعض المعاصرين[2] من أن المراد من الذهب في

---

(١) المراجع السابقة، و«عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٣)، «درجات مرقاة الصعود» (ص ١٨٥).

(٢) قاله أبو عبية، وكذلك محمد أحمد عبدالعزيز، كل منهما -على حدة- في تعليقه على «النهاية» لابن كثير -بالترتيب- (١/ ٦٤، ٢٢٩)، وانظر لأخطاء أبي عبية في تعليقاته على «النهاية» لابن كثير كتاب شيخنا الألباني «قصة المسيح الدجال» (ص ١١-٢٢)، ودافع عنه بقوة: أحمد الغماري في «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية» (ص ٢٤-٢٥)، وبوب عليه: (إخباره ﷺ بوجود البترول والكاز)!! واستدل عليه بقوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، وقال بعد كلام غث: «وأيّد ذلك أن البترول يسمى بالذهب الأسود، وأن النبي ﷺ أخبر به، وأن من المواضع التي سيظهر فيها: أرض العراق وأرض فارس، وأرض نجد، وماؤها، كما ورد أنه قريب من الحجاز». وأورد الأحاديث!

وتابعه على هذا مع اختصار شديد لكلامه -كعادته- سعيد حوى في كتابه «الرسول ﷺ» (٢/ ١٣٥)! والأعجب من هذا كلّه: كلام الغماري في القتال الوارد في الحديث، قال (ص ٢٥-٢٦): «ولا بد -أيضاً- من وقوع هذه الحرب التي وصفها ﷺ من أجل البترول، فإنّ بوادر الخلاف بين أمريكا وروسيا من أجله قائمة، فإذا وقعت الحرب فسوف تكون بالقنابل الذرية، المبيدة للبشر، والتي لا ينجو منها إلا واحد من المئة، كما قال ﷺ، وهذا في بترول العراق، وإيران معدودة من أرض العراق، بل هي عراق العجم»، وقال بعد كلام: «وأما بترول نجد والبصرة ففي «مستدرك الحاكم» من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: «تخرج معادن مختلفة معدن منها قريب من الحجاز يأتيه من أشرار الناس». وهذا الحديث وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع، بل قد ورد مرفوعاً صريحاً إلا أنه ليس فيه تعيين المكان.

فروى أحمد في «مسنده» من حديث رجل من بني سليم سمع النبي ﷺ قال: «ستكون معادن يحضرها شرار الناس».

ورواه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تظهر معادن كثيرة لا يسكنها إلا أراذل الناس». وانظر: «الصحيحة» (٦١٤١). =

....

= فهذه المعادن هي آبار البترول التي ما ظهرت إلا قرب قيام الساعة، الذي هو وقتنا هذا، أما معادن الذهب والفضة فكانت موجودة من أول الدنيا بكثرة؛ لأن الذهب الذي كان عند الأقدمين كثير جداً.

ويؤكد ذلك قوله ﷺ: «يحضرها شرار الناس»؛ فإن معادن البترول لا يستخرجها ويحضرها إلا الكفار، الذين هم شرار الناس، وقوله ﷺ: «يُحَضِّرها» هو بضم الياء وفتح الحاء وكسر الضاد المشددة؛ أي: يهيئها للاستعمال، ويجعلها حاضرة لذلك صالحة لما حضرت له.

ويشير إلى البترول -أيضاً- قوله -تعالى-: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٢] الآية. فإنها أخرجت ملايين الأطنان من البترول والغاز، وهو أعظم ثقل فيها عندما زلزلت -أي: حركت- بالآلات، وفتح فيها آبار البترول والغاز، ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ٣]؛ تعجباً مما تخرجه من ذلك، فعند ذلك تحضر الساعة، أو إذا زلزلت الأرض زلزالها الموعود به، وهو الزلزال الكثير الذي يحدث آخر الزمان، كما قال النبي ﷺ: «وتكثر الزلازل»، كما في أحاديث صحيحة متعددة، وقد صارت تحدث بكثرة في هذا الوقت الذي أخرجت فيه الأرض أثقالها من البترول، وقال الإنسان: ما لها يكثر زلزالها؟! وهذا كله واقع، فيترقب ما بعده، فإن الزمان بالنسبة إلى علم الله -تعالى- شيء واحد، والله -تعالى- يجمع بين الأمور المتباعدة فيسوقها مساقاً واحداً لتحقق الجميع، وحضوره في علمه -سبحانه وتعالى-». انتهى كلامه بحروفه.

وهذا الكلام من مجازفاته العظيمة، ولم يكتف بتحريف الأحاديث، فأخذ يرد الآيات الكريمات ويضعها في غير محالها، ويفسرها على حسب ما يحلو له، فها هو يفسر في (ص ١٨) قوله -تعالى-: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٣] بقوله: «التليفون والتلغراف والراديو داخلة في ظاهر الآية»! وفي قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] بقوله (ص ١٧): «حصل عندهم -أي: الكفار- القطع -أو كاد- بأنهم قادرون عليها إلا بعد حصولهم على القنابل الذرية». وذكر (ص ١٦) أن معنى ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]: «إنها واردة في إلقاء القنابل من الطائرات»... وغيرها من المجازفات الشبيهة بالترهات؛ وهذا كله من المغالطات، التي لا تخفى على طلبة الكتاتيب، فإن النصوص الشرعية لا بد من فهمها وفق اللغة العربية، والنظر إلى حال المخاطبين عند ورودها، وهذان القيدان اللذان أصّلهما الشاطبي في «الموافقات» ينسفان كلامه السابق بالجملة، وكذا كلامه عن (العراق) وحسره عن (البترول)! ثمة أمر آخر خطير: ما الذي جعله يقتحم سوار الغيب، ويحدد المعركة بين (روسيا) و(أمريكا)! ويحددها بنوع معين من القنابل، إنها جرأة عجيبة على الله ورسوله ﷺ، ويا ليت «ما بلغه علمه، ووصل إليه إدراكُه وفهمُه» -كما قال في «مقدمته» (ص ٤)- بقي محبوساً في صدره، ولم يخرجه على العامّة الدّهماء، ولكنه العجب والخيلاء، يظهر ذلك لمن يقرأ الكتاب برمّته، أو ينعم النظر في ردود العلماء عليه، وللشيخ حمود التويجري -رحمه الله- «إيضاح الحجة في الرد على صاحب طنجة» وهو مطبوع، ولأخينا الشيخ أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين «تحذير ذوي الفطن من عبث الخائضين في أشراط الساعة والملاحم والفتن»، =

الحديث هو النفط باطل وتكلُّف، وبعيد عن ظاهر النص، وردَّه المحققون من العلماء.

قال الشيخ العلامة حمود بن عبدالله التويجري -رحمه الله تعالى-: «وقد زعم أبو عبية في تعليق له على حديث سهيل بن أبي صالح الذي تقدم ذكره، أن الفرات قد حسر عن الذهب البترولي الأسود.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن النبي ﷺ؛ نصَّ على جبل الذهب نصّاً لا يحتمل التأويل، ومن حمل ذلك على البترول الأسود؛ فقد حمل الحديث على غير ما أريد به، وهذا من تحريف الكلم عن مواضعه، يوضح ذلك:

الوجه الثاني: أن البترول ليس بذهب حقيقة ولا مجازاً، وأما تسمية بعض الناس له بالذهب الأسود؛ فليس مرادهم أنه نوع من أنواع الذهب، وإنما يقصدون بذلك أنه يحصل من ثمنه الذهب الكثير؛ فلذلك يطلقون عليه اسم الذهب الأسود؛ اعتباراً بما يستثمر منه.

الوجه الثالث: أن النبي ﷺ أخبر أن الفرات يحسر عن جبل من ذهب؛ أي: ينكشف عنه لذهاب مائه، فيظهر الجبل بارزاً على وجه الأرض، وهذا لم يكن إلى الآن، وسيكون فيما بعد بلا ريب، وبحور البترول الأسود لم ينحسر الفرات عنها، وليست في مجرى النهر، وإنما هي في باطن الأرض، واستخراجها إنما يكون بالتنقيب عنها بالآلات من مسافة بعيدة في بطن الأرض.

الوجه الرابع: أن الذي جاء في الحديث الصحيح هو حسر الفرات عن كنز من ذهب، وفي الرواية الأخرى: «عن جبل من ذهب»، وتخصيص الفرات بالنص ينفي أن يكون ذلك

= وفيه (ص ٤١-٥٦) رد مجمل عليه، وللشيخ مقبل بن هادي الوادعي في كتابه «الصحيح المسند من دلائل النبوة» (ص ١٣) كلمة في نقض الكتاب من أصله، فانظرها.

ثم رأيت الأستاذ موسى شاهين لاشين يقول في «شرحه على صحيح مسلم» المسمى «فتح المنعم» (١٠/ ٥١٢): «يحسر: أي: ينكشف ويبين عما في باطنه، وقد يفسر كنز الذهب بالبترول! فيصدق كل ما أخبر به ﷺ».

في غيره، ومن المعلوم أن بحور البترول ليست في نهر الفرات، وإنما هي في مواضع كثيرة في مشارق الأرض ومغاربها، وهي في البلاد العربية المجاورة للعراق أكثر منها في العراق.

الوجه الخامس: أن البترول من المعادن السائلة، والذي أخبر النبي ﷺ بانحسار الفرات عنه هو الذهب المعروف عند الناس[١]، وهو من المعادن الجامدة، ومن جعل المعدنين سواء؛ فقد ساوى بين شيئين مختلفين.

الوجه السادس: أن النبي ﷺ أخبر أن الناس إذا سمعوا بانحسار الفرات عن جبل الذهب؛ ساروا إليه، فيكون عنده مقتلة عظيمة، يقتل فيها من كل مئة تسعة وتسعون، وهذا لم يكن إلى الآن، ومن المعلوم أن البترول الأسود قد وجد في العراق منذ زمان طويل، ولم يَسِرِ الناسُ إليه عند ظهوره، ولم يكن بسبب خروجه قتال البتة.

الوجه السابع: أن النبي ﷺ نهى من حضر جبل الذهب أن يأخذ منه شيئاً، ومن حمله على البترول الأسود؛ فلازم قوله أن يكون الناس منهيين عن الأخذ منه، وهذا معلوم البطلان بالضرورة»[٢].

وهنالك مؤيدات كثيرة تدلل على أن المراد بالحديث الذهب الحقيقي، وأن الانحسار عن الفرات حقيقي وليس بالمعنوي، منها: ما قدمناه من آثار عن عدد من الصحابة في ذهاب ماء الفرات[٣].

---

(١) مما ينبغي أن يذكر هنا: أن ظاهر الحديث أن الانحسار يكون عن جبل من ذهب، وإن كنا نجد أحياناً في بعض المناجم أو في عروق المناجم قطعاً نادرة من الذهب، فإنّ مناجم الذهب الموزّعة في أنحاء العالم، والتي كانت تخرج أعظم محصول منه يوجد الذهب بها على شكل (خامات) -وهي عبارة عن الذهب الممزوج بالتراب- فقيرة من الذهب نسبيّاً، لا يرى بها الذهب ظاهريّاً، بخلاف ما يحسر الفرات عنه. انظر مقالة بعنوان: (الذهب في العالم) في مجلة «نور الإسلام» كانت تصدر عن مشيخة الأزهر، العدد الثاني، والمجلد الثاني، صفر، سنة ١٣٥٠هـ (ص ١٤٠-١٤٤).

(٢) «إتحاف الجماعة» (٢/ ١٨٥-١٨٦). وانظر: «أشراط الساعة في مسند الإمام أحمد وزوائد الصحيحين» (١/ ١٧٧-١٧٩)، «صحيح أشراط الساعة» (ص ١٣٢-١٣٣).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٤٥ وما بعد).

وأشار بعض[1] شراح الحديث أنه يدخل في الانحسار المذكور هنا:

ما أخرجه مسلم (رقم ١٠١٣) بسنده إلى أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تقيء الأرض أفلاذ كبدها[2]، أمثال الأسطوان من الذهب والفضة، فيجيء القاتل فيقول: في هذا قتلتُ، ويجيء القاطع فيقول: في هذا قطعتُ رحمي، ويجيء السارق فيقول: في هذا قُطعت يدي، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً».

ويحتمل أن يكون هذا القيء آخر الزمان، وأنه في غير وقت الانحسار[3]، بدلالة ما أخرجه أبو يعلى في «المسند» (١١/ ٦٦-٦٧ رقم ٦٢٠٣) -وعنه ابن حبان في «الصحيح» (١٥/ ٢٦٦-٢٦٧ رقم ٦٨٥٣ - «الإحسان»)- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تُبعث ريحٌ حمراء من قبل اليمن، فيكفتَ الله بها كلَّ نفس تؤمن بالله واليوم

---

(١) قال أبو العباس القرطبي في «المفهم» (٧/ ٢٢٨-٢٢٩): «كأن هذا (أي: الكشف) إنما يكون إذا أخذت الأرضُ تقيء ما في جوفها». وانظر: «فتح الباري» (١٣/ ٨١)، «تحفة الأحوذي» (٧/ ٢٩١)، «درجات مرقاة الصعود» (ص ١٨٥).

(٢) قال الطيبي في «شرح المشكاة» (١٠/ ٩٤): «معناه: أن الأرَض يُلقَى مِنْ بطنها ما فيه من الكنوز، وقيل ما رسخ فيها من العروق المعدنية، ويدل عليه قوله: «أمثال الأسطوانة»، وشبهها بالأكباد حبّاً لأنها أحبّ ما هو مجنيٌّ فيها، كما أن الكبد أطيب ما في بطن الجزور وأحبه إلى العرب، وبأفلاذها هيئة وشكلاً كأنها قطع الكبد المقطوعة طولاً، وقد حكى عن ابن الأعرابي أنه قال: الفلذة لا تكون إلا للبعير.

وسمي ما في الأرض قطعاً تشبيهاً وتمثيلاً، واستعار القيء للإخراج.

أقول: قوله: «أفلاذ كبدها» استعارة مكنية مستلزمة للتخييل، شبه الأرض بالحيوان، ثم خيل لها ما يلازم الحيوان من الكبد، فأضاف إليها الكبد على التخييلة ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة، ثم فرع على الاستعارة القيء ترشيحاً» ونحوه في «المرقاة» (٥/ ١٧٣-١٧٤).

(٣) جعل الحليمي في «المنهاج» (١/ ٤٢٩-٤٣٠) هذا الانحسار في آخر الزمان، قال بعد إيراده الحديث: «فيشبه أن يكون هذا الزمان الذي أخبر النبي ﷺ «أن المال يفيض فلا يقبله أحد»، وذلك في زمان عيسى -صلوات الله عليه-، ولعل سبب هذا الفيض العظيم، ذلك المال مع ما يغنمه المسلمون من أموال المشركين»! ثم قال: «فإن قيل: فما المعنى في نهي النبي ﷺ: «من حضر ذلك الجبل لا يأخذ منه شيئاً»، قيل: ...» وأجاب بكلام يأتي، مع تعقّبه.

الآخر، وما ينكرها الناس من قلة من يموت فيها: مات شيخ في بني فلان، وماتت عجوز في بني فلان، ويُسرى على كتاب الله، فيرفع إلى السماء، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتقيء الأرض أفلاذ كبدها من الذهب والفضة، ولا يُنتفع بها بعد ذلك اليوم، يمر بها الرجل فيضربها برجله، ويقول: في هذه كان يَقْتَتِلُ من كان قبلنا، وأصبحت اليوم لا يُنتفع بها».

قال أبو هريرة: وإن أول قبائل العرب فناءً قريش، والذي نفسي بيده أوشَكَ أن يَمرَّ الرجلُ على النعل وهي ملقاة في الكُنَاسة فيأخذها بيده، ثم يقول: كانت هذه من نعال قريش في الناس[1].

فالقيء هذا داخل في عموم فيض المال في آخر الزمان، الوارد عن جماعة من الصحابة، ونكتفي هنا بذكر بعض ما في «الصحيحين» من أحاديث؛ منها:

أخرجا بسنديهما إلى أبي هريرة رفعه: «لا تقوم الساعة حتى يكثر المال فيكم، فيفيضَ حتى يُهِمَّ ربُّ المال من يقبل صدقته، وحتى يعرضه، فيقول الذي يعرضه عليه: لا أرب لي فيه»[2].

وأخرجا بسنديهما إلى حارثة بن وهب رفعه: «تصدقوا؛ فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته، فلا يجد من يقبلها، يقول الرجل: لو جئتَ بها بالأمس، لقبلتُها، فأما اليوم؛ فلا حاجة لي بها»[3].

والمتتبع للأحاديث في هذا المعنى يجد أن إفاضة المال تتكرر وتتعدد، منها ما ظهر ومنها

---

(١) رجاله ثقات، عدا شيخ أبي يعلى، وثقه ابن حبان (٨/ ٤٢١)، وترجمه ابن أبي حاتم (٦/ ٥٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو في «المعجم» لأبي يعلى (ص ٢٠٨، ٢٠٩)، ولبعض ما فيه شواهد، تنظر عند ابن ماجه (٤٠٤٩)، وأحمد (٢/ ٣٣٦ و٦/ ٧٤، ٨١، ٩٠). وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٨)، «إتحاف الخيرة المهرة» (١٠/ ٣٢٥-٣٢٦ رقم ١٠٠٢١).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٤١٢)، ومسلم في كتاب الزكاة (باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها) (رقم ١٥٧) بعد (٦٠).

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٤١١)، ومسلم برقم (١٠١١).

ما سيظهر آخر الزمان، بقرائنَ لفظيةٍ مذكورةٍ في النصوص، مثل: ما أخرجه الشيخان بسنديهما إلى أبي موسى الأشعري رفعه: «ليأتينَّ على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب، ثم لا يجد أحداً يأخذها منه، ويُرى الرجلُ الواحد يتبعه أربعون امرأة يلُذْنَ به، من قلة الرجال وكثرة النساء»[١].

وما أخرجه البخاري في «صحيحه»[٢] بسنده إلى عدي بن حاتم -رضي الله عنه-، قال: كنت عند رسول الله ﷺ، فجاءه رجلان: أحدهما يشكو العيلة، والآخر يشكو قطع السبيل، فقال رسول الله ﷺ: «أما قطع السبيل؛ فإنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرجَ العيرُ إلى مكة بغير خفير، وأما العيلة؛ فإن الساعة لا تقوم حتى يطوفَ أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه».

وأخرج أحمد وغيره -والحديث صحيح- عن عدي -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال له: «هل تعلم مكان الحيرة؟» قال: قلت: قد سمعت بها ولم آتها. قال: «لتوشكن الظعينة أن تخرج منها بغير جوار، حتى تطوف بالكعبة، ولتوشكن كنوز كسرى بن هرمز أن تُفتح». قال: قلت: كسرى بن هرمز؟! قال: «كسرى بن هرمز». قال: قلت: كسرى بن هرمز؟! قال: «كسرى بن هرمز»؛ ثلاث مرات، «وليوشكن أن يبتغيَ مَنْ يقبلُ مالَه منه صدقةً؛ فلا يجد». قال: فلقد رأيت ثنتين: قد رأيت الظعينة تخرج من الحيرة بغير جوار حتى تطوف بالكعبة، وكنت في الخيل التي أغارت على المدائن، وايمُ الله؛ لتكونن الثالثة؛ إنه لحديث رسول الله ﷺ حدثنيه[٣].

وفي رواية عند أحمد[٤]: «وليُبْذَلنّ المال حتى لا يقبله أحد».

---

(١) أخرجه البخاري (١٤١٤)، ومسلم (١٠١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٩٥).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٣٧٨) وسنده حسن، والحديث صحيح له طرق عند أحمد (٤/ ٢٥٧، ٣٧٩)، وابن ماجه (٨٧)، والحاكم (٤/ ٥١٨-٥١٩)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٣٤٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ١٨٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٦٨-٦٩).

(٤) في «المسند» (٤/ ٢٥٧).

وأخرج مسلم بسنده إلى يُسَيْر بن جابر أن عبدالله بن مسعود قال...، وذكر حديثاً طويلاً في الملاحم، فيه: «إن الساعة لا تقوم حتى لا يقسم ميراث، ولا يفرح بغنيمة»[1].

وذلك إما لكثرة الأموال، أو لعدم وجدان من يحسن قسمتها، حتى كان أحمد بن عبيدالله الشهاب السجيني[2] يقول: «ما دمت بين أظهركم فأنتم آمنون من ظهور الدجال»، وهذا الحديث وارد في مقتلة بين الروم وأهل الشام يتعادّ بنو الأب من المسلمين كانوا مئة، فلا يجدون بقي منهم غير الرجل الواحد، فبأي غنيمة يفرح أو بأي ميراث يقسم.

فهذه الأحاديث وغيرها فيها تصريح بأن إفاضة المال ستكون في أكثر من وقت، وقد ظهر ذلك في زمن عمر بن عبدالعزيز[3]، وحمل بعض العلماء[4] بعض الأحاديث[5] على زمنه، ولكن في بعضها الآخر -كحديث أبي موسى[6]- فيه إشارة إلى أن الظهور سيكون في آخر الزمان.

* إفاضة المال في وقت الملاحم

والذي يهمني هنا تقرير أن إفاضة المال تكون عند الملاحم حتى لا يفرح بغنيمة، ويسبق ذلك الاقتتال على المال، ولذا ورد في رواية أبي يعلى وابن حبان السابقة من حديث أبي هريرة: «وتقيء الأرض أفلاذ كبدها من الذهب والفضة، ولا ينتفع بها بعد ذلك اليوم، يمر بها الرجل فيضربها برجله، ويقول: في هذه كان يقتتل من كان قبلنا، وأصبحت اليوم لا ينتفع بها».

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٢٢٣).

(٢) نقل مقولته السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٣٧٧)، ونعته بـ«كان فاضلاً حاسباً فرضياً خيّراً متقشفاً متواضعاً، طارحاً للتكلف». وانظر: «القناعة» للسخاوي -أيضاً- (ص ١٠٩).

(٣) وانظر: «الفتح» (٦/ ٣١٣).

(٤) كالبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٣٤٢)، وأيّده ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٣١٣).

(٥) مثل حديث عدي، ولا سيما في رواية البخاري (٣٥٩٥): «ولئن طالت بك حياة لترينَّ الرجلَ يُخرجُ ملءَ كفه من ذهب أو فضة يطلب من يقبله منه، فلا يجد أحداً يقبله منه». أفاده ابن حجر.

(٦) ومثل رواية أبي يعلى وابن حبان لحديث أبي هريرة -أيضاً-.

ففي هذه الرواية التصريح بأن الناس يزهدون فيها لعدم انتفاعهم بها، بعد اقتتال من قبلهم عليها، وهذا يؤكد أن المراد بالجبل أو الكنز هو الذهب الحقيقي.

*** ظهور معدن الذهب وحضور شرار الخلق له في أرض بني سُليم[1]**

سادساً: ويؤكد أن المراد بالذهب هو ما قررناه وليس (البترول) ما أخبر عنه النبي ﷺ من ظهور المعادن وحضور شرار الناس عندها، وهذا يلتقي مع ما نحن بصدده من حَسْرِ الفرات عن الذهب، وهذا ما وقفتُ عليه من أحاديث في ذلك:

أخرج أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٠) عن رجل من بني سُليم، عن جده أنه أتى النبي ﷺ بفضة، فقال: هذه من معدن لنا. فقال النبي ﷺ: «ستكون معادنُ يحضرها[2] شرارُ الناس».

وهذا حديث حسن بشواهده، رجاله ثقات عدا إبهام الرجل الذي من بني سُليم وجده.

قال شيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٥٠٦ رقم ١٨٨٥): «رجاله ثقات، رجال الشيخين غير الرجل؛ فإنه لم يسمّ».

وأخرج الطبراني في «المعجم الصغير» (رقم ٤٢٦) وفي «الأوسط»[3] (رقم ٣٥٥٦) -ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٤٦-٢٤٧)- عن ابن عمر، قال: أُتي النبي ﷺ بقطعة من ذهب، كانت أول صدقة جاءته من معدن. فقال: ما هذه؟ قالوا: صدقة من معدن لنا. فقال: «إنها ستكون معادن، وسيكون فيها شر خلق الله -عزَّ وجلَّ-».

---

(١) وهي الآن في المملكة العربية السعودية، وسيأتيك تعريف بها على وجه التحديد.

(٢) ضبطه أحمد الغُماري في «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية» (ص ٢٦-٢٧): «يُحَضِّرها»، قال: «هو بضم الياء وفتح الحاء، وكسر الضاد المشدّدة»، وفسرها بقوله: «أي: يهيئها للاستعمال، ويجعلها حاضرة لذلك، صالحة لما حُضِّرت له». وتابعه على هذا سعيد حوى في كتابه «الرسول ﷺ» (٢/ ١٣٥)، قال بعد أن ساق الحديث باللفظ المذكور: «ونحن نعلم أن معدن البلاد القريبة من الحجاز في عصرنا، إنما يستخرجه الأجانب بوسائلهم الكثيرة»، قال: «ولاحِظْ كلمة «يحضّرها» المشدّدة الضاد»!

قلت: والروايات الآتية للحديث تردّ هذا الضبط، وتَرِد على المعنى المذكور بالحطّ.

(٣) لم يعزه في «كنز العمال» (١١/ ١٧١ رقم ٣١٠٨٢) إلا لـ«الأوسط» للطبراني.

قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٧٨): «رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح».

وقال شيخنا الألباني: «رجاله ثقات».

وأخرج أبو يعلى في «المسند» (١١/ ٣٠٥ رقم ٦٤٢١) عن أبي هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يظهر معدن في أرض بني سُليم يقال له فِرعَوْنُ أو فِرعَان[1] -وذلك بلسان أبي الجهم قريبٌ من السواء-، يخرج إليه شرار الناس، أو يحشر إليه شرار الناس».

وإسناده رجاله ثقات؛ إلا أبا الجهم عاصم بن رؤبة، ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٨٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٢)، ولم يوردا فيه جرحاً ولا تعديلاً[2].

وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٢/ ١٤١ رقم ١٥٠٩) عن أبي هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تظهر معادن كثيرة، لا يسكنها إلا أراذل الناس».

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٣١): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه من لم أعرفه».

---

(١) كان أخونا الشيخ السلفي الفلسطيني ثم الكويتي أبو يوسف عبدالرحمن بن عبدالصمد (ت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) يقول عند ذكره لهذا الحديث: «سمعتُ بأُذني في (إذاعة لندن) أن رجلاً اسمه (فرعون ابن رشاد) حضر إلى السعودية، واكتشف كنزاً، وقدر هذا الكنز بأرقام خيالية من الأموال»!! سمعته من غير واحد ممن سمعه منه، ثم وجدته منقولاً عنه في «العقلانيون مشكلتهم مع أحاديث الفتن» (ص ٦٧).

(٢) لم يعرفه شيخنا في «الصحيحة» (١٨٨٥)، وقال: «لم أعرفه، وفي طبقته سليمان بن الجهم بن أبي الجهم الأنصاري الحارثي أبو الجهم الجوزجاني، مولى البراء بن عازب، روى عنه وعن أبي مسعود البدري، وعن أبي زيد صاحب أبي هريرة، وهو ثقة، فلعله هو، ويشكل عليه أنهم لم يذكروا له رواية عن أبي هريرة، وإنما عن أبي زيد صاحب أبي هريرة، كما رأيت، مع أن في هذا الإسناد أنه هو نفسه كان من أصحاب أبي هريرة، فالله أعلم».

ولم يورد في التخريج ما سنذكره بعد هذا، وقال: «وجملة القول: أن الحديث صحيح بشاهديه المذكورين». وانظر: «الضعيفة» (٦١٤١).

وورد عن عبدالله بن عمرو قوله، وفيه التصريح بالحسر عن الذهب، وأنه يقع ذلك بعد قدوم واحتلال شرار الناس له، يتبعه الخسف بهم.

أخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١٦٩٤) والحاكم في «مستدركه»[١] (٤/ ٤٥٨) -وصححه ووافقه الذهبي في «التلخيص»- عن عبدالله بن عمرو قال:

«تخرج معادن مختلفة، معدن منها قريب من الحجاز، يأتيه من شرار الناس، يقال له (فرعون)، فبينما هم يعملون فيه إذ حسر عن الذهب، فأعجبهم معتمله، إذ خُسف به وبهم».

وإسناده جيد.

و(فُرعان) -وقع تسميته عند نعيم بن حماد: (فرعون ذهب)-، اسم مكان: «من (الفرع)[٢]، وهو من كل شيء أعلاه: وهو جبل من ذي خُشب يتبدّى إليه الناس». كذا في «معجم البلدان» (٤/ ٢٥٢).

وقال البكري: «فُرْعان -بضم أوله، وإسكان ثانيه، على وزن (فُعْلان)-: جبل بين المدينة وذي خُشُب»[٣].

وذكر الهمداني في «صفة جزيرة العرب» (ص ٢٩٧) أن (فُرعان) من المنازل الحجازية

---

(١) لم يعزه في «إتحاف المهرة» (٩/ ٦٦١ رقم ١٢١٤٥) إلا له!

(٢) في «معجم ما استعجم» (٣/ ١٠٢٠): «الفرع موضع بين الكوفة والبصرة»، ومثله في «معجم البلدان» (٤/ ٢٥٣)، وفي المدينة مكان يسمى (الفرع). انظر عنه: «أسماء جبال تهامة» (ص ١٨) للسلمي، و«تحقيق النصرة» (١٦٣).

وفي رسالة «وصف المدينة» (ص ٨) لعلي بن موسى: «وأما الجهة الغربية ففيها طريق (الغاير) وطريق (الفرع)، فـ(الغاير) و(الفرع) يجتمعان في بئر الماشي عن المدينة عشرة ساعات بمشي الجمال، وست ساعات بمشي الركاب والخيل».

(٣) «معجم ما استعجم» (٣/ ١٠٢١): «والخشب: وادٍ على ليلة من المدينة، له ذكر في الحديث والمغازي». قاله الفيروز آبادي في «المغانم المطابة» (٣/ ٧٧٨)، وأفاد الشيخ حمد الجاسر أن حول الوادي جبال تدعى (أبا خشب) على يمين المسافر بعد جبل أحد، وفي «المعالم المثيرة»: «على مسافة ٣٥ كم من المدينة على ضفة وادي الحمض الشرقية».

التي تَصلَ طريقَ الكوفة.

ولعل صوابها (قُران)، فقد قال الزهري: «بعث رسول الله قبل أرض بني سُليم، وهو يومئذ ببئر معونة بجُرُف أبلى، بين الأرحضيّة وقُران، كذا ضبطه أبو نعيم. قاله الفيروز آبادي في «المغانم المطابة» (١/ ٥٨٣). و(قُران) بالقاف المضمومة، قاله ياقوت في «معجم البلدان» (٣١٨/٤)، وأفاد أنها بين مكة والمدينة بلصق أبلى، بينما ذكر في حرف الفاء (٤/ ٢٤٥): (فَران)، قال: «ماء لبني سليم، يقال له: معدّ فران، به ناس كثيرة». وقال الفيروز آبادي في «المغانم المطابة» (٣/ ١٠٩٦): «معدن بني سُليم -بضم السين- من أعمال المدينة، ويقال عنه: معدن فران، على طريق نجد».

وذكرت في بعض طرق الحديث السابقة كذلك؛ إذ فيها (ديار سُلَيم)، وهي الديار التي تواجهك عندما تمضي من المدينة مُصْعِداً إلى مكة، فتميل إلى وادٍ يقال له: عُرَيفِطَان معن، ليس به ماء ولا مرعى، وحذاؤه جبال يقال لها: أُبلى، فيها مياهٌ؛ منها: بئر معونة، وذو ساعدة، وذو جماجم، أو حماحم، والوسباء، وهي قنان متّصلة بعضها ببعض[1].

وبالقرب من (الفُرع) قَلَهى وذي رولان[2]، وهي اليوم من الشمال على الطريق من المهد إلى المدينة[3].

وهي الآن ضمن (محافظة مهد الذهب)[4].

وكان في هذه الديار -على حد تعبير الحربي في «المناسك» (ص ٣٣٠)-: «ذهب كثير،

---

(١) قاله عرّام في رسالته «أسماء جبال تهامة وسكّانها، وما فيها من القرى، وما ينبت عليها من الأشجار، وما فيها من المياه» (٢/ ٤٢٨-٤٢٩ - ضمن «نوادر المخطوطات»)، وعنه الفيروزآبادي في «المغانم المطابة» (٢/ ٥٨٢).

(٢) انظر: «تاريخ المدينة» لابن شبة (٢٦٥، ٣٥٠، ٧٦٥)، و«المغانم المطابة» (٣/ ١٠٥٠)، «تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً» (ص ٢٤٩).

(٣) «المعالم الأثيرة» (ص ١٢٥).

(٤) ألف الأستاذ علي أحمد أبو عودة «المعجم الجغرافي لمحافظة مهد الذهب»، وهو مطبوع.

يستخرج في قديم الدهر، ويحفر عليه في جبل يمنة الطريق للمصعد، فعظمت فيه المؤونة، وقال: «زعم ابن أبي سعد أنهم كانوا إذا استخرجوه جاءتهم الحريش وجعدة وقشير وأخذوه منهم، وغلبوهم عليه»، وقال: «وتراب البلد مخلوط بالذهب، والذي حملهم على تركه أنّ المؤونة أكثر مما يخرج منه»[١].

وبقيت هذه المعادن ظاهرة، يحضرها خيار الناس فيما مضى، فكانت لبلال وبنيه من بعده، ثم باعها بنو بلال عمر بن عبدالعزيز[٢]، ويذكر الطبري[٣] أن الأمويين عيّنوا على معدن بني سليم عاملاً هو (كثير بن عبدالله)، وذلك في عام ١٢٨هـ - ٧٤٥م.

وما أخبر عنه ﷺ سيكون آخر الزمان، بضميمة ما في أثر عبدالله بن عمرو، وفيه وقوع الخسف بهم، وهذا مما لم يسمع إلى الآن، وبقرينة حضور شرار الناس لهذه المعادن، وبأمارة قوله في حديث أبي هريرة: «يحشر إليه شرار الناس».

قال شيخنا الألباني -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٥٠٧): «(المعادن): المواضع التي تستخرج منها جواهر الأرض؛ كالذهب والفضة، والنحاس وغير ذلك، واحدها معدن. كذا في «النهاية».

قلت (الألباني): ومما لا شك فيه: أن شرار الناس إنما هم الكفار، فهو يشير إلى ما ابتلي به المسلمون اليوم من جلبهم للأوروبيين والأمريكان إلى بلادهم العربية لاستخراج معادنها وخيراتها، والله المستعان».

قال أبو عبيدة: في الحديث: «يحضرها شرار الخلق»، وفيه معنىً زائد عن استجلاب المسلمين لهم، وسيظهر أثر ذلك أظهر وأجلى بمرور الزمن، مع استحكام غربة الدين، ولا قوة إلا بالله.

---

(١) انظر: «المعجم الجغرافي لمحافظة مهد الذهب» (ص ٤٨٩).

(٢) انظر: «فتوح البلدان» (ص ٢٧) للبلاذري.

(٣) في «تاريخه» (٧/ ٣٤٨).

ومن المفيد: التركيز هنا على التوجيه الأخير، وأن الكنز هذا ليس له صلة ظاهرة بانحسار الفرات، وهو حَدَث مستقل برأسه، قد يسبق الانحسار، ويحضره شرار الخلق، سواء كانوا من الأوربيين أو الأمريكان أو غيرهم، وهم -كما وردت صفاتهم في الأحاديث-: «أراذل الناس»، و: «شر خلق الله»، و: «شرار الناس»، وهؤلاء يخرجون إليه، أو يحشرون هناك، والمنطقة التي تقع فيها هذه الأحداث، هي اليوم -كما اتضح لنا- في البلاد السعودية، وبالقرب من المدينة النبوية -حرسها الله من الأشرار، وعمّرها بالأمن والإيمان، وزاد القائمين عليها توفيقاً وخيراً، وجمعنا مع أحبابنا فيها على أحسن حال، وأهدأ بال-، وقد حدَّد العلاّمة حمد الجاسر[1] مواقع قبيلة (بني سليم قديماً وحديثاً)، والذي يهمّنا منها: بيان موقعهم في زمن النبوة، قال -رحمه الله تعالى-: «ولقد كانت قبيلة سُليم عند ظهور الإسلام تنتشر في البلاد التي عُرِفت بها منذ تدوين تاريخ القبائل، وهي الأودية المنحدرة من سفوح جبال الحجاز وحرارة الشرقية المتصلة بعالية نجد، ممتدة من المدينة نحو الجنوب إلى سهول صحراء رَكبة، بما في ذلك الحرة المعروفة بحرة بني سُلَيم (حرة رُهَاط الآن)، ومنساحة شرقاً إلى ما يقرب من قرية الرَّبَذَة التي أُضيف إليها الحمى، وخربت في عهد القرامطة سنة ٣١٧، ومن أشهر مواطنها معدن بني سليم والسوارقية وصفينة، والدفينة وغيرها».

سابعاً: خلاصة ما مضى: إن انكشاف نهر الفرات وانحساره عن جبل من ذهب آية من الآيات التي تسبق ظهور المهدي، ويتبع ذلك اقتتال الناس عليه، فيقتل من كل مئة تسعة وتسعون، وهذه العلامة لم تظهر بعد، ومُخطِئٌ من حملها على ظهور (البترول)!

---

(١) في مقالة له بعنوان: «بنو سليم قديماً وحديثاً» المنشورة في مجلة «العرب»، عدد (٥، ٦)، السنة (٢٤)، ذو القعدة والحجة ١٤٠٩هـ حزيران، تموز ١٩٨٩م (ص ٣٩٢-٣٩٥)، وللأستاذ عبدالقدوس الأنصاري -رحمه الله- كتاب مطبوع في (٥٣٦) صفحة، ونشر سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م عن دار العلم للملايين بعنوان «بنو سليم عرض لشريط تاريخي عن امتداد الإسلام والعروبة في مهدها إلى العالم»، وللأستاذ العلامة حمد الجاسر ملاحظات كثيرة حول هذا الكتاب نشرت في مجلة «العرب» لسنتيها الثامنة والتاسعة اللتين صدرتا اعتباراً من سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م فما بعدها، وفيها توسع كثير عن مواطن (بني سليم) في الكلام عن (القطائع النبوية)، فلتراجع؛ فإنها مهمة.

ثامناً: قوله: «فمن حضره[١] فلا يأخذ منه شيئاً» حمل على معانٍ متعددة؛ منها:

أولاً: إنما نهى عن الأخذ منه؛ لأنه للمسلمين؛ فلا يؤخذ إلا بحقه. قاله ابن التين[٢].

ثانياً: من أخذه، وكثر المال ندم؛ لأخذه ما لا ينفعه، وإذا ظهر جبل من ذهب كَسَدَ الذهبُ، ولم يُرَدْ[٣].

ثالثاً: لأنه ليس مُلكاً لأحد، وليس بمعدن (!!) ولا ركاز، فحقُّه أن يكون في بيت المال، ولأنه لا يوصل إليه إلا بقتل النفوس، فيحرم الإقدامُ على أخذه. قاله أبو العباس القرطبي[٤].

رابعاً: يحتمل أن يكون (فلا يأخذ) نفياً، ويؤيده رواية: «فلا يأخذون منه شيئاً»[٥].

خامساً: إنما نهى عن الأخذ منه؛ لأنه مال مغضوب عليه، كمال قارون، فيحرم الانتفاع به[٦].

يحتمل أن يكون ذلك لتقارب الأمرين، وظهور أشراطه، فإن الركون إلى الدنيا والاحتشاد لها، مع ذلك جهل واغترار. ويحتمل أن يكون لأنه مجرى المعدن، فإذا أخذه، ثم لم يجد من يخرج حق الله -تعالى- إليه، لم يوفق بالبركة من الله -تعالى- فيه، فكان الانقباض عنه أولى. قاله الحليمي[٧].

سادساً: الذي عليه جماهير الشراح: «إنما نهى عن أخذه؛ لأن أخذه شركة في الفتنة،

---

(١) والغائب أولى.

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٨١)، «عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٣).

(٣) «فتح الباري» (١٣/ ٨١).

(٤) في «المفهم» (٧/ ٢٢٩).

(٥) «مرقاة المفاتيح» (٥/ ١٧٣).

(٦) «مجمع بحار الأنوار» (١/ ٥١٢).

(٧) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٤٣٠)، ونقله عنه البجمعوي في «درجات مرقاة الصعود» (١٨٥).

لأنه يقع فيه اقتتال»[1]، وعبر الشراح عن هذا المعنى بعبارات مختلفة، فقال جلهم: «والذي يظهر أن النهي عن أخذه [لما ينشأ عن أخذه] من الفتنة والقتال عليه»[2]. وقال صاحب «المرقاة»[3]: «فلا يأخذ -بصيغة النهي- منه شيئاً»؛ أي: لما يترتب على الأخذ منه من المقاتلة الكثيرة، والمنازعة الكبيرة». وقال العيني[4] وتبعه صاحب «مجمع بحار الأنوار»[5]: «فلا تأخذ منه شيئاً؛ لأنه مستعقب للبليات، وهو آية من آيات الله». وقال ابن علان[6]: «وذلك لأنه لا يصل إليه أحد إلا بعد التقاتل المذكور في الحديث، فلا يصل إليه حتى يقتل عدداً، وقد يقتل هو، وإذا لم يتوجه إليه وامتثل النهي سلم في نفسه، وسلم منه غيره».

قلت: هذا المعنى هو الصحيح، على أن (لا) للنهي، لا للنفي، وقد جاء في رواية: «فلا تقربنه». والنهي إنما جاء خشية الفتنة في طلب الدنيا، وحدوث القتال، وسفك الدماء، فقد حذر ﷺ كل من حضَرَ انْحِسارَ نهر الفرات، أو بلغه ذلك، أن لا يغتر بذلك، ولا يأخذ من هذا الحطام شيئاً.

وهذا المعنى هو الذي فهمه تابعي الحديث أبو صالح ذكوان السمان، إذ قال على إثر روايته له: «يا بني! إنْ أدركته، فلا تكونن ممن يقاتل عليه»، وفي رواية: «إن رأيته، فلا تقربنَّه».

وفي حديث أُبيّ: «فإذا سمع به الناس، ساروا إليه، فيقول مَنْ عندَه: لئن تركنا الناس يأخذون منه، ليُذهَبَنّ به كلُّه، فيقتتلون عليه».

---

(١) «بذل المجهود» (١٧/ ٢٣٤).

(٢) «فتح الباري (١٣/ ٨١)، «عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٣)، «إرشاد الساري» (١٠/ ٢٠٤)، «تحفة الأحوذي» (٧/ ٢٩١) -وسقط منه ما بين المعقوفتين-، «عون المعبود» (١١/ ٤٣٧)، «تكملة فتح الملهم» (٦/ ٢٨٩)، «عون الباري» (٦/ ٤٢٠).

(٣) (٥/ ١٧٣).

(٤) في «عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٣).

(٥) (١/ ٥١٢).

(٦) «دليل الفالحين» (٤/ ٦٦٠).

فلا حاجة إلى التكلف بعد ما ثبت في الحديث نفسه أن الكنز يبعث القتال والفتنة بين المسلمين، والذي يؤكّد ذلك ما ورد في آخر حديث أبي هريرة: «ويقول كل رجل منهم: لَعَلِّي أكون أنا الذي أنجو»؛ يعني: أنه يقتحم القتال مع ما يرى من شدته؛ لأنه يرجو أن يكون هو الناجي، فيفوز بالكنز دون غيره.

«وفيه كناية؛ لأن الأصل أن يقال: أنا الذي أفوز به، فعدل إلى (أنجو)؛ لأنه إذا نجا من القتل يفوز بالمال وملكه»[١]؛ «أي: يرجو كل واحد منهم أن يكون هو الناجي، فيقتل الباقي في الحال؛ رجاء أن ينجو في المآل، فيأخذ المال، وهذا من سوء الآمال، وتضييع الأعمال»[٢].

أما زعم من قال: إن المنع من الأخذ؛ لأنه لا ينفع، وإذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب، فهو منقوض من وجوه؛ هي:

أولاً: هذا تأويل يخالف النص الذي فيه التصريح بالاقتتال.

ثانياً: نعم؛ يقع زهد بعد ذلك في المال بسبب فيضانه، وشعور الناس بقرب قيام الساعة، ويصرح بعضهم -كما عند ابن حبان[٣]- وهو مار بالذهب والفضة، ولا ينتفع بها آنذاك، فيضربها برجله، ويقول: في هذه كان يقتتل من كان قبلنا، وأصبحت اليوم لا ينتفع بها.

فالقول السابق حق، ولكنه وضع قبل وقته، يؤكده:

---

(١) «شرح الطيبي على المشكاة» (١٠/ ٩٤)، «إرشاد الساري» (١٠/ ٢٠٤)، «مرقاة المفاتيح» (٥/ ١٧٣)، «عون الباري» (٦/ ٤٢٠).

وقال ابن علان في «دليل الفالحين» (٤/ ٦٦٠): «لعلي أن أكون أنا أنجو: فيه حمل (لعل) على (عسى) أختها في معنى التوقع والإشفاق، وفي الكلام مضاف مقدَّر، إما في المحكوم عليه؛ أي: لعل شأني كوني أنجو. أو في المحكوم؛ أي: لعلي ذا كون نجاة. ويصح أن لا يقدّر شيء، ويكون من حمل المصدر على اسم العين؛ نحو: (زيد عدل) مبالغة».

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٥/ ١٧٣).

(٣) في «صحيحه» (١٥/ ٢٦٦-٢٦٧ رقم ٦٨٥٣ - «الإحسان»).

ثالثاً: يتم ما زعم من الكساد أن لو اقتسمه الناس بينهم بالسّويّة، ووسعهم كلهم، فاستغنوا أجمعين، فحينئذٍ تبطل الرغبة فيه، وأما إذا حواه قوم دون قوم، فحِرص من لم يحصل له منه شيء باقٍ على حاله[1].

وأخيراً... هنالك إشارات لظهور المعادن والكنوز في أخبار الملاحم آخر الزمان وردت في بعض الآثار؛ مثل:

ما أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٤٢١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (رقم ٢١٥٥) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «الفتن» (٥/ ١١١٣-١١١٤ رقم ٥٩٧)- عن عبدالله بن عمرو، قال: «يجيش[2] الروم فيُخرجون أهلَ الشام من منازلهم فيستغيثون بكم؛ فتغيثوهم، فلا يتخلف عنهم مؤمن، فيقتتلون فيقتلون، فيكون بينهم قتل كثير، ثم يهزمونهم إلى أسطوانة إني لأعلم مكانها عليهم عندها الدنانير، فيكتالونها بالتراس[3]، فيتلقاهم الصريخ بأن الدجال يحوش[4] ذراريكم؛ فيلقون ما في أيديهم، ثم يؤبون».

وفي بعض ألفاظه: «يجيش الروم، فيستمد أهل الشام ويستغيثون، فلا يتخلف عنهم مؤمن. قال: فيهزمون الروم، حتى ينتهوا بهم إلى أسطوانة، قد عرفت مكانها، فبينا هم عندها إذ جاءهم الصريخ: إن الدجال قد خلفكم في عيالكم، فيرفضون ما في أيديهم، ويقبلون نحوه».

ثم وجدته عند أبي عمرو الداني في «الفتن» (٥/ ١١٦١) بلفظ: «فيستمد أهل الإسلام، ... إلى أسطوانة قد عرفوا مكانها...». وهذا اللفظ أضبط وأصوب، والله أعلم.

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٨١)، «عون الباري» (٦/ ٤٢١).

(٢) أي: جمع الجيوش. انظر: «اللسان» (٦/ ٣٢).

(٣) جمع (ترس)؛ وهو: ما يتوقى به. انظر: «اللسان» (٦/ ٣٢).

(٤) كذا في مطبوع «معجم ابن الأعرابي»، وفي مطبوع «الفتن»: «يحوس» بالسين المهملة، وأصل (الحوس): شدة الاختلاط ومداركة الضرب، وكل موضع خالطته ووطئته فقد حسته وجسته، ومنه حديث الدجال: «وأنه يحوس ذراريهم». قاله ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٤٦٠).

وعزاه السلمي في «عقد الدرر» (ص ٢٨٣/ رقم ٣٣٤) بنحوه إلى أبي الحسن بن المنادي. وإسناده حسن[١].

فالظاهر في هذا الخبر أن هذه (الأسطوانة) غير (الكنز أو الجبل أو الجزيرة من الذهب) الذي يحسر عنه فرات، ولكن يستفاد منه أن الأرض تبقى تقيء خيراتها، وتبتدأ الملاحم عند الفرات، ثم تنتقل إلى الشام في المنطقة القريبة منه[٢]، ثم تتحول إلى الشام، وخطاب ابن عمرو لأهل العراق[٣]: «فيستغيثون بكم، فلا يتخلَّفُ عنهم مؤمن»، ويكون هذا قُبَيل الدجال، كما وقع التصريح به في الخبر.

وأخيراً.. من التعجّل والتكلُّف والتعسُّف: إسقاط[٤] ما حدث على أرض العراق، من احتلال أمريكا وحلفائها على هذا الحديث، والزعم بأن ذلك إنما كان من أجل هذا الذهب! والذي دعاني لهذا ما قرأته في جريدة «المدينة»[٥] تحت عنوان (نظرات: فرات من ذهب)، قال صاحبه في أوله ما نصُّه: «قصة سخيفة يرويها الغرب لأكثر من ألف مليون مسلم فيصدقونها! تلك هي قصة دخول جيوش أمريكا وبريطانيا أرض العراق لإخلائه من أسلحة الدمار الشامل! والأسخف منها أن منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر عالمية (أي: ليست غربية) تؤمن بنفس القصة وتعززها في العالم! أما الحقيقة وراءَ تحرُّكِ هذه الجيوش الجرارة نحو المنطقة، فقد أخبرنا رسول الله ﷺ كما جاء في «الصحيحين» أن نهر الفرات سينحسر عن جبل من ذهب، وأنه سيتكالب عليه عدد مهول من الناس، كلٌّ يريد الفوز به،

---

(١) قد يقال: اشتهر عن ابن عمرو الرواية عن أهل الكتاب بسبب الزاملتين اللتين عثر عليهما يوم اليرموك. قلنا: نعم؛ ولكن يوجد لأصل هذا الخبر شواهد في أحاديث مرفوعة.

(٢) كما في خبر كعب المتقدم.

(٣) يعرف ذلك من جملة آثار تقدمت.

(٤) لنا دراسة مفردة عن تأصيل لقواعد الإسقاط، وبيان المحذور الذي فيه، مع أمثلة للخائضين العابثين من المعاصرين.

(٥) العدد (١٤٥٠٢)، السنة الثامنة والستون، يوم الإثنين، ٣ ذو القعدة، سنة ١٤٢٣هـ - الموافق ٦ يناير ٢٠٠٢م، (ص ٢٠).

لتصبح أمته أغنى أمة. وهو ذهب يكفي لنشل أمريكا وأعوانها الغربيين من مأزق تكاليف الإمبراطورية المسلحة العظمى، التي يقودونها للسيطرة على العالم، إلا أنهم سيخيبون في الحصول على هذه الثروة من شدة القتل والخراب الذي سيحدث في الموقع، حيث أخبر النبي ﷺ أنه يقتل من كل مئة منهم تسعة وتسعون؛ أي: لن يبقى أحد إلا شرذمة تهرب بجلدها خوف الفناء، وإن كنا لنفرح بخيبة سعي أمريكا فيما تريد؛ إلا أننا سنحزن حزناً طويلاً لكثرة قتلى المسلمين في هذه الحوادث، ودمار المنقطة، وخراب بيوت من حولهم، إذ سيستميت العراقيون كذلك في الحصول على جبل الذهب ومنع الآخرين منه»!

قلت: الحادثة[1] حق، والزعم المذكور لا دليل عليه، وتسييسُ (الأحاديث) وإسقاطُها على (الأحداث) ليس من سبيل الموفّقين، والواجب على من يقوم بذلك أن يفقه الأحكام الكلية، ويتصور الوقائع، وينتظر تحققها، وأن يسلك سبيل المحققين من العلماء، مراعياً الضوابط الشرعية، والمصالح الضرورية[2].

فصل

في الفوائد المستنبطة من حديث: «منعت العراق...»

استنبط العلماء من هذا الحديث فوائدَ متعددةً في أبوابٍ شتّى من أبواب العلم، ومن الطريف؛ أن بعض أهل العلم استدل به على ترجيح أحد قولين في المسألة، واحتج به آخرون على القول المرجوح في المسألة عينها[3]، وهذا مسرد عام للفوائد المستنبطة منه، وبالله -تعالى- التوفيق:

أولاً: قال يحيى بن آدم وغيره من أهل العلم: هذا من دلائل النبوة؛ حيث أخبر عما

---

(١) أي: حسر الفرات عن جبل من ذهب.

(٢) انظر -أيضاً-: (مسك الختام) بعنوان: (حقائق واجبة الحضور) لمجلتنا «الأصالة» (عدد ٤٣)، ١٥/ جمادى الآخرة، سنة ١٤٢٤هـ (ص ٨٣-٨٤).

(٣) انظر: الفائدة (رقم ١٢).

ضربه عمر على أرض العراق من الدراهم والقُفزان، وعما ضرب من الخراج بالشام ومصر قبل وجود ذلك -صلوات الله وسلامه عليه[1]-.

قال الشيخ مقبل بن هادي -رحمه الله تعالى- في آخر «الصحيح المسند من دلائل النبوة» (ص ٤٢٤): «فيه علامتان من علامات النبوة:

الأولى: إن هذه البلدان سيفتحها المسلمون[2].

الثانية: إن أهلها سيؤدون خراجاً للمسلمين ثم يمنعونه».

وقال المباركفوري في «منية المنعم» (٤/ ٣٥١): «وفي هذا الحديث ثلاثة أخبار عظيمة:

الأول: أنّ العراق والشام ومصر تفتح للمسلمين، وتدخل تحت حكمهم وطاعتهم، وتؤدي إليهم صدقاتها وجزيتها.

الثاني: أنّ كلاً من هذه البلاد تستقلّ، فتمنع أداء مالها إلى غير أهلها من المسلمين، وذلك إما بانقطاعها عن مركز خلافة المسلمين، أو بانقطاع الخلافة نفسها.

الثالث: أنّ العرب يعودون إلى ما كانوا عليه قبل الإسلام أو في بدايته حيث كانوا مشتتين، لم تكن تأتيهم خيرات البلاد، وقد حصل كلٌّ من ذلك».

ثانياً: فيه صحة ما جاء في الأحاديث من توقيته ﷺ لأهل المدينة ذا الحُلَيفة، ولأهل

---

(١) هذه عبارة ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٢٠٣)، وقال الحميدي في «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص ٣٦٣): «وفي إعلامه به قبل وقوعه دليل من دلائل نبوته».

وانظر: «الخراج» ليحيى (ص ٦٧-٦٨)، «شرح السنة» للبغوي (١١/ ١٧٨)، «فتح الباري» (٦/ ٢٨٠)، «درجات مرقاة الصعود» (ص ١٢٨)، «معالم السنن» (٤/ ٢٤٨)، «نيل الأوطار» (٨/ ١٦٤)، «بذل المجهود» (١٣/ ٣٧٥)، ولهذا المعنى أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣٢٩).

وانظر: التعليق على «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٢٠).

(٢) ولذا أورده السيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/ ١١١) تحت (باب إخباره ﷺ بفتح مصر وما سيحدث فيها)، وانظر منه (٢/ ١٥١): (باب إخباره ﷺ بالبصرة والكوفة)، و(باب إخباره ﷺ ببناء بغداد).

الشام الجُحفَة، ولأهل اليمن يلملم، وهو في المتفق عليه[١]، وما في «صحيح مسلم»[٢] عن جابر: «ولأهل العراق ذات عرق». فهذا من دلائل النبوة؛ حيث أخبر عما وقع من حجّ أهل الشام واليمن والعراق -صلوات الله وسلامه عليه[٣]-، وفيه ردٌّ على المعترض على هذا التوقيت بقوله: لم تكنِ العراقُ على عهد رسول الله ﷺ ذات إسلام[٤].

ثالثاً: تسمية النبي ﷺ مكيال كلِّ قوم باسمه المعروف عندهم دليل على أنه كان يعرِفُ كلامَ الناس، وإنْ بعدت أقطارهم، واختلفت عباراتهم، وقد ثبت أنه كان يخاطب كلَّ قوم بلغتهم في غير موضع[٥].

رابعاً: فيه بيان لبعض أحكام الأرضين المغنومة، إذ إنّ النبي ﷺ قد علم بأن الصحابة يضعون الخراج على الأرض، ولم يرشدهم إلى خلاف ذلك، بل قرره، وحكاه لهم[٦].

قال ابن المنذر: «وكل أرض افتتحت عَنْوة؛ فسبيلها إذا تركها أهلها لمن بعدهم، أو تركها الإمام على ما يجوز أن يتركها لمن بعدهم، كسبيل أرض السواد، وذلك كالأغلب من أرض مصر وكثير من أراضي الشام، أن للإمام أن يضع عليها الخراج، ويقبض ذلك ويصرفه في مصالح المسلمين وبينهم»[٧].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (الأرقام ١٥٢٤، ١٥٢٦، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٨٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (١١٨١) من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٨٣) بعد (١٨) من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-.

(٣) «البداية والنهاية» (٦/ ٢٠٣).

(٤) انظر: «الاستذكار» (١١/ ٧٨) و«التمهيد» (١٥/ ١٤١) كلاهما لابن عبدالبر.

(٥) «المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم» (٧/ ٢٣٠). ومن المفيد تتبع الإجمال الوارد في هذه الفائدة في جزء مفرد، والله الموفق.

(٦) «نيل الأوطار» (٨/ ١٦٤).

(٧) «الأوسط» (١١/ ٤٤-٤٥)، وطوّل شيخ الإسلام النفَس في منع بيع هذه الأرض، وأنها مختصة بالمسلمين، وقرر جواز المعاوضات عليها، سواء أخذها ذمي من الذمي الأول بالخراج، وعاوضه في ذلك عوضاً، أو أخذها المسلم من ذمي، وقال بعد كلام: «ولهذا جوّز أحمد إصداق الأرض الخراجية».

انظر: «جامع المسائل» (المجموعة الرابعة) (ص ٣٧٠)، وذكر فيه حديثنا هذا.

خامساً: دلَّ الحديث على أن الأرض المفتوحة تكون للغانمين؛ لأن ما ملكه الغانمون، يكون فيه القفيز والدرهم[١]، وهذه مسألة مهمة، وأكثر ما تظهر ثمرتها في هذه الصورة:

سادساً: ما حازه أهل الحرب من أموال المسلمين على وجه الإغارة، فإذا أسلم مَنْ هو في يده، كان ملكاً له، ولم يكن لمالكه الأول من المسلمين اعتراض عليه فيه، وهذا مذهب المالكية[٢] والحنفية[٣].

وقال الشافعية[٤] والحنابلة[٥]: هو باقٍ على مِلك المسلم، وله أخذه منه بغير عوض، ولنا كلمة مهمة في تحرير المسألة في تعليقنا على «تحرير القواعد» لابن رجب (٣/ ٤١٢-٤١٤)، فلتنظر؛ فإنها مهمة.

سابعاً: في هذا الحديث ردٌّ على من ضعّف أحاديث توقيت النبي ﷺ لأهل العراق (ذات عرق)، وقال: إن العراق لم تكن فُتِحَت يومئذٍ! وجواب هذا الاعتراض: «أن ذلك صَدَر منه ﷺ مصدَرَ التعليم لأمّةِ الإسلام إلى يوم القيامة، فليس من الضروري أن تكون

---

(١) «مختصر اختلاف العلماء» (٣/ ٤٩٥)، «أحكام القرآن» (٥/ ٣٢٠) للجصاص.

(٢) انظر: «المدونة» (١/ ٣٧٨-٣٧٩)، «التفريع» (١/ ٣٥٨)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٤/ ٤٢١ رقم ١٧٤١ - بتحقيقي)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (١/ ٦٠٨)، «أسهل المدارك» (٢/ ١٤)، «قوانين الأحكام» (١٧١)، «بداية المجتهد» (١/ ٣٩٨)، «الذخيرة» (٣/ ٤٤١)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/ ٤٧٤).

(٣) انظر: «السير الكبير» (٤/ ١٢٩٧)، «القدوري» (١١٤)، «تحفة الفقهاء» (٣/ ٥٢٣)، «بدائع الصنائع» (٩/ ٤٣٥٦)، «البناية» (٥/ ٧٥٣)، «فتح القدير» (٦/ ٣)، «الاختيار» (٤/ ١٣٣)، «تبيين الحقائق» (٣/ ٢٦٠)، «البحر الرائق» (٥/ ١٠٢)، «رؤوس المسائل» (٣٦٠).

(٤) انظر: «مختصر المزني» (٢٧٣)، «المهذب» (٢/ ٢٤٣)، «المجموع» (٢١/ ٢١٨)، «حلية العلماء» (٧/ ٦٦١)، «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٥)، «مختصر الخلافيات» (٥/ ٥١ رقم ٣١٧).

(٥) انظر: «مسائل أحمد» (٢٤٣) لأبي داود، «المغني» (١٣/ ١١٧، ١٢١)، «الإنصاف» (٤/ ١٥٩)، «تنقيح التحقيق» (٣/ ٣٤٢)، «منتهى الإرادات» (١/ ٦٣٨-٦٤٠)، «تقرير القواعد» (٣/ ٤١٢، ٤١٤ - بتحقيقي)، «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٢٠).

العراق قد فتحت يومئذٍ، فهي في هذا كبلاد الشام سواء، فلم تكن قد فتحت -أيضاً- كما هو معلوم، ولذلك قال الحافظ ابن عبدالبر[1]: «هذه غفلة من قائل هذا القول؛ لأنه -عليه السلام- هو الذي وقَّتَ لأهل العراق ذاتَ عرق، كما وقت لأهل الشام الجحفة، والشام يومئذٍ دار كفر كالعراق، فوقت المواقيت لأهل النواحي؛ لأنه علم أن الله سيفتح على أمته الشام والعراق وغيرهما، ولم يفتح الشام والعراق إلا على عهد عمر بلا خلاف، وقد قال -عليه السلام-: «منعت العراق درهمها وقفيزها...». الحديث معناه عند أهل العلم: ستمنع».

ونقله ابن التركماني في «الجوهر» (٥/ ٢٨-٢٩)». قاله شيخنا الألباني في «حجة النبي ﷺ» (ص ٤٨).

ثامناً: قد يقال: ثبت في «صحيح البخاري»[2] أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- هو الذي وقت ذات عرق لأهل العراق، وهذا ينافي ما تقدم، فالجواب:

يمكن أن يكون ذلك من جملة (الموافقات) التي وافق عمر الشرع فيها[3]، ولم يذكر هذا السيوطي في رسالته «قطف الثمر»[4]، فلتستدرك عليه.

---

(١) كلامه في «التمهيد» (١٥/ ١٤١)، و«الاستذكار» (١١/ ٧٨)، ونحوه عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٢٠)، وسبق نقل كلامهم بطوله.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الحج (باب ذات عِرق لأهل العراق) (رقم ١٥٣١).

(٣) اعتنى بها عنايةً قوية: ابن عساكر في ترجمة (عمر) من «تاريخ دمشق»، وأفردها بالتصنيف جماعة؛ منهم: العمادي في «الدر المستطاب»، ولأبي عبدالله محمد بن إبراهيم المقدسي: «نزهة ذوي الألباب»، ولمحمود الأنكوسي: «فيض الوهاب»، ولابن طولون: «سلك الدرر»، ولعمر الغزي: «نظم الدرر»، ولابن علان: «إتحاف الثقات في الموافقات»، ولابن الشحنة: «الموافقات العمرية»، وللجراعي: «نفائس الدرر»، ولعمر البعلي: «اقتطاف الثمر»، وللبياني: «فتح الوهاب»، وللسيوطي «قطف الثمر» مطبوع على حدة، وضمن «الحاوي» (١/ ٣٧٧-٣٧٨).

وطبع منها -أيضاً-: «الكوكب الأغر على قطف الثمر في موافقات عمر» لعبدالفتاح بن حسين راوه. وانظر كتابنا «الإشارات» (رقم ٨٠٨).

(٤) «حجة النبي ﷺ» (ص ٤٨).

تاسعاً: دل هذا الحديث على رِضَى الله عن عمر -رضي الله عنه- ما وظّفه على الكفرة من الجزَى في الأمصار[(١)]، قال الذهبي: «فقد ذكر الرسول ﷺ القفيز والدرهم قبل أن يضعَه عمرُ على الأرض»[(٢)]، وقال الحميدي: «وفيه -أيضاً- دليل على رضاه من عمر بما وظّفه على الكفرة في الأمصار من الجزية ومقدارها»[(٣)].

وقال قبلهم أبو عبيد[(٤)] ونقله عنه ابن المنذر[(٥)]: «فاسمع[(٦)] قول رسول الله ﷺ في الدرهم والقفيز، كما فعل عمر بن الخطاب بالسواد [وهذا هو التثبّت][(٧)]، وفي تأويل [فعل][(٧)] عمر -أيضاً- حين وضع الخراج، ووظفه على أهله من العلم: أنه جعله شاملاً عامّاً على [كل][(٧)] من[(٨)] لزمته المساحة وصارت الأرض في يده، من رجل أو امرأة، أو صبي أو مكاتب أو عبد، فصاروا متساوين فيها، ألا تراه لم يستثن أحداً دون أحد، ومما يبين ذلك قول عمر لدهقانة نهر الملك حين أسلمت فقال: دعوها في أرضها تؤدى عنها الخراج، فأوجب عليها ما أوجب على الرجال».

عاشراً: يفهم بالإشارة من هذا الحديث التوصية بالوفاء لأهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من نفع للمسلمين، وفيه التحذير من ظلمهم، وأنه متى وقع ذلك نقضوا العهد، فلم يجتب المسلمون منهم شيئاً، فتضيق أحوالهم[(٩)]، ودلّ على هذا على وجهٍ أصرحَ أثرُ أبي

---

(١) «دلائل النبوة» (٦/ ٣٣٠)، «تاريخ ابن عساكر» (٢/ ١١).

(٢) «المهذب في اختصار السنن الكبير» (٧/ ٣٦٧٧ رقم ١٤٢٩٩).

(٣) «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص ٣٦٣).

(٤) في «الأموال» (ص ٩١-٩٢).

(٥) في «الأوسط» (١١/ ٤٥).

(٦) في مطبوع «الأوسط»: «واسمع».

(٧) سقط من مطبوع «الأوسط».

(٨) بعدها في مطبوع «الأوسط»: «كان».

(٩) «فتح الباري» (٦/ ٢٨٠).

هريرة عند البخاري[1].

قال ابن بطال بعد إيراده له: «دل على أنّ الغدر لأهل الذمة لا يجوز، ألا ترى ما أوصى به النبي ﷺ من الذّمة والوفاء بها لأهلها من أجل إنماء معاش المسلمين، ورزق عيالهم، فأعلمهم بهذا الحديث أنهم متى ظُلِموا، منعوا ما في أيديهم، واشتدوا وحاربوا وأعادوا الفتنة، وخلعوا ربقة الذمة، فلم يجتب المسلمون درهماً، فضاقت أحوالهم وساءت، وفيه من علامات النبوة»[2].

ومن اللطيف بهذا الصدد، ما أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٦/ ١٧٩ رقم ٢٥٢٥) بسند ضعيف عن ابن سيرين، قال: مر ابن عمر على رجل، فسلم عليه. فلما جاز، قيل له: إنه كافر. فرجع إليه، فقال: رُدَّ عليَّ السلام. فردّ عليه. فقال له: أكثر اللهُ مالك وولدَك. ثم التفت إلينا، فقال: «هذا أكثر للجزية»، وقارنه بما في «صحيح الأدب المفرد» (١١١٥)، و«الإرواء» (١٢٧٤).

حادي عشر: استنبط كثير من الفقهاء من هذا الحديث أن الأرض المغنومة لا تقسم ولا تباع[3]، ونقل ابن تيمية هذا الحكم عن أهل المذاهب المتبوعة: في الأرض التي فتحت عنوة، وقال: «ولكن المسلمون لما كثروا نقلوا أرض السواد في أوائل الدولة العباسية من (المخارجة)[4]..

---

(١) مضى تخريجه (ص ٢٦٠)، وبيان أن غير واحد من أهل العلم ذكر أن معناه يلتقي مع ما في حديثنا هذا.

(٢) «شرح صحيح البخاري» (٥/ ٣٦٢). وانظر: «إرشاد الساري» (٥/ ٢٤٣-٢٤٤)، «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» (٢/ ٤٨٧)، «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري» (٤/ ١٤٥)، «عون الباري» (٣/ ٦٤٦ - ط. الرشيد/ حلب).

(٣) انظر في هذا: «مختصر اختلاف العلماء» (٣/ ٤٩٦-٤٩٧).

(٤) يطلق عليه -أيضاً- (خراج التوظيف) أو (المواظفة)؛ وهو: أن يكون الواجب شيئاً في الذّمة، يتعلّق بالتمكّن من الانتفاع بالأرض، سواء زرعها صاحبها بالفعل أو لم يزرعها، ويجب هذا النوع من الخراج في كل سنة زراعية مرة واحدة، فيؤخذ إما عيناً، أو نقداً، بما يوازي قيمته التي يكون تقديرها من واقع قيمة الصنف الخارج. انظر: «الموارد المالية في الإسلام» (ص ١٨١).

إلى (المقاسمة)[١]، ولذلك نقلوا مصر إلى أن استغلوها هم، كما هو الواقع اليوم، ولذلك رفع عنها الخراج»[٢].

ثاني عشر: قال البغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٧٨): «وفيه مستدلٌّ لمن ذهب[٣] إلى أنّ وجوب الخراج لا ينفي وجوب العُشر[٤]؛ لأنه جمع بين (القفزان) و(النقد)، و(العشر) يؤخذ بـ(القفزان)، و(الخراج) من (النقد)». وسبقه إليه الخطابي[٥] في «معالم السنن» (٣/ ٣٥) وزاد على آخره: «إما دراهم وإما دنانير».

---

(١) يتعلق هذا النوع من الخراج بالخارج، لا بالتمكن من الزراعة، فإذا عطلت الأرض مع التمكّن لا يجب خراج المقاسمة، وهو يشبه العشر في ذلك، والتقدير فيه مفوّض إلى الإمام، ويجوز أن يحصل هذا النوع من الخراج أكثر من مرة في السنة تكرار المحصول. انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ٣٢٥)، «الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية» (ص ١٥)، والمصدر السابق (ص ١٨٠-١٨١).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٨/ ٦٦٢).

(٣) هذا مذهب أكثر العلماء، وممن قال به: عمر بن عبدالعزيز، وربيعة، والزهري، ويحيى الأنصاري، ومالك، والأوزاعي، والثوري، والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى، والليث، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وداود، وبه قال ابن المنذر. انظر: «المجموع» (٥/ ٤٧٩)، «المغني» (٤/ ١٩٩).

وانظر لمذهب المالكية: «المدونة» (١/ ٣٨١)، «مواهب الجليل» (٢/ ٢٧٨)، «الشرح الصغير» (١/ ٦٠٩)، «بداية المجتهد» (١/ ٢٢٨)، «حاشية الدسوقي» (١/ ٤٤٧)، «المعونة» (١/ ٤٢٧)، «الكافي» (٢١٩-٢٢٠)، «جامع الأمهات» (ص ١٦٢).

وانظر لمذهب الشافعية: «التنبيه» (٤٠)، «الإقناع» (٦٣)، «المجموع» (٥/ ٤٧٩)، «مغني المحتاج» (١/ ٣٨).

(٤) العشر في اللغة: الجزء من عشر أجزاء، والجمع (أعشار)؛ مثل: (قَفْل) و(أقفال)، وعشرت المال عشراً، وعشوراً. انظر: «المصباح المنير» (١/ ٤٨٩)، «الكليات» لأبي البقاء (٦٨٦).

والعشر في عرف الفقهاء: كل أرض أسلم أهلها أو فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين، فهي أرض عشر، وجهات أموال البيت سبعة؛ منها: (الجزية) و(العشر)، وقد جمعها القاضي بدر الدين بن جماعة بقوله:

جهات بيت المال [هاك] سبعتها ... في بيت شعر حواها فيه كاتبه
خُمس وفَيْء خراجٌ جزية عشر ... وارث فرد ومال ضل صاحبه

(٥) ونقله عنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٣).

وقال النسفي في «طلبة الطلبة» (ص ٩٦): «أراد بالقفيز: العشر، وبالدراهم: الخراج».

وقال أبو يعلى في «الأحكام السلطانية» (ص ٢١٦) بعد أن أورد الحديث: «فقد أثبت الجمع بين الدرهم والقفيز».

واستدل به الحنفية على عدم اجتماع (العشر) مع (الخراج) -على نقيض استدلال الأوّلين- ووجّهوه بأمرين[١]:

الأول: عدم ذكر العشر في أرض الخراج.

والآخر: يستفاد من لازم النّص أن خراج العراق والشام ومصر سيُمنع آخر الزمان، ولازم هذا المنع أنه لا حقّ فيه سواه؛ مثل: العشر، وهذا معنى قول الجصاص: «لو كان العشر واجباً فيما زرع من أرض الخراج، لاستحال أن يكون الخراج ممنوعاً منه والعشر غير ممنوع»[٢].

وتوضيحه: «قالوا: أراد بمنع القفيز والدينار: الخراج[٣]، وكأنه ذم امتناعهم من أداء الخراج بعدما أسلموا عليه، وفي ذلك دلالة على أن الرجل إذا أسلم على خراج لم يسقط عنه الخراج بإسلامه»[٤].

واحتج الطحاوي في إسقاط الزكاة عما أصيب في أرض الخراج بهذا الحديث، قال: «فلو كان في أرض الخراج شيء غير الخراج، لذكره -عليه السلام-». نقله عنه ابن حزم في «الإحكام»[٥] (٧/ ٩٠٥)، ....

(١) انظر لمذهبهم: «الأصل» (٢/ ١٥٧)، «المبسوط» (٢/ ٢٠٧-٢٠٨)، «تحفة الفقهاء» (١/ ٤٩٧)، «بدائع الصنائع» (٢/ ٩٣٣)، «شرح فتح القدير» (٢/ ٢٥٨)، «خزانة الفقه» (١/ ١٣٢)، «النتف» (١/ ١٨٥)، «اللباب» (١/ ١٥٢)، «الملتقى» وشرحيه (١/ ٢١٤)، «رمز الحقائق» (١/ ٧٦)، «تبيين الحقائق» (١٠/ ٢٩٤)، «رؤوس المسائل» (٢١٤ رقم ١١٣).

(٢) «اختلاف العلماء» (١/ ٤٤٣-٤٤٤ رقم ٤٣٦)، ونحوه في «أحكام القرآن» له (٤/ ١٨٣).

(٣) كذا في «الخلافيات»، وفي مطبوع «المختصر» (٢/ ٤٦٢) منه: «والخراج»! وهو خطأ.

(٤) «الخلافيات» (٢/ ق١٣١/ ب).

(٥) فرغت -ولله الحمد- من خدمته بمقابلته على أصلين خطيين، وتخريج أحاديثه وآثاره، يسر الله إخراجه بمنه وكرمه. وحديث: «منعت العراق...» فيه برقم (٢٠٩٤ - نشرتنا).

ورد عليه بتطويل، قال: «قال أبو محمد: فيقال للطحاوي: أرأيت إن قال لك قائل أن قوله -عليه السلام-: «فيما سقت السماء العشر» دليل على أن لا خراج على شيء من الأرض، لأنه لو كان فيها خراج لذكره في هذا الحديث! فإن قال: قد ذكر الخراج في الحديث الذي قدمناه آنفاً. قيل له: وقد ذكر العشر ونصف العشر في الحديث الذي ذكر آنفاً. فإن قال قائل: ما تقولون في خطاب ورد من الله -تعالى- أو رسوله ﷺ معلقاً بشرط؟ قيل له: ينظر، أتقدّمَتْ ذلكَ الخطابَ جملةٌ حاظرةٌ لما أباح ذلك الخِطاب، أو مبيحة لما حظر، أم لم يتقدمه جملة بشيء من ذلك، لكن تقدمته جملة تعمه وتعمّ معه غيره موافقة لما في ذلك النص؟ ولا بد من أحد هذه الوجوه؛ لأن الجملة التي نص عليها بقوله -تعالى-: ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] مبيحة عامة، لا يشذ عنها إلا ما نص عليه وفصل بالتحريم، فلا سبيل إلى خروج شيء من النصوص عن هذه الجملة، ولا بد لكل نص ورد من أن يكون مذكوراً فيه بعض ما فيها بموافقة أو يكون مستثنى منها بتحريم، فإن وجدنا النص الوارد -وقد تقدمته جملة مخالفة له- استثنيناه منها، وتركنا سائر تلك الجملة على حالها، ولم نحظر إلا ما حظر ذلك النص فقط، ولم نُبِحْ إلا ما أباح فقط، ولم نتعدَّه، وإن وجدناه موافقاً لجملة تقدمته أبحنا ما أباح ذلك الخطاب، وأبحنا -أيضاً- ما أباحته الجملة الشاملة له ولغيره معه، أو حظرنا ما حظره ذلك الخطاب، وحظرنا -أيضاً- ما حظرته الجملة الشاملة له ولغيره معه، ولم نسقط من أجل ذلك الشرط شيئاً مما هو مذكور في الجملة الشاملة له ولغيره، وهذا هو مفهوم الكلام في الطبائع في كل لغة من لغات بني آدم -عربهم وعجمهم-، ولا يجوز غير ذلك».

ورد البيهقي استدلالهم به، بقوله: «ولا حجة لهم فيه؛ لأن القفيز ظاهره المكيال، وإن كان يتناول الدينار، والعدول عن الظاهر بلا حجة محال، وإنما المراد به -والله أعلم- الحقوق التي تجب في مال المسلم من العشر، وسائر الزكوات، وتفسير هذا الحديث...» وأسند ما سقناه من حديث جابر[1]: «يوشك أهل العراق لا يجبى إليهم درهم ولا قفيز. فقالوا: بم

---

(١) انظره: (ص ٢٣٨).

ذاك يا أبا عبدالله؟ قال: من قبل العجم يمنعون ذلك...» بتمامه. ثم نقل عن الهروي في «الغريبين» له أنه حمله على أخبار النبي ﷺ كما وظف على أهل المدينة من هذه البلاد في زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من الجزية، وأنهم إذا أسلموا سقطت عنه بذلك الجزية، وقوله: «منعت»؛ معناه: ستمنع بإسلامهم ما وظف عليهم. ثم قال: «وفي هذا المعنى يصير الخبر حجة لنا في سقوط الخراج الذي يكون على طريق الجزية عن أراضي أهل الذمة إذا أسلموا، والله أعلم»[1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا الضعف الشديد لحديث: «لا يجتمع العشر والخراج في أرض مسلم»، وقد فصلت القول فيه في تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي، يسر الله إتمامه[2].

ويعجبني هنا ما قدمناه عن النووي من قوله: «لو كان معنى الحديث ما زعموه للزم أن لا تجب زكاة الدراهم والدنانير والتجارة، وهذا لا يقول به أحد»[3].

ويعجبني -أيضاً- ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتابه «الأموال» (ص ١١٦/ رقم ٢٤٥): «ولا نعلم أحداً من الصحابة، قال: لا يجتمع عليه العشر والخراج، ولا نعلمه من التابعين إلا شيء يروى عن عكرمة، رواه عنه رجل من أهل خراسان، يكنى أبا المنيب».

ثالث عشر: استدل به بعض أهل العلم[4] على أن الواحد قد يراد به الجمع عند

---

(١) «الخلافيات» (٢/ ق١٣١ب/ ١٣٢/ أ).

(٢) وانظر لضعفه: «الكامل» (٧/ ٢٥٥)، «تعليقات الدارقطني على المجروحين» (ص ١٦٢-١٦٣)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ١٣٢)، و«الخلافيات» (٢/ ق١٣١/ ب)، «الموضوعات» (٢/ ١٥١) و«اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٧٠)، و«تذكرة الموضوعات» (ص ٧٦) لابن طاهر، «المجموع» (٥/ ٤٨٠).

(فائدة): نقل أبو حفص الموصلي في «الوقوف على الموقوف» (ص ١١٤/ رقم ٩٤) عن الدارقطني في الحديث: «هذا عن إبراهيم النخعي من قوله، فجاء يحيى بن عيسى فوصله إلى النبي ﷺ». وانظر ترجمة (يحيى) في: «الكامل» (٧/ ٢٧١٠).

(٣) «المجموع» (٥/ ٤٨٠).

(٤) هو أبو عبدالله القرطبي في «تفسيره» (١٦/ ٣٥) (الشورى: ٣٧).

الإضافة، بينما استدل به أبو المواهب العكبري للحنابلة على أن قدر الخراج في جريب الحنطة والشعير قفيز ودرهم[١]، قال: «خلافاً للشافعي في قوله: في جريب الحنطة أربعة دراهم، وفي جريب الشعير درهمان»[٢].

ثم ذكر الأدلة، ومن بينها: قوله محتجّاً لمذهبه: «أنه يعضدها السنة...» وذكر الحديث، قال: «ومعناه: ستمنع، وهذا يدل على القفيز»[٣].

رابع عشر: أن الحصار الاقتصادي لا بد أن يصيب العراق، بحيث تمنع خيراتها (المكيال والنقد) أهلها، ويمنعها العجم ذلك، ويتبعه الحصار الذي يصيب الشام، وتمنع أهلها خيراتها كذلك، ولكن الذي يمنعها في هذه المرة هم الروم.

خامس عشر: وفي هذا دليل على التفرقة بين العجم من جهة، والروم من جهة أخرى كما بيناه[٤].

سادس عشر: وفيه -أيضاً- أن القوّة المتحكّمة في المنع تختلف موازينها، وتنتقل القيادة العامة من الأمشاج والخليط الذي تجمعهم (العجمة) وعدم (العربية) إلى نسب ودين، وهم الروم.

سابع عشر: وإن هذين الحصارين مقدمة للملحمة الكبرى التي تكون بين العجم والمسلمين؛ إذ وقع في «صحيح مسلم» ذكرٌ غيرُ صريحٍ للمهدي يعقُبُ هذا الحصار، والملاحم[٥] تكون -كما هو معلوم- قبل ذلك، ومن بينها تلك التي سببُها انحسار الفرات عن كنز -أو جبل- من ذهب، فلا يبعد أن الحصار الذي فيه طمع للعجم أولاً، وللروم ثانياً

(١) «رؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٧٤٢).

(٢) «رؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٧٤٢-٧٤٣).

(٣) «رؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٧٤٣)، وذكر الخلاف الخطابي في «معالم السنن» (٣/ ٣٥) وعنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ٢٨٣).

(٤) انظر: (ص ١٠٥-١٠٦).

(٥) مسرحها -كما في الأحاديث- الشام والعراق.

بخيرات بلاد العراق والشام هو أمارة لذلك كله، والله أعلم.

ثامن عشر: من الأمور التي تستدعي التنبيه عليها، ومراعاتها وعدم إهمالها في دراسة الفتن: (الآثار) و(المقطوعات)[1]؛ فإن فيها المفزع لتوضيح المبهم، وتعيين المجمل، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض، ووجدتُ هذا الأمر واضحاً جلياً في كتابي هذا، وفي ظني وتقديري أن (عقدة) البحث في هذا الباب، هو الجمع المستقصي الذي فيه الاستيعاب لهذه الآثار، فإنها مشتتة في بطون الدواوين على تنوعها: السنن، المصنفات، المسانيد، المعاجم، المشيخات، الأجزاء الحديثية، فضلاً عن الكتب الخاصة بالفتن.

فصل
في محاذير قراءة أحاديث الفتن لإسقاطها على الواقع

تاسع عشر: من الزلات -بل الخطيآت- قراءة أحاديث الفتن لإسقاطها على الواقع، وفي هذا محاذيرُ كثيرةٌ من أهمِّها:

أولاً: عدم البحث عن صحتها، وقبولها على عواهنها، وإن كانت موضوعة أو واهية.

ثانياً: تحريف معانيها، وإخراجها عن مراد المتكلّم بها، من خلال معاناة وضغوط الواقع على الباحث فيها، أو القارئ لها[2]، بحيث يأخذها أخذاً أوليّاً، بمعزل عن سائر ما ورد في الباب، أو يستنبط منها أشياء على غير قواعد أهل العلم في الاستدلال.

ثالثاً: من أسوأ أنواع هذا التحريف وأخطره التعدّي على المُسَلَّمات والقواعد الكليات،

---

(١) انظر: (خامساً) من (الفائدة الآتية).

(٢) وتلقي هذه الأخبار يختلف باختلاف مُكنة الناظر فيها، وما عنده من قناعات سابقة، وأشهر مثل على ذلك: أثر نزول قوله -تعالى-: ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد: ١١] على يهود من جهة، وعلى أبي الدحداح من جهة أخرى، فالحروف والكلمات والمعاني التي سمعها الفريقان هي هي، واختلف أثرها على كل منهما، على وجهين متناقضين، والفرق بينهما شاسع، ما له من دافع!

سواء فيما يخص الشرع بعامة، أو الفتن بخاصة؛ مثل: تحديد موعد قيام الساعة، أو موعد خروج المهدي[١]، أو موعد زوال دولة يهود... وهكذا.

رابعاً: أخطر ما رأيت على الإطلاق في التعامل مع أحاديث الفتن[٢] فهمها على قواعد أهل الباطل: اليهود وأهل الباطن، إذ أحاديث الفتن -قبل وقوعها- أشبه ما تكون بتأويل (المتشابه)، فيراعى في المؤول به أوصاف؛ هي:

١- كون الظاهر منها هو المفهوم العربي، فلا تشرع الزيادة على الجريان على اللسان العربي؛ مثل: حساب الجُمَّل، أو الإعجاز العددي.

قال العلامة السلفي ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢٥٧ - ط. أولاد الشيخ) بصدد تفسيره للحروف المقطعة: **«وأما من زعم أنها دالة على معرفة المدد[٣]، وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم، فقد ادّعى ما ليس له، وطار في غير مطاره، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف...»** وأورد ما سقناه (قصة أبي ياسر بن أخطب).

وكلام ابن كثير -رحمه الله تعالى- فَصْلٌ في هذه المسألة.

ورحم الله ابن العربي المالكي، لما قال في «فوائد رحلته»[٤]:

---

(١) في ديارنا واعظ يقسم في خطبه أمام الألوف من الناس أن ظهور المهدي قريب، بل وصل به الأمر إلى تلفظه بطلاق زوجته إن لم يخرج خلال عشر سنوات، ثم قوله إنه لن يؤمن به إن خرج بعد ذلك، والمساكين البُلْه يتلقَّوْنَ كلامَه بالتسليم، و(العَشْرُ) قريب، ولكن ما هو الحال بعد مُضِيّها؟ وعلى كلٍّ؛ الجُنون فُنون، ولله في خلقه شؤون، وقُلْ مثلَه في حق من حدد موعد انتهاء دولة يهود.

(٢) السبب الذي نعالجه.

(٣) هذا قول منسوب لبعض المفسرين!! راجع -مثلاً-: «مفاتيح الغيب» (١/ ١٥٣)، «البحر المحيط» (١/ ٣٤).

(٤) فيما نقله عنه السيوطي في «الإتقان» (٣/ ٣٠)، و«معترك الأقران» (١/ ١٥٦)، ثم ظفرت بعبارته في كتابه «قانون التأويل» (ص ٢٠٨)، وفيه: «ومن الباطن...» وهو الصواب، وترتب على هذا التحريف نتائج غير مرضية، انظر أثراً منها في «الإعجاز البياني للقرآن» (١٣٦) لعائشة عبدالرحمن.

«ومن الباطل[1]: علم الحروف المقطعة في أوائل السور، وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزيد، ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم، ولا يصل منها إلى فهم».

وأخيراً... فما «يسمى بالإعجاز العددي على الرغم من إعجاب كثير من الناس به، لا تجد له تلكم الفوائد العلمية، وذلكم الأثر الواقعي الذي من شأنه أن يهذب النفس، ويظهر مضمراته، أو يطلعنا على أسرار الكون، إنه أقرب ما يكون إلى الترف العقلي المجرد، وإني لأتعجب من كثير من الكاتبين الفضلاء الذي أرادوا أن يجعلوا للإعجاز العددي -كما يقولون- أصلاً في تراثنا الإعجازي!»[2].

والخلاصة: إن كلَّ معنىً مستنبطٍ من أحاديث الفتن غيرُ جارٍ على اللسان العربي، فليس من علوم الشريعة في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا مما يستفاد به، ومن ادّعى فيه ذلك، فهو في دعواه مبطل.

ويراعى في المؤول به وصف آخر؛ وهو:

٢- أن يرجع إلى معنىً صحيحٍ في الاعتبار، ويكونُ اللفظُ المؤوَّلُ به قابلاً له؛ وذلك أن الاحتمالَ المؤولَ به يقبله اللفظ بحسب اللغة، ويجري على المقاصد العربية، أو يكون له شاهدٌ نصّاً أو ظاهراً في محلٍّ آخرَ يشهدُ لصحته من غير معارض.

ذلك؛ أنه إن لم يكن كذلك صار جملة من (الدعاوى) التي تُدَّعى على الشريعة، والدعوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء، وبهذا يتبيّن بطلان ما عليه أهل الباطن، من الاستدلالات غير المعتبرة، التي لم تَجْرِ على مقتضى العلم، وجلُّ كلامهم[3] مما يتخلف فيه

---

(١) صوابه: «الباطن». انظر: الهامش السابق.

(٢) «إعجاز القرآن» (ص ٣٤٧).

(٣) تجد أمثلة منها في (التفسير) و(التوحيد) وغيرها في: «قواعد عقائد آل محمد» (ص ٤٧) لمحمد ابن الحسن الديلمي، و«متشابه القرآن» لزرزور، و«من بلاغة القرآن» لمحمد خضر حسين، و«التفسير والمفسرون» (٢/ ٢٣٥ وما بعد) لمحمد حسين الذهبي، وأورد ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٥٠-٥٥١ و١٣/ ٢٣٦-٢٣٨، و٣٥٩ وما بعدها) مجموعة منها ونقضها، وكذلك فعل قبله ابن حزم في «الإحكام» (٣/ ٤٠)، =

شرط قبول اللفظ المؤول له.

ويتفرّع على هذا مما له صلة بموضوع كتابنا، ما يذكره غير المنضبطين بقواعد العلماء في الاستدلال والاستنباط من تحريف للأسماء الواردة في الأخبار -وجلها واهية غير ثابتة- بإسقاطات على شخصيات معاصرة[1]، فلا هم على الصحيح اقتصروا، ولا قواعد العلماء اعتمدوا، وإنما قرأوا الأخبار بعقلية فيها قناعاتٌ سابقةٌ، وعملوا على تنزيلِ الأحاديثِ على أحداثٍ مُتَخيَّلَة متصورة، وتمحوروا حولها، وبحثوا عن استدلالات لها، على أي وجه كان، ومن أي مصدر، وأظهروا ذلك بلبوس أحاديث الملاحم والفتن، فلو بقيت على تنبآت أصحابها من غير أهل الديانة، لكان لها شأن آخر، ومعالجة بطريقة أخرى، ولكن إلى الله المشتكى، ويا مقلب القلوب والعقول ثبِّتْ قلوبَنا وعقولنا على دينك.

خامساً: ومن زلات قراءة أحاديث الفتن لإسقاطها على الواقع أمور خطيرة تؤثر بقوة على حجية المصادر التي ينبغي أن تؤخذ منها، وأن يوضع كلٌّ في محله ودرجته من حيث قوةُ الاحتجاج، فالذي نلاحظه بقوة في الآونة الأخيرة[2] الاعتماد الكلي، والأخذ التسليمي بما في كتب أهل الكتاب، وإشغال الناس بذلك، وكأنه أمر قطعي! وله عندهم من ظاهر صنيعهم قوة ما في القرآن الكريم وصحيح السنة! بل أصبحت الأخبار المأخوذة من هذه الكتب هي السائدة في المجالس العامة، وتتناقلها الألسنة، وأصبحت الأحاديث الصحيحة في بابتها مهجورة، ولا تكاد تسمع أحداً يذكر شيئاً منها، على الرغم مما فيها من خير وبركة، ولِمَا لذلك من أهمية وضرورة، ليس هذا موضع بسطها.

= وابن قتيبة في «اختلاف الحديث» (١/ ٢١٧-٢١٨)، وهكذا صنع بعده الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٣٢٢) و«الموافقات» (٤/ ٢٣٣ وما بعد).

(١) كما فعل صاحب كتاب «هرمجدون»!!.

(٢) خصوصاً لَمّا نشر كتاب «هرمجدون»، وهو مَلِيءٌ بالخرافات، والتجاوزات العلمية، والحقائق المغلوطة، والجرأة على التكهن بالغيب، من غير عدة، ولا بحث، بل عرضت مادته بأسلوب صحفي أو قصصي أو إخباري للتشويق، والله المستعان على بواطيل أهل الزمان.

والأمر لم يقتصر في السوء على هذا الحد، بل تجاوزه إلى اعتماد ما ليس بمعتَمَدٍ، والاحتجاج بما لا زِمامَ له ولا خِطامَ، ولا سيما في وقت الفتن، فيخرج علينا فيها بين الحين والحين خبرٌ مصنوعٌ، مأخوذ من مصدر ساقط[1]، ما أنزل الله به من سلطان، كما حصل في (فتنة الخليج الأولى) فيما يخص حديث (صادم)[2]، ... وما أشبهه.

سادساً: ومن زلات ذلك الصنيع -أيضاً-: الهجوم بجرأة متناهية على أمور الغيب الوارد ذكرُها في نصوص الوحي وربطها بأحداث واقعيّة أو متوقّعة، دون أية أمارة أو إشارة إلى صحة هذا الربط، كما صنع غير واحد -مثلاً- من ربط (مثلث برمودا) بالدجال، والجزم بذلك، وغيرُه ممن هو على شاكلته كثير.

---

(١) مثل كتاب (الجفر) الذي شاع خبره في الفتنة التي حصلت من قريبٍ في بعض ديار المسلمين، وهو -على حدِّ الأكاذيب التي فيه (ص ٥)-: «علم بقوانين حَرفية (نسبة إلى الحَرف)، يصل بها إلى استنباط المجهولات من الحوادث الكونية»، بل -زعم واضعوه- بقولهم فيه (ص ٥) -أيضاً-: «يمكن أن يُفهمَ منه أحوالُ الإنسان الماضي والحال والمستقبل، وكيفيته الحادثة بهذه الطريقة».

وهذا الكتاب منسوب للصحابي الجليل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- تارة، وتارة إلى جعفر الصادق -رحمه الله-.

وهذا الكتاب من مصادر كتاب «الكافي» للكليني؛ ففي كتاب الحجة منه: (باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامع) (١/ ٢٣٨-٢٤٠)، وفيه على لسان علي -رضي الله عنه-: «وإن عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل»، وفيه: «... ما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة»!!

وفي هذا الكتاب من أمور الغيب والأحداث والأسرار الشيء الكثير، ويزعم الإمامية أن جعفراً الصادق -رحمه الله- كتب لهم كل ما يحتاجون إليه، وكل ما سيقع ويكون إلى يوم القيامة، وكان مكتوباً عنده في جلد ماعز؛ فكتبه عنه هارونُ بنُ سعيد العجلي رأس الزيدية، وسماه (الجفر) باسم الجلد الذي كتب فيه، وهذا زعم باطل مخالف لما يعتقده المسلمون من أن الغيب لا يعلمه إلا الله -سبحانه-، ومن ارتضى من رسله، قال -تعالى-: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

(٢) كذا زعموا! وفي الأصول التي نقلوا عنها هذا الباطل (صارم) -بالراء لا بالصاد- في سياق نعت سيف علي.

فصل

في بيانِ أنواعِ العلومِ والمناهجِ المتَّبَعةِ للوصول إلى الحقائق

والواجب على كل باحث عن الحقيقة أن يخطَّ إليها منهجاً علمياً لا يشوبه الظن والوهم، وأن يلتزم بالقواعد المسلوكة الموصلة إليها، واندفاع المسلم إلى ذلك مصحوب بشعور منه بأن ذلك واجب شرعي عليه، ولا سيما إذا كان فيما له تعلق بالآيات والأحاديث، وموضوع أي بحث إما أن يكون (خبراً) منقولاً، أو (دعوى) مزعومة[1]، فالمنهج العلمي يقضي في (الخبر المنقول) بحصر تحقيق صحة نسبته إلى قائله، وإزاحة ما يمكن أن يكون مثاراً للدخيلة والاحتمال عنه، فإن زال ذلك، ترتب عليه حقيقة علمية معينة، وأما مع وجود الاحتمال والظن، فإنه لا يرقى أن يكون حقيقة مسلّمة أو مقبولة، كما هو شأن المستدلين بما سبق التنويه عليه قريباً.

والمنهج العلمي يقضي -أيضاً- فيما هو (دعوى) بالتوجه إلى (نوع الدليل) الذي يناسبها، فالدعاوى المتعلّقة بطبائع الأشياء المادية وجوهرها تحتاج إلى دليل علمي تجريبي محسوس، والدعاوى المتعلقة بالمجردات؛ كالأرقام، والنفس، والمنطق، تحتاج إلى براهينها القانونية المسلَّمة، والدعاوى المتعلقة بالحقوق والأمور القضائية فيما يقع فيه خلاف بين المتنازعين لا ينفع معها إلا البيّنات والحجج المتفق على ضرورة ارتباطها معها، وهكذا لا تصبح الدعاوى حقائق علمية ثابتة إلا بعد أن يقترن بها الدليل الذي يناسبها، فالدليل في غير هذا الحال ليس له أية قيمة علمية.

ورحم الله ابن تيمية؛ فإنه قال في كتابه «الاستغاثة والرد على البكري» (٢/ ٦٢٨-٦٢٩) بعد كلام: **«والعلم شيئان: إما نقل مصدَّق، وإما بحث محقَّق؛ وما سوى ذلك فهذيان مُزَوَّق، وكثير من كلام هؤلاء هو من هذا القسم؛ من الهذيان[2]، وما يوجد فيه من نقل فمنه ما لا يميز صحيحه عن فاسده، وفيه ما لا ينقله على وجهه، ومنه ما يضعه في غير موضعه،**

---

(١) القاعدة عند العلماء في ذلك: (إنْ كنت ناقلاً؛ فالصحة، أو مدّعياً؛ فالدليل).

(٢) يشمل -أيضاً- صنيع الخائضين العابثين، وبيان صحة الأوصاف المذكورة في تتمة كلام ابن تيمية عليهم!

وأما بحثه واستدلاله على مطلوبه فمن العجائب، فلا يتحقق جنس الأدلة حتى يميز بين ما يدل وما لا يدل، ولا مراتب الأدلة حتى يقدم الراجح على المرجوح إذا تعارض دليلان»، قال: «وقد قيل: (إنّما يُفسد الناسَ نصفُ متكلم، ونصفُ فقيه، ونصفُ نَحْوِيّ، ونصفُ طبيب؛ هذا يُفسد الأديان، وهذا يُفسد البلدان، وهذا يُفسد اللسان، وهذا يُفسد الأبدان)، لا سيما إذا خاض هذا في مسألة لم يسبق إليها عالم ولا معه فيها نقل عن أحد، ولا هي من مسائل النزاع بين العلماء فيختار أحد القولين، بل هجم فيها على ما يخالف دين الإسلام المعلوم بالضرورة عن الرسول ﷺ».

وبناءً عليه؛ فإن ربط الأحاديث بأحداث على طريقة لا انسجام بينهما، ولا تعلق للدليل بالحادثة أو القضية المبحوثة إلا الاحتمال والظن رجم بالغيب، ولعب على العقول، وخروج عن المنهج العلمي الصحيح، وهذا الذي نقوله بكل طمأنينة عن الأبحاث والنشرات[1] والكتب[2] التي فيها إثارة ولفت نظر من خلال عناوين براقة جذابة، تصادف رغبة مركوزة في النفس لاستشراف شيء من الغيب بمعرفة ما سيحصل، ولا سيما عند حصول الآلام والنكبات والأزمات بمستقبل بلدٍ أو شعب ما.

وما لم نحرص على المنهج العلمي الذي نوّهنا به سابقاً؛ فإننا سنبقى في تخبُّط، ونعرِّض نصوص الوحي إلى التكذيب، أو الاستهزاء، أو الانتقاص، أو التغيير والتبديل.

فصل

في ضرورة تَعلُّم أحاديثِ الفتن، واليقين على ما صح فيها على المقصد الذي سيقت من أجله

فالمهم في الفتن: أنْ نعلمها، ونحسن جمعها، وتمييز صحيحها من واهيها، وأنْ نعلم سنة الله

---

(١) لصاحب هذه السطور دراسة مفردة عن (النشرات) التي توزع بين الناس، كتب منها قسم يسر الله تتمته ونشره بخير وعافية.

(٢) ولا سيما تلك التي ظهرت في وقت الأحداث التي جرت في العقد الأخير في العراق وما قاربه.

الكونية من خلال الأخبار التي فيها عصمة منها، إذ أخباره ﷺ عنها لا شك فيها، والواجب علينا تصديق كل ما أخبر به ﷺ في هذا الباب؛ كما آمن وصدق أبو بكر -رضي الله عنه- بخبر الإسراء، عندما لم تتحمله عقول كفار قريش -الذين قاسوا قدرة الله بعقولهم-، بخلاف الصديق -رضي الله عنه-؛ فإنَّه علم صدق القائل: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم: ٣]، وعلم أن الله لا يُعجزه شيءٌ كما أخبر عن نفسه: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢٧]؛ فمن علم قدرة ربه -عزَّ وجلَّ-، وصدق رسوله ﷺ؛ لم يضق عقله عن قبول خبره ﷺ، فاحذر من تعطيل النصوص التي أخبر النبي ﷺ فيها بما سوف يقع، كما أخبر به، من غير زيادة أو نقصان.

واعلم أنّ مِن تعطيلها: أنْ تُصرَفَ عن ظاهرها؛ لأنّ الشرع لم يأتِ بألغاز تَحارُ فيه العقول، بل أوضح مراده بلسان عربي مبين، قال الله -تعالى-: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤].

ولا ينبغي أنْ يدفعنا واقع عصرنا، ونمط حياتنا، والثورة العلمية التي بين ظهرانينا إلى تأويل شيء من علامات الساعة التي لم تقع؛ فمجريات الأحداث غيب، والأيام حُبالى، ولا ندري ماذا سيكون، والعصمة: الوقوف مع الأخبار الصحيحة، ولا يقع هذا الأمر على النحو المذكور إلا لنفر قليل؛ ممن رزقه الله اليقين، ورفع درجته بالعلم النافع، والإيمان القوي الذي يتولَّد عنده تصور صحيح، وتيقظ، وتَخوُّف على الأمة من قصورها وذنوبها، ولذا كان حُذيفة -رضي الله عنه- يقول: «لوددتُ أنّ عندي مئة رجل قلوبهم من ذهب، فأصعد على صخرة، فأحدّثهم حديثاً، لا يضرهم بعده فتنةٌ أبداً، ثم أذهب فلا أراهم، ولا يروني أبداً».

أخرجه أبو داود في «الزهد» (ص ٢٦٥-٢٦٦/ رقم ٢٧)، وابن أبي الدنيا في «العزلة» (ص ١٤٨/ رقم ١٦٨ - بتحقيقي)، ونُعيم بن حمَّاد في «الفتن» (رقم ١٢٩) من طريق الأعمش، عن عدي بن ثابت الأنصاري، عن زرِّ بن حُبيش عنه، به. **وإسناد صحيح.**

يُستفاد مِن هذا الأثر: أنّ العلم اليقيني بالفتن سببٌ مِن أسباب البُعد عنها[1]، ولذا

---

(١) الأدلة على ذلك كثيرة جدّاً؛ منها: ما أخرجه البخاري (٧٠٦٢-٧٠٦٦)، ومسلم (١٥٧)، وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رفعه: «إنّ بين يدي الساعة أياماً يُرفَع فيها العلم، وينزل فيها الجهل، ويكثر فيه الهرج». =

يُسيء كثير من الناس فهم أحاديث الفتن، ويعكسون الغرض من الإخبار عنها، وقد سمعنا غير واحد منهم يَحْتَجُّ بها على أنّ الأمر ميؤوس منه، وأنّ سبيل الإصلاح مسدود!

فالفتن واشتدادها مع مضي الزمن -كما قررناه من النصوص- لا يعني نوعاً من الجبر، أو القَدَر الذي يحيق بالناس، دون أنْ يكون لهم ذنب فيها، أو أنْ يقدموا الأسباب أو البدايات لها، **وهذا الفهم** -على النحو المذكور آنفاً- بدعيٌّ، دخيلٌ **على أفهام الصحابة** -رضوان الله **عليهم**-، وفيه تعدٍّ على حقائق مسلَّمة، وسننٍ لله -عزَّ وجلَّ-.

فصل

المراهقون وأحاديث الفتن

والأشد بدعة منه -وفيه خروج عن منهج السلف الصالح، وعن قواعد العلماء المسلوكة، وعن العقل السليم- ما قام ويقوم به مجموعة من (المراهقين) بأفكارهم، المتشبعون بها لم يعطوا، المنزلون (الأحداث) التي تجري على (أحاديث وآثار) بمقامرة، واحتمالات، وحديث نفس، ووساوس شيطان، والجزم -بذلك- من غير تلكؤ، وتسمية الأشخاص

= فهنالك صلة بين (الفتن) ورفع العلم وظهور الجهل، وعبّر عن ذلك أبو إدريس الخولاني بقوله: «إنها فتن قد أظلت كجباه البقر يهلك فيها أكثر الناس، إلاَّ من كان يعرفها قبل ذلك».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٠٤-٦٠٥)، وغيره.

وقصة الشاب -طالب علم حديث- الذي يلقى الدجال، ويحتج عليه بالحديث، وأنّ الدجال لن يقدر عليه، وأنه ازداد به بصيرة بعد نشره بالمنشار، لأوضح دليل على ما نحن بصدده. انظرها بتفصيل في «صحيح البخاري» (٧١٣٢)، وشرحها لابن حجر في «الفتح» (١٣/ ١٠١).

ويذكر بهذا الصدد ما أخرجه ابن ماجه (٢/ ٥١٦) على إثر حديث أبي أمامة عن الدجال مقولة عبدالرحمن المحاربي: «**ينبغي أنْ يُدفع هذا الحديث إلى المؤدِّب حتى يعلِّمَه الصبيان في الكُتَّاب**».

وقال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ١٠٦-١٠٧): «مما ينبغي لكل عالم أنْ يبث أحاديث الدجال بين الأولاد والنساء والرجال، ولا سيما في زماننا هذا الذي اشرأبّت فيه الفتن، وكثرت فيه المحن، واندرست فيه معالم السنن».

-وجُلُّهم من الساسة والأعلام- والبلدان والوقائع، وبعضهم يُحدِّد أزمنةً لذلك، وهذا من الخذلان؛ فإنّ الوقت الذي حددوه، والأحداث التي عينوا مجرياتها وأبطالها، قد ظهر كذبهم في بعضها، وينتظر تحقق كذبهم في الباقي، والله الواقي.

فصل

فِتْنةُ العراق في كُتُبِ الفِتَن الحديثَة

الذي يهمني -بعد ما سبق-: تركيز الضوء على أخبار (العراق) و(الفتن) من خلال هذه الكتب؛ ليحذر الناس منها، ولا سيما قد شاعت في المجالس العامة والخاصة، والصحف السيارة، والفضائيات، وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بحيث يخيل للناس أنّ (المهدي) على (الأبواب)، وهُيِّء (المناخ) لتفريخ (مهدي) موهوم، أو (منقذ) دجال، ولا يبعد -عندي- أنْ يشتد ذلك بمضي الزمان، ويظهر دجاجلة كثر(١) يزعم كل منهم أنه المهدي(٢)، أو (المخلّص)(٣)، ويتطابق ذلك مع ما في (مخيّلات) الضلال ممن هم منتسبون -زوراً- للإسلام،

---

(١) أخبرني أخٌ -أثق به- أنّه التقى في أمريكا برجل (عربي) يزعم أنه الدجال! ومن بديع كلام ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ٨٨): «المهدي في جانب الخير والرشد، كالدجال في جانب الشر والضلال، وكما أن بين يدي الدجال الأكبر -صاحب الخوارق- دجالين كذابين، فكذلك بين يدي المهدي الأكبر مهديون راشدون».

(٢) قال ابن كثير في «الفتن والملاحم» (١/ ٣٠) عن (المهدي): «وليس هو بالمنتظر الذي تزعمه الرافضة، وترتجي ظهوره من سرداب [في] (سامراء)؛ فإنّ ذلك ما لا حقيقة له، ولا عين ولا أثر».

وانظر عن (مهديهم): «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٢٥٨-٢٦٠).

(٣) ينتظر اليهود مخلِّصاً يسمّونه (مِسّيا)، يقودهم -لزعامة- العالم، وهذا من تلاعب الشيطان بهم، قال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (٢/ ٣٣٣): «ومن تلاعبه -يعني: الشيطان- بهم -يعني: اليهود- أنهم ينتظرون قائماً من ولد داود النبي، إذا حرّك شفتيه بالدعاء مات جميع الأمم، وأنّ هذا المنتظر -بزعمهم- هو المسيح الذي وُعِدوا به، وهم في الحقيقة إنّما ينتظرون مسيح الضلالة الدجال، فهم أكثر أتباعه، وإلا فمسيح الهدى عيسى ابن مريم -عليه الصلاة والسلام- يقتلهم، ولا يُبقي منهم أحداً».

قال أبو عبيدة: لا يبعد -عندي- أنّ وراء بعض الدراسات التي ظهرت حديثاً عن (الملاحم) و(الفتن) أيدٍ خفية، وجهات مشبوهة، تعمل على خدمة الكفار -بطريق مباشر أو غير مباشر-، وتمهد لقبول فكرة (المهدي) بمواصفات تواطأ أصحابها عليها، وابتدأت التجربة -كما هي العادة- من مصر -حرسها الله- البعيدة =

أو لغيره من الأديان، فالويل كل الويل -يومئذ- لمن لم يعتصم بالسنة والكتاب، والله الهادي والواقي.

فصل

جولةٌ سريعة مع «هرمجدون»، وما هو على شاكلته، وما ذكروه عن (فتنة العراق)

لست بصدد التحليل التفصيلي لظاهرة تعلق الناس بـ«هرمجدون» -وأمثاله وما هو على

= عن المجريات تهيئة لمناخ الترويج، كما حصل فيما يخص العراق، وما سيفعله (صدام) بالروم، وسيأتيك طرف من كلام هؤلاء قريباً.

قل لي بربك: ما الذي جعل صاحب كتاب «المفاجأة» (ص ٩٠) يقول: «المهدي يلبس الزي الرومي، يعني: لبسه الأساسي هو الزي المدني الحالي بجميع أشكاله الحضارية المدنية الحالية؛ فهو ليس غريباً في هيئته عن الحضارة الغربية (!!) ولكن زيه الرسمي (البدلة) و(الكرافت)»، ولا أدري من أيّ مخطوط أخذ (ابن داود) هذه المعلومة، ولعلها (البروتوكلات)!!

وأصغ إليه وهو يقرر في «المفاجأة» (ص ٨٨-٨٩) -أيضاً-: «إنّ المهدي (إسرائيلي الجسم)»، أو يقول في مقدمته (ص ٩): «فاجعلني اللهم أول من يبني منبراً للمهدي في مصر، والعالم الإسلامي، والكرة الأرضية»، واسمع إليه وهو يصدّ عن (المهدي) بقوله مفسراً العبارة السابقة: «هي لمسة لطيفة تعني: لا تلتفتوا لمن يدعي المهدية لنفسه، خاصة من البلاد التي ترتدي الجلباب والعقال»، ويذكر صفات تفصيلية -لا مستند لها- لمهديه المزعوم، ولكنها قد تتوفر في المهدي المصنوع!! انظر: «هرمجدونه» (ص ٧٨). ويظهر هذا -أيضاً- جليّاً في كتابه «المسيخ الدجال يغزو العالم من جزيرة برمودة» (ص ١٤١-١٤٢)؛ فهو ينقل عن يهودي يعتمد على معلومات أكيدة من رجال (المسيخ) بالكنيست الإسرائيلي، ويستنبط من وثائق سرية لنبؤات حقيقية بالتوراة (المخبوءة)، هذا نقله، ويقول على إثره: «وهو مطابق، أو قريب جدّاً لحساباتي، وحدسي، واستبصاري الذي استلهمت فيه إيماني بالله، واستقرأت ما بين السطور في أحاديث عن النبي ﷺ نبي البشرية الأمين، ولو كره ذلك الأغبياء والضالون».

قلتُ: الشرّ هكذا يبدأ، وهذه شرارته، والمسلمون غافلون عما في هذه الدراسات من خطورة، ومن تخدم، وما هو مستند القائلين بها، إنها (إلهامات) الممخرقين والمشعوذين قديماً وحديثاً، ولكنها سنة الله الكونية ليتحقق ما أخبر به النبي ﷺ من خروج الدجال، وتصديق الناس به؛ فإنّ لذلك إرهاصات ولا بد، وقد رأيناها ولا قوة إلا بالله!

شاكلته-، ولا لتفنيد ما في هذا الكتاب من (أباطيل)، والذي يخصني منه -الآن- موضوع (العراق)! ولست بمبالغ إنْ قلت: إنّ سبب انتشار هذا الكتاب ما جرى على أرض (العراق) من أحداث، وتسارع ذلك في وقت قصير!

ومن القواعد المقررة عند علماء الجرح والتعديل: (فضح الكذابين بالتاريخ).

قال سفيان الثوري -رحمه الله تعالى-: لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ[١].

وقال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين[٢].

وقال حسان بن زيد: لم نستعن على الكذّابين بمثل التاريخ[٣].

وإنْ كان مراد العلماء في هذه الآثار وغيرها حِسْبَة سِنّ الراوي والمروي عنه، وكشف الزيف من خلال ذلك، كما حصل لعفير الكلاعي وإسماعيل بن عياش لما أظهر -كل على حدة- كذب راوٍ كان يحدث عن خالد بن معدان، ادّعى سماعه منه بعد موته بسبع سنين[٤]! فإنهم ألحقوا بهذا الصنف -كما قال الخطيب-: «إذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل، سقطت روايته»[٥].

---

(١) أخرجه ابن عدي (١/ ٩٧) -ومن طريقه ابن عساكر (١/ ٥٤)-، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٤٧).

(٢) أخرجه الخطيب (ص ١٤٧)، ومن طريقه ابن عساكر (١/ ٥٤).

(٣) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥٧) وفي «الجامع» (١/ ١٩٨ رقم ١٤٦)، وابن عساكر (١/ ٥٤-٥٥)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٣٩).

وللسخاوي كلمة في (فوائد التاريخ) في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٧ وما بعد)؛ تكلم فيها عن هذه (الفائدة).

(٤) انظرها مسندة في: «المجروحين» (١/ ٧١)، و«المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص ١٤٧)، وكذا عند الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٢)، وفي «الكفاية» (ص ١٤٧).

(٥) «الكفاية» (ص ١٤٧).

وإذا كان هذا فيما حصل ومضى؛ فمِن باب أولى أنْ يدخل تحته مَن تكهن بوقوع شيء على نَحْوٍ وحَالٍ وفي وقت معين، ثم لم يقع، أو وقع على حال آخر، أو على نقيض ما أخبر؛ فهذا هو الكذب المصحوب بـ(الكهانة)، ويعظم على قَدْر خطره وأثره في الأمة.

وسأسوق لك[1] جملة من (تكهنات) صاحب «هرمجدون»، نقل بعضها من (مخطوطاته) المدّعاة، وصرح ببعضها الآخر من خلال (رفع درجات حدة الحدس والاستبصار)، و(التدبر) و(التأمل)! لديه فيما يخص (العراق).

ذكر صاحب «هرمجدون» في مواطن منه أن (صدام حسين) -الرئيس العراقي المنخلع- هو السفياني، وأنّ له ذِكْراً في مخطوط: «أسمى المسالك لأيام المهدي الملك لكل الدنيا بأمر الله المالك»، وفيه -على زعمه- (ص ٢١٦): «وفي عراق الشام رجل متجبر... وسفياني في إحدى عينيه كسل قليل، واسمه من الصدام، وهو صدام لمن عارضه، الدنيا جمعت له في كوت صغير، دخلها وهو مرهون، ولا خير في السفياني إلاّ بالإسلام، وهو خير وشر، والويل لخائن المهدي الأمين».

يعلق صاحب «هرمجدون» (ص ٢٢) على هذا النص بقوله: «وفي هذا النص ذِكْر اسم حاكم العراق الجبار بالتحديد اسماً ووصفاً أنه السفياني، وسيأتي مزيد من أوصافه في البيان الخاص به، وفيه أنه دخل الكويت، وهو مخدوع قد مُكر به وخُدِعَ حتى يغزوها؛ فيتخذ الروم ذلك ذريعة لما فعلوه وسيفعلوه، والسفياني صدام هو السفياني الأول، وسيليه السفياني الثاني المُشَوّه وهو ابنه، والذي يعمل برصيد أبيه كما سنبين ذلك -بإذن الله-.

والسفياني (صدام) فيه خير وشر؛ فإذا ظهر المهدي ذهب عنه كل خير، وكان شرّاً

(١) كان تأريخ كتابة هذه السطور -وما بعدها- بعد سقوط بغداد بأيدي (الأمريكان)، وقد ابتدأتُ به قبل السقوط، وبقيتُ -ولله الحمد والمنة- أدور في دائرة اليقين، من خلال النصوص، والعمل على فحصها بالمعايير الحديثية، وعدم العجلة في إسقاط الثابت منها على حسب ما يَلُوح في الأفق، ويسنح في البال، ويقدح في الخيال، على استعجال من غير إمهال، كما فعل المردود عليهم! إذ تركوا (اليقين)، وخاضوا في (الظّنّ) و(التخمين)!

كله، وحارب المهدي مما يجعل المهدي يأمر بقتله، وتخليص الناس من شره».

فواضع النص المنسوب لـ«أسمى المسالك» أذكى من المعلّق عليه، إذ في كلام المعلق تفصيل يكذبه الواقع، اللهم إلاّ إن كانت (أمريكا) هي المهدي عنده! فإذاً صدام حسين عند هذا هو (السفياني) يُقتل بأمر المهدي، ويخلص الناس من شره، فلننظر إلى تفصيل ما سيقع على يديه، إذ أجمل البداية والنهاية! وفصّل فيما بينهما، قال (ص ٢٤) تحت عنوان: (ضرب قوات التحالف للعراق، ثم حصاره في الجولة الأولى من الحرب العالمية) ما نصه:

«الحرب العالمية الثالثة «هرمجدون» لها جولتان، بل جولات؛ الأولى:

ضرب العراق بقوات التحالف (الجماعة)؛ ٣٧ دولة تضرب العراق!!!

ثم ماذا؟

لم يهزموا العراق؛ فنظامه باقٍ، وشعبه ما ازداد لرئيسه إلاّ حبّاً مع غزارة الدم المهراق، فقد فشل التحالف في تحقيق أهدافه من القضاء على صدام ونظامه، وتركيع شعب العراق، ولعمر الله! إنّ هذا لنصر كبير للعراق في الجولة الأولى من الحرب العالمية الثالثة، والتي لم تنته بضرب العراق بكل أنواع السلاح المتاح، بل هي مستمرة منذ ذلك الحين بحصار لعين وغارات يومية حمقاء لم تنجح في تركيع الشعب العراقي، ولا في إذلال كبرياء نظامه وقيادته.

واعلموا أنّ هذا الحصار المستمر لن ينتهي حتى تبدأ الجولة الثانية من الحرب العالمية، والتى سيكون للعراق فيها صولة وجولة في إشعال نارها.

وإليكم ما جاء في ذلك من نصوص...».

وساق أحاديث من بينها الحديث الذي ذكرناه: «يوشك أهل العراق أنْ لا يجبى إليهم...»، ولا صلة للنصوص التي ساقها بالأحداث التي سردها، ثم قال:

«أما دليل أنّ الحرب الثالثة العالمية هي جولات؛ فما رواه نعيم بن حماد في «كتاب الفتن» (ص ١٧٨) بسنده عن خالد بن معدان، قال: «يهزم السفياني الجماعة مرتين ثم يهلك».

فهذا التحالف الحديث الذي حشدته أمريكا كَرَدّ فعلٍ للتدمير الذي تعرضت له في نيويورك وواشنطن، لا بد وأنه سيضرب العراق مرة أخرى بعد الانتهاء من ضرب أفغانستان بحجة ملاحقة الإرهابيين، والقضاء على الإرهاب.

وهذه المرة سَيُهْزَم التحالفُ كذلك كما هُزِمَ أول مرّة، وسيفشل في تحقيق أهدافه للمرة الثانية، وهنا ينفجر الموقف، وتتسع دائرة المواجهات حتى تعرك المنطقة كلها عرك الأديم، في الجولة الأخيرة من أعنف حروب التاريخ»!

قلتُ: ليس صاحب «هرمجدون» بموفق، لا في الدليل، ولا في طريقة الاستدلال، ولا في تكهنه، وأُصِيب بالهزيمة[1] كعادته فيما يستشرف؛ فهو كثير الأغلاط، بل أغلاطه غريبة لها مجمع ومكان تصبُّ فيه، ولا نشتغل بتبين الغلط والكذب في نقله السابق، **ولكن لا نسمح له أنْ يسْرَحَ فيما يخوض فيه إلى أنْ ينفد ما في جعبته في هذا الموضوع، ونكتفي بلفت نظره إلى أنه لا تنقذه من ورطته في سائر كتبه موافقة طائفة من السذج له!**

وذكر (ص ٤٩) -بعد أنْ قرر أنه كان حريصاً في كتابه السابق «عُمْر أمة الإسلام» ألاّ يتورط في تنزيل الأحاديث على الواقع- قال: «أما الآن -وبعد أن أصبح الناس كلهم، أو جلهم يتوقعون حروباً وملاحم، تتجمع أسبابها وتتسارع وتيرتها، وتكاد تدق الأبواب-؛ فإني لا أجد غضاضة، ولا حرجاً في ذكر ما أعلم وتنزيل الأحاديث على الواقع، بل أستطيع أن أقسم على ذلك»[2]، وتأمل تنزيله (السفياني) على (صدام)، ومستنده في ذلك، قال: «إنني أظن

---

(١) كهزيمة العراق التي شَكَّك فيها! والعجب لا ينتهي ممن يزعم أنّ العراق انتصر، سواء في حرب الخليج الثانية (عند غزوه الكويت)، أو الثالثة؛ فقد قتل جيش التحالف من جنده عدداً كبيراً، وجعلوه أخيراً قاعاً صفصفاً، وفرضوا عليه قبل ذلك شروطاً قَبِلَها بهوان، فلا أدري ما معنى عدم هزيمته عند صاحب «هرمجدون»؟!

(٢) وتتمة كلامه فيه: «ولا أظن أنّ أحداً -الآن- يجرؤ على خلع بُرقع الحياء فيجادل أو يُشغّب؛ إلاّ مَن أراد أن يشتهر أو يتكسب؛ فإنّ الأمر قد جَدّ جدّه، ولم يعد هناك وقت للتهريج، وحتى تطمئن القلوب، وتفرغ لتلقّي العلم بدلاً من الانشغال بالمراء والجدل الذي لم يُؤْتها قوم قط إلاّ هلكوا».

قلتُ: نعم؛ ما جرؤ أحد على (خلع برقع الحياء)!! ولكن هذا (البرقع) سقط مع ما استجد من أحداث، =

أن حاكم العراق الحالي «صدام حسين» هو ذلك الرجل الملقب بالسفياني في أحاديث النبي ﷺ.

والسفياني هو الذي يمتد نسبه إلى خالد بن يزيد بن أبي سفيان؛ فهو أموي وأمه كلبية، فأخواله من قبيلة كلب، وقد سكنت قبيلة كلب بشمال دجلة، والمعروف أن (صدام) من محافظة «تكريت» بشمال دجلة.

* ولكن ما الذي حملني على هذا القول؟

قرائن كثيرة تجمعت لي فتشابكت فصارت عندي حقيقة أو تكاد، ولولا أنني على يقين من أمري ما تورطت في أمر كهذا...».

ونعت قوله -هذا- بأنه: «مسبوق فيه غير سابق، وحَمَلَه عليه قرائنُ كثيرة لا تقصر بمجموعها عن إفادة العلم الظني».

قلتُ: لي تعليق مجمل وآخر مفصل.

أمّا المجمل؛ فهو ينطبق على جُلِّ ما نقلناه عنه آنفاً ولاحقاً، وهو كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية على واحد من المخرفين، قال مبيناً عوار مسلكه الجملي: «هو كلامُ مَنْ نَظَرَ في كلام شارحي الحديث، ولم يميز بين حق ذلك وباطله، وأخذ من ذلك ما ظنه موافقاً لدعواه، **فلا له تمييز في أقوال الناس بين حقها وباطلها، ولا له معرفة بطرق الاستدلال، فلا ذاكر لكلام منقول، ولا مبين لمعنى مقبول، ولا نقل ولا توجيه، لا ذكر ولا أثر**»[1].

وأما التعليق التفصيلي؛ فألخصه في النقاط الآتية:

أولاً: الظنّ ليس بعلم، ويحتفظ به صاحبه حتى يتحقق، وإلاّ؛ فالعلم فضّاح للأدعياء.

ثانياً: كتابك قائم في هذه الأحداث على التصور المذكور، وذكرت الظن هنا، ولكنه

= وظهر الكذب الذي تحته وفيه ومعه، واطمأنت القلوب بذكر عالم الشهادة والغيوب لا غير، ولم ينفع العلم القائم على توهمات؛ فإنه طنين ذباب، وصرير باب! وَوُدُّنا لو استرحنا منذ البداية؛ فإنّ (العلم نقطة كثرها الجاهلون)! ولكنه النهي عن المراء بمراء، ولاقوة إلا بالله!

(١) «الاستغاثة في الرد على البكري» (٢/ ٦٢٨).

أصبح في (البيانات اللاحقة) يقيناً، ودَارَ الكتابُ بجملته عليه، وبسقوطه يسقط تسلسل الأحداث، ويتغير مجراها، ويحتاج إلى بيانات على نحو جديد، ولكن -لعله- في (مسلسل آخر) فريد، أو منقّح مزيد.

ثالثاً: مستنده فيما ذكره من آثار في صفة السفياني، أوردها (ص ٥٤) من كتابه؛ هي:

ما أخرجه نعيم بن حمّاد في «الفتن» (رقم ٨١٤) بسند ضعيف جدّاً عن الحارث الأعور، قال: «يخرج رجل من ولد أبي سفيان في الوادي اليابس في رايات حمر، دقيق الساعدين والساقين، طويل العنق، شديد الصفرة، به أثر العبادة».

وهذا فيه ابن لهيعة، ومحمد بن ثابت البناني، وهو كلام لرافضي صحت عنه أقوال خبيثة[1]!

وما أخرجه نعيم -أيضاً- (رقم ٨١٢) بسند مُظلم عن جعفر بن علي، قال: «السفياني من ولد خالد بن يزيد بن أبي سفيان؛ رجل ضخم الهامة، بوجهه آثار جدري، وبعينه نكتة بياض، يخرج من ناحية مدينة دمشق، في وادٍ يقال له: وادي اليابس، يخرج في سبعة نفر مع رجل منهم لواء معقود، يعرفون في لوائه النصر، يسيرون بين يديه على ثلاثين ميلاً، لا يرى ذلك العلم أحد إلاّ انهزم».

يا هذا! ماشأننا بهذا الباطل؟! وكيف يروج على الناس؟! اقرأ -أخي الكريم- وإياك أنْ تعجب؛ فالعجب لا حدّ له عند من يقرأ بتأمل! أو يعامل ما يقرأ على أنّه يقبل الرد، فكيف إنْ علم أنّ النبي ﷺ أخبرنا أنّ عقول الناس تنتزع عند الفتنة، وانظر إلى مصداق ذلك ما في «هرمجدون» (ص ٥٢-٥٣): تحت (الصفات الواردة في الآثار المشتركة بين «السفياني»، و«صدام») أنه:

- ضخم الهامة (كبير الرأس)، وهو كذلك فعلاً.

---

(١) انظر ترجمته في: «السير» (٤/ ١٥٢-١٥٥)، «الميزان» (١/ ٤٣٥-٤٣٧)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٤).

- بوجهه آثار جدري (نكت أو ندوب في وجهه).

- بعينه نكتة بيضاء وكسل قليل.

- يميل لونه إلى البياض مع الصفرة.

- جعد الشعر.

- دقيق الساعدين والساقين.

(وأخبرني[١] من رآه أن ساعديه دقيقان مفتولان)، وهذا كله كذب؛ فالسفياني لم يصح فيه حديث كما قدمناه عن أئمة الصنعة الحديثية، وأسانيد هذه الآثار مظلمة وواهية، وهو يأخذ منها ما يحلو له، فأسقط من الأثر الثاني عن عمد: «يخرج من ناحية مدينة دمشق...» إلى آخره، **وهنالك في الكتاب نفسه أخبار عن السفياني أهملها، ويمكن أن يُتَخَيل من خلالها مسلسلات أخرى، ولا أستبعد أن يخرج علينا واحد في قابل الأيام بشيء من ذلك.**

ومما يلفت النظر: إهماله صفة «به أثر العبادة» مع وروده في الأثر، وفي نقله له -أيضاً- وكان ينبغي أن يحذفه- على منهجه فيما وقع له في مواطن مما هو شبيه به، ونسأله بسبب إيراده له -فحسب-: ما هو نصيب (صدام) من هذه الصفة؟! ولا يفوتنا أن نسأله -أيضاً-: أين الرايات الحمر، ومن هم السبعة نفر، وأين هو العَلَم، وكيف يصح الاستدلال بجزء من أثر، وتركه الجزء الآخر؟!! هذا هو التشهي والتحكم عند العلماء، وإلاّ؛ يمكن أنْ يقال: إنّ هامة صدام كسائر الناس، وأين الجدري في وجهه، والنكتة في عينه؟! مكابرة في المرئي، وبتر في اللفظ، وتزوير في المعنى، والقراء هم الضحية! ولا تنسى أنه يرى (أمير الكويت) هو من بني أمية[٢] -أيضاً-، وهذا اكتشاف خطير، لعله كان يساعد على إعادة اللحمة بين (صدام)

---

(١) أخشى أنّ كلَّ خبرٍ فيه مجهول فهو مصنوع! على خلاف تقرير أهل الصنعة! وأستغفر الله من ذلك؛ فإنّ (للضرورة أحكام)، وقد عشنا (رجباً) ورأينا (عجباً)!

(٢) يُعرف الكذبُ بتناقض أهلِه، وهذا ما حصل مع صاحب «هرمجدون» في نسب (أمير الكويت)؛ فهو يرى (ص ٢٠) أنه المَعْنِي بحديث (فتنة السراء)، وفيه: «دخنها من تحت قدمي رجل من أهل بيتي»، ثم =

و(أمير الكويت)؛ فهما من أسرة واحدة، ولا داعي لما حصل!!

وأحداث (العراق) عند صاحب «هرمجدون» لا تنتهي، بل الحروب -كما صرح فيه (ص ٦٤)-: «جولات، بدأت بضرب العراق، وتنتهي بالملحمة الكبرى»، وأعاد ذلك (ص ٦٨).

وأكدّ (ص ٧٠) على أنّ: «ظهور المهدي بعد سنتين أو ثلاث على الأكثر من اليوم، وهذا ما نرجحه، والله الموفق».

قلتُ: وهو -سبحانه- مُوعِدُ الكذابين بالخزي والعار، ومضت المدة التي حدّدتها يا أمين، فماذا تقول؟! وكيف تسوغ هذا الإسقاط، وكذا قولك بعدها (ص ٧٦) فيما يخص موضوعنا: «وقلنا: إنّ المهدي يبايع له عند الكعبة في مكة المكرمة، وعلامة ظهوره الأكيدة أنْ يخسف بذلك الجيش الذي يرسله السفياني (صدام) للقضاء على المهدي، بمجرد ظهوره، كما جاء في أحاديث متفق عليها في «الصحيحين»» انتهى بحروفه.

قلتُ: السفياني أحاديثه موضوعة، ولا ذكر له في «الصحيحين»، ولا في دواوين السنة المشهورة، وقد قدمنا كلام الحفاظ عنه، فلماذا هذه المداخلات بين النصوص، والإسقاطات على ما رسم لك؟! أما تعلم أنّه (لا أمير في العلم إلاّ العلم)، وأن مِن أحسن حسناته أنّه فضّاح للأدعياء؟! أما كنت تتوقع -يا مُسَيْكِين! ولو بالحدس والاستبصار والتدبر والتأمل- كعادتك التي ادعيتها- أنّ عجلة الأحداث تدور على خلاف ما في مخيلتك؟! أمّا وقد حصل

= يقرر (ص ٢٣) أنه المعنيّ بحديث: «سيكون من بني أمية رجل أخنس بمصر يلي سلطاناً، يُغلَب على سلطانه أو يُنتَزع منه؛ فيفر إلى الروم، فيأتي بالروم إلى أهل الإسلام، فذلك أول الملاحم».

قال: «فما حدث لأمير الكويت لما غُلِبَ على ملكه وسلطانه، ونُزِعَ منه بضعة أشهر على أيدي جنود السفياني الصدامي، فما كان منه إلاّ أن خنس واختفى، وفرّ إلى الروم فَزِعاً يتوسل نجدتهم ويستغيث بقوتهم...» إلخ هرائه، إلى قوله: «ولم يدر الأخنس الأموي أنه بذلك يفتح الباب للغزو الغربي، ويُمهد الطريق للفتنة الغربية الرعناء»؛ فهو -عنده- من (أهل البيت) تارة، ومن (الأمويين) تارة أخرى! إسقاط بتعسف، ونشر للغرائب، باستحواذ تصور مسبق، وتطويع النصوص له، وحشد لِمَا هبّ ودبّ، ودرج وعرج منها! (والمُبطل لا بد أنْ يتناقض شاء أم أبى).

ذلك؛ فما هو جوابك؟ قل لي بربك: أين وجهك بين الناس، وصوتك في المحافل، وصورتك عند قارئيك الذين تهافتوا على ما خطت يداك؟! أرجو أن تصرح بالتوبة عن الإسقاطات التي وقعت منك، أو مُرِّرَت من خلالك!

وليس صاحب «هرمجدون» أحسن حظاً من غيره من الخائضين في (أحداث العراق) و(الفتن) التي جرت حديثاً على أرضها!

وهذه جولة توضح لك اضطراب هؤلاء القوم، وأنهم يتكلمون بجهل، ويدونون ما سيقع بمجرد ما يُلقَى في (إلهاماتهم)! ويسنح في (خيالاتهم)، ويخوضون في ذلك بأكاذيبهم وترّهاتهم.

نقل سعيد أيوب في كتابه «المسيح الدجال قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى» (ص ٣١٧) عن كعب الأحبار، أنه وجد المهدي مكتوباً في أسفار الأنبياء: «ما في عمله ظلم، ولا عيب».

قال عقبه: «وأقول: وأنا أشهد بأنني وجدته مثل ذلك». نعم؛ هو -على زعمه- يعرفه جيداً، ليس في عمله ظلم ولا عيب، فكأنه جليسه وخليله، ولكن كيف، هذا مصري، و(المفاجأة) أنّ (المهدي) عنده (صدام حسين) العراقي! ويجب عليك أنْ تقبل ذلك منه دون أي نقاش، فهي (حقيقة) قال عنها (ص ١٧٢): «أتوجه بها للذين لم يقتل التراث فيهم متابعة الواقع؛ فالمسلم مطالب بأنْ يسير ويرى، ولا يفصل حسه عن الوجود»، وهذه مقتطفات من كلام طويل له عن (الآشوري) -وهو المهدي عنده-.

صرح (ص ٣١٧): «ستكون عاصمة عمله القدس وما حولها، وسوف يدخل الغرب في دين الشرق، ويأتي إليه الشباب من كل مكان ليعملوا تحت إمرته، وأنه سيملك قوة دعائية جبارة»[1].

---

(١) ونقل (ص ٢٠٢ - في الهامش) مستنده في هذا! فنقله من قول جين داكسون بالحرف وزاد عليه: «وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أنْ تفعل له شيئاً، وأنّ المهدي سيملك من العلم والتكنولوجيا =

قال (ص ١٦٤) عن حدود دولة (الآشوري) -هذا-: «الفرات هو الحدّ الطبيعي بين اليهود والآشوري»، وقال عن مهمته في الصفحة نفسها: «يد الله! هي التي ستضرب بواسطة الآشوري، وسيكون هو عدو إسرائيل آخر الزمان»، ونقل ذلك عن كتب أهل الكتاب!

هذه مراجعهم! تصريحات الساسة، وأخبار الجرائد، وكتب الرافضة: الجفر، ... وكتب اليهود[1] والنصارى، ويصبح ذلك من المسلمات البديهيات!

وبناءً عليه؛ فالأخبار عندهم مفصّلة جدّاً -وهذا الذي يجعل العاقل يتحسب ويتخوّف-؛ فاسمع إلى حلفاء هذا (الآشوري)؛ لتعلم الكذب والجرأة:

قال (ص ١٦٦): «ستكون القوّة داخل حلفه مكوّنة من: إيران، وسوريا، وليبيا، والسودان، وصور (جنوب لبنان)، وشعوب منطقة الشرق الأدنى، وقبائل بحر قزوين، والبحر الأسود، والإسماعيليين، والهاجرين».

وأما عن (جنده) وصفاتهم، قال (ص ١٦٤): «شعبه قوي، لم يكن له نظير من الأزل[2]!! ولا يكون بعده، قدامه نار تأكل، وخلفه لهيب يحرق، وأمامه جنة عدن (أي: الشهادة)، يجرون كالأبطال، رجال حرب، يمشون كل واحد في طريقه، ولا يغيرون سبلهم، ولا يزاحم بعضهم بعضاً، وبين الأسلحة يقعون ولا ينكسرون».

حتّى لصدّام أنْ يقع في بلبلة، ولعله -في يوم من الأيام- كاد أنْ يصدق بذلك[3]؛ إذ أعلن

= الشيء الكثير، بل أكثر من الكثير، و(المعجزات) التي سيصنعها ليست معجزات سماوية، ولكنها معجزات علمية متقدمة جدّاً، تُذهِل الناس وتسرهم في نفس الوقت، وسوف يعمل الشباب في العالم معه من أجل أن يضعوا العالم في الصورة التي يراها (آخر ساعة ٢٦/ ٩/ ١٩٨٤م)». انتهى بحروفه!!

(١) اعتمد دراسات حديثة، وتفسيرات لكتب بني إسرائيل؛ مثل: «تفسير أشعيا» لناشد حنّا، و«تفسير دانيال» لإيرنسايد، و«تفسير حزقيال» لرشاد فكري.

(٢) ولا صحابة رسول الله ﷺ؟!! قاتل الله الأفاكين!

(٣) لا يبعد عندي أنّ (صدّاماً) كان مطّلعاً على هذه النصوص، وأنّ حبّ (العظمة) عنده استشرفه لهذا الادّعاء، ثم وجدتُ الأخ الفاضل محمد بن إسماعيل المقدّمي لم يستبعده في كتابه المستطاب «المهدي وفقه =

أنه من أهل البيت، وكان ذلك قبل غزو الكويت، وكان يردد -دائماً- عبارة: «سأحرق نصف إسرائيل»، ونقل ابن أيوب عن (الآشوري) -المهدي الذي يراه- (ص ١٦٨): «إنه هو الذي سيستخدمه الرب في القضاء على الشعب اليهودي، وسيحتل الآشوري نصف إسرائيل في أول أيامه»، ويعلق ابن أيوب على (نصف إسرائيل)[1] بقوله: «ومن سير الأحداث؛ فإنّ هذا النّصف هو الضّفة الغربية، وقطاع غزّة، مروراً بصحراء النقب المتاخمة لسيناء»!

= أشراط الساعة» (ص ٦١٨)، قال: «ولا يبعد أنْ يكون «الآشوري المزعوم» -أو صدام حسين- قد اطَّلع على هذه النصوص، وحسب أنه المهدي المنتظر، وقد يشير إلى هذا الاحتمال إعلانه قبل غزو الكويت أنه من أهل البيت، وإلحاحه على استعمال عبارة: «سأحرق نصف إسرائيل»؛ فقد قال رشاد فكري في «تفسير حزقيال»: «وسيحتل الآشوري نصف إسرائيل في أول أيامه»، وقال ناشد حنا في «تفسير دانيال»: «وسيستخدم العصا على إسرائيل»، وقال فكري: «وسيغزو أورشليم في حرب النهاية».» انتهى.

(١) هذه التسمية منكرة، وقد شاع على ألسنة الناس في بلاد المسلمين القول في سياق الذمّ: فعلت إسرائيل كذا، وستفعل كذا!

و(إسرائيل) هو رسول كريم من رسل الله؛ وهو (يعقوب) -عليه السلام-، وهو بريء من دولة اليهود الخبيثة الماكرة، إذ لا توارث بين الأنبياء والرسل وبين أعدائهم من الكافرين، فليس لليهود أية علاقة دينية بنبيّ الله (إسرائيل) -عليه السلام-، وهذه التسمية تسيءُ لمفاهيم ديننا، ولا يرضى الله عنها، ولا رسوله، ولا أنبياؤه، ولا سيما (إسرائيل) -عليه السلام-، إذ هم قوم (كفرة)، وقوم (بهت)، وإطلاق هذه التسمية عليهم فيها إيذاء له -عليه السلام-، والواجب الحيلولة دون ذلك.

وثبت في «صحيح البخاري» (٣٥٣٣) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريش ولعنهم؛ يشتمون مذمماً، ويلعنون مذمماً، وأنا محمد».

والواجب -على الأقل- إغاظتُهم بتسميتهم (يهود)؛ لأنهم يشمئزون من هذه التسمية، ويفرحون بانتسابهم الكاذب ليعقوب -عليه السلام-، فليس لهم شيء من فضائله ومناقبه -عليه السلام-.

وللشيخ عبدالله بن زيد آل محمود رسالة مطبوعة بقطر عام ١٣٩٨هـ بعنوان «الإصلاح والتعديل فيما طرأ على اسم اليهود والنصارى من التبديل»، وانظر في هذا -أيضاً-: «معجم المناهي اللفظية» (٤٤) للشيخ بكر أبو زيد، ومجلتنا «الأصالة» الغراء/ مقالة الشيخ ربيع بن هادي: (حكم تسمية دولة يهود بإسرائيل)/ العدد (٣٢): السنة السادسة/ ١٥ ربيع الأول/ ١٤٢٢هـ (ص ٥٤-٥٧).

ثم وجدت هذا التحذير في كتاب «خرافات يهودية» لأحمد الشقيري (ص ١٣-٣٠) تحت عنوان: (لستم أبناء إبراهيم، أنتم أبناء إبليس). وانظر كتابي «السلفيون وقضية فلسطين» (ص ١٢-١٣).

*** وقفة مع بعض كتابات فاروق الدسوقي في فتنة العراق**

قال أبو عبيدة: نترك هذه الجولة دون تعليق، ونأتي لجولة ثالثة، شبيهة بالأولى!

وهذه الجولة هذه المرة مع الدكتور فاروق الدسوقي في كتابه «البيان النبوي بانتصار العراقيين على الروم والترك، وتدمير إسرائيل وتحرير الأقصى»[1].

واغوثاه! هكذا بجزم وحسم: (انتصار العراقيين)! و(تدمير إسرائيل!) -ويا ليت الأمر كان كذلك- ألم يكن بوسعه أن يختار لمسلسله -عفواً لكتابه- غير هذا الاسم؟!

لماذا هذه الجرأة على الغيب؟!

ألم يكن بتصوره أنْ تدور الأحداث على خلاف بيانه الذي نسبه للنبي ﷺ؟!

لو كان البيان بيانه؛ فهذا شأنه، مع أنه لا يليق[2] بصاحب الكتاب الجيد «القضاء

---

(١) هذا اسم الكتاب في طبعته الثانية، سنة ١٤١٨هـ وطبعته الأولى في السنة نفسها يحمل عنوان: «البيان النبوي بدمار إسرائيل الوشيك» هكذا مختصراً! ونحن بانتظار عنوان للطبعة الثالثة بعد الأحداث! ولعلها ظهرت!! فإنّ عجلات المطابع تدور، ولا رقيب ولا حسيب! فاتقوا الله يا قوم! فإنكم محشورون بين يديه، وموقوفون ومحاسبون!

(٢) ولكنه مبهور بصنيع أحمد الغماري في كتابه «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية»؛ فقد صرّح الدسوقي في مقدمة كتابه الآخر «القيامة الصغرى على الأبواب» -وستأتي كلمة عنه- أنه الذي أولجه هذا الباب، ووضعه في مدينة هذا العلم، ونعت الكتاب بقوله: «القيم الرائد السابق لعصره»، وقال عن مؤلفه الغماري: «فضيلة الشيخ العالم الحافظ»، و«الرائد الأول في عصرنا في مجال علم مطابقة النصوص على الأحداث».

والذي فتح عليه في كتابه هذا هذه الفيوضات! وجعله يضيف إليه البواطيل والترّهات سعيد أيوب في كتابه «المسيح الدجال»، اسمع إليه وهو يقول في أوله (ص ١٠): «... فلما رجعت إلى السنة الشريفة في أبواب الفتن والملاحم وأشراط الساعة، صدق توقّعي إذ وجدتُ فيها أخباراً عن هذه الحرب (يعني: حرب أمريكا وحلفائها ضد العراق)، واسمها في السُّنة: (أول الملاحم) -وسيأتيك اعتماده، وبيان جرأته-، وأخباراً عن نتيجتها، وما قبلها وما بعدها»، يقول -وهذا هو الشاهد-: «وبفضل الله -تعالى-، ثم بصفحة ونصف من صفحات كتاب «المسيح الدجال» جعلتني أرجع لبعض (أسفار الكتاب المقدس)؛ فإذا بي أجد أخباراً عن هذه الوقعة المرتقبة»!!

والقدر» المطبوع في ثلاثة أجزاء! أما أن ينسبه لنبينا محمد ﷺ، فوالله إن هذا هو الكذب الصراح؛ فقد انقشعت الغيمة، وذاب الجليد، وظهرت الخيبة، فيا حسرة!

قرّر فيه -بالاعتماد على مصادره- «السفياني سينتصر على كل من يُحاربه، ويملك بعد دخول فلسطين، وتحرير القدس مثل مُلْكِ بختنصر ملك بابل القديم، الذي حكم المنطقة كلها».

ثم يقول فيه (ص ٨٤) بناءً على هذه المقدمة، ومقدمة أُخرى هي: (السفياني) هو (صدام)، لتعلم المسافةَ الشاسعةَ بين الحقيقة وتوقعه حكمَ المنطقةِ كلِّها -هكذا دون استثناء-: «فهل هذا هو مُلك الرئيس العراقي صدّام حسين، جابر قلوب الأمة الإسلامية المنكسرة، الأزهر، سليل الفاتحين، محرر القدس في زمان الإفسادة الأخيرة؟ المبعوث من شاطئ دجلة (تكريت) ليطهر بمائه القدس من رجاسات اليهود؟».

ويقول -أيضاً- (ص ٢٠): «فهو -أي: السفياني- من أعظم شخصيات التاريخ الإسلامي؛ إذ يأتي في زمن ضعف الأمة وذلها، فيعزها الله -تعالى- على يديه بتحرير الأقصى، وتطهيره من رجس اليهود، ومن ثم جاء وصفه بأنه «الجابر» الذي يجبر الله -تعالى- على يديه قلوب أمة الإسلام المنكسرة، كما جاء وصفه بأنه (الأزهر) لعلوّ نجمه».

قال -فُضّ فوه-: «وهذا كله ينطبق على الرئيس العراقي صدام حسين».

ولذا أهدى كتابه إليه، فقال (ص ٥): «إلى فخامة الرئيس العراقي صدام حسين، أيها الجابر، أيها الأزهر، قائد أولي البأس الشديد».

قلتُ: انتهى الموجُ، ووصل إلى حالة الجزر، وزالت الظُّلَّةُ[1] التي تكون مع الفتنة، وركبتَ يا دسوقي! الموج في أوجه في حال مدِّه، وظهرت للعُميان الحقائق، فهل يا ترى نقرأُ منك توبة، أو يُنمى إلينا عنك تراجعٌ علميٌّ، وتحريضٌ للنَّشْءِ في أن لا يخوض في الفتنة بلا عدّة، والله إنّ الكلام السابق في ميزان الشرع الصحيح فتنة ما بعده فتنة! ولا سيما من أمثال

---

(١) ورد ذلك في أحاديث كما بيّناه سابقاً في التعليق على (ص ٢٢)، وانظر الصفحات (٢٧٨، ٣٥١-٣٥٤).

الدكتور الدسوقي الذي كنا نحسبه على خير من قبل.

علماء الدين يا ملح البلد   مَن يُصلح الملح إذا الملح فسد

*** مع كتاب «القيامة الصغرى على الأبواب»**

هذا كتاب آخر للدكتور فاروق الدسوقي، أنقل منه فقرات عن (العراق)، و(الفتنة): «ولقد أذعنت أكثر الناس وأقوى الدول المشركة لهم -أي: لليهود-، كما أذعن لهم كثير من دول الأمة الإسلامية -إلاّ من رحم الله عزَّ وجلَّ-، وعلى رأسهم العراق البطل، الذي هاجمته قوى الشر مجتمعة لمدة أربعين يوماً من ١٦ يناير ١٩٩١م حتى ٢٥ فبراير ١٩٩١م لسحقه، ولكنه خرج -بفضل الله تعالى- رافع الرأس، وستقوم الجولة الثانية من هذه الحرب -بعد الحصار القاسي- لكي يدمروا الجيش الوحيد الذي يشكل خطراً عليهم، لكن الله -عزَّ وجلَّ- سيخزيهم بدخول العراقيين أولي البأس الشديد المسجد عليهم ﴿ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٧]».

ما شاء الله! مغالطات وظلمات!! (صدام) لم يذعن للمشركين واليهود!!!

لو كان ذلك كذلك؛ فلماذا يا دسوقي؟! ألعزّته بالله ورسوله؟! أم لشيء لا يخفى على أحد؟! والأمور بخواتيمها، وعَلِمَ الجميع ماذا حلّ بالعراق، وأنه عاد محتلاً كفلسطين، أعادهما الله إلى حظيرة الإسلام والمسلمين.

وكلامه السابق خطأ مكشوف، ظهر لكل ذي عينين، سببه عبثه بالنصوص التي جاءت في ذكر أشراط الساعة، من مثل قوله (ص ٢٧١): «وأخرج البخاري -رحمه الله- عن الحشر نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً: «يحشر الناس على ثلاث طرائق: راغبين وراهبين، واثنان على بعير، وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشر بقيتهم النار تقيل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا، وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا».

قال فاروق الدكتور فيما لم يسبق إليه، وهي فلتة بسبب ظروف سياسية عامة، ونفسية خاصة، اعتراها غموض، مما جعله يفسر هذا الحديث بقوله: «وهذه الرواية أوضح تصوراً،

وهي مطابقة لِـمَا حدث في الحرب العالمية العراقية الأخيرة؛ لأنّ الحديث وضّح أنّ الناس خرجوا صنفين:

راهبين؛ وهم أهل الكويت الذين لم يخرجوا من بلادهم إلاّ خوفاً.

وراغبين؛ وهم الذين كانوا يعملون في الكويت من بلاد أخرى، فهم راغبون في الوصول إلى أهليهم وأوطانهم.

واثنان على بعير؛ أي: يركبان سيارة خاصة، وثلاثة -أيضاً-، وأربعة، وهذا مما تحتمله السيارات الخاصة، وبعد ذلك عشرة على بعير إشارة إلى السيارات الخاصة الكبيرة مثل «الجيمس»، وما في حجمها إذ تحمل عشر ركاب»[1] انتهى.

قال صديقنا أبو العينين -حفظه الله تعالى-: «فانظر إلى تحريف كلام النبي ﷺ؛ فالنبي ﷺ يقول: «على بعير»، وهو يقول: على سيارة.

وأما قوله: «والدليل على صحة هذا الفهم أنّ البعير لا يمكن أنْ يركبه عشرة، كما لا يمكن أنْ يركبه أربعة، ولما كان البعير هو وسيلة السفر قديماً، وحلّت السيارات محله؛ ذكر البعير كناية عن السيارات الحديثة».

قلت: هذا -كما يقولون- عذرٌ أقبح من ذنب؛ فإنّ اعتراضه على ذكر النبي ﷺ البعير

---

(١) هذا الرجل مولع بالإسقاط إلى حدّ السقوط الذي لا منتهى له، قال (ص ٣٥٨): وأخرج نعيم ابن حمّاد في كتاب «الفتن» عن كعب، قال: «تستباح المدينة حينئذ، وتقتل النفس الزكية».

كما أخرج نعيم في «الفتن» -أيضاً- عن عمار بن ياسر، قال: «إذا قتل النفس الزكية، وأخوه يقتل بمكة ضيعة نادى مناد من السماء: إن أميركم فلان، وذلك المهدي الذي يملأ الأرض حقّاً وعدلاً» -والأثران لم يثبتا؛ فيهما رشدين بن سعد وابن لهيعة-، ومع كون الأثر فيه تعيين شخصين؛ أحدهما: الملقب بالنفس الزكية، والآخر: هو أخوه، ومع ذلك يقول الدسوقي: «وأرجح أنّ حادث نفق المعيصم الذي قتل فيه الآلاف من الحجاج فيه [كذا] أثناء فيضتهم من عرفة مغفوراً لهم [كذا] إلى مزدلفة، ثم منى في صبيحة يوم النحر غدراً وغيلة بفعل مدبر من وراء ظهر الحكومة السعودية، هو مما ينطبق عليه قتل النفس الزكية في حرم الله -عزَّ وجلَّ- في شهر ذي الحجة المحرم»!!

ويصف في (ص ٢٣٨) الدجال بأنه رئيس الحكومة اليهودية!!

بكون العشرة لا يمكن أنْ يركبوا على بعير، فكلام ساقط؛ لأنه يقيس على حالة الاختيار، وهم في حال خوف وهلع، فالواحد منهم كالغريق الذي يتعلق بأي شيء حتى ولو بقشة، ويحتمل -أيضاً- أنهم يتعاقبون عليه؛ فتدبر!!»[1] انتهى.

وفي (ص ٢٤٧)، قال: «جاء في «كشف الأستار عن زوائد البزار» ما نصه: قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهب الدنيا حتى تكون رابطة من المسلمين بموضع يقال له: بولان، حتى يقاتلوا[2] بني الأصفر، يجاهدون في سبيل الله، لا تأخذهم في الله لومة لائم، حتى يفتح الله عليهم قسطنطينية، ورومية بالتسبيح والتكبير؛ فيهدم حصنها، وحتى يقتسمون المال بالأترسة، يصرخ صارخ: يا أهل الإسلام! قد خرج المسيح الدجال في بلادكم ودياركم، فيقولون: من هذا الصارخ؟ فلا يعلمون من هو، فيبعثون طليعة تنظر: هل هو المسيح؟ فيرجعون إليهم فيقولون: لم نر شيئاً، ولم نسمعه، فيقولون: والله إنه والله ما صرخ الصارخ إلاّ من السماء أو من الأرض، قالوا: نخرج بأجمعنا، فإنْ يكن المسيح بها نقاتله حتى يحكم الله بيننا وبينه، وهو خير الحاكمين، وإنْ تكن الأخرى؛ فإنها بلادكم وعساكركم وعشائركم رجعتم إليها»[3].

قال الدكتور: «فإذا ثبت[4] لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ هذا الحدث هو معركة

(١) «تحذير ذوي الفطن من عبث الخائضين في أشراط الساعة والملاحم والفتن» (ص ٩٠).

(٢) في «كشف الأستار» (٣٣٨٦): «يقاتلون»، وفي «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٤٨) كما أثبتُّ على الصواب.

(٣) أخرجه البزار في «المسند» (٣٣٨٦ - «زوائده»)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨٣)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٥-١٦ رقم ٩)، واختصره ابن ماجه في «سننه» (رقم ٤٠٩٤) من طريق كثير بن عبدالله المزني عن أبيه، عن جده، ولم يعزه في «إتحاف المهرة» (١٢/ ٥٢٠ رقم ١٦٠٢٨) إلا للحاكم، وإسناده واهٍ بمرّة، كما سيأتي.

نعم؛ للحديث أصل عند مسلم (٢٩٢٠) عن أبي هريرة رفعه، دون الشاهد الذي أورده الدسوقي من أجله، وسيأتي لفظه قريباً.

(٤) أنى له ذلك، وفيه كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف، قال الشافعي وأبو داود: «ركن من أركان الكذب»، وقال ابن حبان: «له عن أبيه، عن جده نسخة موضوعة»، وتركه أحمد والنسائي والدارقطني. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٣٦)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٣١ رقم ٥٠٨٤).

الكويت التي هي الحرب العالمية الثالثة؛ فإننا الآن نكون يقيناً في انتظار الزلزال العظيم الذي هو علة الخسوف الثلاثة التي هي الآيات الثلاث الأولى من الآيات العشر».

قلتُ: يظهر في تفسير الدكتور لهذا الحديث -مع ضعفه- أثر الفكرة التي ذكرها في مقدمة كتابه[1]، وهي أنّ حرب الكويت مذكورة في السُّنة، حتى إنه لم يلتفت أو لم ينتبه إلى ما ينقض تفسيره للحديث في الحديث نفسه؛ فإنّ الحديث ناطقٌ بأنّ القتال الدائر بين المسلمين والنصارى يُسفر عن فتح القسطنطينية وروما -عاصمة إيطاليا- بالتسبيح والتكبير، ويكون ذلك في عهد المهدي -الذي يظهر في عهده الدجال- كما هو مذكور في الحديث -أيضاً-، فأين هذا من حرب الكويت التي مضى عليها أكثر من أحد عشر عاماً، ولم يحدث شيءٌ من ذلك، ولكنها سيطرة الفكرة على صاحبها، والله المستعان.

وفي (ص ٢٥٦) قال: «عن أبي ذر -رضي الله عنه- أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إنه سيكون رجل من بني أمية بمصر يلي سلطاناً، ثم يُغلب على سلطانه، أو ينزع منه، فيفر إلى الروم، فيأتي بالروم إلى أهل الإسلام، فتلك أول الملاحم»[2].

ثم قال: «فقوله ﷺ: «إنه سيكون رجل من بني أمية بمصر يلي سلطاناً»؛ أي: بمصرٍ من الأمصار، وليست مصر النيل، أما كون حاكم الكويت وأسرته من بني أمية؛ فإنه من الثابت أنهم من عنيزة، وهذه الأخيرة قد سكنها الأمويون.

قوله ﷺ: «... ثم يغلب على سلطانه، أو ينزع منه» إشارة إلى زوال هذا السلطان عنه بالقوة، وهذا هو ما حدث لحاكم الكويت بغزو العراق لبلده، إذ صار لاجئاً بلا سلطان...»

---

(١) انظر ما قدمناه (ص ٣٤٢).

(٢) نقل الدكتور الدسوقي قول الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣١٨): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وترك قوله: «وأبو النجم صاحب أبي ذر لم أعرفه، وابن لهيعة فيه ضعف».

ولا أدري هل الدكتور لا يعلم أن الحديث الضعيف لا يحتج به، فلم يبال بذكر تضعيف الهيثمي للحديث، أو أنه يعلم ذلك، فترك ذكره حتى لا يظهر الحقيقة للناس.

فإن كنتَ لا تدري........ وإن كنتَ تدري........

إلى آخر ما قال.

فانظر تكلفه وتعسفه في حمل الحديث على وقعة الكويت لسيطرتها عليه؛ فالحديث أولاً ضعيف لا يعتمد عليه، وهو لا يبالي بذلك، ثم في الحديث أنّ ذلك الحاكم على مصر، فيقول: (بمصر: بلد من البلدان، وليست مصر النيل)، ثم يتجاسر على نسبة حاكم الكويت جابر الصباح إلى بني أمية، مع أنّ هؤلاء من العرب، وأنسابهم محفوظة، ولم يدّعوا ذلك في أنفسهم، لكنها الفكرة عند الدكتور! تدفعه ليقول لهم: (أنا أعرَف بنسبكم منكم، أنتم من بني أمية).

ثم في الحديث ما ينقض كلامه من أصله في قوله: «فيأتي بالروم إلى أهل الإسلام، فتلك أول الملاحم»؛ فالملاحم هي التي تكون في عهد المهدي الذي يظهر في عهده الدجال، ثم عيسى ابن مريم؛ ففي «صحيح مسلم» (٢٨٩٧): عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق -أو بدابق-؛ فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ، فإذا تصافوا، قالت الروم: خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا نقاتلهم، فيقول المسلمون: لا والله! لا نخلي بينكم وبين إخواننا فيقاتلونهم؛ فينهزم ثلث لا يتوب الله عليهم أبداً، ويقتل ثلثهم أفضل الشهداء عند الله، ويفتتح الثلث، لا يفتنون أبداً، فيفتتحون قسطنطينية، فبينما هم يقسمون الغنائم قد علّقوا سيوفهم بالزيتون إذ صاح فيهم الشيطان: إنّ المسيح قد خلفكم في أهليكم، فيخرجون وذلك باطل، فإذا جاءوا الشام خرج، فبينما هم يعدون للقتال يُسوون الصفوف إذ أقيمت الصلاة، فينزل عيسى ابن مريم ﷺ، فأمهم، فإذا رآه عدو الله ذاب كما يذوب الملح في الماء، فلو تركه لانذاب حتى يهلك، ولكن يقتله الله بيده، فيريهم دمه في حربته».

وروى مسلم عن ابن مسعود مرفوعاً نحو هذا المعنى.

وروى الإمام أحمد (٤/ ٩١) عن ذي مخمر عن النبي ﷺ قال: «تصالحون الروم صلحاً آمناً، وتغزون أنتم وهم عدواً من ورائهم فتسلمون، وتغنمون، ثم تنزلون بمرج ذي تلول، فيقوم إليه رجل من الروم فيرفع الصليب، ويقول: ألا غلب الصليب، فيقوم إليه رجل من المسلمين فيقتله، فعند ذلك تغدر الروم، وتكون الملاحم، فيجتمعون إليكم، فيأتونكم

في ثمانين غاية، مع كل غاية عشرة آلاف».

ورواه أبو داود (٤٢٩٢)، وابن ماجه (٤٠٨٩) وغيرهم.

قلت: إسناده صحيح.

ففيه أنّ المسلمين يقاتلون مع النصارى عدوّاً مشتركاً، ثم تغدر النصارى، فيكون القتال بين المسلمين والنصارى، فهل وقع ذلك بعد حرب الكويت؟!

لقد مضى على تلك الحرب المشؤومة أحد عشر عاماً، وما رأينا شيئاً من ذلك[١].

قال أبو عبيدة: الدسوقي واحد من عصابة تواطأت في شروحها على كون (فتنة السراء) غزو صدام للكويت! وإلى هنا تكون الفضيحة مستورة، وأما القول بانتصار صدام، وأنّ هذه الجولة هي الأولى من الحرب العالمية الثالثة، المسماة «هرمجدون»، كما في كتاب «هرمجدون» -أيضاً- (ص ١٩)؛ فهذا مما لا يقبله عاقل الآن.

* مع الهواة والمقلّدين

وقبل أنْ أترك التمثيل للتأصيل، أُراني مضطراً إلى التنويه بمراهقة فريق من الخائضين في الفتن، أُجِلُّ تلك العصابة عن قبولهم في صفوفهم؛ لأنّ هؤلاء ما زالوا في فترة الطيش والتدريب[٢]، أما أولئك فمنهم (الدهاقنة) و(الأساتذة)، وهم في تأصيلاتهم وأطروحاتهم عن الفتن (رأس الفتنة) و(حربتها)، التي خدمت أعداء الله كثيراً، علموا أو لم يعلموا!

وعلى رأس هؤلاء: فهد سالم في كتابه[٣] «أسرار الساعة وهجوم الغرب»؛ فهو يعلن

---

(١) «تحذير ذوي الفطن» (ص ٩٤-٩٥).

(٢) أطلق عليهم محمد عيسى داود في مقالة له نشرت في جريدة «صوت آل البيت» شعبان/ سنة ١٤٢١هـ/ (ص ٥): «الهواة والمقلّدين»!

(٣) معذرة لك أخي القارئ على سوق الكلام السابق الذي لا يستحق أنْ يكون على كاغد، ولا ندري لو لم نعمل على تدوين هذه السطور من أجل معالجة هذه الظاهرة التي استشرت في مصر خصوصاً، ماذا يمكن أن يقول التاريخ عن أهل هذه الحقبة؟!

بصراحة، وعلى رؤوس الأشهاد تحت عنوان: (السيناريو[1] المحتمل لتسلسل حوادث الفتن)؛ فيقول (ص ١٤١ وما بعد): «في عام ١٩٩٨ يُشغل الناس باللعب واللهو في أولمبياد باريس، ثم تفاجئهم علامات الساعة الكبرى، وهم في غفلتهم يلعبون...

في ١/ ١/ ١٩٩٩، وفي الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٥ رمضان ١٤١٩هـ، يتم ارتكاب العمل الكوني المفزع؛ وهو تفجير المسجد الأقصى، وفي نفس اليوم تصل طلائع القوات الغربية، وتنزل في الأردن، وتحاصر بيت المقدس».

ويقول (ص ١٣٦): «بعد تفجير الأقصى مباشرة يتم دخول الجيوش الغربية الأردن وفلسطين، وتطوق القدس حماية لليهود، حتى يكملوا بناء الهيكل مكان المسجد».

ويكتمل مسلسله بما صرّح به (ص ٨٤)؛ فقد زعم: أنّ المهدي يظهر في يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ محرم ١٤٢٠هـ، ويحدد المدة بين ظهور المهدي ونزول عيسى -عليه السلام- بأنها ثمانية أشهر.

وزعم (ص ١٤٦) ما يلي: في ١ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ الموافق ١٤/ ٧/ ١٩٩٩م ينطلق صاروخ نووي من الخليج إلى أوروبا مستهدفاً الفاتيكان حسب الخطة المرسومة.

وزعم في الصفحة نفسها: في أغسطس ١٩٩٩م، الموافق ١٩ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ تبسط إيران سيطرتها على معظم دول الخليج، وبعد ذلك يتم إلقاء قنبلة نووية أمريكية تدمر إيران بعد أن دمرت الخليج.

وزعم فيها -أيضاً- ما يلي: في جمادى ورجب وشعبان (أي: ١٤٢٠هـ) الموافق من شهر سبتمبر ١٩٩٩م حتى نوفمبر؛ تبدأ الملحمة الكبرى من مقر قيادة المسلمين في دمشق تحت قيادة المهدي -عليه السلام-.

---

(١) نعم؛ يقرر ذلك -كما سيظهر لك في كلام له قريب -من الأحاديث-، ولكن بعبارات المُخْرِجين -بضم الميم، وسكون الخاء (وإيَّاك أن تفتحها)، وكسر الراء الخفيفة (وإيَّاك أن تثقلها)-، والممثّلين!

ولعل السبب مكشوف، لا يعجز ذكي عن معرفته والوقوف عليه!

في ١٥ شعبان ١٤٢٠هـ، الموافق ٢٣ نوفمبر ١٩٩٩م يخرج المسيح الدجال[١] بفتنته الكبرى؛ حيث يدعي الألوهية، ويظهر المعجزات لفتنة الناس.

وزعم في الصفحة التي بعدها (ص ١٤٧) أنه: في يوم الجمعة ١/ ١/ ٢٠٠٠م، الموافق ٢٥ رمضان ١٤٢٠هـ تشرق الأرض بنور النبي والرسول العظيم عيسى -عليه السلام-، ينزل في القدس، والمسلمون بقيادة المهدي، يحاصرهم الدجال هناك.

يدعي أنّ عيسى -عليه السلام- ينزل إلى الأرض سنة ٢٠٠٠م، ثم يقول: «وهذه النتيجة تكاد تتفق تماماً مع ما يعلنه ويبشر به أهل الكتاب عن طريق الحساب الموجود في كتبهم، وهو ما يعتقده كثير من الرهبان والقادة الكبار في العالم الغربي، وقد توصلنا إلى ذلك -ولله الحمد- عن طريق الاعتماد على أحاديث رسولنا العظيم ﷺ!!

وعندما يراه الدجال؛ يهرب من القدس متوجهاً إلى أكبر مطارات إسرائيل، وهو مطار اللد الدولي، ولكن عيسى يلحق به قبل أن يقلع بطائرته، ويقتله قرب باب اللد».

ويدعي (ص ٧٠): أنّ وفاة عيسى -عليه السلام- ستكون عام ٢٠٠٧م، وأنّ نهاية عمر الدنيا ستكون -بإذن الله- عند طلوع الشمس من مغربها في عام ٢٠١٠م.

وأمّا جرأته على تعيين شخصيات هذه الأحداث؛ فأمر عجيب:

فهو يرى أنّ «الأبقع» هو ياسر عرفات، وأنّ الرجل «المشوه» هو الشيخ أحمد ياسين -رحمه الله-، وأنّ «الأصهب» حافظ الأسد، وأنّ «السفياني» هو ملك الأردن (الملك حسين)، الذي سيبعث جيوشه إلى العراق والمدينة[٢]، ....

---

(١) لمح في (ص ٣٩) من كتابه «الأسرار» أنّ الدجال يُعطى الرئاسة في إيران قبل ظهور المهدي، ويُصرّح بأنه (محمد خاتمي)، ويسمّيه: (آية الله جوربا تشوف)!

(٢) ذكر فهد سالم في كتابه «أسرار الساعة» (ص ٧٨) ما نصُّه: «أنّ السفياني زعيم عربي معاصر يصنعه الغرب -الآن-؛ ليكون ملكاً للعرب في آخر هذا القرن، كما فعلوا مع جده في بداية القرن».

ثم صرَّح بما ورّى به -هنا- في (ص ١١٣)، وفي (ص ١٣٠)، وفي (ص ١٣٧) قال: «إنه ملك الأردن، وإنه (الملك حسين)». =

وأنّ «صدام حسين» سيقتل في الكوفة[1]، وأنّ «عمر البشير» حاكم السودان هو الحاكم العادل المقصود بحديث: «يكون بأفريقية أميراً اثنتي عشرة سنة، ثم تكون بعده فتنة، ثم يملك رجل أسمر يملؤها عدلاً، ثم يسير إلى المهدي، فيؤدي إليه الطاعة، ويقاتل عنه» رواه نعيم بن حمّاد في كتاب «الفتن»[2].

ومن هذه المراهقة:

ما زعمه أبو محمد جمال بن محمد بن الشامي في كتابه «العالم ينتظر ثلاثاً» (ص ٦٩-٧٠) عن (الدجال) -وقال كلاماً هجراً-، ومما فيه مما يخالف العقل والمحسوس قوله: «وجود صورة المسيح الدجال على ظهر فئة الواحد دولار»!!

وزعم مراهق آخر في (موقع القلعة العربي) بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٤٢١هـ، وسمى نفسه (نور الدين)! أنها ستكون أحداث بين أمريكا والصين في وقت قريب، وتنتهي بظهور المهدي من (تايوان)! هكذا... المهدي (تايواني)، قاتل الله الدّجالين!

= ثم يخترع (ص ١٣٧-١٣٨) تفاصيل عجيبة عن أنّ الملك حسيناً يَبُثُّ جيوشه -بعد موت صدام- إلى العراق، وإلى المدينة، ويتحوّل الشعب الأردني إلى عدوّ لدود، يطالب بمسح العراق من خارطة الوجود. انتهى.

قلتُ: من أراد أنْ يكذب، فلينظر في هذه النماذج، وليتعلّم؛ فكاتب هذه السطور أردني، ومن شعب الأردن، وهو ومَنْ حواليه -كسائر المسلمين- يتأسفون ويتحرقون على ما جرى على أرض العراق، ولم يطالبوا -يوماً من الدهر- بالدعوى الكاذبة المذكورة.

و(الملك حسين) -رحمه الله تعالى- مات قبل صدام! وما بَثَّ جيشاً لمحاربة العراق، فضلاً عن المدينة النبوية، وهذا الكلام هراء، لا يخرج البتة من سليم عقل، صحيح رأي، ولكنها (المراهقة) الفكرية! وركوب الأمواج!! لسرقة أموال السذج من الناس بالترويج لهذه الآراء التي فيها اعتداء على الغيب، ولا تنسَ أخي القارئ الحبيب زعمه السابق أنه توَصَّل إلى ذلك (عن طريق الاعتماد على رسولنا العظيم ﷺ)؛ قاتل الله الأفّاكين!!!

(١) انظر: «أسراره» (ص ١٣١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١).

(٢) «المهدي وفقه أشراط الساعة» (ص ٦٢١-٦٢٣).

فصل
في تَفسيرِ هذه الظاهرةِ مع الأدلّة

لا تفسير لهذه الظاهرة -على فرض صدق نوايا أصحابها- إلاَّ بما ورد في مجموعة من النصوص من نزع عقول الناس آخر الزمان عند هبوب الفتن.

أخرج أحمد (٤/ ٣٩١-٣٩٢، ٤٠٦، ٤١٤) -واللفظ له-، والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٨) وفي «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢)، وابن ماجه (٣٩٥٩)، وأبو يعلى (٧٢٢٨، ٧٢٣٤)، ونعيم بن حمّاد في «الفتن» (١/ ٣٠، ٤١ رقم ١٠، ١١، ٤٨، ٦٨) **بسندٍ صحيح** عن أبي موسى الأشعري، أنّ رسول الله ﷺ قال «إنَّ بين يدي الساعة الهَرْج»، قالوا: وما الهرج؟ قال: «القَتْل»، قالوا: أكثر مما نَقْتُل؟ إنا لنقتلُ كلَّ عام أكثر من سبعين ألفاً، قال: «إنَّه ليس بقَتْلِكُم المشركين، ولكن قَتْل بعضكم بعضاً»، قالو: ومعنا عقولنا يومئذ؟ قال: «إنَّه لتُنزعُ عقولُ أهل ذلك الزمان، ويَخْلُفُ له هباءٌ من الناس، يَحْسَبُ أكثرُهُم أنّهم على شيءٍ، وليسوا على شيءٍ».

قال أبو موسى: والذي نفسي بيده، ما أجدُ لي ولكم منها مخرجاً إن أدركتني وإيَّاكم، إلاَّ أنْ نخرُجَ منها كما دَخَلْنا فيها، لم نُصِبْ منها دماً ولا مالاً.

وعزاه الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٢٤) للطبراني في «الكبير»، وقال: «وفيه من لم يُسمَّ»! وفاته العزو إلى أبي يعلى وأحمد!

قلتُ: الحديث له طرق، وهو صحيح، كما تراه في «السلسلة الصحيحة» (١٦٨٢) تحت عنوان: (من أعلام نبوّته ﷺ).

وسبق[١] قول علي -رضي الله عنه-: «جعل الله -عزَّ وجلَّ- في هذه الأمة خمس فتن...» وذكر الأخيرة، وقال: «ثم تجيء فتنة سوداء مظلمة؛ فيصير الناس فيها كالبهائم».

---

(١) (ص ٢٧٨-٢٧٩).

ووصف حذيفة فيما ثبت عنه[1] هذه الفتنة بأنها: (دهماء مجلّلة)؛ فهي سوداء مظلمة، تدهم الناس جميعاً، يعتريها غموض وخفاء، فكأنها غُطّت وجُلِّلت، من أشخص إليها، وتعجّل أحداثها، أذهبت عقله، ونسفته نسفاً.

أخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٥٩ رقم ٢٠٧٤٠)، ومن طريقه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/ ١٤٠، ١٧٧ رقم ٣٤٣، ٤٧٢) والطبراني، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٣)، والحاكم (٤/ ٤٤٨) عن حذيفة، قال: «إيّاكم والفتن؛ لا يشخص إليها أحد، فوالله ما شخص فيها أحد إلاّ نسفته، كما ينسف السيل الدمن، إنها مشبهة مقبلة، حتى يقول الجاهل: هذه تشبه...، وتبين مدبرة».

وهذا إسناد رجاله ثقات، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

فالفتنة: مظلمة، ودهماء، مجلّلة، مشبهة، مقبلة، تجعل الناس كالبهائم، والجاهل من الناس من يتعرض لإسقاط هذا النوع من الفتن على الأحداث، فتُشَبَّه عليه عند إقبالها بالذي يجري، وعند إدبارها تبين على حقيقتها! والسعيد من جنّبها، وحفظ عقله حتى يتبين ويتثبت؛ لأنها كالخمر.

أخرج أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٤) عن حذيفة -رضي الله تعالى عنه-، قال: «ما الخمر صرفاً بأذهب بعقول الرجال من الفتنة».

وتأمل قول أبي موسى على إثر ما رفعه في الحديث المتقدم قريباً: «والذي نفسي بيده! ما أجد لي ولكم منها مخرجاً إن أدركتني وإياكم إلاّ أن نخرج منها كما دخلنا فيها».

وهذا هو معيار السلامة منها، وأما من أُركس فيها، فعلامته:

ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٢-٢٧٣) -أيضاً- بسنده إلى حذيفة على إثر حديث صحيح، قال: «... فمن أحب منكم أنْ يعلم أَصَابَتْهُ الفتنةُ أم لا؟ فلينظر! فإنْ كان يرى حراماً ما كان يراه حلالاً، أو يرى حلالاً ما كان يراه حراماً؛ فقد أصابته الفتنة»، وهذا

---

(١) وتقدم تخريجه (ص ٢٧٨).

ضابط كلي مهم، من خلاله يُعْرَفُ المفتونون، ويجب على العلماء وطلبة العلم النبهاء، والدعاة الصادقون العملُ على كشفهم، وتقويم اعوجاجهم، والتحذير من سمّهم.

فهم -كما في حديث أبي موسى- مَنْزُوعو العقول، و«يخلف لهم هَبَاء[١] من الناس»، وهم حثالة على كثرتهم -لا بارك الله فيهم، ولا رحم فيهم مغرز إبرة-، صفتهم كما أخبر النبي ﷺ: «يحسب أكثرُهم أنهم على شيء، وليسوا على شيء».

فالفتن التي ستظهر آخر الزمان تُذهب عقولَ طائفة كبيرة من الرجال[٢]، وتصبح هذه العقول معوجَّة[٣]، لا اتّزان فيها، ولا عدل ولا إنصاف، تقتحم المهالك، وتخوض في الفتنة بالفتنة، دون علم ولا حلم، ورحم الله الحسن البصري القائل: «إنّ الفتنة إذا أقبلت عرفها العالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل»[٤].

---

(١) الهباء: ما تسفي به الريح. قاله ابن عباس، علقه البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير (باب سورة الفرقان) بصيغة الجزم، ووصله ابن جرير (١٩/ ٤) وغيره. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٢٧٠)، و«فتح الباري» (٨/ ٤٠٩).

وقال ابن شميل: الهباء التراب الذي تطيّره الريح؛ فتراه على وجوه الناس وجلودهم وثيابهم يلزق لزوقاً. كذا في «لسان العرب» مادة (هبا).

قلتُ: وهباء الفتنة يلزق في القلوب لزوقاً، وتراه في المواقف، وعلى أسنّة الرماح، وعلى صفحات الكتب والجرائد والنشرات السيَّارة، وشبكات (الإنترنت) العالمية.

(٢) أخرج نعيم بن حمّاد في «الفتن» (رقم ١٠٧) عن حذيفة -رفعه-: «تكون فتنة تعرج فيها عقول الرجال، حتى ما تكاد ترى رجلاً عاقلاً»، وقال المتقي الهندي في «كنز العمال» (١١/ ١٧٩ رقم ٣١١٢٦): «وهو صحيح».

قلتُ: ليس كذلك؛ فيه ليث بن أبي سليم -متروك-، وقال فيه: «حدثني الثقة عن زيد بن وهب، عن حذيفة...» رفعه؛ ففيه جهالة، وأخشى أنْ تكون «تعرج»، محرّفة عن «تعوّج». وانظر الأثر الآتي.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة (١٥/ ٥١)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (رقم ٨٠)، والديلمي -كما في «الكنز» (١١/ ١٨١ رقم ٣١١٣٤)- بالسند السابق إلى حذيفة: «تكون فتنة، ثم تكون جماعة، ثم فتنة، ثم تكون جماعة، ثم فتنة تعوجُّ فيها عقول الرجال».

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤).

فـ«الفتنة لا تجيء تهدي الناس، ولكن تجيء تقارع المؤمن عن دينه» هكذا قال مطرف ابن عبدالله بن الشخير، فيما أسند عنه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٠٤) وغيره.

فغفل هؤلاء -العابثون في أحاديث الفتن، الخائضون فيها للرُّكب- عن هذه الحقيقة؛ فظنوا أنها جاءت لهدايتهم! وغفلوا عن أنها قرعت عقولهم، وأذهبتها وأضعفت دينهم وأوهنته، ولا قوه إلا بالله العلي العظيم!

«جعلنا الله ممن تكلّف الجهد في حِفظ السُّنن ونشرِها، وتمييزِ صحيحِها من سقيمها، والتّفقهِ فيها، والذَّبِّ عنها، إنّه المَانُّ على أوليائه بمنازل المقرّبين، والمتفضّلُ على أحبابه درجة الفائزين، والحمدُ لله رب العالمين»[1].

* * *

---

(١) «ثقات ابن حبان» (٩/ ٢٩٧).

فهارس الكتاب العامة

المصادر والمراجع

فهرس الآيات على ترتيب المصحف

فهرس الأحاديث على الحروف

فهرس الآثار على القائلين

الموضوعات

المصادر والمراجع

١ - «الآداب الشرعية» لمحمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، ط. ٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢- «إبكار المنن في تنقيد آثار السنن»، محمد عبدالرحمن المباركفوري، دون رقم طبعة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، جمعية الطلباء، الجامعة السلفية.

٣- «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري»، محمد زكريا الكاندهلوي، دون رقم طبعة وسنة نشر، المكتبة الخليلية، الهند.

٤ - «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة»، حمود بن عبدالله التويجري، ١٣٣٤- ١٤١٣هـ، ط. ٢، ١٤١٤هـ، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

٥- «إتحاف أهل الإيمان بما يعصم من فتن هذا الزمان»، عبدالله بن جار الله الجارالله، ط. ٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

٦- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، الإمام أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل البوصيري، ت ٨٤٠هـ، تحقيق أبي عبدالرحمن عادل بن سعد وأبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، مكتبة الرشد الرياض، السعودية.

٧- «إتحاف القاري باختصار فتح الباري» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اختصره أبو صهيب صفاء الضوي أحمد العدوي، ط. ٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، دار ابن الجوزي، السعودية.

٨- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية.

٩- «إتمام الإنعام بترتيب ما ورد في كتاب الثقات لابن حبان من الأسماء والأعلام»، إعداد جماعة من العلماء، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، الدار السلفية، بومباي، الهند.

١٠ - «إثبات ماليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد» لأبي العباس أحمد العزفي السبتي (٥٥٧-٦٣٣هـ)، تخريج ودراسة محمد الشريف، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

١١- «أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي» ضمن كتاب «أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية»، تحقيق د. سعدي الهاشمي، ط. ٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار الوفاء، المنصورة، مكتبة ابن القيم، المدينة.

١٢- «الأجوبة المرضية فيما سئل (السخاوي) عنه من الأحاديث النبوية»، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط. ١، ١٤١٨هـ، دار الراية، الرياض، السعودية.

١٣- «الآحاد والمثاني»، تأليف ابن أبي عاصم (٢٠٦-٢٨٧هـ)، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط. ١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، دار الراية، الرياض، السعودية.

١٤- «الأحاديث المسندة المرفوعة من كتاب الفتن» لنعيم بن حماد، دراسة وتحقيق د. موسى إسماعيل البسيط، ط. ١، ١٩٩٦م، ١٤١٦هـ، دون ناشر.

١٥- «الأحاديث الواردة في فضائل المدينة جمعاً ودراسة»، د. صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، ط. ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية.

١٦- «احذروا المسيخ الدجال يغزو العالم من مثلث برمودا»، محمد عيسى داود، دون رقم طبعة، ١٤١١هـ ١٩٩١م، المختار الإسلامي، القاهرة.

١٧- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، تأليف الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه جماعة من الباحثين، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨- «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد المقدسي (ت ٣٨٠هـ)، مكتبة المثنى، بغدادا، مصورة الطبعة الأوروبية، لعام ١٩٠٦م.

١٩- «أحكام الإسقاط في الفقه الإسلامي»، د. أحمد الصويعي شليبك، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، دار النفائس، عمان.

٢٠- «أحكام أهل الذمة»، تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، حققه وعلق حواشيه د. صبحي الصالح، ط. ٣، ١٩٨٣م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٢١- «أحكام أهل الذمة»، تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ)، حققه وعلق عليه أبو براء يوسف البكري، أبو أحمد شاكر العاروري، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، رمادى للنشر، المؤتمن للتوزيع، الدمام، السعودية.

٢٢- «الأحكام السلطانية والولايات الدينية»، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، ت ٤٥٠هـ تحقيق د. أحمد مبارك البغدادي، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت.

٢٣- «الأحكام السلطانية»، تأليف أبي الحسن علي بن حبيب البصري الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، دار الفكر.

٢٤- «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، صححه

وعلق عليه محمد حامد الفقي، دون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٥- «الإحكام في أصول الأحكام» للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، ط. زكريا يوسف، وقد فرغتُ من مقابلته على نسخ خطية، وسيظهر قريباً -إن شاء الله تعالى-.

٢٦- «أحكام القرآن الكريم» تأليف الشيخ الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (٢٣٩-٣٢١هـ)، تحقيق د. سعد الدين أونال، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، من منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول.

٢٧- «أحكام القرآن»، أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، ١٩٨٥م، ١٤٠٥هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٨- «إحياء التذكرة في النباتات الطبية والمفردات العطارية»، د. رمزي مفتاح، ط. ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٢٩- «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»، تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، ت ٩٢٣هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ ورقم طبع.

٣٠- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد بن خليل الخليلي القزويني (٣٦٧-٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مكتبة الرشد، الرياض.

٣١- «إرشاد القاري إلى أفراد مسلم عن البخاري»، تأليف عبدالله بن صالح العبيلان، مراجعة وتصحيح العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

٣٢- «أسامي شيوخ البخاري وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم» تأليف العلامة رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني، ت ٦٥٠هـ، قدم له ووضع فهارسه علي بن محمد العمران، ط. ١، ١٤١٩هـ، دار عالم الفوائد، مكة، السعودية.

٣٣- «أسماء من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»، تصنيف الإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ)، دراسة وتحقيق وشرح د. عامر حسن صبري، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٣٤- «الاستخراج لأحكام الخراج» لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم الناصر، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، دار الأصفهاني، جدة، مكتبة السوادي، جدة.

٣٥- «استدراكات البعث والنشور»، تصنيف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، جمعه عامر أحمد حيدر، دون رقم طبعة، ١٩٩٣م، ١٤١٤هـ دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٦- «الاستذكار»، تصنيف أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي

(٣٦٨-٤٦٣هـ)، وثق أصوله وخرج نصوصه د. عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الوَعْى، حلب، القاهرة، دار قتيبة، دمشق، بيروت، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٣٧- «الاستغاثة في الرد على البكري»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبدالله ابن دجين السهلي، ط. ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، دار الوطن، الرياض.

٣٨- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٩- «أسماء جبال تهامة وجبال مكة والمدينة»، تأليف غرّام بن الأصبغ السُّلمي، تحقيق وتعليق د. محمد صالح شناوي، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠- «أسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم»، ملحق بـ«جوامع السيرة» للإمام أبي محمد علي بن أحمد ابن سعيد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، ود. ناصر الدين الأسد، دون سنة نشر ورقم طبعة، دار المعارف، مصر.

٤١- «الإشاعة لأشراط الساعة»، تأليف محمد بن رسول الحسيني البرزنجي ثم المدني، دون رقم طبعة أو سنة نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٢- «الإشاعة لأشراط الساعة»، محمد بن الرسول الحسيني الشهرزوري البرزنجي (ت ١٠١٣هـ)، تحقيق موفق فوزي الجبر، ط. ٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، دار النمير، دمشق.

٤٣- «أشراط الساعة في مسند الإمام أحمد وزوائد الصحيحين»، تأليف خالد بن ناصر بن سعيد الغامدي، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، دار الأندلس الخضراء، جدة.

٤٤- «أشراط الساعة في ظهور المهدي المنتظر، المسيح الدجال عيسى -عليه السلام-، يأجوج ومأجوج»، أسامة نعيم مصطفى، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن.

٤٥- «الإشراف على نكت مسائل الخلاف»، القاضي أبي محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، دار ابن عفان، الخبر، السعودية.

٤٦- «الإصابة في تمييز الصحابة»، تأليف ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، حققه علي محمد البجاوي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٤٧- «الأصالة» (مجلة سلفية)، مركز الإمام الألباني للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية، عدد ٤٣، ١٥ - جمادى الآخرة - ١٤٢٤هـ.

٤٨- «الأصل» لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تصحيح أبي الوفاء الأفغاني، ط. ١،

١٤١٠هـ ١٩٩٠م، عالم الكتب، بيروت.

٤٩- «إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث» لابن قتيبة عبدالله بن مسلم الدينوري، تحقيق عبد الجبوري، ط. ١، ١٤٠٣، ١٩٨٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٥٠- «أطراف بغداد تاريخ الاستيطان في سهول ديالي»، تأليف روبرت ماك آدمز، ترجمة د. صالح أحمد العلي وآخرون، دون رقم طبعة، ١٩٨٤م، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

٥١- «إطراف المُسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، حققه وعلق عليه د. زهير بن علي بن ناصر الناصر، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.

٥٢- «الاعتصام» لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، مكتبة التوحيد، البحرين.

٥٣- «الإعجاز العددي في القرآن بين الحقيقة والوهم»، فاتح حسني محمود، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، دار الفرقان، عمان، الأردن.

٥٤- «الإعلام بسن الهجرة إلى الشام»، تأليف الإمام برهان الدين إبراهيم البقاعي (٨٠٩-٨٨٥هـ)، قدم له واعتنى به محمد مجير الخطيب الحسيني، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٥٥- «إعلام السنن في شرح صحيح البخاري» لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ)، تحقيق د. يوسف الكتاني، الطبعة المغربية.

٥٦- «الإفصاح عن معاني الصحاح»، تأليف الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق د. محمد يعقوب طالب عبيدي، دون رقم طبعة، ١٤١٩هـ مركز نجد، القاهرة، مصر.

٥٧- «إكمال إكمال المعلم» للإمام أبي عبدالله محمد بن خلف الوشتاني الأبي المالكي (ت ٨٢٧-٨٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٨- «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، تأليف العلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي (٦٨٩-٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، الفاروق الحديثة، القاهرة.

٥٩- «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال» للإمام أبي المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن جمرة الحسيني الشافعي (٧١٥-٧٦٥هـ)، حققه ووثقه د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.

٦٠- «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق د. يحيى إسماعيل، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار الوفاء.

٦١- «أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان» لحكيم محمد أشرف سندهو، حققه وخرج أصوله عبدالقادر بن حبيب الله السندي، ط. ١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، حديث أكادمي، الباكستان.

٦٢- «الإمارة والبيعة والطاعة وكشف تلبيس الحكام على طلبة العلم والعوام»، جهيمان ابن محمد بن سيف العتيبي، مجموعة رسائل الإمارة والتوحيد ودعوة الإخوان والميزان لحياة الإنسان.

٦٣- «الأمالي الخميسية»، يحيى بن الحسين الشجري، رتبه محي الدين محمد بن أحمد ابن أحمد بن علي ابن الوليد القرشي، دون سنة نشر أو رقم طبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.

٦٤- «أمالي المحاملي، رواية ابن يحيى البيِّع»، تحقيق وتخريج د. إبراهيم القيسي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، دار ابن القيم، الدمام، السعودية، ورواية أبي عمرو بن مهدي، تحقيق وتخريج أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وصالح اللحام، قيد النشر، مكتبة المعارف، الرياض.

٦٥- «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» تأليف الإمام تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المشهور بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، ط. ١، ١٤٢٠هـ دار المحقق، الرياض.

٦٦- «الإمام مالك مفسراً»، جمع وتحقيق حَميد لحمر، ط. سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٦٧- «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث»، أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

٦٨- «الأمراء المسلطون»، عبدالله بن زيد آل محمود، دون رقم طبعة وسنة نشر، مطابع قطر الوطنية.

٦٩- «الأموال»، أبي جعفر أحمد بن نصر الداوودي، دراسة وتحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ.د. محمد أحمد سراج، أ.د. علي جمعة محمد، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م، دار السلام، القاهرة، مصر.

٧٠- «الأموال» للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، ط. ٢، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، دار الفكر.

٧١- «الأموال» لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ)، تحقيق د. شاكر ذيب فياض، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية.

٧٢- «الأموال في دولة الخلافة»، عبد القديم زلوم، ط. ١، ١٩٨٣م، ١٤٠٣هـ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٧٣- «الأنساب» للإمام أبي سعيد عبدالكريم بن محمد التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبدالله عمر البارودي، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الجنان، بيروت، لبنان.

٧٤- «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ)، تحقيق د. أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، دار طيبة، الرياض، السعودية.

٧٥- «الإيضاح في شرح المفصل» للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، دون رقم طبعة، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، مطبعة العاني، بغداد.

٧٦- «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»، تأليف يوسف بن حسين بن عبدالهادي، تحقيق وتعليق د. أبو أسامة وصيّ الله بن محمد بن عباس، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار الراية، الرياض.

٧٧- «البحر الزخار»، تأليف الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العتكي البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله -رحمه الله تعالى-، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، السعودية.

٧٨- «البداية والنهاية» للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠١-٧٧٤هـ)، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار هجر.

٧٩- «البداية والنهاية» للحافظ عماد الدين أبي الفداء ابن كثير الدمشقي (٧٠١-٧٧٤هـ)، دقق أصونه وحققه د. أحمد ابو ملحم، وآخرون، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٠- «بذل الماعون في فضل الطاعون»، تصنيف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق أحمد عصام عبدالقادر الكاتب، ط. ١، ١٤١١هـ دار العاصمة، الرياض، السعودية.

٨١- «بذل المجهود في عمل أبي داود»، تأليف الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، (ت ١٣٤٦هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٢- «بذل المساعي في جمع ما رواه الإمام الأوزاعي»، جمعه ورتبه خضر محمود شيخو، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٨٣- «براعة الاستهلال في فواتح القصائد والسور»، د. محمد بدري عبدالجليل، ط. ١، ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الأسكندرية.

٨٤- «البرهان في تفسير القرآن»، تأليف هاشم البحراني، حققه وعلق عليه جماعة، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٨٥- «البرهان في علامات مهدي آخر الزمان» للشيخ المتقي علي بن حسام الهندي، دراسة وتحقيق

جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ذات السلاسل.

٨٦- «بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار»، تأليف فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك، دون رقم طبعة، ١٣٧٤هـ المطبعة السلفية، القاهرة، مصر.

٨٧- «البعث والنشور» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

٨٨- «البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي»، سعدي بن محمد بو هراوة، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار النفائس، عمان، الأردن.

٨٩- «بغداد مدينة السلام» لابن الفقيه الهمداني، ط. ١، دون سنة نشر، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، دار الطلبة، باريس.

٩٠- «بغداد مشاهدات وذكريات»، علي الطنطاوي، ط. ٢، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار المنارة، جدة.

٩١- «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»، (١٨٦-٢٨٢هـ)، تأليف الإمام الحافظ نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٧٣٥-٨٠٧هـ)، تحقيق د. حسين أحمد صالح الباكري، ط. ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٩٢- «بغية الطلب في تاريخ حلب»، صنفه ابن العديم الصاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق د. سهيل زكار، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٩٣- «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» لمحمد بن الصديق، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان.

٩٤- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، ط. ٢، ١٣٣٩هـ ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت.

٩٥- «بلدان الخلافة الشرقية»، تأليف كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط. ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٩٦- «بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني»، تأليف حماد بن محمد الأنصاري، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، السعودية.

٩٧- «بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث»، جمع وترتيب أبي أسامة إسلام بن محمد بن محمد النجار، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية.

٩٨- «البيان في عد آي القرآن» لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق غانم قدوري، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت.

٩٩- «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» للحافظ ابن القطان أبي الحسن علي بن محمد ابن عبدالملك (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، دار طيبة، الرياض.

١٠٠- «التاريخ» للإمام يحيى بن معين رواية الدوري، دراسة وترتيب وتحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط. ١، ١٣٩٩- ١٩٧٩م، منشورات جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، مكة المكرمة.

١٠١- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، ط. ٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٠٢- «تاريخ أصبهان» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠٣- «التاريخ الأوسط» لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

١٠٤- «تاريخ الثقات» للإمام أحمد بن عبد بن صالح العجلي (١٨٢-٢٦١هـ)، بترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبدالمعطي قلعجي، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠٥- «تاريخ الدولة العباسية»، الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال، دون رقم طبعة، ١٩٩٣م، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٠٦- «تاريخ الرسل والملوك» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ٣، دون سنة نشر، دار المعارف، الرياض.

١٠٧- «تاريخ الرقة» للإمام الحافظ أبي علي محمد بن سعيد القشيري الحراني (ت ٣٣٤هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار البشائر، دمشق.

١٠٨- «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم»، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار المأمون، دمشق، بيروت.

١٠٩- «التاريخ الكبير»، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ- ٨٦٩م)، ط.٢، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١١٠- «تاريخ مدينة دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بابن عساكر (٤٩٩-٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١١١- «تاريخ دمشق»، مخطوط، صورة من نسخة المكتبة الظاهرية، وكمل نقصها من النسخ الأخرى بالقاهرة ومراكش واستانبول، وضع فهارسها محمد بن رزق بن الطرهوني، دار البشير.

١١٢- «تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً»، تأليف أحمد ياسين أحمد الخياري (ت ١٣٨٠هـ)، تعليق وإيضاح وإضافة وتخريج الأستاذ عبيدالله محمد أمين كردي، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، من إصدارات نادي المدينة الأدبي، السعودية.

١١٣- «تاريخ النقود الإسلامية» لموسى المازندراني، مقالة منشورة في مجلة «الاجتهاد»، بيروت، العددان (٣٤، ٣٥)، ١٩٩٧م، ص ٤٤٦ وما بعدها.

١١٤- «تجريد أسماء الصحابة»، تأليف أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١٥- «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص»، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. محمد بن لطفي الصباغ، ط. ٢، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١١٦- «تحذير ذوي الفطن من عبث الخائضين في أشراط الساعة والملاحم والفتن»، تأليف أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، دون رقم طبعة، ٢٠٠٣م، مكتبة السلف الصالح، جدة، مكتبة ابن عباس، سمنود.

١١٧- «تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال» للحافظ تقي الدين أبي بكر محمد ابن محمد البلاطنسي (٨٥١-٩٣٦هـ)، تحقيق ودراسة فتح الله محمد غازي الصباغ، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

١١٨- «تحريم آلات الطرب»، بقلم محمد ناصر الدين الألباني، ط. ٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، مكتبة الدليل، الجبيل، السعودية.

١١٩- «تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ضمن «نوادر المخطوطات»، تحقيق عبدالسلام هارون، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الجيل، بيروت.

١٢٠- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، ط. ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، الدار القيمة، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٢١- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»، تأليف الحافظ ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، ضبط نصه وعلق عليه عبدالله نوارة، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

١٢٢- «تحقيق النصرة بتخليص معالم دار الهجرة» للإمام أبي بكر بن الحسين بن عمر أبي الفخر المراغي (ت ٨١٦هـ)، صححه وحققه محمد عبد الجواد الأصمعي، ط. ٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، منشورات المكتبة العلمية، المدينة، السعودية.

١٢٣- «تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري»، إعداد محمد بن عبدالكريم بن عبيد، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

١٢٤- «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن علي بن محمد الربعي» لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. ١، ١٤١٠هـ المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن.

١٢٥- «تدليس التسوية»، تأليف أبي عمير مجدي بن محمد عرفات، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار أم القرى، القاهرة.

١٢٦- «التدوين في أخبار قزوين» للمؤرخ عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، ضبط نصه وحقق متنه عزيز الله العطاردي، دون رقم طبعة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢٧- «تذكرة الحفاظ أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان»، تأليف الحافظ محمد بن طاهر القيسراني المقدسي (٤٤٨-٥٠٧هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

١٢٨- «تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم»، تصنيف الحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، ضبط نصه وعلق عليه مشهور ابن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار الأثر، الرياض، السعودية.

١٢٩- «التراتيب الإدارية»، تأليف الشيخ عبدالحي الكتاني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٣٠- «ترغيب أهل الإسلام في سكنى الشام»، تأليف الإمام أبي محمد عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي إمرير المياديني، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء.

١٣١- «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد الحسين بن عبدالله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، دراسة وتحقيق محمود أحمد ميرة، ط. ١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

١٣٢- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق ودراسة د. إكرام الله إمداد الحق، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

١٣٣- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» للإمام أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، مصورة الطبعة الهندية.

١٣٤- «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق د. أبو لبابة حسين، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار اللواء، الرياض، السعودية.

١٣٥- «التعريف بشيوخ حدث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم وذكر ما

يعرفون به من قبائلهم وبلدانهم» للإمام أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني الأندلسي (ت ٤٩٨هـ)، حققه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٦- «التعريف بما أُفرد من الأحاديث بالتصنيف» (المجموعة الأولى)، تأليف يوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

١٣٧- تفسير الطبري = جامع البيان.

١٣٨- «تعليقات الدارقطني على المجروحين» لابن حبان البستي، تحقيق خليل بن محمد العربي، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٣٩- «تفسير غريب مافي الصحيحين» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، دراسة وتحقيق د. زبيدة محمد سعيد عبدالعزيز، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

١٤٠- «تغليق التعليق على صحيح البخاري»، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، دار عمار، عمان، الأردن.

١٤١- «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين»، تأليف الإمام الحافظ عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض.

١٤٢- «تفسير القرآن العظيم» للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق مصطفى السيد محمد وآخرون، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر.

١٤٣- «تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية» للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، أتمه الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٤- «تقريب التهذيب» للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط. ٢، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الرشيد، بيروت، لبنان.

١٤٥- «تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم»، تأليف محمد تقي العثماني، دون رقم طبعة، ١٤١٦هـ مكتبة دار العلوم، كراتشي.

١٤٦- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن

علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، عني بتصحيحه وتنسيقه السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٤٧ - «تلخيص صحيح مسلم» للإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق د. رفعت فوزي، وأحمد محمود الخولي، ط. ٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، دار السلام، دار الخانجي.

١٤٨ - «التلخيص لوجوه التخليص»، تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤، ٤٥٦هـ)، تحقيق عبدالحق التركماني، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

١٤٩ - «التمهيد»، تأليف الإمام الحافظ ابن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق سعيد أحمد أعراب، دون رقم طبعة، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٥٠ - «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، تأليف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله ابن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي (٣٦٨-٤٦٣هـ)، ط. ٢، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، الفاروق الحديثة، القاهرة.

١٥١ - «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» لأبي الحسن علي بن محمد بن عرَّاق الكناني (٩٠٧-٩٦٣هـ)، حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمدالصديق، ط. ٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥٢ - «تنوير الظلمات بكشف مفاسد وشبهات الانتخابات»، أبي نصر محمد بن عبدالله الإمام، ط. ٢، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، مكتبة الفرقان، عجمان.

١٥٣ - «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام أبي زكريا محيي الدين شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥٤ - «تهذيب تاريخ دمشق الكبير» للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، هذبه ورتبه الشيخ عبدالقادر بدران (ت ١٣٤٦هـ)، ط. ٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، دار المسيرة، بيروت.

١٥٥ - «تهذيب التهذيب» للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، ط. ١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، دار الفكر.

١٥٦ - «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥٧ - «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢-٣٧٠هـ)، تحقيق الأستاذ علي حسن هلالي، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار، دون رقم طبعة وسنة نشر واسم ناشر.

١٥٨- «التوشيح شرح الجامع الصحيح» للإمام الحافظ أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق رضوان جامع رضوان، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، شركة الرياض، الرياض، السعودية.

١٥٩- «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، حققه محمد نعيم العرقسوسي، ط. ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٦٠- «التوقيف على مهمات التعاريف»، تأليف محمد عبدالرؤوف المناوي (٩٥٢-١٠٣١هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الفكر، دمشق، سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

١٦١- «الثقات» للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، ط. ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

١٦٢- «الثورة الإسلامية الجهادية في سوريا»، عمر عبد الحكيم، دون رقم طبعة وسنة نشر.

١٦٣- «ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد» (٢٥٥-٢٧٠هـ ٨٦٩-٨٨٣م)، أحمد علبي، ط. ١، ١٩٦١م، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٦٤- «جامع البيان عن تأويل القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه وعلق حواشيه محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر، ط. ٢، دون سنة نشر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

١٦٥- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، تأليف الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ضبط وتعليق محمود شاكر، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦٦- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، تأليف الحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (٦٩٤- ٧٦١هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. ٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.

١٦٧- «جامع الترمذي» وهو «السنن» له، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه الشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط.١، مكتبة المعارف، الرياض.

١٦٨- «جامع الترمذي» لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦٩- «الجامع في الحديث» للإمام الحافظ عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري (ت ١٩٧هـ)، ضبط وتخريج وتحقيق د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار ابن الجوزي، السعودية.

١٧٠- «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، حققه أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، ط. ٢، ١٣٧٢هـ ١٩٥٢م.

١٧١- «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت ٦٧١هـ - ١٢٧٣م)، حققه أحمد عبدالعليم البردوني، دون رقم طبع وسنة نشر، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق.

١٧٢- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، تأليف الحافظ الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ)، تحقيق د. محمود الطحان، دون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

١٧٣- «جامع المسائل» لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)، تحقيق محمد عزير شمس، ط. ١، ١٤٢٢هـ دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية.

١٧٤- «الجرح والتعديل»، الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط. ١، ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

١٧٥- «جريدة المدينة»، مقالة بعنوان: «نظرات من ذهب» للدكتور الطاهر بن عبدالسلام حافظ، عدد رقم ١٤٥٠٢، السنة الثامنة والستون ليوم الإثنين الموافق ٢ - ذي القعدة - ١٤٢٣هـ ٦ - يناير - ٢٠٠٢م.

١٧٦- «جزء ابن الغطريف» للإمام الحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. عامر حسن صبري، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار البشائر، بيروت، لبنان.

١٧٧- «جزء لؤلؤ» للإمام النجيب لؤلؤ بن أحمد بن عبدالله الضرير (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م، دار الصحابة، طنطا.

١٧٨- «الجعديات»، حديث علي بن الجعد (١٣٤-٢٣٠هـ)، تأليف أبي القاسم عبدالله ابن محمد البغوي (٢١٤-٣١٧هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي عبدالمطلب، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧٩- «الجفر الجامع والنور اللامع» لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-!! وبذيله: «الشعرة اليمانية وهو في علوم النجوم والطوالع والبروج والطبائع» مجموع من أقوال هرمس الحكيم، دون رقم طبعة وسنة نشر ودون ناشر.

١٨٠- «جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي» (ت ٢٢٨هـ)، تحقيق د. عبدالرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.

١٨١- «جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج عبدالله بن سعيد الأشج الكندي» (ت ٢٥٧هـ)، تحقيق أبي نجيد إسماعيل بن محمد سعيد علي الجزائري، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، دار المغني، السعودية.

١٨٢- «جزء حنبل بن إسحاق» لحنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق د. عامر حسن، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

١٨٣- «جلاء الأفهام في فصل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام» للإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار ابن الجوزي، الدمام.

١٨٤- «الجمع بين الصحيحين» للإمام المحدث محمد بن فتوح الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق د. علي حسين البواب، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

١٨٥- «الجهاد» للإمام أبي بكر أحمد بن عمر بن أبي عاصم الضحاك النبيل الشيباني (٢٠٦-٢٨٧هـ)، حققه وعلق عليه أبو عبدالرحمن مساعد بن سليمان الراشد الحميد، ط. ١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، دار القلم، دمشق، بيروت.

١٨٦- «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، حققه د. علي بن حسن بن ناصر وآخرون، ط. ١، ١٤١٤هـ دار العاصمة، الرياض، السعودية.

١٨٧- «الجوهر النقي» للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت ٧٤٥هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الفكر.

١٨٨- «حاشية رد المحتار على الدر المختار» لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، ط. ٢، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٨٩- «حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر -رضي الله عنه-» ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، ط٧، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي.

١٩٠- «حدائق الإنعام في فضائل الشام»، عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبدالرزاق الدمشقي، حققه وعلق عليه وفهرسه يوسف بديوي، ط. ٢، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار المكتبي، دمشق، سوريا.

١٩١- «حديث الزهري»، أبي الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن (ت ٣٨١هـ)، رواية أبي محمد الحسين ابن علي الجوهري، دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن علي البلوط، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية.

١٩٢- «الحديث المعلول قواعد وضوابط»، د. حمزة عبدالله المليباري، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

١٩٣- «حديث هشام بن عمار» ، تحقيق وتعليق د. عبدالله بن وكيل الشيخ،ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، دار إشبيليا، الرياض، السعودية.

١٩٤- «حركة الطالبان وحصان طروادة»، عدنان محمد عبدالرزاق، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٩٥- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، دون رقم طبعة أو سنة نشر، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٩٦- «حماة مأساة العصر»، إعداد مجموعة من الباحثين، دون رقم طبعة وسنة نشر، من منشورات التحالف الوطني لتحرير سورية.

١٩٧- «الحنائيات»، تصنيف أبي القاسم الحسين بن محمد الحنائي (٣٧٨-٤٥٩هـ)، تخريج أبي محمد عبدالعزيز بن محمد بن محمد النخشبي (٤٠٨-٤٥٦هـ)، ضبط نصه وخرج نصوصه وعلق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وأبو أنس محمد بن زكريا أبو غازي، قيد النشر عن مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

١٩٨- «الحوادث» لمؤلف من القرن الثامن الهجري (وهو الكتاب المسمى -وهماً- بالحوادث الجامعة والتجارب النافعة، والمنسوب لابن الفوطي)، حققه وضبط نصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف ود. عماد عبدالسلام رؤوف، ط. ١، ١٩٩٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٩٩- «الخراج» يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣هـ)، صححه وشرحه ووضع فهارسه القاضي الفاضل أحمد محمد شاكر (١٣٠٩-١٣٧٧هـ)، ط. ٢، ١٣٨٤م، المطبعة السلفية ومكتبتها.

٢٠٠- «الخراج» للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (١١٣-١٨٢هـ)، حققه د.إحسان عباس، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار الشروق، بيروت، القاهرة.

٢٠١- «الخراج» للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١١٣-١٨٢هـ)، حقق أصوله ووثق نصوصه طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٠٢- «الخراج وصناعة الكتابة» لقدامة بن جعفر، شرح وتعليق د. محمد حسين الزبيدي، دون رقم طبعة، ١٩٨١م، دار الحرية للطباعة، بغداد.

٢٠٣- «الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية»، محمد ضياء الدين الريس، ط. مصر.

٢٠٤- «الخصائص الكبرى» لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠٥- «خطط بغداد في العهود العباسية الأولى»، د.يعقوب يسنه، ترجمة د. صالح أحمد العلي، دون رقم طبعة، ١٩٨٤م، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.

٢٠٦- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري اليمني، ط. ١، ١٤١١هـ، اعتنى بنشره عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٢٠٧- «الخلافيات» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)، تحقيق أبي

عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

٢٠٨- «الخلافيات» لأحمد بن الحسين البيهقي، مخطوط نسخة الحرم المكي.

٢٠٩- «الخوارج دراسة ونقد لمذهبهم»، ناصر بن عبدالله السعودي، ط. ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، دار المعراج، السعودية.

٢١٠- «الخوارج والحروريون»، د.أحمد حجازي السقا، دون رقم طبعة وسنة نشر، مكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر.

٢١١- «الخوارج والحقيقة الغائبة»، ناصر بن سليمان بن سعيد السابعي، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مطبعة النهضة، عُمان.

٢١٢- «الخوارج والفكر المتجدد»، نص محاضرة ألقاها الشيخ عبدالمحسن بن ناصر آل عبيكان، اعتنى بها جابر عالي المري، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، مكتبة ابن القيم، الكويت.

٢١٣- «دراسات في تأصيل المعربات والمصطلحات» من خلال دراسة «تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية» لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، بقلم د. حامد صادق قنيبي، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الجيل، بيروت، لبنان، دار عمار، عمان، الأردن.

٢١٤- «درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود» للعلامة السيد علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي، دون رقم طبعة وسنة نشر، المكتبة الزهرية للتراث.

٢١٥- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للإمام عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط. ٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢١٦- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للإمام عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط. ١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢١٧- «دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون»، تأليف القاضي عبد النبي ابن عبد الرسول الأحمد تكري، عرب عبارته الفارسية حسن هاني فحص، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢١٨- «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب عرض ونقض»، عبدالعزيز ابن محمد بن علي العبداللطيف، ط. ١، ١٤١٢هـ دار الوطن، الرياض.

٢١٩- «الدلائل في غريب الحديث» أبي محمد القاسم ثابت السرقسطي (٢٥٥-٣٠٢هـ)، تحقيق د. محمد بن عبدالله القناص، ط. ١، ١٤٢٢- ٢٠٠١م، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

٢٢٠- «دلائل النبوة» للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، حققه د. محمد رواس قلعجي، وعبدالبر عباس، ط. ٤، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، دار النفائس، بيروت، لبنان.

٢٢١- «دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبدالمعطي قلعجي، ط. ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢٢- «تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية» لعلي بن محمد ابن مسعود الخزاعي، تحقيق د. إحسان عباس، ط. ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٢٢٣- «دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين»، تأليف محمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري (ت ١٠٥٧هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

٢٢٤- «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، حقق أصله وعلق عليه أبو إسحاق الحويني الأثري، ط. ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، دار ابن عفان، الخبر، السعودية.

٢٢٥- «الدينار الإسلامي لملوك الطوائف» لناصر النقشبندي، مجلة «سومر»، مجلد ٣، سنة ١٩٤٧م.

٢٢٦- «ديوان الضعفاء والمتروكين» تأليف الإمام الحافظ شمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، حققه لجنة من العلماء، ط. ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، دار القلم، بيروت، لبنان.

٢٢٧- «ديوان كثيِّر عزة»، جمع وشرح إحسان عباس، بيروت، سنة ١٩٧١م.

٢٢٨- «الذخيرة» لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ، ١٢٨٥م)، تحقيق الأستاذ محمد بو خبزة، ط. ١، ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٢٢٩- «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميداني، ط. ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن.

٢٣٠- «ذكر أخبار أصبهان»، تأليف الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني -رحمه الله- (ت ٤٣٠هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الكتاب الإسلامي.

٢٣١- «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً»، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن محمد ابن حيان، تحقيق مسعد عبدالحميد محمد السعدني، ط. ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٣٢- «الذهب في العالم»، مترجم من الفرنسية نقلاً عن مجلة العلم والحياة الباريسية، مقالة منشورة في مجلة «نور الإسلام» الصادرة عن مشيخة الأزهر الشريف عدد٢، صفر لسنة ١٣٥٠هـ المجلد الثاني، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية.

٢٣٣- «ذو القرنين وسدّ الصين: من هو.. وأين هو..» لمحمد راغب الطباخ (ت ١٣٧٠هـ)، قدم له وعلق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، مؤسسة غراس، الكويت.

٢٣٤- «ذيل ميزان الاعتدال» للحافظ أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين المعروف بالعراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ)، حققه د. عبدالقيوم عبد رب النبي، ط. ١، ١٤٠٦هـ منشورات جامعة أم القرى.

٢٣٥- «رجال الحاكم في المستدرك» لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

٢٣٦- «رد السهام عن كتاب عمر أمة الإسلام وقرب ظهور المهدي عليه السلام»، تأليف أمين محمد جمال الدين، المكتبة التوفيقية.

٢٣٧- «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (ت ١٨٢هـ)، حققه أبو الوفاء الأفغاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، سنة ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.

٢٣٨- «رسالة في المقاييس» لمحمود الفلكي، مصر.

٢٣٩- «رسائل الإصلاح»، محمد الخضر حسين، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الإصلاح.

٢٤٠- «رسائل في تاريخ المدينة» قدم لها وأشرف على طبعها حمد الجاسر، دون رقم طبعة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، منشورات دار اليمامة، الرياض، السعودية.

٢٤١- «الرسول ﷺ»، سعيد حوى، ط. ٣، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٤٢- «رفع شأن الحبشان» للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. محمد عبدالوهاب فضل، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٢٤٣- «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ط. ٣، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة.

٢٤٤- «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام»، تصنيف أبي سليمان جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٢٤٥- «الروض الداني إلى المعجم الصغير» للطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دار عمار، عمان، الأردن.

٢٤٦- «رؤوس المسائل» للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق عبدالله نذير أحمد، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٢٤٧- «رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء»، تخريج الشيخ أبي المواهب الحسين بن محمد العكبري الحنبلي، تحقيق د. ناصر بن سعود السلامة، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م، دار إشبيليا، الرياض، السعودية.

٢٤٨- «الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط. ٢، ١٩٨٩م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

٢٤٩- «زهر الفردوس» للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، مخطوط نسخة دار الكتب المصرية.

٢٥٠- «زوائد تاريخ بغداد»، د. خلدون الأحدب، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، دار القلم، دمشق.

٢٥١- «زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة»، تأليف يحيى بن عبدالله الشهري، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٢٥٢- «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً»، تأليف صلاح الدين مقبول أحمد، ط. ١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، مجمع البحوث العلمية الإسلامية، الهند.

٢٥٣- «السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج»، تأليف الشيخ العلامة أبي الطيب صديق بن حسن خان الحسين القنوجي البخاري، تحقيق فضيلة الشيخ عبدالتواب هيكل، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.

٢٥٤- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، محمد ناصر الدين الألباني، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

٢٥٥- «السلفيون وقضية فلسطين في واقعنا المعاصر» لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية.

٢٥٦- «سنن ابن ماجه» للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٩-٢٧٣هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه الشيخ الإمام محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٥٧- «سنن ابن ماجه» للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٩-٢٧٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٢٥٨- «سنن أبي داود» للإمام الحافظ أبي داود السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه الشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٥٩- «سنن أبي داود» الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)، راجعه وضبط أحاديثه وعلق حواشيه عزت الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت، ط. ١، ١٣٨٨هـ ١٩٦٩م.

٢٦٠- «سنن أبي داود» للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢-

٢٧٥هـ)، حققه وقابله محمد عوامة، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار القبله للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة الريان، بيروت، المكتبة المكية، مكة.

٢٦١- سنن الترمذي = الجامع للترمذي.

٢٦٢- «سنن الدارقطني» لشيخ الإسلام الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ)، ط. ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.

٢٦٣- «السنن الكبرى»، للإمام الحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٦٤- «السنن الكبرى» للبيهقي، لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، مصورة النسخة الهندية.

٢٦٥- «سنن النسائي» للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه الشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط.١، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٦٦- «سنن النسائي» للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه عبدالفتاح أبو غدة، ط. ٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٦٧- «السنن الواردة في الفتن» تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ، (ت ٤٤٤هـ)، اعتنى به أبو عمر نضال عيسى العبوشي، دون رقم طبعة وسنة نشر، بيت الأفكار الدولية.

٢٦٨- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها»، تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني (ت ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط. ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، دار العاصمة، الرياض، السعودية.

٢٦٩- «سؤالات ابن الجنيد»، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله الختلي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، مكتبة الدار، المدينة، السعودية.

٢٧٠- «السنة» للإمام أبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (٢٠٢-٢٩٤هـ)، تحقيق د. عبدالله بن محمد البصيري، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، دار العاصمة، الرياض، السعودية.

٢٧١- «السنة» لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. ٤، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، المكتب الإسلامي، دمشق.

٢٧٢- «سؤالات أبي عبيد الآجري في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم»، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ)، ، دراسة وتحقيق د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط. ١،

١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة.

٢٧٣- «سير أعلام النبلاء»، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ ١٣٧٤م)، تحقيق مجموعة، ط. ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢٧٤- «السيف الأبتر على كتاب مهندس الأزهر»، أبو محمد الحربي، ط. ١، ١٩٩٨م، مدبولي الصغير.

٢٧٥- «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله» (٥٧٧-٦٤٣هـ)، تأليف الشيخ برهان الدين الأبناسي (٧٢٥-٨٠٢هـ)، تحقيق صلاح فتحي هلل أبي خبيب، ط. ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٧٦- «شذور العقود في ذكر النقود»، تأليف أحمد بن علي المقريزي، دراسة وتحقيق د. محمد عبدالستار عثمان، ط. ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، مطبعة الأمانة، القاهرة.

٢٧٧- «شرح ديوان زهير بن أبي سلمى»، شرح وتعليق د. أحمد طلعت، ط. ١، ١٩٦٨م، دار كرم، دمشق.

٢٧٨- «شرح صحيح البخاري» لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك، ضبط نصه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط. ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٢٧٩- «شرح صحيح الأدب المفرد» للإمام البخاري، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، بقلم حسين ابن عودة العوايشة، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٢٨٠- «شرح الكرماني على صحيح البخاري»، ط. ٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٨١- «شرح معاني الآثار» للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (٢٢٩هـ ٣٢١هـ)، حققه وعلق عليه محمد زهري النجار، ط. ١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٨٢- «الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ»، تأليف القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (٤٧٦-٥٤٤هـ)، تحقيق أبي عبدالرحمن محمد العلاوي، ط. ١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م، دار ابن رجب، المنصورة.

٢٨٣- «شفاء العلل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»، تأليف أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، مكتبة العلم، جدة، السعودية.

٢٨٤- «صحيح أشراط الساعة ووصف ليوم البعث وأهوال يوم القيامة»، بقلم مصطفى أبو النصر الشلبي، ط. ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، مكتبة السوادي، جدة.

٢٨٥- «صحيح أشراط الساعة ووصف ليوم البعث وأهوال يوم القيامة»، بقلم مصطفى أبو النصر الشلبي، ط. ٢، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مكتبة السوادي، جدة.

٢٨٦- «صحيح البخاري» للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، د. مصطفى ديب البغا، ط. ٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، اليمامة، دمشق، بيروت.

٢٨٧- «صحيح البخاري» للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، تحقيق وتعليق محمود النواوي وآخرون، ط. ٢، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٢٨٨- «صحيح البخاري» أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، ط. ٤، ١٤٠٥، ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.

٢٨٩- «صحيح الجامع الصغير وزيادته»، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، ط. ٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

٢٩٠- «صحيح سنن أبي داود» الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني -رحمه الله- (ت ٢٧٥هـ)، تأليف الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) -رحمه الله-، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

٢٩١- «صحيح مسلم» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الفكر، لبنان، بيروت.

٢٩٢- «صحيح مسلم»، نسخة خطية عليها خط ابن خير الإشبيلي، انظر وصفها في فهرس «الفهارس والأثبات» (١/ ٣٨٥).

٢٩٣- «الصحيح المسند من دلائل النبوة»، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار الأرقم، الكويت.

٢٩٤- «الصحيح المسند من أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة»، مصطفى العدوي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

٢٩٥- «صحيح موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان مضموماً إليه الزوائد على الموارد»، بقلم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

٢٩٦- «صفة جزيرة العرب» تأليف لسان اليمن الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، تحقيق محمد ابن علي الأكوع، دون رقم طبعة، ١٩٨٩م، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

٢٩٧- «صفحات من تاريخ الأمة في مواجهة التتار»، أعدها وعلق عليها خالد أبو صالح، ط. ١، ١٤١٨هـ دار الوطن، الرياض.

٢٩٨- «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، محمد بشير السهسواني (١٢٥٢-١٣٢٦هـ)،

ط.٥، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، مطابع نجد، الرياض.

٢٩٩- «الضعفاء» لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق فاروق حمادة، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م، دار الثقافة، الدار البيضاء.

٣٠٠- «الضعفاء الكبير»، تصنيف الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، حققه د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. ١، دون سنة نشر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠١- «الضعفاء والمتروكين» للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٢- «الضوابط الشرعية لموقف المسلم من الفتن»، نص محاضرة ألقاها صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، ربيع الثاني ١٤١١هـ، ط. ٢، ١٤١٣هـ، مطابع شركة الصفحات الذهبية.

٣٠٣- «الطبقات»، تصنيف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، قدم له وعلق عليه وصنع فهارسه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

٣٠٤- «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (٧٢٧-٧٧١هـ)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٣٠٥- «الطبقات الكبير»، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق د. علي محمد عمر، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٠٦- «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأنصاري، دراسة وتحقيق عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٠٧- «طرح التثريب في شرح التقريب»، أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ)، وأبي زرعة العراقي (٧٦٢-٨٢٦هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٠٨- «طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية» تأليف الإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ)، ضبط وتعليق وتخريج الشيخ خالد عبدالرحمن العك، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، دار النفائس، بيروت، لبنان.

٣٠٩- «العالم الإسلامي في العصر المغولي»، برتو لدشبولر، نقله إلى العربية الأستاذ خالد أسعد عيسى، ط. ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، دار حسان، دمشق.

٣١٠- «العزلة والانفراد»، تصنيف الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمود البغدادي الشهير بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار الوطن، الرياض.

٣١١- «العقلانيون ومشكلتهم مع أحاديث الفتن»، مبارك البراك، ط. ٢، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار الإيمان، الإسكندرية.

٣١٢- «العلل» للإمام علي بن عبدالله بن جعفر المعروف بابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق حسام محمد أبو قريص، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، غراس، الكويت.

٣١٣- «علل الترمذي الكبير»، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن.

٣١٤- «علل الحديث»، تأليف الإمام أبي محمد عبدالرحمن الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ)، دون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار المعرفة، بيروت.

٣١٥- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي اليمني القرشي رحمه الله، قدم له وضبطه خليل الميس، ط. ١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣١٦- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني -رحمه الله- (٣٠٦-٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار طيبة، الرياض.

٣١٧- «العلل ومعرفة الرجال» لأبي عبدالله أحمد بن حنبل رحمه الله (١٦٤-٢٤١هـ)، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، تحقيق وتخريج د. وصيّ الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض.

٣١٨- «عمر أمة الإسلام وتنبؤات نهاية العالم»، إعداد هدايا إبراهيم شكر، ط. ١، ٢٠٠٢م، دار اليوسف، بيروت، لبنان.

٣١٩- «عمر أمة الإسلام وقرب ظهور المهدي عليه السلام»، تأليف أمين محمد جمال الدين، ط. ٤، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، المكتبة التوفيقية، مصر.

٣٢٠- «عمل اليوم والليلة» للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دراسة وتحقيق د. فاروق حمادة، ط. ٢، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٢١- «عوالي الليث بن سعد بن قطلوبغا» (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق عبدالكريم بكر الموصلي النعيمي، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م، مكتبة الوفاء، جدة.

٣٢٢- «عون الباري لحل أدلة البخاري» للإمام أبي الطيب صديق حسن علي الحسيني القنوجي البخاري، دون رقم طبعة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، دار الرشيد، حلب، سوريا.

٣٢٣- «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط. ٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٢٤- «عيون البصائر»، مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات لجريدة البصائر خاصة، محمد البشير الإبراهيمي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

٣٢٥- «غاية الأماني في الرد على النبهاني»، تصنيف أبي المعالي محمود شكري الألوسي (١٢٧٣-١٣٤٢هـ)، ط. ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٢٦- «غريب الحديث» للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي، ط. ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، منشورات جامعة أم القرى.

٣٢٧- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ - ٨٣٨م)، ط. ١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٢٨- «غريب الحديث»، تأليف أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (٥١٠-٥٩٧هـ)، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه د.عبدالمعطي قلعجي، ط. ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢٩- «الغزو المغولي أحداث وأشعار»، مأمون فريز جرار، ط. ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، دار البشير، عمان.

٣٣٠- «الفائق في غريب الحديث» للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، دار الفكر.

٣٣١- «فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة»، جمع وترتيب محمد بن حسين القحطاني، دار الأوعياء، دون تاريخ نشر.

٣٣٢- «فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء في الجزائر»، جمع عبدالمالك بن أحمد رمضاني الجزائري، ط. ٣، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، مكتبة الأصالة الأثرية، جدة.

٣٣٣- «فتح الباري» أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق وإشراف ومقابلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

٣٣٤- «فتح الباري في الذب عن الألباني والرد على إسماعيل الأنصاري»، تأليف سمير بن أمين الزهيري، ط. ١، ١٤١٠هـ، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

٣٣٥- «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، تأليف أحمد عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي، ط. ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٣٦- «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ط. ١،

١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية.

٣٣٧- «الفتن»، تأليف الحافظ أبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٢٨هـ)، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، مكتبة التوحيد، القاهرة.

٣٣٨- «الفتن» للحافظ أبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق د. موسى إسماعيل البسيط، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٣٣٩- «الفتن» للحافظ أبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي (٢٢٨هـ)، مخطوط، نسخة المتحف البريطاني.

٣٤٠- «الفتن» للإمام أبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل (ت ٢٧٣هـ)، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٣٤١- «الفتن في الآثار والسنن»، تأليف جزاع الشمري، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مكتبة الصحوة الإسلامية، النقرة.

٣٤٢- «الفتن والملاحم» -وهو النهاية من تاريخ الحافظ عماد الدين ابن كثير- (٧٠٠-٧٧٤هـ)، تصحيح وتعليق فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري، ط. ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، مؤسسة النور، الرياض، مكتبة الحرمين، الرياض.

٣٤٣- «الفتوح» لأحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٦٨-١٩٧٥م.

٣٤٤- «فتوح مصر وأخبارها»، تأليف أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله عبدالحكم بن أعين القرشي المصري، تحقيق محمد الحجيري، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٤٥- «فتوح مصر والمغرب» لابن عبدالحكم (ت ٢٥٧هـ)، تحقيق عبدالمنعم عامر، دون رقم طبعة وسنة نشر.

٣٤٦- «الفخر المتوالي فيمن انتسب إلى النبي ﷺ من الخدم والموالي» لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢هـ غراس، الكويت.

٣٤٧- «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب»، تأليف الحافظ شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي (٤٤٥-٥٠٩هـ)، تحقيق فواز أحمد الزمري، ومحمد المعتصم بالله البغدادي، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الريان، القاهرة، مصر.

٣٤٨- «الفردوس بمأثور الخطاب»، تأليف أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب «إلكيا» (٤٤٥-٥٠٩هـ)، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٤٩- «الفروسية»، صنفه أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، دار الأندلس، السعودية.

٣٥٠- «فضائل بيت المقدس»، تأليف الإمام أبي المعالي المُشرف بن المرجى بن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٢هـ)، تحقيق أيمن نصر الدين الأزهري، ط. ١، ١٤٢٢- ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٥١- «فضائل بيت المقدس»، تأليف الإمام أبي المعالي المشرف بن المرجى بن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٢هـ)، نسخة خطية في دار الكتب المصرية (برقم ٤٥٤٢).

٣٥٢- «فضائل الشام»، تأليف الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق سامي بن محمد بن البشير بن جاد الله، ط. ١، ١٤٢٠-١٩٩٩م، دار الوطن، الرياض، السعودية.

٣٥٣- «فضائل الشام» للحافظ أبي سعيد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، حققه وعلق عليه عمرو علي عمر، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت.

٣٥٤- «فضائل الشام» تأليف الحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي (٧٠٥-٧٤٤هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.

٣٥٥- «فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج»، تأليف عبدالعزيز بن محمد الرحبي الحنفي البغدادي (ت ١١٨٤هـ)، تحقيق د. أحمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

٣٥٦- «الفكر التربوي وتطبيقاته لدى جماعة الإخوان المسلمين»، أحمد ربيع عبدالحميد خلف الله، ط. ١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، مكتبة وهبة، مصر.

٣٥٧- «فهارس الأموال لحميد بن زنجويه والخراج ليحيى بن آدم القرشي والخراج لأبي يوسف»، إعداد علوي السقاف، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

٣٥٨- «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (الفقه الحنفي)، وضعه محمد مطيع الحافظ، دار أبي بكر- دمشق، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٥٩- «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث»، وضعه العلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به وعلق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٦٠- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشيخ الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. ١، ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م، مطبعة السنة المحمدية.

٣٦١- «في الاجتهاد التنزيلي»، د. بشير بن مولود جحيش، ط. ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، منشورات كتاب الأمة وزارة الأوقاف، مصر.

٣٦٢- «في ضوابط منهجية للتعامل مع النص الشرعي»، د. قطب مصطفى سانو، بحث مضروب على الآلة الكاتبة.

٣٦٣- «فيض الباري على صحيح البخاري» من أمالي الفقيه المحدث محمد أنور الكشميري ثم الديوبندي (ت ١٣٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٦٤- «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للعلامة محمد المدعو بعبدالرؤوف المناوي، ط. ٢، ١٣٩١هـ ١٩٧٢م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٦٥- «القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً»، سعدي أبو حبيب، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار الفكر، دمشق، سورية.

٣٦٦- «القاموس المحيط»، تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط. ٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٦٧- «قانون التأويل» للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق محمد السليماني، ط. ٢، ١٩٩٠م، دار الغرب، بيروت، لبنان.

٣٦٨- «قصة المسيح الدجال ونزول عيسى -عليه الصلاة والسلام- وقتله إياه»، بقلم محمد ناصر الدين الألباني، ط. ١، ١٤٢١هـ المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن.

٣٦٩- «قضايا فقهية معاصرة»، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، مكتبة الفارابي، دمشق.

٣٧٠- «قل هو من عند أنفسكم»، محمد سرور بن نايف زين العابدين، ط. ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، دار الأرقم، برمنجهام، بريطانيا.

٣٧١- «القناعة فيما يحسن الإحاطة به من أشراط الساعة»، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق د. محمد بن عبدالوهاب العقيل، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٣٧٢- «قواعد علوم الحديث»، عبدالفتاح أبو غدة، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الفكر.

٣٧٣- «القول المختصر في علامات المهدي المنتظر» لابن حجر الهيثمي، تحقيق د. محمد زينهم محمد عزب، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، دار الصحوة، القاهرة.

٣٧٤- «الكامل في الضعفاء» للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق لجنة من المختصين (!!) بإشراف الناشر، ط. ١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٧٥- «الكامل في التاريخ»، عز الدين أبي الحسين على بن أبي الكرم محمد بن الشيباني المعروف

بابن الأثير، دون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، دار صادر، بيروت.

٣٧٦- «الكتاب» لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دون رقم طبعة وسنة نشر، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٣٧٧- «كتاب الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط»، تأليف الحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٧٨- «كتاب الجغرافيا» لأبي الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي، تحقيق إسماعيل العربي، ط. ١، ١٩٧٠م، المكتب التجاري، بيروت.

٣٧٩- «كتاب الزهد»، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق ضياء الحسن محمد، ط. ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، الدار السلفية، بومباي، الهند.

٣٨٠- «كتاب المحن»، تأليف أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق د. يحي وهيب الجبوري، ط. ٢، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٣٨١- «كتاب المختلطين» للشيخ الإمام صلاح الدين أبي سعيد العلائي، تحقيق وتعليق د. رفعت فوزي عبدالمطلب، وعلي عبدالباسط مزيد، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٨٢- «كتب حذر منها العلماء»، تصنيف أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

٣٨٣- «كشاف كتاب تاريخ المدينة المنورة» لعمر بن شبه النميري (ت ٢٦٢هـ)، إعداد عبدالحميد حسنين حسن ومحمد نظمي محمد حسن، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٣٨٤- «كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة»، تأليف الحافظ نور الدين علي ابن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٨٥- «كشف المشكل من حديث الصحيحين» للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي، تحقيق د. علي حسين البواب، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، دار الوطن، الرياض، السعودية.

٣٨٦- «كشف المكنون في الرد على كتاب هرمجدون»، صنفه أبو عبدالله مازن بن محمد السرساوي، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مكتبة المورد، القاهرة.

٣٨٧- «الكشف والبيان» لأبي إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي، دراسة وتحقيق أبي محمد بن عاشور، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٨٨- «الكفاية في علم الرواية»، تصنيف الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب

البغدادي (ت ٦٤٣هـ)، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨٩- «كلمة تذكير بمفاسد الغلو في التكفير»، علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري، ط. ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، مكتبة أنس.

٣٩٠- «الكليات» معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م)، قابله على نسخة خطية د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٩١- «الكنى والأسماء»، تأليف أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (٢٢٤-٣٠٠هـ)، ط. ٢، ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩٢- «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان الفوري (ت ٩٧٥هـ)، ضبطه ونشر غريبه الشيخ بكر حياتي، صححه ووضع فهارسه الشيخ صفوة السقا، ط٥، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٩٣- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣- ٩٣٩هـ)، تحقيق ودراسة عبدالقيوم عبد رب النبي، ط. ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار المأمون، للتراث، دمشق، بيروت.

٣٩٤- «كيف نعالج واقعنا الأليم»، جمع وإعداد علي بن حسين أبو لوز، ط. ١، ١٤١٨هـ دون ناشر.

٣٩٥- «لسان الميزان» للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به الشيخ عبدالفتاح أبو غدة (١٣٣٦- ١٤١٧هـ)، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٣٩٦- «لسان الميزان» للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٩٧- «لسان العرب» للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٩٨- «لمعة البيان في أحداث آخر الزمان»، علي علي محمد، ط. ٢، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، دار الإسراء، القاهرة.

٣٩٩- «لوامع العقول شرح راموز الأحاديث» أحمد ضياء الدين كموشخانة وي، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار سعادت، تركيا.

٤٠٠- «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعرفة، ط. ٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، بيروت، لبنان.

٤٠١- «المبسوط» لشمس الدين السرخسي، دون رقم طبعة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار المعرفة،

بيروت، لبنان.

٤٠٢- «المتفق والمفترق» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق د. محمد صادق آيدن الحامدي، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار القادري، دمشق، بيروت.

٤٠٣- «المجالسة وجواهر العلم»، تصنيف أبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي (ت ٣٣٣هـ)، خرج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين.

٤٠٤- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم (ت ٣٥٤هـ)، ط. ٢، (١٤٠٢هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

٤٠٥- «مجلة البيان»، مقالة بعنوان: «أحاديث الفتن والفقه المطلوب»، ص ١٤-١٨، د. مأمون فريز جرار، مجلد ٦، العدد الثالث والثلاثون، ربيع الثاني/ ١٤١١هـ ١١/ ١٩٩٠م، المنتدى الإسلامي، لندن.

٤٠٦- «مجلة البيان»، مقالة بعنوان: «فتن يجب الفرار منها»، ص ٢٤-٢٩، عبدالعزيز بن ناصر الجليل، مجلد ٢٠، العدد ١١٩، رجب ١٤١٨هـ نوفمبر ١٩٩٧م، المنتدى الإسلامي، لندن.

٤٠٧- «مجلة البيان»، منتدى القراء ص ٩٤-٩٥، عبدالله بن إبراهيم الرميح، مجلد ٧، العدد ٣٩ ذي القعدة ١٤١١هـ ٥/ ١٩٩١م، المنتدى الإسلامي، لندن.

٤٠٨- «مجلة العرب»، مقالة بعنوان: «بنو سليم قديماً وحديثاً» للعلامة حمد الجاسر، ج ٥، ٦، السنة ٢٤ ذو القعدة والحجة، ١٤٠٩هـ جزيران/ تموز ١٩٨٩م، تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤٠٩- «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار»، تأليف محمد طاهر الصديقي الهندي (ت ٩٨٦هـ ١٥٧٨م)، ط. ٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٤١٠- «مجمع الزوائد» للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر، ط. ٣، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٤١١- «المجموع شرح المهذب للشيرازي» للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه محمد نجيب المطيعي، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤١٢- «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي -رحمه الله- وابنه، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين وإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.

٤١٣- «مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري»، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، ط. ١،

١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٤١٤- «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» للإمام الحافظ أبي موسى محمد ابن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت ٥٨١هـ)، تحقيق عبدالكريم العزباوي، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار المدني، جدة.

٤١٥- «المحلى»، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، ت ٤٥٦هـ تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.

٤١٦- «المخارج من الفتن»، مصطفى العدوي، ط. ٢، ١٤١٥هـ، دار السنة، الخبر.

٤١٧- «مختارات من أحاديث الفتن»، دراسة تاريخية، محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشيباني، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤١٨- «مختصر اختلاف العلماء»، تصنيف أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، اختصار أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (ت ٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق د. عبيدالله نذير أحمد، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٤١٩- «مختصر خلافيات البيهقي» لأحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي (ت ٦٩٩هـ)، تحقيق ودراسة د. ذياب عبدالكريم ذياب عقل، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٧م، مكتبة الرشد، الرياض.

٤٢٠- «مختصر سنن أبي داود»، اختصره وشرح جمله وألفاظه وعلق عليه د. مصطفى ديب البغا، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، اليمامة، دمشق، بيروت.

٤٢١- «مختصر صحيح الإمام البخاري» للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

٤٢٢- «المداخل البارقة في الرد على الخوارج المارقة»، أبو عبدالله عبدالحميد بن عمر ابن سرحان، ط. ٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، دار الفرقان، مصر.

٤٢٣- «مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية»، عبدالمالك بن أحمد ابن المبارك رمضاني الجزائري، ط. ٦، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، مكتبة الفرقان، عجمان.

٤٢٤- «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»، تصنيف الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري -رحمه الله- (ت ٤٠٥هـ)، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٤٢٥- «المراجعات» لعبد الحسين شرف الدين الموسوي، ط. ٢١، ١٤٠١هـ ١٩٨٠م، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.

٤٢٦- «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للعلامة علي بن سلطان محمد القاري، دون رقم طبعة

وسنة نشر، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٤٢٧- «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني»، تأليف د. عبدالله بن محمد حسن دمفو، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٤٢٨- «مسائل الإمام أحمد»، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٢٩- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل»، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق زهير الشاويش، ط. ١، ١٤٠٠هـ المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٤٣٠- «المستخرج من مصنفات النسائي في الجرح والتعديل»، تأليف أبي محمد فالح الشبلي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، دار فواز، الإحساء.

٤٣١- «مسند أبي داود الطيالسي» للحافظ الكبير سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٣٢- «مسند أبي داود الطيالسي»، سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق د. محمد بن عبدالمحسن التركي، ط. ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، هجر.

٤٣٣- «مسند أبي يعلى» للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٢١٠-٣٠٧هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٩٨م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان.

٤٣٤- «مسند أبي يعلى» للإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي، ٢١٠-٣٠٧هـ حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

٤٣٥- «مسند إسحاق بن راهويه» للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (١٦١-٢٣٨هـ)، تحقيق د. عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، مكتبة الإيمان، المدينة، السعودية.

٤٣٦- «مسند الإمام أحمد» (١٦٤-٢٤١هـ) للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق جماعة من الباحثين، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٣٧- «مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل» (١٦٤-٢٤١هـ)، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، ١٣٩٢هـ ١٩٧٣م، مكتبة التوعية، دار المعارف، مصر.

٤٣٨- «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، مصححه محمد الزهري الغُمراوي (١٣١٣هـ)، دار الفكر.

٤٣٩- «مسند البزار = البحر الزخار».

٤٤٠- «مسند الروياني» للإمام أبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)، ضبطه وعلق عليه

أيمن علي أبو يماني، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، مؤسسة قرطبة، جدة، السعودية.

٤٤١- «مسند سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-» للإمام الحافظ أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم كثير الدورقي البغدادي (ت ٢٤٦هـ)، حققه عامر حسن صبري، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار البشائر، بيروت، لبنان.

٤٤٢- «مسند سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-» للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار. تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، ط. ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٤٤٣- «مسند الشاميين»، تأليف الحافظ أبي القاسم سليمان بن أيوب اللخمي الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، حققه حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٤٤- «مسند عبدالله بن عمر»، تخريج أبي أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، تحقيق أحمد راتب عرموش، ط. ٢، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، دار النفائس، بيروت.

٤٤٥- «مسند علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-» ليوسف أوزبك، خرّج أحاديثه علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، ط. ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

٤٤٦- «مسند علي بن الجعد» للحافظ أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (١٣٤-٢٣٠هـ)، رواية وجمع الحافظ أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (٢١٤-٣١٧هـ)، مراجعة وتعليق وفهرسة عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، بيروت، لبنان.

٤٤٧- «مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وأقواله على أبواب العلم»، تصنيف الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي (٧٠٠-٧٧٤هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه وحقق مسائله د. عبدالمعطي قلعجي، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الوفاء، المنصورة.

٤٤٨- «المسند» لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله، ط. ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، السعودية.

٤٤٩- «المسيح الدجال قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى»، سعيد أيوب، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الإعتصام، القاهرة.

٤٥٠- «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، تأليف الإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المالكي (ت ٥٤٤هـ) المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٤٥١- «مشكاة المصابيح»، تأليف محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. ٣، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٥٢- «مشيخة الإمام أبي بكر بن الحسين بن عمر القرشي»، تخريج جمال الدين أبي البركات محمد بن موسى بن علي المراكشي، تحقيق محمد صالح بن عبدالعزيز المراد، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، منشورات جامعة أم القرى.

٤٥٣- «المصارعة» لمقبل بن هادي الوادعي، ط.١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، مكتبة الإمام مالك.

٤٥٤- «مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام»، تأليف عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ، ١٢٢٥هـ ١٢٩٢هـ، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الهداية، الرياض.

٤٥٥- «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للرافعي، تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، دار القلم بيروت، لبنان.

٤٥٦- «المصنف في الأحاديث والآثار» للحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، ضبطه وعلق عليه سعيد اللحام، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٤٥٧- «المصنف» للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ)، حققه وخرج أحاديثه حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي.

٤٥٨- «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية»، تأليف أبي الفيض أحمد بن محمد الغماري الحسني، دون رقم طبعة وسنة نشر، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.

٤٥٩- «مطالع الأنوار»، مخطوط، مكتبة الرياض العامة.

٤٦٠- «معالم السنن» للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، ط. ٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٤٦١- «المعجم» لابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق أبي عبدالرحمن عادل بن سعد، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، مكتبة الرشد، الرياض.

٤٦٢- «المعجم»، معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي، لأحمد بن علي بن المثنى التميمي (٢١٠-٣٠٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان.

٤٦٣- «معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم العلامة محمد ناصر الدين الألباني جرحاً وتعديلاً»، إعداد أحمد إسماعيل شكوكاني و صالح عثمان اللحام، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٤٦٤- «المعجم الاقتصادي الإسلامي»، د.أحمد الشرباصي، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٤٦٥- «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، قسم التحقيق بدار الحرمين، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الحرمين، القاهرة.

٤٦٦- «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، تحقيق د. محمود الطحان، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

٤٦٧- «معجم البلدان» للإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي، دون رقم طبعة، ١٩٨٦م، دار الفكر، دار صادر، بيروت.

٤٦٨- «المعجم الجغرافي لمحافظة مهد الذهب» لعلي أحمد محمد أبو عودة، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، دار العلم، جدة.

٤٦٩- «معجم الشيوخ» لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدمري، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٧٠- «معجم الصحابة» للإمام أبي الحسن عبدالباقي بن قانع البغدادي، تحقيق خليل إبراهيم قوتلاي، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض.

٤٧١- «معجم الصحابة» للإمام أبي الحسين عبدالباقي بن قانع البغدادي، تحقيق حمدي الدمرداش محمد، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

٤٧٢- «معجم الصحابة»، تصنيف أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، دار البيان، الكويت.

٤٧٣- «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي، دون رقم طبعة، ١٩٨٠م، مطبعة الأمة، بغداد.

٤٧٤- «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع»، تأليف الوزير أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، حققه وضبطه وشرحه وفهرسه مصطفى السقا، ط. ٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٧٥- «معجم مصطلحات أصول الفقه»، وضعه د. قطب مصطفى سانو، ط. ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق.

٤٧٦- «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»، عرف بكتبه ومؤلفيه وبيّن مطبوعه من مخطوطه وبيان أماكن النسخ أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

٤٧٧- «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، د. أ.ي نسنكك، مطبعة بريل في مدينة ليدن.

٤٧٨- «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن»، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٧٩- «معجم مقاييس اللغة» لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، دون رقم طبعة

وسنة نشر، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر.

٤٨٠- «**معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها**»، تأليف عبدالله بن محمد الحبشي، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٤٨١- «**المعجم الوسيط**»، د. إبراهيم أنيس وآخرون، ط. ٢، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، مجمع اللغة العربية، مصر.

٤٨٢- «**المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**» لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد ابن محمد الخضر (٤٦٥-٥٤٠هـ)، د.ف. عبدالرحيم، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار القلم، دمشق، بيروت.

٤٨٣- «**معرفة الصحابة**» لأحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق أبي نعيم الأصبهاني (٣٣٩-٤٣٠هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، ط. ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، دار الوطن، الرياض، السعودية.

٤٨٤- «**المعرفة والتاريخ**» تأليف أبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، ط. ٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٨٥- «**المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**» تأليف الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل ابن خلفون (ت ٦٣٦هـ)، تحقيق أبي عبدالرحمن عادل بن سعد، ط. ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٨٦- «**المعلم بفوائد مسلم**» للإمام أبي عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦هـ - ١١٤١م)، تقديم وتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، ط. ٢، ١٩٩٢م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٤٨٧- «**معيد النعم ومبيد النقم**» للإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

٤٨٨- «**المغانم المطابة في معالم طابة**»، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (٧٢٩-٨١٧هـ)، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، مركز بحوث ودراسات المدينة.

٤٨٩- «**المغني**» لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١-٦٢٠هـ)، تحقيق د. عبدالله التركي ود. عبدالفتاح الحلو، ط. ٢، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، هجر، القاهرة، مصر.

٤٩٠- «**المغني في الضعفاء**» للإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، حققه وعلق عليه نور الدين عتر، دون رقم طبعة وسنة نشر وناشر.

٤٩١- «**مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب**» لأحمد بن محمد الصديق الغُماري، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان.

٤٩٢- «المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم»، تأليف العلامة الأديب النحوي أبي عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري (٥٧٥- ٦٤٦هـ)، تحقيق وليد أحمد حسين، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٤٩٣- «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، تأليف الإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر ابن إبراهيم القرطبي (٥٧٨-٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له محيي الدين ديب مستو وآخرون، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.

٤٩٤- مقالة بعنوان: «شهادة على تجربة طالبان»، حوار مع فضيلة الشيخ غلام الله رحمتي، نائب الشيخ جميل الرحمن رحمه الله، مجلة البيان، ص ٨٦-٩٥، عدد ١٧٠.

٤٩٥- مقالة بعنوان: «فاجعة أبي الخصيب، جريمة نكراء تحصد أرواح خمسة أبرياء بأيدي مجرمين تأصّل الشرُّ فيهم»، جريدة «البصائر» العراقية، تصدر عن هيئة علماء المسلمين في العراق، العدد ١٠، الثلاثاء، ١١ - شعبان - ١٤٢٤هـ ٧ - تشرين أول - ٢٠٠٣م، الصفحة الأخيرة.

٤٩٦- «مقتل الحسين بن علي»، تأليف الإمام الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شجاع ضيف الله، دون رقم طبعة، سنة النشر ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، دار الأوراد، الكويت.

٤٩٧- «مقدمة ابن خلدون»، عبدالرحمن بن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ)، تحقيق خليل شحادة، ط. ٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٤٩٨- «مقدمة ابن خلدون»، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، ط. ٤، ١٩٨١م، دار القلم، بيروت، لبنان.

٤٩٩- «المقفى الكبير» تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥-١٤٤١م)، تحقيق محمد اليعلاوي، ط. ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٥٠٠- «المكاييل في صدر الإسلام»، تأليف د. سامح عبدالرحمن فهمي، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٥٠١- «المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري»، فالتر هنتش، ترجمه عن الألمانية د. كامل العسلي، ط.٢، ٢٠٠١م، منشورات الجامعة الأردنية، توزيع روائع مجدلاوي.

٥٠٢- «مكمل إكمال الكمال» للإمام أبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني (ت ٨٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٠٣- «ملكية الأرض في الشريعة الإسلامية» د. محمد بن علي السميح، ط. ١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دون اسم الناشر.

٥٠٤- «المنتخب من العلل للخلال» للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد الشهير بـ«ابن

قدامة المقدسي» (٥٤١-٦٢٠هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط. ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر.

٥٠٥- «المنتخب من مسند عبد بن حميد» للإمام الحافظ أبي محمد عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه السيد صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، ط. ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

٥٠٦- «منتقى الأخبار لابن تيمية» (متن «نيل الأوطار») لمجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية، ١٩٧٣م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٥٠٧- «المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي»، د. فتحي الدريني، ط. ١، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، دار الكتاب الحديث، دمشق.

٥٠٨- «المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ» لأبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه لجنة من العلماء (!!) بإشراف الناشر، ط. ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار القلم، بيروت، لبنان.

٥٠٩- «المنفردات والوحدان» للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، ط. ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥١٠- «منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس»، تأليف الشيخ عبداللطيف ابن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (١٢٢٥-١٢٩٢هـ)، ط. ٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار الهداية، الرياض.

٥١١- «منهاج السنة النبوية»، تأليف أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط. ٢، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٥١٢- «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط. ٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، مؤسسة قرطبة.

٥١٣- «المنهاج في شعب الإيمان»، تصنيف أبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي (ت ٤٠٣هـ، ١٠١٢م)، تحقيق حلمي محمد فودة، ط. ١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٥١٤- «منهج المتقدمين في التدليس»، ناصر بن حمد الفهد، ط. ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية.

٥١٥- «منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه»، د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. ٣، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، مكتبة الكوثر، السعودية.

٥١٦- «منية المعلم في شرح صحيح مسلم» لصفي الرحمن المباركفوري، ط. ١، ١٤٢٠هـ، دار السلام، الرياض.

٥١٧- «المهدي المنتظر في روايات أهل السنة والشيعة الإمامية»، د. عداب محمود الحمش، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، دار الفتح، عمان.

٥١٨- «المهدي وفقه أشراط الساعة»، د. محمد أحمد إسماعيل المقدَّم، ط. ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، الدار العالمية، الإسكندرية.

٥١٩- «المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي»، اختصره الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق دار المشكاة،ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، دار الوطن للنشر، الرياض، السعودية.

٥٢٠- «الموارد المالية في الإسلام»، د. إبراهيم فؤاد أحمد علي، دون رقم طبعة، ١٩٦٨- ١٩٦٩م، دار الشرق العربي، القاهرة، مصر.

٥٢١- «الموافقات» لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط. ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، دار ابن عفان، الخبر.

٥٢٢- «مواقف الإسلاميين من أزمة الخليج»، أحمد بن محمد الدغشي، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، مكتبة الإرشاد، صنعاء.

٥٢٣- «المؤتلف والمختلف» للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار الغرب، بيروت، لبنان.

٥٢٤- «موسوعة الفقه الإسلامي»، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، القاهرة، مصر.

٥٢٥- «الموسوعة الفقهية»، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط. ٢، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، طباعة ذات السلاسل، الكويت.

٥٢٦- «موسوعة النقود العربية وعلم النميات، فجر السكة العربية» لعبدالرحمن فهمي.

٥٢٧- «موضح أوهام الجمع والتفريق» للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ - ١٠٧٠م)، دون رقم طبعة، ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٢٨- «الموطأ» لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، ١٣٧٠هـ ١٩٥١م، دار إحياء التراث العربي.

٥٢٩- «الموطأ» لإمام دار الهجرة رواية الزهري، تحقيق بشار عواد ومحمود خليل، ط. ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٥٣٠- «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» للعلامة محمد إسماعيل السلفي، (١٣١٤هـ ١٣٨٧هـ)، تعريب وتعليق صلاح الدين مقبول أحمد، ط. ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، الدار السلفية، الكويت.

٥٣١- «موقف المؤمن من الفتنة»، عبدالله بن صالح العبيلان، ط. ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، دار الأصالة، عمان، الأردن.

٥٣٢- «موقف المسلم من الفتن في ضوء الكتاب والسنة»لأبي أنس حسين بن محسن أبي ذراع الحازمي، ط. ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٥٣٣- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، تأليف أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٣٤- «الميزان في الأقيسة والأوزان»، تأليف علي باشا مبارك، دون رقم طبعة وسنة نشر، مكتبة الثقافة العربية الدينية.

٥٣٥- «نزهة الألباب في الألقاب» للحافظ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالعزيز بن محمد بن صالح السديري، ط. ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مكتبة الرشد، الرياض.

٥٣٦- «نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق طارق محمد العمودي، ط. ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

٥٣٧- «نسب قريش» لأبي عبدالله المصعب بن عبدالله الزبيري (١٥٦-٢٣٦هـ)، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، ط. ٣، دون سنة نشر، دار المعارف، القاهرة.

٥٣٨- «نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض» لأحمد شهاب الدين الخفاجي، مصورة دار الكتاب العربي.

٥٣٩- «نصب الراية لأحاديث الهداية» لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، ط. ٢، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، الناشر المكتبة الإسلامية.

٥٤٠- «نصيحة أهل الإسلام» لمحمد بن أبي الفيض جعفر الكتاني، تحقيق د. إدريس الكتاني، ط. ٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، مكتبة بدر، الرباط.

٥٤١- «النظام الاقتصادي في الإسلام»، تقي الدين النبهاني، ط. ٤، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الأمة، بيروت، لبنان.

٥٤٢- «نظم اللآلئ بالمئة العوالي» للحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد ابن علوان التنوخي الدمشقي (ت ٨٠٠هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٤٣- «نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية»، تأليف إسماعيل بن محمد الأنصاري، ط. ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.

٥٤٤- «نقد الحديث بالعرض عليالوقائع والمعلومات التاريخية»، د. سلطان سند العكايلة، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥٤٥- «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»، تأليف الحافظ صلاح الدين خليل ابن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، ط. ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٤٦- «النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح» تأليف عمرو عبدالمنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة.

٥٤٧- «نقض قواعد في علوم الحديث» للعلامة بديع الدين الراشدي السندي (ت ١٤١٦هـ)، قدم له وعلق عليه صلاح الدين مقبول، ط. ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، مؤسسة غراس.

٥٤٨- «النقود واستبدال العملات»، دراسة وحوار د. علي أحمد السالوس، ط. ٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، مكتبة الفلاح، الكويت، دار الاعتصام، القاهرة.

٥٤٩- «النقود والمكاييل والموازين»، وهو قطعة من «تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف»، تأليف محمد عبدالرؤوف بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق د. رجاء محمود السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار الحرية للطباعة، بغداد.

٥٥٠- «النكت البديعات على الموضوعات»، تأليف أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، قيد التحقيق.

٥٥١- «النكت الظراف على الأطراف»، تعليقات الحافظ ابن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه عبدالصمد شرف الدين، ط. ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٥٢- «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق الشيخ ربيع بن هادي، ط. ١، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي.

٥٥٣- «نكت المسائل المحذوف منه عيون الدلائل»، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دراسة وتحقيق د. ياسين بن ناصر الخطيب، ط. ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٥٤- «نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» علاء الدين علي رضا، ط. ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٥٥- «نهاية السول رواة الستة الأصول»، تأليف برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (٧٥٣-٨٤١هـ)، تحقيق د. عبدالقيوم عبد رب النبي، ط. ١، ١٤٢٢هـ منشورات جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

٥٥٦- «النهاية في غريب الحديث والأثر» للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، لبنان.

٥٥٧- «نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني» للشيخ عبدالهادي نجا الأبياري، مطبوع بحاشية «إرشاد الساري»، الطبعة الميمنية، مصر.

٥٥٨- «نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار» لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دون رقم طبعة، ١٩٧٣م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٥٥٩- «هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة»، تصنيف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تخريج المحدث محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي بن حسن عبدالحميد الحلبي، ط. ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، دار ابن القيم، الدمام، دار ابن عفان، القاهرة.

٥٦٠- «هدي الساري مقدمة فتح الباري» للإمام الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

٥٦١- «هرمجدون آخر بيان... يا أمة الإسلام»، أمين محمد جمال الدين، المكتبة التوفيقية، مصر.

٥٦٢- «وصف المدينة المنورة سنة ١٣٠٢هـ سنة ١٨٨٥م» ضمن «مجموعة رسائل في تاريخ المدينة»، أشرف على طبعها حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض.

٥٦٣- «وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» لعلي بن سليمان المغربي الدمنتي البجمعوي، المكتبة الأزهرية للتراث.

٥٦٤- «الوضع في الحديث»، د. عمر بن حسن عثمان فلاتة، دون رقم طبعة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

٥٦٥- «الوضع والوضاعون في الحديث النبوي»، تأليف د. أبي بكر عبدالصمد بن بكر بن إبراهيم عايد، دون رقم طبعة وسنة نشر، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

٥٦٦- «الوقوف على الموقوف»، تصنيف الحافظ أبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (٥٥٧-٦٢٢هـ)، تحقيق أم عبدالله بنت محروس العسلي، ط. ١، ١٤٠٧هـ دار العاصمة، الرياض، السعودية.

٥٦٧- «ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها»، تأليف الكسندر آداموف، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، ط. ١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة.

٥٦٨- «اليوم الآخر، القيامة الصغرى»، د. عمر سليمان الأشقر، ط. ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، مكتبة الفلاح، الكويت.

***

فهرس الآيات على ترتيب المصحف

الأحزاب

سبأ

الشورى

الأحقاف

النجم

الحديد

الصف

* * *

فهرس الأحاديث على الحروف

* * *

فهرس الآثار على القائلين

ابن عمر

ابن مسعود

أبو أمامة

حذيفة بن اليمان

عبدالرحمن بن غنم

عبدالله بن سلام

عبدالله بن الصامت

عبدالله بن عمرو

علي

عمار بن ياسر

عمر بن الخطاب

كعب

مسلم

معاوية بن أبي سفيان

مكحول

مطرف بن عبدالله

نواف البكالي

نواف بن فضالة

***

الموضوعات

***